خالد فهمي

كلّ رجال الباشا

محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة



دار الشروق

خالد فهمي

كلّ رجال الباشا

محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة

ترجمة: شريف يونس

دار الشروق



قوات الجيش النظامي المصري

إلــى والــدَيّ

مع خالص حبي وتقديري

المحتويات

تصدير المترجم

على مدى ستة أشهر، حاصر جيش إبراهيم باشا قلعة عكا، برا وبحرا. وقبل سقوط القلعة بقليل نجحت مدفعيته في فتح أربع ثغرات عميقة في الجدران الحصينة الصامدة.. ومنها اقتحمت قوات مختارة من جيشه المدينة واستولت عليها. ففي مقابل فن بناء الحصون القوية والاستفادة من كل العوامل الطبيعية لحمايتها، ثمة فن حربي آخر تتجلى عبقريته في اقتحامها، وفتح وتوسيع الثغرات في دفاعاتها.

هذا الكتاب ينتمي بلا شك إلى النوع الأخير من الفن «الحربي».. فهدفه الأول ليس بناء تفسير محكم لتاريخ مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أو لجيش محمد علي وانتصاراته، أو حتى لبنية الجيش الداخلية وصراعاته الاجتماعية. تتناول دراستنا هذه ذلك كله وغيره، ولكنها تهدف قبل كل شيء إلى إسقاط مجموعة متنوعة من الحصون التقليدية «المنيعة» في تقاليد الكتابة التاريخية، المصرية خصوصا. فهي إن جاز التعبير مدفع سريع الطلقات، يصوب بدقة وغزارة. فتحت قناع لطيف من الأسلوب السلس والنبرة الهادئة، وبغير أي انفعال زائد في معظم صفحات الكتاب، يقوض خالد فهمي جدرانا بأكملها من صرح النمط الوطني السائد في الكتابة التاريخية المصرية ومسلماتها وضميرها وحججها، كما يثير المشكلات المنهجية ويفتح أفقا جديدا في مناقشة مفهوم السلطة عند ميشيل فوكو، الذي أصبح يلعب دورا متزايدا في مختلف العلوم الاجتماعية في عصرنا، وإن كان الكتاب يهتم بالدرجة الأولى بمناقشة تفسير تيموثي ميتشل لهذا المفهوم، في دراسته «استعمار مصر»، التي كان لها سبق استخدام أفكار فوكو ودريدا في دراسة السلطة والخطاب في مجال تاريخ مصر الحديث[1].

(١) المقصود كتاب: تيموثي ميتشل، استعمار مصر. وقد صدرت له ترجمة عربية ممتازة بقلم أحمد حسان وبشير السباعي، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٠.

وقد خطط خالد فهمي كتابه بحيث يتتبع في معظم فصوله حياة جندي ما، جندي مُفترض، من جنود جيش محمد علي.. من تجنيده إلى هربه، مرورا بتدريبه وحياته في المعسكر وسلوكه داخل المعركة، ورعايته صحيا. ومن خلال هذا الخيار الذي يبدو بريئا جدا يقدم مؤلفنا في مواجهة الفخر الوطني السائد المتوارث بمحمد علي وعهده وجيشه وانتصاراته و«إصلاحاته».. الوجه الآخر للعملة: المهانة والعنف والاستغلال الذي وقع ضحية له الفلاح المصري، وهو يُنتزع من أهله وقريته، التي كان يقاسي فيها بالفعل أهوال إدارة الباشا وضرائبه، ليخدم مخططات هذه الآلة الجهنمية المسماة «الجيش النظامي». وفي مواجهة الإعجاب المتجدد بالانتصارات المبهرة والتنويه الفخور بقلة عدد القتلى المصريين في المعارك.. يقدم الكتاب صورة بشعة للحياة اليومية للجندي في المعسكرات، والفلسفات السلطوية التي أتاحت تدريبه ليحقق لسادته هذه الانتصارات، من واقع الوثائق التركية ذاتها.. الوثائق التي حررها سادة هذا الجندي ومستعبدوه.

يوافق خالد فهمي على أن الجيش النظامي الحديث الذي أنشأه الباشا لخدمة أطماعه الخاصة يشكل القوة الدافعة خلف إقامة الدولة البيروقراطية الحديثة واستحداث أدوات السلطة الانضباطية الحديثة - بمفهوم ميشيل فوكو. ويضيف أن إنشاء هذه السلطة وثيق الصلة بولادة الشعور القومي المصري. ولكن في ضوء هذه القصة التي يقدمها عن حياة الجندي، لا يملك المرء سوى استنتاج أن القومية المصرية قد وُلدت - إذا حورنا قليلا تعبيرا شهيرا لماركس - والدم ينضح من كل مسامها.. ذلك أنها قد نشأت على وجه التحديد من خلال تقديم عشرات الآلاف من الأسر الفلاحية قرابين على مذبح «النهضة الوطنية».. وازدهرت برغم أنف المصريين المهانين المُضطهدين، وليس أبدا تعبيرا عن وعيهم السرمدي و«إرادتهم في العيش معا».. إلى آخر هذه الأقوال الوطنية الرومانتيكية الشائعة.

على خلاف عبد الرحمن الرافعي الذي ينفرد حتى الآن بوضع الإطار العام للطبعة الوطنية السائدة من تاريخ مصر الحديث، لا يدين خالد فهمي الفلاحين المصريين ولا يلومهم على كرههم لذلك «الجيش الوطني».. ولا يحاول بالتالي أن يلتمس لهذا الكره أعذارا.. بل تغلب على الدراسة، وخاصة في فصلها السادس، نبرة قوية معادية للحرب، واستنكارا ضمنيا لأفكار «الشجاعة والتضحية والفداء» من أجل ما هو

«خالد وسرمدي ومتعال» على الحياة الخاصة. ولا تخفى على القارئ نبرة السخرية المرة من قيمة «الرجولة» التي يُجرى ترويجها في الجيش منذ عهد محمد علي.. كقيمة عليا تُشعر الجندي بالذنب إذا لم يقدم ما يُطلب منه من تضحيات.

لا يقتصر الأمر على هذه «النزعة السلامية» القوية.. بل يصر خالد فهمي على تقديم إعادة قراءة لمجمل تاريخ مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر.. تضعه، على خلاف المدرسة الوطنية المصرية في التأريخ، ضمن السياق العثماني العام، وتبين بالوقائع أن هذا التاريخ لا يمكن أن يُفهم إلا كتاريخ ولاية عثمانية، ولا يمكن فهم سياسات محمد علي وحروبه، حتى مع السلطان، إذا تجاهلنا أنه كان من البداية للنهاية وال عثماني، بل ولا يمكن فهم إصلاحاته خارج سياق قضية إحياء قوة الدولة العثمانية، وإصلاحات السلطان سليم الثالث التي سبقته.

ولا تنسى الدراسة أن تصوب طلقة أخرى إلى أسطورة عزيزة على قلب الرواية الوطنية لتاريخ مصر الحديث، وهي القصة التي تؤكد أن بريطانيا كانت معادية لتوسعات الباشا، أو حروبه مع السلطان، لأنها كانت معادية لـ«إصلاحاته»، باعتبارها تشكل ركيزة لاقتصاد منافس لبريطانيا في المنطقة، أو لأنها تهدد أسواقا محتملة لها فيها. فعلى خلاف ذلك تؤكد الوثائق أن مشكلة بريطانيا لم تكن مع إصلاحات محمد علي، وإنما مع تهديده لتوازن القوى الأوربي والآسيوي بإضعافه للدولة العثمانية.

إذا كان هذا هو حال الرواية الوطنية عن عهد محمد علي، فكيف نشأت وهيمنت بالرغم من كل هذه الثغرات؟ يستكمل مؤلفنا «مهمته» غير المقدسة، فيشير أيضا إلى بعض مصادر نشأة هذه الرواية الرائجة عن «المصلح العظيم محمد علي» في أروقة الباشا ذاته، حين كان يحاول أن يقنع كل قنصل ورحالة أجنبي بأن يقول كلمة مناسبة في حقه حين يعود إلى بلاده. ثم يلتقط أعضاء العائلة الخديوية (ثم الملكية) الخيط، حتى عهد فؤاد الأول.. ويطورون الرواية بتطعيمها بالجانب الوطني، ويؤيدونها بالنفوذ والأموال والتصريحات.

ومع ذلك أود أن أضيف هنا أن استمرار هذه الرواية حتى الآن يرجع إلى أصل آخر: ففي سياق عداء الحركة الوطنية، التي قامت على أكتاف «الطبقة الوسطى» المصرية،

للورد كرومر، وفي مواجهة خطابه المتكرر إلى حد الملل عن دور بريطانيا «العظيم» في نقل الحضارة إلى مصر، أي تطبيق النظم الإدارية الحديثة، أكد الوطنيون أن تحضُّر مصر، بالمفاهيم الحديثة، قديم، يرجع إلى عهد «ساكن الجنان محمد علي باشا»، ويرجع هذا الخطاب ربما إلى عهد عبد الله النديم في مجلة «الأستاذ»: فالإنجليز وفقا لما ذكره قد دخلوا «على حكومة نظامية مؤسسة على قوانين لا تخالف قوانين أوربا... أسست من تسعين عاما [أي مع بداية حكم محمد علي تقريبا]»[1].

أيا كان الأمر فإن النمط الذي اتبعه المؤلف في التأريخ للخطاب الوطني المصري عن محمد علي يشكل بلا شك الضربة الأقوى لهذا الخطاب، فقد أرجع نشأته إلى سلطة السراي وصراعات أخرى، منذ عهد «ساكن الجنان»، لا إلى وقائع موضوعية، يدعي الخطاب الوطني المصري أنه يكتفي برصدها وروايتها.

* * *

بالإضافة إلى هذه الهجمة على قلعة الكتابة التاريخية الوطنية، تدخل الدراسة كما ذكرنا في مناقشة منهجية، مع الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو جزئيا، ولكن أساسا مع المؤرخ الأمريكي تيموثي ميتشل الذي سبقت الإشارة إليه، حول كيفية دراسة السلطة الحديثة من خلال دراسة حالة مصر. ولا شك أن خالد فهمي يظل يكتب تأريخه لجيش محمد علي من داخل المفهوم الثوري الذي نحته ميشيل فوكو عن السلطة الانضباطية الحديثة[2]. وتشكل مناقشة المؤلف لفوكو - وأساسا لتحويرات ميتشل لمفهوم السلطة عند فوكو - مدخلا مهما لجوانب ومشكلات استخدام هذا المفهوم - الذي يعتبر أحد أهم التجديدات في مناهج العلوم الإنسانية في العقود الماضية - في كتابة التاريخ. وسيجد القارئ في مصطلح «الدفترة»، كما صاغه خالد فهمي في الفصلين الثاني والثالث أهم صياغة لمحاولته في تقويم مفاهيم ميتشل، وإن كان المصطلح في الحقيقة ما زال فيما أعتقد تجريبيا إلى حد كبير، ويحتاج عملا منهجيا إضافيا لتعميقه.

ومع ذلك ربما كان من المهم هنا أن أوضح أن مناقشة خالد فهمي بصفة عامة إنما

(١) «لا دليل على تهديد الأمن العام في مصر»، في: الأستاذ، العدد ٢٤ في ٣١ يناير ١٨٩٣.

(٢) يجد القارئ شرحا مبسطا لبعض جوانب مفهوم ميشيل فوكو عن السلطة في مقدمة المؤلف.

تجد دوافعها الأساسية في مقاومة الميل إلى تصوير السلطة الحديثة ككيان متعال له وقع ميتافيزيقي على نحو ما يوحي مفهوم تأطير الواقع الذي صاغه ميتشل، والذي بموجبه تؤدي آليات السلطة الحديثة إلى إيهام الفرد بأنه يواجه عالما مؤطرا.. ميتافيزيقيا.. أو بقدر أكبر من التبسيط.. أنه يواجه «نظاما» يشكل ما هو أكثر من مجموع أجزائه.. وبالتالي يبدو ذلك النظام مجردا ومتعاليا، لا يملك المرء سوى الاندراج في آلياته و«الفرجة» عليه بوصفه معطى سلفا وكليا وشاملا. وبالمقابل يتمسك خالد فهمي بالتفسير الاجتماعي من جهة، وبالتمييز بين المبادئ الفلسفية لنظام سياسي ما وبين أثره الواقعي على الناس الذين يخضعون له والذين يهتم خالد بالتأريخ لهم. أما مدى نجاح خالد فهمي في تحقيق هدفه المنهجي، والآفاق المحتملة لتوجهه هذا، فموضوع أكبر من أن يتسع له هذا التقديم.

* * *

تبقى نقطة أخيرة ومهمة أثارها خالد فهمي في هذا الكتاب. فقد تجنب بذكاء أن يطرح نفسه ممثلا للجنود وناطقا باسمهم أمام خطاب الباشا أو الضباط، أو متكلما بلسان الفلاح في وجه خطاب السلطة، ولم يدَّع أنه نجح في أن يمسك بصوت الجندي المصري الذي يكتب عنه، بل أوضح بجلاء أن جميع الوثائق التي رجع إليها إنما هي وثائق السلطة، وأنه حتى إذا عدنا إلى أقوال الجنود أمام المحاكم العسكرية فلن نسمع صوت الجندي.. بل صوت فرد في قاع هيراركية سلطوية تستدعيه وتستنطقه وفقا لأهداف وأفكار ومصالح لا تخصه، بل تعاديه غالبا.

هذه الملاحظة المهمة تمثل تحذيرا منهجيا قويا في مواجهة أوهام أو ادعاءات القدرة على التأريخ «بلسان الشعب». فالوثائق منذ أن نشأت الدولة واخترعت الكتابة في سالف العصور هي صوت السلطة، فالهدف منها كان دائما تشغيل آلة الدولة وتحقيق أهدافها. وينطبق ذات الأمر على وثائق أي مؤسسة: اقتصادية أو ثقافية أو غيرها. نعم.. نستطيع من واقع وثائق أية مؤسسة أن نجمع معلومات عن الخاضعين لها، على نحو ما فعل خالد فهمي، ولكن لن نستطيع أن نقول إننا قد نجحنا في أن نكون لسان هؤلاء الخاضعين، بصرف النظر عن تعاطفنا القلبي. إن كل ما نستطيعه هو أن نقص قصة أكثر

شمولا إلى هذا الحد أو ذاك عن السلطة ذاتها. وأكتفي هنا بهذه الإشارة، لأن دراسة الأبعاد المتشعبة والخطيرة لعلاقة الكتابة بالسلطة تحتاج إلى مجلد كامل.

* * *

بقي أن أشير إلى أن المؤلف قد أمدني بمعظم الأصول العربية الوارد نصها داخل الكتاب، وأنه قد كتب مقدمة جديدة لهذه الطبعة العربية. وبالمقارنة بمقدمة الطبعة الإنجليزية، حرص خالد فهمي على التعرض للأصول النظرية المختلفة التي استعان بها في إعداد دراسته، وبذلك حدد موقعها داخل النقاشات النظرية المتعلقة بالتاريخ الحديث، والتي تشكل إطارا لعمل المؤرخين المحدثين في العالم. وأعتقد أن هذا التجديد يشكل فائدة كبرى للمؤرخ والمثقف المصري الذي يمارس عمله في كثير من الأحيان بمعزل عن سياق النقاشات النظرية الكبرى ورهاناتها، وهو ما قد يحد من قيمة عمله بالرغم مما يبذل فيه من جهد هائل. ولعله يحسن في هذا المقام أن نقرر أن هذه الدراسة، تسلِّم ضمنا – من بين مسلماتها العديدة – بأننا في الواقع نعيش في عالم واحد برغم كل خصوصية، وأن المنهجية ليست مسألة قومية.

شريف يونس

مصر الجديدة، في ٢ أكتوبر ٢٠٠٠

شكر وتقدير

إن هذا الكتاب نتاج أكثر من عشر سنوات من الدراسة والبحث في كل من القاهرة وأكسفورد وبرنستون ونيويورك، وقد استفدت كثيرًا من المساعدات العديدة والنصائح الغنية التي أمدني بها الكثير من الأساتذة والأصدقاء والزملاء والتي يسعدني حقا أن أشير إليها وأسجلها هنا. وبادئ ذي بدء، أود أن أتوجه بجزيل الشكر لأساتذتي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وأخص بالذكر إيند هيل وجلال أمين اللذين أمداني (والكثير من زملائي) بوافر الرعاية والتشجيع، واللذين قدما مثالًا للتفاني في التدريس قلما صادفته في الجامعات المختلفة التي درَست أو درّست فيها لاحقا. وقد كانت إيند هيل، وما زالت، فريدة في إخلاصها لطلابها وفي تشجيعها لهم على مواصلة دراستهم.

وفي أكسفورد كان من حسن حظي أن يكون روجر أوين هو المشرف على رسالة الدكتوراه التي شكلت نواة هذا الكتاب. فقد كانت مساعدته ونصيحته وكلماته المشجعة عظيمة القيمة في إرشادي على مدى عملي الشاق في كتابة رسالة الدكتوراه. وسوف أتذكر دائمًا إصراره على المعايير الأكاديمية الصارمة وفي نفس الوقت حبه وإخلاصه لطلابه. وقد منحني مايكل جلسنان، برغم أنه لم يكن من الناحية الرسمية مشرفًا على عملي، كل ما احتجت إليه من وقت ومساعدة أثناء إعدادي للرسالة.

وأثناء كتابة الأصل الإنجليزي لهذا الكتاب ومسوداته قام الكثير من الزملاء والأصدقاء بقراءته والتعليق عليه وأود أن أشكرهم على مساعدتي في تلافي بعض الأخطاء وفي مراجعة النص. وأخص بالشكر عضويّ لجنة المناقشة: يوجين روغان وسامي زبيدة اللذين قرآ الرسالة بعناية وبنظرة نقدية. وقد كان تيموثي ميتشل كريمًا للغاية بملاحظاته الثاقبة وانتقاداته العميقة. كما أود أن أشكر الكثير من الأصدقاء

الذين قرءوا أجزاء من النص، ومنهم إليوت كولا ومينا إنر ويان غولدبرغ وشامل جبِّي وأسامة مقدسي وليتيشيا أفورد وجويل بينن. وقد أمدني كل من يوسف نبيل وآندي شانكن بالصور.

هناك أيضًا الكثيرون الذين ساهموا بطرق مختلفة في إنجاز هذا العمل: فقد أضافت ريم سعد بمساندتها الدائمة وصحبتها الحية الكثير من المرح والدفء والثراء إلى إقامتي في أكسفورد، وكانت ملاحظاتها الذكية وانتقاداتها للنص، التي كانت في محلها غالبًا، في غاية الأهمية في مساعدتي على تنقيحه. وأود أيضًا أن أشكر أصدقائي الذين كانوا من اللطف بحيث تحملوا على مدار الأعوام شغفي بموضوع هذا الكتاب وثرثرتي عن رفيقي الثقيل، محمد علي: آرثر دنر وإيمان حمدي وإيفي بابازيسي ودينا الخواجة وزياد بهاء الدين وسهيل لوقا ومنال فؤاد ونادية بن عبيد ونادية كامل ونايرة عجة وهاجر الحديدي وهانية الشلقامي.

كما يسعدني أن أخص بالذكر شريف يونس الذي بذل كامل جهده في ترجمة هذا الكتاب بعناية ودقة بالغتين. وقد نشأت بيننا أثناء الشهور العدة التي استغرقتها الترجمة صداقة حميمة أعتز بها كثيرًا، لاسيما أنني أدرك أنها لا تقتصر على العمل سويا لإخراج هذا الكتاب بشكل جيد بل ستتعداه بكثير.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى العاملين في قاعة الراد كليف كاميرا لمكتبة البودليان بأكسفورد ودار الكتب بالقاهرة ومكتبة فايرستون ببرنستون وإلى زملائي القدامى في مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وكما سيتضح من قراءة ولو سريعة لهذا الكتاب فقد كانت للوثائق المحفوظة في دار الوثائق القومية بالقاهرة أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل؛ ولذا فإنه يسعدني أن أتوجه بجزيل الشكر إلى كل العاملين في الدار وخصوصًا إلى الدكتور محمد صابر عرب والأساتذة عفاف رجب والسيدة سوسن عبد الغني والسيدة نادية مصطفى وأم أنور.

وأخيرًا، وليس آخرًا بأي حال، أحب أن أعبر عن شكري العميق لأفراد أسرتي: لأخي تامر ولأختي رانية ولزوجها هاني لمساندتهم وتفهمهم لي، وقبل كل شيء، لأبي وأمي اللذين منحاني حبهما ورعايتهما، وتقديرًا لحبي وامتناني لهما أهدي لهما هذا الكتاب آملا أن أكون عند حسن ظنهما.

خالد فهمي

ملاحظات:

بشأن المصطلحات العسكرية والإحالات للمصادر

أولاً: المصطلحات العسكرية:

استخدمت الترجمة العربية دائما المصطلحات (وتشمل الرتب) العسكرية بأسمائها الأصلية في جيش محمد علي، والتي بقي معظمها إلى ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وأشير بين قوسين للمصطلح العسكري المصري الحالي المقابل في المرات الأولى التي تُذكر فيها. وفيما يلي جدول بالمصطلح العسكري العثماني ومقابله المصري الحديث ومقابله الإنجليزي الوارد في الدراسة:

عثماني	مصري حديث	إنجليزي
عسكري (نفر)	جندي	Private / Soldier
أومباشي	عريف	Corporal
شاويش	رقيب	Sergeant
باش شاويش	رقيب أول	Sergeant - Major
صول	مساعد	
ملازم أول	ملازم ثانٍ	Second Lieutenant
ملازم	ملازم أول	Lieutenant
يوزباشي	نقيب	Captain
صاغ	رائد	Major
بكباشي	مقدم	Lieutenant Colonel
ميرالاي	عقيد	Colone1
مير لواء	عميد	Brigadier
مير مران	فريق	Lieutenant Colon1
بلوك	سرية	Company' division
أورطة	كتيبة	Battalion
آلاي	لواء	Regiment

ثانيًا: محافظ وسجلات دار الوثائق القومية:

أشير إلى المحافظ في هوامش الدراسة بذكر عنوان الأرشيف المعني، ثم رقم المحفظة، ثم رقم الوثيقة داخل المحفظة. فمثلا تعني «الشام ٢/ ٤٥» الإشارة إلى الوثيقة رقم ٤٥ من المحفظة الثانية من محافظ الشام.

أما بالنسبة للسجلات فتعتمد رموز الإحالة إليها في الهوامش على الرموز المعتمدة في دار الوثائق القومية، والصادرة بعنوان «قوائم بنظام ترتيب سجلات الدار». وبالتالي تعني س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ٤ الإشارة إلى الخطاب الرابع من السجل الثاني من القسم الحادي والخمسين من سجلات عابدين التي أشير إليها في دار الوثائق برمز س/ ٥. ويجد القارئ في بداية ثبت المصادر والمراجع الوارد في نهاية هذا الكتاب تفصيلا لما يشير إليه كل رمز من الرموز المستخدمة في الهوامش.

ويغلب على وثائق الفترة في كل من السجلات والمحافظ كتابتها بالعثمانية وليس العربية، ويشار دائماً في الدراسة إلى الأصول العثمانية للوثائق وليس إلى الترجمة العربية المتوفرة لبعضها.

مقدمة الطبعة العربية الثانية

ذات يوم أمر محمد علي أحد موظفيه بأن يصرف النظر عن ترجمة قانون ما من إحدى اللغات الأوربية، «لأنه عُمل بحسب طبائع وأخلاق وعادات أوربا وأقلامه [أي مواده] لا توافق المصلحة»[1]. هذا الخطاب الذي اختاره أمين سامي ليورده في كتابه الهام «تقويم النيل»، من ضمن آلاف الخطابات التي أملاها محمد علي والتي كانت محفوظة في سراي عابدين ضمن مقتنيات مكتبة الملك فؤاد الخاصة نموذج مثالي لخطابات الباشا التي يحلو للكثيرين ممن أرخوا له أن يقتبسوا منها لإظهاره كالمصلح المستنير الذي ألفناه. فهذا الخطاب يظهر الباشا كذلك الحاكم المهموم بمصالح شعبه، الغيور على رفاهيته، والواقف على مقدار الهوة التي كانت تفصل مصر عن أوربا والذي كان لديه أيضًا تصور واضح لكيفية جسر تلك الهوة بالأخذ عن أوربا فقط ما يناسب أوضاع مصر وظروفها.

على أنه بالاطلاع على الأصل التركي لهذا الخطاب المحفوظ الآن في دار الوثائق القومية تظهر لنا صورة مغايرة بعض الشيء عن الصورة المألوفة للباشا العظيم «مؤسس مصر الحديثة». ذلك أن الباشا يقول في الأصل التركي: «أوربالولر عالم وفاضل أدملر أولوب بزم أدملرمز كبي وحشي أولمقلرندن أولوجهله قانونلمةلريني تنظيم ايتمشلر بزم وحشيده اول قانوننامة اويةميةجغى معلومدر»، أي ما ترجمته أنه يجب صرف النظر عن هذا القانون لأنه «يناسب الأوربيين وهم شعب متنور ومتحضر. أما شعبنا فهم

(١) أمين سامي، تقويم النيل (القاهرة: دار الكتب، ١٩٢٨) ج ٢، ص ٤١٣.

مثل الوحوش، فلن يكون هذا القانون بالبداهة مناسبا لهم»[1]. وليس هذا «التصرف» من أمين سامي باشا المثال الوحيد الذي يحويه كتابه الهام والذي يدل على انتقائه لمادته الوثائقية بصورة تظهر محمد علي وسلالته بشكل مثالي وتعمده إغفال الخطابات العديدة التي يعبر فيها «ولي للنعم» بجلاء عن مدى ازدرائه للمصريين واحتقاره لهم. ففي خطاب آخر، وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقول محمد علي: «إن سكان ولايتنا، مصر، من ثلاثة أنواع: أولها أناس لا يعنيهم سوى أنفسهم، وثانيها أناس وإن كان من الممكن أن يكونوا مخلصين وطيبين، فإنهم يفتقرون لأي قدرة على التحفظ. أما أفراد النوع الثالث فلا يختلفون عن الحيوانات»[2].

هذان المثالان نموذجان اثنان للعديد من خطابات الباشا المحفوظة بأصلها التركي في دار الوثائق القومية والتي تم تحريفها عند ترجمتها للعربية نتيجة لجهود متظافرة سأوضحها فيما بعد. وفي أحيان أخرى تكالبت ظروف تاريخية محددة لا لتحريف أصول المكاتبات عند ترجمتها بل لإهمال تلك المكاتبات وتجاهلها تماما والاستعاضة عنها بمكاتبات أخرى تم اختيارها وغربلتها بعناية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى رسم صورة للباشا يظهر فيها كالنبي الملهم أو كالمخلص الذي ما إن سمع نداء شعبه حتى سعى ليلبيه.

وبالرغم من أهمية تلك النقطة وفداحة التشويه المتعمد للكثير من وثائق فترة حكم محمد علي (وهي نقطة سأتناولها بالتفصيل لاحقا) لا تشكل المصادر ومشاكل الاطلاع عليها سوى قدر بسيط من العيوب التي تعتور النظرة التقليدية لمحمد علي. المشكلة الحقيقية في رأيي تكمن في نقطتين أساسيتين، أولاهما الولع بشخصية الحاكم الأبوي الذي باستطاعته وحده انتشال مصر من كبوتها والنهوض بها وحل مشاكلها المستعصية. ووراء تلك الرؤية القاصرة تكمن المشكلة الثانية الأعمق والمعضلة الأعوص ألا وهي عدم الإيمان بأهمية الفرد المصري العادي رجلًا كان أم امرأة، من الريف أتى أو من

(١) دار الوثائق القومية، سجلات المعية السنية - تركي - سجل رقم س/ ٤/ ٤٨/ ١، مكاتبة رقم ٢٠٤، ص ٤١، ١١ صفر ١٢٤٩ / ٣٠ يونيو ١٨٣٣.

(٢) دار الوثائق القومية، سجلات عابدين، سجل رقم س ٢/ ٥١/ ٥، مكاتبة رقم ٥٧، في ٥ شوال ١٢٤٧/ ٨ مارس ١٨٣٢.

الحضر، في صنع تاريخه والتحكم في مصيره ومقدراته. ذلك أنه كثيرًا ما نقرأ أن مشكلة محمد علي الأساسية كانت تكمن في عدم إدراك شعبه لأهمية وحقيقة ما كان يصبو إليه، أو بعبارة أخرى بأنه كان سابقًا على عصره. وهذا ما يفسر ما يذهب إليه البعض في تصويره لمحمد علي كشخصية تراجيدية تواجه بدائل كلها سوداوية، شأنه في ذلك شأن مصر ذاتها التي قُدّر لها أن تكون مستهدفة وأن تُحاك ضدها الدسائس والمؤامرات.

وعندما شرعتُ في دراسة تاريخ المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر وعندما غصتُ في كتابات المحدثين عن محمد علي اتضحت لي أهمية هاتين المشكلتين في كتابة تاريخ مصر: انتظار المهدي المخلص واحتقار الفرد العادي. فأثناء السنوات العديدة التي قضيتها في قراءة وثائق تلك الفترة المحورية من تاريخ مصر الحديث، وبعد أن تبين لي مقدار المعاناة التي عاناها سكان مصر أثناءها لم يسعني سوى أن يزداد احترامي لهؤلاء السكان البسطاء الذين دفعوا ثمنًا باهظًا لكي يحقق الباشا أطماعه الأسرية والاستعمارية التوسعية. وأظن أن إدراكي للثمن الفادح الذي دفعه الشعب المصري لكي يحقق محمد علي أطماعه هو الذي منعني من إقامة علاقة مودة بيني وبين الباشا، فدائمًا ما كنت أقف مندهشا من الفظائع التي كان رجال الباشا يرتكبونها باسمه. وعندما تحسنت تركيّتي وتمكنت من الاطلاع على الكثير من الخطابات التي لم يسبقني في قراءة أصولها إلا النفر القليل من المؤرخين أيقنت أن الموضوع يتعدى مقولة «الحاشية الفاسدة التي تحيط بالحاكم العادل»، فقراءتي لتلك المكاتبات أدت إلى ازدياد ريبتي في الرجل وازدياد يقيني في أن شغل محمد علي الشاغل لم يكن أبدًا العمل على رفعة أهل مصر ورفاهيتهم، بل - وكما أسرّ هو نفسه لابنه إبراهيم - «نحت مكان لأسرتي وسلالتي في التاريخ لتظل في الذاكرة لأربعة أو خمسة قرون»[١]. وهنا تولد لدي شعور قلما بارحني بأن الرجل يرتاب فيّ بدوره وأنه لا يأتمنني على كتابة تاريخه، ذلك أني أصبحت على يقين بأنه مدرك تمامًا بأنني لن أتغاضى عن الأهوال التي ذاقها المصريون أثناء فترة حكمه الطويلة ولن أقبل الحجج الواهية التي كثيرًا ما تساق لتبرير هذه الأهوال مثل القول بأن ذلك هو ثمن التنمية في أي عصر وأن هذا هو الثمن

---

(١) دار الوثائق القومية، سجلات عابدين، سجل رقم س ٢/ ٤٧/ ٥، مكاتبة رقم ١٦٠، في ٦ جماد أول ١٢٥٥ / ١٨ يوليو ١٨٣٩.

الذي يجب أن ندفعه حتى نلحق بالحداثة. وتدريجيا تطور هذا الشعور بالريبة المتبادَلة إلى شعور بالتحدي: فالباشا يقف دائما خلفي ينظر من فوق كتفي يلح عليَّ إلحاحًا أن أكتب تاريخه بنفس الطريقة الأسطورية التي انتهجها الكثيرون ممن سبقني في تناول تلك الفترة المهمة من تاريخ مصر، بينما أصر أنا من جانبي أن أقاوم محاولاته الدءوبة للإملاء عليّ ما يجب أن أكتبه، وأن أحاول عوضا عن ذلك أن أكتب عن الفرد المصري العادي وعن معاناته التي لم يزد عن اندهاشي بتفاصيلها سوى اندهاشي بمدى صمت الخطاب التقليدي عنها.

وسرعان ما تبلور لديّ سؤالان أساسيان كنت على يقين بأن الإجابة عنهما ستمكنني من مواجهة هذا التحدي: أولهما هو كيف يمكن التعامل مع شخص محمد علي بشكل نقدي لا يهدر ذكاءه ولا ينفي تفرده ولكن في نفس الوقت لا يظهره كنبي ملهم أو كمصلح مستنير لا تحركه سوى مصلحة شعبه ولا تخالجه إلا مشاعر الغيرة على مصر وشعبها؟! وكلما أمعنت التفكير في هذا السؤال كلما ظهر لي أن مفتاح تلك الشخصية المعقدة لا يكمن في مفاهيم مثل التفرد أو العبقرية أو الريادة بل في وضعها داخل إطارها التاريخي الذي حكمها. وهذا الإطار التاريخي الذي حكم محمد علي في رأيي والذي لا يستقيم النظر إليه من خارجه هو الإطار العثماني. فمحمد علي كان، قبل كل شيء، واليًا عثمانيًّا لولاية عثمانية كانت منخرطة قرابة ثلاثة قرون داخل الدولة العثمانية، وكان مصدر شرعيته الوحيد هو فرمان الولاية المبعوث به من عاصمة السلطنة سنويًّا (بالرغم مما يقال عادة إنه استمد شرعيته عام ١٨٠٥ من مطالبة الشعب له عن طريق الأشراف وعلماء الأزهر بالبقاء في مصر وإجبار السلطان على الإذعان لرغبة المصريين، والدليل على عدم اكتراث محمد علي بتلك الشرعية المزعومة هو ما فعله بزعماء الشعب: فكبار المشايخ وجدوا أراضيهم وأواسيهم وقد صودرت، والشيخ الشرقاوي فُرضت عليه الإقامة الجبرية، والسيد عمر مكرم نُفي إلى دمياط ولم يُسمح له بالعودة إلى القاهرة إلا بعد أن فقد شعبيته ومكانته، أما الحجاج الخضري فقد وُجد مقتولا في أحد شوارع المحروسة التي كان قد ألب فيها العامة على خورشيد باشا ونادى فيها بمحمد علي واليا. فإذا كان محمد علي يستمد شرعيته من الزعامة الشعبية لما شرد ونفي وقتل من كان يمثّل هذه الزعامة ويجسدها).

وهناك دلائل عدة على نزعة محمد علي العثمانية، فقد كان يتحدث التركية، وبالرغم من طول مدة إقامته بمصر فإنه لم يتحدث العربية. وكان فوق ذلك عثماني الأخلاق والطباع، إن جاز التعبير، فعاداته وطقوس بلاطه وملابسه وطراز المباني التي شيدها في القاهرة والإسكندرية كانت كلها متأثرة أكثر بفهمه بمجريات الأمور في إسطنبول عن إدراكه بطبيعة مصر وتاريخها وعادات أهلها. على أن «عثمانية» محمد علي لم تكن تتعلق بهويته قدر ما كانت تتعلق بنظرته للعالم حوله ولإدراكه لدوره ولمكانته في هذا العالم. كان عالم محمد علي عالما عثمانيا، فهو مدرك لوضعه القانوني كوالٍ يستمد شرعيته من إسطنبول، وهو ملم في نفس الوقت بسياسات الباب العالي وبتوجهات الساسة الكبار هناك، وهو على دراية بدوائر صنع القرار في عاصمة السلطنة وكيفية التأثير فيها. وهو، أخيرا، واقف على محاولات الإصلاح المتعددة داخل الدولة العثمانية ويحاكي بإصلاحاته ومشاريعه في ولايته، مصر، الكثير من إصلاحات السلاطين العديدين من آل عثمان السابقين عليه والمعاصرين له.

على أن محمد علي في نفس الوقت لم يكن كغيره من الولاة الذين ترسلهم إسطنبول للتصرف في ولايتها المتعددة. فمن ناحية لم تكن الولاية التي أرسل إليها كسائر الولايات، فمصر كانت من أغنى الولايات في الدولة العثمانية، ولم تَفُقْها غنى سوى الأناضول وبعض ولايات البلقان، إضافة إلى أن مصر كانت تضطلع بمهمة تأمين طرق الحج، الأمر الذي زاد من مكانتها الدينية والروحية في كافة أرجاء السلطنة. ومن ناحية أخرى، لم يكن محمد علي كغيره من الولاة الذين كانت إسطنبول تبعث بهم لعام أو اثنين أو ثلاثة على الأكثر لتصريف أمور هذه الولاية الهامة وجباية خراجها. فمحمد علي لم يُختر من داخل أروقة الحكم في إسطنبول ولم تمثل له ولاية مصر منصبا إداريا في السلم الوظيفي العثماني يتدرج فيه حتى يتقلد المناصب العليا كالصدارة العظمى أو رئاسة الأسطول. ولم يكن محمد علي أيضا من الباشوات الآتين من داخل القصر السلطاني وممن يأتمنهم السلطان على هذه الولاية الهامة أو يكافئهم بتعيينهم ولاة عليها. لم يكن محمد علي أيا من هؤلاء، فهو قد أتى إلى مصر من مدينة نائية من أطراف الدولة، ولم تطأ قدماه إسطنبول قط (سوى في زيارة قصيرة قبل وفاته ببضعة شهور)، وبالتالي فهو رجل مجهول لدى رجال السلطنة ووزرائها، وقد هالهم أن يروا واحدة من أهم

الولايات العثمانية تئول خلسة إلى هذا الرجل غير المعروفة خباياه والمجهولة أطماعه. ولكن ما العمل وما باليد حيلة، فسيف الدولة قصير ويدها مشلولة. وبالتالي نزلت إسطنبول على إرادة المصريين واضطرت مرغمة على تعيينه واليا وأخذت تنظر له بريبة وتوجس منذ تلك اللحظة.

أما محمد علي فقد أدرك دقة موقفه: فهو يعي، من ناحية، أن شرعيته مستمدة من السلطان العثماني وأن السلطان بيده أن يعزله وقتما يشاء، ولكنه، من ناحية أخرى، يدرك أن إسطنبول لا تملك القوة العسكرية الكافية لإخراجه من ولايته الهامة. وفي نفس الوقت فهو يعي أنه لا يوجد لديه مكان آخر يأوي إليه أو وظيفة يعود إليها أو منصب تصبو له نفسه في حالة تركه لمصر. تلك إذن أزمة محمد علي النفسية ومفتاح شخصيته: إدراكه بضعف إسطنبول المادي الذي لا يمكنها من إنفاذ إرادتها في مصر وفي نفس الوقت يقينه بأن إسطنبول، على ضعفها، تشكل مصدر شرعيته الوحيد. إذا فهمنا هذه المعضلة النفسية لاتضحت لنا سياسات محمد علي وأعماله وطموحاته. فهو يريد التشبث بولاية مصر علما منه بغناها وإدراكا منه لمنزلتها المميزة مقارنة بسواها من الولايات العثمانية، ولكنه يريد في الوقت نفسه أن يصبغ وضعه في مصر بالشرعية ويلبسه لباسا قانونيا. وتوضح مكاتباته إلى السلطان والصدر الأعظم في ذروة حملة الشام كيف أنه كان يسعى دائما لرضا السلطان وصفحه عنه، حتى بعد أن جرد على السلطان جيشا جرارا أوقع به هزائم متتالية.

وإذا قبلنا بأن هذا هو مفتاح شخصية محمد علي وأن جهوده كانت دائما منصبة على تأمين وضعه في مصر فيمكننا إذن أن نفهم سر اغتباطه باستقبال فرمان الوراثة الصادر عام ١٨٤١، فلدى تلقيه هذا الفرمان سارع بإرسال خطاب شكر وامتنان للصدر الأعظم جاء فيه:

> لما بُلغنا هذا الأمر الجليل بادرنا إلى شكر هذه النعمة الجليلة التي شملتنا، وسارعنا إلى حسن قبوله وتلقيه بالتعظيمات اللائقة والتكريمات الفائقة، فأقمنا حفلة إيجال واستقبال رائعة... حتى إذا ازدان به نظري أقبلت عليه بخطوات الشكر فتلقيته بأيدي التعظيم وحظيت شفتاي بتقبيله تعظيما وتكريما. ثُم قلدني [مندوب السلطان] بيده الكريمة النيشان الجليل الذي مُنحته لطفًا وعنايةً فكان زينة لصدري المليء إخلاصًا وولاءً. وقد حضر الاحتفال جميع العلماء

الصلحاء والخطباء وسائر موظفي الدولة العلية الخالدة، ففتحنا الفرمان الشريف المذكور فقرأناه عليهم علانية، ومُلئت مسامع جميع موظفي الدولة العلية سرورًا وابتهاجًا، ثم رُفعت أكف الضراعة فرُتلت الدعوات بتهادي أيام السلطنة وزيادة شوكة الحضرة الشاهانية وجلاله وعظمته. ولأجل أن يمتع الحاضر والغائب بين الرعايا بهذا السرور والحبور ولأجل تعميم الدعاء للسلطنة السنية قد أطلقت المدافع بالقاهرة وسائر البنادر إعلانا للسرور بهذه النعمة[1].

مثّل فرمان ١٨٤١ إذن قمة إنجازات محمد علي إذ به نفّذ أهم أهدافه وحقق أسمى أمانيه، ففرمان ١٨٤١ المعروف بفرمان الوراثة ضمن لمحمد علي حكم مصر مدى حياته كما ضمن له توريث هذا الحكم لذريته من بعده. وإذا أخذنا في الاعتبار الهواجس الأمنية التي كانت تقضّ عليه مضجعه وتثير لديه الهواجس من احتمال عزله من ولايته الغنية، وإذا أضفنا إلى ذلك أن محمد علي كان قد وفد إلى مصر قبل ذلك بأربعين عاما من بلد ناءٍ غريب، وأنه لم يكن من أصحاب الثروات أو المناصب في بلده الأصلي، وأنه وجد نفسه بعد أن حل بمصر جاهلا لغة أهلها، وهذا كله دون أن يكون له حليف أو نصير في عاصمة السلطنة، إذا أخذنا كل هذا في الحسبان لاتضح لنا سر سعادة محمد علي بفرمان الوراثة وعمق اغتباطه به، فبتوريثه الحكم لذريته حقق محمد علي ما لم يسبق أن حققه أي باشا من باشوات الدولة العثمانية على مدار تاريخها الطويل.

هذا وإذا كانت كيفية تناول شخصية محمد علي بشكل تاريخي والتعامل مع شخصه بشكل نقدي لا يهدر ذكاءه ولا ينفي تفرده قد شكلت السؤال الأول الذي استرشدت به عند شروعي في دراسة تاريخ مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر فقد كان السؤال الثاني هو كيفية كتابة التاريخ «من أسفل»، أي إعادة الاعتبار والتعامل بجدية مع الفرد المصري العادي الذي أرى أنه هو - وليس الباشا الكبير في قصره المنيف- الذي يصنع التاريخ وهو صاحب الفضل في «المكانة التي نالتها مصر بين الأمم» أثناء حكم محمد علي (حسب كلام عبد الرحمن الرافعي). وهذا السؤال في رأيي أهم بكثير من سابقه، ذلك أنني في النهاية غير معني بشخص محمد علي بقدر اهتمامي بالمصري

---

(١) دار الوثائق القومية، سجلات عابدين، سجل رقم س/ ٥/ ٤٥/ ٥، مكاتبة رقم ٤٠ في ٧ جمادى الأولى ١٢٥٧ / ٢٧ يونيو ١٨٤١، والترجمة العربية منقولة من: عابدين- ملخصات دفاتر- محفظة رقم ٥.

العادي وبالمصرية البسيطة وبمدى قدرتهما على أخذ مقدراتهما في أيديهما. بل إنني أزيد فأقول إن معياري الأساسي في الحكم على محمد علي (وعلى غيره من الحكام) هو، إيجابًا، مقدار استفادة هذا الفرد المصري، أو سلبًا، مدى معاناته من سياسات هذا الحاكم أو ذاك.

وإن كان لي أن أزعم أنني قدمت جديدًا في (كل رجال الباشا) فذلك كان في محاولتي أن أكتب تاريخ مصر «من أسفل» وفي أن أتحاشى في نفس الوقت الادعاء بأني قد نجحت في أن أمسك بصوت ذلك المصري العادي وفي ألا أقع في فخ تصوير حياة هذا الفرد بذلك الشكل الرومانسي الذي تتسم به بعض الكتابات الوطنية التي تزعم فرادة وعبقرية «الشخصية المصرية» أو ذلك الذي تضفيه على «الشعب» أغلب الكتابات الماركسية عند الحديث عن المقاومة ضد البطش والظلم والاستعمار. وقد تأثرت كثيرًا في محاولتي لتناول تاريخ مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر بشكل غير نخبوي بمدرسة «دراسات التابع» الهندية وبإسهاماتها الناجحة على مدار أكثر من عقدين من الزمن في التأريخ للفلاحين الهنود بأسلوب علمي يحترم إسهاماتهم في صنع تاريخهم بأنفسهم وبقدرة تلك المدرسة الرائدة على أن تنأى بنفسها عن الطريقة الاستعلائية التي تناولت بها كل من الكتابات القومية والماركسية تاريخ الفلاحين.

ولكن تأثري البالغ بمدرسة «دراسات التابع» لا يفوقه إلا تأثري بأفكار وكتابات الفيلسوف والمؤرخ الفرنسي ميشيل فوكو، وخاصة أعماله عن السلطة والمقاومة. فـ«كل رجال الباشا» ليس كتابا عن محمد علي وشخصيته، ولكنه كتاب يحاول بشكل أساسي أن يقدم نقدا لمفهوم السلطة كما يتجلى في أحد أهم المؤسسات الحديثة: الجيش النظامي الحديث. فقد رأيت في الجيش الذي أسسه محمد علي في مصر عام ١٨٢١ - ١٨٢٢ وسيلة مثالية لاختبار صحة مقولات فوكو عن السلطة، بل واعتبرته نموذجا يكاد يكون مثاليًا للتعامل مع بعض هذه المقولات بشيء من النقد والحيطة.

فالجيش الحديث حيز تظهر فيه آليات السلطة بشكل واضح وصريح ويتجلى فيه خطابها أوضح تجلٍّ. فجسد الجندي كجسد المجرم خاضع دوما لنظام صارم منتظم من الانضباط والمراقبة، بدءًا من عملية التجنيد ومرورًا بالتدريب ووصولًا في ذروته إلى

المراقبة الدقيقة له أثناء المعركة. وحاولت في هذا الكتاب بدراسة ممارسات مثل التجنيد والتدريب والقتال، ونصوص مثل كتيبات التدريب والقوانين العسكرية، أن أوضح طبيعة عمل آليات السلطة الانضباطية الحديثة ومفردات خطابها.

على أنه يجب التأكيد أني لست معنيًا فقط بإثبات إمكانية استخدام أفكار فوكو في فهم طبيعة جيش محمد علي، بل كنت أرمي إلى ما هو أبعد من تحليل ممارسات وخطابات السلطة الحديثة في هذا الجيش، فقد كنت أبغي أن أتتبع ممارسة الجنود (وليس الضباط) لحياتهم اليومية وكيفية تعاملهم مع ممارسات وخطابات هذه السلطة. وبعبارة أخرى ليس موضوع هذا الكتاب آليات «إنتاج» السلطة، وإنما كيفية «استهلاكها»، إن جاز التعبير. فالكتاب يولي اهتمامه الأساسي للجنود: لممارستهم لحياتهم اليومية، ولأدائهم العسكري، ولتعاملهم مع الضباط والقادة، ولفهمهم لخطابات السلطة ولاستخدامهم لها أحيانًا. وبالتالي يكون السؤال الأساسي الذي حاولت أن أجيب عنه هو: هل يمكن كتابة تاريخ جيش محمد علي - أو أي جيش آخر - من وجهة نظر جنوده، لا قادته وضباطه؟ وكيف سيبدو تاريخ هذا الجيش إذا رويت قصته من تلك الزاوية؟

تلك إذن هي مهمتي الأساسية: أن ألفت النظر إلى أهمية الفرد العادي الذي لا ينتمي للصفوة في صنع التاريخ، وهي مهمة صعبة لا مراء، وصعوبتها تكمن إلى حد ما في عدم قدرتنا نحن على التخلي عن اعتقاد رسخناه في أذهاننا مفاده أننا لا نصنع تاريخنا بأيدينا، وأن علينا أن ننتظر من سيهبط علينا من السماء لينتشلنا من وهدتنا التي لا نستطيع إزاءها شيئًا.

على أن كتابة تاريخ مصر أثناء حكم محمد علي بشكل نقدي لا يظهر الباشا كالمهدي المنتظر، وفي نفس الوقت لا يغفل تاريخ البسطاء من المصريين وإسهاماتهم وتضحياتهم العديدة تطرح مسألة المصادر وتحديدا إذا كانت تلك المصادر متواجدة، وإن وجدت هل تتيح لنا بالفعل كتابة تاريخ «من أسفل»؟ وإذا كان هذا الكتاب يحاول الرد على هذا السؤال بالإيجاب، أي بالقول إنه توجد لدينا بالفعل المصادر التي تمكننا من النظر لمحمد علي بشكل نقدي كما نمتلك من الوثائق ما يمكننا من أن نضع أيدينا على إسهامات بسطاء المصريين وتضحياتهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر، إذا كان الوضع

كذلك فكيف ولماذا جرى إغفال هذه المصادر وتجاهل تلك الوثائق التي توضح بجلاء مدى المعاناة التي عاناها المصريون تحت حكم محمد علي؟

إن الإجابة على هذا السؤال تستدعي التطرق ليس فقط لدور المؤسسات الرسمية (مثل مطبعة بولاق وقسم المحفوظات الملكية التي أصبحت فيما بعد دار الوثائق القومية) بل أيضا تتبع الطريقة التي تطورت بها صورة محمد علي منذ وفاته[1]. بل يمكن القول إن التأريخ لمحمد علي يعود إلى ما قبل وفاته، فمحمد علي نفسه كان كثيرًا ما يذكر لزائريه الأوربيين العديدين أنه محاط دائما بالجهل وأنه لم «يجد سوى القليلين ليفهموه ويقوموا بما يأمرهم به... مؤكدًا أنه كان وحيدا تقريبا في معظم فترات حياته»[2]. وكان كثيرًا ما يصف مصر قبل قدومه إليها بالأرض الموات مؤكدًا أنه هو الذي أحياها. ونرى صدى تلك الآراء بوضوح في كتابات هؤلاء الرحالة الذين كانوا في أغلبهم يشاركونه حكمه على أهل البلاد بأنهم جهلة مثلهم مثل «الوحوش» في حاجتهم ليد قوية تشكمهم وتضبط حياتهم. إضافة إلى ذلك فإن الكثيرين منهم شاركوا الباشا ازدراءه للدولة العثمانية واتهامه لآل عثمان بالتعصب والجهل والتخلف، الأمر الذي وقع على هوى هؤلاء الرحالة الأوربيين الذين كانوا (وكما بين لنا إدوارد سعيد في دراسته عن الاستشراق) قد تعودوا النظر بدونية عنصرية للمسلمين بصفة عامة وللأتراك العثمانيين بصفة خاصة. ومقارنة بما كانوا يرونه ظلمًا واستبدادًا استشرى في قلب الدولة العثمانية وأرجائها، فقد تقبلوا منطق الباشا بأنه يؤسس حكمًا عادلًا ونظامًا مستتبًا في مصر.

وكان لمطبعة بولاق دور كبير في نشر خطابي «محمد علي المصلح المستنير» و«محمد

---

(١) الفقرات التالية تعتمد بشكل أساسي على الدراسات الآتية:

Kenneth Cuno, "Muhammad Ali and the decline and revival thesis in modern, Egyptian history"

المطبوعة في: إصلاح أم تحديث؟ مصر في عهد محمد علي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠)، ص ٩٣-١١٩.

Kenneth Cuno, "Constructing Muhammad Ali", al-Ahram Weekly, 10-17 November 2005.

Yoav Di-Capua, Gatekeepers of the Arab Past: Historians and History writing in Twentieth-Century Egypt (Los Angeles: University of Califarnia Press, 2009).

(2) John Bowring, "Report on Egypt and Candia", Parliamentary Papers, Reports From Commissioners, v. 21 (1840), p. 146.

علي مؤسس مصر الحديثة». فكم من مقدمة كتاب نُشر في مطبعة بولاق قال فيها المؤلف مثل ما قاله أحمد الرشيدي، الطبيب العائد لتوه من بعثة علمية لفرنسا، والذي قال في مقدمة كتاب طبي ترجمه من الفرنسية وطُبع في بولاق عام ١٨٤٠: «إن علم الطب كان قد اندرس رسمه، وانمحى من بلادنا أثره ووسمه... حتى منَّ الله على تلك البلاد بأعظم الوزراء على سطح البسيطة مشرقا ومغربا... فخر الوزراء الأماجد محمد علي... فعزم أبقاه الله على إحياء ما اندرس هنا من العلوم»؟![1] أما الكتب التي اتخذ مؤلفوها موقفًا نقديًا من الباشا والتي لم تتبن «خطاب محمد علي المصلح المستنير» فمُنعت من النشر ولم تر النور، وخير مثال على ذلك مؤلف الجبرتي ذائع الصيت، (عجائب الآثار في التراجم والأخبار) الذي ظل حبيس الأدراج لسنوات طويلة والذي لم يُفرج عنه إلا حينما أمر الخديوي توفيق بطبعه سنة ١٨٨٠.

وإضافة إلى رؤية محمد علي لذاته وترديد الكثير من زائريه الأجانب لتلك الرؤية في كتاباتهم، وإلى ما قامت به مطبعة بولاق من نشر كتب تتبنى، بشكل أو بآخر تلك الرؤية، فقد ساعدت فرنسا، حليفة محمد علي الرئيسية، في نشر «خطاب المصلح المستنير» ذاته. ذلك أنها قامت بصك ميدالية على شرف الباشا عام ١٨٤٠، أي في أوج نزاعه مع السلطان، وعلى أحد وجهيها عبارة «محمد علي محيي الدولة المصرية». ويمكن أن ينظر إلى هذه الميدالية على أنها دليل على افتتان فرنسي واضح بشخص محمد علي، مرده، في رأيي، قناعة الفرنسيين بأن محمد علي يدين بالكثير من عظمته إلى تشبهه بنابليون. فكلا الرجلين في نظر الكثير من الفرنسيين في القرن التاسع عشر كان لديه حلم أراد أن يحققه، وكلاهما أجهضت بريطانيا أحلامه، وبالتالي يمكن النظر إلى هذه الميدالية وإلى ترديدها لمصطلح «محمد علي محيي الدولة المصرية»، الذي صكه بالأساس محمد علي نفسه كما رأينا، على أنها تعبر عن رؤية فرنسية للنزاع البريطاني - الفرنسي أكثر من تعبيرها عن علاقة محمد علي بالأمة المصرية.

ثم تأتي خطبة الخديوي إسماعيل بمناسبة افتتاح مجلس شورى النواب عام ١٨٦٥

---

(١) أحمد الرشيدي، ضياء النيرين في مداواة العينين (القاهرة: بولاق، ١٨٤٠) ص ٣-٤.

لتعيد إلى الأذهان مرة أخرى فكرة الأرض الموات التي أحياها جده عندما اعتلى أريكة الحكم. فقد قال مستهلًا خطبته: «من المعلوم أن جدي المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية من آثار العمار، ووجد أهلها مسلوبي الأمن والراحة، فصرف الهمم العالية لتأمين البلاد بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة لذلك، حتى وفقه الله تعالى لما أراده من تأسيس عمارية الأقطار المصرية».

وتحتل دراسة المؤرخ البريطاني المشهور هنري دودويل، التي نشرت عام ١٩٣١ بعنوان: "The Founder of Modern Egypt: A Study of Muhammad Ali" والتي سرعان ما ترجمت إلى العربية تحت عنوان «محمد علي: مؤسس مصر الحديثة». بعد ذلك بست سنوات (١٩٣٧)، تحتل مكانا متميزا بين الدراسات التي كرست لمقولة «محمد علي المصلح المستنير». فدراسة دودويل المشهورة تحيطها هالة من الصرامة الأكاديمية والمنهجية الموضوعية. فالمؤلف كان أستاذ تاريخ بجامعة لندن وهو بذلك يبدو متحكمًا في مادته متمكنًا من أدواته في التحليل، وكتابه مليء بالهوامش التي تحيل القارئ لوثائق أصلية بعضها محلي والبعض الآخر أوربي، وأسلوب الكتاب سلس ومنطقه محكم. على أن النظرة المتأنية توضح لنا تهافت منطقه واعتوار تحليله.

فدودويل، أولًا، لم تكن تحت يديه مجموعة متكاملة من الوثائق حتى يقرأها ويقف منها على طبيعة الحقبة التي يؤرخ لها. ذلك أنه عندما قام بتأليف كتابه لم تكن الوثائق المحفوظة في الدفترخانة بالقلعة قد نقلت بكاملها إلى قسم المحفوظات الملكية بقصر عابدين. وبالتالي فلم يجد سوى بعض الوثائق التي اختارها له موظفو قسم المحفوظات الملكية وهي التي شكلت المادة الوثائقية المحلية التي اعتمد عليها، وبالتالي جاءت إشاراته لها في هوامشه مبهمة ناقصة. فمثلًا نقرأ في أحد الهوامش: «إلى الصدر الأعظم، ٥ رمضان ١٢٤١ (أرشيف عابدين)». وفي هامش آخر: «إلى إبراهيم باشا، ١٣ ربيع الثاني، ١٢٤٣ (أرشيف عابدين)»، ويتضح من هذه الهوامش أنه لم يطلع على وحدات أرشيفية متكاملة بل إنه اعتمد اعتمادا كاملا على موظفي قصر عابدين لتزويده بالوثائق التي كان يحتاج إليها.

ثم إن دودويل لم تكن له دراية بالتركية، وهي اللغة التي كتبت بها أغلب الوثائق

المحلية التي رجع لها. وعلى عكس الحال اليوم حيث يجد الباحث أغلب هذه الوثائق وقد ترجمت إلى العربية، فإن دودويل اضطر للاعتماد على ما يقدمه له مترجمو القصر من ترجمات قاموا هم بترجمتها دون أن يستطيع هو أن يراجعها ليتأكد من دقتها (وكانت دقة الترجمة محل نقد مدير قسم المحفوظات، جون ديني (Jean Deny)، الأمر الذي نجد له دليلا في قاعة البحث بدار الوثائق القومية حين نعثر على عدة ترجمات للوثيقة الواحدة عليها تعليقات وتصويبات المترجمين العاملين بالقصر).

أما الأرشيفات الأوربية التي اعتمد عليها دودويل (باستثناء الأرشيف البريطاني الذي كان ملمًا به) فتلك لها قصة أخرى. ذلك أن الملك فؤاد كان قد عقد العزم عند إنشائه لقسم المحفوظات الملكية ليس فقط على نقل بعض الوثائق التركية المتعلقة بتاريخ أسرته من الدفترخانة بالقلعة، بل أيضا على إنشاء نواة من الوثائق الأجنبية المحفوظة في الأرشيفات الأوربية المختلفة. ولذلك استقدم مجموعة من المؤرخين الأوربيين وأوفدهم إلى دور الوثائق الأوربية المختلفة للبحث فيها عن أوراق تتعلق لا بمصر بشكل عام ولكن بالأسرة المالكة بصفة خاصة. وبالفعل تم إيفاد أنجلو ساماركو (Angelo Sammarco) إلى الأرشيفين النمساوي والإيطالي، وجورج دوان (Georges Douin) وإدوار دريو (Edouard Driault) إلى الأرشيف الفرنسي، وبوليتيس أثاناسيوس (Polites Athanasios)، الموظف في وزارة الخارجية اليونانية، إلى الأرشيف اليوناني، ورينيه قطاوي (René Cattaui) إلى الأرشيف الروسي، وجورج بينيس(Georges Benis) إلى الأرشيف البولندي. وأخيرًا تم تكليف علي إسماعيل، الموظف في البعثة الدبلوماسية المصرية في واشنطون، بجمع ما يمكن جمعه عن تاريخ الأسرة المالكة من الأرشيف الأمريكي.

وقد أشرف الملك فؤاد بنفسه على عمل هذه المجموعة المرموقة من المؤرخين. وبعد سنوات قليلة تم طباعة ٥٢ كتابًا في ٨٧ مجلدًا فاخرًا وبلغ إجمالي النسخ المطبوعة ١٨٠٠٠ نسخة، تحمّل القصر الملكي تكلفة نشرها الباهظة. وقد شكلت هذه المجلدات الفخمة التي طبع أغلبها بالفرنسية تحت عناية الجمعية الجغرافية الملكية مصدرًا مهمًا لكتاب دودويل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المصادر الأوربية التي اعتمد عليها دودويل ارتكبت نفس الخطأ الفادح الذي ارتكبه الخديوي إسماعيل عندما انتزع عام ١٨٦٥ مجموعة من السجلات من سياقها الإداري الأصلي ونقلها من الدفترخانة بالقلعة إلى قصر عابدين، وأطلق عليها اسم «سجلات عابدين». فصحيح أن هؤلاء المؤرخين الذين أوفدهم الملك فؤاد للأرشيفات الأوربية قد نجحوا في العثور على وثائق كانت مدفونة هناك، وصحيح أنه بفضل جهود القصر الملكي والجمعية الجغرافية الملكية في نشر هذه الوثائق قد استفاد منها الباحثون، ومنهم دودويل، وأتيح لهم الاطلاع على مصادر مهمة تاريخية مهمة. إلا أنه يجب التنبيه دائما إلى حقيقة أن هذه الوثائق انتهكت مبدأ الحفاظ على وحدة المنشأ والذي يتأكد به الباحث أن الوثيقة التي يقرأها ما زالت تنتمي إلى نفس السياق الأرشيفي الأصلي؛ أما وقد انتهك هذا المبدأ فقد تسنى لموظفي القصر أن يقوموا باختيار وانتقاء وثائق بعينها حتى يقوم الباحث من التأريخ ليس لمصر بل للأسرة العلوية وحتى يُظهر أعضاء هذه الأسرة بشكل مثالي.

وأخيرًا، يتضح من مقال نشره الدكتور محمد أنيس بمناسبة وفاة الدكتور شفيق غربال عام ١٩٦١ أن دودويل شأنه شأن المؤرخين الأوربيين الذين استكتبهم الملك فؤاد لكتابة تاريخ أسرته، كان هو الآخر مدفوع الأجر. فقد قال له دودويل إنه «كتب كتابه عن محمد علي بتكليف من الملك فؤاد، وإنه لم يتقاض على ذلك أكثر من خمسمائة جنيه، وإنه يعتبر المبلغ أقل من الجهد الذي بذله فيه».

وإذا أخذنا كتاب دودويل كمثال (وهو من أكثر الكتب التي كُتبت بتكليف من الملك فؤاد رصانة وإن حاول مؤلفه أن يخفي علاقته بالقصر) لاتضح لنا مدى نجاح القصر في تشكيل عملية كتابة تاريخ مصر الحديثة، فقد أسلم الملك فؤاد زمام التاريخ المصري الحديث لمجموعة من المؤرخين الأوربيين وفتح لهم وثائق قصر عابدين وزودهم بالمترجمين الذين ترجموا وثائق معينة دون غيرها ونقل بعض الوثائق المتعلقة بمصر من دور الوثائق الأوربية والأمريكية وطلب منهم أن يكتبوا تاريخ مصر الحديث مركزين على دور أبيه، الخديوي إسماعيل، وجده، محمد علي. وخرجت كتب هؤلاء المؤرخين الأجانب لتملأ رفوف المكتبات ولتثبت مقولات تاريخية كان من الصعب التخلص

منها ولا يزال، وأهمها مقولتي «محمد علي المصلح المستنير» و«محمد علي مؤسس مصر الحديثة».

ولم تهتز مكانة محمد علي في تاريخ مصر الحديث عندما فُتح قصر عابدين للمؤرخين المصريين من تلامذة الدكتور محمد شفيق غربال. صحيح أن مؤلفات أحمد عزت عبد الكريم وأحمد أحمد الحتة وأبو الفتوح رضوان وجمال الدين الشيال وعلي الجريتلي وغيرهم من المؤرخين المصريين الذين سمح لهم بالبحث في قسم المحفوظات التاريخية بقصر عابدين (هناك آخرون منعوا من الاطلاع على الوثائق ومنعوا من دخول القصر) قد تمكنوا من التصدي للكثير من مقولات المؤرخين الأجانب، وصحيح أنهم أثبتوا أن عملية التحول إلى الحداثة (التي حاول القصر ومؤرخوه الأوربيون أن يبرهنوا على أنها كانت نتاج جهود الأسرة العلوية وحدها) كان للشعب المصري فيها باع طويل، إلا أن أيا من هؤلاء المؤرخين لم يشكك بشكل جدي في مقولتي «محمد علي المصلح المستنير» و«محمد علي مؤسس مصر الحديثة». ونظرة سريعة لعناوين مؤلفاتهم توضح لنا مدى اشتراكهم مع المؤرخين الأجانب في كيفية التحقيب لمصر الحديثة. «تاريخ التعليم في عصر محمد علي» (أحمد عزت عبد الكريم)، «تاريخ الترجمة والحياة الثقافية في عصر محمد علي» (جمال الدين الشيال)، «تجارة مصر في عهد محمد علي» (أمين عفيفي)، «تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر» (علي الجريتلي): كل تلك الدراسات وغيرها توضح لنا كيف أخذ المؤرخون المصريون عن المؤرخين الأجانب فكرة أساسية وهامة ألا وهي: محورية فترة حكم محمد علي في التأريخ لمصر الحديثة، ففترة حكم محمد علي نُظر إليها على أنها علامة فارقة في تاريخ مصر، وأن ما شهدته البلاد أثناء فترة حكمه لم تشهده من قبل، وبالتالي هناك «ما قبل» وهناك «ما بعد» محمد علي. كما أنهم، وباستثناءات قليلة للغاية، شاركوا المؤرخين الأوربيين في إهمالهم للحقبة العثمانية وللإطار العثماني بشكل عام. ولا لوم عليهم إذ إنهم لم يجدوا في قصر عابدين أي وثائق تعود لفترة سابقة على القرن التاسع عشر. فكما بينا من قبل، لم يكلَّف العاملون في قسم المحفوظات الملكية بنقل وثائق ترجع للحقبة العثمانية من الدفترخانة، وبالطبع لم يرسل الملك فؤاد أيا من المؤرخين لاستنساخ وثائق عثمانية عن مصر من إسطنبول وإيداع نسخة منها في قسم المحفوظات الملكية كما فعل في

الأرشيفات الأوربية والأمريكية (ومرد ذلك ليس فقط عدم رغبته في ذلك ولكن أيضا لاستحالة ذلك: فالأرشيف التركي لم يكن قد فُتح للباحثين بعد). وبالتالي لعبت الوثائق المحفوظة في قصر عابدين مرة أخرى دورها في التأكيد على مقولة «محمد علي المصلح المستنير».

ولكن الأمر اختلف بعد إنشاء دار الوثائق القومية عام ١٩٥٤ وبعد انتقالها من قصر عابدين إلى القلعة مرة أخرى ومنها إلى مقرها الحالي في أوائل التسعينيات، وطرأ تغير ملحوظ على طريقة التأريخ لمحمد علي ولكن، وبرغم هذا التغيير، لم تتزعزع مكانته في تاريخ مصر الحديث ولم تختلف النظرة إليه على أنه «مؤسس مصر الحديثة».

فكان من نتيجة إيداع الكثير من الوثائق التي تعود إلى فترات سابقة على القرن التاسع عشر في دار الوثائق القومية أن ازداد الاهتمام بالحقبة العثمانية وبدأت تظهر الدراسات التي تتخذ من تلك الفترة موضوع بحثها. وتعتبر دراسات أندريه ريمون ونيللي حنا[1] خير مثال على هذا النمط من الدراسات المعتمدة على مادة وثائقية مستقاة من دار الوثائق والتي تعيد الاعتبار إلى الفترة العثمانية نافية عنها مقولات التخلف والركود التي كانت الفترة العثمانية عادة توصف بها.

ثم كان من نتيجة إضافة وثائق وسجلات غير صادرة عن مؤسسات الدولة المركزية التي أنشئت في القرن التاسع عشر، مثل سجلات المحاكم الشرعية وبعض سجلات الأوقاف ومذكرات الزعماء وغير ذلك من وثائق «غير رسمية»، أن تمكّن الباحثون من التطرق لمواضيع شتى من التاريخ الاجتماعي غير المرتبطة بـ«تأسيس مصر الحديثة». وخير نموذج على تلك الدراسات دراسة جوديث تاكر (Judith Tucker) عن المرأة في

---

(١) نيللي حنا، ثقافة الطبقة الوسطى في مصر العثمانية ما بين ق ١٦ - ق ١٨، ترجمة رءوف عباس (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣). نيللي حنا، تجار القاهرة في العصر العثماني، ترجمة رءوف عباس (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٧). أندريه ريمون، الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة ناصر أحمد إبراهيم وباتسي جمال الدين عباس، مراجعة وإشراف رءوف عباس (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥).

مصر في القرن التاسع عشر[1]، ودراسة روبرت هانتر (Robert Hunter) عن الأصول الإثنية والعِرقية للبيروقراطية المصرية الحديثة[2].

ولكن، وبرغم هذه التغييرات المهمة ما زال محمد علي يتبوأ مكانته كـ«المصلح المستنير» أو كـ«مؤسس مصر الحديثة» وما زالت دار الوثائق القومية تلعب دورًا مهما في تعزيز تلك المكانة. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل مرتبطة بتاريخ الدار ذاتها وبإرث قسم المحفوظات الملكية التي شكلت نواة المجموعة الوثائقية التي تكونت منها دار الوثائق القومية عام ١٩٥٤. فبالرغم من الإضافات المهمة لوثائق الدار وبالرغم مما ضُم إليها من وثائق تعود إلى فترات سابقة على القرن التاسع عشر، تظل سجلات ووثائق ذلك القرن، أي القرن التاسع عشر، لها الغلبة على وثائق سائر الفترات، وتظل تلك السجلات هي الأكثر تنظيمًا والأوفر حظًا من حيث وجود فهارس لها وبالتالي الأيسر من حيث سهولة استخدامها والاطلاع عليها. وإضافة إلى ذلك ينفرد ديوان المعية السنية بمكانة خاصة في الدار، فسجلاته تحمل رقم س/ ١، أي أول مجموعة في سجلات «إدارة السيادية» التي تعتبر بدورها أكثر الإدارات تنظيما في الدار. ونظرًا لأن ديوان المعية السنية كان أول ما نقل من الدفترخانة إلى قصر عابدين (عام ١٩٣٤)، فقد حظي باهتمام بالغ من قِبل العاملين في قسم المحفوظات الملكية، وبعد ذلك في دار الوثائق القومية: فسجلاته مفهرسة ومترجمة بالكامل. فإذا علمنا أن هذا الديوان، كما يوحي اسمه، ما هو إلا الديوان الخاص بمحمد علي («معيته») وأن سجلاته تحتوي على الخطابات العديدة التي أملاها محمد علي على مرءوسيه لاتضح لنا كيف يهيمن محمد علي على كتابة التاريخ المصري الحديث حتى وقتنا هذا.

وليت الأمر اقتصر على ديوان المعية السنية وسجلاته اللانهائية. فالدار تحتفظ بما يسمى بـ«الأرشيف الأوربي»، وهذا الأرشيف كما رأينا ما هو سوى مجموعة الوثائق التي أمر الملك فؤاد بانتقائها واستنساخها من دور الوثائق الأوربية في الثلاثينيات من

---

(1) Judith Tucker, Women in Nineteenth-Century Egypt (Cambridge: Cambridge Univers - ty Press, 1984).

(٢) ف. روبرت هنتر، مصر الخديوية، نشأة البيروقراطية الحديثة، ترجمة بدر الرفاعي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥).

القرن الماضي، ووثائق هذا الأرشيف اختيرت واستنزعت من سياقها الأرشيفي الأصلي وأودعت في قسم المحفوظات الملكية بغرض أساسي واضح، ألا وهو إظهار محمد علي كالمحرك الأساسي للأمور، فجل هذه الوثائق الأوربية تدور حوله، ويظهر الباشا فيها محتلًا مكان الصدارة.

وإضافة إلى الأرشيف الأوربي فإن قاعة البحث في دار الوثائق تحتفظ بأداتين من أدوات البحث تؤثران، ولا أقول تتحكمان، بقوة في نوعية دراسات القرن التاسع عشر. وأولى هذه الأدوات هي ما يُعرف بـ«بطاقات الدار»، وتلك بطاقات تحتوي كل منها على ملخص باللغة العربية لمكاتبات أغلبها تركي كانت منسوخة في سجلات بعض الدواوين الحكومية في القرن التاسع عشر. ونظرًا لعدم وجود فهارس موضوعية في قاعة البحث (فالموجود قوائم حصر وليس فهارس بموضوعات السجلات والمحافظ) ونظرًا لأن تلك البطاقات مفهرسة حسب الموضوع (مثل: «ترع»، «قوانين»، «معاشات»، «أموال»، «ضرائب»، «عملة»، إلخ) ومرتبة هجائيا برءوس هذه المواضيع، فهي تعتبر مصدرًا لا غنى عنه للكثير من الباحثين. فإذا علمنا أن هذه البطاقات تم استنساخها في قسم المحفوظات الملكية بقصر عابدين وأن أصلها يعود إلى مكاتبات عدد قليل جدًا من الدواوين، وأهمها على الإطلاق ديوان المعية السنية ويليه ديوان خديوي، لصيق الصلة هو الآخر بمحمد علي، لتبين لنا كيف لا يسع المرء إلا الشعور بالحضور المهيمن لمحمد علي داخل قاعة البحث.

وأخيرًا، تأتي أداة البحث الأخرى المحفوظة داخل قاعة البحث، ألا وهي «محافظ الأبحاث»، وهي عبارة عن ترجمات عربية لأصول مكاتبات أغلبها صادر من محمد علي وخلفائه، ومرتبة، شأنها شأن بطاقات الدار، حسب الموضوع. وتلك المحافظ هي الأخرى تم جمعها في قصر عابدين ويتضح من أسمائها أنها شُكلت لإظهار محمد علي، وأفراد الأسرة العلوية (بصفة عامة) في شكل إيجابي. وبواقع خبرتي في التعامل مع الوحدات الأرشيفية الأصلية التي اختيرت منها هذه النسخ، بوسعي الجزم أن الهدف الرئيسي لتشكيل هذه المحافظ كان إلقاء الضوء الإيجابي على أعمال محمد علي. ومرة أخرى يشعر المرء داخل قاعة البحث وكأن محمد علي يملي عليه ما يجب أن يكتبه.

عندما كتب مصطفى كامل في جريدة اللواء عام ١٩٠١ مقالا يطالب فيه إعلان مناسبة العيد المئوي لتولي محمد علي الحكم عيدًا وطنيًا انبرت الجرائد والمجلات للكتابة عن «مؤسس هذه الإمارة المصرية»، و«محيي الديار المصرية». وبعد ذلك ألقى الزعيم الوطني خطبة حماسية بنفس المناسبة مؤكدا فيها أن محمد علي مؤسس مصر الحديثة إذ قد أخذها «وهي عليلة ضئيلة لا حراك بها... [وتركها] قادرة على القيام بأعظم الأعمال، فيها من روح الحياة وقوة النهوض ما يزحزح الجبال الراسيات، وتخر أمامه الشمّ الثابتات». وتساءل مصطفى كامل مستنكرًا: هل يستطيع أحد أن ينكر هذه الحقائق؟

وسرعان ما إن جاءه رد من قلم وحيد، صريح وقوي، للتشكيك فيما اعتقد مصطفى كامل أنه الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. فقد كتب الشيخ محمد عبده في مجلة المنار مقالة كانت فريدة في نشازها عن الجوقة الصاخبة التي أخذت تهلل لمحمد علي معددة مآثره ومرددة مناقبه. «ما الذي صنع محمد علي؟!». يتساءل الأستاذ الإمام في مقالته الفريدة، ويجيء رده سريعًا وحاسمًا: «لم يستطع أن يحيي ولكن استطاع أن يميت». ثم أضاف متهكمًا: «قالوا: إنه أطلع نجم العلم في سماء البلاد. نعم عني بالطب لأجل الجيش... أرسل جماعة من طلاب العلم إلى أوربا ليتعلموا فيها. فهل أطلق لهم الحرية أن يبثوا في البلاد ما أفادوا؟!... كانوا يتخطفون تلامذة المدارس من الطرقات وأفناء القرى... كما يتخطفون عساكر الجيش. فهل هذا مما يحبب القوم في العلم ويرغبهم في إرسال أولادهم إلى المدارس؟!... يقولون إنه أنشأ المعامل والمصانع. ولكن هل حبب إلى المصريين العمل والصنعة حتى يستبقوا تلك المعامل من أنفسهم؟!.... يقولون إنه أنشأ جيشا كبيرًا فتح به الممالك ودوّخ به الملوك... فهل علّم المصريين حب التجند وأنشأ فيهم الرغبة في الفتح والغلب وحبب إليهم الخدمة في الجندية وعلمهم الافتخار بها؟!».

لقد حاولت في هذه المقدمة أن أوضح لماذا لم تحظ كلمات الأستاذ الإمام عن محمد علي بالقبول بالرغم من وجاهتها. فالمصادر التاريخية جرى التلاعب بها منذ فترة حكم محمد علي نفسه ولأسباب مختلفة وبطرق متباينة حتى يتم إظهار محمد علي كالمصلح المستنير الذي أتى بمشروع طموح لتأسيس مصر الحديثة وحتى يتم تجاهل الثمن الفادح الذي دفعه المصريون في سبيل تحقيق الباشا لأهدافه ومطامعه. على أني على دراية بأن الموضوع

أعقد من ذلك بكثير وأن المكانة المتميزة التي يحتلها الباشا في الخطاب الوطني المصري ليست نتاج «قوى العرض» فقط، إذا استخدمنا لغة الاقتصاديين للإشارة إلى المتاح من الوثائق التاريخية الأصلية، بل نتاج «قوى الطلب» أيضا. فالملك فؤاد والمؤرخون الذين استأجرهم «طلبوا» من محمد علي أن يكون هو - وليس الإنجليز - من أسس مصر الحديثة، والجيل الأول من المؤرخين الأكاديميين المصريين من تلامذة محمد شفيق غربال «طلبوا» من محمد علي أن يكون باني المؤسسات الحديثة أكثر من كونه مؤسس أسرة حاكمة، والقوميون العرب «طلبوا» من محمد علي أن يكون ذا مشروع طموح لتوحيد المتكلمين بالعربية والاستقلال بهم عن الدولة العثمانية والتصدي لمشاريع الهيمنة الأوربية، والقوميون المصريون «طلبوا» من محمد علي أن يكون باعث النزعة القومية المصرية. وفي ظل حالة التخبط والتردي والانهيار التي تعاني منها بلادنا اليوم من منا لا يستطيع إلا أن يتشدق بأمجاد محمد علي وأن ينظر إليه كصاحب مشروع طموح للتحديث والنهضة؟

على أني بالرغم من إدراكي لأهمية قوانين العرض والطلب هذه، ولدورها في تشكيل الصورة النمطية عن محمد علي، على يقين بأن هذه الصورة غير دقيقة تاريخيًا، وقد حاولت قدر الإمكان في هذا الكتاب ألا أقع في فخ الافتنان بشخصية هذا الرجل العبقري بدرجة تجعلني أتغاضى عن الأهوال التي عانى منها المصريون أثناء فترة حكمه الطويلة.

وبعد سنوات طويلة قضيتها في دار الوثائق القومية أقرأ فيها مختلف أنواع المكاتبات التي تعود لتلك الفترة الشيقة من تاريخنا الحديث لا يسعني إلا أن أتفق مع الأستاذ الإمام حين قال: «لا أظن أن أحدًا يرتاب بعد عرض تاريخ محمد علي على بصيرته أن هذا الرجل كان تاجرًا زارعًا وجنديًا باسلًا ومستبدًا ماهرًا لكنه كان لمصر قاهرًا، ولحياتها الحقيقية معدمًا...».

خالد فهمي

نيويورك، يوليو ٢٠١٠

مقدمة الطبعة العربية

في أغسطس ١٩٤٩ وفي الذكرى المئوية لوفاة محمد علي بعث أبو الهول برسالة إلى صديقته القاهرة يناجيها فيها ويسترجع قصتهما معًا، ويتغنى طويلا بمجدها الممتد، بدءًا بحلول عمرو بن العاص بالوادي وبنائه للفسطاط وحتى العهد الفاطمي المزدهر. ثم أضاف:

> **ودارت بك دورة الأيام... وإذا أنت بعد النعمى في بؤس وبعد العزة في هوان.. ومن أين لي صبر وأنا أراك تحت سيطرة ذلك المملوك الجبار، ينظر إليك نظرة النمر المفترس ويلهب جسدك العزيز بالسياط! ودالت دولة هذا الطاغية العسوف، وخرجت من بوتقة المحن والأرزاء صافية الجوهر، فكنت الظافرة القاهرة! وكيف لا تكونين كذلك وقد قيض الله لك ذلك الشهم الغيور، ذلك العبقري الفذ ابن قولة؟ لكأني به وهو في مسقط رأسه البعيد، يجلس الساعات الطوال، رانيًا إليك يخترق بنظره الثاقب سجوف الزمن، ويغالب أمواج البحر، فيراك في محنتك تعانين الشقوة والبأساء، ويستمع إلى ندائك اللاهف المستصرخ، فلا يملك إلا أن يهب إليك واثبًا وثبته الكبرى هاتفا من أعماقه: لبيك، لبيك! إني لأتمثله الساعة، وقد هبط عليك باسطًا ذراعيه إليك، فتراميت في أحضانه واجفة القلب فياضة الحنين، وكان بينكما هذا العناق الذي لم يكن بعده فراق. لقد ذاب فيك وذبت فيه... وهل يذكر القاهرة ذاكر دون أن يسرع إلى خاطره طيف محمد علي؟ أليس هو حتى اليوم محلقا بروحه العظيم حول قلعته، يشرف عليك من علٍ، يتعهدك ويرعاك؟[١]**

على هذا النحو احتفى محمود تيمور الكاتب والقاص المعروف بالذكرى المئوية لوفاة محمد علي، وأضاف أنه ليس إلا مترجما لهذا النص «عن رسوم ونقوش هيروغليفية وفق

(١) محمود تيمور، «أبو الهول يناجي القاهرة»، الهلال، مجلد ٥٧، أغسطس ١٩٤٩، ص ٤٠-٤١.

الأصل». وبرر اختيار أبي الهول للهيروغليفية بأنها: «اللغة التي نزلت من لساني منزلة الفطرة والسليقة، فأصبحت موصولا بها»[1].

بداية يجب أن نؤكد أن كلمات أبي الهول في هذه المناسبة الفريدة لجديرة بأن تُسمع بدقة وأن تؤخذ مأخذ الجد، لأن المرء، فيما يرى تيمور، لن يجد كلمات أصدق من كلمات أبي الهول إذا أراد أن يستمع إلى صوت مصر النقي الخالص ويتعرف على نظرتها إلى ذاتها. ولا شك أن تيمور قد وقع اختياره على أبي الهول ليضع على لسانه هذه الرواية الموجزة البليغة عن تاريخ مصر الطويل لما يحتله هذا الأثر من مكانة مميزة في المخيلة المصرية الحديثة ــ في الروايات والأفلام والكارتون ــ لأنه أصبح رمز مصر الذي يمثلها أفضل تمثيل، أكثر من أي أثر آخر، فهو يرمز بكتلته الحجرية الهائلة الحجم إلى صلابة مصر وخلودها، ويرمز بابتسامته الهادئة المطمئنة إلى كيفية تعاملها مع أعدائها، بل يمكن القول بأنه يرد بِصَمْته المطبق ببلاغة مفحمة على أقاويل أعداء مصر، بل وقد يُعتبر صَمْته هذا أقوى رد على مغامرات كل الغزاة والمستعمرين الذين وطئت أقدامهم تراب مصر!

برغم هذا التاريخ الطويل من الصمت المطبق قرر أبو الهول ــ وفقا لتيمور ــ أن يتكلم: «سأميط اللثام عن حقيقة ما أشاعوه عني، إذ رموني بالصمت المطبق، بل جعلوني رمزًا للعي، ومثالا للبكم»[2]. فماذا قال؟ ماذا يقول صوت مصر النقي؟ لن نجد هنا شيئا غريبا.. فما قاله أبو الهول ليس أكثر من تخيل تقليدي لتاريخ مصر القومي، لا يتميز إلا بالأسلوب البليغ. فهو يشترك في سمات كثيرة مع التاريخ القومي الذي يُدرّس في الكتب المدرسية ومع آراء معظم المؤرخين المصريين الأكاديميين ومع كثير من الكتابات الصحافية كما سنوضح فيما بعد. ففي معظم هذه الكتابات تبدو مصر كفاعل تاريخي متجانس له صوت واحد متحد متواصل على مدى التاريخ، وإن كان يتوصل إلى إدراك ذاته في العصر الحديث فقط. أما التاريخ نفسه فيصوره هذا الخطاب القومي كتتالٍ منتظم ومتراكم للأحداث وكصيرورة حتمية تؤدي في نهاية المطاف بالضرورة

(١) نفسه، ص ٣٦.

(٢) نفسه، ص ٣٦.

إلى ذلك الإدراك للذات. وبشكل ملفت للنظر يتجلى هذا الإدراك للذات في شخص بعينه، هو محمد علي.

ونستطيع من خلال تتبع مقال تيمور البليغ أن نتعرف عن كثب على نمط ــ أراه نموذجيا ـ في توصيف منزلة محمد علي في الكتابة التاريخية القومية المصرية. ففي هذا المقال تبدو مصر وكأنها شخصية محددة الملامح نقية الجوهر العريق، الذي يمكن أن يرجع إلى الحقبة الفرعونية، على نحو ما يتضح في اختيار تيمور لأبي الهول متحدثا عن لسان مصر وفي إيثار الأخير للهيروغليفية، ثم يتجلى هذا الجوهر في العصر الإسلامي. فبعد أن يسقط تيمور من تاريخه ما يزيد على العشرة قرون، هي فترة حكم الرومان والبطالمة وانتشار المسيحية في مصر، يقفز إلى فتح العرب لمصر التي يجسدها هذه المرة في القاهرة التي تعلو مئذنة الأزهر في «أفقها الصحو.. تعلن كلمة الله».

ومما يلفت النظر بشكل واضح في هذا الخطاب القومي هو غياب أي ذكر لأي شخص «عادي» كان يعيش على أرض مصر، رجلا كان أو امرأة، في الريف أو في الحضر.. فهو يخص بالذكر القادة العظام: عمرو بن العاص، جوهر الصقلي، صلاح الدين، وأخيرًا محمد علي.. وتلك نقطة سأعود إليها بالتفصيل لاحقًا. أما العنصر الغائب الآخر، والملفت للنظر بشكل أوضح، فهو الفترة الزمنية التي امتدت من أوائل القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، أي الفترة العثمانية. فقد آثر تيمور ألا يشير إلى هذه الفترة بالاسم وفضَّل أن يدمجها في فترة حكم «ذلك المملوك الجبار». فتيمور هنا، شأنه في ذلك شأن الكثير من المؤرخين المصريين، يتجاهل فترة حكم العثمانيين وينظر إليها على أنها فترة «بؤس... وهوان»، والأهم من ذلك على أنها فترة حكم أجنبي لا تشكل فصلا أساسيا من تاريخ مصر القومي ولا تشكل رافدًا من روافد شخصية مصر الأصيلة.

على أن الأهم من هذا أن نعرف كيف استطاعت مصر أن تتخلص من هذا الحكم «الأجنبي» وتخرج «من بوتقة المحن والأرزاء صافية الجوهر... ظافرة قاهرة» لقد كان ذلك بفضل ظهور المخلِّص/ المهدي، محمد علي، الذي جاء من حيث لا يدري أحد، بل يمكن القول بأنه هبط بالفعل من السماء التي أسمعته قبل سنوات من وصوله نداء

مصر «اللاهف المستصرخ [والذي لم يملك إزاءه] إلا أن يهب إليك واثبًا وثبته الكبرى هاتفا من أعماقه: لبيك، لبيك» لينتشلها من وهدتها ويُدخلها في رحاب الحداثة. ذلك هو، باختصار، النمط التقليدي الذي يظهر به محمد علي في الكتابة التاريخية المصرية، ولكن نادرًا ما تسرد قصته بهذه البلاغة أو بهذا الوضوح.

ويحاول هذا الكتاب أن يتعرض بالنقد لهذه الطريقة في كتابة تاريخ محمد علي وتاريخ مصر أثناء فترة حكمه الطويلة (١٨٠٥ ــ ١٨٤٨) كما يحاول أن يقدم نقدًا لمدرسة التأريخ القومية المصرية، وأن يطرح، تحديدًا، نظرة مغايرة لمفهوم «مصر»، ذلك المفهوم الذي ألِفناه في الكتب المدرسية والكتابات التاريخية الأكاديمية والروايات والمسلسلات التليفزيونية والأغاني الوطنية والذي تبدو فيه مصر شخصية واضحة المعالم متجانسة الصفات، صاحبة إرادة وعقل واع يعمل في التاريخ ويتجلى فيه. كما يحاول هذا الكتاب أيضا أن يقدم نقدًا ولو مختصرًا لمفهومي القومية والحداثة اللذين يأخذ بهما بدرجات مختلفة من الوعي والإدراك أغلب كتّاب مدرسة التاريخ المصرية.

وربما يجب أن ننوه هنا، بادئ ذي بدء، أن هذا الكتاب ليس سيرة لحياة محمد علي أو دراسة لشخصيته «الفذة العبقرية»، وإنما دراسة لمؤسسة هامة ومحورية قامت بدور أساسي في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر وهي مؤسسة الجيش. وعلى وجه التحديد يحاول هذا الكتاب أن يقدم صورة مبدئية عن التاريخ الاجتماعي ــ وليس العسكري أو التنظيمي ــ لهذه المؤسسة، آملا في أن تشكل هذه الصورة جزءا من صورة أكبر عن تاريخ المجتمع المصري في تلك الفترة.

لا شك أن شخصية محمد علي شخصية فذة، جديرة بالبحث والدراسة ولا تتكرر إلا قليلا في التاريخ، ولا شك أن دراستها وتتبعها والكتابة عنها ستكون دائما ممتعة وشيقة. غير أنني اخترت أن أكرس جهودي لدراسة مؤسسة مهمة تمكِّن الباحث من الاقتراب من تاريخ عامة الشعب وتقديم صورة عن التاريخ الاجتماعي ــ وليس السياسي أو الاقتصادي ــ لمصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وقد يكون من الضروري هنا الإشارة إلى أن تاريخ مصر الحديث يفتقر بشكل حاد إلى الدراسات الجادة التي تتناول الواقع الاجتماعي. فهناك مثلا دراسات عديدة

تنــاولت قضية قنــاة السويس وأثــرها عـلى الاقتصـاد المصـــري، أو دور الخديو سعيد وصداقته مع دي ليسبس في الوصول إلى اتفاقية بشأن حفرها، أو طبيعة النزاع البريطاني ــ الفرنسي عليها. على أنك لا تجد دراسة واحدة جادة عن أثر هذا المشروع الضخم على هؤلاء الفلاحين التعساء الذين جُلبوا من شتى أنحاء مصر لحفر القناة: من أي مكان جُلبوا؟ أين أقاموا أثناء حفرهم للقناة؟ كيف تم تنظيم عملهم؟ ما هي معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض التي استشرت فيهم؟ كيف كانوا يتدبرون مأكلهم ومشربهم والعناية بأجسادهم؟ هل كانت تُدفع لهم أجور عن عملهم هذا أم كانوا يعملون بالسخرة؟ كيف تم نقل هذه الأعداد الهائلة من الفلاحين من قراهم إلى القناة؟ ومتى وكيف رجعوا إلى مواطنهم، هذا إذا كانوا لم يستقروا في أماكن عملهم الجديدة؟

وإذا انتقلنا إلى تاريخ الجيش الذي أسسه محمد علي في النصف الأول من القرن التاسع عشر فسنلاحظ بسهولة غياب الدراسات الجادة التي تتناول التاريخ الاجتماعي – لا الحربي أو السياسي – لهذا الجيش، وبالتحديد وقع إقامة هذا الجيش على الآلاف من الرجال الذين سيقوا للخدمة في صفوفه، وعلى أقاربهم وأسرهم التي تأثرت حياتهم حتماً بتجنيدهم، نظرًا لفقدانهم لعائلهم الأساسي. هذا الكتاب محاولة متواضعة لملء هذا الفراغ.

العنكبوت العجوز في عرينه

غير أنني أود، قبل التعرض لأسباب اختياري للجيش تحديدًا كوسيلة للوقوف على تاريخ المجتمع المصري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، أن أعود ثانية إلى شخص محمد علي، لا لدارسته عن كثب، ولكن لدراسة الكتابات التي تناولته. والغرض من هذا العرض الموجز أن أقدم صورة واضحة عن منزلة محمد علي في الخطاب القومي المصرى، تحديدًا، وبالتالي الوقوف على أصل المقولة الشائعة التي تؤكد أن «محمد علي مؤسس مصر الحديثة»، التي تعد إحدى المسلمات في الخطاب الوطني كما سيتضح فيما بعد. غير أنها، شأنها شأن الكثير من مسلمات التاريخ المصري الحديث، مقولة لها تاريخ محدد يجب أخذه في الاعتبار عند تناول فترة حكم الباشا الطويلة.

ولعله من الغريب بالفعل أن الباشا نفسه يعتبر واحدا من أهم مصادر هذه المقولة. فكثيرا ما كان يشير في حديثه مع مستمعيه الأوربيين إلى ما اعتبره حالة تخبط وتردٍّ كانت مصر تعاني منها قبل قدومه إليها. فمثلا في مقابلة له عام ١٨٤٠ مع كولونيل هودجس القنصل البريطاني حينذاك، قال له: «لقد كانت مصر حين أتيت إليها بربرية حقيقةً، في غاية البربرية، وما زالت بربرية حتى يومنا هذا. ولكني مع ذلك آمل أن جهودي قد جعلت أحوالها أفضل بعض الشيء مما كانت. يجب ألا تُصدم حين لا تعثر في هذه البلاد على الحضارة السائدة في أوربا»[١].

والواقع أن أقوال محمد علي قد أصبحت بمرور الزمن مصدرًا أساسيا، لا لهذه المقولة وحدها، ولكن لكثير من معلوماتنا وبديهياتنا ومسلماتنا عنه وعن تاريخ مصر أثناء فترة حكمه. فالباشا كان كثيرًا ما يستقبل زواره الأوربيين وهو يعلم سلفًا أن عددا كبيرا منهم سوف يسجل انطباعاته عن مصر وعن حاكمها في كتب ومقالات ستُقرأ في أنحاء أوربا (تحولت من بعد إلى مصادر أساسية للمؤرخين). وبقراءة ما دونه بعض هؤلاء الرحالة/ الكتّاب عن رحلاتهم في الشرق الساحر وعن محمد علي، ذلك الأمير الشرقي الذي أصبح هو نفسه أحد أهم المعالم السياحية الكبرى في عصره، يستطيع المرء أن يعرف ــ ليس فقط كيف رأى هؤلاء الأوربيون محمد علي ــ وإنما أيضا كيف حاول الباشا أن يتحكم من خلال هذه اللقاءات في رؤيتهم له، وبالتالي في كيفية كتابتهم عنه.

في ديسمبر ١٨٢٦ أي بعد انقضاء أكثر من عشرين عاما على ارتقاء محمد علي أريكة الحكم في مصر زاره أحد النبلاء البريطانيين ويدعى لورد ليندساي في قصره في القلعة، وبعد عودته إلى وطنه نشر كتابًا سجل فيه انطباعاته عن رحلته المثيرة.. شكلت فيها زيارة الباشا في قصره فصلا مهمًا وشيقًا:

> **لقد زرنا العنكبوت العجوز في عرينه ــ أي القلعة... وبعد أن سرنا في ممر واسع مصقول بالرخام صاعد لأعلى، وبعد أن اجتزنا صالة فخمة كانت مكتظة بالحشم، وجدنا أنفسنا في صالة الاستقبال، وهي قاعة عظيمة ضخمة... ولكنها كانت خالية من أية قطعة من الأثاث،**

---

(1) F.O. 78/405, Hodges, 18 June 1840. Quoted in Henry Dodwell, Founder of Modern Egypt, (Cambridge: The University Press (1931), p. 195.

اللهم إلا ديوان عريض، أو أريكة، امتدت حول ثلاثة جوانب من القاعة. وفي ركن منها جلس سموه محمد علي القرفصاء. وكانت هناك ستة شمعدانات... في وسط القاعة، لكن ضوءها كان خافتًا[1].

يعتبر ذلك الوصف الذي أورده اللورد ليندساي وصفا نمطيًا إلى درجة كبيرة، فسوف نجده مكررًا في الكثير من كتب الرحالة الأجانب عن محمد علي في قصوره التي استقبلهم فيها، خصوصا البريطانيين منهم. فتيمات (themes) النور والظلمة، الظلال والنظرات الثاقبة الخلابة، كانت عناصر أساسية في بناء تلك الروايات عن هذا الباشا الغامض الأسطوري. فمثلا عرج على قصر الباشا زائر بريطاني آخر بعد عامين من زيارة لندساي، فلم يسعه، بدوره، إلا أن يعلق على «عدد من الشمع الأصفر ــ البني الذي تدلى من الشمعدانات... والذي استطعنا في ضوئه بعناء أن نستكشف أبعاد الحجرة»[2].

نفس هذا الوصف لحجرة سيئة الإضاءة نجده عند قراءة وصف صحفي معاصر لكيفية استقبال محمد علي لعبد اللـه باشا والي عكا، بعدما حوصرت قلعته لمدة ستة أشهر اضطر في نهايتها أن يستسلم ليُساق على متن سفينة مصرية إلى والي مصر الذي استقبله بكرم بالغ في قصره بالإسكندرية:

كثيرين من أرباب الدولة المصرية كانوا منتظرين على شاطئ البحر نزول عبد اللـه باشا إلى البر. وعند خروجه هو وكاخيته التقى به أصحاب الوظائف والرتب وساروا به إلى السرايا وهو طارق نظره... بوجه عبوس... وعلى رأسه شال كشمير ملفوف من غير اعتناء. ثم في وصوله للسرايا صعد سلم القصر وفي دخوله الديوان خانة وجد في جملة الانتظار له وفي الصدر جالس صاحب السعادة والمحل بغير تنوير.... فأطرق عبد اللـه باشا رأسه وأرمى نفسه على أقدام سعادته لاثمًا ذيله السعيد وتكلم بصوت مرعوب يفيض الدموع من عينيه هاتفا اغفر لي أيها المولى عن قباحتى كما أن الله أوهبك نعم الملوك فهل يكون حلمك أحلم. فناوله محمد علي يده وأنهضه ثم أجلسه جانبه[3].

---

(1) A.W.C. Lindsay, Lord, Letters on Egypt, Edom, and the Holy Land (London: Henry Colborn, 1838), I, p. 34.

(2) Anon., "Interviews with Mehemet Ali," Tait's Edinburgh Magazine, 5 (1838), p. 696.

(٣) حيدر الشهابى، الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، تحرير أسد رستم وفؤاد البستاني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٣٣)، ص ٨٦٠ ـ ٨٦١ وتاريخ الجريدة التي لم يُذكر اسمها كان ٥ يونيو ١٨٣٢.

وبالإضافة إلى تيمة الضوء والظلال شكلت عينا الباشا ونظراته موضوعًا أساسيًا آخر استفاض الرحالة في الحديث عنه. فمستر رامساي، صديق اللورد ليندساي السابق الذكر والذي صحبه في رحلته، وصف نظرات الباشا بالشكل الآتي:

> لم يكن [الباشا] يوجه حديثه إلى أي من رعاياه [تحديدًا] ولكني لاحظت نظراته الحادة اللئيمة تسيطر على كل الحاضرين. ولم يكن الضوء قويا بشكل يمكنني من الملاحظة الدقيقة، ولكني أوافق الرحالة السابقين في خصوص [وصفهم لـ] نظرات عينيه الثاقبة. أما بخصوص باقي [ملامحه]... فمن المستحيل الكلام عنها أو تشكيل أية صورة عن ملامح وجهه[1].

وبعد ذلك بسنوات قليلة نعثر على وصف لرحالة بريطاني آخر يدعى دكتور وايلد [وهو أبو الكاتب المسرحي المشهور أوسكار وايلد]، وكان قد زار مصر في رفقة نبيل كان يقوم برحلة علاجية[2]. ولم ينس دكتور وايلد، كغيره من أبناء وطنه، أن يزور الباشا في قصره الذي كان في شبرا آنذاك:

> أبطأ الباشا من سيره عندما لمح جمعا من الإفرنج في حديقة قصره ليلقي علينا بالسلام وبالتالي أتيح لنا أن نرى هذه الشخصية الفذة. إنه رجل كبير السن [ولكنه] حسن الهيئة يبلغ من العمر سبعين عاما (كان مولده، على ما أظن، في عام ١٧٦٠، وهو نفس عام ميلاد نابليون وولنجتون ومحمد علي[كذا]) وله لحية فضية طويلة... وبالرغم من أننا لم نره إلا لبرهة قصيرة فإن التفاتته نحونا لم تمر دون أن تجعلنا نشعر بقوة تلك النظرة التي قلما شاهدت في حياتي نظرة تماثلها في البريق والنفاذ[3].

وهناك رحالة بريطاني آخر كان قد زار مصر مرتين يفصل بينهما خمسة عشر عامًا، وفي زيارته الثانية لم يسعه إلا أن يندهش من قدرة محمد علي، برغم كبر سنه، على إبهار زائريه بنظراته: «إن طاقة عقله وحيوية ملامحه والبريق اللامع لنظراته لم تتغير منذ وقعت عيني عليه لأول مرة منذ خمسة عشر عاما، أي في عام ١٨٢٥»[4]. وهناك

---

(1) Mr. Ramsay's Journal, quoted in Lord Lindsay, Letters on Egypt, I, p. 35n.

(2) W. R. Wilde, Narrative of a Voyage to Maderia, Teneriffe, and Along the Shores of the Mediterranean Including a Visit to Algiers, Egypt, Palestine, etc. (Dublin: William Curry, 1844), p. v.

(3) Ibid., p. 232.

(4) Richard Madden, Egypt and Mohammed Ali (London: Hamilton, 1841), p. 11.



محمد علي

كاتب آخر لم يفته أن يعلق على «نظرات الباشا الثاقبة التي لا تفتأ تروم المكان»[١]. ولم تكن تلك الأوصاف تطلق على الباشا في شيخوخته وحدها: فحتى في عام ١٨٢٣ لوحظ أنه بالرغم من أن «سحنة الباشا تنم عن أصل متواضع، إلا أن لديه عيونا ذكية مسيطرة»[٢]. وحتى هؤلاء الزائرين الذين لم يأخذوا محمد علي مأخذ الجد لم يسعهم إلا أن يعلقوا على «عيونه اللامعة القلقة»، وأن يشعروا «عندما تمر نظرات الباشا على الحاضرين واحدًا تلو الآخر أو عندما يسترق النظر خلسة إلى الباب في الخلف بالحضور القوي والمهيمن لروح محمد علي»[٣].

وبعد وفاة محمد علي بقليل كتب باتون، أحد أكثر المعلقين على شئون مصر في منتصف القرن التاسع عشر ذكاء، فوصف ملامح محمد علي بأنها «لا هي بالجميلة ولا بعكس ذلك، ولكن [سرعان ما يضيف باتون] إذا كان من الجائز أن ترمز عيون ونظرات الشخص إلى عبقريته فإنها ينطبق ذلك بالطبع على محمد علي. فقد كانت هذه العيون التي ظلت حية دائما ساحرة كأعين الغزلان، شرسة كأعين النسر ساعة العاصفة»[٤]. وقد لخص تشارلز مري، آخر القناصل البريطانيين أثناء حكم محمد علي، تلك الأوصاف لنظرات الباشا تلخيصًا بليغًا حين قال: «كانت عيناه لها ذلك اللون الرمادي الذي يخص المميَّزين من الرجال فكانتا براقتين، غائرتين في الرأس. وكانت تتقدان أحيانًا بنار عنيفة غريبة وتنبعث منهما نظرات غاضبة لم يصمد أمامها إلا القليل من الناس. ولكن في ساعات المرح كانتا تبرقان بخفة وبهجة. وفي بعض الأحيان كان يمتزج فيهما الغضب والمرح بشكل غريب يستعصي على المرء أن يحدد معه أيهما يغلب على الآخر»[٥].

(1) H. P. Measor, A Tour in Egypt, Arabia Petrae and the Holy Land in the Years 1841-2 (London: Francis and John Rivington, 1844), p. 119.

(2) Sir Frederick Heniker, Notes During a Visit to Egypt, the Oases, Mount Sinai and Jer - salem (London: Murray, 1823), p. 63.

(3) Anon., "Interviews with Mehemet Ali," p. 697.

(4) A. A. Paton, History of the Egyptian Revolution (London:Trubner, 1863), II, pp. 165-166.

(5) Charles A. Murray, A Short Memoir of Mohammed Ali (London: Bernard Quaritch, 1898), p. 58.

الإخراج المسرحي للنظرات

قد يبدو للوهلة الأولى أن هذه الأوصاف لنظرات محمد علي ولعينيه ليست سوى أوصافًا طريفة بعض الشيء وهامشية، لا يُقصد بها إلا إضافة بعض التفاصيل الشيقة على روايات هؤلاء الرحالة لمغامراتهم فيما كان يعتبر (وما زال إلى حد ما) الشرق الممتع، الغريب، الساحر. ومع ذلك يستطيع الباحث أن يرصد من خلال تلك الروايات العديدة بعض العبارات أو التعليقات التي قد تنم عن أن الكثير من هؤلاء الرحالة كانوا على دراية ليس فقط بما سيفضل قراؤهم قراءته بل بما كتبه من سبقوهم عن هذا الأمير الشرقي. فنحن نقرأ مثلا من يقول: «لقد توارد إلى ذهني وصف كنت قد قرأته من قبل...»، أو «إنني أوافق رحالة آخرين سابقين...». وبعبارة أخرى قد يرجع ذلك التناسق في وصف ملامح محمد علي من قبل الرحالة الأوربيين - أو على الأقل البريطانيين - وفي تفضيلهم لزيارة «العنكبوت العجوز في عرينه»، إلى أنهم كانوا يقرءون أعمال بعضهم لبعض ويقتفون آثار من سبقوهم عند اختيار التيمات والمواضيع والأساليب التي سيتناولون بها كتابة مذكراتهم عن رحلتهم الفريدة للشرق الساحر[١].

ولكن من الممكن أيضا أن نعزو ذلك التناسق والتناغم الملفت للنظر إلى أنهم شاهدوا فصلا أو مشهدًا متكررا كان قد جرى الإعداد له والتدرب عليه جيدًا. فربما لا تكون المصادفة وحدها هي التي كانت وراء بدء أغلب هؤلاء الرحالة وصفهم لزيارتهم للباشا بالإشارة إلى القاعة المزدحمة المكتظة بالحشم والتي كانت تتعالى فيها الأصوات ويتبادل فيها خدام الميري والعرضحالجية الهمسات وهم ينتظرون بلهفة وقلق أدوارهم للدخول على الباشا. وبعد ذلك يأتي وصف «لقاعة الاستقبال» التي كانت دائما قاعة فسيحة «أنيقة في تجردها»[٢]، ليس فيها من الأثاث سوى أريكة عريضة اتكأ في أحد أركانها شخص متلفع بالظلال. وفي أثناء المحادثة اللاحقة يندهش الرحالة عندما يكتشف أن ذلك الشخص ليس إلا محمد علي باشا نفسه، ولكن لأن «المحل [كان] بغير تنوير»، لا يتمكن الزائر من رؤية محياه أو من «التعرف على ملامح وجهه»، وبالتالي

---

(١) للمزيد عن «المرجعيات النَّصية» للكتابات الغربية عن «الشرق» راجع دراسة إدوارد سعيد الرائدة، الاستشراق.

(2) Nubar Pasha, Memoires de Nubar Pasha, ed., Mirrit Botros Ghali (Beirut: Librairie du Liban, 1983), p. 5.

ينتهي به الحال إلى لا شيء. هذا الشعور بالغموض والإثارة كان يعززه الانطباع الذي كان يضفيه مصدر الضوء على الحاضرين، فقد كانت الشمعدانات التي وُضعت في قاعة العرض تضفي «نورًا باهتًا».

ولم يكن الحديث مع الباشا أقل إثارة وتشويقًا. فقد كانت هناك دائما لحظة ذروة يميل الباشا عندها فجأة إلى الأمام أو يزيح عمامته إلى الوراء ليسمح للضوء أن يقع على عينيه. وكانت تلك اللحظة الحاسمة في دلالاتها المسرحية نتيجة طريقة فريدة في وضع العمامة على رأسه ــ فكان يضعها منكفئة على عينيه بشكل يحجب الكثير من تقاطيع الوجه ويغطي جبهته الجميلة، فتضغط على عينيه وتضفي ظلالا كثيفة عليهما بحيث تبدوان وكأن لهما نظرة شريرة[1].

وبالتالي يكتشف الزائر/ المشاهد بعد أن يتعرض لهذا المنظر الغريب أنه لم يتقدم خطوة واحدة ولم يزد معرفة بهذه الشخصية، وأنه أصبح أبعد عن فهمها، لا أقرب، فلا يسعه في نهاية المطاف إلا أن يعود خائبًا إلى الروايات التي سبقت روايته ويسترجع بعض العبارات التي قرأها عن الباشا «وفجأة حضرتني عبارة كنت قد قرأتها في مكان ما...»[2]، وبالتالي تتأكد المرجعية النصية textual في الكتابة عن هذه الشخصية التي تبدو أسطورية وغامضة ومستعصية على الفهم.

ومن بين العديد من الرحالة البريطانيين الذين زاروا الباشا في قصره وكتبوا عنه يكاد يكون جيمس سان جون هو الوحيد الذي استطاع أن يتحاشى أسر نظرات الباشا وأن يعي جيدًا محاولات الباشا للتأثير عليه. زار هذا الرحالة مصر في أوائل الثلاثينيات، وكانت أولى مقابلاته مع الباشا يوم ٢١ نوفمبر ١٨٣٢. ولا تختلف روايته لهذه المقابلة، في بدايتها، عن غيرها من الروايات:

> **عندما دلفنا إلى مدخل القصر وجدنا عددًا من الانكشارية وغيرهم من الحشم وقد تزينوا بالملابس الغالية، ينتظرون على درجات السلم الفخم المؤدي إلى الديوان... وبعد صعود السلم مررنا بالعديد من القاعات الرحبة.... وبعد أن اخترقنا جموعا حاشدة من رجال البلاط من كل ملة وصلنا إلى قاعة العرض... وكان الباشا جالسا كالعادة [كذا] في ركن من**

---

(1) C. R. Scott, Rambles in Egypt and Candia (London: Henry Colborn, 1837), I, pp. 178-79.

(2) Mr. Ramsay's Journal, quoted in Lord Lindsay, Letters on Egypt, I, p. 35n.

أركان القاعة. ونظرًا لأن جسده كانت تلفه الظلال فقد كان من العسير جدًا أن نتبين تعبيرات ملامحه أو حركة عينيه القلقة[١].

ولكن، وبعد هذه المقدمة التقليدية، سرعان ما أدرك سان جون أنه متورط في لعبة جادة من النظرات والإيماءات، وأن الباشا بعد أن علم أن زائره سوف يقدِم على كتابة مؤلف عن «حكومة سموكم وعن الحالة الحاضرة للبلاد» كان يحاول جاهدًا أن يؤثر عليه. غير أن هذا الزائر الفطن تمكن على الرغم من هذه المحاولات الخبيثة من أن يجرد الباشا من هيبته وغموضه، وبدلا من أن يبدأ سرده للقائه مع الباشا بوصف سمات الباشا التي تنم عن عبقرية كامنة انتهى إلى الوصف الآتي:

محمد علي رجل ذو هيئة متوسطة... ملامحه عادية، إن لم تكن فظة، ولكن يلمع فيها ذلك الذكاء وتشع عيناه بذلك البريق الذي لن يجعلني أندهش إن سمعت أحدهم يصفه بحسن الهيئة. وهو لا يختلف كثيرا في لباسه عن غيره من السادة الأتراك، على أن تصرفاته وأخلاقه تقترب كثيرًا من الجلال الذي يحيط بالملوك. ولكن لا يمكن فصل هذا الجلال وذلك الوقار عن الاستحواذ على السلطة: فالرجل الذي باستطاعته أن يأمر وينهى، وبغض النظر عن هيئته أو سحنته أو ملامحه، سوف يبدو دائما وكأنه صاحب جلال ووقار. مثله في ذلك كمثل العقرب، صغير في حجم الحلزون [ولكننا] ننظر إليه بخوف ورهبة لأن من المفترض أن لدغته تحمل الموت[٢].

وبعبارة أخرى فإن سان جون بدلا من أن يقدم لنا وصفًا غير نقدي لمقابلته للباشا، أو سيرة لحياة محمد علي نفسه بوصفها تاريخًا موجزا لمصر ذاتها في مدة حكمه (كما فعل الكثير من الرحالة وتبعهم في ذلك الكثير من المؤرخين اللاحقين)، اكتشف سان جون أن نظرات الباشا الثاقبة ليست مصدر سلطة الباشا وإنما نتيجة لها، وأنها ليست دليلا على عبقريته الكامنة بل نتيجة مقصودة لتلك الطقوس المتبعة في بلاطات الملوك والأمراء، حيث تهدف إلى إيهام المتفرج بأن ما يجري هناك «ليس مهماً فحسب وإنما مرتبط بشكل غريب بطريقة خلق الكون»[٣].

---

(1) J. A. St. John, Egypt and Mohammed-Ali (London: Longman, 1834), I, pp. 49-50.

(2) Ibid., pp. 58-9.

(3) Clifford Geertz, "Centers, kings, and charisma: Reflections on the symbolics of power," in Sean Wilentz, ed., Rites of power: Symbolism, Ritual and Politics Since the Middle Ages (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1985), p. 15.

واقتفاء لأثر سان جون يحاول هذا الكتاب أن يتناول تاريخ مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر مع تجنب «لدغات» الباشا أو نظراته الأخاذة. أما هذا الاستطراد عن هيئة محمد علي ونظراته فيرجع جزئيا إلى محاولة تقديم تيمة أو بالأحرى أسلوب يتبعه هذا الكتاب. فباستثناء الفصل الخامس يبدأ كل فصل من فصول هذا الكتاب بمشهد استعراضي أُقيم بغرض التأثير على مشاهديه، ولكنه مع ذلك مشهد يمكن تفكيكه والنظر فيما وراءه. ولما كانت هذه المشاهد تتعلق بالإخراج المسرحي للسلطة، يمكن أن نعتبر هذا الكتاب كتابا عن المشاهد الاستعراضية للسلطة: كيف يتم «إنتاجها» وكيف يتم «استهلاكها»، أي الفرجة عليها. يعرض الكتاب للعديد من هذه المشاهد التي أخرجها رجل كان بارعًا في تحضير هذه المشاهد وفي التأثير على مشاهديها، على نحو ما رأينا وكما سنرى على مدى هذا الكتاب.

أما السبب الثاني لهذا الاستطراد فهو تذكير القارئ بأن مقولة «محمد علي: مؤسس مصر الحديثة» مقولة تاريخية، أي أن لها أصولا تاريخية محددة، وأنها محكومة منذ البداية بمصالح ومطامع محددة، على رأسها مصالح ومطامع محمد علي نفسه، الذي كان على دراية بالغة بدوره في تاريخ مصر، بل في تاريخ الدولة العثمانية ككل. وبالتالي يجب أن نأخذ في اعتبارنا عندما نتناول هذه المقولة أن محمد علي نفسه كان أول من روج لها.

وهنا يجب أن نؤكد على أن محاولة الباشا هذه قد استمرت من بعده بشكل منتظم وملفت للنظر: فكما بيَّن كينيث كونو Kenneth Cuno في دراسة حديثة، كان من بين أفراد الأسرة العلوية من روج بنشاط لهذه المقولة. ففي افتتاح مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦ ردد إسماعيل باشا ما قاله جده من أنه عندما أتى إلى مصر وجدها خالية من أية مظاهر للمدنية ووجد أهلها ينقصهم الأمن والراحة[١]. على أن الملك فؤاد الأول ابن إسماعيل قد فاقه بكثير في ترويج هذه المقولة، فقد استجلب الكثير من المؤرخين

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل (القاهرة، ١٩٤٨) ج٢، ص ٥٨ في Kenneth Cuno, "Muhammad Ali and the decline and revival thesis in modern Egyptian history". في رءوف عباس، محرر، مصر في عصر محمد علي: إصلاح أم تحديث؟ (القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١٠٣.

الأوربيين لكتابة تاريخ أسرته، وقد أسهم هؤلاء المؤرخون في تعضيد مكانة محمد علي كمؤسس مصر الحديثة. ويؤكد كونو أن محاولات فؤاد في هذا المضمار كان لها الدور الأكبر في التأكيد على مكانة محمد علي كمؤسس مصر الحديثة(١).

وبالإضافة إلى محاولات الأسرة العلوية، وعلى رأسها الملك فؤاد، لترويج الرأي القائل بأن محمد علي قد أسس مصر الحديثة وليس فقط هذه الأسرة الحاكمة وحدها، يؤكد كونو أن هناك آخرين أسهموا بدرجات متفاوتة في ترسيخ هذه المكانة المميزة لمحمد علي في تاريخ مصر. على أنه يبدو أن هذه العبارة بالتحديد، عبارة «مؤسس مصر الحديثة»، قد صيغت في الفترة الممتدة من ١٩٠٢، وهو تاريخ الاحتفال بالذكرى المئوية لاعتلاء محمد علي الحكم وفقًا للتقويم الهجري، إلى عام ١٩٠٥ عندما حلت الذكرى المئوية وفقًا للتقويم الميلادي. ففي هذه الفترة انبرى الكثير من الكتاب ذوي الاتجاهات السياسية المختلفة للاحتفال بهذه الذكرى وترددت آنذاك هذه العبارة بكثرة حتى دخلت القاموس التاريخي والسياسي المصري كمسلمة من المسلمات(٢).

البحث عن الحداثة أم نقدها

ويجب التنويه هنا إلى أنه قد ظهر أخيرًا عدد من الكتابات المهمة التي تشكك في هذه النظرة التي تمنح محمد علي موقعًا متميزًا في تاريخ مصر الحديثة، والتي تعتمد، فيما تعتمد، على تصديق كلمات الباشا نفسه عن الوضع المتردي لمصر عند قدومه إليها. فقد دحضت هذه الكتابات الأفكار التي سادت لفترة طويلة عن تاريخ مصر أثناء حكم العثمانيين، والتي أكدت أن الاقتصاد كان منكمشًا على ذاته، راكدًا، إن لم يكن في حالة انهيار. وأن المجتمع كان متخلفا، بلا تجديد في فكره أو حركته.

وقد انطلقت هذه الكتابات الجادة في نقدها للنظرة التقليدية لمصر العثمانية من نقدها للمركزية الأوربية التي بُني عليها الكثير من النظريات التقليدية للتحديث. فحتى وقت قريب كان يؤرخ لبداية الحداثة في مصر إما بقدوم بونابرت مع حملته العسكرية في عام

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٦ – ١٠٨.

١٧٩٨ أو باعتلاء محمد علي الحكم في عام ١٨٠٥ وقيامه بعد ذلك بقليل باستجلاب الكثير من المستشارين الأوربيين واستحداث العديد من المؤسسات الأوربية للنهوض بالأوضاع في مصر.

وركزت الكتابات التقليدية على مجموعة من المقارنات الثنائية التي قارنت بين أحوال مصر قبل الاحتكاك بأوربا وبعده (سواء كان مرد هذا الاحتكاك إلى قدوم بونابرت إلى مصر أو وصول محمد علي للحكم فيها): فنظام ملكية الأراضي في مصر العثمانية فيما تقول هذه الكتابات كان نظاما يعتمد على الالتزام لم تظهر فيه الملكية الخاصة للأراضي، والتي تعتبر من أهم مقومات تطور المجتمع المدني. وفي غياب هذه الملكية الخاصة للأراضي أصبح الاقتصاد متخلفًا والمجتمع راكدا، ولم ينقشع هذا الركود ولم ينجل هذا التخلف إلا باستحداث نظام الملكية الخاصة أثناء حكم محمد علي. أما في المجال السياسي فالكتابات الكلاسيكية تعتبر الفترة العثمانية فترة من الحكم الاستبدادي والقهر، انعدم فيها العدل وانتفى فيها الاستقرار. وبالمقابل نجد إصلاحات الفرنسيين ومحمد علي التي كان لها أثر كبير في ظهور البيروقراطية الحديثة التي اعتمدت على أنماط عقلانية في التنظيم والإدارة، أدت بدورها إلى شيوع الأمن والاستقرار. أما في مجال القانون والقضاء فقد أُشير إلى جمود النظام القضائي في فترة حكم العثمانيين، والذي كان قائمًا على الشريعة الإسلامية. وقد اعتبر هذا النظام قاصرًا عن تلبية احتياجات الناس أو حماية حقوقهم بل وُصف بأنه نظام جائر استخدمه الحكام في البطش بالأهالي. وبالمقابل أيضا لم ينصلح حال القانون في مصر، حسب هذه الروايات الكلاسيكية، إلا حين أنشأ بونابرت محكمة القضايا أو حين ترجم رفاعة الطهطاوي العديد من القوانين الفرنسية إلى العربية، بعد ذلك بكثير.

تلك، إذن وباختصار، هي بعض الأفكار والمقولات الأوربية المركز التي انبرت لدحضها الكتابات النقدية الصادرة حديثًا. ومن بين هذه الكتابات النقدية التي تدعونا إلى إعادة النظر في المقولات التقليدية عن تاريخ مصر الاجتماعي والاقتصادي في القرن الثامن عشر تبدو دراسة كينيث كونو، «فلاحو الباشا»[1]. من أهمها؛ فبدراستها

(1) Kenneth Cuno, The Pasha's Peasants: Land, Society, and Economy in Lower Egypt, 170-1858 (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

للمجتمع الريفي في مصر السفلى (المنصورة تحديدًا) في الفترة من ١٧٤٠ إلى ١٨٥٨، أوضحت أن اعتبار اللائحة السعيدية الصادرة عام ١٨٥٨ العامل الذي استحدث نظام ملكية الأراضي في مصر خطأ، فبدراسة سجلات المحاكم الشرعية في القرن الثامن عشر تبين بوضوح أن حائزي الأراضي كانوا يقومون بكافة أنواع التصرف في أراضيهم بما في ذلك الرهن والإيجار والبيع، كما لو كانوا يملكونها ملكية خاصة. كذلك ترسم هذه الدراسة الجادة صورة مختلفة للمجتمع الزراعي فتصوره مجتمعا نشطا متطورا، أسواقه مزدهرة وتجارته رائجة ونظامه القانوني متطور.

تلك أيضًا هي الصورة التي تقدمها نيللي حنا في دراستها الرائدة عن الاقتصاد والمجتمع المصري في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر[1]. فعن طريق دراسة شخصية أحد أهم تجار هذه الفترة، هو إسماعيل أبو طاقية شاهبندر التجار، استطاعت أن تبرهن على عدم صحة المقولات الشائعة التي ذهبت إلى أن الاقتصاد المصري كان منكمشًا، راكدًا، تعتوره عوامل الخمول والضعف. فيوضح تتبع العلاقات التجارية لهذا التاجر أن مصر كانت جزءا من شبكة معقدة مترامية الأطراف ومزدهرة من طرق التجارة. كما يتضح أنه برغم غياب البنوك والبيوت المالية بالمعنى الحديث، فإنه قد وُجدت مؤسسات وممارسات استطاعت أن تحمي هذه التجارة المزدهرة وأن تسهل عملية تبادل السلع. وتوضح هذه الدراسة أيضا أن المحاكم الشرعية كانت مؤسسات غاية في الأهمية، يفد إليها الناس من مختلف طبقات وفئات المجتمع، ليس فقط للزواج والطلاق بل أيضا لإشهار كافة أنواع البيوع ولتسجيل الكثير من العقود التجارية، إيمانا منهم أنهم بذلك يحفظون حقوقهم ويحمون تجارتهم.

وقد يكون من أهم تلك الدراسات الجادة كتاب بيتر جران، «الجذور الإسلامية للرأسمالية»، والذي نُشر الأصل الإنجليزي له في عام ١٩٧٩ [2]. ويعيد هذا الكتاب، شأنه شأن الكتابين السابقين، الاعتبار إلى الفترة العثمانية، ويشكك في النظريات التي

(1) Nelly Hanna, Making Big Money in 1600: The Life and Times of Isma'il Abu Taqiyya, Egyptian Merchant (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1998).

(2) Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism, Egypt, 1760-1840 (Austin: University of Te - as Press, 1979).

ذهبت إلى القول بأن مصر قد شهدت فيها تدهورًا وخمولا ثقافيًا واجتماعيًا، ظل جاثما على الحياة الثقافية حتى ظهور محمد علي وقيامه بعمليات إصلاح التعليم من فتح مدارس وإنشاء مطابع وإرسال بعثات... إلخ.

فقد تمكن بيتر جران، بدراسة العديد من الكتب التي كُتبت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وبالتركيز على شخصية عالم أزهري بارز هو الشيخ حسن العطار، من أن يبرهن على وجود دلائل كثيرة على وجود نهضة ثقافية محلية سبقت «مجيء الغرب»، سواء كان الغرب متمثلا في شخص بونابرت أو في بعثات محمد علي التعليمية. بل يذهب جران إلى القول، على عكس ما يفترضه معظم الباحثين، بأن الحملة الفرنسية قد «أضرت» بالطبقات الوسطى [في مصر] وبالثقافة العقلانية التي كانت تعززها [قبل مجيء الحملة]، وأن إصلاحات محمد علي قد أدت بمصر إلى التوغل في مضمار منافسات أوربية، وأن هذه «المنافسة بين الرأسماليات قد أضرت بمصر، وتركتها بلدًا أكثر فأكثر تخلفًا وتبعية للخارج»[1]. ويضيف جران «أن الدراسة الدقيقة لما كتبه المصريون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومقارنته مع ما كتبوه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تبين أن البلاد كانت في تلك الفترة المتأخرة في حالة انحطاط ثقافي. وبذلك تمثل هذه الفكرة مراجعة للمقولة الشائعة بأن مصر كانت تعاني فراغًا ثقافيًا وأن أوربا هي التي ملأت هذا الفراغ بالأفكار الحديثة»[2].

وقد كان لهذه الدراسات التي ظهرت أخيرًا وغيرها من الدراسات النقدية الجادة أثر واضح في إعادة قراءة وفهم تاريخ مصر في العصر العثماني والعصور اللاحقة. إذ أصبح من الصعب الآن اعتبار الحقبة العثمانية حقبة من الظلام والخمول والتدهور على كافة الأصعدة. وتتوالى الآن دراسات جادة عديدة، تعتمد على مادة أرشيفية غنية وتقدم صورة عن جوانب مختلفة من الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية في العصر العثماني.

ولكن، وبالرغم من تلك النتائج الإيجابية لهذه الدراسات الرائدة، وبالرغم من وجاهة التوجه نحو نقد المركزية الأوربية إلا أنها ما زالت تعاني من بعض المشاكل

---

(1) Ibid, p. 10.

(2) Ibid, p. 11.

النظرية الجوهرية، أهمها أن معظم هذه الدراسات ظلت واقعة، دون أن تدري، وبالرغم من توجهها، في شرك المركزية الأوربية. وترجع هذه المشكلة إلى فهم هذه الدراسات للحداثة، حيث اعتبرتها أوربية المركز والأصل، في الأساس. فالغرض من كتابات كونو وحنا وجران وغيرهم من الكتاب النقديين هو إثبات أن الأمة المصرية كانت طوال تاريخها، بما في ذلك أثناء الحكم العثماني، صاحبة وعي وإدراك ذاتي. وتنحصر محاولات هؤلاء الكتاب في البرهنة على مدى تطور ونمو المجتمع المصري قبل مجيء أوربا، وأن وراء هذا التطور والنمو توجد دائماً ذات مصرية أصيلة، هي الأمة المصرية، وأن هذه الأمة المصرية بدورها صاحبة فعل وإرادة وعقل، بوصفها ذاتا وكينونة أصيلة متفردة.

وبهذا التركيز على وصف الأمة المصرية كفاعل تاريخي يتوصل إلى إدراك ذاته، وقعت هذه الدراسات، دون وعي أو قصد، في شرك التفكير الحداثي، حيث اقتبست مفهوما غربيًا للحداثة، هو المفهوم الذي يعتبرها الامتلاك التدريجي للعقلانية ويعتبر التاريخ صيرورة عالمية لتحقيق مبدأ العقل. وبعبارة أخرى، فقد حاول هؤلاء المؤرخون النقديون أن يتحدّوا المركزية الأوربية، لا بنقد المبادئ النظرية التي قامت عليها هذه المركزية، بل بتخيل هوية محلية مصرية مركزية تقوم على ذات المبادئ النظرية، مع اختلاف مهم، هو اعتبار هذه الهوية مستقلة عن الغرب ومعارِضة له. وبناء على ذلك سعى هؤلاء الباحثون لإثبات أن نظام الملكية الخاصة للأراضي الزراعية يرجع الفضل فيه إلى عوامل داخلية وليست خارجية، وأن تطور الاقتصاد وإمكانيات التراكم الرأسمالي لا يرجع إلى الانفتاح على الاقتصاد الأوربي بقدر ما يرجع إلى تطورات داخلية بحتة، وأن حركة التجديد في الفكر والثقافة لم تنتج عن الاحتكاك بالفكر الأوربي بل عن تطور محلي ذاتي الدفع والحركة والمرجعية. ومن وراء ذلك كله يلزم افتراض وجود هوية قومية مصرية خالصة مطلقة غير مختلطة بما هو دخيل. وهذا الافتراض بذاته، افتراض وجود هذه الهوية «ليس في الواقع غير العلامة المميزة لفكر الحداثة الغربي حتى عندما يُنسب إلى جماعات غير غربية»[1].

---

(١) تيموثي ميتشل، «مدرسة دراسات التابع ومسألة الحداثة»، ترجمة بشير السباعي، مجلة ألف، ع ٨١ (خطاب ما بعد الكولونيالية في جنوب آسيا)، ١٩٩٨، ص١٠١.

بالتالي يبدو أن هذه الدراسات التي حاولت جاهدة أن تدحض مقولات المركزية الأوربية إنما أعادت إنتاج تلك المقولات نفسها. فالتاريخ «الحقيقي» للمجتمع هو التاريخ الذي يبدو فيه هذا المجتمع متطورًا، وهذا التطور، بدوره، يرجع إلى إعمال العقل وإعلاء قيمة العقلانية، وينحصر الخلاف في النهاية في أن هؤلاء المؤرخين النقديين يجدون هذه السمات قبل ١٧٩٨ أو ١٨٠٥ وليس بعدهما.

ويذهب هذا الكتاب إلى أنه إذا كان المرء يرمي إلى هدم فكرة المركزية الأوربية فيستحسن أن يكون ذلك لا عن طريق التشكيك في توقيت الحداثة بل في نقد مفهومنا الشائع عنها، وفي تعرية زيف تعريفها الذاتي لنفسها على أنها تاريخ الغرب، وأن اللاغرب ما هو إلا آخر مغاير ومناف للغرب في افتقاده للعقل وفي تعثر تاريخه وعدم قدرته على تحقيق مبدأ العقل.

وسوف نرى لاحقا مدى علاقة نقد الحداثة بدراسة الجيش الذي أسسه محمد علي. أما الآن فلعله من المفيد الإشارة إلى أن كثيرًا من الأفكار التي يعتمد عليها هذا الكتاب في نقده للحداثة مستقاة من بعض أعمال الفيلسوف والمؤرخ الفرنسي ميشيل فوكو Michel Foucault، وبصفة خاصة كتابه عن تاريخ القانون والأنظمة العقابية في أوربا الغربية، وفي فرنسا تحديدا: «المراقبة والعقاب»[1]. ففي هذا الكتاب ينقد فوكو الأسس الفلسفية للحداثة كما عرفها فلاسفة التنوير في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويحاول أن يجيب على سؤال بالغ الأهمية، هو: إلى أي مدى يمكن أن نعتبر أفكار التنويريين كافية لشرح كيفية وأسباب التطور والتجديد اللذين شهدهما القانون العقابي في فرنسا (وفي أوربا الغربية بشكل عام) في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر؟

وكان من المعروف أن من أهم سمات هذا التطور في القانون العقابي الفرنسي هو تراجع الاعتماد على التعذيب البدني كوسيلة للعقاب. فبمقارنة أنماط التعذيب التي ارتكنت عليها السلطات في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر يمكن

(1) Michel Foucault, Discipline and Punish: The Birth of the Prison, Alan Sheridan, trans. (New York, Vintage, 1979).

أن نلاحظ بسهولة أن استخدام المشانق والمحارق والدواليب التي كان المجرمون يقطَّعون عليها والعواميد التي كان يُربط فيها من حُكم عليه بالجلد، قد تراجع تدريجيا حتى كاد ينعدم في القرن التاسع عشر. وفي المقابل أصبح السجن أهم وسائل العقاب «الحديثة». وقد سبق الكثير من المؤرخين والقانونيين فوكو إلى رصد هذه العلامة الهامة في تطور التشريع والقانون العقابي الفرنسي. أما أهميـة الطـرح الفـوكـودي وتفـرده فيكمـن في شرح هذا التحول بطريقة تجعلنا نعيد النظر كلية في طبيعة القانون وعلاقته بالسلطة، بل في طبيعة السلطة الحديثة ذاتها. ذلك أن الشرح التقليدي لهذا التحول المحوري كان يمنح لأفكار التنويريين دورا هاما في التمهيد لهذا التحول. فقد قيل إن كتابات التنويريين قد أقنعت الرأي العام والمشرعين ومن هم في السلطة بأن التعذيب قاس وغير إنساني، كما أنه يتنافى مع ما أصبح يُعرف بأنه حق أساسي من حقوق الإنسان. وبعبارة أخرى، فإن «التحول من التعذيب إلى العقاب حدث بسبب ظهور النزعة الإنسانية عقب انتشار أفكـار التنـويريين والتي أدت بدورها إلى النظر للعقوبات الجسدية الفظيعة على أنها عقوبات «لا إنسانية» وأن يستبدل بها عقوبات أخرى «مشرفة» أكثر لأنها «إنسانيه» أكثر»[١].

وبالمقابل يُرجع فوكو هذا التحول الخطير إلى أسباب أخرى. فيبدأ تحليله بالتركيز على علانية التعذيب لا على قسوته. فلكي يحقق التعذيب الغرض المرجو منه ــ وهو الردع ــ كان يجب أن يتم على رءوس الأشهاد. وكان يجب أن يمتد إلى أطول فترة ممكنة.. لذلك: «فإن التعذيب تقنية (ولا يجب أن ينظر له على أنه) درجة قصوى من الانتقام اللاقانوني... فالموت تعذيبا ليس فقط انتزاع الحق في الحياة بل هو ذروة الألم المتدرج في شدته... (وبالتالي) فالتعذيب هو فن إمساك الحياة في الألم وذلك بتقسيم الموت إلى ألف موتة مع التوصل إلى تحقيق أشد حالات الفزع قبل أن تتوقف الحياة»[٢]. لذلك كان للتعذيب مراسم وطقوس، لا تهدف فحسب إلى انتزاع الاعتراف من المتهم، فقد كانت أيضا عمـلية تدوين منظمة للعقوبة على جسد المعذّب حتى تراها الجموع المحتشدة في الميادين وفي مداخل القرى. وكانت آلية الردع هذه ــ التي تعتمد على المشاهدة

(١) Foucault, Discipline and Punish, p. 92. انظر أيضا pp. 57, 74.

(2) Ibid., pp. 33-34.

والحضور ــ مسألة سياسية أساسًا. وبعبارة أخرى كان المقصود من مشاهد التعــذيب الاستعراضية ردع المشاهدين بأن توضح لكل منهم الهوة الشاسعة التي تفصل أي فرد من الرعية عن العاهل أو الملك أو السلطان المتمتع بالنفوذ المطلق والسلطة المطلقـة: «سيـاسة التـرهيب، إشـعار الجميع [بـعلامات] فوق جسم المعـذب بوجود العاهل غاضبا. إن التعذيب لا يعيـد العدالة إلى نصابها بل يقوي السلطة»[١].

وإذا كان الأمر كذلك فإن التحول من التعذيب إلى العقاب في نظر فوكو لا يرجع إلى عدم تناسبه مع النزعة الإنسانية، وإنما كان تحسينا لما يسميه فوكو «بالاقتصاد السيئ للسلطة»[٢] فإذا كانت فعالية التعذيب تكمن في حضور الجمهور ـ الشعب فإن هذا الحضور [نفسه] هو المشكلة، ومشكلته أنه حضور ملتبس ومشوش، إذ كثيرا ما ينقلب مسرح التعذيب من العبرة إلى التعاطف، ومن الانتقام إلى التسامح مع المجرم، وخاصة عندما يدرك الشعب أن العقوبة جائرة، وأن الحكم ظالم، فهنا يتحول المجرم إلى بطل ويبدأ التضامن معه[٣]. فالتحول إلى عقوبة السجن الذي اعتبر في الغرب محاولة إصلاحية لم يكن إذن وليد حساسية تجاه إنسانية المتهم ظهرت فجأة في أعقاب ظهور كتابات التنويريين، وإنما انبثق من مشكلات واجهت مؤسسات التعذيب ذاتها، أي من داخل «الجهاز القضائي من قبل عدد كبير من القضاة وانطلاقا من أهداف كانت مشتركة فيما بينهم ومن نزاعات على السلطة..»[٤].

فقد أسفر قلق المشرعين ورجال القضاء والنظام القضائي بشكل عام من إمكانية ألا تؤدي المشاهد الاستعراضية للتعذيبٌ أغراضها الأساسية، وهي الزجر والردع والترويع، عن عكوفهم على إيجاد شكل مختلف للتعامل مع المجرم. ووفقا للرؤية الجديدة، لم يعد المجرم يعتبر معتديًا على الحضور المطلق للسلطة المَلَكية، وإنما أصبح مخترقًا للعقد الاجتماعي، وبالتالي أصبح عقابه لا يتم بتأكيد تجلي السلطة الملكية مرة أخرى باستعراضات التعذيب، وإنما بإبعاده عن جسم المجتمع بقدر الإمكان وإلحاقه

---

(1) Ibid., p. 49.

(2) Ibid., p. 79.

(3) Ibid., pp. 58-65.

(4) Ibid., p. 81.

بالفئات الهامشية الأخرى كالمجانين والمرضى والمعوزين. وهكذا ظهر مفهوم الإنسان الإجرامي الذي صيغت حوله نظريات وخطابات السلطة والذي أصبح موضوع معرفة علمية وجنائية.

ومن أهم مظاهر هذا التحول في الأنظمة العقابية ظهور نص القانون The Legal Code الذي يبتعد بالعقاب عن التعسف ويحاول أن يقيم علاقة وثيقة بين طبيعة الجريمة وطبيعة العقوبة، وبالتالي أصبح القانون خطابًا عن العقوبة.

أما المرحلة الأخيرة التي ينتهي إليها فوكو في تحليله لتطور النظام العقابي الغربي فكانت ظهور السجن واعتباره المؤسسة العقابية المثلى. فالسجن الحديث لم يعد، فيما يشير فوكو، ذلك المكان الذي يُنفى فيه المجرم أو يُستبعد فيه من المجتمع مع غيره من المهمشين، أمثال المجانين والمرضى. فقد أصبح السجن الحديث مختصا بحبس المجرمين، بينما خُصصت معازل أخرى للمهمشين الآخرين: المصحة العقلية والمستشفى. على أن أهم ما يميز السجن الحديث الذي ظهر في القرن التاسع عشر عن السجون السابقة هو نظامه الداخلي. فالمسجون يخضع داخل هذا السجن «لنظام صارم، دقيق، منتظم، يشمل كل حركاته وسكناته، ويتناول وقته بأكمله في الليل والنهار، في ملبسه وطعامه، في نومه وقيامه، في عمله وراحته، مع نفسه ومع الآخرين، أصبح المجرم موضوع معرفة والسجن جهاز معرفة»[(١)].

فالسجن في التحليل الفوكودي بالتالي هو المؤسسة التي تتجلى فيها السلطة الحديثة أفضل تجلٍّ. ويطلق فوكو على هذه السلطة الحديثة اسم السلطة الانضباطية Disciplinary Power، وموضوعها الأساسي هو الجسد: جسد الجندي، جسد المريض، جسد التلميذ، جسد المرأة، جسد العامل، جسد المجرم. فالجسد، إذن، هو الحيز الذي تظهر فيه السلطة الحديثة الانضباطية، ليس بالطريقة التعسفية التي ظهرت بها السلطة الاستعراضية، ولكن بطريقة أكثر خبثا ودهاءً، يتمثل الغرض منها في التحكم في الجسد وتطويعه وإصلاحه.

---

(١) الزواوي بغوره، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠) ص٢٢٤.

لقد بدأ تحليل فوكو بالتعذيب وانتهى إلى السجن، مرورًا بالعقاب الإصلاحي. غير أن الغرض الأول منه ليس بالأساس نقض أفكار التنوير بقدر ما هو تقديم تحليل أدق للسلطة الحديثة. ويتميز تحليل فوكو للسلطة بأنه لا يجعلها بالضرورة مرادفة للدولة أو أي من مؤسساتها. ولا هي أيضا مرادفة للعنف والإخضاع والهيمنة. فالسلطة عند فوكو مُعرَّفة «من جهة الإيجاب والإثبات [وليس الإخضاع والهيمنة] ضمن إستراتيجيات محددة.... [وهذه السلطة] ليس لها مركز واحد وأساسي.... [بل] إنها منتشرة وموزعة في الجسد الاجتماعي كله، أي أنها حاضرة في كل مكان»[1].

وبعد هذا العرض القصير لبعض أفكار فوكو الأساسية عن العقاب والتعذيب والقانون والسلطة نرجع إلى السؤال: ما علاقة أفكار فوكو بمحمد علي وجيشه؟ والإجابة البسيطة والسريعة هي أنها علاقة وثيقة وأساسية لفهم هذا الكتاب. فالكتاب كما أشرنا من قبل ليس كتابا عن محمد علي وشخصيته، ولا هو كتاب يحاول أن يؤكد أن «الحداثة» بدأت فقط من تاريخ توليته على مصر عام ١٨٠٥، ولكنه كتاب يحاول بشكل أساسي أن يقدم نقدا لمفهوم الحداثة كما يتجلى في أحد أهم المؤسسات الحديثة: الجيش النظامي الحديث. وقد رأيت في الجيش الذي أسسه محمد علي في مصر عام ١٨٢١ ـ ١٨٢٢ وسيلة مثالية لاختبار صحة مقولات فوكو عن السلطة، بل واعتبرته نموذجا يكاد يكون مثاليًا للتعامل مع بعض هذه المقولات بشيء من النقد والحيطة.

فالجيش الحديث شأنه في ذلك شأن السجن الحديث حيز تظهر فيه آليات السلطة بشكل واضح وصريح ويتجلى فيه خطابها أوضح تجلٍ. فجسد الجندي كجسد المجرم خاضع دوما لنظام صارم منتظم من الانضباط والمراقبة، بدءًا من عملية التجنيد مرورًا بالتدريب ووصولا في ذروته إلى المراقبة الدقيقة له أثناء المعركة. وتحتوي كتيبات التدريب التي يستخدمها الضباط لضبط حركة الجنود وتنسيقها على نسق واحد، على مادة خصبة لتحليل خطابات السلطة الحديثة، وكذلك القوانين العسكرية التي وضعت لتنظيم الحياة اليومية في المعسكرات ولربط حركة الجيش أثناء الزحف وأثناء المعركة. ويحاول هذا الكتاب بدراسة ممارسات مثل التجنيد والتدريب والقتال، ونصوص مثل

(1) Michel Foucault, The History of Sexuality: An Introduction, Robert Hurley, trans. (New York: Penguin, 1978), pp. 92-95.

كتيبات التدريب والقوانين العسكرية، أن يوضح وجه الحداثة في جيش محمد علي، فهي تمكننا من فهم طبيعة عمل آليات السلطة الانضباطية الحديثة ومفردات خطابها.

على أنه يجب التأكيد، وكما سبقت الإشارة، إلى أن هذا الكتاب ليس معنيًا فقط بإثبات إمكانية استخدام أفكار فوكو في فهم طبيعة جيش محمد علي، فهو يرمي إلى ما هو أبعد من تحليل ممارسات وخطابات السلطة الحديثة في هذا الجيش: إلى تتبع ممارسة الجنود (وليس الضباط) لحياتهم اليومية وكيفية تعاملهم مع ممارسات وخطابات هذه السلطة. وبعبارة أخرى ليس موضوع هذا الكتاب آليات «إنتاج» السلطة، وإنما كيفية «استهلاكها» إن جاز التعبير. فالكتاب يولي اهتمامه الأساسي للجنود: ممارستهم لحياتهم اليومية، أدائهم العسكري، تعاملهم مع الضباط والقادة، فهمهم لخطابات السلطة واستخدامهم لها أحيانًا. وبالتالي يكون السؤال الأول الأساسي الذي يحاول هذا الكتاب أن يجيب عنه هو: هل يمكن كتابة تاريخ جيش محمد علي ـــ أو أي جيش آخر ـــ من وجهة نظر جنوده، لا قادته وضباطه؟ وكيف سيبدو تاريخ هذا الجيش إذا رويت قصته من وجهة النظر هذه؟ ويرتبط هذا السؤال، بدوره، بسؤال أعم وأشمل يحاول هذا الكتاب أيضا أن يتصدى له ألا وهو الآتي:

إذا صحت مقولات فوكو أن السلطة الحديثة ليس لها مركز واحد، وأنها، على العكس من ذلك، منتشرة وموزعة في الجسد الاجتماعي، وإن صحت أيضا مقولته أن السلطة الحديثة تعتمد على الإثبات والإيجاب والإبداع، لا على العنف والإخضاع والهيمنة، فكيف إذن يمكن رصد وتوصيف المقاومة؟ ولشرح هذه الفكرة بدقة أكثر يجب التذكير بمقولة أخرى من مقولات فوكو الشهيرة: حيثما توجد سلطة توجد مقاومة[1]. فإذا سلمنا أن السلطة الحديثة لامركزية وموزعة في الجسد الاجتماعي فيمكن بناء على ذلك استنتاج أن المقاومة أيضا لامركزية وموزعة بالمثل في الجسد الاجتماعي. ولذا يصبح السؤال: كيف يمكن رصد حالات المقاومة والتمرد الموجهة ضد السلطة الحديثة؟ إن دراسة جيش كجيش الباشا يمكن أن تساعدنا، ليس فقط على أن نراقب تقنيات السلطة الحديثة وممارساتها الخبيثة اللامركزية، بل أيضا على تتبع أساليب مقاومة هذه السلطة.

---

(1) Foucault, History of Sexuality, p. 95.

إذا كان نقد الحداثة يشكل محورًا أساسيًا من محاور هذا الكتاب، فإن نقد الخطاب القومي يشكل المحور الأساسي الثاني له. فقد جرت العادة على القول بأن الجيش الذي أسسه محمد علي قد أعطى الفلاحين «حق» حمل السلاح والدفاع عن الوطن والذود عن شرفه، فاستطاعوا بذلك أن يتعرفوا على هويّتهم الحقيقية، أي كونهم في الأساس وبشكل جوهري مصريين، وأن هويتهم العثمانية أو الإسلامية هويّات ثانوية وفرعية. وقد قيل مثلا في هذا السياق أن الفلاحين «الذين كانوا قد رُبطوا بالأرض عدة قرون حرموا فيها من حريتهم قد عادوا أخيرًا إلى الحياة وأفاقوا من وهدتهم وتلقوا لأول مرة منذ عهد صلاح الدين الدروس الأولية في المواطنة والقومية[1]».

وتنطوي هذه المقولة على عدة مشاكل وتناقضات أساسية. فسكان مصر أثناء حكم محمد علي لم يتكالبوا قط على أداء «الخدمة الوطنية» بل عبَّروا دائما عن رفضهم لأداء هذه الخدمة وقاوموا الدخول فيها بشتى الطرق. وعندما أدرك الباحثون شدة واتساع المقاومة وانتشارها في كافة ربوع مصر، وأن سكان ريف مصر لم يدخروا وسعًا للهروب من هذا الجيش، أصبح من الضروري إيجاد حل لهذه المعضلة، فأشير مثلا إلى أن هذه المقاومة لم تكن إلا مقاومة مؤقتة وأنها كانت نتيجة «لارتباط الفلاح القوي بأرضه وعدم مألوفيته للحياة العسكرية»[2].

ويقال أيضا عادة إن الفلاحين سرعان ما اكتشفوا مزايا الحياة العسكرية وسرعان ما أدركوا أن الخدمة في الجيش هي خير وسيلة للدفاع عن أرضهم، التي كان ارتباطهم الشديد بها سببًا في كراهية الخدمة العسكرية في بداية الأمر. بل قيل أيضا إن الفلاحين كانوا يتفاخرون بالانتماء إلى هذه المؤسسة، لأنهم «بعد أن كانوا متهيبين من التجنيد، وجدوا الحياة العسكرية أرفه وأحسن حالا من معيشتهم في القرى، طعامًا ولباسًا ومظهرًا، فأخذوا يألفونها ويعتزون بها»[3].

---

(1) M. A. Rifa't, The Awakening of Modern Egypt (London: Longman, 1947), p. 38.

(٢) جميل عبيد، قصة احتلال محمد علي لليونان (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٠)، ص ٧٩ - ٨٠، انظر أيضا أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي (القاهرة: مطبعة النهضة المصرية، ١٩٣٨) ص ٣٦، ٣٧.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٩ ص ٣٣١).

ويتحدى الكتاب الذي بين أيدينا هذا الخطاب القومي القوي والمتناغم. وإذا كان يحاول بدوره أن يدلل على أن جيش الباشا استطاع بالفعل أن يجعل من سكان مصر مواطنين أوفياء ومخلصين لوطنهم مصر، فإن ذلك إنما تم لا عن طريق تبصيرهم بطبيعة هويتهم الحقيقية بل عن طريق إخضاعهم لنظام انضباطي صارم ومحكم، جعل أجسادهم وعقولهم منضبطة بعناية، بهدف تمكين الباشا ونخبته من تحقيق مآربهم. وبهذه الطريقة كان جيش محمد علي محوريًا لإدراك سكان مصر كيف كان القتال في سبيل محمد علي وأسرته مساويًا للتضحية في سبيل الوطن. كما لعب هذا الجيش دورا أساسيًا في تعليم هؤلاء السكان كيف كان يجب عليهم أن ينظروا إلى هذا الوطن على أنه وطن سرمدي أبدي يتطلب تضحيات أبنائه.

وبعبارة أخرى فإن نقد هذا الكتاب للخطاب القومي المصري في دراسته لتاريخ مصر أثناء حكم محمد علي ليس منصبا أساسًا على التذكير بأن مشروع محمد علي كان مشروعا شخصيًا وليس قوميًا بقدر ما هو منصب على نقد المرتكزات التي يعتمد عليها هذا الخطاب عند تناوله لمفهوم الوطن ذاته. وبالتحديد يحاول هذا الكتاب أن يتحدى المقولة الشائعة التي تقضي بأن «الأمة المصرية» كيان أزلي أبدي كان فقط ينتظر لحظة ظهوره للتجلي على مسرح التاريخ (كما يظهر في مقال محمود تيمور السابق الإشارة إليه)، وهي المقولة التي تفترض بالتالي أن الخطاب القومي ما هو إلا محاولة لرصد سبل ومراحل هذا التجلي التاريخي. فعلى العكس من ذلك يحاول هذا الكتاب أن يدلل على أن مصر ككيان متوحد أزلي يمتلك إرادة واعية مؤهلة بالقوة للحكم الذاتي والسيادة ليست سوى نتاج للخطاب الوطني وليست شيئًا قائما بذاته يقتصر دور هذا الخطاب فقط، فيما يدعي، على التنظير له وشرح صيرورة تاريخه.

قد يكون من المفيد في هذا السياق أن أعرض بشيء من التفصيل لواحدة من أهم الدراسات التي صدرت حديثًا والتي تتناول بالنقد النزعة الوطنية، وهي دراسة بندكت أندرسون المهمة: جماعات متخيَّلة[1]. وفيه يذهب أندرسون إلى أن الأمم الحديثة لم تكن

---

(١) Benedict Anderson, Imagined Communities ترجمة محمد الشرقاوي (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩) ص ١٤.

أبدا أممًا طبيعية، مشكَّلة من الأواصر القديمة كالدم والدين واللغة والثقافة كما تدعي الخطابات الوطنية. ويؤكد بالمقابل أن هذه الأمم «متخيَّلة».. وهو تعبير له دلالاته العميقة: فأندرسون لا يقول إن هذه الأمم «مختَرَعَة» أو «وهمية» كما ذهب بعض الباحثين من قبله، ذلك لأن لفظ مخترعة يوحي بـ«التزييف والاصطناع». الأمر الذي يوحي بوجود جماعات حقيقية في مقابل الأمة المصطنعة المزيفة، بينما يؤكد أندرسون أن كل «المجتمعات الأكبر من القرى البدائية التي يكون الاتصال بين أعضائها فيها اتصالا مباشرًا هي «جماعات متخيلة».... ولذلك فلا تُقسم المجتمعات إلى حقيقة ومتخيلة وإنما وفقا لكيفية تخيلها». أما السبب الرئيسي الذي دفعه إلى القول بأن الأمم مجتمعات متخيلة فهو أن «أبناء حتى أصغر القوميات لا يعرفون معظم أفراد قوميتهم [معرفة شخصية]، ولا يلتقون بهم، ولا حتى يسمعون عنهم، ومع ذلك ففكرة تجمُّعهم واتحادهم تعيش في ذهن كل واحد منهم» [1]. فالأمم التي ظهرت في القرن التاسع عشر وفقا لطرح أندرسون ليست كيانات طبيعية موجودة منذ البداية، تنتظر فحسب لحظة حاسمة لتظهر على مسرح التاريخ (كلحظة مقاومة المستعمر للمطالبة بالاستقلال مثلا) ولا هي، بالمقابل، غير موجودة أصلا، أي تُخترع من حيث لا توجد كما يزعم بعض الباحثين، وإنما هي كيان مُتخيَّل. وتتعلق لفظة «متخيل» بالخيال والقدرة على التخيل، فالجماعة المتخيلة إذن هي الجماعة التي يتخيل أعضاؤها حدودًا معينة لها وأصولا تاريخية دون غيرها وروابط محددة تربطهم بعضهم ببعض ويشتركون هم فقط فيها دون سواهم.

ولا تقتصر أهمية دراسة أندرسون على طرح رؤية جديدة للأمة كجماعة متخيلة، ولكن أيضا في تقديم نماذج عدة عن الوسائل التي تتخيل بها الجماعات نفسها. وتشكل الرأسمالية الطباعية print capitalism أول هذه الوسائل في رأي أندرسون، ويقصد بها التطور الذي نشأ في أوربا على تكنولوجية إنتاج الكلمة في عصر الرأسمالية، وبتحديد أكثر، أثر ظهور آلة الطباعة على ظهور «كتل قراء موحدة» [2] ويوضح أندرسون هذا الأثر بقوله إن تداخل الرأسمالية مع تكنولوجيا الطباعة كان من شأنه أن يقضي على

---

(١) أندرسون، ص ١٤.

(٢) أندرسون، ص ٤٩.

تعدد اللغات المنطوقة، أو على الأقل أن يحُد منها، وأن يُحِل لغة موحدة ثابتة إلى درجة كبيرة محل اللهجات المحلية. وهو تطور ضروري لتمكين سلطة الدولة المركزية الحديثة من بسط نفوذها بشكل أكثر كفاءة وثباتًا.

مهد ظهور الرأسمالية الطباعية إذن الطريق لظهور حقول اتصال لغوية بين متحدثي اللهجات المختلفة للغة الواحدة، والذين كانوا يجدون مشقة بالغة في التفاهم فيما بينهم. فبظهور الورق والطباعة [والجريدة اليومية هي أفضل نموذج لهذا التطور] أصبح في استطاعتهم أن يفهموا بعضهم البعض، وأدركوا في سياق هذا التطور أن لهم لغة تشمل في نطاقها مئات الآلاف، بل الملايين، من الناس، وأدركوا أيضا ــ في نفس الوقت ــ أن هؤلاء وحدهم دون غيرهم هم الذين يشاركونهم في هذا النطاق. وقد شكل هؤلاء القراء للغة واحدة موحدة عن طريق الطباعة بداية مجتمع قومي متخيل «من خلال دنيويتهم وخصوصيتهم وعدم ظهورهم الواضح»[١].

وبالإضافة إلى الرأسمالية الطباعية التي كان ظهورها مواكبا للتطور الذي شهدته أوربا في عصري النهضة والتنوير، أفرد أندرسون في الطبعة الثانية لكتابه فصلا جديدا يشرح فيه وسائل أخرى لعبت دورا مهما في ظهور المجتمعات المتخيلة في مستعمرات أوربا في إفريقيا وآسيا. ويركز أندرسون في هذا الفصل على ثلاثة مؤسسات ظهرت في المستعمرات في القرن التاسع عشر (برغم أنها أقدم من ذلك التاريخ)، وهي التعداد والخريطة والمتحف. فقد رسمت كل مؤسسة منها صورا بارزة مرئية للأمة، فساعدت بذلك أفراد الأمة على تخيله. فالتعداد يشير إلى أفراد الأمة كأرقام محصورة داخل متتالية عددية لها حدود معينة مطابقة لحدود الدولة الحديثة. وساعد على ذلك بصفة خاصة أن التعدادات الحديثة لم تكتف بحصر السكان الذين تُفرض عليهم الضرائب أو الرجال القادرين على حمل السلاح، بل امتدت وظائفها لتشمل وتحصر الأطفال والكهول والنساء، فأوحت لهم بذلك أنهم متساوون كالأرقام داخل نفس المتتالية ـ الدولة ـ وأن هناك ما يوحدهم ويفصلهم عن الأغيار.

---

(١) أندرسون، ص ٥٠.

وقد ولَّدت الخريطة المركاتورية الحديثة ــ وهي الخريطة التي تظهر فيها خطوط الطول والعرض على شكل خطوط مستقيمة ــ نفس الانطباع بالاندماج سويًا والاشتراك في محيط مشترك محدد المعالم. فقد أخضعت الخريطة المكان لتصنيف شامل، حيث «خضع سطح الأرض المستدير بأكمله للشبكة الهندسية التي رسمت البحور الفارغة والمناطق غير المكتشفة ووضعتها في مربعات محسوبة. ووُضعت مهمة «ملء» الصناديق [بالتفاصيل الجغرافية] على عاتق المكتشفين والماسحين والقوات المسلحة». على أن أهم نتيجة لظهور الخرائط الحديثة يتمثل في أثرها على طريقة تخيل المكان وإخضاعه لسيطرة الدولة. فالخريطة الحديثة لم تعد مجرد أداة تترجم الواقع المكاني إلى رمز مجرد، بل أصبحت تسبق الواقع المكاني وتُفرض عليه فرضًا وتُقحم عليه إقحامًا. «وبعبارة أخرى أصبحت الخريطة نموذجًا لما تنوي تمثيله لا نموذجًا منه.... فالخريطة الآن ضرورية لآليات الإدارة الجديدة».

ولعب المتحف، ثالث هذه المؤسسات المرئية، دورا لا يقل أهمية في المساعدة على إظهار الأمة كجماعة متخيلة. والمتحف، على عكس الخريطة، لا يتعامل مع المكان بقدر ما يتعامل مع الزمان. فالمقصود من المتحف الحديث ــ الوثيق الصلة بالاستعمار ــ هو «تصنيف» تاريخ المستعمرة بشكل يوحي بوجود خطة أو إطار محدد سلفًا. فالعينات المعروضة في المتحف يتم اختيارها بدقة وتوضع في متتالية زمانية توحي باتصال تاريخ تلك المستعمرة وبتفرده عن غيره.

وهنا نأتي إلى السؤال المرتبط بدراستنا: بماذا يفيد هذا التحليل عن الجماعات المتخيلة في فهم جيش محمد علي وظهور مصر الحديثة؟ تتمثل الإجابة في أنه يساعدنا على فهم الطبيعة الخاصة «الحديثة» لجيش الباشا. ولتوضيح تلك العلاقة يجب أن نلاحظ أن أندرسون في شرحه لكيفية عمل تلك الوسائل ــ الرأسمالية الطباعية أو التعداد أو الخريطة أو المتحف ــ يركز بالدرجة الأولى على الشكل، لا المضمون. ذلك أن فهم الأثر الذي تتركه قراءة الجريدة اليومية في الإيحاء بوجود الجماعة المتخيلة لا يتوقف على معرفة محتوى الجريدة أو نوعية المقالات التي كتبت في تاريخ ما، وإنما على الشعور الذي تخلفه قراءتها بأن هناك مئات الآلاف، وربما الملايين، من القراء الآخرين الذين يقرءون نفس النص في نفس الوقت. وينطبق ذلك أيضا على التعداد والخريطة والمتحف: فالمقصود

هو أثرها على أفراد الأمة ومساعدتهم، بل حثهم، على تخيل أنهم جميعًا ينتمون، دون سواهم، إلى منظومة واحدة – هي منظومة الدولة – الأمة الحديثة.

وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال الآتي: هل ساعد جيش محمد علي على إشعار المصريين بأنهم مصريون، لا عن طريق «تنويرهم»، ولفت انتباههم إلى انتمائهم «الطبيعي» لمصر كوطن أبدي سرمدي، بل عن طريق اشتراك عشرات الآلاف منهم لمدة جيل كامل في تجربة واحدة، تجربة قد تكون قد ساعدتهم على النظر إلى أنفسهم – أو بالأحرى تخيل أنفسهم – كأناس ينتمون إلى نفس الأمة؟

بعبارة أخرى يحاول هذا الكتاب أن يتعرف على أثر جيش محمد علي في إزكاء الروح الوطنية في جنوده، لا عن طريق كتابة تاريخ «ثقافي» لهذا الجيش أي عن طريق رصد محاولات السلطات لإسباغ صبغة قومية على الحروب والمعارك التي خاضها هذا الجيش، بل عن طريق كتابة تاريخ «انضباطي» له، أي عن طريق تتبع الممارسات الدقيقة للسلطات العسكرية ومحاولة رصد طبيعة الحياة اليومية للجنود وكيفية تخيلهم لتجربتهم في هذا الجيش.

تاريخ ضباط وقادة أم تاريخ جنود وتابعين؟

بالإضافة إلى أفكار فوكو ودراسة أندرسون القيمة عن القومية هناك رافد ثالث في تشكيل الخلفية النظرية لهذا الكتاب، وهي كتابات «مجموعة دراسات التابع»، وهي أعمال مجموعة من الباحثين ـ معظمهم من الهنود ـ نشطوا منذ أوائل الثمانينيات في إعادة كتابة تاريخ شبه القارة الهندية، بحيث لا يقتصر على التأريخ للنخبة السياسية ـ وفقا لتقاليد المؤرخين الاستعماريين والقوميين على حد سواء. وقد أصدر هؤلاء الباحثون في عام ١٩٨٢ مجلة أسموها دراسات التابع Subaltern Studies، وإليها ترجع تسميتهم. وقد تأثر هؤلاء الباحثون بأفكار ميشيل فوكو وجاك دريدا، كما تأثروا بكتاب إدوارد سعيد عن الاستشراق، بالإضافة إلى كتابات الكاتب الإيطالي الماركسي أنطونيو جرامشي الذي اقتبسوا منه مصطلح «التابع». والتابع في نظر جرامشي ونظرهم هو من لا ينتمي إلى النخبة السياسية أو الثقافية أو الاقتصادية. وقد ركزوا اهتمامهم على كيفية كتابة تاريخ الهند، لا من وجهة نظر النخبة، وإنما «بإظهار الدور النشيط للفلاحين والعمال

وللنساء وللجماعات تابعة أخرى في صنع التاريخ الهندي، وهو الدور الذي تجاهله المؤرخون الغربيون والهنود ذوو التوجه القومي على حد سواء»[1].

ويشمل النقد الذي يوجهه هؤلاء الباحثون المؤرخين الماركسيين أيضًا. ذلك أنهم مثل القوميين ــ في نظرهم ــ متهمون باقتفاء نمط أوربي المركز في كتاباتهم، ولم يتمكنوا من التحرر من النموذج الغربي في التأريخ.... فالكتابات التاريخية الماركسية سواء الهندية أو المصرية عن الاستعمار تبرز الجوانب السلبية للحداثة، خاصة اتساع الاستغلال الاستعماري ودور النخب القومية القمعي أو المتعاون مع الاستعمار، إلا أنها تظل تفهم التاريخ غير الغربي من زاوية توسع تجربة تاريخية أوربية[2].

وتعد دراسات هذه المجموعة عن تاريخ الثورات الفلاحية الهندية أهم إسهاماتها. فعلى خلاف المؤرخين القوميين الذين ركزوا على دور النخبة السياسية ممثلة في حزب المؤتمر وفي شخص غاندي، استطاع هؤلاء الباحثون أن يظهروا أن الهبات والثورات الفلاحية الهندية لم تكن مجرد هوجات حمقاء رعناء تفتقد إلى الحنكة السياسية والقدرة على التنظير والتنظيم، فتحدوا بذلك تراث المؤرخين القوميين، الذين أكدوا على اتسام ثورات الفلاحين الهنود بطابع عفوي منعدم الاتجاه لكي يظهروا أهمية قيادة حزب المؤتمر لهذه الثورات، التي لم تكن في عرفهم لتتعدى أن تكون مجرد هوجات عفوية منعدمة الأثر السياسي لولا هذه القيادة الحكيمة.

وبالمثل تحفظ هؤلاء الباحثون من أعضاء جماعة دراسات التابع على المقولات الماركسية التي لا ترى في الفلاحين إلا «زكائب بطاطس» على حد قول ماركس نفسه. وعلى الادعاءات اليسارية التي لا ترى إمكانية للثورة (وبالتالي للحراك الاجتماعي ولحركة التاريخ ذاتها) إلا من خلال عمل جماعي واع يقوم به العمال في المصانع، لا الفلاحون في الحقول. وكان من نتاج جهود هؤلاء الباحثين أن أصبح لدينا الآن

---

(١) ميتشل، «مدرسة دراسات التابع ومسألة الحداثة»، ترجمة بشير السباعي، مجلة ألف، ع ١٨ (خطاب ما بعد الكولونيالية في جنوب آسيا)، ١٩٩٨، ص ١٠٠.

(٢) نفسه، ص ١٠١.

دراسات تاريخية معتبرة عن الحركات الفلاحية الهندية في أماكن متعددة من الهند في القرن التاسع عشر، لم يكن قد تناولها أحد من قبل.

وهنا نتساءل: كيف يمكن أن تفيد نظريات جماعة دراسات التابع في التأريخ لجيش محمد علي؟ ربما تجدر الإشارة هنا إلى أن مصطلح «التابع» Subaltern وإن كان مأخوذا عن جرامشي، إلا أن أصله اللغوي يشير إلى رتبة دنيا في الجيش يمكن ترجمتها بالعربية إلى عريف أو نفر. وبالتالي يصبح السؤال المطروح هو: هل من الممكن أن نكتب تاريخ جيش محمد علي من وجهة نظر التابع: العريف، النفر، لا من وجهة نظر محمد علي نفسه أو إبراهيم باشا أو غيرهما من القادة والضباط كما جرت العادة في معظم، إن لم يكن كل، الدراسات التي تصدت لتاريخ هذا الجيش؟ وكيف سيبدو الجيش إذا أمكن دراسته من هذه الزاوية؟ وما هي المصادر التي تؤهلنا للاضطلاع بهذه المهمة؟ يحاول هذا الكتاب أن يجيب على هذه الأسئلة.

الدولة العثمانية: إمبراطورية أم كومنولث؟

أما آخر المحاور النظرية التي يحاول هذا الكتاب أن يشتبك معها فيتمثل في مجموعة الأسئلة التي أثيرت مؤخرًا في كتابات مجموعة من المؤرخين الأتراك وغير الأتراك للدولة العثمانية، بشأن طبيعة تلك الدولة وعلاقة إسطنبول بالولايات العثمانية في الفترة الممتدة من حكم السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ ــ ١٥٦٦) وحتى القرن التاسع عشر. فقد جرت العادة حتى عهد قريب على قراءة التاريخ العثماني من منظور نظرية صعود وهبوط الحضارات. وحسب هذه النظرية فإن الدولة العثمانية قد وصلت إلى أوج قوتها في عهد السلطان سليمان القانوني ثم أصابها الوهن واعترتها عوامل الخمول والاضمحلال، خاصة في القرن الثامن عشر عندما مُنيت بهزائم عسكرية ثقيلة على أيدي أعدائها الأوربيين أدت إلى خسارة مساحات شاسعة من أراضيها إلى الأبد. ويدلل أتباع هذه النظرية على ذلك بالإشارة إلى العدد الهائل من السياسة نامات والنصيحة نامات التي كُتبت في القرن الثامن عشر والتي حاول فيها مؤلفوها تنبيه السلاطين والحكام إلى

الأخطار المحدقة بالدولة وعوامل التردي التي لاحظوها في شتى مناحي الحياة، خاصة في النواحي العسكرية.

وتبعًا لتلك النظرية يُنظر عادة إلى محاولات كل من السلطان سليم الثالث (١٧٩٢ - ١٨٠٧) والسلطان محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩) كمحاولات لوقف هذا التردي وإعادة أحوال الدولة إلى القوة والمنعة التي كانت عليهما إبان عصرها الذهبي في فترة حكم سليمان القانوني. وبناء على ذلك أدت محاولات الإصلاح هذه إلى استعادة إسطنبول لسيطرتها على أقاليم الدولة العثمانية المترامية الأطراف وإحكام قبضتها على الولاة والأمراء المختلفين.

على أنه قد ظهرت مؤخرًا عدة دراسات من شأنها أن تعيد كتابة التاريخ العثماني بشكل جذري وأن تشكك في تلك المقولات التي شاعت لوقت طويل عن طبيعة الدولة العثمانية. فقد ساعد فتح الأرشيف العثماني الباحثين على الاطلاع على معلومات دقيقة عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية للكثير من الولايات العثمانية، وعلى تفاصيل كثيرة عن التطورات السياسية والدبلوماسية التي مرت بها هذه الدولة في القرون الثلاثة الأخيرة من عمرها الطويل.

وأول ما استرعى انتباه الجيل الجديد من الباحثين في التاريخ العثماني هو أن أغلب السياسة نامات والنصيحة نامات التي كُتبت في القرن الثامن عشر إنما يجب أن تُعتبر مقالات جدالية، لا دراسات موضوعية عن تردٍ واضمحلال كانت آثارهما مشاهدة ومحسوسة بالفعل. وبمعنى آخر فإن هذه المقالات والكتيبات التي استحدثت «خطاب الاضمحلال والتردي» الذي أخذ به معظم الباحثين المحدثين يجب أن يُنظر إليها كتعبير عن تململ قطاع عريض من الصفوة العثمانية من طريقة إدارة الدولة وتسيير أمورها. وهذا ما يذهب إليه رفعت أبو الحاج أحد أهم الباحثين في تاريخ الدولة العثمانية. فهذه الكتابات فيما يرى يجب أن يُنظر إليها «ككتابات سياسية تعكس صراعًا داخل النخبة السياسية»[١].

ومنذ أن نشر ألبرت حوراني مقاله بالغ الأهمية: «حركة الإصلاح العثماني وسياسة

---

(1) Rifaat Abou-El-Haj, Formation of the Modern Stsate: The Ottoman Empire, Sixteenth to Eighteenth Centuries (Albany, 1991), pp. 23-24.

الأعيان»[1] عام ١٩٦٨، اقتفت خطاه عدة دراسات جادة، مستندة أيضا إلى المادة الخصبة المستقاة من الأرشيف العثماني. وقد ذهب حوراني في هذا المقال إلى أن حركة الإصلاح العثماني في القرن التاسع عشر لم تكن لتنجح إلا بالاستعانة بأعيان الأقاليم العثمانية، الذين ينحدرون من أسر عريقة ترعرعت أواصرها في بيئاتها المحلية. فقد كان هؤلاء الأعيان على دراية بخصائص ولاياتهم وبظروفها التي تميزها عن غيرها من الولايات، وكانوا هم الذين «ترجموا» سياسات الباب العالي الصادرة من إسطنبول إلى قرارات وأوامر قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

ومعنى ذلك أن حركة الإصلاح المعروفة «بالتنظيمات» لم تكن مجرد تعبير عن رغبة السلطان أو الباب العالي في إعادة الاعتبار للمركز العثماني ــ أي إسطنبول ــ أو فرض إرادة ورغبة السلطان بشكل صارم لا يقبل المساومة على كافة أرجاء دولته بشكل منتظم، بقدر ما كانت محاولة لإعادة توزيع الأدوار بين اللاعبين المختلفين في عاصمة الدولة وولاياتها. فالسلطان العثماني لم يكن أبدا قادرًا على ــ ولا راغبًا في ــ بسط نفوذه على كافة أقاليم دولته بشكل يتعارض مع الأحوال التفصيلية في كل ولاية، أو ظروفها الخاصة، وإنما كان يحاول مع السلطات المركزية في إسطنبول أن يؤسس نظاما سياسيا واقتصاديا وثقافيا وقانونيا يقبل بالمرونة والتنوع، الكفيلين بدورهما بتشجيع القوى المحلية المختلفة، الممثلة أساسًا في البيوتات العريقة في الولايات، على الاندماج في هذا النظام.

وبذلك لا تبدو الدولة العثمانية كإمبراطورية مركزية على غرار الإمبراطورية الرومانية، وإنما ككمنولث Commonwealth يشارك في الاستمتاع بمزاياه جميع أعضائه ولو بدرجات متفاوتة.

وبناء على ذلك لم يعتبر حوراني حركة التنظيمات محاولة يائسة فاشلة من قبل المركز العثماني لاستعادة هيبته وسلطته الضائعة، وإنما محاولة قامت بها إسطنبول لإعادة رسم

(1) Albert Hourani, "Ottoman reform and the politics of the notables", in Beginnings of Modernization in the Middle East, eds., William Polk and Richard Chambers, (Chicago, 1968) pp. 41-68.

قواعد اللعبة السياسية في الدولة العثمانية بشكل يضمن لها بقاءها في الصدارة، ولكن مع الاعتراف بأحقية المراكز الأخرى كدمشق الشام ومصر القاهرة والموصل وغيرها من الحواضر المهمة بأن تملي شروطها وتحتفظ بخصوصيتها.

وقد اقتفى العديد من الباحثين أثر حوراني وساهموا في التشكيك في النظرية التقليدية عن صعود وسقوط الدولة العثمانية. لعل من أهم أعمالهم دراسة دينا خوري عن الموصل[١]، ودراسة بشارة دوماني عن جبل نابلس[٢]، ودراسة جين هاذاواي عن بيت القازدغلية في مصر[٣]، بالإضافة إلى دراسة رفعت أبو الحاج السابق الإشارة إليها ودراسة لزلي بيرس عن حريم البيت العثماني[٤]. وكان من شأن هذه الدراسات وغيرها أن أوضحت لنا أنه يمكن أن ننظر إلى تاريخ الدولة العثمانية في عصر ما بعد سليمان القانوني لا كتاريخ أفول واضمحلال بل كتاريخ إعادة هيكلة للدولة بشكل يأخذ في الاعتبار مصالح البيوتات والأسر المحلية المتناحرة، لا في إسطنبول فحسب بل في كافة حواضر وأمصار الدولة العثمانية.

ولكن كيف يمكن أن نستفيد مما حققته هذه الدراسات الجادة في فهم تاريخ مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر؟ هنا يجب أن أشير أولا إلى أنني أرى أن تاريخ مصر أثناء فترة حكم محمد علي الطويلة لا يمكن أن يُفهم على نحو سليم بغير وضعه في إطاره العثماني، وهو ما يتطلب أن نأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الجديدة لدراسة التاريخ العثماني.

لا ينظر هذا الكتاب إلى مصر ككيان مستقل بل كولاية داخل الدولة العثمانية، تشترك مع غيرها من الولايات العثمانية في الكثير من القسمات الاقتصادية والثقافية والقانونية

---

(1) Dina Khoury, State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul, 1540-1834 (Cambridge, 1997).

(2) Beshara Doumani, Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700-1758 (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1995).

(3) Jane Hathaway, The Politics of Households in Ottoman Egypt: The Rise of the Qazdoglis (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

(4) Leslie Peirce, The Imperial Harem: Women and Sovereignity in the Ottoman Empire (Oxford, 1993).

والسياسية. ويحاول هذا الكتاب، فيما يحاول، أن يشرح ظهور محمد علي، لا كـ «مؤسس مصر الحديثة»، وإنما كمؤسس «بيت» مثل سائر البيوتات الإقليمية في الدولة العثمانية، شأنه في ذلك شأن بيت العظم أو بيت الأمراء الشهابيين أو بيت الجزار في الشام وجبل لبنان وعكا. كما يحاول أن يدلل على أن هذه الظاهرة- ظاهرة البيوتات - ساعدت الدولة العثمانية على الاحتفاظ بوحدتها وتماسكها الداخلي ــ على عكس ما كان شائعًا إلى وقت قريب.

إذا كان الأمر كذلك فإن السؤال الأساسي يصبح: ما سر نجاح بيت محمد علي في تأسيس حكم شبه مستقل في هذه الولاية الغنية والمهمة من ولايات الدولة العثمانية في حين فشلت باقي البيوتات في نزاعها مع بعضها البعض ومع بيت السلطان نفسه؟

* * *

بعد هذا العرض الموجز لأهم الاتجاهات النظرية الحديثة التي يعتمد عليها هذا الكتاب في تناوله لتاريخ مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر قد يكون من المفيد أن نسترجع هنا أهم الأسئلة التي يحاول أن يناقشها ويقدم أجوبة مبدئية لها.

بداية أؤكد مرة أخرى أن الكتاب لا يقدم سيرة لحياة محمد علي ولا تحليلا لشخصيته، فهو لا يقتفي أثره منقبا عن مآثره الرائعة منذ وصوله إلى مصر عام ١٨٠١ إلى موته بعد نصف قرن تقريبًا، ولا هو يقدم رواية عن هذه الفترة الطويلة من منظوره هو. أيضا لا يقدم هذا الكتاب تاريخًا عسكريًا لجيش محمد علي، ولا يقتفي خطوات قادة وضباط هذا الجيش وهم يدربون رجالهم في المعسكرات، ولا وهم يأمرون قواتهم في المعركة، ولا وهم ينعمون بانتصاراتهم العسكرية. فهذا بالأحرى كتاب عن الحداثة والسلطة: عن الحداثة وكيف يجب دائمًا أن ننتقدها لا أن نلهث وراءها، وعن السلطة ووسائلها الانضباطية الحديثة وكيف يجب رؤيتها دائمًا لا كشيء جامد يتجلى بأشكال حتمية بل في علاقتها المتغيرة الدائمة مع المقاومة.

وهو في المقام الثاني كتاب عن القومية. ولكنه لا يعتبر القومية شعورا طبيعيا يتوصل المرء من خلاله لإدراك انتماءاته الغريزية، ولا يعتبرها أيضا أيديولوجيا

مصطنعة تخترع الأمم من حيث لا توجد، وإنما يعتبرها مجتمعا سياسيا متخيَّلا، ويحاول أن يشرح كيف يمكن أن تكون الجيوش الحديثة وسيلة لإنشاء تخيل الأمة.

وهو في المقام الثالث كتاب عن التاريخ الاجتماعي، لا الحربي، لجيش محمد علي. فاهتمامه الأساسي لا ينصب على تتبع سير المعارك والخطط العسكرية، وإنما على تفاصيل الحياة اليومية داخل معسكرات هذا الجيش: كيف كان يجري إطعام جنوده والعناية صحيًا بأبدانهم، وكيف تم تجنيدهم أولا ثم تدريبهم، وكيف قاوموا السلطات العسكرية، وأخيرًا، كيف كان هذا الجيش أيضا عاملا حاسماً في تغيير التركيبة الإثنية واللغوية للطبقتين الوسطى والعليا في البلاد بطريقة أدت بغير قصد إلى ظهور «مشاعر وطنية» بين الجنود الذين كان معظمهم يتحدثون بالعربية المصرية والذين كانوا مستائين من حكمهم والهيمنة عليهم بطريقة بالغة العنف من قبل نخبة عسكرية/ بيروقراطية تتحدث بالتركية.

وأخيرًا فإن هذا كتاب عن مكانة مصر كولاية مهمة وغنية من ولايات الدولة العثمانية وعن محاولات حاكمها القوي لتأسيس حكم أسري في ولايته، وكيف كادت محاولاته هذه أن تؤدي إلى انهيار الدولة العثمانية بالكامل.

وقبل أن نلخص أفكار فصول الكتاب السبعة وخطة عرضها قد يكون من المناسب أن نتعرض لسؤال أساسي وهو: لماذا كان اختيار الجيش موضوعا للدراسة ما دمنا لا نهدف إلى دراسة التاريخ الحربي لعصر محمد علي؟ تكمن الإجابة في أن دراسة الجيش تمكننا، لأسباب عدة، من الإجابة على الأسئلة الأساسية التي يتعرض لها هذا الكتاب:

فجيش محمد علي كان ــ كسائر الجيوش الحديثة في القرن التاسع عشر ــ مؤسسة السلطة بألف لام التعريف، وبالتالي تمكننا دراسته من دراسة أساليب السلطة الحديثة في التعريف عن نفسها، وكذلك العلاقة الجدلية الدائمة بين السلطة والمقاومة. فبالتعرف على طريقة تجنيد الفلاحين وتطويع أجسادهم لتحويلهم إلى جنود مدربين جيدا نستطيع أن نراقب عن كثب الكثير من آليات السلطة الانضباطية، كالتعداد والكشف الطبي وكتيبات التدريب وقوائم الجرد والتمام، وغيرها من الآليات التي تتعامل مع الزمان والمكان بشكل تعسفي وخبيث في نفس الوقت. كما أن دراسة محاولات الجنود الدءوبة

للالتفاف على هذه الآليات، بالتزوير أو بالإهمال أو بعدم المبالاة أو بالفرار كلية من الجيش، توفر لنا عدة نماذج لأساليب مقاومة السلطة الحديثة.

ويعني هذا الاهتمام بالمقاومة أن هذا الكتاب برغم اعتماده على تصورات ميشيل فوكـو عن السلطة الحديثة، ينتقد أيضا، عن طريق دراسة جيش محمد علي، قراءة معينة لتصورات فوكو؛ وهي القراءة التي تشـدد على تماسك وشمول مؤسسات السلطة الحديثة وتؤكد حتمية الأشكال التي اتخذتها. فبدلا من تقديم صورة مبهرة متماسكة عن كيفية إخضاع السلطة الحديثة لرعاياها، يحاول الكتاب أن يطرح صورة للسلطة أكثر تعقيدًا و عن عمد ــ أكثر ضبابية؛ صورة يمكن أن تشمل شروخًا وتضاربا ومقاومة. ويهدف إبراز محاولات التحدي والمقاومة الصغيرة التي قام بها الجنود إلى تقويض تمثيلات السلطة المبهرة ورغبتها المستمرة في إسكات رعاياها. لقد كانت أعمال المقاومة الصغيرة اليومية هذه فعالة في تحدي محاولات السلطة في السيطرة على حياة الجنود وأجسامهم والتلاعب بها، برغم أنها لم تكن عظيمة ولا بطولية، ونجحت في قض مضاجع السلطات العسكرية، بأن بينت لها أن الجنود ليسوا موالين، بل بعيدين عن الباشا ومشروعاته العظيمة.

كذلك تستطيع دراسة جيش محمد علي أن تساعدنا في نقد المدرسة القومية المصرية في كتابة تاريخ مصر الحديث. ذلك أن هذه المدرسة ترى أن هذا الجيش قد منح سكان الريف والحضر على السواء فرصة حمل السلاح والذود عن أوطانهم لأول مرة منذ قرون، أو حتى آلاف السنين، وأنه ساعد بذلك على انتشار (أو ظهور) الوازع الوطني لدى هؤلاء الجنود. وربما تجدر هنا الإشارة إلى أن هذا الخطاب القومي يقتفي أثر الكثير من المؤرخين العسكريين الغربيين، ولو عن غير علم. وبما أن جيش الباشا كان جيشا اعتمد على التجنيد، لا على المرتزقة، فإنه يمنحنا فرصة التحقق من هذه الافتراضات.

بالإضافة إلى ذلك نستطيع أن نعتبر جيش الباشا، كسائر الجيوش الحديثة، نموذجا مصغرا للمجتمع الذي جُلب منه أفراده. وبصفة خاصة نلفت النظر إلى ما أقامه الجيش من فواصل وفوارق حادة تميز الجنود عن الضباط (في الملبس والمرتبات والحقوق والواجبات)، على غرار الفوارق الطبقية التي صبغت المجتمع ككل. كذلك كانت

هذه الفوارق أكثر وضوحا في جيش محمد علي عنها في جيوش أخرى معاصرة، حيث تميز جيشه بوجود فواصل إثنية بين الجنود والضباط، بالإضافة للفواصل الطبقية. وبما أن هذا الكتاب معني بتقديم تاريخ اجتماعي لهذا الجيش فإن دراسة العلاقة بين الجنود والضباط في جيش محمد علي وتتبع الصراعات والمناوشات التي كانت تدور حول الحدود التي تفصل بين الجنود والضباط، تستطيع أن تقدم لنا نموذجا لكيفية تعامل المصريين مع تلك النخبة التي كانت تتحدث التركية وتسيطر على الحياة المدنية والعسكرية على السواء.

وأخيرًا تستطيع دراسة جيش الباشا أن تساعدنا على الوقوف على وضع مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر كولاية عثمانية. فبتحليل أهداف الحروب التي خاضها هذا الجيش وطبيعتها ونتائجها، خاصة ضد جيش السلطان محمود الثاني، نستطيع أن نتعرف على طبيعة العلاقة بين مصر والدولة العثمانية.

تتبقى كلمة أخيرة عن المصادر التي اعتمد عليها هذا الكتاب وعن طريقة عرض أفكار الكتاب وتسلسلها. وقد توخيت في اختيار المصادر ألا أسقط في فخ إعادة إنتاج خطاب السلطة في التأريخ لهذا الجيش. ولا شك أن هذا يؤدي بنا إلى التساؤل عما إذا كان من الممكن أصلا أن نكتب تاريخا لمؤسسة من مؤسسات السلطة بطريقة لا تكتفي بتجنب إعادة إنتاج روايتها هي، وإنما تدمج أيضا حوارها الدائم مع المقاومة. فإذا سلمنا بأن الغالبية العظمى من الجنود الذين يُعنى بهم هذا الكتاب كانوا أميين ولم يتركوا لنا أية روايات مكتوبة تخبرنا عن معنى أن يكون المرء متموضعا بهذه الطريقة العنيدة الملحة، ينطرح التساؤل عما إذا كان ما زال من الممكن أن ندرجهم كذوات وليس كمجرد موضوعات للسلطة.

أعتقد أن الوثائق التي اعتمد عليها الكتاب قد أتاحت إمكانية إدراج منظور الجنود في رواية تاريخ جيش محمد علي؛ فقد استخدمت الدراسة على نطاق ضيق بعض وثائق وزارة الخارجية البريطانية المودعة في دار المحفوظات العامة بلندن، لكونها مفيدة بعض الشيء في فهم كيفية عمل الجيش، ولكنها تقدم في معظم الأحوال رؤية من الخارج للأحداث والشخصيات التي مستها هذه الدراسة. وبالمثل استخدمت الدراسة بعض

روايات الرحالة والمراقبين العسكريين المعاصرين، ولكن أيضا لتقديم مزيد من الوصف لمادة جُمعت من مصادر أخرى. لقد اعتمد هذا الكتاب بدرجة أكبر بكثير على مادة جُمعت من دار الوثائق القومية المصرية، ومن دار الكتب المصرية بدرجة أقل.

ويمكن تقسيم هذه المصادر بصفة عامة إلى ثلاثة أنواع. هناك من جهة أولى خطابات ولوائح كثيرة صدرت عن الباشا وكبار موظفيه، وتشمل المراسلات بين محمد علي والقائد العام لقواته، ابنه إبراهيم باشا، وخطابات من وإلى الباب العالي ومختلف وجهاء إسطنبول، فضلا عن خطابات كثيرة لكبار الموظفين الذين يصدرون اللوائح لضمان حسن تدريب الجيش وحسن تغذيته ودفع رواتبه بانتظام. وتتشكل المجموعة الثانية من المصادر المعاصرة من مختلف القوانين العسكرية وكتيبات التدريب التي كانت أول ما أصدرته مطبعة بولاق، والمحفوظة في دار الكتب بالقاهرة.

وعلى النقيض من الصورة الصلدة للسلطة التي تنتج عن قراءة هذا النوع من المصادر، تحتوي أرشيفات الوثائق أيضا لحسن الحظ على معلومات لا تقدر بثمن في شكل «جرنالات» (يوميات) صادرة عن معسكرات الجيش وجبهات الحرب، وتشمل وثائق من قبيل كشوف التمام وكشوف الجرد والمحاكمات العسكرية وكشوف الماهيات (الرواتب) وأوصاف لعمليات الزحف والمعارك. ومن المهم أن أؤكد هنا أنني قد اعتمدت اعتمادا أساسيا على الأصول التركية لهذه الوثائق مع الرجوع إلى الترجمات العربية أحيانا لتعينني على فهم ما استعصى علي فهمه. ولكنني ــ كقاعدة عامة ــ لم أقتبس من أي من هذه الترجمات، بل رجعت دائما وفي كافة الأحوال إلى الأصول التركية.

وقد تمكنت عن طريق هذه المجموعة المتنوعة من الوثائق الرسمية أن أقدم رؤية متكاملة للجيش، لم تفلح فقط في تجنب التركيز التقليدي على شخص محمد علي الذي يميز معظم الكتابة التاريخية عن مصر في مدة حكمه، بل تتيح نظرة أقرب للأداء اليومي لذلك الجيش وكيفية تفاعل الجنود مع أوامر ضباطهم. وإذا كان هذا الكتاب لا يدعي أنه قد «قبض» على صوت الجنود، نظرا لأن المصادر التي يعتمد عليها تظل بدورها مصادر حررتها السلطة ذاتها، فإنه حاول أن يتحدى الصورة الصلدة التي تقدم عادة

عن أداء مثل هذه المؤسسات المبهرة من مؤسسات السلطة، وأن يقدم بالمقابل صورة مليئة بالشروخ، ولكنها لهذا السبب أكثر تعبيرا عن ذلك الجيش.

وبما أن الكتاب يحاول جاهدا أن يتفادى إعادة إنتاج خطاب السلطة، أو إعادة إنتاج رؤية محمد علي وضباطه وأعوانه لأنفسهم ولأعمالهم البطولية، فقد توخى الحذر في ترتيب الفصول ذاتها. فالسير وفق التسلسل الزمني مثل معظم الدراسات عن جيش الباشا قد يمكِّن القارئ من تتبع التطور الذي طرأ على هذا الجيش، غير أن هذه الطريقة التقليدية لا تخلو من المخاطر؛ لأن من شأنها أن توحي بوجود خطة موضوعة أصلا حكمت بناء هذا الجيش وتطوره فيما بعد. فمن المعروف أن عرض الأحداث التاريخية في إطار تسلسل زمني يعطي الإيحاء بأن الأحداث التاريخية نفسها تسير بشكل غائي نحو نهاية أو هدف محدد منذ البداية. وبما أن الأفكار التي يعتمد عليها هذا الكتاب تشكك في سير التاريخ ــ التاريخ البشري بصفة عامة وليس تاريخ مصر فقط ــ بهذا الشكل البسيط، ولما كنت أحاول أن أعرض تاريخ هذا الجيش من وجهة نظر مجند عادي من ضمن عشرات الآلاف من المجندين الذين قضوا حياتهم في هذا الجيش، لا من وجهة نظر الباشا، فقد استلزم الأمر إيجاد وسيلة أخرى لرواية قصة هذا الجيش.

وقد افترضت أن هذا الجندي إذا تمكن من رواية تجربته هو عن انخراطه في هذا الجيش لن يبدأ قصته بلحظة هبوط محمد علي أرض مصر ولا بمذبحة المماليك، ولن ينتهي عند معركة نزيب أو قونية، فالأكثر منطقية أنه سيبدأ قصته بلحظة تجنيده هو، ثم يعرج على طريقة تدريبه، فالقوانين التي كان لزاما عليه أن يطيعها، ثم سيسرد تجربته في معركة من المعارك وأهوالها، وأخيرًا سيروي آثار هذه المعركة عليه: إما الجرح أو الموت أو الفرار.

تلك هي الخطة التي انتهجها هذا الكتاب، بغرض حث القارئ باستمرار على تخيل خطاب الجندي الصامت، ذلك الخطاب الذي لم أجده في المصادر المكتوبة، ولكنه مع ذلك خطاب حاضر موجود وإن جرت العادة على إهماله. ومع ذلك يبدأ الكتاب وينتهي بفصلين «تقليديين» عن جانبين مهمين من جوانب التاريخ السياسي لفترة حكم محمد علي. والمقصود بهما التذكير بأنه على الرغم من محاولة الفكاك من شباك السلطة فإننا ما زلنا واقعين تحت سيطرتها.

يبدأ الفصل الأول إذن، بعرض لحملة الشام (١٨٣١-١٨٤٠)؛ نظرا لأنها كانت أهم الحملات التي خاضها جيش محمد علي النظامي. ولا يحاول هذا الفصل أن يربط بين هذه الحملة وغيرها من حملاته، بل يحاول، على العكس، أن يدلل على أن هذه الحملة تختلف تماما عن الحملات الأخرى، سواء من حيث أهدافها أو طريقة إدارتها. ونظرا لأهمية هذه الحملة في فهم طريقة عمل هذا الجيش، خصصت النصف الثاني من هذا الفصل لعرض بداية هذه الحملة وأهم معاركها. وينتهي الفصل بتحليل «صلح كوتاهية» المبهم، الذي أنهى الجولة الأولى من المواجهة العسكرية بين محمد علي والسلطان محمود الثاني.

وإذا كنا قد شاهدنا الباشا في قصره في بداية هذه المقدمة، بينما وضع الفصل الأول تاريخه العسكري ضمن سياق أوسع، فإن الفصل الثاني يرجع خطوة في الزمان، إن جاز التعبير، فيحاول أن يكشف النقاب عن أصول فكرة خلق جيش حديث، ثم يُستكمل بعرض الخطوات الأولى في تحقيقها، وهي على وجه التحديد تدريب هؤلاء الذين سيصبحون فيما بعد نواة هيئة الضباط، والأهم من ذلك بداية سياسة التجنيد كما طُبقت للمرة الأولى في الصعيد. ويعرض الفصل أيضا المشكلات الأولى في جمع الرجال من القرى وتأمين توصيلهم لمراكز التجميع للتدريب. ولما كان هذا الكتاب أكثر اهتماما بالجنود الذين قاتلوا في حروب الباشا من قادتهم أو الباشا ذاته، فإن هذا الفصل يشكل بداية الرواية الرئيسية التي يعنى بها هذا الكتاب، وهي قصة جندي مُفترض، تبدأ صلته بالجيش بتجنيده، ثم تتناول التدريب، وتتبعه إلى ميدان المعركة، ومن هناك ترى كيف يتماثل للشفاء من آثار المعركة. وسوف تتولى الفصول التالية متابعته في تلك المراحل.

بالتالي يلتقط الفصل الثالث الخيط من حيث توقف الفصل الثاني، ويعرض عملية تدريب المجندين الشبان الجدد، الكارهين للتجنيد في معظم الحالات. ويبدأ الفصل بتحليل نظام العزل والمراقبة، الذي كان يُقصد به أن يكون حدا يفصل الحياة في معسكرات التدريب عن الحياة المدنية خارج المعسكرات. ويهدف الفصل أيضا

إلى المقارنة بين النصوص القانونية العسكرية الجديدة التي وُضعت بهدف ضبط المجندين الجدد والقوانين المدنية التي طُبقت في الريف، ليبين أنه يمكن النظر إلى الجيش كنموذج احتذى به المجتمع ككل بشكل ما. وأخيرًا يقدم الفصل عرضا سريعا لكتيبات التدريب التي تقدم بطريقة أصولية رمزا للصورة شبه الآلية للجيش، والتي تعكس الأنماط الحديثة للتحكم، والمراقبة المتصلة للسلوك، والسيطرة المدقِّقة على كل حركات المتدربين وإيماءاتهم. وبذلك يقدم هذا الفصل، إلى جانب مواصلة قصة المجند الشاب الكاره للتجنيد، تصور فوكو عن السلطة، ويعرض بشكل نقي منطق السلطة كما تكشف عنه الكتيبات والقوانين العسكرية التي حاولت أن تنظم كل تفاصيل الحياة العسكرية.

ويبدأ الفصل الرابع بوصف للمعركة الرئيسية التي خاضها جيش محمد علي ضد الجيش العثماني، وهي معركة قونية (ديسمبر ١٨٣٢). فبرغم أن الجيش المصري حقق نصرا حاسما في تلك المعركة، فقد تبين أن ثمة قائدا كبيرا برتبة ميرلوا قد ارتكب أخطاء عظيمة، وهو أداء يثير الدهشة بعد قراءة القوانين واللوائح وكتيبات التدريب التي عرضنا لها في الفصل السابق. ويواصل الفصل طريقه مقتديا بهذه الحادثة المحددة ليبرز التعارض بين الطريقة المتماسكة الشبيهة بالآلة التي كان يُفترض أنها تشكل طريقة عمل الجيش، كما وُصفت في الفصل السابق، وروايات مختلفة عن الأداء الواقعي للجيش. ويفيد إبراز هذا التعارض في تقديم تيمة سوف يتناولها الفصل التالي بالمزيد من الشرح، وهي الهوة التي تفصل القوانين العسكرية المختلفة عن الطريقة التي تطبَّق بها في الواقع.

ويواصل الفصل الخامس الطريق ويحاول أن يقدم رؤية للجندي، ليس في ميدان المعركة، حيث من المحتمل أن يكون قد أعد كي يتصرف وفقا لما جاء في كتيبات التدريب، ولكن في المعسكرات والثكنات، حيث يحيا ليستعيد عافيته من آثار المعارك الماضية، أو ليستعد للمعارك الجديدة. وقد سلط الفصل الضوء على جانب واحد بعينه من جوانب الحياة اليومية للجنود في المعسكرات، فرسم صورة لأسلوب السلطات في

محاولة التأكد من سلامة الجنود من الأمراض والسيطرة على صحتهم العامة، وكيف حاول الجنود بدورهم أن يفلتوا من هذا النظام المحكم للسيطرة. ويسعى هذا الفصل، بالإضافة إلى محاولة الاقتراب بقدر الإمكان من الجنود ومعرفة كيفية تصرفهم في حياتهم اليومية في المعسكرات، إلى تبيان كيف أن الصورة الصلدة للجيش، التي توحي بها قراءة قوانينه ولوائحه (التي قدمها الفصل الثالث)، تتناقض بحدة مع الصورة الأقل روعة، وإن كانت فيما أظن أكثر تشويقا (وأكثر ضبابية أيضا): صورة الجنود وهم يتجنبون هذا التحكم المحكم المفروض على أجسامهم. وإذا وضعنا الأمر بطريقة أخرى، نقول إنه بينما يهتم الفصل الثالث، والرابع بدرجة أقل، بتصور السلطة ويستخدم خطاب القانون في تحليله، يُعنى الفصل الخامس بتصور المقاومة، ويقترب منه من خلال دراسة ممارسة الطب.

ويثير الفصل السادس السؤال المركزي عن الدور الذي لعبه الجيش في خلق النزعة القومية المصرية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. فعن طريق تحليل رؤية الباشا وضباطه وجنوده للجيش وللمعارك التي قاتلوا فيها، يعيد الفصل اختبار الادعاء الشائع القائل بأن سكان مصر قد توصلوا، حين سُمح لهم بحمل السلاح للمرة الأولى منذ قرون، إلى اعتبار أنفسهم يشكلون شعبا محددا له هوية منفصلة وشخصية جماعية. وبعد ذلك يختم الفصل قصة الارتباط الافتراضي للجندي بالجيش، بالهرب طبعا، ثم يحاول أن يجيب على السؤال المحرج، وهو: كيف كان بمقدور جيش، كان جنوده من مجندين كارهين لتجنيدهم، سُحبوا إليه ضد إرادتهم، أن ينجح مع ذلك في تحقيق تلك الانتصارات المشهودة التي حققها جيش الباشا. وعلى سبيل الإجابة يقارن الفصل بين أداء جيش الباشا وأداء جيش السلطان، كما يقدم أيضا مقارنة مع جيش نابليون، الذي كان أول جيش يستخدم المجندين على نطاق قومي، والذي أقيم جيش الباشا على غراره جزئيا.

على مدى هذه الدراسة وُضع الجيش الذي أنشأه الباشا في سياق عثماني أوسع، ومعه بالطبع مجمل النظام الحاكم. ومن ثم يُنهي الفصل السابع الدراسة برواية عما قد تبدو

عليه سيرة محمد علي العملية إذا وُضعت في هذا السياق الأوسع، ويرمي بصفة خاصة إلى دراسة المواجهة بين محمد علي وبالمرستون، وزير خارجية بريطانيا، من المنظور العثماني. وعلى ذلك لا يهدف هذا الفصل الأخير إلى إعادة محمد علي إلى بؤرة المسرح المركزية بإنهاء الكتاب بالحديث عنه، ولكن إلى طرح تحدٍ أخير أمام الرواية الوطنية عن «الباشا العظيم» وعداء «بريطانيا العظمى» له. فعلى النقيض من الرواية الوطنية التي ترى أن بريطانيا العظمى قد قوضت جهود الباشا وأهدافه، يرى هذا الفصل الأخير أن سيرة الباشا كانت سيرة تتميز بنجاح فائق: فقد قاتل من أجل الحصول على حكم وراثي لنفسه ولأبنائه من بعده، وذلك هو بالضبط ما نجح في تحقيقه.

الفصل الأول

بين السلطان والوالي:
سوريا وطبيعة توسع محمد علي العسكري

في حديث صريح ونزيه مع أحد مستشاريه الفرنسيين العسكريين قال محمد علي:

> «أنا الآن أهم رجل في الدولة العثمانية كلها. فقد أعدت المدينتين المقدستين [مكة والمدينة] إلى المؤمنين الحقيقيين، وأرسلت جيوشي المنتصرة إلى مناطق لم تعرف من قبل سلطة السيد الأعظم [أي السلطان العثماني] وإلى مناطق لم تكن قد سمعت بعد عن البارود. وسوف يفتح ابني وذراعي الأيمن إبراهيم المورة، وفي اللحظة التي ستتوج فيها مهمته بالنجاح سأستدعيه وأعيد هذه الأراضي إلى سيدها الشرعي. سأستدعي قواتي لتعود وأدرب مجندين [جددا] وأستكمل آلاياتي، وحينئذ سأنتزع باشويتي دمشق وعكا.. سوف أكوِّن جيشا عظيما ولن أتوقف إلا عند دجلة والفرات».

لقد بوغت الزائر الفرنسي من صراحة وخطورة هذا الحديث، وقال إن الباشا، أسرَّ إليه فوق ذلك برغبته في غزو اليمن ومضيق باب المندب واحتلال ميناء سواكن على الساحل الغربي للبحر الأحمر، و«تغطية كل شبه الجزيرة العربية بقواته ورفع أعلامه على القطيف على الخليج الفارسي» [1].

في أقل من عشر سنوات ثبتت نبوئية هذه الكلمات. ففي عام ١٨٣٣ أصبح محمد علي بالفعل أهم ولاة الدولة العثمانية، تضارع قوته وموارده مثيلتها عند السلطان

(1) George Douin, ed. Une mission militaire Française auprès de Mohamed Aly (Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1923), pp. 79-80.

وتفوقها. وبحلول منتصف الثلاثينيات كان الباشا قد نحت لنفسه إمبراطورية صغيرة من ممتلكات السلطان ذاته. وبعد أن ثبت أقدامه بقوة في مصر مد سيطرته إلى سوريا والحجاز والسودان وكريت ومعظم أراضي اليمن وشرقي شبه الجزيرة العربية، أي معظم أراضي السلطان العربية وبعض من أغنى ولاياته. وحين دمر جيشين عظيمين جمعهما السلطان ليحاربه بهما اخترقت قواته قلب الأناضول، قلب الدولة العثمانية، وهددت العاصمة ذاتها.

وقبل أن نرى كيف تم تنظيم هذة الحملات الرائعة لابد من كلمة عن أسباب قيام محمد علي بهذه التوسعات العسكرية الواسعة غير المسبوقة. تكاد كل الدراسات عن محمد علي تستخدم الترتيب الزمني. فتتبعه وهو يوجه حملة إثر أخرى، فتبدأ بحملته المبكرة ضد الوهابيين في الحجاز (١٨١١ ـ ١٨١٨) وتتعقبه إلى السودان (١٨٢٠ ـ ١٨٢٢)، ومن هناك إلى المورة (١٨٢٤-١٨٢٧) لتصل إلى الذروة في مواجهته مع السلطان والقوى الأوربية في حملته الأكثر طموحا وأهمية على سوريا (١٨٣١-١٨٤١)[١]. وبمجرد عرض سيرة محمد علي بطريقة التتابع الزمني، سوف تبدو هذه السيرة متماسكة وهادفة، تتقدم غائيا نحو هدف نهائي مدبر مسبقا، أكد المؤرخون المصريون باتساق أنه كان تحقيق استقلال مصر عن الدولة العثمانية. ويحتل محمد علي قلب هذه الروايات ويشغل منصة المسرح المركزية (أحيانا حرفيا كما تبيَّن في المقدمة) فيظهر كبطل رومانسي وحيد يسبق عصره، قليلا ما فهمه شعبه، وخانه حلفاؤه، ولكنه بالدأب والإصرار ونفاذ البصيرة كان مقدرا له أن ينجز مهمته الحضارية وهي دفع مصر إلى العصر الحديث وانتشالها مما أصبح يعتبر قرونا من الركود والطغيان والقمع العثماني.

---

(١) تنطبق هذه الملاحظة ليس فقط على التاريخ العسكري الخالص مثل تاريخ - Maxime Weygand, Histoire militaire de Mohammed Aly et de ses fils, 2 vols (Paris: Imprimerie Nationale, 1936).

ولكن أيضا على روايات أخرى مثل دودويل Dodwell وأخرى أحدث:

Fred Lawson, The Social Origins of Egyptian Expansionism During the Muhammad 'Aly Period (New York: Columbia University Press, 1922).

وللاطلاع على نماذج للمؤرخين المصريين الذين يتبعون نفس الترتيب، انظر: عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي:
Mohamed Sabry, L'Empire égyptien sous Mohamed-Ali et la question d'orient (1811-1849) (Paris: Geuthner, 1930); Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, Egypt in the Reign of Muhammed Ali (Cambridge: Cambridge University Press, 1984).

وفي ضوء هذه النظرة تشترك معظم الروايات التاريخية التي تتتبع سيرة محمد علي العسكرية زمنيا في عدد من الافتراضات التي تُذكر أحيانا صراحة وترد ضمنا أحيانا أخرى. يقول أحدها إن محمد علي منذ بداية حياته السياسية لم يقنع يوما بحكم مصر وحدها؛ وكان مدفوعا إلى مد سيطرته إلى الولايات المجاورة، متخذا من مصر قاعدة لتوسع تالٍ. وبكلمات أخرى تدعي هذه الرواية القائمة على التتابع الزمني ضمنا أن محمد علي، فضلا عن السعي برباطة جأش وإصرار لتحقيق استقلال مصر عن الدولة العثمانية، كانت لديه «خطة مستقبلية» توجه جهوده لتحقيق هذا الهدف.

ويحاول هذا الفصل أن يتحقق من وجود مثل هذه الخطة واقعيا عند محمد علـي، والتحقـق في حالة وجودها من أن تحقيق الاستقلال كان القوة الدافعة خلـف نشـاطاته المتـواصلة. ويبـدأ الفصـل بمـراجعة سريعة لكيفية تفسير المؤرخين المختلفين لتوسع مصر العسكري في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ثم يسعى إلى وضع هذا التوسع العسكري ضمن سياق عثماني أوسع. ولأسباب ستُذكر لاحقا سوف تُراجع حملة سوريا ببعض التفصيل لتبيان كيف أن محمد علي إنما كان إلى حد كبير يستجيب لتطورات الدولة العثمانية ويقع تحت تأثيرها.

تفسير توسع الباشا العسكري

حين يتناول المؤرخون الحملات المختلفة التي دخلها محمد علي كلاً على حدة، لا كحلقات تحتل كل منها مكانا في إستراتيجية كبرى، يعترف معظمهم بأن كل واحدة من هذه الحملات قد أملتها أسباب تاريخية فريدة. فمثلا قيل إن حملة الحجاز، بالإضافة إلى أنها أتت استجابة لأمر السلطان بإخماد الثورة الوهابية[1]، تخدم عددا من أهداف الباشا الخاصة، منها رغبته في التخلص من قوات المماليك والألبان المضطربة غير النظامية في جيشه [2]، والأمل في الحصول على سوريا كمكافأة على مساعدة السلطان في حربه

---

(١) في عام ١٨٠٤ أمر السلطان باشوات سوريا وبغداد بالقيام بحملة ضد الوهابيين، ولم تحدث مثل هذه الحملة أبدا:

J. B. Kelly, Britain and the Persian Gulf, 1795 - 1880 (Oxford: Clarendon Press, 1968), p. 105.

(2) Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 41. Kelly, Britain and the Persian Gulf, p. 128.

ضد الوهابيين المتمردين [١]، ورغبته في اكتساب سمعة طيبة ومكانة في العالم الإسلامي لاستخلاصه لمدينتي الإسلام المقدستين من الوهابيين المتمردين الذين اعتبرتهم إسطنبول خوارج، وقيل عنهم إن تنامي سلطتهم في شبه الجزيرة العربية قد تسبب في توقف الحج [٢].

أما عن حملة السودان، فقد قيل إنها منحت الباشا فرصة ليتخلص من المزيد من القوات الألبانية غير النظامية المشاكسة التي أفلتت من الحروب الوهابية. أيضا ربما أغوت الباشا ادعاءات وفرة مناجم الذهب الغنية في سنار. والأهم من ذلك حاجته إلى تجنيد السودانيين السود في الجيش الذي كان يفكر فيه واتخذ الخطوات الأولى لإنشائه. وأخيرًا كان محمد علي متلهفا على التخلص من بقايا قوات المماليك التي لجأت إلى دنقلة والتي اعتبرها مصدر تهديد دائم [٣].

أما الحملة اليونانية فقد اعتُبرت، مثل حملة الحجاز، استجابة لأمر السلطان بإخماد الثورة التي انفجرت بين السكان من رعاياه وعدم قدرته على مواجهة مثل هذا التحدي بالاعتماد على قوات الحكومة المركزية وحدها. ومثلها مثل الحملتين السابقتين يعتقد المؤرخون أن هذه الحملة بدورها لها أسبابها الخاصة عند الباشا، وأهمها رغبته في إخفاء

---

(1) al- Sayyid Marsot, Egypt, p. 199; Kelly, Britain and the Persian Gulf, p. 129; Sabry, L'Empire ègyptien, pp. 44-45.

(٢) Dodwell, Founder of Modern Egypt, pp. 41-42; Kelly, Britain and the Persian Gulf, p. 105
غير أن الجبرتي يعتبر ذلك مجرد حجة لمحاربة الوهابيين الذين يرى أنهم أبعد ما يكون عن الخوارج، إذ كانوا فقط يمنعون الحجاج من حمل السلاح أو الأدوات الموسيقية أثناء أداء شعائر الحج: الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ٨٥ (حوادث ذي الحجة ١٢٢٣). وبالإضافة إلى هذا السبب لقيام الحملة يقول الرافعي إنه في وقت مبكر إلى هذا الحد كان الباشا يفكر في طلب الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية، ورأى في هذه الحرب فرصة لإجبار السلطان على معاملته كند أو حليف وليس كمجرد تابع: الرافعي، عصر محمد علي، ص ١١٩.

(٣) للاطلاع على أسباب مختلفة للحملة السودانية انظر: Edouard Driault, ed., La Formation de L'empire de Mohammed-Ali de L'Arabie au Soudan (1814-23) (Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1927), pp. xxxv-xxxvii؛ الرافعي، عصر محمد علي، ص ١٦٨- ١٦٩؛ Sabry, L'Empire ègyptien, p. 68; Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 50.

نيته الحقيقية في غزو سوريا[١]، وزيادة نفوذه الشخصي في العاصمة العثمانية[٢]، بالإضافة إلى إنعاش تجارة مصر في بحر إيجة، والتي قطعتها الانتفاضة اليونانية[٣].

وبالنسبة لأهم حروب الباشا، وهي حملة سوريا، فقد رأى المؤرخون أن لها عدة أسباب مترابطة. فمن جهة شعر محمد علي أنه يستحق مكافأة معتبرة بعد كل هذه المساعدات التي قدمها للباب العالي في إخماد التمرد الوهابي والانتفاضة اليونانية[٤]، وكان قد طلب بالفعل خلال حرب المورة أن يُمنح باشويات سوريا الأربع كمكافأة يرغب فيها بشدة. غير أنه بمجرد انتهاء حرب المورة اتضح أن السلطان (تحت تأثير خسرو باشا، عدو محمد علي اللدود[٥]) قد قرر أن يرفض تماما طلب الباشا، وصمم محمد علي على أن يحصل بالقوة على ما أصبح يعتقد الآن أنه حقه[٦]. وقد ذُكرت أسباب أخرى لهذه الحملة التي تعتبر أهم حملات محمد علي، منها رغبته في إقامة منطقة عازلة بين قلب أملاكه في وادي النيل ومركز الدولة العثمانية في الأناضول[٧]، بالإضافة إلى إدراكه أن الدولة العثمانية تتعفن ورغبته في ملء الفجوة التي ستنشأ عن اضمحلال أملاكها بالدخول في «توازن دبلوماسي دقيق بين إنجلترا وفرنسا بضرب كل منهما بالأخرى»[٨]. أما الذرائع فكثيرة، وأهمها النزاع مع عبد الله باشا والي عكا الذي اتهمه محمد علي بإيواء حوالي ستة آلاف فلاح مصري فروا عبر الحدود إلى سوريا المجاورة هربا من الضرائب[٩].

---

(1) P.J. Vatikiotis, The History of Egypt (London: Weidenfeld and Nicolson, 1985), p. 64.

(٢) الرافعي، عصر محمد علي، ص ٢١٥.

(3) Stanford J, Shaw and Ezel K. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol. II, Reform, Revolution and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808 - 1975 (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), p. 18.

(4) Kelly, Britain and the Persian Gulf, p. 271.

(٥) بالنسبة للعلاقة المتوترة والمضطربة بين الرجلين، انظر الفصل السابع.

(6) Al-Sayyid Marsot, Egypt, p. 220; Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 108.

(٧) الرافعي، عصر محمد علي، ص ٢١٧ ـ ٢١٨.

(8) Vatikiotis, Egypt, p. 46.

(٩) سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا (بيروت: المطبعة العلمية، ١٩٢٩) ص ٤٨ ـ ٥١. انظر أيضا تحليل أسد رستم الشيق لهذا العذر:

يتضح من ذلك أن أغلب المؤرخين يبرزون الأسباب المتنوعة خلف الحملات المختلفة التي دخلها الباشا.. ولكنهم مع ذلك يتفقون في تقديم الحجج على أنه أراد دائما أن يمد مُلكه خارج مصر وأنه كان ينتهز مختلف الفرص التي أتيحت له ليحقق هذا الهدف. ويعد دودويل Dodwell أوضح من عبر عن هذه الفكرة، فقال «إنه [الباشا] ربما احتضن دائما فكرة حكم مصر، ليس كممثل لغيره ولكن كعاهل مستقل، منذ اليوم الذي طرأت فيه على ذهنه فكرة الاستيلاء على حكم مصر كإجراء عملي»[١] . وعلى نفس المنوال يقول دريو Driault أن الباشا اضطلع بهذا التوسع العسكري الهائل لأنه «كان يملك الحلم والرغبة في أن يكون عظيما»[٢]، ويرى في موضع آخر أن الباشا بعد أن نجح في إقامة جيش حديث وأسطول مرهوب الجانب وبعد أن رفع إنتاجية مصر بشكل ملحوظ، «أراد أن يخرجها [مصر] من حالة التبعية، أي من حالة هيمنة قوة خارجية عليها اقتصاديا. ألا يُغفر له ذلك؟»[٣] .

بالمثل سحر الباشا العظيم معظم المؤرخين المصريين. فعندهم لا يكاد يوجد أي شك في أن عظمة الباشا ترجع قبل كل شيء إلى جهوده التي لم تتوقف من أجل تحقيق استقلال مصر عن الدولة العثمانية. وعلى سبيل المثال يرى الرافعي أن صراع الباشا مع السلطان كان صراعا من أجل الاستقلال الوطني وأن «تلك الحروب التي خاضت مصر غمارها في عهد محمد علي هي السبيل التي أوصلتها إلى تحقيق استقلالها. وبلوغ مركزها الدولي والمكانة التي نالتها بين الدول»[٤] . لقد سلم معظم المؤرخين المصريين بلا تبصر بأن محمد علي كان يحارب من أجل الاستقلال، ولكنهم بينما انطلقوا من حاجة مصر للتخلص من «النير العثماني» أنكروا هذا الحق بالنسبة إلى الولايات الأخرى التي

Asad J. Rustum, The Royal Archives of Egypt and the Origins of the Egyptian Expedition to Syria (Beirut: The American Press, 1936), pp. 31-2; Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 108; al-Sayyid Marsot, Egypt, p. 222.

(1) Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 39.

(2) Driault, ed., Empire, p. xxxviii.

(3) Edouard Driault, ed., L'Egypte et L'Europe; la crise orientale de 1839-41 (Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1930), l, p. xx.

(٤) الرافعي، عصر محمد علي، ص ١١٧.

يُفترض أنها كانت تعاني أيضا من السيادة العثمانية. وتتمثل هذه الحجج ذات النغمة الإمبريالية العالية بأوضح ما يكون في دراستين حديثتين لمؤرخين مصريين، أولاهما دراسة جميل عبيد عن توسع محمد علي في اليونان، ففيها يرى أن أسباب اتجاه محمد علي إلى التوسع خارج مصر هي حماية الإصلاحات الاقتصادية والعسكرية التي قام بها «مع شعب [مصر]» وانزعاجه من محاولات السلطان لعزله. وعلى ذلك ــ يواصل عبيد قائلا ــ كان محمد علي يبحث باستمرار عن ضمانات تدعم موقعه في مصر، «تلك الضمانات من وجهة نظره لا تتوافر إلا بنشر نفوذه في المنطقة العربية: مصر وبلاد الشام وساحل العرب والعراق إن أمكن لأنها تكمل بعضها اقتصاديا مما يسهل مهمة الدفاع عنها»[١] . وعند الإشارة إلى توسع محمد علي في سوريا تقول مؤرخة مصرية بنبرة استعمارية واضحة:

> ومنذ القدم والارتباط وثيق بين مصر والشام، وهذا أمر أملته الطبيعة على المنطقتين، ولم يكن بجديد على مصر الحديثة أن تقودها خطواتها لتضم الشام إليها وتدخلها في نطاق حكمها... ومما لا شك فيه أن لمصر دورها الحضاري، فقد احتضنت المدنية ولم تبخل بها، وهي كعادتها معطاءة، فامتدت يدها لتغدق على جيرانها، هذا في الوقت الذي غمرها فيه شعور القوة والريادة، وأحست أن مهمتها العمل على صحوة جديدة [كذا] تبلغ أصداؤها لأقصى ما يمكن الوصول له، وخاصة أن الحياة السائدة في المنطقة التي تطلعت مصر إليها تشوبها النقائص والعيوب[٢] .

يعتبر التساؤل عما إذا كانت حروب والي مصر التي شُنت خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر حروبا أسرية من أجل التوسع الإمبريالي أم حروبا من أجل الاستقلال تساؤلا مركزيا في فهم مجمل سيرة محمد علي، وأيضا، بالطبع، لفهم تاريخ مصر خلال مدة حكمه. فإذا كانت مصر كما يقول تولدانو Toledano ولاية عثمانية تماما، تحكمها نخبة عثمانية – مصرية[٣]، سوف يتطلب الأمر إعادة النظر في ادعاء عفاف لطفي السيد أن محمد علي، على خلاف الشخصيات العثمانية البارزة المعاصرة له «التي

---

(١) جميل عبيد، قصة احتلال، ص ١٥٨.

(٢) لطيفة سالم، الحكم المصري في الشام، ١٨٣١ ــ ١٨٤١ (القاهرة: مدبولي، ١٩٩٠)، ص ٧.

(3) Ehud Toledano, "Mehemet Ali Pasa or Muhammad 'Ali Basha? An historiographical appraisal in the wake of a recent book," Middle Eastern Studies 21 (1985) pp. 141-159.

لم تسع إلى تحقيق ما هو أكثر من شبه استقلال لولاياتها، ورضيت بالبقاء داخل أطر الدولة العثمانية، سعى إلى الاستقلال»[1] . لأنه حتى إذا سلمنا بلا مناقشة بأن محمد علي كان يسعى إلى التخلص من «النير العثماني» منذ بداية حياته السياسية سيظل السؤال عن طبيعة هذا الاستقلال قائما. هل نستطيع أن نعتبر هذا الاستقلال مشابها للاستقلال الذي سعى إليه اليونانيون خلال حرب الاستقلال، حين انتفضت أقسام واسعة من السكان ضد حكامها العثمانيين؟ أم يكون الأكثر ملاءمة أن نربط حروب محمد علي، كما يفعل شو Shaw، بسلسلة الحروب الداخلية في الدولة العثمانية التي شنها الولاة المحليون ضد سيطرة الحكومة المركزية؟ فإذا كان الأمر كذلك سوف يبدو محمد علي، مثله مثل علي باشا والي يانينا وداود باشا والي بغداد والأمير بشير في لبنان، واليا محليا لولاية عثمانية ينتهز فرصة المشكلات التي كان يواجهها السلطان العثماني في الداخل والخارج لينفصل ويوسع أملاكه المحلية الخاصة[2] . أما سبب نجاحه حيث فشل هؤلاء الولاة المحليين فقد رؤي أنه يرجع إلى أنه اعتنى بالإعداد لمغامراته العسكرية بإعادة تنظيم كاملة وشاملة لنظم ولايته الاقتصادية والإدارية.. والعسكرية قبلها جميعا. وعند قيامه بذلك وسع الباشا «مجال الدولة.. ليتجاوز المجال المقبول تقليديا عند العثمانيين.. [وفعل ذلك] بقسوة تجاوزت بها لا يقاس المصلحين العثمانيين الآخرين»[3] . غير أن هذه الإجابة ما زالت تتجنب السؤال عن الكيفية التي استطاع بها محمد علي بالتحديد أن ينجح فيما فشل فيه الولاة الآخرون ذوي التوجه الإصلاحي في الدولة العثمانية، وكيف مكنته الإصلاحات التي أدخلها في ولايته من التوسع على حساب الولاة المجاورين وعلى حساب السلطان ذاته بالطبع.

وعلى خلاف ذلك، لا ترى عفاف لطفي السيد أن محمد علي كان مسوقا بلا تبصر نحو التوسع، وترى أن سياسته التوسعية تُفهم على أفضل نحو في الإطار الاقتصادي. «لا [تكمن] قيمة الغزو في الغزو ذاته. فقد نوقش الغزو دائما من حيث ما يستطيع أن

(1) al-Sayyid Marsot, Egypt, p. 196.

(2) Shaw and Shaw, History, pp. 41-34.

(3) Ibid., pp. 11-12.

يضيفه لوضع مصر المالي... لقد كان التوسع تخطيطا اقتصاديا نُفذ بوسائل أخرى»[1].
ومع ذلك تثير هذه الحجة من الأسئلة أكثر مما تسعى للإجابة عليه منها. صحيح أن النمو الاقتصادي الذي شهدته مصر خلال حكم محمد علي تطلب إيجاد أسواق، ولكن السوق المصري، كما تقرر عفاف لطفي السيد ذاتها، كان بعيدا عن التشبع[2]. كذلك فإن وجود مكاسب اقتصادية يمكن الحصول عليها بالتوسع العسكري لا يعني بالضرورة أن هذه المكاسب كانت السبب الكامن خلفها[3]. ربما كانت حملة الحجاز كما يرى لوسون Lawson قد تأثرت برغبة الباشا في تحويل بعض أرباح تجارة البحر الأحمر إلى مصر، وأن الباشا قد أغواه ما قيل عن مناجم الذهب في السودان، أو أنه دخل حرب اليونان جزئيا بهدف استئناف التجارة المصرية مع سكان بحر إيجة، وأن سوريا وفرت له الأخشاب الضرورية التي كان الأسطول في أشد الحاجة إليها، والفحم اللازم لإنتاج البارود. غير أن القول بأن هذه الاعتبارات كانت حاسمة في تشكيل سياسة محمد علي التوسعية يعني إغفال الحقيقة القائلة بأن حملتين من هذه الحملات كانتا بأمر السلطان، وأن محمد علي إنما أطاع هذه الأوامر كارها وبعد تردد طويل. وفوق ذلك لا تعني المكاسب الاقتصادية التي يمكن جنيها من ضم ولاية معينة أن الاحتلال العسكري بلا تكلفة، ولم يكشف لوسون ولا عفاف لطفي السيد عن أي شيء يشبه تقديرا اقتصاديا محسوبا قام به محمد علي أو إبراهيم للمقارنة بين تكاليف ومكاسب الضم العسكري. وفي واقع الأمر كان ما يشبه هذا التقدير يُجرى فقط لبيان أن تكاليف إعاشة الجيش في الولايات الملحقة تتجاوز بكثير العوائد التي تُجنى منها. فبالنسبة للمكاسب الاقتصادية من احتلال سوريا، مثلا، والتي كانت تعتبر أغنى الولايات التي ضمها محمد علي وأكثرها إنتاجا، أدرك محمد علي في نهاية المطاف وجود مشاكل عديدة تواجه جني ثمار الاحتلال الاقتصادية. وعلى سبيل المثال اقتُرح أن يُمنح الفلاحون المحليون في سوريا حرية زراعة ما يشاءون من المحاصيل، كمحاولة لـ «زيادة إنتاجية الولاية»[4].

---

(1) al-Sayyid Marsot, Egypt, p. 197.

(2) Ibid., p. 196.

(٣) للاطلاع على شرح لهذه الرؤية انظر: Lawson, Egyptian Expansionism.

(٤) س/ ٥/ ٤٧/ ١/ ١١٠ في ٢٢ ذو القعدة ١٢٤٩/ ٣ إبريل ١٨٣٤.

وقرب نهاية الاحتلال، حين كانت هذه المشاكل ما زالت محسوسة بقوة، اقترح إبراهيم على أبيه تخفيض الضرائب لتشجيع الناس على زيادة إنتاجهم. فرد محمد علي قائلا بأنه «لكي نُزيد دخلنا يجب [أن نشجع السكان على] العمل بجدية أكثر بدلا من تخفيض الضرائب»، وأضاف أنه لا يرى أن عبء الضرائب ثقيل على السوريين لأننا «ما أخذنا إلا [ما يعادل] قدر الأُذن بالنسبة للجمل وكان يجب أن نفعل مثل الأوربيين ونجمع [نسبة ثابتة] ٥ بالمائة»[١] . وكان ذلك بعدما تسلم تقارير حاسمة وواضحة تؤكد ما كان يتخوف منه دائما، وهو أن العائد المجموع من سوريا لم يغطِّ تكاليف إعاشة الجيش هناك[٢] .

ويقال أيضا بأن هذه الحروب قد أفادت عددا من القوى الاجتماعية المتشابكة العلاقات في مصر، استطاعت أن تستخدم التوسع العسكري الأجنبي بمهارة في نضالها من أجل البقاء. وبالتالي لابد أن هذه القوى الاجتماعية هي التي أملت هذه الحروب. غير أن هذا القول يضع العربة أمام الحصان. فإذا كان تحالف بيروقراطية الدولة والتجار المدينيين، مثلا، قد أيد في صراعه ضد الملتزمين والحرفيين الاستفادة من استئناف التجارة مع اليونان[٣]، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن هذا التحالف المحدد كان خلف إرسال القوات المصرية إلى المورة، ولم يبين لوسون بوضوح كيف ضغطت هذه القوى على محمد علي ولا أثبت أن مصالحها كانت ذات أولوية عنده.

* * *

عند تفسير توسع مصر العسكري خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر يجب أن يضع المرء نصب عينيه عددا من النقاط العامة. أولها أن يوضح كيفية قيادة الحملات المختلفة وتوقيتها. فالروايات التقليدية عن محمد علي تُغفل فوارق مهمة تميز هذه الحملات عن بعضها البعض بتتبعها لمحمد علي زمنيا من حملة لأخرى وتصويرها كما لو كانت معارك متتالية لجيش واحد. وحقيقة الأمر أن الباشا بدأ يبني جيشه الحديث

(١) س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ٢٣٦ في ١١ رجب ١٢٥٥ / ٢٠ سبتمبر ١٨٣٩.

(٢) س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ٢٢٠ في ١٩ جماد الآخر ١٢٥٥/ ٣١ أغسطس ١٨٣٩.

(3) Lawson, Egyptian Expansionism, pp. 83 - 116.

فقط في منتصف حكمه، بعدما أنفذ حملتيه الوهابية والسودانية بالفعل، الأمر الذي يميزهما بوضوح عن حملتي المورة وسوريا بقدر ما يتعلق الأمر بحجم وطبيعة القوات العسكرية المشتركة. فمثلا تميزت قيادة حملة الحجاز بمشكلات إمداد Logistic خطيرة(١)، وبسوء تدريب الجنود الذين كانوا خليطا من المغاربة والسودانيين واليونانيين والأرمن(٢)، الأمر الذي يتناقض تماما مع التنظيم الرفيع للإمداد والتدريب الجيد للقوات وانضباطها بقيادة إبراهيم باشا في حربي المورة وسوريا.

وثانيا يجب القيام بتحليل شامل للروابط بين الجيش والاقتصاد. فمثلا يتطلب تفسير اختلاف الحرب السورية عن حملة السودان تفسير كيف أمكن إقامة بنية تحتية اقتصادية تسمح بتوفير طعام جيد وكساء كاف ورواتب منتظمة لجيش يبلغ عدده خمسون ألف مقاتل(٣) يقيم على بعد مئات الأميال من وطنه. ويتطلب هذا بالتالي فهم كيفية إدارة الاقتصاد ومعرفة الروابط القائمة بين الاحتياجات الاقتصادية والتوسع العسكري.

والأمر الثالث والأكثر أهمية أن يتذكر المرء دائما أن مصر كانت من كل النواحي العملية ولاية عثمانية وأن محمد علي كان واليا عثمانيا يتلقى من السلطان في إسطنبول فرمانا سنويا بتوليه منصبه. فبغير وضع ذلك في الاعتبار سيكون من الصعب أن نفسر قبول محمد علي للاستجابة لأوامر السلطان بمساعدته في حربي الحجاز والمورة. فإذا انتهينا من هذا الأمر فيجب على أية حال أن نشير أيضا إلى أن مصر تميزت بوضع فريد داخل الدولة العثمانية بالمقارنة بغيرها (باستثناء البلقان والأناضول)(٤)، وأنها مارست باستمرار نفوذا على ولايتين مجاورتين داخل تلك الدولة، هما سوريا والحجاز(٥).

---

(١) Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 48.، الرافعي، عصر محمد علي، ص ١٣٧، ١٤٠، ١٥٧. وبعد سنوات ظل محمد علي يتذكر الصعوبات التي واجهها خلال هذه الحملة؛ انظر خطابه إلى محرم أغا المؤرخ ١٤ صفر ١٢٥١/ ٢١ يونيه ١٨٣٥، في: أمين سامي (محرر)، تقويم النيل، الجزء الثاني، عصر محمد علي (القاهرة: دار الكتب، ١٩٢٨)، ص ٤٣٨.

(2) Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 44.

(٣) هذا هو الرقم الذي أورده البارون دي بوالكومت Baron de Boislecomte عن حجم الجيش في سوريا؛ .Douin, ed., Boislecomte, p. 113

(4) Stanford J. Shaw, Ottoman Egypt in the Eighteenth Century (Cambridge, Mass: Ha - vard University Press, 1962), p. 3.

(5) Daniel Crecelius, The Roots of Modern Egypt (Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1981), p. 12.

وبالمثل لم يكن محمد علي مجرد والٍ مثل غيره من الولاة العثمانيين، فهو «أشهر رجال التحديث في تاريخ الشرق الأوسط في القرن التاسع عشر»، وكانت إصلاحاته في مصر «بمثابة نموذج وحافز معا» لما قام به السلطان ذاته فيما بعد على مستوى الدولة العثمانية ككل[1].

فإذا سلمنا بمركز الباشا القانوني داخل الدولة العثمانية وشعوره المزدوج تجاه سلطانه العثماني سيكون وضع نشاطاته العسكرية داخل سياق عثماني أوسع أمرا حاسما. ربما كان محمد علي يرغب في توسيع أملاكه خارج مصر، ولكنه بالتأكيد أخذ وضعه القانوني كوالٍ بمنتهى الجدية. والسؤال الذي يجب أن يُطرح في هذا الصدد هو: لماذا وافق محمد علي على أن يحارب مع السلطان ضد الوهابيين واليونانيين ثم انقلب عليه عام ١٨٣١؟

في جميع النقاط المذكورة سابقا تهيمن سوريا على القضية. فالحرب السورية هي التي استُخدم فيها الجيش الحديث بكامل طاقته، ذلك الجيش الذي كان في طور الطفولة في حملة المورة ولم يكن قد تشكل بعد في حملتي الحجاز والسودان. وفوق ذلك لم تصل إعادة بناء مالية مصر ولم تزد إنتاجيتها إلى حد يكفي لإمداد حملة عسكرية بحجم وتنظيم الحملة السورية إلا في نهاية العشرينيات[2]. وفوق ذلك كله كانت الحرب السورية هي التي شهدت حرب الباشا ضد سلطانه محمود الثاني، الأمر الذي يميزها عن الحروب الأسبق التي كان يساعد فيها السلطان. لذلك سيركز ما تبقى من هذا الفصل على الحملة السورية، أولا بتفسير رغبة الباشا في سوريا، وثانيا بمحاولة تعقب الخطوات التي أدت في النهاية إلى هذا التمرد الصارخ من جانب محمد علي ضد السلطان والبرهنة على أن استياء الباشا المتنامي من السلطان ومطالبه خلال حملة المورة هي التي أجبرته في نهاية المطاف على تحدي سيده حين لاحت له الفرصة. وثالثا يواصل الفصل متابعته للحملة

---

(1) Shaw and Shaw, History, p. 9.

(٢) انظر بصفة خاصة: Cuno, The Pasha' Peasants, Table 6.3 (p. 118)، حيث يبين كيف شهد عام ١٨٢٩ أعلى عائد نجح الباشا في جمعه منذ نهاية العقد الثاني من القرن. انظر أيضا pp. 104-5 للاطلاع على قدرة الباشا على تمويل التوسع العسكري بسبب تزايد الإنتاج الزراعي.

بتعقب الجيش إلى سوريا ويحاول أن يرسم خطوطا أولية لكيفية إدارة الحملة هناك. وينتهي الفصل بمراجعة ما يسمى بـ «صلح كوتاهية»، ويستجوب الادعاء القائل بأن إحباط جهود محمد علي لتحقيق الاستقلال عن الدولة العثمانية في نهاية الجولة الأولى من المواجهة مع إسطنبول يرجع إلى مكائد أوربا عموما وبريطانيا خصوصا.

سوريا: حجر الزاوية في «إمبراطورية» الباشا

تبين حوادث مختلفة اهتمام محمد علي المبكر بسوريا على خلاف الولايات الأخرى التي فتحها، كما تبين دلائل مختلفة أن سوريا كانت، من بين كل الولايات التي غزاها، الولاية التي رغب فيها بشدة، ووضع عينه عليها ــ إن جاز التعبير ــ منذ بداية حكمه. وبالفعل يمكن أن نرى في تشييد البناء العسكري الضخم منذ بداية عشرينيات القرن التاسع عشر تمهيدا لسبيل غزو سوريا، وهي عملية كان عليها أن تنتظر اللحظة المناسبة للبدء فيها.

أظهر محمد علي اهتمامه بالولاية المجاورة ورغبته في التدخل في شئونها وقدرته على التأثير على مجريات الأمور فيها لتناسب مصالحه في فترة مبكرة ترجع إلى عام ١٨١٠. فاستفاد من العداوة الناشبة بين سليمان باشا والي صيدا ويوسف كنج باشا والي دمشق وقرر أن يساند الأخير وتوسط له عند الباب العالي في إعادة توليته على باشويته[١]. فكتب خطابات مختلفة إلى الباب العالي وإلى نجيب أفندي، مندوبه في إسطنبول، ملوحا بأنه لن يرسل الحملة التي أعدها بالفعل إلى الحجاز إذا لم يُعد يوسف كنج إلى منصبه، مضيفا أنه لا يصر على هذا الطلب «لأغراض ذاتية، بل المقصود منه القيام يدا واحدة لتطهير الأقطار الحجازية»[٢]. وفي النهاية نجح محمد علي في تحقيق مطالبه، وصدر عفو

---

(١) لقد فقد حظوة السلطان الذي عين سرا سليمان باشا واليا لدمشق. وللاطلاع على خلفية مختصرة عن هذا التنافس انظر: لطيفة محمد سالم، الحكم المصري، ص ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٢٣١، خطاب مؤرخ ١ ربيع الأول ١٢٢٦/ ٢٧ مارس ١٨١١. انظر أيضا: Asad J. Rustum, A Calendar of State Papers form the Royal Archives of Egypt Relating to the Affairs of Syria (Beirut: The American Press, 1940), I, pp. 4-5, docs. no. 10-17.

عن صديقه، وإن كان لم يُعيَّن ثانية في باشويته، وقضى السنوات الست الأخيرة من حياته في مصر[1].

ومع ذلك ظل بصر محمد علي مثبتا على سوريا، وطلب في عدة مناسبات أن يُمنح إيالة دمشق بالإضافة إلى مصر. ففي عام ١٨١٢، مثلا، تكلم مع القنصل البريطاني عن خططه في المنطقة [2]، وفي السنة التالية، حين كانت قواته تواجه صعوبات في إخضاع الوهابيين في شبه الجزيرة العربية، كتب إلى الصدر الأعظم يخبره أنه لن يستطيع أن يعوض خسائره في جيشه في شبه الجزيرة العربية إلا إذا مُنح إيالة الشام (أي دمشق) بالإضافة إلى مصر[3]، وكرر الطلب نفسه بعد ذلك بسنتين. وحين تبين له أنه يحتاج إلى ما لا يقل عن ٢٠ ألف جمل، نظرا لتزايد طول خطوط إمداد جيشه تدريجيا في حربه ضد الوهابيين، وللإعداد للهجوم النهائي على الدرعية، عاصمة آل سعود، لم توفر له سوريا سوى ٣ آلاف جمل منها برغم وعود المساعدة المتكررة من والي دمشق. فكتب مرة أخرى إلى نجيب أفندي في إسطنبول طالبا منه أن يحاول مرة أخرى إقناع كبار الموظفين في العاصمة بمنحه إيالة دمشق[4]. وفي عام ١٨٢١ أظهر مرة أخرى اهتمامه الشديد (ونفوذه) بالشئون السورية، حين طلب عبد الله باشا وساطته عند الباب العالي لإعادة تنصيبه في باشويته بعدما فقد حظوته عند السلطان، فوافق على لعب دور الوسيط، وبفضل جهوده صدر عفو عن عبد الله باشا وأعيد إلى منصبه[5].

وعلى ذلك كان باشا مصر يتمتع بنفوذ قوي في سوريا قبل غزوها بمدة طويلة. وفي لقاء مع هنري صولت Henry Salt، القنصل البريطاني العام، كشف محمد علي عن مدى نفوذه في سوريا، بل وعن مدى وعيه بقوته هو. فحين سأله القنصل البريطاني عما

---

(١) منحه محمد علي قصرا في الأزبكية ليعيش فيه: الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ١٢١، ١٣٢، ٢٢٨، ٢٢٦ - ٢٢٩.

(2) Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 107.

(٣) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٢٤٤، خطاب مؤرخ ٢١ صفر ١٢٢٨/ ٢٠ أغسطس ١٨١٣. والصدر الأعظم هو كبير الوزراء في الدولة العثمانية.

(٤) بحر برا ٤/ ١٣٨، في ١٥ صفر ١٢٣٠/ ٢٨ يناير ١٨١٥.

(٥) للاطلاع على نبذة مختصرة عن هذا النزاع انظر: لطيفة محمد سالم، الحكم المصري، ص ٢٣- ٢٥: Rustum, Origins, pp. 18-20.

سيفعله إذا ما كان صحيحا أنه قد أرسل من يُدعى يوسف باشا مع ١٠ آلاف رجل إلى حلب ليحاربه، أجاب:

> **هذا الرجل حمار، إنه عاجز عن تموين [رجاله] وقد أرسل لي بالفعل يطلب إمدادات. إنه يريد بلا شك أن يبدو عظيما، ولكني لا أريد عظماء ليكونوا لي أصدقاء.. أما عن القيام بشيء ضدي، إذا كانت هذه فكرته، فسيكون هذا غباء منه؛ لأني إذا أرسلت إليه ٢٠ ألفًا فقط من قواتي النظامية فسيدمروه. وعبد الله باشا معي، والدروز بجانبي، وأستطيع أن أستدعي العربان من الصحراء. هذا الرجل أحمق..[١].**

ولهذا الاهتمام القديم العميق بسوريا وشئونها أسبابه. ففي المحل الأول كانت سوريا مشهورة بالحطب والخشب المتوافرين بكثرة في مناطقها الواقعة في أقصى الشمال. وقد اتخذ الباشا الذي كان متنبها تماما لافتقار مصر للأخشاب[٢]، إجراءات كثيرة لتشجيع الفلاحين على زراعة الأشجار[٣]. وكان يدرك مع ذلك أن مدى نجاحه في ذلك غير مهم، لأن نوعية الأخشاب التي تنمو في مصر ليست بجودة الأخشاب المستوردة[٤]. لذلك قام باستيراد الأخشاب من أي مكان يجده فيه، سواء كان السودان[٥] أو قبرص[٦] أو اليونان[٧] أو الأناضول أو أوربا[٨]. وأصبحت هذه الحاجة الملحة للأخشاب ضرورية بفعل الحاجة إلى بناء أسطول مرهوب الجانب، وبدرجة أقل لتزويد الفاوريقات بإمداد

---

(١) FO 78/160, Salt, 20 January 1827. والدروز فرقة دينية في جبل لبنان.

(٢) س/ ١/ ٥٠/ ١/ ١٧٨ في ٢٩ رجب ١٢٣٦/ ٣ مايو ١٨٢١.

(٣) انظر مثلا: س/ ٥/ ٥١/ ١/ ١٠٧ في ٢٨ شعبان ١٢٤٢/ ٢٨ مارس ١٨٢٧؛ أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٤١١، خطاب مؤرخ ٣ ذو القعدة ١٢٤٨/ ٢٥ مارس ١٨٣٣. انظر أيضا المصدر السابق ص ٣٧٩، للاطلاع على جدول بأعداد وأنواع الأشجار التي يُعتقد أنها كانت تزرع في مصر في السنوات من ١٨٢٨ إلى ١٨٣٠.

(٤) س/ ١/ ٥٠/ ٥/ ٦٩ في ٩ ربيع الثاني ١٢٣٩/ ١٤ ديسمبر ١٨٢٣. وهو خطاب يتضح فيه أنه أدرك أن الخشب المنتج محليا رطب ولا يصلح للاستعمال سواء كوقود أو لصنع عجلات عربات المدافع. انظر أيضا: س/ ١/ ٥٠/ ١٠٦ في ٢٥ ربيع الثاني ١٢٣٩/ ٢٨ ديسمبر ١٨٢٣.

(٥) س/ ١/ ٥١/ ٢/ ١٠ و ١١، وكلاهما في ١٢ محرم ١٢٣٧/ ١٠ أكتوبر ١٨٢١.

(٦) ذوات ١/ ٩١، في ١١ شعبان ١٢٣٨/ ٢٤ أبريل ١٨٢٣.

(٧) س/ ٥/ ٥١/ ١/ ١١٩ في ٦ رمضان ١٢٤٢/ ٥ أبريل ١٨٢٧.

(٨) بحر برا ١٠/ ٥٤، في ٢٦ ربيع الأول ١٢٤١/ ٩ نوفمبر ١٨٢٥.

موثوق به من الوقود. وكانت سوريا بسبب مساحاتها الشجرية الكبيرة جذابة، خصوصا بسبب قربها من مصر الذي يخفض نفقات النقل[1] . وفوق ذلك كانت سوريا تنتج أنواعا عديدة من الأخشاب تناسب احتياجات الباشا المختلفة بفضل أحراجها الواسعة [2] . وفي إشارة واضحة إلى أهمية سوريا من هذه الناحية كتب إبراهيم باشا إلى أبيه على إثر المفاوضات التي أدت إلى «صلح كوتاهية» عام ١٨٣٣ يخبره أنه من بين كل الأراضي التي يحوزانها يجب ألا يسلما إيالات علانية وأنطاليا وسيليسيا، التي تقع جميعا جنوب الأناضول.

> **بالنسبة لمطالبنا في هذه المناطق [يوضح إبراهيم] فهي تقوم على أنها مناطق شجرية جيدة، وأن الأمة التي لا تملك أراض شجرية ستجد صعوبة بالغة في الحفاظ على أسطولها. هذا كله واضح بذاته. فإنجلترا كما تعرف بلد فقير في الأخشاب وحين سعت للحصول على الخشب من النمسا رفضت الأخيرة طلبها، ولا شك أن مصر في نفس الوضع. وقد تسلمت منك من قبل تأكيدا لاقتراحي هذا، قلت فيه: «يا بني، عليك أن تولي من العناية بمسألة الأخشاب قدر ما توليه لشلّ جيش الأستانة» [3] .**

ثانيًا: كانت سوريا عند الباشا مصدرا واعدا للمقاتلين. فبرغم أن مصر كانت إحدى الولايات الأكثر سكانا في المنطقة فإن سياسة الباشا في التجنيد بالإضافة إلى الحروب المختلفة التي دخلتها قواته أدت إلى تهديد واقعي بأن تُترك الأراضي الزراعية بلا رعاية[4] . كذلك كان الباشا معنيا بالآثار التي قد تنتج عن الحروب على السكان المنتجين اقتصاديًا[5] . وقد نُقل عنه أنه قال يوما «إن بلدا بلا رعايا ليس بلدا على الإطلاق»[6]. ومن هذه الناحية أيضا كان الباشا يملك أسبابا قوية للنظر إلى سوريا.

---

(١) للاطلاع على تحليل جون باركر (القنصل البريطاني العام الذي خلف صولت) لهذه النقطة وتكلفة بناء أسطول جديد بعد معركة نفارين، انظر FO 78/170, Barker, 5 July 1828.

(٢) س/ ١/ ٥٠/ ٦/ ٢٨٥ في ٢٦ شوال ١٢٤١/ ٤ يونيه ١٨٢٦؛ و س / ١/ ٥٠/ ٦/ ٣٩٧ في ٣٠ ذو القعدة ١٢٤١/ ٦ يوليو ١٨٢٦ . انظر أيضا: Rustum, Origins, pp. 64-67.

(٣) الشام ١٨/ ٩٥، في ١٣ نوفمبر ١٢٤٨/ ٥ فبراير ١٨٣٣ .

(٤) كان ثمة إدراك واضح بأن التجنيد يمكن أن يؤثر على الإنتاج الزراعي؛ انظر مثلا: س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٢ في ١٣ رمضان ١٢٣٨/ ٢٥ مايو ١٨٢٣؛ س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٤٩ في ١٥ محرم ١٢٣٩/ ٢٢ نوفمبر ١٨٢٣ .

(٥) س/ ٥/ ٥١/ ١/ ٣٧ في ١١ رجب ١٢٤٢ / ١٠ فبراير ١٨٢٧ .

(٦) س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ٣٦٣ في ٥ رمضان ١٢٣٩/ ٥ مايو ١٨٢٤ .

فقد أغرته بسكانها الذين قيل إن عددهم يبلغ نحو المليونين[١] ليفكر في استخدام رجالها. وفي وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨٢٥ قيل إنه يفكر في إمكانية تجنيد سكان جبل لبنان الذين اشتهروا «بالشجاعة والإقدام»[٢].

واضح إذن أن الباشا كان يطمع في سوريا دائما وأن لديه أسبابا عديدة لحرصه عليها بهذه الحرقة. ومع ذلك لم يجرؤ على ضمها إلا في عام ١٨٣١، أي بعد ستة وعشرين عاما من حصوله على حكم ولاية مصر. فلماذا ضمها في تلك اللحظة وليس قبل ذلك؟ ما الأحداث التي دفعته إلى القيام بهذه الحركة الجسورة؟ يحاول هذا الفصل، مع اعترافه بوجود أسباب عميقة عند محمد علي للتفكير في غزو سوريا، أن يبرهن على أن ما دفعه للقيام بذلك أخيرا كان شعوره بالعداء وعدم الثقة تجاه السلطان محمود الثاني شخصيا، و«رجال إسطنبول»، أي الوزراء العثمانيين والحاشية العثمانية في إسطنبول عموما[٣]. وكانت حرب المورة، وخصوصا السنوات من ١٨٢٥ إلى ١٨٢٧، هي التي شهدت تأجج هذا الشعور بالعداء، ولعبت دورا حاسما في انقلاب الباشا على سلطانه. إذ كانت هذه الفترة هي التي شهدت نجاح محمود الثاني في التخلص من قوات الإنكشارية القديمة، فقوَّى بذلك سيطرته على العاصمة وجعل محمد علي يتحسب من قوته العسكرية المتزايدة؛ وهي الفترة التي شهدت أيضا التزايد المستمر لمطالبة السلطان لمحمد علي بمساعدته ضد اليونانيين.

كان محمد علي يدرك دائما أن وضعه كوالٍ لمصر يعتمد على قوته الشخصية أكثر مما يعتمد على اعتراف السلطان ورضاه عنه. وعلى ذلك كانت إمكانية قيام السلطان بطرده من منصبه بالقوة إمكانية واردة تماما، وإذا حدث ذلك ستكون سوريا على الأرجح هي

---

(١) Henry Guys, Beyrout et le Liban (Paris, 1850), I, pp. 275-6; II, pp. 209-10، نقلا عن - Rustum, Origins, p. 69.

(٢) Douin, Mission Militaire, p. 79، بالنسبة لسمعة المحاربين اللبنانيين الدلاة: الجبرتي: عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ٢٢٦ (حوادث رمضان ١٢٣٠). انظر أيضا: Marshal Marmont, Duc de Raguse, The Present State of the Turkish Empire, Colonel Sir Frederic Smith, trans. (London: Thomas Harrison, 1854), p. 244.

(٣) على هذا النحو أشار إليهم محمد علي. انظر مثلا: س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ١٠ في ١٧ رجب ١٢٥١/ ٩ نوفمبر ١٨٣٥.

موقع انطلاق مثل هذا الهجوم[1] . ويرجع هذا التحسب وانعدام الثقة المتبادلان بين الباشا والسلطان محمود الثاني إلى السنوات المبكرة للغاية من ولاية محمد علي. فالسلطان السابق، سليم الثالث، لم ينس أن محمد علي كان قد تولى باشوية مصر ضد إرادته العليا. فقد أثبت محمد علي خلال الصراع على السلطة بين عامي ١٨٠٣ و١٨٠٥ أنه أقدر القواد من بين كل الزمر المتحاربة في هذه الولاية البعيدة نسبيا، والثرية مع ذلك بشكل ملحوظ. وكان على السلطان أن يقبل كرها واقع سيطرة محمد علي بالفعل على الأمور في القاهرة سواء أعجبه هذا أم لا[2] . وفي عام ١٨٠٦، بعد سنة واحدة فقط من تقلده إيالة مصر، حاول السلطان بسبب غيرته من قوة محمد علي وخوفه من نفوذه وإمكانية انفصاله بالولاية أن ينقله إلى باشوية سالونيك. ووصل موسى باشا والي سالونيك بالفعل إلى مصر لينفذ الأمر العالي السلطاني بالحلول محل محمد علي في منصب الوالي. غير أن موسى باشا وجد عند وصوله أن محمد علي يتمتع بدعم أقوى بكثير مما يعتقد العثمانيون واقتنع القادة العثمانيون بأن القوة التي اصطحبها موسى باشا لا تكفي لطرد محمد علي من مصر[3] .

وكرر السلطان محمود الثاني هذه المحاولة لخلع محمد علي من قاعدة قوته بطرق أكثر مكرا عام ١٨١٣ . فبعد نجاح قوات محمد علي في الاستيلاء على مكة والمدينة من الوهابيين أرسل أحد مماليكه، ويسمى لطيف أغا، إلى إسطنبول ليقدم مفاتيح المدينتين إلى

---

(١) في ١٧٨٦ أرسلت الدولة العثمانية حملة عسكرية بحرية بقيادة حسن باشا الجزايرلي، تساعدها قوة برية لقتال مراد بك وإبراهيم بك، بسبب سياستيهما شبه المستقلة تجاه السلطان في إسطنبول. انظر: عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢)، ص ٢٤٠؛ Shaw, Ottoman Egypt in the Eighteenth Century, pp. 6-8. وخلال ولاية محمد علي وُضعت خطة أخرى في إسطنبول لغزو مصر تعتمد أساسا على حملة عسكرية بحرية. انظر: أحمد فؤاد متولي (محرر)، الخطة العسكرية التي وضعتها الدولة العثمانية لاسترداد مصر من قبضة محمد علي (القاهرة: الزهراء، ١٩٩١). ويتضح من نص هذا المخطوط أن الخطة قد وُضعت بعد عام ١٨٢٦ .

(٢) Stanford J. Shaw, Between Old and New (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971). pp. 290-1؛ انظر أيضا: Shafik Ghorbal, The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali (London: Routledge, 1928), pp. 207-32.

(٣) الجبرتي: عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ١٨١ ــ ٣ (حوادث ربيع الثاني ١٢٢١)؛ Georges Douin, ed., L'Angleterre et L'Egypte (Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1928-30), II, pp. 275, 291, 295; Shaw, Between Old and New, pp. 290-1.

السلطان كعلامة على الطاعة والعبودية. إلا أن لطيف أغا، في أثناء إقامته في إسطنبول، مُنح الباشوية وشُجع على التمرد على سيده في مصر. وحين عاد إلى مصر دارت شائعات تقول إنه عاد مسلحا بفرمان لخلع محمد علي والحلول محله واليا على مصر. وعلم محمد علي بالمؤامرة من صديقه ونائبه محمد لاظ أوغلي، وكان آنذاك في شبه الجزيرة العربية ليشرف على الحملة على الوهــابيين، فعاد مسرعا إلى مصر ليواجه بنفسه تحدي سلطته، ولكنه وصل متأخرا للغاية، فلم يستطع أن يأخذ بثأره الشخصي من لطيف باشا حيث كان محمد لاظ أوغلي قد ضرب عنقه بالفعل عند سفح القلعة [1]. كان محمد علي متنبها إلى هذه الحركات، ومتيقظا باستمرار للمحاولات العثمانية لخلعه.

وفوق ذلك كان رأي الباشا في طريقة إدارة الدولة العثمانية سلبيا للغاية وكان يعبر علنا أحيانا عن احتقاره وازدرائه عند الإشارة إلى الأمور العثمانية. فمثلا حين اتضح له أن ابن أخته أحمد باشا يكن لا يؤدي عمله في منصبه الجديد كوال على مكة كما ينبغي وأنه أظهر حماسا بالغا للأبهة والشكليات، كتب إليه قائلا:

> **إن الحاكم الذي تستبد به التقاليد وينسى مصالحه الخاصة ليصبح عبدا لها، مثل هذا الحاكم لا يعتبره الناس حاكما [فعلى العكس] يشيرون إليه كرجل مجنون ومجذوب. ومن الواضح لكل ذي عينين أن الدولة العثمانية، برغم أنها كانت يوما دولة قوية ذات سلطان... أصبحت واهية وتغص بالمشاكل بسبب انشغال وزرائها بالشكليات والتقاليد[2].**

كما أظهر في مناسبة أخرى ازدراءً أكبر للعثمانيين. ففي ذروة حملة اليونان طلب ستراتفورد كاننج Stratford Canning، سفير بريطانيا في إسطنبول، من صولت، قنصل بريطانيا العام في مصر، أن يستكشف ما إذا كان الباشا يمكن أن يستخدم نفوذه في إسطنبول ليقنع الباب العالي بقبول الوساطة البريطانية وإنهاء النزاع. وحين خاطب

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ١٨١ ــ ١٨٣ (حوادث ذي الحجة ١٢٢٨)؛ Sir John G. Wilkinson, Modern Egypt and Thebes (London: John Murray, 1843), II, p. 534، غير أن الرافعي لا يعتبر هذا الحدث مؤامرة دبرتها إسطنبول للتخلص من محمد علي؛ ويقول بالمقابل إنه قام على إشاعة أوحت بها الغيرة والكراهية التي شعر بها أصدقاء محمد علي الشخصيين وأعضاء حكومته تجاه لطيف باشا. وأيا كانت الأسباب «الحقيقية» للمؤامرة، يبقى أنها صُورت لمحمد علي كمحاولة من جانب حكومة إسطنبول للتخلص منه: الرافعي، عصر محمد علي، ص ١٣٨ ــ ١٤١.

(٢) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٨٤ في ١ ربيع الثاني ١٢٣٧/ ٢٣ يناير ١٨٢٢.

صولت الباشا امتنع، وفسر موقفه بـ «أنهم [أي الوزراء في إسطنبول] متقلبون للغاية ويتعاركون كثيرا في ذلك المكان، والسيد الأعظم [أي السلطان] متعصب وواقع في قبضة العلماء لدرجة لا تسمح بأن يوافق على مثل هذا الاقتراح»[١].

وقبل ذلك في نفس السنة حدثت واقعة يمكن أن تعتبر علامة على أن العلاقة المتبادلة الودية إلى حد ما بين السلطان وتابعه كانت تقترب من نهايتها. فحين نجح محمود الثاني في التخلص بشكل حاسم من سلطة الإنكشارية في يونيه ١٨٢٦، استدعى محمد نجيب أفندي، مندوب محمد علي، وطلب منه أن يكتب إلى الباشا في القاهرة ويسأله المساعدة في إقامة الجيش النظامي الجديد. وفسر ذلك بأن الفضل يرجع إلى محمد علي، بعد كل شيء، في «أننا رأينا أهمية تدريب القوات وفقا للنظم الحديثة» [٢]. فكتب نجيب أفندي إلى الباشا وطلب منه أن يرسل معلمين تدربوا في جيشه لتدريب الجيش السلطاني[٣]. فبرغم أن السلطان اعترف بأن محمد علي صاحب شرف البدء في هذه الإصلاحات المهمة، رفض الباشا أن يساعد سلطانه متذرعا بحجج من قبيل أن ضباط جيشه يتلقون رواتب أكبر من رواتب الضباط العثمانيين، وأن ذلك قد يتسبب في الاحتكاك والغيرة والعداء بينهم[٤]. وكان كل ما قام به محمد علي في هذا الشأن أن أرسل خطابا إلى الصدر الأعظم يهنئه فيه على الحركة الجريئة، ويعبر عن ابتهاجه الشخصي بها[٥]. أما من الناحية الشخصية، فكان محمد علي يضمر رأيا آخر. ففي مقابلة رسمية منحها للقنصل البريطاني العام في مصر أوضح الباشا أن لديه أسبابا أخرى لرفض مساعدة عاهله. فيقول صولت: «أخبرني الباشا أنه قد قُدم له طلب لمدربين، ولكن حيث إن السيد الأعظم [أي السلطان] يمتلك نفس الوسائل المتاحة له شخصيا فقد تجنب تلبية هذا الطلب ــ ولكنهم، كما قال، أكثر تعصبا من أن يقدموا على توظيف الإفرنج»[٦]. ولما

---

(1) FO 78/147, Salt, 16 September 1826.

(٢) بحر برا ١٠/ ١٢٣ في ٢٥ ذو القعدة ١٢٤١/ ٢ يوليو ١٨٢٦.

(٣) س/ ١/ ٥٠/ ٦/ ٤٣٧، في ٢١ محرم ١٢٤٣/ ١٧ أغسطس ١٨٢٦. وللاطلاع على ترجمة عربية انظر: أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٢٥.

(٤) أحمد لطفي أفندي، تاريخ لطفي (بالتركية)، (إسطنبول، ١٨٧٣)، الجزء الأول، ص ١٩٦.

(٥) س/ ١/ ٥١/ ٦/ ٤٠٢ في ١٦ ذو الحجة ١٢٤١/ ٢٢ يوليو ١٨٢٦.

(6) FO 78/147, Salt, 4 December 1826.

كان الباشا قد رفض إرسال مدربين من مصر، وآمن بأن العثمانيين لن يوظفوا الأوربيين في تدريب القوات الجديدة، فلا شك في أنه كان يأمل في أن تُحبط جهودهم.

ولا نستطيع أن نجزم بأن محمد علي كان يفكر آنذاك في احتمالية محاربة قوات السلطان يوما ما في المستقبل من عدمه، برغم أن الدلائل لا تستبعد ذلك كإمكانية. أما الأمر الواضح هنا فهو أن الشك الكامن والكره المتبادل بين الرجلين أصبحا منذ هذه اللحظة فصاعدا ظاهرين أكثر فأكثر. فحين استدعى السلطان تابعه عام ١٨٢٨ ليساعده في مواجهة زحف الجيش الروسي على مولدافيا والقوقاز وشرقي الأناضول، رفض محمد علي أن يرسل قواته ما لم يمنحه السلطان ولاية الأناضول كمقابل[1]، وهو طلب يعرف تماما أنه لن يُقبل.

لم يكن سبب رفض طلب السلطان راجعا إلى اختلاف شخصية الرجلين بقدر ما كان راجعا إلى صدام واقعي في المصالح. لقد كان الباشا هو ذاته واليا عثمانيا، ويدرك كيف أصبح وضع الدولة العثمانية خطيرا في عصره، وكان لذلك يشارك المصلحين العثمانيين الآخرين في القرن التاسع عشر في الشعور بالحاجة الملحة إلى تدشين برنامج إصلاح طموح للدولة. غير أن المشكلة تكمن في أن التغيرات التي كان يفكر فيها هؤلاء المصلحون والتي كان محمود الثاني رأس حربتها، كانت تعني، بين أشياء أخرى، تقوية سلطة الحكومة المركزية فوق سلطة الولايات، بينما كانت إصلاحات محمد علي في مصر تعني العكس تماما. لأن ما عمل محمد علي على تحقيقه كان إقامة مركز آخر داخل الدولة ينافس إسطنبول على السيطرة على الولايات المجاورة، ويتحدى واقعيا سموها كمركز سياسي قيادي للدولة العثمانية. وبهذا المعنى كان محمود الثاني ومحمد علي رجلين متنافسين أساسا. فالأمر كما حدده أسد رستم باقتدار هو أن «محمود الثاني قد سحق فعليا بكوات الأناضول، وداود باشا والي بغداد وعلي باشا والي يانينا... وعلى ذلك كان محمد علي في صراعه مع محمود الثاني يدافع عن ثروته ومنصبه ومكانته، وغالبا عن حياته أيضًا»[2].

---

(1) Shaw and Shaw, History, p. 31.

(2) Rustum, Origins, p. 50.

ربما كان صحيحا أن محمد علي قد شعر بهذا التضارب الأساسي في المصالح منذ بداية حياته السياسية، إلا أنه يبدو بالفعل أن الطريقة التي أديرت بها حرب المورة هي التي دفعت الباشا في النهاية إلى التمرد على السلطان فخلال هذه الحرب بُذرت بذور التمرد التي أدت إلى هذا العصيان الأول الذي ارتكبه والي مصر ضد سلطانه. وعلى وجه الدقة اكتشف الباشا من واقع إدارة الحرب ضد المتمردين اليونانيين في المورة أنه من المستحيل أن يتعاون مع العثمانيين في أية حروب قادمة.

وترجع قصة اشتراك محمد علي في حرب المورة إلى عام ١٨٢٤ حين أرسل فرمان سلطاني إلى مصر يوكل إلى محمد علي التعامل مع الثورة اليونانية[١]. وبعد خمسة شهور أرسل الباشا إلى شبه جزيرة المورة جنوبي بلاد اليونان قوة تتكون من ٧١ ألفا من المشاة المدربين حديثا و٧٠٠ فارس تساعدهم أربع بطاريات مدفعية. وتشكل هذه القوات أربعة من ستة آلايات دُربت حديثا. ومن وجهة نظر الباشا كان مسرح عمليات المورة فرصة جيدة لاختبار هذه القوات من حيث مدى ولائها وانضباطها وحسن تدريبها[٢].

كانت الآلايات الجديدة موفقة للغاية، و«يعادل الانزعاج الذي سببته بإلحاقها الهزيمة باليونانيين الانزعاج الذي سببه السلطان بفشله في تحقيق ذلك»[٣]. ومع ذلك أصبحت المورة تدريجيا مصدرا للانزعاج الشديد للباشا، لأنها كانت حربا حقيقية وليست ميدانا للتدريب. وكلما طالت الحرب كلما زاد شعوره بأثرها على ماليته وموارده. ولا يعود ذلك فقط إلى زيادة أعداد القوات المرسلة إلى منطقة النزاع بكل ما يستتبعه ذلك من إرسال رواتب وملابس ومعدات، ولكن بقدر أكبر إلى أن السلطان

---

(١) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٦٧ في ٤ جمادى الآخر ١٢٣٩/ ٥ فبراير ١٨٢٤.

(٢) Douin, Mission Militaire, p. xvi; J. Heyworth-Dunne, An Introduction to the History of Education in Modern Egypt (London: Luzac, 1938), p. 114. وللاطلاع على تشكيل ثلاثة آلايات إضافية مخصصة منذ البداية لحملة المورة انظر أيضا: س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ٥١٩ في ١٤ محرم ١٢٤٠/ ٩ سبتمبر ١٨٢٤. وللاطلاع على صورة أكثر تفصيلا لتشكيل هذه الآلايات المبكرة انظر الفصل الثاني.

(3) H.W.V. Temperley, England and the Near East: The Crimea (London: Longman, 1964, p. 53).

طلب من محمد علي أن يجهز له أسطوله هو أيضا. وعلى ذلك أرسل الأسطول السلطاني إلى الإسكندرية لإصلاحه واستكمال المعدات الناقصة وإمداده بالطعام قبل أن يقلع إلى بحر إيجة. وأفصح إبراهيم صراحة عن اشمئزازه من عجز العثمانيين عن إمداد أسطولهم واعتمادهم بدلا من ذلك على الموارد المصرية، فكتب إلى أبيه قائلا:

> **إنهم قليلو الحيلة وخائبون لدرجة أنهم يعجزون حتى عن تثبيت صواري فرقاطتهم... وسموكم تعرفون جيدا حجم الإمدادات التي كنت كريما في منحها لهم، وتعرف أيضا كمية الطعام التي أكلوها وطفحوها حين كانوا في الإسكندرية[١].**

وفوق الجهود والنفقات التي ادعى محمد علي أنه تكبدها في تموين الأسطول السلطاني بالغذاء والمعدات والذخيرة [٢]، تلقى أيضا توبيخا على أنه لم يساعد السلطان كما يجب. فحين قال الباشا أن ناقلاته البحرية لم تستطع أن تشحن المعدات المطلوبة للأسطولين، وأن السفن التجارية الأوربية رفضت أن تنقل الإمدادات بحجة الحياد، بادر خسرو باشا، عدو محمد علي القديم الذي كان قد رُقي آنذاك لمنصب الأميرال الأكبر للأسطول العثماني، بتوبيخه قائلا إنه هو الذي يختلق الأعذار، وأضاف أنه يجب أن يهتم بعمله، وأن «ما يناسب المنزل لا يناسب السوق»، بمعنى أنه لا يناقش أمور العمل ويتصرف كربة منزل. وما كان الباشا ليتحمل هذه اللهجة.. ففي خطابات شديدة اللهجة إلى الأميرال الأكبر ذاته وإلى إبراهيم باشا ونجيب أفندي وحسني بك وكيل الديوان الهمايوني (القصر السلطاني) نبههم إلى أنه لا يقبل أن يُكافأ بالجحود والإهانة على اجتهاده في تلبية طلبات السلطان. وأبدى تعجبه من أنه هو وحده الذي يُستدعى لمساعدة السلطان في أوقات الأزمة. وبصفة خاصة وبخ محمد علي الأميرال الأكبر لاستعمال مثل هذه اللهجة معه[٣]. وفي الحقيقة كان وجود خسرو باشا في القيادة المشتركة للأسطول العثماني المصري المشترك مصدرا للتوتر الدائم لكل من محمد علي وابنه إبراهيم، واستخدم الباشا كل نفوذه في إسطنبول لإزاحة خسرو من القيادة المشتركة وإطلاق يد ابنه في قيادة عمليات الأسطول حسبما يراه مناسبا. أما من ناحية

---

(١) بحر برا ١٠/ ٨٦ في ١٣ جماد الأول ١٢٤١/ ٢٤ ديسمبر ١٨٢٥. انظر أيضا: بحر برا ١٠/ ٩٥ في ٣ رجب ١٢٤١/ ١١ فبراير ١٨٢٦.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٣٠٨ في ١٧ جماد الآخر ١٢٤١ / ٢٨ يناير ١٨٢٦.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٣٤٣؛ س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٣٤٤، وكلاهما في ٧ شعبان ١٢٤١/ ١٨ مارس ١٨٢٦.

إبراهيم، فكان بالإضافة إلى شكواه من خسرو منزعجا من تدخل محمد رشيد باشا والي الروم ايلي في عملياته البرية، وفشلت كل محاولات إقامة علاقة عمل ودية بين الرجال الثلاثة. وتُظهر اللهجة التي يستخدمها إبراهيم في الإشارة إلى والي الروم ايلي، مثلا، مدى عدم ارتياحه لفكرة التعاون مع العثمانيين. وكان يشكو بصفة خاصة من استحالة التعاون مع رشيد باشا، لأنه يقدم باستمرار «أعذارا سخيفة [حرفيا: ليت ولعل] ويؤخر بلا ضرورة العملية كلها». وأضاف أنه قد أرسل إلى المورة ليحارب الكفار وليس والي الروم ايلي[1]. ولمواجهة هذه الشكاوى عين الباب العالي رجلين في إسطنبول (حسني بك ونجيب أفندي) للإشراف على عمليات القيادة المشتركة من إبراهيم ورشيد وخسرو. إلا أن إبراهيم لم يقبل أن يشرف عليه رجال من إسطنبول ولم يكن ليعترف بأي سلطة سوى سلطة أبيه. وكتب إليه شاكيا:

> **الكل يعلم أنني لم أظهر أي علامة على الإهمال أو الكسل في هذا الأمر كله... ولكن حتى لو كنت قد فعلت، فلماذا أوبَّخ من رجال إسطنبول؟ فسموكم تملكون تماما أن تعاقبوني من خلال رجالكم هنا، فلماذا إذن اللجوء إلى إسطنبول لاتهامي بالإهمال؟[2]**

وعندما وجد محمد علي أن طلباته لإزاحة خسرو لم تلق ردا لجأ أخيرا إلى التهديد، وكتب إلى الباب العالي قائلا إنه إذا لم يُنح خسرو عن قيادة الأسطول وتُطلق يد ابنه في قيادة العمليات العسكرية بما يراه صالحا سوف يطلب من إبراهيم أن يتوقف تماما عن قتال اليونانيين[3]. وبعد خمسة عشر يوما من وصول هذا «الإنذار النهائي» إلى إسطنبول قبل الباب العالي طلبات محمد علي وأعفِي خسرو من منصب الأميرال الأكبر لتضاف ضغينة جديدة إلى الضغائن التي يكنها الرجل العجوز لمحمد علي[4]. وحينئذ كتب محمد علي إلى إبراهيم باشا يخبره بألا يطيع أية أوامر تصدر من إسطنبول ما لم يوافق هو عليها أولا. وكان إبراهيم سعيدا بلا شك بامتثاله لهذا الأمر[5].

---

(١) بحر برا ١٠/ ٧٤ في ٢١ ربيع الثاني ١٢٤١/ ٣ ديسمبر ١٨٢٥.

(٢) بحر برا ١٠/ ٨٥ في ١٣ جماد الأول ١٢٤١/ ٢٤ ديسمبر ١٨٢٥.

(3) Fo 78/160, Salt, 20 January 1827.

(٤) بحر برا ١١/ ٤٩ وبحر برا ١١/ ٥٠، وكلاهما في ١٩ رجب ١٢٤٢/ ١٦ فبراير ١٨٢٧:
Fo 78/106 Salt, 3 March 1827.

(٥) بحر برا ١١/ ٦٢ في ٢٤ شعبان/ ٢٣ مارس ١٨٢٧.

من هذه الناحية نجح محمد علي في فرض إرادته على السلطان، واستمر برغم المخاطر المتضمنة في مثل هذه الحملة الكبرى في لعب دور الوالي المتعاون، وإن كان كارها وشكاءً. غير أن منصبه كوالٍ ثقل على نفسه، وتوجد بعض الدلائل التي تشير إلى أنه كان يحسب في هذه الفترة المبكرة تكلفة التمرد على سلطة السلطان. فمثلا في يناير ١٨٢٧ تحدث الباشا طويلا مع صولت وألمح إلى الصعوبات التي يواجهها أي باشا ينجح في الاستقلال بنفسه عن السلطان، وفي واحدة من حالات المزاج الروائي الذي كان يميزه روى للقنصل:

> **قصة باشا على حدود كردستان تمرد على الباب العالي ومعه ٨ آلاف رجل تحت قيادته. فأصدر السيد الأعظم أوامره وذهب باشا آخر لملاقاته ومعه ١٥٠٠ رجل فقط ولكنه هزمه سريعا، فقد تساقط عن الأول جنوده كما تتساقط الرمال من أقدام الحاج [١] .**

وكلما زاد أمل محمد علي في التخلص من «النير العثماني»، وزادت ثقته في قواته وولائها له وأن رجاله لن «يتساقطوا عنه كما تتساقط الرمال من أقدام الحاج» تزايد قلقه من «التحديث العسكري العثماني» [٢]، ومن واقع امتلاك السلطان لقوات عليه أن يواجهها. وفوق ذلك كان الباشا يعرف أن عليه أيضا أن يواجه السلطة المعنوية التي يتمتع بها السلطان في دار الإسلام. فتمرد الرعايا اليونانيين المسيحيين على السلطة العثمانية شيء، وتمرد والٍ مسلم على حامي العقيدة شيء مختلف تماما. وعلاوة على ذلك كان الباشا ما زال يأمل في أن يكافئه السلطان بالولاية العزيزة عليه من زمن طويل: سوريا[٣] .

---

(١) FO 78/160, Salt, 20 January 1827. مرفقة برسالة ١٠ فبراير ١٨٢٧.

(2) Avigdor, Levy, "The Officer Corps in Sultan Mahmud II's New Ottoman Army, 1826-1839," International Journal of Middle East Studies 2 (1971), p. 22.

(٣) انظر مثلا الرواية المشوقة للإخراج المسرحي لمقابلة مع بعض «أعيان القدس» أمام بعض الزائرين العثمانيين، طلب فيها هؤلاء الأعيان من محمد علي التدخل في سوريا. وكما هو متوقع نُقلت الرواية إلى إسطنبول وعادت إلى الباشا من خلال أحد رجاله هناك. انظر: بحر برا ١١/١٣، في ٥ جماد الأول ١٢٤٢/ ٥ ديسمبر ١٨٢٦. وبعد كارثة نفارين كتب محمد علي إلى نجيب أفندي يطلب منه أن يفتح موضوع سوريا ثانية بسرية ومهارة: أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٣٣، خطاب مؤرخ ٢٦ جماد الآخر ١٢٤٣/ ١٥ يناير ١٨٢٨.

في عام ١٨٢٧ تطورت الأمور تطورا سيئا وأصبح الباشا مضطرا لإعادة التفكير جديا في وضعه في هذه الحرب. ففي صيف ذلك العام اتضح أن القوى الأوربية قد اتفقت على أن تضمن لليونانيين الاستقلال عن الباب العالي وأن مشاركته في حملة اليونان ربما تدخله في مواجهة مباشرة مع أوربا. وبكلمات القنصل البريطاني العام، وجد محمد علي نفسه تدريجيا «في وضع صعب للغاية. فالباب العالي يتوقع منه الكثير في ذات الوقت الذي يشعر فيه بالانزعاج لرغبته في ألا يفعل أي شيء يناقض رغبات الحكومتين البريطانية والفرنسية». ووصل في ذلك إلى حد أنه اقترح على صولت أنه إذا فشلت المفاوضات بين القوى الأوربية والباب العالي حول قضية استقلال اليونانيين سوف يبحث عن ذريعة للخروج من الحرب وأن ذلك يمكن تحقيقه إذا أرسلت فرنسا وبريطانيا قوة بحرية مشتركة إلى الإسكندرية «في مظاهرة بحرية تجبر [ه] على التوقف عن الحرب [ففي هذه الحالة] سيسحب قواته وابنه فورا من المورة»[1].

ولكن الباب العالي، على العكس، لم يجد سببا للانزعاج ولم يأخذ تَجَمُّع الأساطيل الأوربية في بحر إيجة بجدية. فكتب الصدر الأعظم إلى محمد علي يشرح له وجهة نظر السلطان في الموضوع برمته ويطلب منه أن يحث ابنه إبراهيم باشا على القتال وعلى ألا يكترث بجلبة الإفرنج ولغطهم الواهي [فرنكلرك اياق پطرديلزينه باقميه رق...].. وأضاف أنه نظرًا «لأن نصر الله لا يعتمد على عدد السفن بل على رباطة جأش الرجال وبما أن المهمة دقيقة وأنه قد حانت ساعة تفريق الحق من الباطل فقد رأينا أن نحثه [أي إبراهيم] على القتال معتمدًا على نصر الله المعين. [اطمينان ايله قوي القلب أو لمري الحلاشد يغنه ونصرت إلهيه إيسه سفاينك كثرتنه موقوف أو لميه رق مأمولرك بوكونه قوت قليلريله استدلال أولنه كلديكنه ومصلحت إيسه غايت تتكلي وتمام حق وباطلك تفريقي موسمي أولديغنه مبنى متوسلاً بنصر الله المعين حركت عزيمت ترغيبلري مناسب كورنمسندن نشأت ايتمش]». وبناء عليه طلب الصدر الأعظم من محمد علي أن يطلب من ابنه بدوره أن يصمد أمام التهديدات الواهنة التي أطلقها الأوربيون «للدولة العثمانية المرهوبة»[2]. ولكن لا محمد علي ولا إبراهيم شاركا الصدر الأعظم

(1) Fo 78/160, Salt, 30 June 1827.

(٢) بحر برا ١٢/ ١٥ في ٦ ربيع الثاني ١٢٤٣/ ٢٨ أكتوبر ١٨٢٧.

في تقييمه المتفائل للموقف، واعتبرا وجود الأساطيل البريطانية والفرنسية والروسية المتحالفة خطيرا للغاية[1] . وقبل معركة نفارين البحرية التي خسر فيها محمد علي أغلبية أسطوله المحبوب كتب خطابا صريحا ويائسا للغاية إلى نجيب أفندي، مندوبه في إسطنبول، يتوقع فيه الكارثة ويقول إنه ليس مستعدا ولا راغبا في مواجهة القوى الأوربية. والخطاب من الطرافة والأهمية بحيث يستحق اقتباسه بالكامل.

> هناك قضيتان تستحقان التفكير فيهما بصدد الوضع الراهن، أولاهما أن تحركات الأوربيين ليست أكثر من تهديد كاذب، والثانية أن الأساطيل سوف تحاول بالفعل أن تحصر أساطيلنا. فإذا كان التهديد كاذبا، فهذا هو ما نريده تماما.. إلا أن الذين يتحملون المسئولية عن الدول والممالك ويواجهون هذه القضايا، يتوقعون كما تعرف النتيجة الأسوأ بدلا من [الاكتفاء بـ] الأمل في الأفضل. وعلى ذلك إذا لم يكن تهديد الأوربيين كاذبا... علينا أن ندرك أننا لا نستطيع أن نواجههم، وأن النتيجة الوحيدة الممكنة [إذا واجهناهم] ستكون غرق الأسطول بأكمله والتسبب في موت ما يصل إلى ٣٠ أو ٤٠ ألف رجل.. وحينئذ سيقال إن محمد علي باشا هو سبب هذه الكارثة وسيصبح اسمي ملطخا بهذا العار دائما... وليس تحمل المسئولية عن ثلاثين أو أربعين ألف نفس مهمة هينة. لذلك توقفت عن إرسال خطابات لابني تشجعه على مواصلة القتال. والنصر لا يتحقق في الحروب بمجرد الاعتماد على الله والثقة فيه، ولكن أيضا ببذل كل الجهود البشرية الممكنة. وقد أمرنا الله في كتابه [ليس] بأن نواجه الأعداء [فحسب] ولكن [أيضا] بألا ندخر جهدا في مواجهتهم. غير أن ذلك يتطلب معرفة شاملة بفن الحرب. ونحن للأسف يا صديقي العزيز برغم أننا أهل الحرب ما زلنا في ألف باء هذا الفن بينما سبقنا الأوربيون كثيرا وطبقوا نظرياتهم [عن الحرب]... [وبالتأمل في ذلك] يفكر المرء في قبول أقل الضررين، أعني مبدأ استقلال [اليونانيين] و [تحقيقه من خلال] الوساطة النمساوية. وسوف يعني هذا للأسف أن... تضيع كل الجهود والأموال التي بذلتها في هذا الأمر ومعها جنودي وضباطي... وأنا هنا متحير: هل أحزن على نكبة الدولة العلية أم على جهدي الضائع؟ لذلك أنا في شدة الحزن والأسى[2] .

في هذا الخطاب كان محمد علي من الذكاء بحيث أدرك أن الأوربيين لا يكذبون في تهديدهم، وفوق ذلك اتضح له أن نتيجة المواجهة خطيرة، بل وكان توقعه قريبا جدا من مدى الكارثة المروعة التي لحقت بالأسطول العثماني المصري المشترك في نفارين في

---

(١) بحر برا ١٢/ ١٦ في ٨ ربيع الثاني ١٢٤٣/ ٣٠ أكتوبر ١٨٢٧.

(٢) بحر برا ١٢/ ٧ في ١٤ ربيع الآخر ١٢٤٣/ ٦ أكتوبر ١٨٢٧.

٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ [١]. ففي أقل من ثلاث ساعات انتهى الأسطول العثماني بكامله ودُمرت أغلبية السفن المصرية، إما غرقا أو حرقا [٢]. كان ذلك هو الأسطول الذي قطع محمد علي شوطا طويلا في شرائه وتحسينه، واعتاد أن يتباهى بامتلاكه قائلا إن العالم الإسلامي لم يشهد له نظيرا من قبل[٣]. لم يُفقد هذا الأسطول بسبب إهمال محمد علي أو سوء قيادته، ولكن بسبب «رفض الباب العالي العنيد المتعجرف قبول الوساطة الأوربية» في مجمل قضية استقلال اليونان[٤]. ولم يغير الباب العالي هذا الموقف المتصلب بعد نفارين، فرفض الاستماع إلى أي من طلبات إبراهيم بانسحابه إلى مصر واستمر بدلا من ذلك يؤكد له أهمية الاحتفاظ بكل الأراضي الواقعة تحت سيطرته، بالإضافة إلى شن حملات جديدة على السكان المسيحيين في شبه جزيرة المورة، وحرق كل القرى في طريقه إذا تطلب الأمر[٥]. رفض محمد علي الاستماع إلى هذه الطلبات العنيدة اللاواقعية من جانب الباب العالي وانتهى إلى توقيع معاهدة مع القوى الأوربية تضمن انسحابا آمنا لابنه من أراضي اليونان القارية[٦]. وفوق ذلك ـــ ولا بد أن وقع ذلك كان شديدا على محمد علي ـــ رفض السلطان أن يمنحه سوريا، ومنحه بدلا منها جزيرة كريت ليحكمها، وهي جزيرة كان قد استولى عليها بالفعل وكانت في حالة ثورة دائمة منذ بداية الثورة اليونانية. ولا تقارن علاوة على ذلك بسوريا من حيث الموارد والأهمية. كلا.. لن يقبل محمد علي ثانية دور التابع المطيع المتوقع منه وسوف يفتش دائما عن أي ذريعة ليأخذ ما رغب فيه زمنا طويلا: سوريا.

---

(١) وصلت أخبار الكارثة إلى مصر في ٤ نوفمبر ١٨٢٧. انظر:
Edouard Driault, ed., L'Expédition de Crète et de Morée (1823-28) (Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1930), p. 288.

(٢) للحصول على وصف تفصيلي للمعركة انظر:
C.M. Woodhouse, The Battle of Navarino (London: Hodder and Stoughton, 1965), pp. 110-41; George Douin, Navarin, le 6 Juillet - 20 Octobre, 1827 (Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1927), pp. 283 - 311.

(٣) س/ ٥/ ٥١/ ١/ ٢٠٢ في ٣٠ ذو الحجة ١٢٤٢/ ٢٥ مايو ١٨٢٧.

(4) Driault, L'Expédition, p. 288.

(٥) بحر برا ١٢/ ٨١ في ١٧ ربيع الآخر ١٢٤٣/ ١٠ نوفمبر ١٨٢٧.

(6) René Cattaui, ed., Le Règne de Mohamed Aly dáprés les archives ruesses en Egypte (Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1931), I, p. 284.

لمدة عامين بدأ محمد علي في إصلاح الدمار الذي عانى منه في هزيمة المورة المروعة استعدادا لأخذ ما لابد أنه أصبح يعتبره آنذاك حقه المشروع. (خلال هذه الفترة خاطبته فرنسا في القيام بحملة للاستيلاء على طرابلس وتونس والجزائر. إلا أن الباشا أدرك بعد بعض التدبر والكثير من المداولات الدبلوماسية أن الحملة أكثر تكلفة من أن تستحق التعرض للمخاطر التي تتضمنها، وأنها ستحوله عن الولايات التي يرغب فيها بشدة)[١]. فبعد تحطم أسطوله في نفارين صمم الباشا على الحصول على أسطول جديد، ليس هذه المرة عن طريق الشراء ممن يقبل لطفا منه أن يبيع له السفن فقط، ولكن أيضا بمحاولة بناء أسطول لنفسه في مصر. ولهذا الهدف وفر لنفسه خدمات مهندس فرنسي، هو دي سيريزي M.de Cerisy، الذي شرع في بناء ترسانة بالإسكندرية في يونيه ١٨٢٩ [٢].

بعد ذلك بسنتين كانت استعدادات غزو سوريا قد انتهت تقريبا. وبالطبع لم يُعلن عن الهدف الحقيقي لهذه الاستعدادات، ودارت التكهنات خلال صيف عام ١٨٣١ في لندن وباريس وإسطنبول حول الغرض من تزايد النشاط العسكري الذي لوحظ في الإسكندرية والقاهرة[٣]. فقد تزايدت موجات التجنيد إلى معدلات أثارت شكوك القوى الأوربية في غرضها الحقيقي[٤]، وشهدت الترسانة البحرية في الإسكندرية زيادة

(1) Georges Douin, Mohamed Ali et L'expédition d'Alger (Cairo: Royal Egyptian Ge - graphical Society, 1930), and Dodwell, Founder of Modern Egypt, pp. 94-105.

(٢) بالنسبة للاستعدادات التي سبقت البناء الفعلي للترسانة انظر:
FO 78/170, Barker, 5 July 1828; A. - B. Clot Bey, Aperçu général sur L'Egypte (Paris: Fortin, Masson, 1840), II, pp. 94 - 105.

(٣) قبل ذلك، في مارس ١٨٢٩، ظن باركر أن النشاط العسكري المتزايد في القاهرة والإسكندرية كان استعدادا لحملة عسكرية لمساعدة السلطان في حربه ضد روسيا FO. 78/184, Barker, 10 March 1829.
ومن جهة أخرى يقول دودويل إن الباشا قد طلب منه أن يرسل قوات للمساعدة في إخماد ثورة مصطفى باشا اسكودارلي، وحين أهمل الطلب «قرر أن يستخدم القوات المتجمعة للهجوم على عبد الله والي عكا»:
Dodwell , Founder of Modern Egypt, p. 108.

(4) Georges Douin, ed., La Premiére Guerre de Syrie (Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1931), I, pp. 7, 31, 61; Douin, L'Expédition d'Alger, p. 6.

محمومة في نشاطها[١]، وأعدت المصانع الحربية للإنتاج الكبير وألغيت إجازة الجمعة للوفاء بالأهداف التي وضعها الباشا[٢] .

وأخيرًا في ٢ نوفمبر ١٨٣١ دقت ساعة العمل الحربي وصدرت الأوامر بالتحرك لحملتين، إحداهما برية والأخرى بحرية، وتحديد سوريا هدفا لهما. (كان من المفترض أن تتحرك الحملتان في الصيف.. وتأجل رحيلهما إلى الخريف بسبب تفشي وباء الكوليرا في القاهرة واقتطاعه لضريبة ثقيلة من الجيش)[٣]. رحلت أربعة آلايات من المشاة[٤] ومثلها من الفرسان [٥] برا من الصالحية شمال القاهرة إلى يافا عن طريق العريش[٦]، والتقت هناك بإبراهيم باشا الذي وصل بحرا في ٩ نوفمبر[٧]، ودخلت المدينة بعد ذلك بثلاثة أيام[٨] . وكان إبراهيم باشا على رأس أسطول رهيب مكون من ست عشرة سفينة قتال وسبع عشرة ناقلة تحمل على متنها هيئة ضباطه[٩]، بالإضافة إلى أربعين مدفعا صغيرا وعدد من مدافع الحصار، وكذلك الغذاء والذخيرة والعلف والإمدادات الطبية لكل من القوات البرية والبحرية التي وصل عددها إلى ٣٠ ألف رجل[١٠] .

---

(1) Douin, La Premiére Guerre, I, p. 27.

(٢) س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ٦٨، في ٧ ذو القعدة ١٢٤٧/ ١٩ أبريل ١٨٣٢ . وهما وثيقتان عن إنتاج البارود.

(٣) LaVerne Kuhnke, Lives at Risk (Berkeley: University of California Press, 1990), pp. 51-7.
ويقول الرافعي إن الجيش فقد ٥ آلاف رجل في هذا الوباء الذي أخذ معه أيضا ١٥٠ ألف مدني فيما يزيد قليلا على شهر واحد: الرافعي، عصر محمد علي، ص ٢٢٢.

(٤) وهي الآليات: الثامن بقيادة يوسف بك ميرالاي والعاشر بقيادة أحمد بك والثالث بقيادة محمد بك، والثاني عشر بقيادة يعقوب بك. أما القائد العام لآليات المشاة فكان إبراهيم باشا يكن، ابن أخت محمد علي.

(٥) وهي الآليات: الثالث بقيادة صالح بك، والخامس بقيادة أحمد بك والسادس بقيادة خليل بك والسابع بقيادة يوسف بك. وكان القائد العام لقوات الفرسان هذه عباس باشا، حفيد محمد علي.

(٦) بلغوها في ١٤ نوفمبر ١٨٣١؛ الشام ١/ ٢٧، في ٢١ جماد الأول ١٢٤٧/ ٢٦ نوفمبر ١٨٣١ .

(٧) الشام ١/ ١٣ في ٤ جماد الآخر ١٢٤٧/ ١٠ نوفمبر ١٨٣١؛ أمين سامي، تقويم النيل، ج٢، ص ٣٨٤.

(٨) الشام ١/ ٢٣ في ١٨ جماد الآخر ١٢٤٧/ ٢٤ نوفمبر ١٨٣١ .

(٩) وتشمل عثمان بك نور الدين (قائد الأسطول) وسليمان بك الفرنساوي (الكولونيل سيف) ونظيف بك أمين النزل أي ضابط التموين بالجيش وحنا بك بحري رئيس الكتاب (المشرف المالي للجيش).

(١٠) سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص ٧٣ ـ٤، E. de Cadalvène snd E. Barrault, Histoire di la guerre de Mèhèmed-Ali contre ls Porte Ottomane, en Syrie et en Asie Mineure (paris, 1837), pp. 62-3; إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار في دول البحار (القاهرة: بولاق، ١٨٩٩)،

وبعد الاستيلاء على يافا دخل إبراهيم حيفا بلا جهد يذكر في ١٧ نوفمبر ١٨٣١، بعدها مباشرة أعلنت صيدا فصور فبيروت فطرابلس فاللاذقية فالقدس فنابلس الولاء لابن محمد علي، فسمح له ذلك بتركيز جهوده على الاستيلاء على مدينة عكا الإستراتيجية(١). ووصل الجيش إلى ضواحي هذه القلعة الرهيبة وضرب عليها الحصار في ٤ نوفمبر ١٨٣١ (٢).

وإزاء انزعاج السلطان من النجاح المشهود لجيش إبراهيم في التقدم داخل سوريا أرسل مبعوثا خاصا إلى الإسكندرية محاولا إقناع محمد علي بسحب قواته وتحذيره من أنه في حالة الرفض سيشكل جيشا من القوات النظامية المدربة حديثا ضد قوات ابنه(٣). ولكن سرعان ما اتضح أن باشا مصر لا ينوي أن يسحب قواته، فأمر الباب العالي ولاة سوريا بجمع الرجال وإرسالهم إلى حلب استعدادا لقتال قوات إبراهيم. ومُنح محمد باشا، كتخذا (نائب) والي حلب لقب سر عسكر (قائد قوات) سوريا والحجاز وعُهد إليه بقيادة هذه القوة التي كان يؤمل أن توقف زحف الجيش المصري (٤). فوق ذلك صدرت «التوجيهات» السنوية (التعيينات السلطانية في مناصب ولاة الولايات) في ٣ مارس ١٨٣٢ تاركة مناصب ولاة مصر وجدة وكريت خالية إلى أن يستجيب محمد علي وإبراهيم لمطلب الباب العالي بالانسحاب. وحين فشل هذا الإجراء صدرت فتوى تُخرج كلا من محمد علي وإبراهيم عمليا من حظيرة الدين وعُين في باشوياتهما حسين باشا، محطم الإنكشارية الذي كان واليا لأضنة آنذاك، بالإضافة إلى تعيينه قائدا للقوات العثمانية في الأناضول، وأوكل إليه أن يلحق بمحمد باشا والي حلب ليستعدا معا لإيقاف إبراهيم باشا(٥).

الجزء الثاني، ص ٢٤٥. ويبالغ مارشال مارمون في عدد الآلايات ويحدد حجم القوات بـ «حوالي أربعين ألف رجل»؛ Marshal Marmont, Turkish Empire, p. 245.

(١) الشام ١/ ٢٣، في ١٨ جماد الآخر ١٢٤٧/ ٢٤ نوفمبر ١٨٣١؛ Edouard Gouin, L'Egypte au XIX siècle (Paris, 1847), 418. وعن تحصينات عكا كما وجدها إبراهيم انظر: Asad J. Rustum, Notes on Akka and its Defences Under Ibrahim Pasha (1926), pp. 5-22

(٢) سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص ٧٩.

(٣) الشام ٢/ ٦٠، في ١٣ رجب ١٢٤٧/ ١٨ ديسمبر ١٨٣١؛ Cadalvéne and Barrault, La Guerre de Méhémet-Ali, pp. 80-83

(4) Lutfi, Tarih-i Lutfi, IV, p. 6; Cadalvéne and Barrault, La Guerre de Méhémet-Ali, p. 83.

(5) Catlaui, ed., Mohamed-Ali, I, p. 476, Cadalvéne and Barrault, La Guerre de Méhémet-Ali, p. 99' Lutfi, Tarih-i Lut fi, IV, p. 7.

في ذات الوقت كانت القوات المصرية مشغولة بإحكام حصار عكا، وهي المدينة التي صمدت أمام حصار نابليون قبل ثلاثة وعشرين عاما. وبعد مدة تصل إلى حوالي ستة أشهر سقطت المدينة أخيرا في ٢٧ مارس ١٨٣٢ [١]. فتقدم إبراهيم شمالا ليستولي على دمشق، ودخلها في ١٦ يونيه ١٨٣٢ [٢]. ثم اندفع شمالا ليقابل جيش محمد باشا قبل أن يتصل بجيش حسين باشا، ونجح في ذلك والتقى بمحمد باشا الذي كان يقود جيشا مكونا من أربعة آلايات من المشاة وثلاثة من الفرسان و١٥ ألفا من الجنود غير النظاميين. وفي ٨ يوليو وقعت المعركة الشرسة قرب حمص وانتهت بهزيمة جيش محمد باشا، وقُتل من رجاله نحو ألفين وأسر منهم ما بين ألفين ونصف وثلاثة آلاف، بالإضافة إلى الاستيلاء على ذخائره وخيمه وأربعة وعشرين مدفعا[٣].

ومع ذلك كان إبراهيم باشا مصمما على مواجهة «حسين باشا المردار (القذر) الذي عُين سردارا (قائدا)»[٤]. تأخر حسين باشا في الرحيل من الأناضول، وبدلا من أن يلتقي بمحمد باشا قبل أن يواجه الأخير جيش إبراهيم التقى بفلول جيشه المهزومة التي هربت من معركة حمص [٥].

وقد التقى إبراهيم باشا بالفعل مع عدوه في موقعة بيلان الشهيرة في أقصى شمالي

(١) للاطلاع على رواية معاصرة عن كيفية سقوط المدينة بعد ساعات من القتال الشرس انظر: أسد رستم (محرر)، حروب إبراهيم باشا في سوريا والأناضول (هليوبوليس: المطبعة السريانية، د.ت.)، الجزء الأول ص ١٧ ــ ١٨.

(٢) للاطلاع على رواية شاهد عيان لدخول الجيش إلى دمشق، انظر الرواية المجهولة المؤلف في: إسماعيل أبو عز الدين، ص ٣ ــ ٩٢.

(٣) الشام ٩/ ٥٢، في ٩ صفر ١٢٤٨/ ٨ يوليو ١٨٣٢؛ الشام ٩/ ٦٥، في ١٢ صفر ١٢٤٨/ ١١ يوليو ١٨٣٢. وللاطلاع على ترجمة عربية للوثيقة الثانية انظر: أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٩٨ - ٤٠٠: Marshal Marmont, Turkish Empire, pp. 247 - 50; Gouin, L'Egypte, p. 441.

(٤) الشام ٩/ ٢١، في ٢١ صفر ١٢٤٨/ ٢٠ يوليو ١٨٣٢. وعن ترقيته إلى هذه الرتبة وخلفية تاريخه العسكري انظر: Cadalvène et Barrault, La Guerre de Mèhèmet - Ali, pp. 161-2؛ لطفي، تاريخ لطفي، الجزء الرابع، ص ٧؛ عبد الرحمن زكي، حملة الشام الأولى والثانية، في: ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا، ١٨٤٨ ـ ١٩٤٨ (القاهرة: مدبولي، ١٩٩١ [١٩٤٨])، ص ٣١٢ ـ ١٣؛ إسماعيل أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص ١٠٢؛ Shaw, History, p.33.

(٥) إسماعيل أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ١٠٢.



اقتحام عكا بأيدي القوات المصرية

سوريا، جنوبي جبال طوروس مباشرة. ففي ٢٩ يوليو ١٨٣٢ التقى الجيش التركي المكون من حوالي ٢٠ ألف رجل، نصفهم من الجنود النظاميين، بقيادة حسين باشا بالجيش المصري الذي يصل عدده الإجمالي إلى حوالي ١٦ ألف رجل، يشكلون أربعة آلايات للمشاة، تعاونهم ثلاثة آلايات للفرسان وأربعة بطاريات مدفعية تحت قيادة إبراهيم باشا. وبعد ثلاثة ساعات ونصف من القتال المحموم حصل إبراهيم على نصر حاسم: فقد العثمانيون حوالي ألف رجل وأسر ١٩٠٠ آخرين، بالإضافة إلى استيلاء المصريين على اثني عشر مدفعا. ومن جانبه خسر إبراهيم ١٠٢ من الرجال و١٧٢ حصانا، وجُرح ١٦٢ رجلا [١].

حتى هذه اللحظة كان السبب المزعوم لتقدم هذه القوات إلى سوريا هو معاقبة عبد الله باشا والي عكا الذي أوى عددا من الفلاحين المصريين الذين هربوا إلى سوريا لتجنب التجنيد والضرائب التي تجبيها حكومة الباشا [٢]. وحين شكا محمد علي للباب العالي من رفض عبدالله باشا إعادة الفلاحين أجابه الصدر الأعظم بأنه في حدود اهتمامه تستوي مصر وسوريا كولايتين سلطانيتين وأن السلطان لا يعنيه المكان الذي يفضل رعاياه الإقامة فيه طالما كان ذلك داخل أملاكه[٣]. من الواضح أن ذلك لم يكن السبب الحقيقي أو الرئيسي للقيام بهذه الحملة الجريئة الخطرة، وكان الباب العالي يعلم تماما أن هذه الرواية ليست أكثر من ذريعة[٤]. إلا أن الخط الرسمي الصادر من القاهرة ظل متمسكا بها [٥].

---

(١) الشام ١٠/ ١٥، في ٣ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٣١ يوليو ١٨٣٢؛ الشام ١٠/ ٣٠، في ٥ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٢ أغسطس ١٨٣٢؛ الشام ١٠/ ٣٨، في ٥ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٢ أغسطس ١٨٣٢؛ الشام ١٠/ ١٠٥، في ١٣ ربيع الأول ١٢٤٨/ ١٠ أغسطس ١٨٣٢؛ (تحتوي الوثيقتان الأخيرتان على معلومات تفصيلية عن الأسرى)؛ أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٤٠٢؛ Cadalvène et Barrault, La Guerre de Mèhèmet-Ali, pp. 179-89; Marshal Marmont, Turkish Empire, pp. 250-2.

(٢) Rustum, Origins, pp. 17-32، وكان محمد علي قد ظل لبعض الوقت يشكو للباب العالي من نشاطات عبد الله باشا: بحر برا ١٣/ ٦٩، في ١٤ شوال ١٢٤٥/ ١١ أبريل ١٨٣٠.

(٣) إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار، الجزء الثاني، ص ٢٤٣.

(٤) كعينة على إدراك الباب العالي لنوايا محمد علي الحقيقية قبل بدء العمليات العسكرية انظر: الشام ١/ ٢، في ٣ ربيع الأول ١٢٤٧/ ١٢ أغسطس ١٨٣١.

(٥) انظر مثلا: س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ١ في ٥ صفر ١٢٤٧/ ٩ يناير ١٨٣٢، الموجه من محمد علي إلى الباب العالي، وفيه يقول إنه لم يقم بهذه الخطوة المثيرة إلا بعدما شكا إلى الباب العالي مرارا وتكرارا من نشاطات عبد الله باشا، ولم يحظ بإجابة؛ «على العكس كنت نسيا منسيا».

في ذلك الوقت كان إبراهيم يتحرك شمالا، فعبر جيشه جبال طوروس واستولى على مدينتي طرسوس وأضنة الإستراتيجيتين (٣١ يوليو ١٨٣٢)، وأوقف تقدمه بعد ذلك منتظرا تعليمات والده، ولم يكن يخشى خطر هجوم العثمانيين، فلم يكن جيشهم في وضع يسمح بالقيام بعمل هجومي [١]. ولكن كان عليه أن يؤمن الأراضي الواسعة التي أصبحت الآن تحت إمرته، وإرسال حاميات لتُوزع على المدن المختلفة. وبعد ملء الفراغات بمجندين جدد من مصر[٢]، وبعد وصول معدات وإمدادات جديدة استولى إبراهيم على أورفة ليسيطر على الطرق المؤدية إلى سيواس وديار بكر وأرضروم. كما استولى على مرعش ليسيطر على التحركات العسكرية الممكنة في منطقة جبال طوروس. وكانت معظم الاتصالات مع مصر تجري بحرا، حيث كان الأسطول المصري يسيطر بلا مشقة على مياه شرق المتوسط [٣].

حين ووجه السلطان محمود الثاني بهذه الهزائم قرر أن يجمع جيشا آخر في محاولة «لوقف تقدم جيش كان نجاحه يهدد ثبات عرشه»[٤]. ولذلك استدعى الصدر الأعظم محمد رشيد باشا (حليف خسرو وتلميذه) وعهد إليه بجمع جيش جديد من مختلف ولايات الدولة، وقرب نهاية أكتوبر ١٨٣٢ استطاع الصدر الأعظم أن يجمع جيشا رهيبا مكونا من ٨٠ ألف رجل ينقسم إلى أربعة أقسام كبرى. يتألف الأول من حوالي عشرين ألف رجل، معظمهم من الألبانيين والقوات النظامية، ويعسكر في سكوتاري ويقوده الصدر الأعظم ذاته. ويتكون القسم الثاني من عدد مماثل من الرجال، جُمعوا من المناطق المحيطة بأرضروم، ويقودهم عثمان باشا والي طرابزون. ويبلغ عدد القسم الثالث نحو ١٠ آلاف رجل، تحت قيادة سليمان باشا، ويقع معسكره شمال جيش إبراهيم باشا في جنوب الأناضول. أما القسم الرابع والأخير فكان يتكون من عشرين إلى ثلاثين ألف رجل، وهم بقايا جيش حسين باشا، وقد

(1) Cattaui, ed. Mohamed Ali, I, pp. 534-355, Douin, ed., La Premiére Guerre, I, p. 299.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٣٠ في ١٦ جماد الآخر ١٢٤٨/ ١٠ نوفمبر ١٨٣٢؛ أمين سامي، تقويم النيل، ج٢، ص ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٠.

(3) Marshal Marmont, Turkish Empire, pp. 252-3, Douin, La Premiére Guerre, I, p. 450.

(4) Marshal Marmont, Turkish Empire, p. 252.

جُمعوا حول قونية بقيادة رءوف باشا[1]. وكان إبراهيم منتبها إلى هذه الاستعدادات من جانب العثمانيين، فضغط على والده ليسمح له بالتقدم شمالا ليتعامل مع تمركزات القوات هذه قبل أن تجتمع وتشكل جبهة رهيبة يكون التعامل معها أكثر صعوبة. وأخيرًا في أكتوبر أمر إبراهيم رجاله بالتحرك شمالا نحو مدينة قونية الإستراتيجية في قلب سهل الأناضول. وبعد ذلك بشهرين، في ١٢ ديسمبر ١٨٣٢، التقى الجيشان في السهل الواقع شمال المدينة. وخلال ساعات المعركة السبع نجح جيش إبراهيم في إنزال هزيمة ثقيلة بالعثمانيين بقيادة رشيد باشا، الصدر الأعظم[2].

كان ذلك أوضح انتصار حققه إبراهيم حتى ذلك الحين: فقد العثمانيون ٩٢ مدفعا وقُتل منهم ثلاثة آلاف وأسر عشرة آلاف. والأهم من ذلك أن الجيش المصري أسر الصدر الأعظم ذاته، فاقتيد إلى إبراهيم باشا كأسير. أما من ناحية المصريين فقد خسروا ٢٦٢ قتيلا وجُرح ٥٣٠ منهم. وتجمعت بقايا الجيش العثماني في إسكي شهر، وقبل السلطان عندما عرف بنبأ الهزيمة معظم مطالب محمد علي. ووفقا لجريدة «تقويم وقايع» الرسمية التركية فإن السلطان «بعطفه وكرمه المعهودين قرر أن يرسل مبعوثين خصوصيين لوالي مصر لإيجاد سبيل لوقف إراقة دم رعاياه»[3].

صلح كوتاهية

وعلى ذلك أرسل خليل باشا قائد الأسطول العثماني إلى الإسكندرية بعروض للسلام لعرضها على باشا مصر. وكان ذلك بداية مفاوضات طويلة شاقة انتهت بصلح كوتاهية الذي ووفق عليه في مايو ١٨٣٣. وفي هذا الصلح الذي تم بتوسط القوى الأوربية (روسيا وفرنسا أساسا)، منح السلطان واليه المتمرد كارها إيالات مصر والحجاز وكريت، وفوق ذلك مُنح إبراهيم إيالات عكا ودمشق وطرابلس وحلب،

---

(١) عبد الرحمن زكي، «حملة الشام الأولى والثانية»، ص ٣٤٠. غير أن مارشال مارمون يقول إن القوات العثمانية المتجمعة لا تتجاوز ٥٠ ألف جندي نظامي: Marshal Marmont, Turkish Empire, 252.

(٢) للاطلاع على وصف لهذه المعركة انظر الفصل الرابع.

(٣) تقويم الوقائع، عدد ٤٩ في ١٩ صفر ١٢٤٨/ ١١ يناير ١٨٣٣. وتجد نسخة منها في: الشام ١٦/ ٣٤، في ١٩ صفر ١٢٤٨/ ١١ يناير ١٨٣٣.

وأيضا، بعد تردد ملحوظ، منصب محصل (جامع ضرائب) أضنة[1]. غير أنه من المهم أن نلاحظ هنا أن «صلح كوتاهية» لم يكن تسوية دائمة، فهو لم يكن معاهدة صلح وإنما كان اتفاقا بين محمود الثاني ومحمد علي لإنهاء حالة الحرب التي قامت بينهما لمدة تتجاوز العام. واكتشف الباشا سريعا أنه بدلا من أن يجد وضعه قد أصبح أكثر أمانا مما كان قبل بداية الحملة أن التحسن الظاهري في وضعه ظل يعتمد على التجديد السنوي من جانب السلطان، وأنه بالتالي عرضة لأهوائه ولمؤامرات مختلف رجال الحاشية في إسطنبول. فبعد كل شيء لم يُمنح محمد علي وضعية مستقلة يمكن أن تعترف بها القوى الأوربية، وبذلك لم يؤمن له الاتفاق «رغبته الأشد في الاستقلال القانوني كعاهل» التي يُفترض أنه كان يحارب من أجلها [2]. وبهذا الوضع لم يكن الاتفاق الذي أنهى الحرب السورية مرضيا تماما لأي من الأطراف الرئيسية الضالعة. «فالسلطان يعاني من الغيظ بسبب هزيمته على يد باشا متمرد، ومحمد علي لم يؤمن لنفسه لا وضعية مستقلة ولا نفوذا مسيطرا عند الباب العالي، والقوى الأوربية كانت متضايقة من الفرصة التي منحتها انتصارات إبراهيم لروسيا، أما الروس فخاب أملهم بسبب عدم تمكنهم من ترسيخ أقدامهم بشكل أكثر أمانا في القسطنطينية»[3].

ربما صح القول بأن الطبيعة غير الحاسمة والمبهمة لـ «صلح كوتاهية» لديها أسبابها التي لا تقتصر على أية مؤامرات أوربية صممت لتحرم محمد علي من ثمار فتوحاته العسكرية، أو محاولات بريطانية لإيقاف جهوده لنيل الاستقلال، وإنما نتجت أيضا عن موقف محمد علي الحذر والمتقلب غالبا خلال المفاوضات الصعبة التي أدت إلى الاتفاق. وهناك أسباب عديدة لحذر محمد علي، وكان أحد هذه الأسباب تلقيه لرسائل متناقضة من القوى الأوربية المختلفة بشأن ردود الفعل الممكنة لكل منها على تحركاته

---

(١) عبد الرحمن زكي «حملة الشام الأولى والثانية» ص ٣٦٠. وبالنسبة لمهرجانات الاحتفال بوصول الفرمان الذي يمنح هذه الولايات إلى محمد علي وابنه والي مصر، انظر: أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٤١٢، خطاب مؤرخ ١٩ ذي الحجة ١٢٤٨/ ٩ مايو ١٨٣٣؛ ص ٤١٣، خطاب مؤرخ ١٠ محرم ١٢٤٩/ ٣٠ مايو ١٨٣٣. وعن توزيع قوات إبراهيم باشا في سوريا بعد المعركة انظر: إسماعيل أبو عز الدين، ص ١٢٩؛ Clot Bey, Aperçu, II, pp. 230 - 2.

(2) al -Sayyid Marsot, Egypt, p. 231.

(3) Dodwell, Founder of Modern Egypt, pp. 122-3.

ضد السلطان. وكان محمد علي قد كتب ذات يوم في أثناء حرب المورة إلى نجيب أفندي في إسطنبول قائلا: «برغم أنني ربما كنت أفهم جيدا في الشئون التجارية الأوربية، فإنني جاهل حين يصل الأمر إلى الوضع السياسي»[١]. وبعد أربع سنوات لم يكن موقفه أفضل كثيرا. بحيث ظلت هذه الملاحظة منطبقة بحذافيرها على الوضع الجديد. ففي عام ١٨٣٢ كان الفرنسيون يمررون رسائل يُفهم منها أن فرنسا ستقف إلى جواره في صراعه مع السلطان، وقبل أسبوع واحد فقط من وصول خليل باشا إلى الإسكندرية أرسل الروس من ناحيتهم مبعوثا، هو الجنرال مورافييف Mouraviev، ومعه تهديد شفهي بأنهم سيواجهونه بقواتهم في البر والبحر إذا واصل زحفه على القسطنطينية[٢]. ولم يستطع محمد علي أن يفهم موقف القوة الأوربية التي يهتم بها اهتماما بالغا، وهي بريطانيا العظمى، جزئيا بسبب وضعه هو المزدوج تجاه البريطانيين (وهي نقطة ستناقش لاحقا)، وجزئيا بسبب موقف البريطانيين المتردد وغير الحاسم بشأن حرب الباشا مع السلطان. وحيث إن هذه النقطة لها أهمية معتبرة، وأنه قد جرت العادة على لوم القوى الأوربية (خصوصا بريطانيا) على إجهاض محاولة محمد علي لتحقيق الاستقلال[٣]، فإنها تستحق أن تُتناول ببعض التفصيل.

برغم أن جون باركر، القنصل البريطاني العام خلال الحرب السورية، «كان يعارض دائما» سياسة الباشا تجاه السلطان، «لم يعلن مجلس الوزراء البريطاني سياسته، ولم يتلق مستر باركر أي تعليمات من لندن تؤيد مشروعات محمد علي»[٤]. كان محمد علي يعرف أن الرسائل التي يتلقاها من باركر تمثل وجهة نظر القنصل الخاصة، وكان وزير الخارجية البريطاني بالمرستون Palmerston، الذي سيتمسك فيما بعد بمبدأ الحفاظ على وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية، صامتا تماما بشأن قضية صراع الباشا مع السلطان. «لم تُرسل كلمة واحدة، لا للقسطنطينية والإسكندرية، ولا للسفراء البريطانيين في باريس وفيينا وسان بطرسبرج؛ ولا تكاد توجد ملاحظات خلال عام ١٨٣٢ على [هوامش]

---

(١) بحر برا ١٢/ ٧ في ١٤ ربيع الأول ١٢٤٣/ ٦ أكتوبر ١٨٢٧.

(2) J. Barker, Syria and Egypt, II, P. 191.

(3) al-Sayyid Marsot, Egypt, P. 231.

(4) Barker, Syria and Egypt, II, P. 192.

البرقيات القادمة من هذه المراكز السياسية وتمس موضوع الحرب السورية»[1]. ذلك أن العداوة التي شعر بها بالمرستون تجاه محمد علي إنما تنامت فيما بعد، ولأسباب مختلفة تماما كما سنرى في الفصل السابع أدناه.

كيفما كان الأمر فإن الجدير بالملاحظة هنا هو أن الاستقلال لم يكن من بين الشروط التي قدمها محمد علي حين قابل خليل باشا في الإسكندرية؛ وأن إبراهيم باشا كان يلح على هذا المطلب بإصرار في رسائله إلى والده من معسكره قرب قونية، ومع ذلك لم يتلفظ به محمد علي ذاته إلا بعد ذلك بكثير. وحين وصل خليل باشا إلى الإسكندرية في ٢١ يناير ١٨٣٣ بعرض للصلح لم ينو محمد علي أن يثير قضية الاستقلال معه، ليس فقط لأنه كان متحيرا إزاء ردود الفعل الأوربية على هذه الحركة الجريئة، ولكن على الأرجح لأنه لم يكن قادرا هو ذاته على التفكير فيها. ويمكن لنظرة نلقيها على كيفية استقباله لمبعوث السلطان أن تلقي بعض الضوء على الكيفية التي حاول بها أن يتعامل مع المفاوضات الشاقة المطروحة عليه في مجملها:

> «استقبل [محمد علي خليل باشا] بأعظم آيات التشريف. فأطلقت لتحيته سبع عشرة طلقة. وحين وصل إلى القصر أسفل السلم كان يساعده اثنان من ضباط الوالي... يمسك كل منهما بأحد ساعديه وهو يتقدم صاعدا الدرجات. ونزل الوالي السلم في ذات الوقت، وتقابلا في منتصفه تقريبا، بينما كان خليل باشا يواصل التوسل لسموه لكيلا ينزل. وحين التقيا حاول خليل باشا أن يمسك بيد الوالي بنية رفعها إلى شفتيه. إلا أن الوالي منعه بأن احتضنه وقبله على وجنتيه، ولكن خليل باشا نجح في طبع قبلة على يد سموه. حينئذ شقا طريقهما عبر زحام كثيف إلى قاعة الاستقبال ويد الوالي في قبضة خليل باشا اليمنى، الذي وضع يده الأخرى حول خصر سموه»[2].

وليست هذه أفعال شخص ينوي أن يوحي لشريكه في المفاوضات بأن أمامهما شروطا صعبة للتفاهم بصددها. فإذا افترضنا أن رغبته كانت تتمثل في الاستقلال

---

(١) M. Vereté, "Palmerston and the Levant Crisis, 1832" Journal of Modern History, 24 (June 1952) P. 145.. ويحاول فيريتيه أن يبرهن، ولكن بغير نجاح كبير، في الواقع، على أن بالمرستون كانت لديه بالفعل في عام ١٨٣٢ فكرة واضحة عن وجهة المصالح البريطانية في الأزمة التركية المصرية. وبصرف النظر عن هذا الادعاء فإن المسألة المهمة هي أنه حتى ولو كان بالمرستون لديه أفكار واضحة بشأن أزمة شرق المتوسط، فإن قنصله في مصر لم يعرف هذه الأفكار، وظل محمد علي جاهلا بالتحركات البريطانية الممكنة.

(2) Barker, Syria and Egypt, II, pp. 193 - 4.

وأنه كان يفكر في ذلك منذ البداية ذاتها، لكان عليه وقد حقق نصرا عسكريا حاسما أن يضغط الآن من أجل هذا المطلب. غير أن محمد علي في مفاوضاته مع خليل باشا لم يثر قضية الاستقلال؛ ومرة ثانية كان إبراهيم هو الذي يحث والده على ذلك. ولم يبدأ محمد علي في المطالبة بالاستقلال إلا في عام ١٨٣٨؛ أما في عام ١٨٣٣ فلم يكن قادرا على أن يتخيل نفسه خارج السلطة العثمانية تماما. وعلى ذلك كانت الطبيعة غير الحاسمة لصلح كوتاهية تمثل ازدواجية مشاعر الباشا ذاته تجاه السلطان العثماني وتجاه نشاطه هو العسكري ضده. ويمكن أن تزداد هذه النقطة وضوحا بمراجعة مواقف الباشا منذ بداية الصراع الحربي إلى توقفه.

ذلك أن محمد علي بعد أن أرسل قواته إلى سوريا وقام بما لا يمكن أن يعتبر سوى تمرد صريح على سلطة السلطان، ظل يأمل في أن يحصل على سوريا وعلى عفو محمود الثاني في ذات الوقت. وتزخر الوثائق بما يبين كيف أن محمد علي كان في عام ١٨٣٢ ما زال يفكر في إمكانية الإفلات مما فعل، وفي أنه يستطيع، في واقع الأمر، أن يحتفظ بالكعكة ويأكلها في ذات الوقت. فحين كان يحاصر قلعة عكا لمدة ستة أشهر توالت خلالها الرسائل من إسطنبول تحثه على التوقف وتحذره من العواقب إذا لم يفعل ظل هو يلتمس العفو من السلطان ويسأله أن يعطيه سوريا بغير أن يعلن عصيانه. وحين علم أن السلطان لم يقبل ذرائعه للقيام بحركته العسكرية الجريئة كتب إلى الصدر الأعظم قائلا:

> **أعتقد أنني لم أفعل شيئا لا يغتفر. ولم أر أن مسألة [حصار] عكا يستحيل أن يغطيها عفو سلطاني. وهذا هو السبب في أنني قمت بذلك بغير أن أفكر في أنني بالقيام بهذا العمل أتجاوز حدود الطاعة والخضوع [للسلطان]** [١].

ربما شعر الباشا بالمزيد من الثقة بعد سقوط عكا، ويظهر أنه أصبح يضمر آراء أكثر سلبية تجاه السلطان ووزرائه. (ففي خطاب لإبراهيم باشا وصفهم بأنهم قوم تميزوا «بالطغيان والغدر على مدى خمسمائة سنة») [٢]. لكنه ظل حتى في ذلك الوقت يسأل

---

(١) س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ٥ في ٢٤ رمضان ١٢٤٧/ ٢٦ فبراير ١٨٣٢. انظر أيضا: س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ٢ و ٣، وكلاهما في ٥ شعبان ١٢٤٧/ ٩ يناير ١٨٣٢، وهما خطابان إلى اثنين من موظفي إسطنبول يطلب فيهما منهما التوسط لصالحه عند السلطان.

(٢) س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ١٨٦ في ٤ محرم ١٢٤٨/ ٣ يونيه ١٨٣٢.

السلطان العفو قائلا إن عمره يقترب من السبعين وإنه لا يريد شيئا سوى أن يكون «خادما متواضعا للملة والدولة [العثمانية]»[١]. والأكثر من ذلك أنه بعد أن هزمت جيوشه العثمانيين في تلك المواقع المتتالية وتساءل الأئمة في مساجد المدن الشامية عمن يجب أن يُدعى له في خطبة الجمعة، أهو السلطان محمود أم محمد علي أجيبوا بأنه السلطان[٢]. وقد تسبب ذلك في كرب شديد لإبراهيم بحيث كتب خطابا شديد اللهجة لأبيه يحثه فيه على أن يأمر بالدعاء له في الصلوات والبدء في سك العملة باسمه[٣]. وأخيرًا، بعد معركة بيلان في ٢٩ يوليو ١٨٣٢، حين بدأت الوقائع المصرية ــ جريدة الحكومة التي كانت تخاطب الموظفين العثمانيين وموظفي محمد علي سواء بسواء ــ في التخلي عن حذرها ونبرتها الاسترضائية وتزداد صراحة وتنخفض نبرتها الاعتذارية، ارتجف إبراهيم فرحا وكتب إلى أبيه قائلا: «الآن أصبح استقلال مصر جليا، وقد سررت بذكر ذلك في الوقائع المصرية صراحة وبلا رياء بأكثر مما سرتني الانتصارات ذاتها»[٤].

ومع ذلك فإن محمد علي لم يقرر أن يتخلص من السيادة العثمانية بأكملها ويطلب الاستقلال إلا في عام ١٨٣٨. فمنذ بداية العداوة قبل سبع سنوات وإلى ذلك الوقت كان الباشا يدعي أنه نصير لإصلاح الدولة العثمانية[٥]. ولا يبدو أن هذا الادعاء كان مجرد ذريعة من جانب الباشا. ربما لم يكن هو ذاته يؤمن بذلك تماما، غير أنه في ذات الوقت لم يكن يستطيع أن يتخيل نفسه واليا منبوذا عاصيا للسلطان العثماني؛ وكان في حاجة لأن يعتبر نفسه رجلا يعمل من داخل الدولة العثمانية لا ضدها.

لا يمكن أن نفسر هذا التردد إلا بازدواج مشاعر الباشا ذاته تجاه الدولة العثمانية ووضعه داخلها. ذلك أن محمد علي بدلا من أن يعتبر نفسه قائدا لولاية تنشد الاستقلال عن الدولة العثمانية كان واعيا تماما بحقيقة أنه ما زال عمليًا وقانونيا واليا

(١) س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ١٠ في ٢ جماد الأول ١٢٤٨/ ٢٧ سبتمبر ١٨٣٢.

(٢) الشام ٩/ ١٢٢ في ٢١ صفر ١٢٤٨/ ٢٠ يونيه ١٨٣٢.

(٣) الشام ١٠/ ٢٥٧ في ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٢٦ أغسطس ١٨٣٢.

(٤) الشام ١٠/ ٢٥٤ في ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٢٦ أغسطس ١٨٣٢.

(٥) للاطلاع على عرض لهذا الادعاء انظر: Sabry, L 'Empire égyptien, pp. 152-5؛ وللاطلاع على وجهة نظر مضادة انظر: Rustum, Origins, pp. 33-46.

عينه السلطان العثماني في إسطنبول ليحكم ولاية تقع داخل الدولة. وهناك دلائل كثيرة تشير إلى أن الباشا أخذ هذا الجانب من حكمه بجدية، وبرغم أنه يبدو مستقل التفكير يتخذ قراراته في ولايته بغير استشارة عاهله، فإن هذا لا يعني أنه تجاهل السلطة العثمانية بالكامل. فكان على سبيل المثال يستقبل فرمان التولية السنوي بتثبيته في باشويته بموكب عظيم وأبهة ويقيم احتفالا لقراءته علنا في القلعة[١]. وكان الباشا نفسه يتحدث التركية، وفي حدود المعروف عنه لم يتحدث مطلقا بالعربية (برغم أنه يصعب أن نعتقد أنه لم يكن يفهمها)[٢]. كما يُعتبر قراره بتسمية الترعة التي شقت بين الإسكندرية والنيل ترعة المحمودية تيمنًا باسم السلطان محمود الثاني مثالا آخر على شخصيته العثمانية[٣]. أيضا كان الباشا على علم تام بالتطورات في العاصمة العثمانية، إسطنبول. وكان نجيب أفندي، مندوبه في إسطنبول، ومخبرين آخرين، ينبئونه أولا بأول بالتطورات هناك ويعتنون بمصالحه في العاصمة[٤]. ولكي يحقق الاتصال عن قرب بقدر الإمكان بالتطورات هناك أمر بوغوص بك، مستشاره الرئيسي للشئون الخارجية، بأن يشتري سفينة شراعية سريعة لنقل البريد بأقصى سرعة ممكنة من وإلى إسطنبول[٥]. كما اعتاد بهدف تدعيم نفوذه في العاصمة أن يرسل بانتظام «هدايا» إلى مختلف الموظفين في الحكومة العثمانية، وكذلك إلى أعضاء من عائلة السلطان[٦]. إلا أن «المشاعر» العثمانية لحكم الباشا ونظرته ربما تبلغ أقصى ما يمكن من الوضوح في

---

(١) انظر مثلا: أمين سامي، تقويم النيل، ج٢، ص ٢٨٤، فرمان عام ١٢٣٦ هـ/ ١٨٢٠ ــ ٢١ ميلادية؛ س/ ١/ ٤٧/ ٢/ ٢٨٠ في ٢٧ شوال ١٢٣٥/ ٨ أغسطس ١٨٢٠.

(٢) انظر مثلا أمره الصريح بأن تكون جميع الخطابات الموجهة إليه مكتوبة بالتركية، وأن تكون الخطابات المكتوبة بالعربية مصحوبة بترجمة تركية: س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ٦٩ في ٧ ذو القعدة ١٢٤٧/ ٨ أبريل ١٨٣٢.

(٣) كانت قد سميت في البداية الأشرفية، على اسم السلطان المملوكي الأشرف قايتباي الذي أعاد حفرها بعد قرون من الإهمال: س/ ١/ ٤٧/ ١/ ٨١ في ٢٩ ذو القعدة ١٢٣٣/ ٣٠ سبتمبر ١٨١٣. انظر أيضا: أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٤) انظر مثلا: بحر برا ١٠/ ٤٤ في ٧ ربيع الأول ١٢٤١/ ٢٠ أكتوبر ١٨٢٥؛ بحر برا ١١/ ٢٦ في ٢١ ربيع الثاني ١٢٤٢/ ٢٣ نوفمبر ١٨٢٦.

(٥) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٢٦ في ٢٩ شوال ١٢٣٨/ ٩ يوليو ١٨٢٣.

(٦) انظر مثلا: س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ٤٩٢ و ٤٩٥، وكلاهما في ٢٢ ذو القعدة ١٢٣٩/ ٢٠ أغسطس ١٨٢٤. وبالنسبة للهدايا التي استقبلتها والدة السلطان انظر: بحر برا ٤/ ٥٣، في ٢٣ صفر ١٢٣١/ ١٤ يناير ١٨١٦. أما عن الهدايا المرسلة للسلطان ذاته وما دار حول ذلك من شائعات في إسطنبول فانظر: بحر برا ٤/ ١٥٣ في ٢٧ ذو الحجة ١٢٣١/ ١٨ نوفمبر ١٨١٦.

أفكاره عن الثقافة والتهذيب. فحين قرر أن يهذب ابن أخته إبراهيم يكن لم يرسله إلى لندن أو باريس، ولكن إلى إسطنبول [١]. وفوق ذلك صُممت قصوره على طراز عثماني صريح[٢]. وبالمثل بُني الجامع ذو المظهر الإمبراطوري في القاهرة، والذي يسود أفق المدينة، على الطراز العثماني، وصاغ الباشا حياته وآداب بلاطه وفقا لفهمه للنماذج العثمانية. وباختصار، كان عالم الباشا عالما عثمانيا؛ فهو يفهم الأشياء في هذا السياق، وتكتسب الأمور معنى لديه بأن ينظر إليها من ذلك المنظور.

وتكمن المشكلة في أن الوالي كان أكثر طموحا من أن يقنع بوضعه كتابع خاضع، وكلما مضى الزمن، وكلما زادت قوته، كلما طمح إلى المزيد من الاستقلال عن إسطنبول. وقد اكتسب هذا التوتر قوة دافعة، كما تبين من قبل، خلال الهزيمة اليونانية المروعة، وظهر إلى السطح عام ١٨٣١ حين أمر ابنه بقيادة حملة لغزو سوريا بغير موافقة السلطان. غير أنه مع ذلك ــ كما تبين ــ لم يكن مستريحا لفعلته الجريئة الأخيرة، ووجد صعوبة في إضفاء الشرعية على وضعه المهتز. ومن الطبيعي للغاية، في ضوء نظرته وخلفيته، أن نتوقع منه أن يتردد حين يكون عليه أن يقرر أن يتخلص من زيه العثماني بكامله، ليس فقط بسبب القضايا الأخلاقية والدينية المتضمنة في محاربة السلطان المسلم، ولكن أيضا لأنه كان بذلك سيتحدى جديا العالم الوحيد الذي يستطيع أن يربط نفسه به ويشعر فيه – إن جاز التعبير – بالألفة.

الخلاصة

بدأ هذا الفصل بحديث على لسان محمد علي ذاته عام ١٨٢٥، يعبر فيه عن نيته في بسط نفوذه على ولايات مجاورة من ولايات الدولة العثمانية وإنشاء إمبراطورية صغيرة بجهوده على حساب إمبراطورية السلطان القابع في إسطنبول، وانتهى بحوادث وقعت عام ١٨٣٣ توغل في تبيان أن الباشا يبدو وكأنه قد حقق نبوءته التي أطلقها قبل ثماني

(١) س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ٥٢٥ و ٥٢٦، وكلاهما في ١٤ محرم ١٨٤٠/ ٩ سبتمبر ١٨٢٤.

(٢) - Janet Abu-Lughod, Cairo, 1001 Years of the City Victorious (Princeton: Princeton Unive-sity Press, 1971). p. 94، ويقول ويلكنسون إن قصوره تأثرت أيضا بالطراز الأوربي:
Wilkinson, Modern Egypt and Thebes (London: Johon Murray, 1843), I, p. 243.

سنوات. غير أن هذا الفصل رأى أن توالي الأحداث هذا، وإن كان يبدو غائيا، يخفي توترات ملموسة؛ توترات ترتبط بأهداف وطموحات الباشا ذاتها وكيفية قراءتها.

فمع الاعتراف بأن الباشا ربما كان يضمر دائما رغبة قوية في التخلص من السيطرة العثمانية، أو حتى توسيع مناطق حكمه خارج مصر، فإنه ظل يعتبر ذلك مسارا خطيرا لحركته. ليس خطيرا فقط بسبب أنه يستدعي إمكانية العداء الأوربي له، ولكن أيضا لأنه وجد صعوبة في تصور حكمه خارج السيادة العثمانية تماما. لقد ثقل عليه كثيرا أن يعلن السلطان عصيانه ووجد صعوبة في تخيل نفسه مجردا من الشرعية العثمانية. أما الحدث الذي قلب التوازن أخيرا لصالح التمرد فكان حرب اليونان التي طلب منه السلطان التدخل فيها، ظنا منه أنها ستضعف تابعه القوي، وبدلا من ذلك استخدمها الباشا كفرصة ليختبر قواته الجديدة، وعند نهايتها أصبح أكثر تصميما من أي وقت مضى على عدم التعاون مع السلطان في المستقبل. وبقدر ما يتبين من خطابات الباشا، لا يبدو أنه كان يفكر في عمل عسكري ضد السلطان قبل ذلك الوقت.

بعد ثلاث سنوات من سحب قواته من المورة زحف ابنه على سوريا على رأس آلة عسكرية جرارة ودشن عشر سنوات من الاحتلال في ولاية سوريا؛ وخلال هذه الفترة اصطدمت قواته بقوات العثمانيين أربع مرات، انتزع فيها جميعا انتصارات مشهودة. غير أن هذه الانتصارات العسكرية لم تُترجم إلى حقائق قانونية جديدة، ذلك أن صلح كوتاهية الذي تم التوصل إليه بعد توقف الحرب لم يضمن لمحمد علي الاستقلال الذي يُفترض أنه كان يقاتل من أجله. وقد تبين من قبل أن الطبيعة غير الحاسمة لهذا الاتفاق الشفهي لا ترجع إلى العداوات الأوربية أو البريطانية لمخططات محمد علي أو إلى تدخلهم في إسطنبول لمنعه من الإصرار على مطالبه، وإنما كانت انعكاسا لمشاعر الباشا المشوشة المزدوجة بشأن وضعه داخل الإمبراطورية العثمانية وعدم قدرته على التصالح مع النتائج القانونية لحركته المتمردة، وهي أن يعلن السلطان عصيانه وأن تُسحب منه الشرعية العثمانية.

أيا كان الأمر، يتبقى على المستوى العسكري الخالص واقع أن الانتصارات التي نجحت جيوشه في تحقيقها على جبهة القتال كانت سريعة ومذهلة وبالغة النجاح.

وقد يرى البعض أن تحقيق هذه الإنجازات المذهلة يرجع إلى الضعف النسبي لحكومة إسطنبول التي أخذت على غرة ولم تكن من السرعة والمرونة بما يكفي لتواجه هذا التحدي الذي أتى من جهة غير متوقعة. غير أنها تحققت قبل كل شيء بالاعتماد على القوة المجردة. ذلك أن الجيش الحديث الذي بدأ محمد علي في إنشائه في ١٨٢٠ - ١٨٢١ هو الذي مكنه من توسيع نطاق نفوذه ليغطي مساحات بهذا الاتساع من الإمبراطورية العثمانية. أما كيف أمكن لمحمد علي أن يخلق هذا الجيش ويوفر له التدريب والرواتب والإمدادات على نحو جعل هذه الانتصارات المتتالية ممكنا، فهذه قصة ستروبها الفصول التالية.

الفصل الثاني

مولد جيش: التجنيد والمقاومة

في زيارة إلى سوق قروي في بني سويف عام ١٨٣٢ وصف رحالة إنجليزي مشهد الفلاحين الفقراء، رجالا ونساء، وهم يجلسون القرفصاء ويبيعون منتجاتهم المتواضعة مثل الجرار والقدور والأوعية والحُصُر، وفجأة:

> وسط هذه الأشياء لاحظنا عددا من ضباط الفرسان. وكأنما يُريدون أن يُشعروا الفلاحين بحقارة ملابسهم المتواضعة، ظهروا في بدلهم الفاخرة المبرقشة، على ظهور خيول مطهمة، يعدون بها فوق الأكوام العالية ويهبطون ثانية وهم يكبحون جماح خيولهم المندفعة بحيوية في منتصف القفزة. ويرتدي قائدهم عباءة قرمزية ورداء مطرزا وشالا ثمينا، مع حصان رائع وسيف معقوف، فبدا بشواربه المنمقة الشقراء المحمرة كما لو كان فارسا جرمانيا[1].

إن الأمر المثير في وصف سان جون St. John لدخول قوات الفرسان الجديدة إلى هذه القرية الآمنة هو طريقته في جمع هذين العالمين، المدني والعسكري. فمظهر «البذلة الفاخرة المبرقشة» التي يرتديها الضباط تتناقض بحدة مع تواضع وبساطة الفلاحين وملابسهم ومنتجاتهم. ويؤدي وضع العالمين جنبا إلى جنب بهذه الطريقة إلى ظهور فارق هائل بينهما، حيث يبدو الوضع القديم فجأة تقليديا ومتخلفا وعاديا، بينما يبدو الجديد ديناميكيا ونابضا بالحياة والقوة، بحيث لا يجد المرء رابطة تذكر بين الفلاحين البسطاء في قريتهم الصغيرة الآمنة وضباط الفرسان المسرعين في عباءاتهم القرمزية..

---

(1) St. John, Egypt, I, p. 217.

وتصبح الطريقة الوحيدة لظهورهما معا في نفس المشهد هو «فرض» أحدهما على الآخر.

وبنفس الطريقة عادة ما توصف سيرة محمد علي في مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بأنها «فرض» لإصلاحات تشتد الحاجة إليها على مجتمع مصر التقليدي الراكد المتخلف. وتبرز في منتصف خشبة المسرح شخصية محمد علي المتفردة، بوصفه المصلح الوحيد الذي عقد العزم على أن «ينتشل» مصر من بؤسها. ونادرا ما يقدَّم لنا أي تفسير لكيفية توصل تاجر الدخان هذا الذي يبدو أميا[١]، وبلا دراية، عاش في مدينة صغيرة شمالي بلاد اليونان، إلى إدراك أمور مثل علم الطب وانضباط القوات ونظام المدارس الحديث. ولذلك يبدو «مؤسس مصر الحديثة» شخصية شامخة أقرب إلى الأنبياء منها إلى المصلحين العثمانيين. كما يبدو فشله راجعا إلى ذلك الواقع المؤسف، الذي يتمثل في أنه كان يسبق عصره وأن شعبه لم يفهمه[٢]. فمع الاعتراف بأهمية وعظمة إصلاحات محمد علي العسكرية لم تبذل معظم الروايات التاريخية عن محمد علي أية محاولة تذكر لتفسير كيف ارتبطت هذه الإصلاحات بالتطورات الحاصلة في مصر قبل ظهوره على المسرح، أو بالإصلاحات المعاصرة لها، أو حتى كيف عرضت لمحمد علي ذاته مثل هذه الأفكار. فمثلا، لا يشير عبد الرحمن زكي، المؤرخ العسكري المصري لعصر محمد علي، حين يصف المراحل الأولى لتكوين الجيش الحديث، إلى أي شيء سوى شخصية الباشا، فيقول بأن الباشا منذ وصوله إلى مصر كضابط في القوات العثمانية المشاركة في إخراج الفرنسيين من البلاد أضمر في نفسه فكرة تكوين «جيش وطني من أشبال البلاد. ولكن مثل هذه الفكرة الصائبة بيَّتَهَا في نفسه متحينا الفرصة الملائمة لتنفيذها»[٣].

---

(١) من المؤكد تمامًا أن محمد علي لم يتعلم القراءة والكتابة حتى تجاوز الأربعين؛ ولذلك كان يملي خطاباته على كُتاب في الحال (الأمر الذي يفسر الطابع التلقائي والمباشر للغاية لكثير منها)، أما الكُتب التي كان يألفها ويشير إليها كثيرا فكانت تقرأ عليه.

(2) Dodwell, Founder of Modern Egypt, pp. 240 - 1; Sabry, L'Empire égyptien, p. 580.

(٣) عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي، ١٥٨.

لاشك أن الجيش النظامي الدائم المدرب جيدا والذي يتلقى مرتبات منتظمة كان من خلق الباشا، وأن مستشاريه المقربين لم يتحمسوا للفكرة كثيرا[1]، غير أننا لا نعرف الكثير عن أصول هذه الفكرة وكيف نمت تدريجيا في ذهن الباشا، أو حتى كيف أمكن تحقيقها بمساعدة مساعديه ومستشاريه.

وسوف يحاول هذا الفصل أن يكشف عن أصول فكرة إقامة جيش نظامي حديث وأن يقدم على سبيل الافتراض المؤثرات التي يمكن أن تكون قد حفزت الباشا على القيام بهذه الخطوة الجريئة. ويسعى الفصل عن طريق ذلك إلى تحقيق هدفين:

أولًا: ففي المقام الأول سيسعى مع الفصول التالية له إلى معرفة كيف دبر محمد علي مسألة جمع هذه القوة العسكرية التي سبق أن رأينا في الفصل السابق كيف نجح في استخدامها في الاستيلاء على سوريا؛ تلك الولاية التي رغب فيها بشدة زمنا طويلا. وكما قلنا في المقدمة، فإن القصة التي تُروى هنا ليست قصة الباشا العظيم وطموحاته وخططه، وإنما قصة آلاف الرجال من كل أنحاء مصر الذين انخرطوا في خدمته. ولذلك لا تتتابع فصول القصة وفقا للترتيب الزمني. ولا تسعى خلف الباشا وهو يشن حملة تلو أخرى على نحو ما تفعل معظم الروايات التاريخية وهي تتبع القادة العظام في إنجازاتهم المجيدة. ولكننا نتتبع بالأحرى جنديا افتراضيا في جيش الباشا بدءا من لحظة تجنيده ونلحق به في معسكر التدريب، ثم في المعركة، وأخيرًا نراه في أعقاب المعركة. يبدأ هذا الفصل هذه القصة ويتناول أولى هذه المراحل، وهي التجنيد؛ أما الفصل التالي فسيلتقط جندينا من حيث تركه هذا الفصل ويتناول التدريب، وستواصل الفصول التالية المسيرة على ذات النحو.

ثانيًا: يسعى هذا الفصل لتحقيق هدف آخر، وهو تفسير الارتباط بين الجيش والدولة الحديثة التي أنشئت في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ويقدم خصوصا فكرة رئيسية سوف نعود إليها لاحقا، وهي التعرف على الكيفية التي غير بها

---

(١) حين أخبر محمد علي أحمد بك (أحد مستشاريه المقربين وناظر الجهادية فيما بعد) بنيته في إقامة جيش حديث، حذر من أخطاره المتوقعة وكان رفضه للمشروع من القوة بحيث تذكره محمد علي بعد عشر سنوات: س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ١٦١ في ١ ربيع الأول ١٢٤٣/ ٢٢ سبتمبر ١٨٢٧؛ وللاطلاع على ترجمة عربية انظر: Rustum, ed., Calendar, I, pp. 95-7, doc. 232.

الجيش طبيعة الدولة المصرية كلية وبدَّل جذريا علاقتها بسكان البلاد. فالجيش الجديد لم يختلف عن القديم في اعتماده على التجنيد فحسب، بل أيضا في اعتماده على الحكومة المركزية في إمداداته وغذائه. كان جيشا يحصل على زي موحد مصمم ومُحاك في القاهرة ويوزع عليه انطلاقا منها، ويتمتع، ضمن أشياء أخرى، بمؤسسة طبية غير مسبوقة لخدمته. وكان جيشا يعتمد على البيروقراطية المركزية في غذائه وتسليحه وإمداداته. وكان قبل ذلك كله جيشا أثار معارضة السكان نظرا لاعتماده على التجنيد. ولجأت الدولة في التعامل مع هذه المعارضة إلى ممارسات ومؤسسات تحكّم ومراقبة مختلفة، غيرت في مجملها طريقة سيطرة الدولة على المجتمع وبدلت علاقة السكان بالحكومة. وينوي الفصل أن يفحص هذا الجانب الجديد في الجيش ويتعرف على دوره كحافز حاسم لتكوين الدولة الحديثة في مصر.

غير أننا سنبدأ بمسح سريع للخطوات الأولى نحو إقامة هذا الجيش وكيف انتهى إلى أن أصبح معتمدا تماما على التجنيد.

أصول فكرة الجيش النظامي

لم يستطع أي إنسان عاش في مطلع القرن التاسع عشر أن يفلت من تأثير نابليون وجيوشه التي اجتاحت القارة الأوربية أو من الدمار والخراب الذي خلّفته. ولابد أن محمد علي ذاته، باعتباره رجلا عسكريا يعيش على حافة هذه القارة، كان متلهفا على معرفة المزيد عن هذه الجيوش التي كانت حديث الساعة. وكان الباشا - والحق يقال - شديد الاحترام للإمبراطور، واعتاد متملقوه حتى في حياته على «إقناعه بأنه نابليون ثان»[1]. كما أمر فيما بعد بترجمة سيرة عن نابليون إلى التركية وطبعها في مطابع بولاق الأميرية[2].

(1) Scott, Rambles in Egypt, II, p. 113.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٢٤١ في ٢٥ رجب ١٢٤٨/ ٩ ديسمبر ١٨٣٣. وتُرجم الكتاب بعنوان بونابرتِ تاريخي [بالتركية] (القاهرة: بولاق، ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣ - ٤م). وللاطلاع على قائمة بالكتب التي طُبعت في مطبعة بولاق انظر:

John Bowring, "Report on Egypt and Candia" Parliamentary Papers, Report from Commissioners, 21 (1840), pp. 142-3; Richard N. Verdery, "The Publications of the Bulaq Press under

وفوق ذلك أتيحت له الفرصة عندما نزل إلى بر مصر عام ١٨٠١ ليرى جيش بونابرت بنفسه. فبرغم أن بونابرت كان قد ترك الجيش قبل سنتين بحثا عن المجد في فرنسا، وبرغم التأثير الملحوظ لهذا التصرف على معنويات قواته التي بقيت في أرض مصر المعادية، لن يكون من الصواب أن ندعي أن «جيش الشرق» قد تحلل تماما بعد رحيل قائده الكاريزمي. وفوق ذلك ترك الجيش الفرنسي أثرا ملحوظا في مصر برغم قصر المدة التي قضاها فيها. ذلك أن الفرنسيين وإن لم يحاولوا أن يجندوا المصريين على نطاق واسع في «جيش الشرق» إلا أنهم شكلوا كتيبة من نحو ألفي قبطي تلقوا تدريبا على أيدي الضباط الفرنسيين وارتدوا زي الجيش الفرنسي وألحقوا به. كذلك جند الجيش الفرنسي عددا من المماليك الشباب وقيل بأن مستواهم كان جيدا. وفوق ذلك تم تنظيم بعض الجنود المغاربة وفقا للنظام الفرنسي ودُربوا على النمط الفرنسي بالأوامر المنطوقة باللغة الفرنسية [1].

وبعد رحيل الجيش الفرنسي من مصر مباشرة بدأ خسرو باشا، الوالي العثماني الجديد (الذي تعرفنا عليه في الفصل السابق، والذي سيصبح فيما بعد عدوا لمحمد علي مدى الحياة) في تدريب بعض الجنود المماليك على النمط الفرنسي بعدما جند في خدمته كل الضباط الفرنسيين الذين بقوا في مصر بعد رحيل جيشهم عنها. كذلك كوَّن خسرو طائفة من السودانيين ودربهم على النمط الفرنسي بعد تفصيل ملابس فرنسية «مقمطة» لهم. وحوَّل هذه القوة إلى حرس شخصي له وعيَّن عليهم «كبيرا يعلمهم هيئة اصطفاف الفرنسيس وكيفية أوضاعهم» [2].

ولا شك أن هذه المحاولات في الاقتباس من الفرنسيين، برغم فجاجتها، قد شدت انتباه محمد علي حين وصل مصر أول مرة عام ١٨٠١، وظهر أثرها، كما سيتضح فيما بعد، في محاولته لتعليم التكتيكات والتدريبات العسكرية الجديدة للقوات الألبانية

Muhammad' Ali of Egypt" Journal of the American Oriental Society 91 (1971), pp. 129-32.

وكان محمد علي مهتما أيضا بميكافيللي برغم عدم منحه الموافقة النهائية على نشر مخطوط ترجمة الأمير التي تم الانتهاء منها، وقال في ذلك: «ليس فيها ما نحتاج إلى تعلمه». انظر: جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي (القاهرة: ب.ن. ١٩٥١)، ص ٨٠ - ٢.

(1) Athanase G. Politis, L'Hellénisme et L'Egypte moderne (Paris: Félix Alcan, 1929), I. p. 123.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الثالث، ص ٢٢٢ (حوادث محرم، ١٢١٧).

التي شكلت العمود الفقري لقوته العسكرية في العقد الثاني من القرن التاسع عشر. وفي العشرينيات، حين لجأ الباشا إلى جمع العبيد من السودان، ثم إلى تجنيد الفلاحين من مصر لبناء الجيش الجديد، اعتمد بشدة على المستشارين الفرنسيين في إدارة جيشه وتدريب جنوده. وعلى رأس هؤلاء المستشارين «الكولونيل» سيف Sève، المعروف بسليمان باشا، الذي عينه محمد علي عام ١٨٢٠ [١]، وأصبح فيما بعد الرجل الثاني في قيادة الجيش، لا يعلوه سوى إبراهيم باشا. كذلك فإن محمد علي حين أراد أن يقيم «نظاما قويا ومتماسكا يُدرب عليه جنود[ه]، قرر أن يطلب المساعدة من مسيو دروفيتي Drovetti، القنصل الفرنسي العام، الذي اقترح عليه اسم الجنرال بوابيه Boyer، وهو ضابط فرنسي كان أحد ضباط حملة بونابرت على مصر[٢]. ووصل الجنرال بوابيه إلى مصر في الوقت المحدد على رأس بعثة عسكرية كان مأمولا أن تتمكن من «تنظيم إدارة قوات [الباشا] النظامية الجديدة»[٣].

من الواضح إذن أن الباشا كان مُلما بجيش بونابرت وأنه كان متأثرا به حين أراد أن ينظم جيشه الخاص. ومع ذلك يبدو أن افتتان محمد علي بنماذج الإصلاح الغربية، والفرنسية خصوصا، أمر مبالغ فيه. فإذا كانت استعارته من الفرنسيين على هذا القدر من الوضوح، فإنه من الواضح أيضا أنه كان متأثرا بنفس الدرجة بالعثمانيين الذين كانوا هم أنفسهم يستعيرون من الفرنسيين ويُعدِّلون النماذج الفرنسية لتتمشى مع احتياجاتهم الخاصة. وهناك دلائل على أن الباشا كان مطلعا على محاولات الإصلاح العثمانية المعاصرة، خصوصا في المجال العسكري[٤]، وأنه تأثر بها حين حاول أن يقيم لنفسه جيشا حديثا.

---

(١) س/ ١/ ٤٧/ ٣/ ٨٢ في ٢٩ صفر ١٢٣٦/ ٦ ديسمبر ١٨٢٠. ومن المشكوك فيه أن يكون سيف قد وصل إلى مرتبة الكولونيل، ومن المرجح أنه كان برتبة كابتن حين وصل إلى مصر عام ١٨١٩. وقد خدم في جيش نابليون وشهد موقعتي واترلو والترا فلجار (الطرف الأغر). وبعد نفي نابليون بحث عن عمل في جيوش مختلفة، وكان على وشك الذهاب إلى فارس ليعمل مع الشاه حين قرر أن يتوقف في الطريق ويعمل بدلا من ذلك عند محمد علي. انظر: D. A. Cameron, Egypt in the Nineteenth Century (London: Smith, Elder & Co., 1898). p. 131 الرافعي، عصر محمد علي، ص ٣٢٦.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٣٢ في ٢٧ ذو القعدة ١٢٣٨/ ١٦ أغسطس ١٨٢٣.

(٣) FO 78/126, Salt, 10 October 1824. وللاطلاع على رواية عن هذه البعثة انظر: Douin, ed, Mission militaire.

(٤) للاطلاع على عرض لهذه المحاولات في القرن التاسع عشر انظر:
Avigdor Levy, "Military reform and the problem of centralization in the Ottoman Empire in the

كان جيش السلطان سليم الجديد المسمى «**نظام جديد**» أهم محاولة من جانب العثمانيين لإقامة جيش نظامي. وكان قيام سليم الثالث بتشكيل «**نظام جديد**» عملا استثنائيا في أثره، حيث أثار لغطا كثيرا في العاصمة، وتجاوزت شهرته حدودها بكثير لتنتشر في طول السلطنة وعرضها. وبلغت شهرة التكتيكات التي أدخلها سليم في جيشه حدا جعل خسرو باشا، حين حاول أن ينشئ قوات في مصر على النمط الحديث بمساعدة بعض الضباط الفرنسيين، يطلق على هذه القوات اسم «النظام الجديد»[١]. وفوق ذلك أتيح لبعض من قوات النظام الجديد هذه أن تأتي إلى مصر كجزء من القوات العثمانية التي أرسلت بحرا بقيادة قبطان باشا لطرد الفرنسيين من البلاد[٢]. وقد قال مدافع متحمس عن الأربعة آلاف جندي الذين شكلوا قوات النظام الجديد التي أرسلت كجزء من قوة عثمانية أكبر، أنه:

> **يجب أن نعلم عموما أنه بينما عجزت الآلاف المؤلفة من قواتنا غير النظامية عن تحقيق أي تقدم في الحرب التي دخلتها في الإسكندرية والقاهرة ضد الفسقة الفرنسيين، قاتل حاملو بنادقنا ومشاتنا الكفرة بشجاعة برغم قلة عددهم وهزموهم على طول الخط؛ ولم يُر أو يُسمع مطلقا عن هرب فرد واحد من هذه الوحدة(٣).**

وليس معروفا بشكل مؤكد ما إذا كان محمد علي قد شاهد بنفسه أداء قوات السلطان الجديدة هذه، إلا أنه من غير المرجح أنها مضت بغير أن يلتفت لها، علما بأنه كان في مصر في ذات الوقت[٤]. أيا كان الأمر فإن محمد علي حين كان ينظر في أمر الهيكل التنظيمي لجيشه فضَّل بوضوح الهيكل الذي وضعه السلطان سليم على الهيكل الذي

---

eighteenth century", Middle East Studies 18 (1982), pp. 227-49, and Stanford J. Shaw, "The origins of Ottoman military reform" , Journal of Modern History 37 (1965), pp. 291-306.

(١) الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الثالث، ص ٢٢٢ (حوادث محرم، ١٢١٧).

(٢) Shaw, Between Old and New, p. 135. وللاطلاع على تقييم بريطاني لأداء هذه القوات المدربة حديثا انظر:
Piers Macksey, British Victory in Egypt, 1801 (London: Routledge, 1995), pp. 251 - 2.

(3) Mustafa Rashid Celebi Efendi, "An Explanation of the Nizam-y- Gedid", in William Wilkinson, An Account of the Principalities of Wallacia and Moldovea (London: Longman, 1820), pp. 251-2.

(٤) وعن وصول وأداء هذه القوات النظامية الحديثة انظر الرواية المعاصرة التي كتبها جندي مشاة بريطاني:
Thomas Walsh, Journal of the Late Campaign in Egypt (London: Hansard, 1803), pp. 146-7.

وضعه نابليون. ففي عام ١٨٢٢، حين كلف سليمان أغا (الكولونيل سيف) وعثمان أفندي نور الدين (الذي كان الباشا قد أرسله قبل ذلك إلى فرنسا في بعثة تعليمية) وأحمد أفندي المهندس (الذي كان يترجم الكتب الحربية والبحرية من الفرنسية)[١]، بوضع خطة تنظيم الجيش، رفضها لأنها تحاكي حرفيا بلا تبصر هيكل جيش نابليون. وقال محمد علي لابنه إبراهيم إن «الخطة التي وضعها سليمان أغا برغم روعتها كانت خطة طبقها نابليون ليقود جيشا مكونا من آلاف عديدة، أما جيشنا فجيش جديد بدأنا في تكوينه مؤخرًا»[٢]. وبعد ذلك بأسبوعين أمر ابنه بأن يقابل الضباط الذين وضعوا مسودة الخطة الأصلية ويأمرهم بوضع مسودة هيكل تنظيمي جديد للجيش، وأمر صراحة بأن يكون على نمط جيش السلطان سليم[٣].

كانت هذه إذن هي المؤثرات التي وجهت الباشا حين قرر أن يشكل جيشا نظاميا. كذلك يتضح من محاولات الإصلاح الأخرى في الدولة العثمانية في مجملها أن محاولة محمد علي إقامة جيش نظامي حديث لم تكن المحاولة الوحيدة، وأنه لم يكن رائدا من هذه الناحية كما قد يبدو من دراسة التطورات في مصر بشكل منعزل عن السياق العثماني الأوسع. غير أننا عندما نلقي نظرة على الجيش الذي خلفه عند نهاية حكمه، نلاحظ شيئا يختلف اختلافا واضحا عن محاولات الإصلاح العسكري العثمانية الأخرى، وهو تطبيق شيء قريب جدا من نظام التجنيد العام، جُندت بموجبه جماهير فلاحية غفيرة في الجيش. غير أن الباشا، مرة أخرى، كان من هذه الناحية براجماتيا لا راديكاليا. فحين نتتبع خطواته التي أدت به إلى هذا القرار سيتضح أنه لم يكن يفكر أصلا في تجنيد فلاحي مصر حين بدأ يفكر في إيجاد جيشه الحديث، وإنما اضطر اضطرارا إلى القيام بهذه الخطوة الجريئة بعدما استنفذ كل الخيارات الأخرى.

---

(١) انظر سيرته الذاتية القصيرة في نهاية قانونامة بحرية جهادية (بالتركية) (القاهرة: بولاق، ١٢٤٢ هـ/ ١٨٢٧م) ص ٢ -١٤١.

(٢) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٢٠٩ في ١٨ رجب ١٢٣٧/ ١١ أبريل ١٨٢٢.

(٣) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٢٣٥ في ٥ شعبان ١٢٣٧/ ٢٨ أبريل ١٨٢٢.

ذبح المماليك

كان على الباشا قبل أن يقوم بتدريب أية قوات على النمط الجديد الذي كان يفكر فيه أن يدعم وضعه الجديد كسيد لمصر. وتطلب ذلك التخلص من قوة المماليك الذين كانوا فعليا أمراء البلاد العسكريين لعدة قرون مضت. كان محمد علي يعلم تماما، مسترشدا بتجربة سليم الثالث المؤسفة في التعامل مع حرسه القديم الخاص (الإنكشارية)، أن أية محاولة لإدخال التكتيكات والتدريبات الحديثة سوف يقاومها المماليك باستماتة، لأنهم سيعتبرون هذه التقنيات العسكرية الجديدة، عن حق، محاولة لإلغاء النظام القديم الذي كانوا يحتكرون مزاياه لقرون مضت واستبداله بنظام جديد يعرض أوضاعهم المتميزة لتحدٍ خطير.

وبعد سنوات من محاولة تهدئتهم قرر الباشا أخيرا بمنطق نفعي مجرد من الاعتبارات الأخلاقية أن يتخلص من نفوذهم بقتل قادتهم. ففي أول مارس عام ١٨١١ أقام الباشا حفلا رسميا في القلعة للاحتفال بتعيين ابنه طوسون باشا قائدا للقوات التي ستحارب المتمردين الوهابيين في شبه الجزيرة العربية. ووجد الباشا في هذه المناسبة فرصة ذهبية لتنفيذ خطته القاتلة. فدعا رؤساء كل البيوت المملوكية لحضور الاحتفال. وحين أخذوا في شق طريقهم لأسفل عبر طريق وعر ضيق يفضي إلى ميدان الرميلة أسفل القلعة أمر جنوده الألبان بإطلاق النار عليهم، فقُتل من أمراء المماليك في هذه الحادثة أكثر من أربعمائة وخمسين، بعدها نُفذ برنامج وحشي لقتل قادة المماليك الذين نجحوا في الفرار من مذبحة القلعة، فسمح الباشا لقواته الألبانية بدخول بيوت المماليك في القاهرة، فنهبوا ممتلكاتهم واغتصبوا نساءهم. وخلال الأيام القليلة التالية لمذبحة القلعة قُتل حوالي ألف أمير وجندي مملوكي في مدينة القاهرة وحدها [١]. وبعد ذلك بعام أرسلت حملة عسكرية بقيادة إبراهيم باشا إلى الصعيد لمطاردة المماليك الذين نجحوا في النجاة بأنفسهم من مذبحة القاهرة، ويقال إن الحملة قد أسفرت عن قتل ألف آخرين [٢].

---

(١) الجبرتي: عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ١٢٧ - ٣٢ (حوادث صفر ١٢٢٦).

(2) FO 24/4 letter to Misset, 6 May 1813. Quoted in Dodwell, Founder of Modern Egypt, pp. 35-6.



مذبحة المماليك

وقد أجمعت معظم الكتب التي تتناول حكم محمد علي إبراز هذا الحدث الدرامي، لتنتهي عمليا إلى أنه نجح بهذه الطريقة في تحقيق «المجد والعزة التي طالما كانت [مصر] تحلم بهما منذ زمن بعيد امتد لسبعة قرون [كذا]»(١). على أية حال يجدر بنا أن نتذكر هنا أن محمد علي، حتى في هذا الحدث، لم يكن رائدا كما يبدو للوهلة الأولى، فقد قام العثمانيون بمحاولات أخرى أسبق للتخلص من المماليك مشابهة تماما لهذا الحدث، وقعت آخرها بعد وصول محمد علي إلى مصر. ففي ٢ أكتوبر ١٨٠١ دعا حسين باشا القبطان، الأميرال الأكبر للأسطول العثماني (الذي وصل إلى الإسكندرية مع قوات النظام الجديد لمساعدة الإنجليز في طرد الفرنسيين من البلاد) الأمراء المماليك إلى مأدبة على الغليون الكبير (سفينة القيادة) وأرسل إليهم من واجههم بخط سلطاني شريف «يدعوهم» للذهاب معه إلى إسطنبول. ولما كان الأمراء يعلمون مغزى «الدعوة» حاولوا أن يهربوا من السفينة، وقُتل منهم عدد كبير وقُبض على آخرين أثناء الصراع الناتج، وأنقذ الإنجليز الأسرى بعد ذلك وسُمح لهم بالهرب إلى الصعيد(٢).

ضبط الألبان

بالرغم مما يقال من أن محمد علي قد نجح باستخدام هذه «الإجراءات الكرومويلية» في [أن يصبح] سيد البلاد غير المنازَع»(٣)، إلا أنه كان عليه أيضا أن يواجه القوات الألبانية المشاكسة، والتي ثبت أن التعامل معها أصعب من التعامل مع المماليك، وذلك أساسا لأن الباشا ذاته كان ألبانيا، ولن يكون من المناسب أن يقتل جنوده. ليس لأن مثل هذا التصرف سيعتبر لا أخلاقيا، وإنما لأن الألبان ظلوا يشكلون العمود الفقري لقوته لفترة تالية من الزمن. وإذا كان الألبان يُعتبرون شبه مرتزقة بالمقارنة بالقوة العثمانية الأكبر التي أتت بهم إلى مصر، إلا أنهم لم يكونوا قوة نظامية، فكانوا يثورون عادة ثورات صغيرة في شوارع القاهرة مطالبين برواتبهم أو بالعودة إلى بلادهم. كما أنهم

---

(١) حسين كفافي، محمد علي، رؤية لحادثة القلعة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣)، ص ١١٦.

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الثالث، ص ٢٠١ (حوادث جماد الآخر ١٢١٦):

Shaw, Between Old and New, pp. 76-7; Macksey, British Victory, p. 232.

(3) Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 36.

احتفظوا ببنيتهم القبلية، ولذا لم تكن مكانة محمد علي تتجاوز في نظرهم مكانة «الأول بين أنداد»، وبالتالي رفضوا أية محاولة من جانبه لفرض الانضباط عليهم.

إلا أن الباشا قرر في أغسطس ١٨١٥ أن يفرض عليهم النظام بالقوة، و«وضع مبدأ تنظيمي لرواتبهم ونفقاتهم»[١]. وجمع الباشا جنوده الألبان، تحت تأثير شخص يُدعى إبراهيم أغا كان قد وصل لتوه من إسطنبول حديثا[٢]، في ميدان الرميلة عند سفح القلعة للتدرب على الرماية. وأطلق الجنود النيران من بنادقهم وأخذوا في «الرماحة والبندقة المتواصلة المتتابعة مثل الرعود على طريقة الإفرنج» لمدة تزيد على ثلاث ساعات. وفي اليوم التالي أشيع أن الباشا يريد «إحصاء العسكر وترتيبهم على النظام الجديد وأوضاع الإفرنج، ويلبسهم الملابس المقمطة ويغير شكلهم»[٣].

فشلت المحاولة فشلا ذريعا.. ففي اليوم الأول أطاع الجنود أوامر الباشا كارهين ليتآمروا على قتله في الليلة التالية. وعلم الباشا بالمؤامرة في وقت مناسب أتاح له الهرب من محاولة الاغتيال، وحين علم المتمردون بفشل مؤامرتهم انتشروا في شوارع القاهرة يسرقون ويدمرون كمية معتبرة من ممتلكات الأهالي، ولم يستطع محمد علي أن يهدئ التجار والعامة إلا بإعادة ممتلكاتهم المسروقة أو تعويضهم عما دُمر منها[٤].

وقرر محمد علي، نظرا لفشله في فرض النظام والانضباط عليهم، أن يتخلص منهم، ولكن ليس بطريقة المذابح الدرامية التي اتبعها مع المماليك، ولكن بإرسالهم إلى حتفهم في الصحراء العربية. فحين أمر السلطان محمد علي بقتال الوهابيين في شبه الجزيرة العربية كان الأخير كارها للامتثال لأمر السلطان نظرا للوقت والمال الذي سيضيع في

(١) بحر برا ٤/ ١٤٩، في سلخ رمضان ١٢٣٠/ ٥ سبتمبر ١٨١٥.

(2) P.N. Hamont, L'egypte sous Méhémet - Ali (Paris: Léauty et Lecointe, 1843), II, p. 4.

(٣) الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ٢٢٢ (حوادث شعبان ١٢٣٠).

(٤) ذوات ١/ ٧٦، في أول رمضان ١٢٣٠/ ٧ أغسطس ١٨١٥؛ الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ٢٢٣ - ٥؛ Felix Mengin, Histoire de L'Egypte Sous le gouvernement de Mohammed - Aly (Paris: Arthus Bertrand, 1823), II, pp. 49-50; J.J. Halls, The Life and Correspondence of Henry Salt (London: Richard Bentley, 1834), I, p. 445.

تحقيق ذلك الهدف. غير أنه أدرك بعد ذلك أنه أمام فرصة ذهبية للتخلص من العديد من الجماعات المثيرة للشغب، وعلى رأسها الألبان. ففي خلال سنوات الصراع السبع مع الوهابيين أرسل محمد علي موجة خلف أخرى منهم ليلقوا حتفهم في الفيافي العربية القاحلة، وبذلك تخلص عمليا من مضايقاتهم[١].

استعباد السودانيين

الآن أصبحت الأرض ممهدة لإدخال التكتيكات الجديدة. وفي البداية لم يفكر الباشا في تجنيد فلاحي مصر، وذلك أساسا لأن هذا يعني إبعاد قوى منتجة عن القطاع الزراعي الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل[٢]، ووضع عينه بدلا من ذلك على السودان لإمداد جيشه الجديد بجنود مطيعين لينى العريكة. وفي صيف ١٨٢٠ أرسل الباشا حملتين إلى السودان، إحداهما بقيادة ابنه إسماعيل باشا والأخرى بقيادة زوج ابنته محمد بك الدفتردار. ووصل مجموع الحملتين إلى ألفي جندي من المغاربة والبدو المصريين بالإضافة إلى قوة من المشاة والفرسان من المتحدثين بالتركية [٣].

كان لحملة السودان أهداف عديدة، كما قلنا في الفصل الأول، أحدها هو استغلال مناجم الذهب التي أشيع أنها متوافرة هناك[٤]، وأيضا رغبة الباشا في القبض على من تبقى من أمراء المماليك الذين لجأوا إلى الصعيد ثم إلى كردفان[٥]، وكذلك رغبته في السيطرة على تجارة البحر الأحمر[٦]. أما الرافعي فينفرد بادعاء أن الحملة كانت تهدف

---

(١) Heyworth - Dunne, Education, p. 111.، الرافعي، عصر محمد علي، ص ١٢١.

(٢) س/ ١/ ٤٧/ ١٣١ في ٦ ذو القعدة ١٢٤٠/ ٢٣ يونيو ١٨٢٣.

(٣) الرافعي، عصر محمد علي، ص ١٦٠.

(٤) س/١/ ٥٠/ ١/١ في ٢ محرم ١٢٣٦/ ١٠ أكتوبر ١٨٢٠؛ س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٢٤٠ في ٧ شعبان ١٢٣٧/ ٢٩ أبريل ١٨٢٢.

(٥) س/ ١/ ٥٠/ ١/ ٢٠ في ٢٥ محرم ١٢٣٦/ ٣ نوفمبر ١٨٢٠.

(6) Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 50.

إلى «ضمان سلامة مصر وتأليف وحدتها السياسية [مع السودان]»[١]. وبرغم أن هذه الأقوال ربما كانت لا تخلو من صحة[٢]، فإن السبب الرئيسي لغزو السودان، بقدر ما يتضح من خطابات الباشا الخاصة لقواده العسكريين، كان بغير شك اصطياد أكبر عدد ممكن من سكانه وإرسالهم إلى مصر لتتكون منهم هيئة الجند في الجيش الجديد الذي كان الباشا يزمع إقامته. فحين كتب إسماعيل باشا إلى محمد علي يخبره بكمية الضرائب التي تمت جبايتها من المناطق المفتوحة رد عليه أبوه طالبا منه أن يولي انتباها أكبر لجمع الرجال، لا المال، «حيث إن سبب تكبد هذه النفقات وتجشم تلك المصاعب ليس جمع المال، كما كتبت لك مرارا، ولكن جمع الرجال الذين يناسبون مشاريعنا»[٣]. وأضاف في خطاب آخر أن «قيمة العبيد الذين تثبت صلاحيتهم لخدمتنا أثمن من الجواهر. ولذلك أمرتك بأن تجمع ٦ آلاف من هؤلاء العبيد»[٤].

غير أن الحملتين سرعان ما بدأتا بعد رحيلهما في مواجهة مشكلات خطيرة؛ فقد تبين سريعا أن القوات التي أرسلت مع إسماعيل باشا ومحمد بك لا تكفي لفتح مناطق السودان الواسعة والسيطرة عليها[٥]. فأرسل الباشا المزيد من عربان الهوارة إلى إسماعيل باشا لمساعدته في حفظ النظام في سنار، نظرًا لأنها «بلاد شاسعة»[٦]. وأخيرًا اضطر الجيش لوقف تقدمه لكي يربط بين المناطق التي فُتحت بالفعل وينتظر إمدادات وتعزيزات جديدة من مصر[٧].

---

(١) الرافعي، عصر محمد علي، ص ١٥٧.

(٢) يوردها الجبرتي جميعا كأسباب محتملة: الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الرابع، ٣٠٥ (حوادث محرم ١٢٣٥).

(٣) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٣٢٥ في ١ ذو القعدة ١٢٣٧/ ٢٠ يوليو ١٨٢٢.

(٤) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٣٤٠ في ١٩ ذو القعدة ١٢٣٧/ ٨ أغسطس ١٨٢٢. وانظر أيضا: س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ١٩٥ في ١٩ محرم ١٢٣٩/ ٢٦ سبتمبر ١٨٢٣.

(٥) س/ ١/ ٥٠/ ١/ ١٩ في ٢٥ محرم ١٢٣٦/ ٣ نوفمبر ١٨٢٠.

(٦) س/ ١/ ٤٧/ ٣/ ٦٩٦ في ٤ ذو الحجة ١٢٣٦/ ٢ سبتمبر ١٨٢١. وبالنسبة لسياسة محمد علي تجاه قبيلة الهوارة، انظر: ليلى عبد اللطيف أحمد، سياسة محمد علي إزاء العربان في مصر (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٦)، ص ٢٥ - ٤٢.

(٧) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٢٣ في ٣ صفر ١٢٣٧/ ٣٠ أكتوبر ١٨٢١.

وفوق ذلك أثبت إسماعيل انعداما شنيعا في الكفاءة في قيادة الجيش، إذ كان عديم الخبرة وغير قادر على الحسم، وعنيدا ولا يتمتع بشخصية قيادية، وكان أبوه يحثه باستمرار على طلب نصيحة الأكبر سنا من بين مرافقيه[1]، إلا أن إسماعيل لم يستمع إلى نصيحة أبيه وانتهى إلى خسارة ثقة رجاله فيه، فتخلى عنه عدد ينذر بالخطر من رجال المدفعية حين كان في أشد الحاجة إليهم[2]. وفوق ذلك انفجرت ولاية سنار بأكملها في ثورة عارمة بسبب الضرائب الجديدة التي فرضها والطريقة التي جُمعت بها[3]. وفي النهاية كلفته قسوته وتهوره واندفاعه حياته في حادثة تراجيدية؛ حيث حُرق حيا خلال مأدبة تظاهر نمر، ملك شندي، بإقامتها على شرفه، ليثأر من إسماعيل الذي كان قد أهانه قبل ذلك بصفعه على وجهه[4].

غير أن المشكلة الرئيسية التي واجهها الجيش لم تكن قيادة إسماعيل، على سوئها، بل كانت تأمين نقل العبيد الذين جُمعوا إلى مصر. كان العدد الإجمالي للشحنة الأولى من هذه الكائنات التعسة ١٩٠٠ رجل وامرأة وطفل، وصلوا إلى إسنا في أغسطس ١٨٢١، واختير منهم من يصلح للخدمة العسكرية، وبيع الباقون في أسواق العبيد في القاهرة[5]، وفيما بعد أرسل هؤلاء العبيد إلى أسوان، حيث بُنيت لهم خصيصا ثكنات لاستقبالهم[6]. غير أن عددا كبيرا منهم مات في الطريق قبل الوصول إلى مركز تجميعهم هناك. وكتب محمد بك الدفتردار، زوج ابنة محمد علي الذي تولى قيادة الحملة بعد موت إسماعيل باشا أخي زوجته، إلى محمد علي في مصر يخبره بأن العبيد لم يستطيعوا

---

(١) س/ ١/ ٥٠/ ١/ ٨٥ في ١٢ ربيع الأول ١٢٣٦/ ١٨ ديسمبر ١٨٢٠. انظر أيضا: س/ ١/ ٥٠/ ١/ ٨٢ في ١٠ ربيع الأول ١٢٣٦/ ١٦ ديسمبر ١٨٢٠؛ س/ ١/ ٥٠/ ١/ ١١٧ في ٩ ربيع الآخر ١٢٣٦/ ١٤ يناير ١٨٢١، و: س/ ١/ ٥٠/ ١/ ١٧٢ في ١٩ رجب ١٢٣٦/ ٢٢ أبريل ١٨٢١، وهي جميعا خطابات من محمد علي إلى ابنه يشكو فيها من أسلوبه في القيادة، خصوصا تردده، وكان عمر إسماعيل آنذاك خمسة وعشرين عاما.

(٢) س/ ١/ ٤٧/ ٢/ ٤٨٠ في ١٦ ذو الحجة ١٢٣٥/ ٢٤ سبتمبر ١٨٢٠؛ س/ ١/ ٤٧/ ٢/ ٥١٠ في ١٨ ذو الحجة ١٢٣٥/ ٢٦ سبتمبر ١٨٢٠.

(٣) بحر برا ١٩/ ٢١، في أول رجب ١٢٣٧/ ٢٤ مارس ١٨٢٢.

(٤) الرافعي، عصر محمد علي، ص ١٦٦-١٦٧.

(٥) س/ ١/ ٤٧/ ٣/ ٦٤٧ في ١٤ ذو القعدة ١٢٣٦/ ١٤ أغسطس ١٨٢١.

(٦) ذوات ٥/ ٧٨، في ١٢ محرم ١٢٣٨/ ١٨ نوفمبر ١٨٢٢.

أن يتحملوا الرحلة القاسية من كردفان إلى وادي حلفا جنوب أسوان واقترح أن تُبنى سفن لنقلهم عبر النيل[١].

وتكررت المشكلة ذاتها حين وصل العبيد إلى مصر؛ فمات منهم عدد كبير في أثناء المسيرة الطويلة من أسوان إلى القاهرة. فأسرع محمد علي وأمر بنقلهم بقوارب نيلية[٢]، وصدرت الأوامر ببناء أربعين من هذه المراكب كل شهر[٣]، كما أمر بإعادة ملء كل الشون في أسوان ومنفلوط استعدادا لإطعام العبيد الذين كانوا يصلون إلى هناك بأعداد متزايدة باستمرار[٤]. وفوق ذلك أرسل ضابطا كبيرا (قاسم أغا، مدير مديرية قنا) ليشرف على عملية نقل العبيد بأكملها «بلا خسائر»[٥].

وقد اتضح قبل ذلك أن الجيش الذي أرسل إلى السودان كان أكبر من عدد العبيد الأسرى، الأمر الذي أحبط الهدف الأساسي للحملة، ولذا تقرر أنه لابد من جمع ٣ آلاف عبد مقابل كل ألف رجل أرسل في الحملة[٦]. ولكن حتى هذا المبدأ لم يعد له معنى، لأن الذين جُمعوا كانوا في حالة صحية سيئة للغاية وكانوا يموتون «كما تموت الخراف المصابة بوباء العفن»[٧]. فكتب محمد علي، بعدما تمكن منه اليأس، إلى بوغوص بك، مستشاره الأرمني للشئون الخارجية، يأمره باستئجار عدد من الأطباء الأمريكيين ليعالجوا العبيد. أما تفضيلهم على الأطباء الأوربيين فيرجع إلى خبرتهم في علاج «هذه الطائفة»[٨].

---

(١) بحر برا ٨/ ٨٩، في ٣ ربيع الأول ١٢٣٨/ ١٨ نوفمبر ١٨٢٢.

(٢) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ١٤ في ٢٧ محرم ١٢٣٧/ ٢٥ أكتوبر ١٨٢١؛ س/ ١/ ٤٧/ ٤/ ١٠٦ في ٢٨ محرم ١٢٣٧/ ٢٦ أكتوبر ١٨٢١، س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٣٦١ في ٩ ذو الحجة ١٢٣٧/ ٢٧ أغسطس ١٨٢٣.

(٣) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٢٨٣ في ٩ شوال ١٢٣٧/ ٢٩ يونيه ١٨٢٢.

(٤) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣، وجميعهم في ٨ جماد الأول ١٢٣٩/ ٢٩ يناير ١٨٢٤.

(٥) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٨٣ في ١٩ جماد الآخر ١٢٣٩/ ٢٠ فبراير ١٨٢٤.

(٦) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٦٤ في ٢٣ ربيع الأول ١٢٣٧/ ١٩ ديسمبر ١٨٢١.

(7) Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 64.

(٨) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٦٨ في ١ ربيع الآخر ١٢٣٨/ ٥ ديسمبر ١٨٢٣.

تجنيد المصريين

اتضح للباشا سريعا أن خطته في تكوين جيش من السودانيين تسير على نحو بالغ السوء. فمثلا حين علم أنه من بين ٢٤٠٠ عبد وصلوا إلى أسوان لن يُرسل سوى ١٢٤٥ إلى القاهرة قال: «يا للهول! هل بذلنا كل هذا الجهد في جلب هؤلاء العبيد بصحة جيدة وقادرين على العمل من مناطق بعيدة لا لشيء إلا لكي يموتوا بيننا وأمام أعيننا!»(١). ولأن المصائب لا تأتي فرادى، لم يتكيف الجنود الأتراك والألبان الذين أرسلوا إلى السودان بدورهم مع الجو، ففتكت بهم الدوسنتاريا وأمراض أخرى(٢). كذلك بدأت القوات تتذمر وتطالب بالعودة إلى مصر. كانت هذه هي اللحظة التي فكر فيها الباشا لأول مرة في تجنيد سكان مصر المحليين، بغرض إزاحة هذه المهمة عن عاتق جنوده الأتراك. فقال في خطاب مؤرخ ١٨ فبراير ١٨٢٢ إلى أحمد باشا طاهر، مدير مديرية جرجا:

> **من الواضح أننا نرسل قواتنا بقيادة أبنائنا إلى السودان ليجلبوا لنا السود لنستخدمهم في مسألة [حملة] الحجاز وخدمات أخرى مماثلة... إلا أنه لما كان الأتراك من جنسنا ويجب أن يظلوا قريبين منا طول الوقت، ولا يُرسَلوا إلى هذه المناطق البعيدة، أصبح من الضروري جمع عدد من الجنود من الصعيد. ولذلك وجدنا أنه من المناسب أن تجند حوالي أربعة آلاف رجل من هذه المديريات(٣).**

هذا هو أول مرسوم يأمر فيه الباشا بتجنيد الفلاحين من سكان مصر في الجيش، ويتضح منه أن القرار لا علاقة له بفكرة «التجنيد العام» Levée en masse، بل كانت الفكرة بالأحرى هي إحلالهم محل الجنود الأتراك الذين احتجوا لسبب أو لآخر على إرسالهم إلى السودان. وقد تقرر أن يجند المجندون الجدد لمدة ثلاث سنوات فقط يحصلون في نهايتها على تذكرة مختومة ويُسمح لهم بالعودة إلى قراهم(٤).

حتى ذلك الوقت كان معظم الجنود من العبيد المجلوبين من السودان. وقد أرسل

---

(١) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٣٧٥ في ٣٠ شوال ١٢٣٩/ ٢٧ يناير ١٨٢٤. انظر ملحق رقم (١).

(2) Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 51.

(٣) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ١٤٥ في ٢٥ جماد الأول ١٢٣٧/ ١٨ فبراير ١٨٢٢.

(٤) نفسه.

هؤلاء العبيد السودانيين مع العدد المحدود من الفلاحين المصريين الذين جُندوا إلى معسكر التدريب في أسوان بقيادة محمد بك لاظ أوغلي، كتخدا (نائب) الباشا المؤتمن[1]. وفي ذات الوقت كانت نواة هيئة الضباط تتشكل بتدريب عدد من مماليك محمد علي وإبراهيم باشا بالإضافة إلى مماليك آخرين قدمهم كبار الموظفين[2]. أرسل هؤلاء المماليك إلى الصعيد للتدرب، حيث أقيمت لهم خصيصا مدرستان، واحدة في أسوان والأخرى في فرشوط، التي تقع شمال أسوان بقليل. وكانت القاعدة المتبعة هي تدريب عبيد محمد علي في مدرسة أسوان وتدريب مماليك إبراهيم باشا في فرشوط[3]. وبالإضافة إلى هؤلاء المماليك أرسل جنود آخرون من المتحدثين بالتركية من الجيش القديم إلى فرشوط للتدريب، إلا أن المماليك فُضلوا عليهم حين تقرر تحديد رتب الضباط الجديدة للمتخرجين[4].

وكان الباشا، سعيا لتوفير هيئة تدريس للمدارس الجديدة، قد أرسل إلى نجيب أفندي، مندوبه في إسطنبول، يطلب منه أن يُرسل مهندسا واثنين من المدرسين المتمكنين من التركية والفرنسية[5]. إلا أن سيف كان المدرس الأول، وكان مسئولا أيضا عن الإشراف على تدريب كل من تلاميذ المدارس العسكرية والجنود. وكان عليه بصفة

---

(١) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٢٩٤، خطاب مؤرخ ٢ جماد الأول ١٢٣٧/ ٢٦ يناير ١٨٢٢. وقد عُين لاظ أوغلي فيما بعد ناظرا للجهادية؛ John Wilkinson, Modern Egypt, II, pp. 534-5.

(٢) الرافعي، عصر محمد علي، ص ٣٢٧. وبالنسبة لتدريب مماليك إسماعيل باشا انظر: س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٩٥ في ٢٩ جماد الآخر ١٢٣٩/ ١ مارس ١٨٢٤؛ س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٢١٥ في ١٩ رجب ١٢٣٩/ ٢٠ مارس ١٨٢٤. وتوجد فوارق حادة بين المماليك برغم أنهم جميعا يُعتبرون اصطلاحا عبيدا. فمنهم قادة البيوت المملوكية الذين يُسمون مماليك، وهؤلاء هم الذين استهدفتهم مذبحة عام ١٨١١، ومنهم أتباعهم الذين التحقوا فيما بعد بخدمة محمد علي بالإضافة إلى العبيد البيض الآخرين الذين اشتراهم بنفسه أو اشترتهم الشخصيات البارزة الأخرى، وهؤلاء أيضا يُسمون مماليك.

(٣) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٢١٠ في ١٨ رجب ١٢٣٧/ ١١ أبريل ١٨٢٢. ويقول دوان Douin أن مماليك الباشا الخصوصيين الذين أرسلوا إلى أسوان وصل عددهم إلى ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠: Douin, ed., Mission militaire, p. xiii، ويقول الرافعي إن إجمالي عدد الطلبة العسكريين كان حوالي ألف: الرافعي، عصر محمد علي، ص ٣٢٧.

(٤) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٤٧٧ في ١٣ محرم ١٢٣٨/ ٣٠ سبتمبر ١٨٢٢.

(٥) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٢٨٨، خطاب مؤرخ ٥ ربيع الأول ١٢٣٦/ ١٢ ديسمبر ١٨٢٠.

خاصة أن ينسق نشاط المدارس المختلفة بحيث ينتهي إلى تشكيل أورط (كتائب) جديدة من الجنود المدربين حديثا بقيادة الخريجين الجدد[١].

وأثناء تدريب الضباط والجنود دارت المشاورات بين كبار الضباط بشأن تصميم الهيكل التنظيمي للجيش الجديد[٢]. واشترك في هذه المشاورات إبراهيم باشا وسليمان أغا (سيف) وأحمد باشا طاهر (مدير جرجا) ومحمد بك لاظ أوغلي (رئيس المدرسة العسكرية التي أقيمت في أسوان والذي عُين فيما بعد ناظرا للجهادية)، وبالطبع، محمد علي نفسه. أما القضايا التي طُرحت فهي حجم الآلايات وتقسيمها الداخلي ونسبة الضباط إلى الجنود والتكوين العرقي لهيئة الضباط، بالإضافة إلى ماهيات (رواتب) الرتب المختلفة.

وتعكس المشاورات درجة كبيرة من المرونة والبراجماتية، فكثيرا ما كانت القرارات تُتخذ ثم تُسحب بعد اكتشاف أخطائها في التطبيق. فكما ذكرنا، مثلا، أقر هيكل جيش السلطان سليم بدلا من هيكل جيش نابليون لأنه اعتُبر أنسب لجيش صغير ما زال في مرحلة التأسيس. وبالمثل، تم تعديل أسماء الرتب العسكرية المستخدمة في جيش السلطان سليم لأنها غير مألوفة لدى تلاميذ المدارس العسكرية. وفوق ذلك أصر محمد علي على ألا تتجاوز ترقيات «أولاد العرب» (أي المصريين ــ باعتبارهم يتحدثون بالعربية) رتبة البلوكباشي (قائد ٢٥ جنديا) برغم أن التصميم الأصلي كان يمكنهم من الارتقاء إلى رتبة ملازم البمباشي[٣].

كذلك لوحظ خلال التدريبات الأولى للقوات الجديدة عدد من المشكلات واتُخذت إجراءات لعلاجها. فمثلا كتب إبراهيم باشا إلى أبيه أن بعض التمرينات تبدو جيدة

---

(١) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ١٢٢ في ١٤ جماد الأول ١٢٣٧/ ٩ فبراير ١٨٢٢.

(٢) انظر مثلا: س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٢٥٨ في ٢٥ شعبان ١٢٣٧/ ١٨ مايو ١٨٢٢؛ س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٢٦٠ في ٢٦ شعبان ١٢٣٧/ ١٩ مايو ١٨٢٢.

(٣) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٢٠٩ في ١٨ رجب ١٢٣٧/ ١١ أبريل ١٨٢٢. وفي النهاية تغيرت أسماء تلك الرتب. غير أنه وفقا للمصطلحات العثمانية القديمة تعادل رتبة البلوكباشي رتبة العريف: Stanford; corporal Shaw, "The Established Ottoman army corps under Sultan Selim III (1789 - 1807)", Der Islam 40 (1965), p. 145. وبالنسبة للحد الأقصى لترقية «أولاد العرب»، انظر الفصل السادس.

على الورق ولكنها تصبح غير منسجمة ومتناقضة في التطبيق. يضاف إلى ذلك أنه قد ثبتت صعوبة غرس فكرة التراتب العسكري الهرمي في عقول تلاميذ المدارس العسكرية الجدد وأن بعض الضباط الأصغر لم يعتادوا بعد على طاعة رؤسائهم من الضباط. وعند التحقيق في أسباب حالات هروب الجنود الأولى اتضح لإبراهيم أنها ترجع إلى «اتباعهم لأهوائهم» وعدم تقبل عقاب الضباط لهم، بأكثر مما ترجع إلى قلة رواتبهم، ولكنه اقترح مع ذلك زيادة ماهيات الجنود وصف الضباط، برفع ماهية العسكري إلى ١٨ قرشا والأومباشي (العريف) إلى ٢٥ قرشا والجاويش (الرقيب) إلى ٣٠ قرشا والباشجاويش (الرقيب أول) إلى ٤٠ قرشا. ووافق محمد علي على كل هذه التوصيات عدا ما يتعلق بماهيات العساكر، غير أنه أضاف أنه إذا كان (أي إبراهيم) قد أعلن لجنوده بالفعل أن ماهياتهم ستزيد فلا يجب أن يرجع عن كلمته، وأوضح أنه كان يفضل أن يحصل الضباط، لا الجنود، على هذه الزيادة في الماهيات[١].

سعى الأب والابن، بالعمل معا عن قرب، إلى الاتفاق على حلول للمسائل التي أثيرت. فمثلا كان حجم الآلاي (اللواء) محددا في البداية بأربعة آلاف مقاتل، ينقسمون إلى خمس أورط (كتائب)، يتشكل كل منها من ٨٠٠ رجل[٢]. ثم تقرر أن يتشكل الآلاي من أربع أورط بدلًا من خمس، كل منها مكون من ٨١٦ رجلا مع ضباطهم، وبذلك ينخفض عدد الضباط والجنود في كل آلاي إلى ٣٢٦٤ رجلا. كما اتُّفق على أسماء الرتب المختلفة[٣].

---

(١) س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ٨٦ في ٣٠ شعبان ١٢٣٨/ ١١ مايو ١٨٢٣.

(٢) س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ٨٤ في ٢٩ شعبان ١٢٣٨/ ١٠ مايو ١٨٢٣.

(٣) يقول هيوارث دن (Heyworth-Dunne, Education, p. 114) إن الآلاي كان يتكون من خمس أورط، بكل منها ٨٠٠ جندي. ومع ذلك انظر الجدول الذي وُضع قبل خطابات السجل رقم س/ ١/ ٤٨/ ١ الذي يبين بوضوح أن الآلاي كان يتكون من أربع، لا خمس، أورط. والجدول ليس مؤرخا ولكن الخطاب الأول في السجل مؤرخ ١٣ رمضان ١٢٣٨/ ٥٢ مايو ١٨٢٣. انظر أيضا س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٢٥ في ٢٤ جماد الأول ١٢٣٩ / ٢٧ يناير ١٨٢٤. وللاطلاع على اسم وراتب كل رتبة انظر: Douin, ed., Boislecomte, p. 114.

تشكيل الآلايات الأولى

بعد تسوية المسائل المتعلقة بالهيكل التنظيمي للجيش وتكوين هيئة الضباط، بقيت أمام محمد علي مشكلة كبيرة وهي أداء القوات السودانية. ذلك أن الحملة السودانية كانت حتى ذلك الحين قد أسفرت عن نتائج مختلطة؛ فبينما استطاع إسماعيل باشا، وبعده محمد بك الدفتردار، أن يجمعا عددا معتبرا من العبيد ويرسلاهم إلى مصر، فإن عددًا كبيرًا منهم مات في الطريق أو اتضح أنه غير قادر على حمل السلاح[1]. فلم يبق على قيد الحياة في عام ١٨٢٤ سوى ٣ آلاف من بين ٢٠ ألف عبد جُمعوا بين عامي ١٨٢٠ و١٨٢٤ [2]. وفوق ذلك كانت الحملة ذاتها تواجه مشكلات مهمة، بالإضافة إلى أنها كلفت الباشا مبالغ طائلة علاوة على أحد أبنائه.

ولما كان خيار تدريب جنوده الألبان قد فشل، فإن البديل المتاح كان الاعتماد الكامل على الفلاحين المصريين وتجاوز القوة المكونة من أربعة آلاف فلاح، التي كان قد جندها مبكرا في عام ١٨٢٢. فكما رأينا من قبل كان قد تقرر أن يُجند هؤلاء الفلاحون لمدة ثلاث سنوات فقط يعادون بعدها إلى قراهم. وفوق ذلك كان الهدف الرئيسي من تجنيدهم هو إعفاء الجنود الأتراك في السودان من المهمة الرئيسية، وهي جمع العبيد السودانيين. وكانت أية محاولة لجمع المزيد من الفلاحين المصريين تحمل معها خطر نزع عدد معتبر من العاملين من القطاع الزراعي[3]، يضاف إلى ذلك أن الفلاحين المصريين لم يألفوا الخدمة العسكرية وكانوا ممنوعين قانونا في العهد العثماني من حمل السلاح[4]. ومع ذلك لم يكن أمام الباشا خيار آخر وقرر أن يجرب. وقد أشار في خطاب صريح إلى إبراهيم إلى

---

(١) عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي، ص ١٦٠.

(2) FO 78/126, Salt 8 February 1824.

(٣) توجد خطابات عديدة صادرة عن الباشا تبين أن هذا الأمر كان شاغلا أساسيا عنده. انظر مثلا خطابه المؤرخ ٢٣ يونيه ١٨٢٣ الذي يشير فيه إلى أول أوامره بتجنيد فلاحي الدلتا، حيث تقرر إعفاء مديرية البحيرة من التجنيد حتى يتاح لها أن تجمع الأرز الضروري للجيش: س/ ١/ ٤٧/ ١٣١ في ٦ ذو القعدة ١٢٤٠/ ٢٣ يونيه ١٨٢٣.

(٤) يقول هيد إن المصريين في العهد العثماني كانوا يعاقبون بالإعدام إذا اكتُشفت حيازتهم للسلاح: Uriel Heyd, Studies in Old Ottoman Criminal Law (Oxford: Oxford University Press, 1976). p. 261. ويقول تولدانو إن المصريين المتكلمين بالعربية استمر حظر حملهم للسلاح قانونا خلال حكم كل من عباس وسعيد: Toledano, State and Society, pp. 163-6.

المشكلات التي قد تواجهه إذا قرر أن يجند المزيد من الفلاحين؛ فقال إنه بالرغم من أن الحكومات الأوربية تجند فلاحيها، فإن:

> أهل مصر ليسوا معتادين على الخدمة العسكرية مثل أهل أوربا، كما أن حكومتنا ليست قوية كحكوماتهم. ولما كان الأمر كذلك، فإن علينا أن نكيف احتياجاتنا لتتفق مع قدراتنا وأن نتقدم خطوة خطوة ونضع الأمور في نصابها كلما تقدمنا. يجب أيضا أن نكون واقعيين ونعالج قصوراتنا مع مضي الزمن[١] .

ولما عقد الباشا العزم على الاعتماد على فلاحي مصر، اجتاحت موجات التجنيد البلاد، وبعد أقل من عام كان ٣٠ ألفا من الفلاحين يتدربون بالفعل في المعسكر الجديد الذي أقيم في بني عدي، القريبة من منفلوط في مصر الوسطى[٢].

اختبار القوات الجديدة

في نفس الوقت شُكلت في معسكرات أسوان ومنفلوط عشر أورط، كل منها من ٨٠٠ رجل، تكونت من العبيد السودانيين بالإضافة إلى الفلاحين المصريين الذين جُندوا في البداية من الصعيد[٣] . وحين علم محمد علي بقيام انتفاضة وهابية جديدة في العسير في جنوبي الحجاز قرر أن الوقت قد حان ليختبر قواته الجديدة، فكتب في يوليو ١٨٢٣ إلى إبراهيم باشا يأمره بتشكيل آلاي من الأورط المشكلة حديثا لإرسالها إلى شبه الجزيرة العربية على الفور حتى إذا كان الجنود لم يستكملوا بعد منهج التدريب[٤]. وعُين من يُدعى محمد بك قائدا لهذه القوة وأمر بتلقي الأوامر من أحمد باشا يكن؛ صهر محمد علي الذي كان واليا على مكة[٥]. كذلك أمر محمد علي بتشكيل آلايين آخرين من القوات المدربة حديثا وإرسالها لمساعدة القوة الموجودة في السودان[٦].

---

(١) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٢٠ في ٨ شوال ١٢٣٨/ ١٩ يونيه ١٨٢٣.

(2) Driault, Empire, p. 299.

(3) Ibid., p. 285.

(٤) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٣٤ في ٢ ذو الحجة ١٢٣٨/ ١١ يوليو ١٨٢٣.

(٥) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٣٩ و ٤٠ وكلاهما في ١٨ ذو الحجة ١٢٣٨/ ٢٦ أغسطس ١٨٢٣.

(٦) س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ٢٥٥ في ٤ ربيع الأول ١٢٣٩/ ٨ نوفمبر ١٨٢٣. وفي نهاية الأمر، وبسبب تكليف

وفي نوفمبر ١٨٢٣، وبينما كان الباشا ينتظر وصول أنباء عن هذه القوات، انتقل إلى بني عدي ليشرف على عملية التدريب بنفسه، ودعا القنصلين العامَّين البريطاني والفرنسي لاصطحابه إلى المعسكر(١). وكانت النتيجة أكثر من مُرضية، حيث أدت القوات استعراضا مبهرًا، كان الباشا سعيدًا برؤيته بلاشك. وفوق ذلك لقي أداء القوات إعجاب القنصلين؛ فقال دروفيتي، القنصل الفرنسي العام، إنها «حققت درجة من الدقة تشرِّف الضباط الفرنسيين المسئولين عن تدريبها»(٢). وكتب صولت، القنصل الإنجليزي العام: «فخر واحتفال بالحرب المجيدة يقام يوما بعد يوم»، وأضاف: إن الباشا «أقام استعراضا ضخما، وقامت أربعة آلايات بالتدريب في السهل [الواقع غرب المعسكر]، ولم يكن الاستعراض عاديا، بل كان يشبه «حربا صغيرة» [بالفرنسية] وكان منظرهم مثيرا للإعجاب حقا»(٣). وقرر الباشا في أثناء إقامته في المعسكر أن يدعو مختلف مديري المديريات من كل أنحاء مصر، بحجة إطلاعه على مشكلات تجنيد الجنود والمسائل المالية والإدارية الأخرى(٤). ذلك أن الباشا بعد أن شهد الإعجاب الذي لقيته القوات الجديدة أراد أن تثير قواته ذات المشاعر عند مديريه حتى «تتنقل أنباء صحيحة عنها في جميع أنحاء البلاد»(٥).

وفي أثناء وجوده في منفلوط وصلت أنباء النصر الكبير الذي حققته القوات الجديدة على الوهابيين المتمردين في العسير: فقد نجح تشكيل لا يتجاوز ٢٥٠٠ جندي مشاة مصري في إلحاق الهزيمة بقوة وهابية تبلغ عشرة أضعافه(٦). واتضح أن عدم اكتمال

السلطان لمحمد علي بمهمة مواجهة انتفاضة المورة، لم يُرسل سوى آلاي واحد بقيادة عثمان بك: س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٧٠ في ١ ربيع الآخر ١٢٣٩/ ٥ ديسمبر ١٨٢٣. وفي النهاية أصبح عثمان بك حكمدارا للسودان خلفا لمحمد بك الدفتردار، ومات في الخرطوم في مايو ١٨٢٥ ودُفن هناك: عبد الرحمن زكي، «حكمدارو السودان»، المجلة التاريخية المصرية، ١ (١٩٤٨)، ص ٤٢٩.

(1) Driault, ed., Empire, p. 296.

(2) Ibid., pp. 299 - 300.

(3) FO 78/126, Salt, 20 January 1824.

(٤) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٩٥ في ١٨ ربيع الآخر ١٢٣٩/ ٢٣ ديسمبر ١٨٢٣؛ س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٤٧ في ٢٠ جماد الأول ١٢٣٩/ ٢٣ يناير ١٨٢٤.

(5) FO 78/126, Salt, 20 Jannary 1824.

(٦) س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ٣٢٧ في ١٤ رجب ١٢٣٩/ ١٥ مارس ١٨٢٤؛ و Driault, ed., L'Expédition, p. 10.

تدريب القوات لا يهم كثيرا، فحتى الوهابيون الشرسون لا يضارعونهم. وبعد مدة قصيرة أتيحت للقوات النظامية الجديدة فرصة أخرى لتثبت للباشا جدارتها. ففي ٢٢ مارس ١٨٢٤ وقع انفجار كبير في مخزن البارود بالقلعة، قُتل بسببه أكثر من ٤ آلاف شخص، ودارت شائعات تقول بأنه من عمل بعض القوات القديمة من الألبان والمماليك التي كرهت قيام الباشا بتشكيل القوات النظامية، الأمر الذي شكل خطرًا عظيما على الباشا، حيث كان وضعه وقتها مشابها لوضع السلطان سليم حين حاول أن يتخلص من قوات الإنكشارية قبل سبعة عشر عاما[١]. إلا أن أورطة واحدة من القوات الجديدة اندفعت إلى المسرح وعزلت مخزن البارود وسيطرت بسرعة على الوضع[٢].

وفي الشهر التالي، أي في أبريل ١٨٢٤، أتيحت للقوات الجديدة فرصة ثالثة لتُظهر مدى ولائها وانضباطها وإمكانية الاعتماد عليها. فقد نشبت انتفاضة كبيرة في الصعيد ضد سياسات الباشا في التجنيد والضرائب، وشارك أكثر من ٣٠ ألف رجل وامرأة في التمرد الذي قاده شيخ يدعى رضوان، ادعى أنه المهدي المنتظر وأعلن كفر محمد علي. وزحف السكان المحليون على مقرات حكم الحكام المحليين عدة مرات وأَسروهم[٣]. واتضح أن التمرد بالغ الخطورة، وبدأ يمتد إلى المديريات المجاورة في مصر الوسطى التي كان التجنيد قد طُبق عليها بالفعل في نفس العام. وقد حاولت السلطات أن تُخمد التمرد بمختلف وسائل التهديد والإرهاب[٤]، وحين ثبت عدم تأثير هذه التدابير ولم تبد أية علامة على انحسار التمرد، تقرر في نهاية المطاف أن تُرسل بعض القوات المدربة حديثا لتحارب المتمردين. وكان هذا قرارا خطيرا للغاية، بالنظر إلى أن معظم الجنود آنذاك كانوا مجندين من قرى الصعيد، أي من ذات المديريات التي أرسلوا لإخماد انتفاضتها. وفي البداية لقيت القوات مقاومة شرسة من القرويين وهوجم بعض الضباط وقتلوا[٥]،

(1) From Drovetti to Chateaubriand, 30 March 1824, in Driault, ed., L'Expédition, pp. 11-12.

(2) Ibid.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٢٣٦ في ٧ شعبان ١٢٣٩/ ٧ أبريل ١٨٢٤.

(٤) س/ ١/ ٤٧/ ٧/ ٣٠٦ في ١٣ شعبان ١٢٣٩/ ١٣ أبريل ١٨٢٤.

(٥) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٢٣٩ في ٨ شعبان ١٢٣٩/ ٨ أبريل ١٨٢٤.

بل وانتشرت شائعات بأن التمرد قد امتد إلى الجيش ذاته، وأن حوالي ٧٠٠ جندي قد انضموا إلى المتمردين، فأمر الباشا بإجراء تحقيق فوري منذرا بإعدام من يثبت عليه الاتهام. وفي النهاية أعدم ٤٥ ضابطا رميا بالرصاص أمام جنودهم(١).

وفي نهاية المطاف أخمد عثمان بك، ميرالاي (عقيد) الآلاي الأول وهو في طريقه إلى السودان. فقد هاجم، على رأس قوته المشكلة من ٥٠٠ فارس و٣ آلاف من المشاة من القوات المدربة حديثا مركز التمرد بالقرب من قنا حيث كان يختبئ «رضوان الأحمق». فهرب الشيخ إلى الصحراء ووُزعت أوامر اعتقال على كل المديريات للقبض عليه. وفي مدة لا تتجاوز أسبوعين تم سحق تمرد الفلاحين [«فلاح فتنه سي»] الذي أسفر عن أكثر من ٤ آلاف قتيل (٢).

كان هذا أوضح إثبات حتى ذلك الحين على ولاء القوات الجديدة التي نالت إعجاب الباشا الشديد، حيث علم أنها لم تتردد في قتال المتمردين الذين كانوا أحيانا من جيران الجنود أو أقاربهم(٣). وفي أحد المناسبات سُجل أن جاويشا (رقيبا) من آلاي عثمان بك وجد في أثناء الهجوم على قرية معينة أباه من بين المتمردين، وحين فشل في إقناعه بالتسليم قتله. وحين علم محمد علي بهذا الحادث كتب إلى محمد بك لاظ أوغلي، ناظر الجهادية، يمدح الجندي ويرقيه إلى رتبة الملازم (٤).

أدت هذه الإنجازات الرائعة إلى «إبهار محمد علي تماما، وهو يطلق العنان الآن لهذه الآلة بهدف تنمية قواته المسلحة على أوسع نطاق ممكن» (٥). فحين رأى محمد علي مدى صعوبة نقل العبيد السودانيين وكيف كانت حالتهم تتدهور بمجرد وصولهم، وبعدما

---

(١) س/ ١/ ٤٧/ ٧/ ٣٣١ في ٢ رمضان ١٢٣٩/ ١ مايو ١٨٢٤.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٢٣٦ في ٧ شعبان ١٢٣٩/ ٧ أبريل ١٨٢٤؛ س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٢٤٢ في ١٣ شعبان ١٢٣٩/ ١٣ أبريل ١٨٢٤؛ س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٢٥٥ في ٢٥ شعبان ١٢٣٩/ ٢٤ أبريل ١٨٢٤؛ و FO 78/126, Salt 18 May 1824.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٢٨٨ في ١٥ رمضان ١٢٣٩/ ١٥ مايو ١٨٢٤.

(٤) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٢٥٣ في ٢٥ شعبان ١٢٣٩/ ٢٥ أبريل ١٨٢٤. وقال في ذات الخطاب إن القوات الجديدة أثارت إعجاب كل من شاهدوها أو سمعوا عنها.

(5) Heyworth-Dunne, Education, p. 114.

اختبر قواته الجديدة في أكثر من مناسبة، تخلى عن أي تردد يمكن أن يكون قد خطر بباله بشأن تجنيد الفلاحين. ومنذ هذه اللحظة فصاعدا تلاحقت موجات التجنيد بسرعة بحيث وصل عدد المجندين بحلول منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر إلى ١٣٠ ألف مجند[١]. فإذا علمنا أن عدد السكان كان يبلغ حوالي الخمسة ملايين[٢]، يكون معنى ذلك أن الجيش كان يشكل نسبة تبلغ ٦ , ٢٪ من عدد السكان، وهي نسبة مرتفعة للغاية، تسببت بلا شك في تدمير العائلات الريفية والحياة القروية [٣].

وبالرغم من ضخامة هذا الرقم لا تقتصر أهمية تجنيد الفلاحين في جيش محمد علي على حجمه. فنحن لا نستطيع أن ندرس حكم الباشا بمعزل عن التجنيد، في ضوء خططه التوسعية تجاه سوريا، وقيامه، ولو كرها، بمساعدة السلطان على نحو فعال في الحجاز واليونان؛ وبالتالي كان التجنيد بحد ذاته حجر الزاوية في نظامه، وكان بقاؤه يعتمد عليه. وفوق ذلك كان التجنيد، مثله مثل السخرة، رابطة مهمة بين محمد علي وآلته الحكومية من جانب وسكان الريف من جانب آخر، إذ كان التجنيد ورد فعل السكان عليه، كما سنرى، بشيرا بعلاقة جديدة بين الحكومة والمحكومين. فقد انقضت الأيام التي كان فيها الوالي العثماني أو الأمير المملوكي يصدر أمرا أو يعلن رغبة ثم يتجاهلها السكان عمليا أو يتجنبونها بحذر أو يقابلونها بلا مبالاة باردة وعدم اهتمام محسوب. وكان مقدرا للتجنيد أن يغير بعنف وجه المجتمع المصري والعلاقة بين الحكومة والعامة.

---

(١) هذا هو الرقم الذي ذكره معظم المراقبين: كلوت بك: ١٣٠،٣٠٠ (Clot Bey, Aperçu, II, p. 232) دكتور باورنج: ١٥٠ , ١٢٧ (Bowring, "Report on Egypt", p. 51)؛ باركر: ١٤٣ و١٢٥ (FO 78/231, 18 February 1833)؛ الرافعي: ٢٠٢ , ١٣٠ (الرافعي، عصر محمد علي، ص ٣٥٨). وقد وصل سان جون إلى رقم ١٩٣ , ٩٣٢ لأنه أدخل البدو غير النظاميين والعاملين في ليمان الإسكندرية وطلبة المدارس الحربية (St. John, Egypt, pp. 478-9).

(٢) هذا هو الرقم الذي توصل إليه بانزاك: Danial Panzac, "The Population of Egypt in the nineteenth century", Asian and African Studies 21 (1987), pp. 11-32. وللاطلاع على تقديرات أسبق انظر: G. Baer, "Urbanization of Egypt, 1820-1907", in W.R. Rolk and R.L. Chambers, eds., Beginnings of Urbanization in the Middle East (Chicago: Universtity of Chicago Press, 1968), pp. 155-69; J. McCarthy, "Nineteenth ceintury Egyptian population", Middle East Studies 3 (1976), pp. 1-39; and Rivlin, Agricultural Policy, Appendix VI.

(٣) توصلت ريفلين إلى نسبة ٤٪ بتقدير عدد السكان بـ ٥ , ٢ مليون نسمة في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وهو تقدير يبدو منخفضا للغاية: Rivlin, Agricultural Policy, p. 211.

ونظرا لأهمية التجنيد الفريدة في نظام محمد علي سيصف ما تبقى من هذا الفصل الطرق التي اتبعتها السلطات في جمع الرجال من قراهم وسيحاول أن يتتبع كيفية تطور هذه السياسة مع الزمن. ولا يمكن أن تكتمل القصة الدقيقة للتجنيد إذا لم تتضمن رد فعل السكان عليه؛ وبالتالي سيحاول هذا الفصل فيما تبقى منه أن يصف كيف تعامل الفلاحون مع هذا التدخل الجديد، الوحشي غالبا، من جانب الدولة في حياتهم، وهدفه من ذلك هو لفت الانتباه إلى حقيقة أن التجنيد والمؤسسة العسكرية بصفة عامة قد غيرا بعنف طبيعة الحكومة في القاهرة بإدخال تقنيات جديدة في التحكم والمراقبة لم تسبق تجربتها في مصر.

طرق التجنيد

نشأت المحاولة الأولى لتجنيد الفلاحين المصريين، كما قلنا من قبل، من الرغبة في إعفاء الجنود الأتراك العاملين في خدمة محمد علي من الخدمة في أراض بعيدة وحارة مثل بلاد السودان. وكان مقررا بالنسبة للأربعة آلاف قروي الذين جُمعوا من قرى الصعيد للحلول محلهم أن يُجندوا لمدة ثلاث سنوات فقط، يتسلمون بعدها تذكرة مختومة ويُسمح لهم بالعودة إلى قراهم واستئناف حياتهم المدنية العادية. وكان هؤلاء المجندين سيُعفون من الفردة (ضريبة الرأس) ومن التزامات مالية أخرى يخضع لها الفلاحون. والأهم من ذلك أنه تقرر أن يتولى جمع هؤلاء المجندين الأوائل من قراهم ضابط يُرسل من القاهرة لهذا الغرض، بدلا من مشايخ القرى، على أن يقتصر دور شيخ القرية على معاونة الضابط في العثور على من يصلح من رجال قريته للخدمة العسكرية، ويجب أن يكون المجند من أهالي القرية التي يُؤخذ منها، لا «من هؤلاء الذين يجوبون البلاد من قرية لأخرى... ويجب أن يُسجل اسمه في دفتر خاص، مع اسم قريته وأبيه وألقابهم»[1].

وقد حاول محمد علي وهو يصدر أوامره لضباط التجنيد أن يحثهم على أن يتعاملوا مع مهمتهم الخطيرة برفق، وكتب إلى إبراهيم باشا يخبره بأنه علم أن ضباط التجنيد

(١) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ١٤٥ في ٢٥ جماد الأول ١٢٣٧/ ١٨ فبراير ١٨٢٢. انظر ملحق رقم (١).

يجمعون الرجال من القرى بنفس الطريقة التي يجمعونهم بها للسخرة، ويقول له إن هذه الطريقة يجب أن تتوقف فورا، وأضاف شارحًا:

نظرا لأن الفلاحين ليسوا معتادين على الخدمة العسكرية، فيجب ألا يُسحبوا إلى الجيش بالقوة. فعلينا أن نرغبهم فيه... ويمكن تحقيق ذلك بتعيين بعض الوعاظ والفقهاء الذين يجب أن يقنعوا الفلاحين بأنها [الخدمة العسكرية] ليست كالسخرة... ونستطيع بالمقابل أن نذكرهم بأن الفرنسيين استطاعوا بسهولة [حين كانوا في مصر] أن يجمعوا الأقباط للخدمة في جيشهم بسبب تلهفهم على خدمة عقيدتهم. فإذا كان هذا حال القبط، فلا شك في أن حال المسلمين سيكونون أفضل، فقلوبهم تمتلئ بالتقوى والحماس للدفاع عن الدين [١].

كان هذا التفكير من جانب الباشا خياليًا ولم يكن واقعيًا بالمرة. فقد واجه ضباط التجنيد وهم يؤدون مهامهم مشكلات أخطر كثيرا من أن تُحل بمجرد تعيين دعاة لترغيب الفلاحين في الخدمة العسكرية. ذلك أن السلطات، بالإضافة إلى افتقارها إلى أية معلومات تفصيلية عن السكان، لم يكن لديها بعد نظام طبي يُعتمد عليه لفحص المجندين، وهو وضع استمر حتى عام ١٨٣٠، حين عمل كلوت Clot بك على إقامة مدرسة أبو زعبل الطبية (التي ستنتقل فيها بعد إلى قصر العيني) واستخدام خريجيها في فحص المجندين[٢]. وفوق ذلك لم يُزوَّد الضباط الذين أرسلوا من القاهرة لتجنيد الفلاحين، على خلاف ضباط التجنيد في الجيوش الفرنسية في أعقاب الثورة أو النابليونية[٣]، بإرشادات بشأن شروط السن والحالة الاجتماعية وعدد الإخوة الذكور لمن يتم تجنيدهم. فما كان على ضباط التجنيد وهم يفتقرون إلى هذه المعلومات الحيوية سوى الهبوط بمجرد تلقي الأوامر على أية قرية تُحدد لهم وإلقاء القبض على أكبر عدد يمكن العثور عليه من الرجال «بلا نظام ولا ترتيبات ولا تسجيل ولا اقتراع»[٤]. وحينئذ

---

(١) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ١٨٦ في ٦ رجب ١٢٣٧/ ٢٩ مارس ١٨٢٢. انظر ملحق رقم (٢).

(٢) محمد فؤاد شكري، «بعثة عسكرية بولونية في مصر في عهد محمد علي»، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول ٨ (١٩٤٦)، ص ٢٩.

(3) Isser Woloch, "Napoleonic conscription: State power and civil society," Past and Present, III (1986), pp. 102-5; and Alan Forrest, Conscripts and Deserters: The Army and French Society During the Revolution and Empire (Oxford: Oxford University Press, 1989), pp. 27, 47.

(4) Bowring "Report on Egypt", p. 52.

يُربط هؤلاء الرجال بحبال حول أعناقهم في مجموعات من ستة أو ثمانية أفراد[١]، ثم يساقون إلى معسكر التدريب في حراسة «فصيلة التجنيد»، تاركين خلفهم «جماعة حزينة محطمة القلب» من الزوجات والأمهات والأطفال يولولون ويصرخون ويحاولون بلا أمل أن يمنعوا الجنود من الرحيل برجالهم [٢].

أما محاولات إقناع الفلاحين بأن الخدمة في الجيش واجب ديني، وأن التجنيد يختلف عن السخرة فلم تلق إلا آذانا صماء. وحتى قبل أن يستدير الباشا ضد السلطان العثماني كان النداء بحمل السلاح دفاعا عن العقيدة ضد الفرس[٣]، أو الروس أو اليونانيين [٤]، نداء غريبا تماما وبلا معنى ولا جاذبية عاطفية تذكر. «فربما تسير فصيلة التجنيد بكل جاذبيتها من طبول وأوشحة ووعود من رشيد إلى أسوان بغير أن تلتقط متطوعا واحدا...»[٥]. لم يجد الفلاحون القلقون على عائلاتهم الكبيرة التي تركوها خلفهم وعلى الأرض التي ستبور بالضرورة حافزا يُذكر للالتحاق بالجيش، وحاولوا، في ضوء طريقة التجنيد اللامنطقية «والأكثر عشوائية وانعداما للرحمة»[٦]، أن يقاوموا بكل الطرق الممكنة.

مقاومة التجنيد

هنا نأتي إلى لب المشكلة التي واجهت محمد علي وأجهزته العسكرية: فالباشا لم ينجح مطلقا في إقناع الفلاحين بالالتحاق بالجيش بإرادتهم الحرة عن طريق توظيف الحجج الأيديولوجية أو الدينية. ففور انتشار العلم بسياسة التجنيد الجديدة في الريف استخدم

---

(1) Jules Planat, Histoire, de la régénération de L'Egypte (Paris, 1830), pp. 76-7.

(٢) St. John, Egypt, II, p. 277، انظر أيضا: Hamont, L'Egypt, II, p. 12 .

(٣) كان محمد علي يظن أن السلطان سوف يطلب منه أن يرسل قوات لمساعدة الجيش السلطاني في حربه ضد الفرس. انظر: س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٢١٧ في ٢٢ رجب ١٢٣٧/ ١٥ أبريل ١٨٢٢:
Driault, ed., Empire, p. 286; Cattaui, ed., Mohamed Aly, I, p. 45.

(٤) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٢١٧ في ٢٢ رجب ١٢٣٧/ ٥١ أبريل ١٨٢٢.

(5) Scott, Rambles in Egypt, II, p. 219.

(6) Ibid., p. 216.

الفلاحون مختلف الطرق للهرب من وجه رجال الباشا الذين أرسلهم لإدخالهم في الخدمة. كان التمرد الصريح أحد هذه الطرق. ونعرف من هذا النوع تمردين على الأقل يرتبطان مباشرة بسياسة التجنيد التي اتبعها الباشا. وقد ذكرنا من قبل الانتفاضة الكبيرة في الصعيد عام ١٨٢٤ التي شهدت تمرد ٣٠ ألف شخص ضد أجهزة السلطة التابعة للباشا، هاجموا الموظفين الذين أرسلوا من القاهرة ورفضوا أن يدفعوا الضرائب(١). وقبل ذلك في مايو ١٨٢٣، أي بعد إدخال نظام التجنيد في الدلتا مباشرة، اندلعت انتفاضة معتبرة، وإن كانت أقل حجما، في مديرية المنوفية، واضطر محمد علي لإخمادها أن يذهب إليها بنفسه مسلحا بحرس قصره وستة من مدافع الميدان(٢).

وإلى جانب الانتفاضة الصريحة، استخدم الفلاحون في الأغلب تكتيكا آخر، هو التسحب (الفرار) من قراهم كلية لتجنب التجنيد. فحالما تصل الأنباء باقتراب فصيلة التجنيد إلى القرية ــ «وهي أنباء تنتشر في البلاد كما تنتشر النار في الهشيم»(٣) - تنطلق موجة من «المتسحبين» تتبعها كتل من العائلات التي تهجر منازلها وقراها في حالة مذرية لتحاول أن تهرب من فصائل التجنيد. وبحلول أواخر الثلاثينيات كان انتشار هذه الممارسات قد بلغ حد العثور على قرى مهجورة بأكملها، فقد ترك السكان خلفهم قرى حزينة باعثة على الأسى «مدفونة في صمتها... لا تزال منازل سكانها الفقراء... قائمة، لا هي مسودة من أثر حريق ولا مدمرة بسبب الحرب، ولا أهلكها الزمن، وإنما حُرمت من سكانها [الذين حاولوا أن يتجنبوا لقاء مندوبي الباشا] بتخليهم عن بيوتهم ووطنهم وهجرهم بالجملة لبنادرهم وقراهم الحنونة»(٤). ومن الطبيعي أن السلطات لم تكن لتتحمل ذلك، لأن الفارين بالإضافة إلى تهربهم من التجنيد، سيتركون بفرارهم الأرض بائرة بلا رعاية. وكان أحد واجبات العربان العاملين في خدمة الباشا هو

(١) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٢٥٤ في ٢٥ شعبان ١٢٣٩ / ٢٥ أبريل ١٨٢٤.

(٢) س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ٦٤ في ١٢ شعبان ١٢٣٨/ ٤ مايو ١٨٢٣؛ س/ ١/ ٤٧/ ٥/ ٥٧ في ٢٦ شعبان ١٢٣٨/ ٩ مايو ١٨٢٣:

Driault, ed., Empire, p. 286; Cattaui, ed., Mohamed Aly, I, p. 45; Rivlin, Agricultural Policy, p. 201.

(3) St. John, Egypt, I, p. 189.

(4) Madden, Egypt, pp. 41 - 2.

القبض على الفلاح الذي يهجر قريته مع عائلته محاولا التهرب من التجنيد[1]. إلا أنه في نهاية المطاف كانت المسئولية تقع فعليا على عاتق مشايخ القرى في التحري عن هؤلاء المتسحبين (الفارين) الريفيين والإمساك بهم[2]. وحتى إذا ترك الفلاح قريته إلى القاهرة، حيث يزداد أمله في ألا يتعرف عليه أحد وأن يصعب بالتالي القبض عليه، أرسلت أوامر إلى مشايخ الحارات بالعثور على الغرباء وإعادتهم لكي «يعمروا» قراهم[3].

غير أنه ثبت أن جمع المتسحبين أصعب مما تخيلته السلطات. فقد تواطأ عدد كبير من مشايخ القرى مع الفلاحين بدلا من أن يقوموا بتسليمهم للسلطات، كما كانوا في بعض الحالات يقبلون الرشاوى من المتسحبين مقابل عدم تسليمهم. وقد نصت المادة ٣٦ من قانون الفلاحة الذي صدر في أوائل عام ١٨٣٠ على أن مثل هذا الشيخ الذي تثبت إدانته يضرب ٢٠٠ جلدة بالكرباج[4]. وبدرجة أقل كانت مهمة القبض على متسحبي القرى، أي هؤلاء الفلاحون الذين هجروا قراهم ليتهربوا من التجنيد أو أي من مطالب الحكومة الأخرى، تقع ضمن مسئولية نظار الأقسام (مأموري المراكز)، خصوصا حين يكون المتسحبون الذين عُثر عليهم في نطاق القسم ليسوا من هذا القسم أصلا[5]. ولكن يبدو أنه حتى النظار لم يكونوا يقومون بواجبهم كما ينبغي، وأن بعضهم لم يبلغ عن المتسحبين الذين وُجدوا في أقسامهم. فتقرر أنه إذا تبين أن ناظرا يخفي متسحبين في قسمه يتلقى

---

(1) FO 78/184, Barker, 7 July 1829.

(٢) زين العابدين نجم، «تسحب الفلاحين في عصر محمد علي: أسبابه ونتائجه»، المجلة التاريخية المصرية، ٣٦ (١٩٨٩)، ص ٢٥٩ ـ ٣١٦؛ عبد الله عزباوي، عمد ومشايخ القرى ودورهم في المجتمع المصري في القرن التاسع عشر (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٤) ص ٤٦ – ٨؛ Rivlin, Agricultural Policy, p. 95.

(٣) الديوان الخديوي ١/ ١٠٢ في ٢٨ ذو الحجة ١٢٤٣/ ١٢ يونيه ١٨٢٨؛ انظر أيضا: الوقائع المصرية في ٢٣ ربيع الأول ١٢٤٦/ ١٢ سبتمبر ١٨٣٠:
Bowring, "Report on Egypt", p. 121 ; Rivlin, Agricultural Policy, pp. 104 - 105.

(٤) فيليب جلاد، قاموس الإدارة والقضاء (الإسكندرية: ١٨٩٠-٢)، الجزء الثالث، ص ١٣٢٦ ـ ٧؛ وسيشار إليه من الآن فصاعدا كالآتي: جلاد، قاموس. وللاطلاع على ترجمة إنجليزية لهذا القانون انظر:
Hiroshi Kato, "Egyptian village community under Muhammed 'Ali's Rule: An annotation of 'Qanun al-Filaha", 16 (1980), pp. 183-222.

(٥) س/ ١/ ٤٧/ ٧/ ١٧٤ في ٦ ذي الحجة ١٢٤٠ / ٢٢ يوليو ١٨٢٥:
Rivlin, Agricultural Policy, pp 91-2.

على قدميه ١٠٠ ضربة بالفلقة بالإضافة إلى السجن مدى الحياة في أبي قير [١]. واستمرت ظاهرة تسحب الفلاحين من قراهم بالرغم من سن كل هذه القواعد للحد منها، وأثبت مشايخ القرى الذين تقع على عاتقهم كامل المسئولية عن القبض على المتسحبين عدم جدارتهم بالثقة. ولذلك قُلص دورهم إلى مجرد الإبلاغ عن المتسحبين، لا القبض عليهم. فنصت المادة ١١٨ من القانون المنتخب الصادر في فبراير ١٨٤٤ على أنه على مشايخ القرى أن يبحثوا عن المتسحبين في قراهم، وبدلا من أن يُطلب منهم أن يقبضوا عليهم بأنفسهم كما نص القانون السابق، طُلب منهم أن يبلغوا مدير المديرية. فإذا مرت أربعة أيام من ترك المتسحب لقريته بغير العثور عليه، وإذا لم يقم الشيخ بالإبلاغ عنه خلال هذه المدة، يعتبر الشيخ شريكا للمتسحب، وفي هذه الحالة يُصلب [٢].

وحين اكتشف الفلاحون عدم جدوى الانتفاضة الصريحة أو الفرار الجماعي في التهرب من فصائل التجنيد لجئوا إلى أعمال التمرد الفردية، ومن وسائلها تشويه أنفسهم عمدا حتى يعتبروا غير صالحين طبيا للخدمة [٣]. وسوف نتناول مختلف الطرق التي اتُّبعت في التشويه ورد فعل الحكومة عليه في الفصل السادس، ويكفي هنا أن نقول إن التقنيات الأكثر شيوعا كانت بتر السبابة وخلع الأسنان الأمامية و/ أو وضع سم الفئران في العين لتصاب بالعمى الذي يؤمل أن يكون مؤقتا. وحين أصبحت هذه الممارسات «شائعة للغاية» [٤]، قرر الباشا أن يعاقب المشوهين وشركائهم في الجريمة بشدة بإرسالهم إلى السجن مدى الحياة، بالإضافة إلى تجنيد أقاربهم بدلا منهم [٥]. ومن

---

(١) ذوات ٥/ ٥٢ في ١١ شوال ١٢٤٤/ ١٦ أبريل ١٨٢٩. وبالنسبة للسجن في الليمان انظر الفصل الثالث.

(٢) جلاد، قاموس، الجزء الثالث، ص ١٣٣٩ - ٤٠. وكلمة صلب هنا تعني شنق: «فبرغم أنها تعني حرفيا الوضع على الصليب، إلا أنه يبدو أن كلمة صلب تعتبر في القانون العثماني مرادفة للشنق»:
Heyd, Old Ottoman Criminal Law, p. 260.

(٣) ومن الطريف أنه يبدو أن ذلك يحدث مع كل حكومة تلجأ للتجنيد العام. وبالنسبة لهذه الممارسة في الجيوش النابليونية انظر: .Forrest, Conscripts and Deserters, p. 136، أما عن رد الفعل المماثل من جانب الأقنان الروس في القرن التاسع عشر، وحالات جرح النفس بين القوات الإنجليزية، وهو أمر له دلالته، خلال الحرب العالمية الأولى، انظر:
John Keegan, The Face of Battle (London: Penguin, 1976), p. 275n.

(4) Bowring, "Report on Egypt", p. 52.

(٥) St. John, Egypt, I, pp. 189-91، انظر أيضا: Scott, Rambles in Egypt, II, pp. 217-18.

الطرق الأخرى للتهرب من التجنيد، والتي ربما كانت أكثرها غريزية، مقاومة ضباط التجنيد بدنيا. وبالطبع لم يكن لدى الفلاحين أدنى فرصة لتجنب التجنيد بهذه الطريقة، وحتى حين ينجحون أحيانا في الإفلات من إحدى فصائل التجنيد فسرعان ما تعثر عليهم فصيلة أخرى، وبدلا من أن يعاقبوا بالسجن مثلا، كما كان بعضهم يأمل، كانوا يرسلون إلى الجيش أيضًا [1].

بالرغم من ذلك كله لم يفقد كثير من الفلاحين، حتى بعد أخذهم على يد فصائل التجنيد، الأمل في التهرب من خدمة الباشا العسكرية، فحاولوا أن يفروا، إما في أثناء الطريق إلى مراكز التجنيد التي كانوا يوزعون منها على مختلف الوحدات، وإما من معسكرات التدريب الذي تتلقى فيه هذه الوحدات تدريباتها. وهنا يجب أن نذكر أن الهرب كان مشكلة السلطات الأزلية، ولذلك سوف يتناولها الفصل السادس بتفصيل أكبر. أما ما يعنينا هنا فهو تحديد الطرق التي استخدمتها السلطات لتأمين توصيل المجندين إلى معسكرات تدريبهم بعد جمعهم. وهي عملية أكثر صعوبة بكثير من التجنيد بحد ذاته.

فنظرا لـ«حبهم الشديد لأوطانهم»[2]، كان الفلاحون الشباب غالبا ما يجدون حياة الجيش لا تحتمل إطلاقا في الأيام أو الأسابيع الأولى التالية لإبعادهم عن قراهم، حيث تكون ذكريات الموطن والعائلة التي تركوها لشأنها خلفهم ما زالت طازجة، بينما تكون مناهج الجيش الانضباطية لم تضرب بجذورها بعد في عقولهم[3]. وحتى قبل الوصول إلى معسكرات التدريب كان يعمل بعض المجندين على الهرب والعودة إلى قراهم. وسرعان ما اكتشفت السلطات أن عدد الرجال الإجمالي الذي وصل إلى مراكز التجنيد أقل من عدد الذين جُمعوا أصلا من القرى. فمثلا من بين ١٤,٤٦٢ رجلا جُمعوا من المديريات الشمالية (الغربية والمنوفية والشرقية والجيزة والقليوبية) مات ٤٢٨

---

(١) انظر حالة فلاح من طهطا (في الصعيد) الذي جرؤ على إطلاق النار على فصيلة التجنيد التي كانت تزور قريته، وقد دبر أمر هربه ولكن شيخ قريته عثر عليه فيما بعد وسلمه لسلطات التجنيد العسكرية: س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٣٩ في ١٥ جماد الأول ١٢٣٩/ ١٧ يناير ١٧٢٤.

(٢) St. John, Egypt, p. 189.، ويتعرض الفصل الخامس بصورة أوسع لـ «الحنين إلى الوطن».

(٣) ولإجراء مقارنة مع المشكلة ذاتها التي واجهت الجيش الفرنسي انظر:
Forrest, Conscripts and Deserters, p. 64.

بعد أخذهم من قراهم مباشرة، بالإضافة إلى ٦٢٢ آخرين إما فرّوا وإما أعيدوا بسبب عدم صلاحيتهم للخدمة أساسًا. وحين أخبر محمد علي بهذا التضارب في الأرقام كتب إلى المدير قائلا إن عليه أن «يملأ هذه الفجوات»[١]. لم تكن هذه المشكلات خاصة بالمديريات الشمالية، فمن بين ٩٦٠ , ١ رجلًا جُمعوا من المديريات الوسطى (بني سويف والفيوم وأطفيح)، لم يكن حوالي ثلثهم «في أماكنهم». فكتب محمد علي إلى المدير خليل بك يوبخه بشدة ويحذره من أنه إذا لم يقم بأقصى ما في وسعه بملء هذه الفجوات سوف يندم على ذلك[٢].

وكما سنرى لاحقا لم تُملأ هذه «الفجوات» بمجرد خطف المزيد من الرجال من القرى ليحلوا محل هؤلاء الذين «ليسوا في أماكنهم». فقد طُبقت تقنيات جديدة في التعامل مع الأنواع المختلفة من «الفجوات»: المتسحبين؛ غير اللائقين طبيا أساسا وبالتالي يعادوا إلى قراهم؛ والذين يموتون من الشيخوخة بعد تجنيدهم[٣]. ووفقا لذلك يجب بالنسبة للمتسحبين أن يُقبض عليهم بإقامة نظام أمن ومراقبة يشمل البلاد بأكملها، أما غير اللائقين طبيا فيجب أن يعالجوا في المستشفيات التي أقيمت حديثا ورُبطت بمؤسسة طبية حديثة، وتُحل مشكلة تجنيد كبار السن على سبيل الخطأ إذا أمكن جمع معلومات دقيقة عن سكان البلد بأكمله، بحيث يقسمون وفقا للسن والنوع والإقامة والعمل...إلخ. وباختصار، يتطلب ملء هذه «الفجوات» أن تضطلع الدولة المصرية بمهام جديدة لم تكن تعتبرها حتى ذلك الحين ضمن واجباتها ولا قدرتها على الأداء.

رد فعل السلطات

يتضح مما سبق أن رغبة الباشا المبكرة في التغلب على مقت الفلاحين للخدمة العسكرية بمجرد تعيين رجال دين لإقناعهم بأن الخدمة في صفوف هذه القوات تضارع الدفاع عن العقيدة كانت رغبة ساذجة ومتفائلة أكثر مما ينبغي. وكان رد فعل الفلاح على التجنيد عنيفا وغير مسبوق مثله مثل أوامر الباشا. ولفترة من الزمن بدا

(١) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٩٤ في ١٨ ربيع الأول ١٢٣٩/ ٢٣ نوفمبر ١٨٢٣.

(٢) س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ٢ في ١١ جماد الآخر ١٢٣٨/ ٢٤ فبراير ١٨٢٣.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٢١١ في ١١ رجب ١٢٣٩/ ١٣ مارس ١٨٢٤.

الأمر وكأن السلطات قد فقدت سيطرتها على عملية جمع وحراسة المجندين. واتضح فوق ذلك أن العملية أبعد ما تكون عن الكفاءة، فبرغم نجاحها في جمع عدد معتبر من الرجال من قراهم فإنها لم تخلُ من خسائر. فقد عارض الدكتور باورنج Dr. Bowring التجنيد، بالإضافة إلى رفضه له من حيث المبدأ، ليس فقط بسبب الوسائل الوحشية التي استخدمت في تنفيذه، ولكن أيضا بسبب «نزعه لعدد من الرجال من العمل [الزراعي] أكبر بكثير من المطلوب للجيش، حيث تركت جموع حاشدة أرضها وحرمت جموع أخرى أنفسها من أطرافها بغرض تجنب التجنيد»[١]. وإلى جانب ترك المتسحبين للأراضي بلا رعاية تهربا من التجنيد جمعت السياسة المطبقة حتى ذلك الحين رجالا كبارا في السن أو غير لائقين جسمانيا لـ «هذا الأمر الدقيق الحساس»[٢]. ففي غياب أية معايير بشأن من يجب تجنيدهم كانت فصائل التجنيد متلهفة على الحصول على أكبر عدد تستطيع أن تجده من الرجال بلا اعتبار للسن أو اللياقة الجسمانية. وقد جاء في أحد التقارير أنه من بين ٤٨ ألف رجل جُمعوا طوال العشرينات من القرن الماضي وأرسلوا إلى معسكر الخانكة الواقع شمال القاهرة كان ٢٠ ألفا منهم فقط لائقين للخدمة العسكرية. «فالعُرج والعميان والمُقعدين أرسلوا جميعا بلا تمييز»[٣]. وكان لابد من إيجاد تقنية جديدة لعلاج هذه المشكلات، بالإضافة إلى إحلال نظام أكثر إحكاما وكفاءة محل النظام القائم.

كان الدور الذي يلعبه مشايخ القرى محوريا في نجاح أية محاولة من جانب السلطات في القاهرة لتجنيد الفلاحين. فمنذ وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨٢٢ أدركت السلطات أن مشايخ القرى وحدهم هم الذين يمتلكون المعلومات التفصيلية المطلوبة لتطبيق سياسة التجنيد على مستوى القرية. وفي البداية كان على فصيلة التجنيد أن تصل إلى القرية وتجمع أكبر عدد تجده من الرجال. إلا أنه في ضوء السرعة التي تصل بها أخبار

---

(1) Bowring, "Report on Egypt", p. 5.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٣ في ٢ شوال ١٢٣٨/ ٢١ يونيه ١٨٢٣.

(٣) Scott, Rambles in Egypt, II, p. 216.. وقد نُقلت معسكرات التدريب إلى الخانكة بسبب ظهور الطاعون في الصعيد عام ١٨٢٤، وأيضا لتسهيل إمدادها بالطعام: س/ ١/ ٤٩/ ١/ ٢٢٢، في ٢٨ رجب ١٢٣٩/ ٢٩ مارس ١٨٢٤. وقد نُقلت المعسكرات في نوفمبر ١٨٢٤: س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٤١٢ في ٣٠ ربيع الأول ١٢٤٠/ ٢٢ نوفمبر ١٨٢٤.

قدومهم الوشيك إلى القرية، كانت تنشأ موجه من الهرب تجعل من المستحيل على الضباط المتحدثين بالتركية أن يتأكدوا مما إذا كان الرجال الموجودين ساعة وصولهم إلى القرية هم كل الرجال المتوفرين حقا، أم أن ثمة آخرين تركوا القرية. واتضح سريعا أنه بغير تعاون المشايخ لن تكون السلطات متأكدة من أن الرجال الموجودين فعليا هم كل الرجال الذين تستطيع أن توفرهم أية قرية محددة. وعلى ذلك طُلب من مشايخ القرى أن يعاونوا ضباط التجنيد في مهمتهم. إلا أن العديد منهم رفض أن يتعاون مع السلطات ضد رفاقهم القرويين وكثيرا ما قاوموا الضغط عليهم من أعلى لإخضاعهم للنظام، باستخدام مختلف الطرق التي تتراوح بين عدم الاكتراث بسياسات الحكومة ومحاولة إجهاض هذه السياسات عمدا. ويمتلئ قانون الفلاحة الصادر عام ١٨٣٠ بالمواد القانونية التي تبين محاولات الحكومة لوقف عدم تعاون المشايخ مع سياساتها [1]. وبرغم العقوبات القاسية التي حاولت بها السلطات أن تضعهم تحت سيطرتها بإحكام، عمل بعض المشايخ بمختلف الطرق على مساندة أهل قراهم، ولم يتصرفوا، كما تريد منهم حكومة القاهرة، كمندوبين موثوق بهم ينفذون أوامرها حرفيا. ولم يكن هذا حال مشايخ القرى وحدهم، بل كان أيضا حال حكام الأخطاط (وحدات إدارية أصغر من المركز) ونظار الأقسام (مأموري المراكز) [2]، الذين أظهروا ولاءهم لرفاقهم الريفيين بالصمت المطبق والتظاهر بالجهل ببيئتهم المحلية.

وفي هذا الشأن كان المشايخ والحكام والنظار محصورين بين المطرقة والسندان: فحتى إذا افترضنا أنهم كانوا مهتمين بإخلاص بتلبية أوامر الحكومة وأنهم منعدمو الولاء لأهالي وحداتهم الإدارية تتبقى أمامهم مشكلة خطيرة: فمن جهة تعني هذه الأوامر نزع الرجال من العمل الزراعي، ومن جهة أخرى كان من واجب الموظفين المحليين أن يضمنوا عدم تعطل الإنتاج بسبب طلبات الحكومة المستمرة التي لا تشبع للقوة العاملة من الرجال. ولم يظهر هذا النزاع في صورة أوضح مما ظهر في حالة تطبيق سياسة التجنيد. فغالبا ما رفض الحكام المحليون المختلفون، من شيخ القرية إلى ناظر

---

(١) انظر المواد: ٦، ٨، ١٠، ١١، ١٣، ١٩، ٢٣، ٣٦، ٤٠، ٤٥، ٥٣ من القانون في: جلاد، قاموس، الجزء الثالث، ص ١٣٢٣ – ٩.

(٢) وللاطلاع على وصف لواجبات هؤلاء الموظفين انظر: Rivlin, Agricultural Policy, pp. 88-104.

القسم، أن يسلموا الرجال الذين يحتاجهم الجيش لضباط التجنيد بل وسمحوا لهم بالـ«اختفاء» في مديرياتهم، ومنحوهم أحيانا المأوى بإخفائهم في بيوتهم ذاتها. وحين علم محمد علي بذلك أملى بيورلدي (منشورا) وأرسله إلى ٤٢ منهم يحذرهم من عواقب أفعالهم، وأقسم بالله وبرسوله أنهم إذا ضُبطوا سوف «أقذف قلوبهم بسهام العبودية» وسوف يقتلهم بلا رحمة بيديه شخصيا «وأول ناظر وحاكم وقايمقام وشيخ كيم ايسه اولو الهمة يمين ورسولنه قسم ايدر مكه بلا أمان باشنني قدارم وكنديني تلف وجانني سهام قهره هدف ايدرم»[١]. وأحيانا يلبي مشايخ القرى مطالب الحكومة بطريقة أكثر مكرا بتجنيد فلاحين من غير قريتهم، وإنما من قرى مجاورة. وأمر محمد علي بإيقاف هذه الممارسات على الفور وأن يُسأل أي مجند يُرسل بهذه الطريقة عن القرية التي أخذ منها والشيخ الذي جنده، فإذا اكتُشف أن هذا الشيخ ليس شيخه يقدم الشيخ المذنب ابنه أو أحد أقاربه للجيش بدلا منه[٢]. ومن الطرق الأخرى التي حاول بها الموظفون المحليون أن يخدعوا السلطات تجنيد رجال «مجندين» بالفعل، إن لم يكن في الجيش ففي أي من أعمال الحكومة الأخرى. فمثلا أرسل من قسم زفتى (مديرية الغربية) ثلاثة رجال إلى الجيش، فاكتُشف أنهم مقيدون كعمال في «فاوريقه» زفتى. ولقي الشيوخ الذين جندوهم ذات المصير: أرسل أبناؤهم أو أقاربهم للجيش بدلا من الرجال الثلاثة[٣].

وكان لابد من إيجاد حل لهذا الوضع الذي وجدت فيه السلطات نفسها تحت رحمة مشايخ القرى والنظار وحكام الأخطاط وعرضة لمؤامراتهم. فأدخلت تقنيات مراقبة جديدة لتتمكن من إحكام السيطرة على السكان في كل من المدن والريف. فمثلا أصدرت السلطات قرارا بإلزام كل قروي بحمل تذكرة (شهادة مختومة أو جواز مرور) تبين اسمه واسم أبيه وصفاته الجسمانية وقريته. محاولة منها للحد من هجر الفلاحين لقراهم والهرب إلى قرى أخرى مجاورة حيث يمسك بهم مشايخ تلك القرى. فإذا وُجد الفلاح بغير هذه التذكرة يُعاد فورا إلى قريته، بل وأمر مشايخ

(١) س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٢٩٤ في ٩ جماد الآخر ١٢٤١/ ٢٠ ديسمبر ١٨٢٥.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ١٧٥ في ٣ ذو الحجة ١٢٤٨ / ٢٢ أبريل ١٨٣٣.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ٢٥٩ في ١٩ شعبان ١٢٤٣/ ٦ مارس ١٨٢٨. وللاطلاع على حالة مماثلة انظر: س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ٢٨١ في ٧ شوال ١٢٤٣/ ٢٣ أبريل ١٨٢٨.

القرى أنفسهم بحمل هذه التذاكر حين يزورون القاهرة [1]. كذلك لجأت السلطات لطريقة أكثر راديكالية، هي وشم أجساد بعض الجنود لتسهيل القبض عليهم في حالة الهرب، فحين اكتُشف أن البحارة يهربون من سفنهم كل جمعة، وهو اليوم الذي يُمنحون فيه تصاريح بالنزول إلى البر، تقرر وشم كل الجنود البحارة على أذرعهم وسيقانهم بوشم عبارة عن سفينة وهلب [2]. (وقد اتُّبع نفس الإجراء مع المحكوم عليهم بالسجن مدى الحياة: فوُشمت أذرعهم بحرف «ل» اختصارا لكلمة «ليمان» وهي اسم سجن سيئ السمعة في «أبو قير» قرب الإسكندرية)[3].

كذلك اتجهت السلطات تعزيزا للمراقبة وإحكاما للسيطرة إلى تعيين حراس مخصوصين لمنع المجندين الجدد من الهرب وهم في طريقهم إلى مراكز التجنيد[4]، كما طُلب من العربان أن يسلموا أي هارب إلى السلطات[5]. وفي نهاية الأمر عُهد بهذه المهمة بالذات إلى قوات خاصة، هي ورط البلطجية (أي القائمة بأعمال الهندسة العسكرية) [6]. التي كانت مهمتها الأصلية حراسة عمال السخرة في عملية تطهير ترعة المحمودية [7].

«دفترة» الواقع

أيا كان مدى كفاءة هذه التكتيكات الجديدة إلا أن السلطات ظلت تعاني بشدة من الافتقار إلى أية معلومات يُعتمد عليها عن السكان: حجمهم، تركيبهم العُمري، أماكنهم،

---

(١) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٢٢٦ في ٥ ربيع الأول ١٢٤٩/ ٢٣ يوليو ١٨٣٣. ربما كان أصل فكرة العمل بهذه التذاكر يوجد في خطاب من نجيب أفندي إلى محمد علي يخبره فيه بأنه قد تقرر في إسطنبول إدخال نظام وثائق سفر يحملها كل من ينتقل من منطقة إلى أخرى داخل الدولة: بحر برا ٨/ ٥٩، في ٧ ذو الحجة ١٢٣٧/ ٢٥ أغسطس ١٨٢٢.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٣٦٠ في ٢٢ شعبان ١٢٤١/ ٧ أكتوبر ١٨٢٥.

(٣) هناك حالات عديدة محفوظة في سجلات هذا السجن سيئ السمعة. انظر مثلا حالة علي جمعة الجمال الذي حُكم عليه بالسجن مدى الحياة بعد إدانته بجريمة القتل: م/ ١٤/ ١ ص ٧٨ في ١٧ ربيع الآخر ١٢٦٣/ ٦ أبريل ١٨٤٧.

(٤) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٨ في ١٥ رمضان ١٢٣٨ / ٢٨ مايو ١٨٢٣؛ س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٩٩ في ٢٠ ربيع الآخر ١٢٣٩ / ٢٥ ديسمبر ١٨٢٣.

(٥) انظر الهامش رقم ٤ ص ١٣٩.

(٦) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٤٧٩ في ٣٠ ذو الحجة / ٩ مايو ١٨٣٤.

(٧) س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ١٠٢ في ٢٤ رجب ١٢٤٢/ ٢٢ فبراير ١٨٢٧.

مهنهم، إلخ. كانت السلطات في القاهرة تعرف منذ السنوات الأولى لـ«موجات التجنيد» أنه لا يمكن تطبيق سياسة تجنيد متسقة بشكل سليم بغير معلومات ولو تقريبية من هذا النوع. فمثلا أدركت منذ زمن مبكر يرجع إلى عام ١٨٢٥ أن استبدال الجنود الذين هربوا أو أعيدوا إلى قراهم يتطلب أن يعرف الموظفون المحليون في المقام الأول كم من الرجال يجب تجنيدهم من مديرياتهم. فحين علم محمد علي أنه قد تم جمع ٧,٤٩٤ رجلا في عام ١٢٤٠ هـ (١٨٢٤/ ٥م)، كتب إلى ناظر الجهادية يخبره «إننا يجب أن نعرف أولا العدد [عدد الرجال] المطلوب من كل مديرية والعدد الذي جُمع فعلا [حتى نعرف] العدد المتبقي»[١]. وكان قد صدر لنفس الناظر أمر مشابه بإعداد دفتر بأسماء الجنود الذين جُمعوا إلى ذلك الحين مع تقسيم المعلومات وفقا للمديرية والقسم والخُط والقرية التي جُمعوا منها[٢]. وبالمثل تطلب استبدال الجنود الذين ماتوا أو فروا كتابة دفاتر مفصلة تذكر، اسما باسم، المديريات التي جُندوا منها أصلا[٣]، كما تم تصنيف دفتر للمتسحبين عام ١٨٤٢ [٤]. وقد صُنفت أيضا قوائم مختلفة بالاسم والأوصاف الجسمانية والقرية والمديرية لكل هارب، ليسهُل القبض عليه[٥]. ويتساوى مع هذه الدفاتر في الأهمية الدفاتر التي ترقم وتعلم المنازل وتحدد عدد سكان كل منها لأغراض ضريبية [٦]، مع ضرورة تجديد معلومات هذه الدفاتر دوريا بحيث تأخذ في الاعتبار المواليد والوفيات والتغيرات الأخرى[٧]. ونظرا لإيمان الباشا بأن «رفاهية الأهالي تعتمد على تعداد عام جيد [بونلرك حسن تعدادي أهليتلو إنساني موقوف أو لمغله...]». أمر في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨٢٧ بالإعداد لتعداد عام للمديريات الشمالية[٨]. وأخيرًا بلغت عملية

---

(١) س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ١٠٢ في ٩ محرم ١٢٤١/ ٢٥ أغسطس ١٨٢٥.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٩٢ في ٢٥ جماد الآخر ١٢٣٩/ ٢٧ فبراير ١٨٢٤.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٠١ في ٢١ ربيع الآخر ١٢٣٩ / ٢٦ ديسمبر ١٨٢٣.

(٤) أوامر للجهادية ١/ ٢٣٦، في ٦ رجب ١٢٥٨/ ١٤ أغسطس ١٨٤٢.

(٥) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٣٦٤ في ٢٣ جماد الآخر ١٢٣٩ / ٢١ يوليو ١٨٢٤؛ س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ١٨٣ في ٢١ جماد الآخر ١٢٤٨/ ١٢ مايو ١٨٣٢.

(٦) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٥٩ في ٣٠ جماد الأول ١٢٣٩ / ١ فبراير ١٨٢٤.

(٧) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٤٨٢ في ٢٤ شعبان ١٢٤٠/ ١٩ أكتوبر ١٨٢٤.

(٨) س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ١٠٧ في ٢ شعبان ١٢٤٢/ ١ مارس ١٨٢٧.

جمع المعلومات التفصيلية عن السكان وتصنيفها تحت عناوين مختلفة ذروتها عام ١٨٤٥ بإعداد أول تعداد قومي يقوم على عدد العائلات [(١)].

كانت التذكرة والتعداد العام والقوائم المختلفة التي سبقتها أدوات مهمة استخدمتها الحكومة لتحكم قبضتها على السكان وتدشن نظام السيطرة الحكومية القوية الفعالة التي ميزت عهد محمد علي. ذلك أن لب هذه الأدوات الجديدة إنما يكمن في رغبة الحكومة في السيطرة على مجمل السكان بحيث لا ينجح أحد في تجنب توظيفها له على نحو مُربح وكفء بالنسبة لها. لقد بينت الطرق المبكرة في جمع الفلاحين من قراهم أن الاعتماد على القوة المجردة لا يتسم بكفاءة كافية، فقد اكتشف الفلاحون طرقا لتجنبها وساعدهم في ذلك مشايخ قراهم. إن ما تمثله قوائم الهاربين ودفاتر المتسحبين، وقبلها جميعا التعداد العام، هو منهج جديد في السيطرة والتوجيه تهدف فيه السلطات إلى امتلاك المبادرة بصفة دائمة وتحاشي الوقوع تحت رحمة الموظفين المحليين غير الموثوق بهم.

إن أهمية التذكرة أو الدفتر أو القائمة أو التعداد العام لا تكمن فحسب في أنها أدوات ترفع كفاءة الجهاز البيروقراطي، أو تمكنه من مسك الدفاتر على نحو سليم، ذلك أن الدفاتر والجدول الزمني وكتيبات تعليمات التدريب والتقارير الطبية وأشباهها من المبتكرات البيروقراطية النصية تشترك جميعا في خاصية مشتركة: أنها تحاول أن تجزئ الوقت والمكان إلى وحدات متماثلة مجردة وقابلة للمقارنة. وكما سنرى في الفصول التالية، سنجد أنه بمجرد استخدام هذه المبتكرات لا يعود الزمن يقاس بمصطلحات المساحة الزمنية التي يشغلها فعل معين (مثل زمن الحصاد أو تعلم القرآن)، بل يقاس بالوحدات المجردة المتساوية القابلة للعد: الساعات والدقائق والثواني، وتُجزأ حركات الإنسان، كما توصف مثلا في كتيبات التدريب، إلى حركات موحدة قابلة للقياس، يمكن أن توحَّد قياسيا بمعيار يصل إلى البوصة. وباختصار، سوف يتم ضغط الناس

---

(١) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٥٣٥ - ٦، خطاب مؤرخ ١٣ ذو القعدة ١٢٦١/ ١٤ نوفمبر ١٨٤٥. وهو أمر بإجراء التعداد العام في الريف. وبالنسبة للتعداد العام للمراكز الحضرية الذي أجرى في يناير ١٨٤٧ انظر:

Kenneth cuno and Michael J. Reimer. "The census registers of nineteenth-century Egypt: A new source for siocial historians," Journal of Middle Eastern Studies, vol. 24, no. 2 (Nov., 1997), pp. 193-216.

والأشياء ليكونوا على مقاس مكان «مسجل»؛ خانة يفرضها عليهم دفتر أو خريطة أو كشف التمام أو قائمة جرد، أو أي قائمة أخرى أو جدول زمني.

كانت هذه الأدوات التي أدخلتها البيروقراطية أدوات للمعايرة والتقسيم، للتوجيه والتحكم، أدوات دشنت ما يمكن أن نسميه عملية «**دفترة الواقع**»، وهي عملية تزعم أن نقطة البدء في إدارة الناس والأشياء يجب أن تكون المكان الذي يشغلونه، ليس في بيئتهم الطبيعية، ولكن على الورق، مثل قوائم الجرد وكشوف التمام أو التعداد العام. فإذا كان الجندي الذي وشمت السلطات جسده لا يُكتشف هربه إلا بعد العثور عليه، فإن الجندي الذي ظهر اسمه في دفتر التجنيد بالقرية سوف يُكتشف هربه حتى قبل العثور عليه. فالعنصر المفقود أيا كان لا يكون مفقودا حقيقة إذا لم يظهر في القائمة، وإلا فإنه يظل يعتبر موجودا ولو كاسم فقط (له اسم ولكن ليس له جسم [بالتركية: اسمى وار جسمي يوق])[1]. وحين يقدم أي شخص التماسا بإعفائه من التزام معين تجاه الحكومة، مثل دفع الضرائب، ستأخذ الإجابة شكل الأمر بشطب اسمه من الدفتر المعني[2]. وعندما وُجد أن خمسة «غرباء» قُبض عليهم في القاهرة قد هربوا من قرية معينة أعطي شيخ هذه القرية بعد تسليمهم، كمقابل، عددا مساويا من الإيصالات رجعة وأمر بشطب اسمهم من دفتر تجنيد القرية[3].

ونظرا لأهمية التسجيل والكلمة المكتوبة والدفاتر بدا الكاتب خلال عهد محمد علي موظفا على درجة عظمى من الأهمية. فعليه تعتمد آلة الدولة في التوجيه والمراقبة والسيطرة، وفي يديه توجد مفاتيح سلطتها ذات الطبيعة اللاشخصية. وفي عام ١٨٤٤ صدر قانون ينظم البنية الداخلية للبيروقراطية المدنية ينص صراحة على أن أوراق البيروقراطية يجب أن تكون نظيفة وبحالة جيدة. «يجب أن تكون أوراق الدفتر مختومة ومرقمة، ويجب أن تكون الكتابة متصلة، بلا صفحات بيضاء في المنتصف، ويجب أن تكون واضحة ومقروءة، بلا شطب أو كشط»[4]. لقد كانت الصفحات البيضاء النظيفة

(١) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٢٠ في ٢٧ ربيع الآخر ١٢٣٩/ ١٩ يناير ١٨٢٤.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٥٩ في ٣٠ جماد الأول ١٢٣٩/ ١ فبراير ١٨٢٤.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٣٧٩ في ٢٠ شوال ١٢٤٩/ ٣ مارس ١٨٣٤.

(٤) اللائحة المتعلقة بخدمات المستخدمين ومتعلقاتهم (القاهرة: بولاق، ١٢٦٠ هـ/ ١٨٤٤، المادة ١١، ص ٢٢).

المرقمة تصاعديا والمربوطة بإحكام في دفتر رمزا للسلطة الجديدة للدولة: سلطة واثقة من نفسها وعقلانية ومتسقة. أما حين تُشطب الكلمات وتوجد الفجوات بين الكلمات، أو يُفقد الدفتر ذاته، يكون قد تم تحدي مجمل نظام وآلية الحكومة. فمثلا حين عُرف أن كاتب المستشفى العسكري في حيفا قد هرب ومعه دفاتر المستشفى أمر حكمدار سوريا تحت الحكم المصري مدير المستشفى، لقمان أفندي، بالانطلاق فورا للقبض عليه، وأن يُعنى عناية أكبر بالعثور على الدفاتر بأي ثمن[١].

لا شيء يمثل طغيان الكلمة المكتوبة وأثرها على الأشياء أكثر من مصطلح «**قيد**»، وهو المصطلح الذي استُخدم منذ عهد محمد علي بمعنى التجنيد. ولا يعني هذا المصطلح رسميا أكثر من كتابة اسم في سجلات التجنيد. إلا أن الكلمة تتضمن بالإضافة إلى الكتابة أو التسجيل فعل التقييد (مثل تقييد حيوان إلى شجرة)، ويتضمن فوق ذلك معنى الاستعباد والتوجيه والانقياد. فكلمة «القائد» مثلا، وهي من نفس الجذر اللغوي، تعني من يقود أو يسوق، أي شخص له سلطة ونفوذ. وعلى ذلك فإن المصطلح قد اختير من بين مصطلحات أخرى عديدة ممكنة ليشير إلى أن عملية التجنيد أبعد ما تكون عن الوصف بأنها مصطلح محايد و«موضوعي». فهو مصطلح محمل بأفكار السلطة والتحكم، ويتضمن أفكار الخضوع والعبودية. وبالمثل، وبشكل أكثر عينية، كان فعل تجنيد الفلاحين في جيش محمد علي فعلا دشن دخولهم في نظام وجدوا أنفسهم فيه مُسجَّلا عليهم، أحيانا بالمعنى الحرفي للكلمة. لقد كان فعلا أدخلهم في نظام للـ «ترتيب»[٢] والتوجيه والسيطرة.

---

(١) الشام ٩/ ٣٤، في ٦ صفر ١٢٤٨/ ٦ يونيه ١٨٣٢.

(٢) وجدير بالذكر أن هذا المصطلح: الترتيب، كان يستخدم أيضا للإشارة إلى التجنيد.

الخلاصة

حاول هذا الفصل أن يكشف عن العوامل التي دفعت محمد علي إلى تجنيد سكان مصر الذكور وبيَّن أن الباشا لم يكن ينوي أصلا أن يدفع بهم إلى الخدمة العسكرية ولكنه اضطُّر إلى ذلك فقط بعدما قاومت قواته الألبانية جهوده في فرض الانضباط عليهم، وبعد فشله في جمع قوات من السودان بطريقة تتسم بالكفاءة. وقد راجع الفصل الطرق التي طُبقت في جمع الفلاحين من قراهم وبيَّن أن السلطات واجهت مقاومة خطيرة من الفلاحين في هذا الشأن، وأن المقاومة اتخذت في حالتين شكل انتفاضة شعبية ضخمة. وردا على ذلك غيرت الحكومة سياساتها وأنشأت تقنية تحسب السكان حتى قبل أن تجند الفلاحين، تقنية للسيطرة والتوجيه تكمن قوتها في قدرتها على توقع أفعالهم وحسابها، حتى قبل وقوعها.

وعلى ذلك يرى هذا الفصل، على مستوى أعمق، أن أهمية التجنيد في جيش محمد علي تتجاوز محض الثقل العددي لمن جُمعوا أو تأثيرها على التركيب السكاني للريف، ذلك أن التجنيد ومقت السكان له ورد فعلهم عليه ومحاولات الحكومة في إيقاف هذه المقاومة كانت بمثابة الحافز لتطبيق نظام مختلف جذريا بالنسبة لمصر للتحكم في البلد وحكمها. لم يعد اللجوء إلى القوة المادية ممثلة في فصيلة التجنيد يعتبر فعالا في جلب موارد البلاد البشرية. وتم الانتقال تدريجيا إلى تقنية للسلطة أكثر دقة وخفاء، ممثلة في التذكرة والدفتر، وفي التعداد العام في نهاية المطاف.

وإذا كان هذا النظام يبدو كفؤا وقويا فإن عملية إقامة الجيش الحديث كانت أكثر تعقيدا بكثير من إدخال تقنيات جديدة للتجنيد والمراقبة، على أهميتها الحاسمة غير المنكورة. وإذا كان يبدو أن الحكومة قد نجحت في أسر أجساد المجندين والتسجيل عليها، فإن المهمة التالية كانت فرض الانضباط على هؤلاء المجندين الجدد وتدريبهم، وهي عملية أثبتت أنها لا تقل صعوبة بالنسبة للسلطات عن جمع الفلاحين من قراهم، إن لم تكن أصعب. وسيبين الفصل التالي كيف حاولت السلطات تحقيق ذلك.

* * *

الفصل الثالث

الانضباط والتدريب: الفلاحون يصبحون جنودا

في صيف ١٧٩٨ بدأ الجيش الفرنسي بعد دخول الإسكندرية زحفا طويلا مملا إلى القاهرة تحت شمس الصيف الحارقة. كان الجنود مرهقين يعانون من العطش والجوع، كما كانوا مذعورين إلى حد كبير، فحتى وجود القائد الكاريزمي بونابرت بينهم لم يستطع أن يبدد شعورهم بالغربة الناشئة عن طبيعة المكان والناس، تلك الطبيعة غير المألوفة والغريبة والمعادية في أحيان كثيرة[١]. وكانوا، قبل ذلك كله، مذعورين من توقع المواجهة المنتظرة مع المماليك، أمراء الحرب المشهورين الذين كانوا أصحاب السلطة الفعلية في البلاد لعدة قرون. ذلك أن كل مملوك، كما قرر أحد الجنود الفرنسيين:

> لديه بندقيتان يحملها اثنان من خدمه، يستخدمها مرة واحدة فقط. وبعد ذلك يستخدم مسدسين يحملها في حزام حول وسطه، ثم ثمانية أسهم يحملها في جعبة ويصوبها بدقة متناهية. وبعد ذلك يستخدم هراوة ليهشم بها عدوه. وأخيرًا فإنه يحمل سيفين، واحد في كل يد، ويمسك عنان فرسه بين أسنانه، وويل لمن لا يتمكن من تجنب ضرباته، التي تستطيع

(١) كمثال على هذا الشعور الذي واجهوه، انظر:

Lettres originales de L'armèe française sous le commandement du Général Bonaparte en Egypte (Hamburg: Villaume. 1799), reproduced in Saladin Boustany, ed., The Journals of Bonaparte in Egypt (Cairo: al Arab Bookshop, n.d.), X, pp. 33, 40-41.

انظر أيضا: Henry Laurens, L'expedition d'Egypte, 1798-1801 (Paris: Armand Colin, 1995), chapter 3

ببساطة، من فرط قوتها، أن تشطر الرجل شطرين. هؤلاء هم الرجال الذين سنحاربهم[1].

أما من ناحية المماليك فقد انتابهم الرعب والحيرة الشديدين حين سمعوا بنزول الفرنسيين إلى الإسكندرية. وفي ١٦ يوليو ١٧٩٨ رسا مراد بك، أقوى أمراء المماليك، على بر الجيزة، وبدأ بسرعة في إقامة المتاريس في المساحة الواقعة بين قرية الجيزة جنوبا وإمبابة شمالا والأهرامات غربا والنيل شرقا. وفي اليوم التالي دعا الناس إلى حمل السلاح والخروج إلى المتاريس. ويصف الجبرتي الذي شهد هذه الأحداث التاريخية المشهد كالآتي: «أغلق الناس الدكاكين والأسواق وماجت الخلايق وكثر اللغط والهرج... فخرج المشايخ والأعيان والعامة بالعصي والأسلحة»[2].

وبعد خمسة أيام شوهد الجيش الفرنسي شمالي إمبابة «واجتمع ببولاق [الناحية الأخرى من النهر] ونواحيها وقبليها وبحريها عالم عظيم يفوت الحصر ويكل عنه الوصف»[3]. وحين بدأت المعركة الفعلية:

> **ضج العامة والغوغاء من الرعية وأخلاط الناس بالصياح ورفع الأصوات بقولهم يا رب ويا لطيف ويا رجال الله ونحو ذلك وكأنهم يحاربون بصياحهم وجلبتهم فكان العقلاء من الناس يصرخون عليهم ويأمرونهم بترك ذلك ويقولون لهم إن الرسول والصحابة والمجاهدين إنما كانوا يقاتلون بالسيف والحراب وضرب الرقاب لا برفع الأصوات والصراخ والنباح فلا يستمعون ولا يرجعون عما هم فيه ومن يقرأ ومن يسمع**[4].

وفي ذات الوقت، وعلى الجانب الآخر من النهر هاجمت جماعة من جنود المماليك الفرنسيين، الذين أطلقوا بدورهم الرصاص عليهم «ببنادقهم المتتابعة الرمي». ولما وجدوا عند انسحابهم إلى متاريسهم أن القذائف ما زالت تنهمر عليهم بدأ بعض أمراء المماليك في العبور إلى الجانب الآخر على صهوات أفراسهم. «وتزاحموا على المعادي [أي مراكب العبور]... هذا والرياح النكبا يشتد هبوبها والأمواج في قوة اضطرابها والرمال

---

(1) L'Adjuant-Général Boyer, on 10 Thermidor, Year 6, in Boustany, ed., Bonaparte, X, p. 59.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ مدة الفرنسيس بمصر، تحقيق وترجمة س. موريه (Leiden: E. J. Brill 1975)، ٥ ب - ٦ أ من المخطوط، ص ١٨ ـ ١٩.

(٣) نفسه، ٦ أ -٦ ب من المخطوط، ص ٢٠.

(٤) الجبرتي، عجائب الآثار، ج٣، ص ٨.

يعلو غبارها وتنسفها الريح في وجوه العسكر المصري. [وتستمر المعركة] وبنادق الإفرنج كغليان القدر على النار القوية»[١].

ويقول الجبرتي عن المماليك في تعليقه على المعركة أنهم كانوا:

منحلين العزايم متنافرين القلوب مختلفين الآرا [ء] متحاسدين لبعضهم محرصين [أي حريصين] على حياتهم وتنعمهم ورفاهيتهم مغمورين في غفلتهم وغرورهم مختالين في زينتهم وكبرهم خايفين من نقص عددهم متبخترين في حَليهم وحُليهم غير مفكرين في عاقبة أمرهم محتقرين لعدوهم فاسدين العقل في رويتهم ورأيهم.

وبعد هذا التوبيخ العنيف للمماليك وأسلوبهم في الحرب ينتقل الجبرتي مباشرة إلى وصف أداء الفرنسيين خلال نفس المعركة:

بخلاف الطايفة الأخرى الفرنساوية فإنهم بالعكس في جميع ما ذكر. لا يستكثرون عدد عدوهم ولا يبالون بمن قتل منهم. ينقادون لأمر أميرهم ويمتثلون طاعة لكبيرهم. ولهم علامات وإشارات فيما بينهم يقفون عندها ولا يتعدون حدها[٢].

أما من ناحية الفرنسيين فيتضح من وصفهم هم للمعركة أنهم أدركوا أن سمعة المماليك تفتقر تماما إلى أي أساس.

لاشك أن دخولنا إلى القاهرة سوف يُحدث ضجة عظيمة في فرنسا [يكتب الجنرال بواييه إلى أهله]. ولكن حين يعلم الناس نوع العدو الذي نحاربه، لن تبدو هذه الحملة معجزة. فهؤلاء المماليك، المشهورون بالشجاعة عند المصريين، ليست لديهم أية فكرة عن التكتيكات العسكرية باستثناء كيفية استخدام أسلحتهم في إراقة الدماء[٣].

ويقول في وصف المعركة ذاتها:

لم أر أبدا من قبل جنودا يهاجمون بمثل هذه الشجاعة، غير متكلين على شيء سوى سرعة جيادهم. لقد كانوا ينقضون كالسيل على جنودنا. [الذين] وقفوا ينتظرونهم إلى أن يصبحوا على بعد عشرة أقدام فقط منهم فيبدأون في إطلاق النار عليهم، وفي غمضة عين سقط ١٥٠ مملوكا على الأرض وهرب الباقون[٤].

---

(١) الجبرتي، مدة، ٦ ب ـ ٧ أ، ص ٢١-٢.

(٢) نفسه، ٦ أ ـ ٦ ب، ص ٢٠.

(3) Boyer, in Boustany, ed., Bonaparte, X., P 59.

(4) Ibid., pp. 65- 6.

بعد ثلاثة وثلاثين عاما، في معركة عكا عام ١٨٣٢، تكررت هذه المواجهة الدرامية بين نوعين من الحروب، أحدهما انضباطي ونظامي والآخر يتميز بالاعتماد على قوة المحاربين البدنية وشجاعتهم الشخصية. غير أن الدور كان في تلك المرة على المصريين بقيادة إبراهيم باشا في إظهار علامات النوع الجديد من الحروب: الخضوع المراتبي والانضباط الفريدريكي[١] والنظام شبه الآلي. أما خصمه، عبد الله باشا والي صيدا، فقد تحصَّن في قلعة عكا الرهيبة التي لم يستطع بونابرت ذاته أن يستولي عليها قبل حوالي ثلاثين عاما. فلمدة ستة أشهر ضرب إبراهيم الحصار على المدينة وأمطرها بالقذائف، حيث أطلق رجال المدفعية المصريون آلاف القذائف بلا مبالغة، وقيل بأنه لم يسلم منزل واحد من الإصابة[٢]. وأخيرًا لم تستطع المدينة أن تقاوم الحصار أكثر من ذلك، وفي ليلة ٢٦/ ٢٧ مايو ١٨٣٢ استطاع المهندسون والمدفعيون المصريون أن يُحَسِّنوا تصويبهم على نحو فعال ونجحوا في إحداث أربع ثغرات في الحائط، واستدعى إبراهيم باشا كبار ضباطه ليناقشهم في خطة الهجوم الذي سيتم في اليوم التالي. وفي التاسعة وخمس عشرة دقيقة بالتوقيت العربي[٣] أطلقت ثلاث قذائف كإشارة للقوات لتبدأ الهجمة، وعُهد بالثغرات الأربع إلى أربعة من كبار الضباط ليجتاحوها بجنودهم، وهم أميرالايان (عقيدان) وبكباشي (مقدم) وصاغ (رائد)، وزُوِّد كل منهم بأورطة من الرجال المدربين تدريبا خاصا ليكونوا تحت إمرتهم. أما الوحدات الأخرى فنُحيت جانبا للاستعانة بها في حالات الطوارئ وفي الإمداد[٤].

---

(١) نسبة إلى فريدريك الثاني (العظيم) (١٧١٢ ـ ١٧٨٦) ملك بروسيا (١٧٤٠ ـ ١٧٨٦) الذي كان أول من أدخل نظم الانضباط الحديثة في جيشه وحقق بها انتصارات كبرى أشهرها انتصاره على فرنسا في معركة روزباخ (المترجم).

(2) Edward Hogg, Visit to Alexandria, Damascus and Jerusalem, During the Successful Campaign of Ibrahim Pasha (London: Saunders and Otley, 1835), II, pp. 139-66.

(٣) في التوقيت العربي تعني الواحدة صباحا الواحدة بعد شروق الشمس، وبالتالي فإن التاسعة والربع تكون في بداية فترة بعد الظهر.

(٤) للاطلاع على تقارير إبراهيم باشا وإبراهيم يكن عن إعدادات الهجوم، انظر: الشام ٧/ ٣، في ١ محرم ١٢٤٨/ ٣١ مايو ١٨٣٢. وقد نشرت هذه التقارير حرفيا معا، مع ترجمة عربية في الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٩١، في ١١ محرم ١٢٤٨/ ١١ يونيه ١٨٣٢، ص ١١.

وأخيرًا كان على إبراهيم أن يرفع معنويات رجاله ليعدهم للمعركة الوشيكة، فكتب لهذا الغرض خطابا طويلا للجنود، وأمر بطبعه في مطبعة المعسكر وتوزيعه على كبار الضباط ليقرءوه علنا على الجنود:

> **أنه بحسب ما نعهد فيكم من الشجاعة والرجولية والحروب التي أجريتموها في الحجاز قبل الآن... قد انتخبناكم الآن [بمأمورية] الهجوم على عكا من دون كافة العساكر... بالوقت التي صارت فيه عكا خالصة وعدمت القوة من الحصن والعسكر فلذلك ننبه عليكم ونيقظكم بأنه بحال ما تؤمروا بالهجوم تمسكوا [بنادقكم] بأيديكم ويكون هجومكم مثل النار... ولا تخشوا من مجي الأعدا عليكم لأنهم إن جاءوا بالسيوف فحراب بندقكم أطول من سيوفهم وإن جاءوا بالبندق فالنار الدايمة التي متعلمينها أنتم من مدة إحدى عشرة سنة إلى الآن إذا أجريتموها فعلى قواس واحد من الأعدا الواحد يقوس عشرة... فينبغي أن تحفظوا تنبيهنا هذا أولا في سرعة المشي بالهجوم وقوة الثبات في القعاد بالمحلات التي تمسكوها حسب الاقتضا ثانيا أنكم تسمعوا ندا الضباط بكل دقة وانتباه وتعملوا بموجبه ولا تعملوا شيء من عقلكم[1].**

وفي صباح ٢٧ مايو تمت الهجمة كما خُطط لها، ونُفذت التفاصيل كما وُضعت، حتى أن إبراهيم باشا كان بمقدوره وسط المعركة التي امتدت ثلاث ساعات أن يرسل مائة فارس لنقل الجرحى إلى المعسكر ليعالجهم أطباء وجراحو الجيش الذين كانوا في انتظارهم[2]. وأخيرًا، عند غروب الشمس، خرج أربعة من الأعيان من القلعة يطلبون الأمان وحين حصلوا عليه سلم عبد الله باشا نفسه إلى إبراهيم باشا [3].

تسلط الفقرات السابقة الضوء بأوضح ما يمكن تقريبا على التباين الهائل بين أداء المماليك في معركة إمبابة وأداء الجيش المصري في معركة عكا. لقد كانت نظرة المماليك للحرب والقتال كما ظهرت في معركة عام ١٧٩٨ ضد الفرنسيين نموذجا لطريقة في الحرب جعلتها التدريبات والتكنولوجيا الجديدة المتطورة عتيقة. فتُظهر روايتي الجبرتي

---

(١) أعيد نشره في: أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا (بيروت: المطبعة الأمريكية، ١٩٣٠)، الجزء الأول، ص ١٣٢ ـ ٣.

(٢) الشام ٧/ ٣، في ٣ محرم ١٢٤٨/ ٢ يونيه ١٨٣٢.

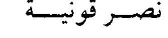
(٣) توجد معلومات بشأن المعركة، بالإضافة إلى الوثائق المذكورة سابقا في:
M. Weygand, Histoire militaire, II, pp. 25-7; Cadalvène and Barrault, La Guerre de Méhémet-Ali, pp. 134-6; St John, Egypt, II, p. 493-5; E. Gouin, L'egypte, pp. 432-4.

وبواييه للمعركة بوضوح أنهم كانوا يعتمدون على قوتهم البدنية، وأن الفرسان كانوا يتمتعون بأهمية كبرى في جيشهم، بحيث لم يأت أي ذكر تقريبا للمشاة في روايات المعركة، وأن قرارات الكر والفر كانت متروكة للمبادرة الشخصية للمحاربين، وأن ملابسهم بقفاطينها المطرزة وعمائمها المزركشة كانت تعبيرا عن مكانتهم الاجتماعية، لا عن رتبهم العسكرية، وأخيرًا كانت أسلحتهم عتيقة تتكون في الواقع من رماح وهراوات وبنادق.

كان جيش إبراهيم على النقيض تماما من هذا كله. فبدلا من الاعتماد على الفرسان كان يعتمد بشكل شبه تام على المشاة، وكان التنفيذ الناجح للمعركة يعتمد أساسًا على التدريبات المتكررة التي ظل الجنود يؤدونها حرفيا لعدة سنوات قبلها. أما القوة والشجاعة والبطولة الشخصية فقد أزيحت وحل محلها الانضباط الدقيق والطاعة العمياء للرتب الأعلى والتنفيذ الحرفي للأوامر، فأصبح الخضوع التراتبي هو المعيار، بدلا من المبادرة الفردية. واستُبدل بردود الفعل الغريزية التطبيق الدقيق للخطة التي كانت توضع مسبقا وتُراجع تفاصيلها مرارا بعناية زائدة. وباختصار أصبح الجيش يقاتل كوحدة يعمل جنودها سويا، مُتبعين الأوامر والنظم والإشارات.

لقد شهدت السنوات الثلاثين أو ما يقرب منها التي تفصل بين معركتي إمبابة وعكا تحولا دراميا، فقد أفسح «فن» القتال الارتجالي المكان لـ «علم» الحرب المخطط التراتبي، وأصبح المقاتل نوعا منقرضا استُبدل به الجندي المنضبط المدرب. في أقل من ثلاثين سنة، بل في أكثر بقليل من عشر سنوات في واقع الأمر، بُني جيش «حديث» في مصر، جيش يختلف في جوانب أساسية عن جيش المماليك. يختلف، ليس فقط في الحجم أو طريقة تجنيد الجنود، ولكن أيضا في طريقة تدريبهم وتنظيمهم. ولما كنا قد رأينا في الفصل السابق كيف تم تجنيد المصريين من قراهم، فسوف يحاول هذا الفصل أن يواصل القصة ــ إن جاز التعبير ــ بدراسة عملية التدريب والانضباط التي أخضع لها هؤلاء الجنود بعد تجنيدهم.

غير أن ما سيلي لن يكون مجرد محاولة لوصف عملية تدريب الجنود وفرض الانضباط عليهم، لأن هذا الفصل سيحاول أيضا أن يفهم التصورات النظرية والإبستمولوجية



نصر قونيـــة

التي قامت عليها هذه التقنيات الجديدة للانضباط والنظام. وكما ألمحنا باختصار في الفصل السابق، يشير التوسع التدريجي في مهمات بيروقراطية الحكومة، والذي عبر عنه الوضع الجديد للكاتب، بالإضافة إلى نظام المراقبة الجديد المتمثل في نظام التذكرة، إلى أن نظاما جديدا للسلطة قد أدخل في مصر، نظام أكثر كفاءة ومركزية من النظام الذي كان يمارس من قبل، سواء من جانب السلطات العثمانية في مصر أو الأمراء المماليك. وهو نظام، من ناحية أخرى، أكثر تغلغلا وأقل شخصنة. ذلك أن ما يمثله دفتر الكاتب والتذكرة هو مفهوم جديد للسلطة الإدارية أدخل في مصر، يقوم، بالإضافة إلى جمع المعلومات عن السكان على نحو منظم ومتكامل وتصنيفها، على الحاجة إلى ملاحظة أنشطتهم والإشراف عليها[١].

ولمزيد من الإيضاح عن هذا الجانب من نظام السلطة الجديد يصف هذا الفصل كيف حاولت السلطات العسكرية أن تحول الفلاحين إلى جنود منضبطين مدربين جيدا، ويحاول أن يبرهن على أنه في لب تقنيات التدريب والانضباط الجديدة التي استخدمتها السلطات يكمن تصور جديد عن السلطة، وهو التصور الذي يصفه ميشيل فوكو بأنه «يعمل... من حيث المبدأ على الأقل، بغير لجوء إلى الإفراط في استخدام القوة أو العنف. إنها سلطة تبدو أقل «جسمية» بكثير لأنها «مادية» بشكل أكثر خفاء»[٢]. وبالرغم من أن عمل فوكو يتعلق غالبا بالتاريخ الفرنسي والأوربي فإن أفكاره عن السلطة «بوصفها شيئا يدور، لا يتموضع أبدا هنا أو هناك»[٣]، وإنما يمارَس باستمرار عن طريق «نظم المراقبة المتواصلة الدائمة»[٤]، تبدو مفيدة بشكل خاص في فهم كيفية عمل جيش محمد علي. ويرجع هذا جزئيا إلى أن هذا الجيش، كما اتضح في الفصل السابق، قد أقيم وفقا لمعايير فرنسية، وأن العديد من مدربي ضباطه وجنوده كانوا ضباطا فرنسيين خدموا في

---

(١) عن هذا الجانب من جوانب سلطة بيروقراطية الدولة القومية انظر:
Anthony Giddens, The Nation-State and Violence (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1985).

(2) Foucault, Discipline and Punish, p. 177.

(3) Michel Foucault, "Two Lectures", in Power/ Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972-1977 (New York:Pantheon, 1980), p. 98.

(4) Ibid., p. 105.

جيش نابليون قبل ذلك وعلى معرفة وثيقة بالمسرح العسكري الأوربي، وهو المسرح الذي يحتل مكانة مركزية في تحليل فوكو لما يسميه الآليات الانضباطية الحديثة[1]. وبوجه أخص يعتمد هذا الفصل على أفكار فوكو الثاقبة عن الكيفية التي استطاعت بها نظم السلطة الحديثة أن تخلق أجساما طيعة، ويستخدمها في وصف الطريقة التي حاولت بها أجهزة السلطة العسكرية التابعة لمحمد علي أن تحول المجندين الجدد إلى جنود طيعين منقادين، تحقق ضبطهم وتدريبهم، ليس بالعقاب الجسدي القاسي وحده، أو «التأثير المادي للإرهاب»، ولكن بالاستخدام المحسوب والمتدرج والقابل للتوقع للقوة، الأمر الذي جعل «العقوبات مدرسة بعدما كانت احتفالا»[2].

ونادرا ما استُخدمت أفكار فوكو في التعمق في دراسة تاريخ مصر في القرن التاسع عشر. ومع ذلك، هناك استثناء واحد مهم، هو دراسة تيموثي ميتشل: «استعمار مصر» التي تتناول العديد من «الإصلاحات» التي شهدتها مصر في القرن التاسع عشر، خصوصا في الثلث الأخير منه. ويبيِّن ميتشل، معتمدا بشدة على أعمال فوكو، وخصوصا كتاب «المراقبة والعقاب»، أن الكثير من هذه «الإصلاحات» قد أملتها أفكار عن السلطة والنظام والتقدم، تعمل على الأجسام المادية والفضاء المادي بطريقة مدققة وتفصيلية ودقيقة، فتكشف عما أسماه فوكو السلطة الانضباطية الميكروفيزيائية. بالإضافة إلى ذلك يرى ميتشل، معتمدا على أعمال دريدا Derrida عن اللغة والعلامات وإنتاج المعنى، أن منظومة السلطة والنظام التي شهدتها مصر في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر لها جانب ميتافيزيقي (وهو هنا يختلف عن فوكو): «لقد كانت تعمل عن طريق خلق مظهر نظام، مظهر بنية، كنوع من عالم منفصل غير مادي... لقد سعت [الأشكال الحديثة] للسلطة لا إلى العمل فقط على الجسم من الخارج، من الداخل للخارج، ولكن أيضا بتشكيل العقل الفردي»[3].

لقد كان هذا الدمج بين أفكار فوكو عن الجانب الانضباطي الميكروفيزيائي للسلطة

---

(1) Foucault, Discipline and Punish, pp. 135-69.

(2) Ibid., p. 111.

(3) Timothy Mitchell, Colonising Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p. 94.

الحديثة وعمل دريدا عن كيفية عمل العلامة وإنتاج المعنى هو الذي أملى على ميتشل استخدام تصور «التأطير»، وهو مصطلح مركزي في أطروحته، اقتبسه من هيدجر[1].

والتأطير، على نحو ما فهمه ميتشل واستخدمه، «هو منهج للتقسيم والاحتواء، كما هو الحال في إقامة الثكنات وبناء القرى، الذي يجري عن طريق اختلاق سطح أو حجم محايد سحري يسمى «الفضاء»»[2]. وقد تحقق هذا التأطير بفضل أدوات من قبيل الخريطة التي تُفرض على متاهة شوارع القاهرة القديمة، والجدول الزمني الذي يقسم الزمن إلى خانات متساوية في المدارس التي أنشئت حديثا، والفهارس التي ألحقت بالكتب الجديدة المطبوعة الموجهة للجمهور، وكشف الجرد والتعداد العام وكشف التمام. لم تكن قدرة هذه الأدوات محصورة فقط في جلب نظام للسلطة «يعمل عن طريق إعادة تنظيم فضاء مادي دقيق الأبعاد واكتساب سيطرة جسمية مستمرة على الذوات الخاضعة لها»[3]؛ فلها أيضا بعد ميتافيزيقي، يخلق تأثيرا قويا يجعل الأشياء تبدو كما لو كانت تمثيلا لعالم آخر، هو عالم الأفكار. ويستند هذا الجانب من سلطة هذه الأدوات على تمييز أساسي وقاعدي يقوم عليه هذا التصور الجديد للنظام، هو الخطة/ النموذج «العقلي» الذي يُفرض على الواقع/ النشاط «المادي». ويرى ميتشل أن هذا التمييز الديكارتي بين المثالي والمادي خاصية أساسية للميتافيزيقا الغربية وأنه كان حاسما في إدخال الكثير جدا من «الإصلاحات» التي شهدتها مصر في القرن التاسع عشر.. ويقول:

> **إن إعادة تخطيط البنادر وتصميم الأحياء الاستعمارية الجديدة، وكل تنظيم للممارسات الاقتصادية والاجتماعية، وبناء قنوات نظام الري الجديد للبلاد، والسيطرة على تدفق النيل، وبناء الثكنات ومراكز الشرطة وفصول المدارس، واستكمال منظومة السكك الحديدية ــ إن عملية الاختراق الشامل هذه من جانب «النظام» يجب أن نفهم أنها أكثر من مجرد تحسينات أو «إصلاحات»، فقد تم الاضطلاع بهذه المشروعات جميعا كتأطير، ومن هنا كان لها أثر إعادة – تقديم أو تمثيل عالم ما هو تصوري conceptual، إذ خلقت فجأة للمرة الأولى،**

---

(1) Martin Heidegger, "The Age of the World Picture", in The Question Concerning Tec - nology and Other Essays, trans. William Lovitt (New York: Harper and Row, 1977), pp. 115-54.

(2) Mitchell, Colonising Egypt, p. 44.

(3) Ibid., pp. 93-4.

كما لو كان عن طريق السحر، التجريدات المسبقة عن التقدم والعقل والقانون والانضباط والتاريخ والسلطة الاستعمارية والنظام[1].

لقد حاول ميتشل أن يدعم أفكار فوكو عن السلطة بوصفها سلطة انضباطية وميكروفيزيائية بإضافة بُعد «تمثيلي» يساعد ـ فيما يرى ـ على إنتاج ذلك التقسيم للعالم الذي جعل مصر تبدو كما لو كانت «صورة في معرض». وإذا كانت هذه المحاولة مثيرة للجدل فيما يبدو[2]، فإن هذا الفصل لا يسعى إلى المشاركة في أطروحة ميتشل وفقا لهذه الخطوط، ولكنه يحاول أن يطور استخدامه لتصور التأطير المأخوذ من هيدجر بدراسة مؤسسة محمد علي العسكرية تفصيليا، وخصوصا الطريقة التي تم بها تدريب المجندين. وبرغم أن ميتشل يشير إلى بعض «إصلاحات» محمد علي فإن هذه الإشارات كانت عابرة، لأنه أولى اهتماما أكبر بالإصلاحات التعليمية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وعملية إنتاج الحقيقة والمعنى في المدارس المنشأة حديثا آنذاك. ومع ذلك يمكن القول بأن جيش محمد علي، بوصفه مؤسسة السلطة والنظام بامتياز، هو الموضع الأنسب لأقصى إيضاح ممكن لأفكار «التأطير». ويحاول هذا الفصل، الذي يستمد مصادره من مواد القانون وكتيبات التدريب وكشوف التمام وكشوف الجرد المختلفة التي استخدمها هذا الجيش، أن يشرح كيفية تدريب وضبط المجندين الجدد، ليقدم مزيدا من الإيضاحات بشأن تصور «التأطير» عند ميتشل، وتبيان كيف أن أفكار النظام والسلطة التي تجلت للعيان في الجيش ساعدت على تحويل المؤسسة العسكرية إلى نموذج يحتذى للمجتمع ككل.

الاعتقال

حين قال محمد علي لموظفيه أن عليهم أن يقنعوا الفلاحين بأن الخدمة في الجيش تختلف اختلافا جوهريا عن السخرة[3]، كان على الأرجح يخاطب أفكارا شائعة عند المجندين

(1) Ibid., pp. 179.

(٢) بالنسبة لهذه المسألة انظر نقد هيرشكيند Hirschkind لهذا الجانب المحدد من كتاب ميتشل:
Charles Hirschkind, "Egypt at the Exhibition": Reflections on the optics of colonialism, Critique of Anthropology, 11 (1991), pp. 279-98.

(٣) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ١٨٦ في ٦ رجب ١٢٣٧/ ٢٩ مارس ١٨٢٢. انظر ملحق رقم (٢).

المنتظَرين وأسرهم، وهي الأفكار التي تسوي بين المؤسستين ولا تجد فارقا يُذكر بينهما. ففي خلال السنوات الأولى للجيش كانت معلومات الفلاحين عنه متناثرة، ومن المشكوك فيه، في ضوء الطريقة التي اختطف بها موظفو الحكومة الرجال من قراهم، أن يكون هؤلاء الرجال أو عائلاتهم قد وجدوا فوارق كبيرة بين التجنيد والسخرة. لذلك وجدت السلطات أن عليها أن تطبع في أذهان المجندين الجدد أن ما سيخبروه سوف يكون مختلفا تماما عن السخرة أو أي شيء آخر خبروه من قبل. ولذا فإن طريقة تعامل الفلاح مع وقته وبيئته المادية، بل وجسمه قبل ذلك كله، يجب أن تختلف اختلافا جذريا. وكان على الحياة العسكرية الجديدة، كما سنتبين لاحقا، أن تفرض على الجندي الجديد جداول زمنية وفحوصا طبية ونظم مراقبة قاسية، كان الأثر الصافي المقصود منها أن تطبع في ذهنه الحاجز الرهيب الذي يجب أن يفصل حياته الجديدة في الجيش عن حياته المدنية السابقة.

كانت نقطة البداية في فرض هذا النمط الجديد من الحياة على المجندين الجدد هي عزلهم عن بيئتهم المعتادة وخلق أكبر هوة ممكنة بين أنماط معيشتهم الجديدة وحياتهم قبل التجنيد. وأحد وسائل ذلك هو منع الجنود الجدد من الاشتراك في أية أنشطة زراعية، سواء وحدهم أو بالتعاون مع آخرين[١]. والأهم من ذلك وضع حدود على الوقت الذي يقضونه مع أطفالهم وعائلاتهم. ذلك أنه كان يُسمح لزوجات الجنود وأطفالهم باتباعهم من معسكر إلى آخر وبناء تجمعات سكنية من الأكواخ قريبة من معسكر التدريب، طالما ظل الجنود في مصر، فيعيشون كيفما اتفق باقتسام الجرايات الضئيلة المعطاة للجنود. وعلى سبيل المثال يُفترض أن نحو ٢٢ ألف امرأة وطفل كانوا يعيشون على حواف معسكر الخانكة قرب أبو زعبل[٢]. غير أن هذه الممارسة توقفت في نهاية المطاف، لأسباب صحية أساسا، وتم تفكيك تجمعات الأكواخ

---

(١) س/ ١/ ٥٠/ ٥/ ٤٥ في ١١ ربيع الأول ١٢٣٩/ ١٥ نوفمبر ١٨٢٣.

(٢) Scott, Rambles in Egypt, II, p. 216؛ انظر خريطة المعسكر التي تظهر فيها بوضوح أماكن إقامة عائلات الجنود في:

Mémoires de A-B. Clot Bey, ed. Jacques Tagher (Cairo: Imprimerie deL'Institut Français d' Archéologie Orientale, 1949), Pl III.

السكنية الملحقة واتُّخذت تدابير تنظيمية قاسية لمنع الجنود من إيجاد منفذ يوصلهم لعائلاتهم[1].

غير أن هذا الإجراء، على قسوته في نظر الجنود، لم يعُد كافيا لتمكين السيكولوجية العسكرية الجديدة من اختراق عقولهم وتحقيق الفعالية الكاملة للتدريب وعملية تلقين الأسس. ولذلك تم عزل الجنود عن التأثيرات الخارجية باعتقالهم في معسكرات تدريب معزولة تماما. ومثل معظم سياسات الاعتقال التي طُبقت في البلدان الأوربية كان إسكان الجنود في ثكنات، وتدريب المجندين الجدد في معسكرات تدريب ذات حدود قاطعة، وتدريب الطلبة العسكريين الشبان في المدارس العسكرية الجديدة، أمثلة لسياسة عامة من جانب الدولة تهدف لوضع أوضح حدود ممكنة للجيش وعزله عن المجتمع ككل[2]. «فالجيش [الجديد] لم يعد يُعتبر جسدا مؤقتا، يُجمع من أجل حملات موسمية، بل يجب أن يكون قوة منظمة مؤلفة من رجال مُجبرين على الحياة سويا كجماعة متميزة، تواصل التدريب باستمرار، حتى في غير أوقات الحرب»[3]. وبكلمات أخرى كان عزل المجندين في ثكنات ومعسكرات تدريب ومدارس عسكرية هو الخطوة الأولى الأساسية في خلق جندي محترف منضبط.

كان لعملية الاعتقال عدة أهداف أخرى إلى جانب ضمان سير إدارة عملية تدريب وتعليم المجندين الجدد بأقل فوضى ممكنة. وأحد هذه الأهداف هو تقليل احتمال النزاع مع السكان المدنيين، خصوصا المقيمين في المراكز الحضرية. وربما كان هذا الهدف من بين أسباب اختيار أسوان كمكان لمعسكرات التدريب الأولى، لبعدها الكبير عن القاهرة[4]. غير أن هذه الحاجة إلى اعتقال الجنود كان الإحساس بها أشد ما يكون خارج مصر. وكانت المشكلات التي تنشأ من التصادم مع السكان المدنيين تزداد خطورة أثناء زحف الجيش أو حين يقيم في مقاطعات مفتوحة. فمثلا نشأت بعض المشكلات التي

(١) Judith Tucker, Women in Nineteenth-Century Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1985). p. 136. انظر أيضا الفصل الخامس.

(2) William H. McNeill, The Pursuit of Power (Chicago: University of Chicago Press, 1982). p. 132.

(3) Mitchell, Colonising Egypt, pp. 36-7.

(٤) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ص ٣٢٧.

عانت منها السلطات مع الجيش القديم الذي أرسل إلى الحجاز من اختلاط الجنود بالسكان المحليين، وما ترتب على ذلك من شكاوى من مهاجمتهم للحجاج وسرقة حيواناتهم[1]. واستمرت مسألة الاختلاط غير المنظم مع السكان المحليين بعد خلق الجيش الجديد تمثل مشكلة، خصوصا حين كان الجيش خارج مصر، خاصة في كريت وقبرص وسوريا. وتمتلئ الدفاتر بشكاوى المدنيين من سلوك الجنود الجامح الأهوج. ففي قبرص على سبيل المثال أرسلت تقارير عديدة إلى محمد علي في مصر تحيطه علما بالسلوك المشاغب لقواته. وفي إحدى الحالات كتب إسماعيل بك، قائد القوات المصرية هناك، أن عددا من الجنود قد سرق ٢٠ كيسا[2]، ثم لجئوا خوفا من القبض عليهم إلى القنصلية الفرنسية. كما هاجمت مجموعة أخرى من الجنود مقر القنصل الفرنسي (الذي كان يزور صيدا آنذاك) وقطعت أشجار حديقته[3]. ولم يكن الوضع في سوريا يختلف كثيرا عن ذلك.. ففي خلال حصار عكا وبعده عانت السلطات من صعوبات هائلة في السيطرة على الجنود، الذين كانوا يذهبون كثيرا إلى الأسواق القريبة ويهاجمون التجار[4] وينهبون القرى[5] ويسكرون ويسببون الخراب[6]، ويقترضون النقود من التجار ولا يردونها[7]، بل حاولوا أن يبيعوا الأدوات والعدد العسكرية إلى السكان المحليين[8].

وقد اعتقدت السلطات أنه يمكن التغلب على هذه المشكلات إذا تم اعتقال الجنود بدقة في ثكناتهم. فالثكنات، إلى جانب دورها في الحد من سلوك الجنود الجامح وبالتالي تهدئة السكان المدنيين، ساعدت السلطات على الاحتفاظ بسيطرة أكثر إحكاما على الجنود ومنع الفرار، كما ضمنت إدارة عمليات التدريب والتعليم بأقل فوضى ممكنة. وعلى ذلك يبدو أن الاعتقال في الثكنات والمعسكرات يحقق عدة أغراض في ذات الوقت،

---

(١) بحر برا ٤/ ١٥٦، نفي ١١ شعبان ١٢٣١/ ٧ يوليو ١٨١٦.

(٢) الكيس يساوي ٥٠٠ قرش.

(٣) س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ٢٩٦ في ٣٠ جماد الأول ١٢٣٩/ ١ فبراير ١٨٢٤.

(٤) الشام ١/ ٢٧، في ١٦ جماد الآخر ١٢٣٧/ ١٢ نوفمبر ١٨٣١.

(٥) الشام ٩/ ١٨٨، في ٢٨ صفر ١٢٤٩/ ٢٧ يوليو ١٨٣٢.

(٦) الشام ٨/ ١٣٠، في ٢٠ محرم ١٢٤٨/ ٢٠ يونيه ١٨٣٢.

(٧) الشام ١١/ ٣٣، في ٤ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٣١ أغسطس ١٨٣٢.

(٨) الشام ٢/ ٦٥، في ١٦ رمضان ١٢٤٧/ ١٨ فبراير ١٨٣٢.

ولذلك ظهر الشعور بالحاجة إلى مثل هذه المباني مبكرا[1]. غير أن تطور هذه المؤسسات الجديدة كان بطيئا، مثل مثيلتها الأسبق في أوربا[2]. فحتى في نهاية حكم محمد علي لم يكن قد تم إسكان كل الجنود فيها. وأحيانا كانت الثكنات تقام خصيصا للجنود[3]، غير أنه في أغلب الأحوال كانت مبان قديمة تُحوَّل لتناسب احتياجات الجيش، ضغطا للنفقات[4]. ومع ذلك بُذل جهد دءوب لوضع الجنود في ثكنات وإخضاعهم لنظام مراقبة صارم وتقنية تدريب جديدة.

المراقبة

تم تعزيز العزل والفصل الذي أخضع له الجنود في الثكنات بنظام مراقبة صارم. وفي هذا الصدد ظل العربان يلعبون دورا حاسما في حراسة المجندين بعد جلبهم إلى معسكرات التدريب. ولكن الأمر لم يختلف عن حالة مشايخ القرى التي درسناها في الفصل السابق، فالاعتماد على البدو لم يخل من مشاكله الخاصة. فعلى سبيل المثال لجأ رجال قبائل العبادي والهوارة، أثناء قيامهم بحراسة قوات إسماعيل باشا التي صحبته في حملته المشئومة على السودان[5]، أحيانا إلى الهرب والعودة إلى أوطانهم[6]. وفوق ذلك كانت القبائل المختلفة في حالة تنافس مستمر فيما بينها، وحين تعتقد أن السلطات لم تعاملها على قدم المساواة تتمرد وتهاجم الريف، أي تفعل نفس الشيء الذي سعت

(١) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٢٢٤ في ١٧ رجب ١٢٣٧ / ٢٠ أبريل ١٨٢٢.

(2) M. S. Anderson, War and Society in Europe of the Old Regime, 1618-1789 (Leicester: Leicester University Press, 1988). P. 172.

(٣) الشام ١٣/ ٢٧، في ٥ جماد الآخر ١٢٤٨/ ٣٠ أكتوبر ١٨٣٢.

(٤) ونشير عرضا إلى أنه في هذه الحالة كان المبنى يعفي من الضريبة التي تفرض على حيازة المساكن. غير أنه إذا حكمنا وفقا للعدد الكبير من الالتماسات التي قدمت للإعفاء من الضريبة المفروضة على المساكن التي استُخدمت لإقامة الجنود، يبدو أن هذا الإعفاء لم يكن ينفَّذ غالبا. انظر مثلا: س/ ١/ ٤٩/ ٢/ ٢٨٠ في ٧ محرم ١٢٣٩/ ١٣ سبتمبر ١٨٢٣.

(٥) س/ ١/ ٤٧/ ٣/ ٥٨ في ٢١ صفر ١٢٣٦/ ١٩ نوفمبر ١٨٢٠؛ س/ ١/ ٤٧/ ٣/ ٦٩٦ في ٤ ذو الحجة ١٢٣٦ / ٢ سبتمبر ١٨٢١.

(٦) س/ ١/ ٧٣/ ٣/ ٤٧٥ في ٣ رمضان ١٢٣٦/ ٤ مايو ١٨٢١؛ س/ ١/ ٤٧/ ٥٦١ في ١٧ شوال ١٢٣٦/ ١٨ يوليو ١٨٢١.

الحكومة بتوظيفهم لمنعه[1]. وحتى خلال زحف الجيش إلى سوريا، أي في الوقت الذي يُفترض فيه أن تكون مجمل الآلة العسكرية في قمة يقظتها وانضباطها، هاجم فرسان العربان، الذين عُينوا لتأمين مؤخرة الجيش، الريفيين الذين أتوا لمشاهدة الجيش ونهبوهم[2]. والأهم من ذلك أن رجال القبائل كانوا معتادين على إيواء الهاربين بدلا من تسليمهم للسلطات[3]. وفي مواجهة ذلك نصت المادة ١٥ من قانون الفلاحة الصادر عام ١٨٣٠ على:

> **إذا اختفى أحد الفلاحين عند العربان وتزيا بزيهم ثم وجد عندهم فإن كان عليه بواقي فيؤخذ ما عليه ممن أخفاه من العربان وإن لم يكن عنده بواقي وكان من أخفاه شابا فيرسل إلى الجهادية وإن كان اختيارا [كهلا] فيرسل إلى اللومان ستة أشهر[4].**

وا أسفاه.. لقد أثبت العربان الذين عينتهم الحكومة لمساعدتها في إقامة جيش خاضع لإشراف وسيطرة مُحكمين أنهم غالبا ما يشكلون خطرا على السلطات، فكان عليها في أوقات متقاربة أن تستخدم الجيش ذاته ضد مختلف القبائل لتخضعها لسيطرتها[5]. أما الاعتماد على أورط البلطجية (الهندسة العسكرية) في القيام بنفس المهمة، أي حراسة الجنود في معسكراتهم[6]، فلم يلق نجاحا كبيرا، لأن هذه الأورط، كغيرها، كانت تعاني من تزايد حالات الهرب[7].

كان تعيين الحراس العربان لحراسة المعسكرات والمدارس العسكرية والثكنات غير فعال بوضوح، وعلى الأقل كانت له مشاكله الخاصة، لأنه أبرز السؤال الصعب: ومن يحرس الحراس؟[8]. وأدركت السلطات تدريجيا أن ما تحتاج إليه هو نظام للسيطرة

---

(١) س/ ١/ ٤٧/ ٣/ ٣٧١ في ٢٥ رجب ١٢٣٦/ ١٨ أبريل ١٨٢١.

(٢) الشام ١/ ٢٧، في ١٨ جماد الآخر ١٢٤٧/ ٢٤ نوفمبر ١٨٣١.

(٣) انظر مثلا: س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٥٢٤ في ١٢ صفر ١٢٥٠/ ٢٠ يونيه ١٨٣٤، وفيه يأمر محمد علي خورشيد بك بإرسال آلاي فرسان كامل ليحارب قبيلة البيالي لأنها تمنح المأوى للهاربين.

(٤) فيليب جلاد، قاموس الإدارة والقضاء، الجزء الثالث، ص ١٣٢٥.

(٥) انظر مثلا: س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٢٤٦ في ٢٧ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ١٤ سبتمبر ١٨٣٣.

(٦) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٤٧٩ في ٣٠ ذو الحجة ١٢٤٩/ ٩ مايو ١٨٣٤.

(٧) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ١٥٥ في ١٦ ذو القعدة ١٢٤٨/ ٧ أبريل ١٨٣٣.

(٨) وللاطلاع على تفصيل لهذه المشكلة كما واجهتها سلطات محمد علي العسكرية، انظر الفصل الخامس.

والمراقبة يكون مشابها للنظام الذي توصلت إليه للالتفاف حول دور مشايخ القرى، والذي درسناه في الفصل السابق. فبدلا من الاعتماد على خفر وحراس من العربان للقبض على الهاربين، أصبح الهدف في المحل الأول هو أن تُطبع في أذهان الجنود فكرة الاعتقال، وإخضاعهم إلى نظام للمراقبة يستطيع أن يجعل الطاعة والانضباط يبدوان طبيعيين، ويمارسان بتلقائية. وكان المأمول في هذا النظام أن يستهدف عقول المجندين، لا أجسادهم وحدها؛ بحيث يستطيع، بكلمات مفكر عسكري فرنسي في القرن الثامن عشر، أن يربطهم «بقيد من أفكارهم ذاتها» بأكثر مما «يقيدهم بسلاسل حديدية»[1]. وهناك حدثان يمكن استخدامها لإيضاح تحول أجهزة محمد علي تدريجيا إلى نظام سيطرة خفي وأقل انكشافا، نظام لا يعتمد على مشهد العقاب الاستعراضي ولكن على فكرة النظام، وهو تنظيم يمكن وصفه بأنه «الحكم عن بعد»[2].

يروي هنري صولت، القنصل البريطاني العام في العشرينيات، الحدث الأول، الذي يتعلق بضابط يسمى كُرد علي. فبعد أن سجنه جنوده بسبب تأخر توزيع عطاياهم كلمهم في إنهاء عصيانهم وتسليم أنفسهم «لأنه ليس له فائدة سوى تورطهم في تمرد وتعرضهم لدمار مؤكد». وبعد أن حرر نفسه «قبض على اثنين من قادة التمرد وقطع رأسيهما ووضع حوالي ثلاثين من الباقين في السجن». وبعد ذلك أطلق الضابط الذي يعمل تحت إمرته سراحهم وقال لهم إن من يختار «أن يخدم الباشا ويبقى على الطاعة» يمكنه أن يبقى ويعود ليؤدي واجباته، أما من لا يريدون البقاء فسيكونون أحرارا في الرحيل من المعسكر. «وحين استعد بعض من هؤلاء الثلاثين للرحيل من المعسكر بناء على ذلك، صدر أمر بإطلاق النار عليهم وذُبح معظمهم»[3].

ومع التسليم بأن الوحشية التي استُخدمت في هذه الحالة في معاقبة هؤلاء الذين

---

(١) Joseph Servan, Le Soldat Citoyen (1780), p. 35.، اقتبسه فوكو في: Discipline and Punish, pp. 102-3.
وكان سرفان وزير الحرب عام ١٧٩٢، يتميز بمشاعر قوية ضد الملكية. غير أن شهرته ترجع بشكل أكبر إلى كتابه الذي يستبق الثورة الفرنسية بالمطالبة بالتجنيد العام بأكثر مما ترجع إلى نزعاته الجمهورية.

(٢) للاطلاع على شرح لهذا المفهوم انظر:
N. Rose and P. Miller, "Political power beyond the State: Problematics of government", British Journal of Sociology 43 (1992), pp. 173-205.

(3) FO 78/160, Salt 22 and 23 April 1827.

حاولوا أن يتركوا المعسكر ربما كانت ترجع إلى أنهم قد أعلنوا العصيان وذهبوا في ذلك إلى حد سجن ضابطهم، فإن الحالة تظل دالة، لأنها تبين أن نظام الاعتقال القائم على التهديد الفعلي أو الضمني باستخدام القوة لم يكن فعالا، فقد أثبت عجزه عن إعاقة الجنود عن الخروج من أبواب المعسكر. كان المستهدف نظام يمكنه أن يجعل فكرة الاعتقال ذاتها واستحالة الهرب تنطبع في أذهان الجنود بحيث تمنعهم من التفكير في الهرب في المحل الأول وتوفر أيضا على السلطات اللجوء إلى هذا النوع من القوة الوحشية.

أما الحدث الثاني فقد جرى بعد خمس سنوات.. وفيه ردت السلطات باكتشاف تقنية بسيطة أثبتت أنها تقدم الحل المطلوب تماما: كشوف التمام. فبعد سقوط عكا في مايو ١٨٢٣ قام الجنود المصريون، هؤلاء الذين رأيناهم في بداية الفصل هيئة من القوات المسلحة المنظمة الجيدة التدريب والرفيعة الانضباط.. مكنوا إبراهيم باشا من تحقيق ما فشل فيه بونابرت قبل ثلاثين عاما.. هؤلاء الجنود أنفسهم انطلقوا يعيثون فسادا، ينهبون المدينة ويهاجمون السكان ويدمرون الملكيات. اختفت جميع مظاهر النظام والانضباط وسط الدمار الذي أعقب ذلك، وانتهز عدد كبير من الجنود الفرصة ليهربوا من الجيش كليةً. فكتب أحمد بك، بكباشي (مقدم) الآلاي العاشر، الذي عُين مسئولا عن قلعة عكا بعد سقوطها، يشكو إلى إبراهيم باشا من الوضع. ولكنه بدلا من أن يطلب إرسال قوات من العربان لتقبض على الهاربين اقترح حلا بسيطا ولكنه فعال: التمام، الذي قال إنه يجب أن يجري مرتين يوميا، ومن لا يوجد يقيد كحالة فرار، وحين يتم العثور عليه بعد يوم أو أكثر تطبق عليه عقوبة الفرار[1].

إن هذا التباين بين الوحشية، وما قد يُعتبر استخداما زائدا للقوة كما يُظهر تصرف الضابط في الحالة الأولى من ناحية، ووسائل السيطرة الأقل شخصنة، البعيدة والخفية، التي اقترحها الضابط في الحالة الثانية، لا يجب أن يُفهم على أنه انتقال نحو تطبيق أكثر إنسانية و«تنورا» للقانون، فهو يوحي بالأحرى بأن فكرة القانون ذاتها قد تغيرت وبدأت معها فكرة جديدة عن الانضباط وكيفية فرضه. وتُعتبر التذكرة، مرة أخرى، أفضل

(١) الشام ٨/ ١٣٠، في ٢٠ محرم ١٢٤٨/ ٢٠ يونيه ١٨٣٢.

مثال على هذه التقنية الجديدة لفرض النظام والانضباط، والتي تستهدف عقول الجنود بأكثر مما تستهدف أجسادهم، إذ تحاول أن تطبع في أذهانهم فكرة أنهم تحت المراقبة بصفة مستمرة. فقد أعلن أن الجندي بمجرد اعتقاله في المعسكر لا يستطيع أن يتركه إلا إذا كانت لديه وثيقة مختومة صادرة من الضابط القائد تحدد طبيعة خروجه ومدته[1]. كما أمر العمال السوريون المحليون، الذين يؤدون أعمالا للسلطات المصرية هناك، بحمل مثل هذه التذاكر «بحيث إنه إذا فعل أحد منهم شيئا [خاطئا] يمكن القبض عليه»[2]. وقبل ذلك في عام ١٨٢٩، حين كانت السلطات تخشى من فرار المجندين إلى القاهرة أملا في إيجاد مأوى فيها، صدرت أوامر تطلب من كل القادمين للمدينة أن يحملوا معهم مثل هذه التذاكر المختومة [3]. وحتى كبار الضباط أمروا بحمل وثائق مختومة طوال الوقت[4].

وكما قلنا من قبل لا يجب أن يُفهم هذا التحول من تنظيم يقوم على فرض النظام باللجوء إلى الاستخدام الوحشي المفرط للقوة إلى تنظيم آخر أكثر خفاء وبعدا وأقل شخصنة كتحول إلى تطبيق أكثر تنورا وإصلاحية للقانون، وإنما هو يبرهن بالأحرى على ما يسميه فوكو في كتابه «المراقبة والعقاب» تحولا من العقاب الاستعراضي إلى العقاب التمثيلي، ثم إلى العقاب الانضباطي. لم تكن المثل الإنسانية العقلانية التقدمية للتنوير هي التي أملت هذا التحول، وإنما أملته الحاجة إلى جعل سلطة العاهل (محمد علي في هذه الحالة) محتملة ومقبولة من جانب رعاياه. لأن «السلطة لا تكون محتملة إلا إذا أخفت جانبا معتبرا من ذاتها»[5]. ومن هنا كان هذا التحول إلى ما يبدو تنفيذا إنسانيا للقانون تحولا في واقع الأمر إلى نوع أكثر خبثا وسوء ظن cynical وخفاء من السلطة. ولكي نعرف كيف حدث هذا التحول في فكرة السلطة وتمثلاتها المختلفة،

---

(١) س/ ٢/ ٣٠/ ٣/ ٢١٨ في ٢ شوال ١٢٤٢/ ١ مارس ١٨٢٧. انظر أيضا: الشام ١٣/ ٤ في ١ جماد الآخر ١٢٤٨/ ٢٦ أكتوبر ١٨٣٢.

(٢) الشام ٩/ ١٣، في ٢ صفر ١٢٤٨/ ١ يوليو ١٨٣٢.

(٣) الوقائع المصرية، العدد ٦٩، في ١٩ ربيع الأول ١٢٤٥/ ١٨ سبتمبر ١٨٢٩.

(٤) الشام ١١/ ٨٧، في ١٠ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٦ سبتمبر ١٨٣٢.

(5) Michel Foucault, The History of Sexuality, vol. I: An Introduction (London: Pelican, 1981), p. 86.

وعلى الأخص لكي نرى كيف كانت السلطة مهمة في فرض الانضباط على المجندين الجدد، سيتعرض الفصل لأمثلة مختلفة لكيفية تنفيذ العقوبات في الجيش وفي المجتمع ككل، وهي مسألة مهمة لأن هذا التحول في معنى السلطة وكيفية تَجلّيها، كما سنناقش أدناه، هو الذي جعل تدريب المجندين الجدد ممكنا.

مشهد العقوبة البدنية

يبدو للوهلة الأولى أن العقوبة المادية الجسدية كانت سمة مشتركة لكل من القوانين المدنية والعسكرية: فقد كان استخدام جسد المذنب كموضع للعقوبة شائعا في معسكرات الجيش مثلما كان شائعا خارجها. ففي الجيش كان الاستخدام المتكرر على نطاق واسع للفلقة والكرباج أحد وسائل تنفيذ العقوبات البدنية. فعلى سبيل المثال جُلد جنديان ٢٠ جلدة لكل منهما لتشاجرهما خلال زحف أورطتهما[١]. وحين ثبت في حق أحد الجنود أنه مذنب لأنه فقد دلوا للماء عوقب بخمسين جلدة أمام أورطته[٢]، وجُلد جندي آخر ١٥٠ جلدة، أمام أورطته أيضا، لسرقة بعض المشمش من سوق محلي[٣]. ومن حيث المبدأ كان من المفترض أن يكون عقاب الجنود الجسدي أمام أورطهم حتى يشاهد زملاؤهم هذا الاستعراض[٤].

ومن هذه الناحية لم يكن ثمة ما هو فريد أو غريب في جيش محمد علي بالنسبة لمثل هذا النوع من «شعائر السلطة» الجسدية الاستعراضية. فالعديد من قوانين الجيش والبحرية التي أقرت في أوربا في القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر تميز بهذا التشديد على القوة الوحشية في تطبيق العقوبة. وعلى سبيل المثال كانت «مواد الحرب» الصادرة عام ١٦٥٢ لتطبق على الأسطول البريطاني، والتي تشكل أساس كل قوانين البحرية اللاحقة، «تبدو في منتهى الشراسة عند قراءتها، لأنه من بين المواد التسع والثلاثين يقرر

(١) الشام ١١/ ٤٩، في ٦ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٢ سبتمبر ١٨٣٢.
(٢) الشام ٢/ ٧١، في ٢١ رجب ١٢٤٧/ ١٧ ديسمبر ١٨٣١.
(٣) الشام ٨/ ١٩٨، في ٣٠ محرم ١٢٤٨/ ٢٩ يونيه ١٨٣٢.
(٤) الشام ٢/ ٦٤، في ١٠ رجب ١٢٤٧/ ١٥ ديسمبر ١٨٣١.

الثلث الموت كعقوبة لا بديل لها، وفي ثلث آخر يحوم الموت كإمكانية»[1]. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت المحاكم العسكرية في بريطانيا تأمر «بعقوبات جسدية عديمة الرحمة بحيث كانت تجعل الموت ذاته مفضلا عليها»[2]. واستخدم الجيش الروسي في النصف الأول من القرن التاسع عشر العقوبات الجسدية على نطاق واسع «بحيث [نُسبت إلى] هذه «العقوبات الاستبدادية» عمليات الهرب والوفيات والفجور والتحايل والخوف من الخدمة العسكرية»[3].

وفي مصر محمد علي، تكشف أوامر الباشا المختلفة والقوانين المتنوعة التي صدرت في عهده أن العقوبات في القطاع المدني أيضا كانت تتسم بالاستخدام الزائد، وربما غير المبرر، للقوة. فقانون الفلاحة مثلا، الذي صدر ليتناول الجرائم المتعلقة في الأغلب الأعم بتدمير الملكية العامة وزراعة الأرض وسلوك الموظفين العموميين، ينص في ست وعشرين مادة من مواده الخمسة والخمسين على استخدام الكرباج[4]. ويبدو أن الفكرة هنا، كما في العقوبات العسكرية، كانت إصابة جسم المذنب بالألم بالإضافة إلى إهانته علنا. والأهم من ذلك أن العقوبات الجسدية كانت تستخدم أيضا كرادع للآخرين بتبيان المصير الذي ينتظر كل من يجرؤ على انتهاك حدود المسموح به بطريقة واضحة لا غموض فيها. وكان القناصل الأوربيون في القاهرة والإسكندرية مغرمين بتسجيل حالات العقوبات العلنية هذه. ومنها حالة وقعت عندما أدى طول حصار عكا إلى الانزعاج في القاهرة، وانتشار الشائعات بين السكان المدنيين. فهنا أمر محمد علي بضرب أعناق ثلاثة أشخاص وتعليق أجسادهم على أحد أبواب القاهرة القديمة، مع وضع لافتات على صدورهم تقول «هذا جزاء كل من لا يمسكون ألسنتهم»[5].

---

(1) Michael Lewis, The Navy of Britain (London: George Allen and Unwin, 1948), p. 359.

(2) Arthur N. Gilbert, "The Regimental Courts Martial in the eighteenth-century British army," Albion 8 (1976), p. 51.

وبالنسبة لكيفية فهم الجنود لنظام «العدالة» هذا ورد فعلهم عليه، انظر:

G. A. Steppler, "British military law, discipline, and the conduct of regimental courts martial in the later eighteenth century", English Historical Review (October, 1987), pp. 859-86.

(3) Elise K. Wirtschafter, "Military justice and social relations in the Prereform Army, 1796-1855", Slavic Review 44 (1985), p. 75.

(٤) فيليب جلاد، قاموس، الجزء الثالث، ص ١٣٢٣ - ١٣٢٩.

(5) FO 78/213, Barker, 29 March 1832.

وخلال الانتفاضة السورية ضد حكم محمد علي عام ١٨٣٤ شُنق شخص وظل معلقا لمدة طويلة بسبب ترويجه للشائعات [١].

من هذه الناحية لم يكن محمد علي وأجهزة حكمه مجدِّدين حقا.. فالشريعة كما هو معروف تستخدم جسد المذنب بنفس الطريقة لتحقق نوعا من الربط بين الجريمة المرتكبة والعقاب المناسب لها: فمثلا تُعاقب السرقة ببتر اليد. وبالمثل يوسع قانون العقوبات العثماني القديم الذي وضعه سليمان القانوني (تولى الحكم بين عامي ١٥٢٠ و١٥٦٦) نطاق العقوبات الجسدية المذكورة في الشريعة لتتضمن حالات مثل «الإخصاء لمن يخطف... امرأة أو فتاة أو صبي... ويمارس اللواط... ووسم الجبين بالنار للقوادين ومرتكبات الخيانة الزوجية... وكيّ فرج النساء والفتيات اللاتي يهربن برفقة رجل، وجدع أنف أو قطع أذن الهاربين من الجيش، و... قطع أنف القوادات المحترفات»[٢]. ومن إحدى النواحي كان الهدف من كل هذه العقوبات التي كانت تتبدَّى بشكل احتفالي على جسم المذنب، جَعْل جسم المذنب كتابا يقرأه ــ إن جاز التعبير ــ المشاهدون الأميون وحثهم على استخلاص روابط، وإن كانت غامضة وملتبسة، بين الجريمة المرتكبة وما يُعتقد أنه قصاصها المناسب.

وفوق ذلك هناك منطق آخر يكمن خلف هذه العقوبات الاستعراضية، يمكن التعرف عليه برؤية رد فعل الباشا بصدد حادثة بعينها، قطع فيها الحاكم المحلي أذني رجل ومزق أنفه بعد شنقه، لأنه قبض عليه وهو يتاجر في البضائع التي يحتكرها الباشا. فحين سمع محمد علي بذلك كان في قمة الغضب بحيث فصل هذا الحاكم من خدمة الحكومة، وأوضح أن ذلك لا يرجع إلى وحشية العقوبة ولكن إلى أن هذا الحاكم لم يكن مفوضا من جانب الباشا بتوقيع هذه العقوبات بنفسه[٣]. وهنا يمكن أن نصل إلى منطق آخر لهذه العقوبات الجسدية القاسية «اللاإنسانية»، وهي أنها كانت تُعتبر انتقاما ينفذه العاهل ضد الشخص الذي جرؤ على انتهاك رغباته. وهنا أيضا يقدم قانون العقوبات العثماني القديم مثلا جيدا لوجود أفعال معينة تعتبر معاقبا عليها لأنها تُعتبر انتهاكات

---

(١) س/ ٥/ ٤٧/ ١/ ٣٥٨ في ٢١ جماد الأول ١٢٥٠/ ٢٥ سبتمبر ١٨٣٤.

(2) Heyd, Old Ottoman Criminal Law, p. 265.

(٣) س/ ٢/ ٢٩/ ١/ ١١ في ١ ربيع الثاني ١٢٤٣/ ٢٩ يناير ١٨٢٧.

لحقوق السلطان، مثل تزوير الفرمانات والشهادات القانونية وتزييف العملة. وفي مصر وافق محمد علي على بعض العقوبات الجسدية القاسية التي أوقعها المحتسب لأنه اعتبر جرائم التجار هجوما مباشرا على سيادته. فقد ذكر الجبرتي عنه أنه قال: «لقد سرى حكمي في الأقاليم البعيدة فضلًا عن القريبة وخافني العربان وقطاع الطرق وغيرهم خلاف سوقة مصر، فإنهم لا يرتدعون بما يفعله فيهم ولاه الحسبة من الإهانة والإيذاء، فلابد لهم من شخص يقهرهم ولا يرحمهم ولا يهملهم»[1].

إن هذا النص يحوي ما هو أبعد من مجرد الرغبة في إقامة حكم القانون والنظام؛ فنحن نرى هنا تلميحا مصورا للثأر.. فالباشا يقول إنه يأخذ هذه الجرائم بمنتهى الجدية لأنه يعتبرها هجوما على سيادته الشخصية. فما سيُنتقم له هنا هو «سيادته التي جُرحت بشكل مؤقت» وكان العقاب العلني يعتبر طريقة لإعادة إنشاء هذه السيادة، وهي تحقق ذلك «بعرض [السيادة] بأكثر أشكالها استعراضية.. فعلاوة على الجريمة التي أودت باحترام صاحب السيادة سوف تنشر [العقوبات العلنية] أمام جميع الأعين قوة لا تُقهر. فهي لا تهدف إلى إعادة تأسيس توازن، بقدر ما تهدف في حدها الأقصى إلى إعمال انعدام التماثل بين التابع الذي جرؤ على انتهاك القانون والعاهل الجبار الذي يستعرض قوته»[2].

وبكلمات أخرى فإن منطق العقوبات العلنية ومشهدها الاستعراضي لم تمِله فقط الحاجة إلى إخضاع المشاهدين بإرهابهم، ولا الحاجة إلى تحقيق رابطة بين الجريمة والعقاب، ولكن أملاه أيضا هدف تذكيرهم بالهوة التي تفصل جسم المذنب الهامشي المعرض للتدمير عن الجسد المقدس المركزي للعاهل. ولهذا السبب قال فوكو بأن العقوبات الاستعراضية العامة يجب أن تعتبر طرفا واحدا من طرفي معادلة شعائر السلطة، أما الجانب الآخر فيتكون من الشعائر التي يستعرض فيها العاهل مجده العظيم مجسدًا في جسمه هو أمام رعاياه، مثل احتفالات التتويج وإخضاع الرعايا المتمردين ودخول المدن المفتوحة، إلخ[3]. وكان محمد علي واعيا بالسلطة التي تمتلكها هذه

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ٢٧٨ (حوادث رمضان ١٢٣٢).

(2) Foucault, Discipline and Punish, pp. 48-9.

(3) Ibid., p. 48.

الشعائر، ويتضح من طريقة استقباله لزواره الأوربيين التي مررنا بها أنه كان في هذه الشعائر يستخدم جسده كبؤرة للتعبير عن الجانب القانوني لسلطته السياسية. فالكثير من العقوبات الاستعراضية التي كانت تجري في شوارع وميادين القاهرة كان يرجع إلى التأكيد على أن جسم محمد علي هو القانون، وبالتالي مركزية هذا الجسم وضرورته للحفاظ على النظام في عالمه، وأن جسم المجرم بالمقابل يجب أن يُستخدم في تذكير الناس ليس فقط بوفرته وهامشيته ولكن أيضا بالأهمية المركزية لجسم محمد علي. ولعل أفضل تعبير عن ذلك هو إبراز التباين في طريقة إخراج محمد علي لهذين المشهدين الشعائريين المتناقضين تماما للسلطة: الإخراج المسرحي لجسمه الخاص وعرض جسم خصمه - المجرم - في الأمثلة التالية.

لقد عوقب «سوقة مصر» هؤلاء، أي التجار الذين كانوا يغشون في الموازين والأسعار[1]، بطريقة لم يكن مأمولا منها مجرد تقديم عبرة للآخرين الذين ربما يفكرون في اقتراف نفس الذنب، ولكن أيضا تذكير المتفرجين بالوجود الدائم للباشا. فمزيف النقود كان يُشنق على باب زويلة، وتتدلى قطعة من العملة من أنفه. وكان المحتسب يمزق أنوف بعض الجزارين ويعلق قطعا من اللحم فيها كعقاب على بيع اللحم بسعر أعلى مما حددته الحكومة. أما بائعو الكنافة الذين كانوا يغشون في الوزن أو السعر فكانوا يعاقَبون بإجبارهم على الجلوس على مقلاة الكنافة وهي فوق النار[2]. ولم تكن محاولة ربط الجريمة بعقابها المناسب هي وحدها التي أملت هذه العقوبات، ولكن أملاها أيضا تحقيق فكرة هامشية جسم المجرم وتذكير المتفرجين بالهوة الهائلة التي تفصل جسم المجرم عن جسم الباشا. ويزداد وضوح هذا الأمر الأخير من المثلين التاليين: حين عُرف مدى انتشار تشويه الجسد بغرض تجنب التجنيد، وحين أوضحت التقارير أن زوجات وأمهات المجندين المحتملين هن اللاتي يساعدنهم في تشويه أنفسهم، أمر محمد علي بشنق هؤلاء النساء على مداخل قراهن «ليكنَّ عبرة لغيرهن»[3]. وبالمثل كتب محمد علي، محاولا إيقاف انتشار تمرد عام ١٨٢٤، إلى مدير إسنا في الصعيد يأمره بشنق بعض

---

(١) الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ٢٧٨ (حوادث رمضان ١٢٣٢).

(٢) الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ٢٧٧ ـ ٩ (حوادث شعبان ورمضان ١٢٣٢).

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ٢٣٥ في ٧ رجب ١٢٤٣/ ٢٥ يناير ١٨٢٨.

الأهالي الكهول والمقعدين على مداخل قراهم ردعا للآخرين. وفسر اختياره للكهول والمقعدين بأنهم «بلا فائدة ولا يستطيعون أن يقوموا بأي عمل»[(١)].

قارن ذلك بالطريقة التي كان الباشا يعرض بها جسده الخاص حين كان يحاول أن يسيطر على الانتفاضة التي انفجرت ضد حكمه في سوريا عام ١٨٣٤، وخصوصا طريقة دخوله ميناء يافا:

> **كان شارع «الميناء» في يافا محاطا بصف من أفضل قوات الجيش. ووُضعت فرقة موسيقية كبيرة في المنتصف. وفي الساعة الواحدة وصلت سفينتان جميلتان من نوع الكورفيت وبدأتا في إطلاق طلقات التحية التي ردها لها الأسطول وبطاريات المدافع كلها. وفي الساعة الرابعة امتلأت الساحات بالرجال، ووسط زئير مدافع الأسطول والقلاع هبط جلالته، محمد علي، إلى الشاطئ.**

وبعد ذلك يأتي وصف ظهور محمد علي بشخصه، والذي يبدو لحظيا مُحبِطا ومفسِدا للحظة الذورة:

> **وبعد أن اعتلى حصانه الرائع حيًّا كل فرد، وانحنى امتنانا للجمهور المحتشد على الجانب الآخر، وقد فاجأ هذا السلوك الناس بشدة، لأنهم عندما كان باشواتهم السابقون يتعطفون بالخروج كانوا يُجبَرون على ثني ركبهم وإحناء رءوسهم، ونادرا ما كانوا يجرءون على رفع أعينهم إلى أن يتجاوزهم الحضور المهيب للباشا[(٢)].**

وبقدر ما قد يبدو مثل هذا الختام للاستعراض المؤثر محبِطا، فإن محمد علي كان يُدرك تماما أن بمقدوره أن يقدم هذا المظهر المناقض لسياقه في بؤرة المسرح، لأنه توجد دلائل كافية على أنه حتى في زمنه كانت قد تكونت حول جسمه الخاص، واسمه، ومقر إقامته، حالة من القداسة والسحر. فقد كان يكفي بالنسبة لرحالة أجنبي غير مسلح، حين يكون مهددا بهجوم غوغاء محليين أن يذكر كلمتي «باشا» و«فرمان» عند الحاكم المحلي (الذي كان يقود الغوغاء) حتى يصبح «في غاية التهذيب والتواضع» [(٣)]. وفوق

---

(١) س/ ١/ ٤٧/ ٨/ ١٢٣٩ في ١٣ صفر ١٢٣٩/ ١٤ أبريل ١٨٢٤.

(2) William Thompson, Missionary Herald, 1835, pp. 90-91; quoted in Rustum, Distu - bances, p. 67.

(3) St. John, Egypt, II, p. 199.

ذلك أراد محمد علي، من خلال إصراره على عمل كل شيء بنفسه والإشراف على كل تفاصيل عمل الحكومة، أن ينشر انطباعا بأن مقر إقامته هو مركز السلطة الحقيقي في عالمه. ففي وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨١٧ قيل إن «كل شيء الآن يُسوى هناك [أي في القلعة]. فالباشا والكخيا [نائب الباشا] ــ وهو نصير مخلص له ــ ينظران في كل شيء بنفسيهما بانتباه متشكك يربك المؤامرات ويجعل كل معارضة لأوامرهما أمرا في غاية الخطورة»(١).

وفوق ذلك لم يَقنع الباشا أبدا بالجلوس في القلعة وإدارة الأمور من بعد، ولم يكتف أبدا بالتقارير التي كان يتلقاها بانتظام، فكان يذهب باستمرار في جولات تفتيشية ليفحص الأمور بنفسه. ونادرا ما كانت زياراته تُعلن مُسبقا، الأمر الذي جعل موظفيه يشعرون بأن الباشا كلي الحضور وكلي العلم. وقد ساعدت هذه الزيارات المفاجئة، مثل القصص التي نُسجت حول شخصه المادي، والتي قرأنا عنها في المقدمة، على التبشير بوجوده ووضع علامته على المناطق التي زارها «مثلما ينشر بعض الذئاب والنمور رائحته على مدى منطقته»(٢). ففي عام ١٨٢٦، مثلا، ذهب في إحدى نوبات غضبه التي اشتُهر بها إلى حد إقناع نفسه بأن مديريه وحكامه يخدعونه. وانطلاقا من شعوره بأن أحدا لا يفهمه أصدر منشورا عاما لكل مديري مديرياته يقول فيه بأنه قرر أن يجوب البلاد كلها ويجمع كل المديرين الذين يعتبرهم مهملين وغير أكفاء «ويحفر حفرة في وسط حقل واسع ويدفنهم جميعا أحياء بيديه حتى يعلم الجميع [عاقبة الفشل]»(٣).

وفي ضوء السلطة التي كان يستخدمها ببراعة، والطريقة التي كان يفهمه بها معاصروه ويدركون كلامه حرفيا، والأهم من ذلك كيفية شعور موظفيه ورعاياه بـ«حضرته»، يكون من السهل علينا أن نفهم أن خرق أي من قوانينه كان يعتبر هجوما على شخصه.

---

(1) FO 78/89, Salt, 20 April 1817.

(2) Greetz, "Centers", p. 16.

(٣) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٢٠، خطاب مؤرخ ١٣ جماد الأول ١٢٤١، ٢٣ يناير ١٨٢٦. وفي نوبة أخرى من نوبات غضبه أصابته الهستيريا وبدأ يتكلم عن وصوله لمنتهى القرف والتعب، وأنه مقتنع بأن الجميع يخدعونه، وأغلق على نفسه جناحه ورفض دخول أي شخص، حتى إبراهيم باشا، الذي اتهمه محمد علي بالخيانة، وأخيًرا قال إنه سيحزم أمتعته ويرحل للإقامة في مكة. انظر: Rivilin, Agricultural Plicy, pp. 71-2, Paton, History, II, pp. 234-5.

فرغبات محمد علي كانت تعتبر بمثابة قانون أو ما يقرب من ذلك. «لقد بلغ التوحد بين مصالح [مصر] ومصالح حاكمها درجة تجعل الكلام عن حكومة مصر أو تجاربها أو شرطتها، إلخ، يعني الكلام عن شخصية محمد علي، الذي يستطيع عن حق أن يطبق على نفسه الكلمات الشهيرة لعاهل لم يقل استبدادا: «أنا مصر»»[1].

لقد كان التشديد على الطابع «الاستعراضي» للعقوبات في كل الأمثلة السابقة محاولة لاستعادة سيادة الباشا التي كان الفعل الإجرامي يجرحها مؤقتا. فكانت هذه العقوبات العلنية إذن:

> **تنفذ بهذه الطريقة لتقدم استعراضا، لا للاعتدال ولكن لعدم التوازن والتجاوز، ففي شعائر العقاب هذه لابد من التأكيد المتشدد على السلطة وسموها الذاتي... وبالتالي كانت احتفاليات العقوبات ممارسة للإرهاب... [الذي يهدف إلى جعل كل فرد] منتبها، من خلال جسم المجرم، للحضور المسرف للعاهل[2].**

ففي «شعائر العقاب» هذه كانت القضية المثارة هي ضرورة إثبات حضور جسد الباشا، وجعل العامة منتبهين لنظرته النافذة البصيرة.

الدور التمثيلي للقانون

غير أن استخدام جسم المذنب كرادع أو كنموذج للعقوبة أمر له حدوده، لأن الجسم لا يتحمل، في نهاية الأمر، سوى مقدار محدد من الألم، قد لا يكون رادعا فعالا للآخرين عن ارتكاب نفس الجريمة. وفوق ذلك تتطلب فعالية هذا النوع من الردع أن يكون الاستعراض ضخما والحضور غفيرا، ولذلك كانت عمليات الشنق العلنية تجري في ميادين كبيرة وأماكن تجمُّع مهمة في المراكز الحضرية. ولكن هذا أيضا له حدوده، لأن عددا محدودا فقط من الناس يمكن أن يتواجد في لحظة الاستعراض. وإذا كانت الطبيعة القاسية و«الساحرة» لمشهد المشنقة تهدف إلى جعله جزءا من برنامج ممتد من القصص التي ينقلها المتفرجون إلى الغائبين، فإنه سرعان ما ستُكتشف وسائل

---

(1) Scott, Rambles in Egypt, II pp. 102-3. وتشير عبارة «أنا مصر» هنا إلى العبارة الشهيرة، «أنا الدولة» التي قالها ملك فرنسا المستبد الشهير في القرن الثامن عشر، لويس الرابع عشر - (المترجم).

(2) Foucault, Discipline and Punish, pp. 48-9.

أكثر تجريدا، تنقل بطريقة أكثر كفاءة فكرة عدم إمكانية الإفلات من العقاب وعلاقة العقاب بالجريمة المرتكبة.

وفوق ذلك كانت إمكانية استخدام جسم العاهل لها حدودها أيضا. فإذا كان محمد علي يريد أن ينشر انطباعا بأنه، كالإله، يمكن أن يوجد في أكثر من مكان في ذات الوقت، فإنه كان في المقام الأخير مجرد إنسان. وعلاوة على ذلك فإن الباشا إذا كان يأمل بطوافه المستمر للنظر من فوق أكتاف مرءوسيه لما يقومون به أن يغرس فيهم الشعور بأنه موجود دائما، فإنه سرعان ما سيكتشف طرقا أكثر خفاء، تستطيع، فيما يؤمل، أن تحل محل جسده وتمثله في غيابه، وبالتالي إدامة الشعور بوجوده المهيمن.

كان هذا هو الدور الأساسي الذي لعبه القانون، أي تحديدا «تمثيل» صاحب السيادة في غيابه. لقد كانت دولة «القانون والنظام» التي ميزت حكم محمد علي سمة يشير إليها باستمرار المعجبون به، قائلين، مثلا، إن «رأس المسيحي آمن على وجوده فوق كتفيه في القاهرة مثلما في لندن، وكيسه أكثر أمانا في محفظته»[1]، وشاكرين له «على الأمن الكامل الذي يستطيع الرحالة بفضله أن... يزور أطلال مصر الشائقة»[2]. لقد كانت هذه الدولة نتيجة مباشرة للاستخدام المقصود للقانون في تمثيل سلطة صاحب السيادة، مع ملاحظة أن هذه السلطة صارت الآن مختفية في مصطلحات حقوقية - قانونية[3]. كان الغرض من هذا التحول من «شعائر» العقوبات العلنية إلى «روتين» القواعد القانونية[4] هو التغلب على الحدود التي ذكرناها سابقا والتي تحاصر قدرة مشهد المشنقة على التخويف والردع. فالهدف الآن هو عقول العامة وليس «نظراتهم»، عن طريق «تمثيل» الباشا في غيابه واستخدام القانون كرمز فعال يعبر عن إرادته ورغبته. وفي هذا التبدِّي

---

(1) Hassanaine al-Besumee, Egypt Under Mohammad Aly Basha (London: Smith Elder & Co., 1838), p. 10.

(2) Measor, A Tour in Egypt, p. 118.

(٣) يستند هذا القسم والقسم التالي إلى تحليل فوكو للسلطة القضائية - السياسية للملك، كما شرحها في كتابه:
History of Sexuality, I, pp. 85-90.

(٤) للاطلاع على شرح لهذا التحول، انظر:
Mitchell Dean, Critical and Effective Histories Foucault's Methods and Historical Sociology (London: Routledge, 1994), pp. 166. ff.

الأكثر خفاء للسلطة «[تستخدم] السلطة «العقل» كسطح تكتب عليه...، و[يتحقق] إخضاع الأجسام من خلال السيطرة على الأفكار؛ [ويصبح] تحليل التمثيلات أكثر كفاءة بكثير، كمبدأ في سياسة الأجسام، من التشريح الشعائري الحاصل في التعذيب والشنق»[1].

وتصبح القواعد القانونية إحدى أدوات السلطة الأكثر فعالية بقيامها بتعريف الجرائم وتثبيت سلم للعقوبات وتحديد المكلفين من الهرم البيروقراطي - القانوني بتنفيذ العقوبات. وعن طريق إقامة رابطة عقلية بين الجريمة والعقاب تغرس القاعدة القانونية في عقول الناس الشعور بحتمية العقاب وارتباطه بالجريمة التي ارتُكبت. وتعمل القوانين، مدنية أو عسكرية، كرادع فعال للجريمة وكوسيلة قوية لفرض الانضباط بسبب صياغتها القانونية المجردة للجرائم والعقوبات المقابلة لها، وبالربط بين الفوائد الممكنة لارتكاب الجريمة والمساوئ الأعظم للعقاب.

لقد كان الجيش والمؤسسة العسكرية عموما، أكثر من أي مجال آخر من مجالات المجتمع ككل، هي التي كشفت عن فهم أوضح للمفهوم الجديد عن السلطة، ونستطيع أن نفهم عن طريق المقارنة بين نظم العقاب في الجيش ونظيرتها في القطاع المدني المنطق الذي أملى هذه التقنيات الجديدة للسلطة. وسوف نقارن فيما يلي بين عدد من القوانين المدنية واثنين من القوانين العسكرية التي أقرت لتنظيم الحياة في المدارس العسكرية والمعسكرات للتعرف على كيفية اختلاف الجيش عن المجتمع ككل من هذه الناحية. وتهدف هذه المقارنة إلى إظهار أن الحكم بالسجن بصفة خاصة، بوصفه الحالة المتطرفة للعقاب بالاعتقال، كان يُستخدم كأداة لفرض الانضباط، وأن القوانين العسكرية عموما كانت تختلف عن نظيرتها المدنية في التشديد على التقنيات التمثيلية غير المباشرة لتبدِّي السلطة.

قانون الفلاحة

بالرغم من أن السجن كان بالتأكيد أقل قسوة واستعراضا من المشنقة فإن طريقة النص عليه في قانون الفلاحة تبين أنه ظل يحتفظ بفكرة الثأر من المذنب بأكثر مما كان

(1) Foucault, Discipline and Punish, p. 102.

يُستخدم كرادع لوقف المزيد من الجرائم. فلم تكن الفكرة هي إعادة تأهيل المذنب بحيث يمكن أن يعود إلى المجتمع كمواطن أفضل مما كان، وإنما كانت حرمانه من حريته والسيطرة على جسده الخاص لأنه جرؤ على انتهاك أحد قوانين صاحب السيادة. فقد أخذ السجن تدريجيا شكل النفي والإبعاد بدلا من أن يعني الإصلاح والتعايش. ويذكر قانون الفلاحة اثنين من أماكن النفي هذه، هما جبل فيزاوغلي في السودان وأعمال الترسانة في الإسكندرية، أي الليمان السيئ السمعة. فالمجرم كان يُرسل إلى أحد هذين المنفيين كعقاب على أي عدد من الجرائم. فمثلا تنص المادة ١٨ على أن أي فلاح أو شيخ قرية يحاول أو ينجح في حرق جُرن يجب أن يغرم بما يعادل تكلفة الدمار الذي سببه. غير أنه إذا لم يستطع يجب أن يُرسل إلى فيزاوغلي لمدة سنة إذا كان قد حرق جُرنا. إما إذا كان قد حرق بيتا فيجب أن يُرسل إلى الليمان لنفس المدة[١]. أما إذا كانت هذه الجرائم قد ارتُكبت بغرض التهرب من ضريبة الأرض فتحكم المادة ٢٠ على المجرم بالإرسال إلى الليمان مدى الحياة. وتحكم المادة ٢٧ على الفلاحين أو مشايخ القرى الذين يشاركون في تمرد قرية على سلطة المأمور أو حاكم الخط بإرسال «أكبر المفسدين» إلى فيزاوغلي لمدة خمس سنوات، وإرسال المحرضين الآخرين إلى الليمان لنفس المدة. أما أي فلاح أو شيخ آخر يكون قد شارك في التمرد فيعاقب بـ ٤٠٠ جلدة كرباج[٢]. وتعاقب المادة ٥٦ كل موظف يسرق الأموال العامة بإرساله إلى فيزاوغلي لمدة تتراوح من سنتين إلى ثلاث وتقييده بسلاسل حديدية إذا كان مقدار ما سرقه يفوق ٥ آلاف قرش. أما إذا كان المبلغ يقل عن ذلك فيُرسل إلى نفس المكان لمدة تتراوح بين ستة شهور وسنتين.. وكل ذلك بعد استخلاص الأموال المسروقة منه[٣].

والأكثر من ذلك أن المادة الأولى من لائحة الجسور التي أقرت في رجب ١٢٥٨ (١٨٤٢م) كملحق للقانون الأصلي نصت على أنه إذا ثبت أن أحد مشايخ القرى قد أهمل في إصلاح جسر، وأن الضرر قد أصاب القرية المجاورة فيجب أن يُرسل المسئول عن ذلك إلى الليمان لمدة تتراوح بين ستة أشهر وسنتين، إذا كان الضرر جزئيا. أما إذا

(١) فيليب جلاد، قاموس، الجزء الثالث، ص ١٣٢٥.

(٢) نفسه، ص ١٣٢٦.

(٣) نفسه، ص ١٣٢٩.

كان كليا فيُحكم عليه بمدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات[1]. أما أوضح مثل على أن الانتقام، أكثر من الإصلاح، كان هو الهدف من العقوبات، فيمكن أن نجده في المادة ٨٢ من قانون المنتخبات المنشور في عام ١٢٥٨ هـ (١٨٤٣م) التي تنص على أنه «إذا كان أحد بعد اليوم لا يقطع في المصلحة على قدر ما هو مرخص فيها بمقتضى ما هو مصرح في اللائحة المنشورة في ١٢ رجب ١٢٥٧ وقصد بذلك مرور الوقت بالإحالة والمكاتبة أو يعرض إلى الأعتاب العلية عن شيء يكون مرخصا فيه ويقصد بذلك اتخاذ سند لأجل تخليص نفسه من غائلة المسئولين فيما بعد فإنه يجازى [بالحبس أو بتنزيل رتبه أو بالسجن في قلعة أبي قير]»[2].

وتشمل حالات الإرسال إلى الليمان، بالإضافة إلى الحالات المذكورة سابقا، السارقين وقطاع الطرق[3]، والفلاحين الذين يجرءون على اقتلاع القطن من الحقول التي يحوزونها ويزروعون الذرة بدلا منه[4]، والمشاركين في تزييف العملة[5]، والتجار الذين يبيعون سم الفئران (الذي تم حظره لأن المجندين يستخدمونه في إلحاق العمى بأنفسهم بهدف تجنب التجنيد)[6]، والجنود الذين يشوهون أجسامهم لتجنب الخدمة العسكرية[7]، والشركاء في جرائم القتل العمد[8].

وعلى ذلك أصبح ليمان الإسكندرية دار اعتقال، سجنًا هائلًا، يأوي أناسا مختلفين نُفوا من مواطنهم المحلية المألوفة. وفي أحد الأوقات كانت الترسانة تحتوي على ما بين خمسة

---

(١) نفسه، ص ١٣٣١.

(٢) نفسه، ص ١٣٣٢.

(٣) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٤٥٤، خطاب مؤرخ ١٢ رجب ١٢٥١/ ٢ نوفمبر ١٨٣٥.

(٤) نفسه ص ٤٤٩، خطاب مؤرخ ٢٩ ربيع الثاني ١٢٥١/ ٢٢ أكتوبر ١٨٣٥.

(٥) أوامر للجهادية ١/ ٢٢٦، في ١٧ ربيع الثاني ١٢٥٧ / ٩ يونيه ١٨٤١.

(٦) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٦٢، خطاب مؤرخ ١٧ شعبان ١٢٤٥/ ١٢ فبراير ١٨٣٠، انظر أيضا الفصل السادس.

(٧) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٦٥، خطاب مؤرخ ١٣ ذو القعدة ١٢٤٥/ ٥ يونيه ١٨٣٠؛ س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ٢٣٥ في ٧ رجب ١٢٤٣/ ٢٤ يناير ١٨٢٤؛ س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٣٦٥ في ١٤ شوال ١٢٤٩/ ٢٣ فبراير ١٨٣٤؛ أوامر للجهادية ١/ ١٥٩، في ١١ رمضان ١٢٥٠/ ٢٧ يونيه ١٨٣٤.

(٨) الديوان الخديوي ٢/ ٢٣٠، في ١٩ صفر ١٢٥٠/ ٢٧ يونيه ١٨٣٤.

وستة آلاف شخص [1]. وكان معظم المسجونين هناك قد اعتُقلوا بسبب بعض الجرائم التي ارتكبوها وتم الإبقاء عليهم هناك بناء على رغبة صريحة من جانب الباشا: ذلك أن الإفراج عن المحتجزين لم يكن يتطلب أكثر من أن يصدر محمد علي عفوا، بصرف النظر عن الجريمة التي ارتُكبت أو الخطر الذي يُفترض أنهم يمثلونه على المجتمع[2]. وفوق ذلك كانت ظروف سجنهم أبعد ما تكون عن الظروف الصحية، بحيث اقتضى الأمر ذات يوم القيام بتحقيق لتحديد سبب وفاة أعداد كبيرة من السجناء[3]. هذا بالإضافة إلى أن المعتقلين في الليمان لم يكونوا يتمتعون بسيطرة تذكر على أجسامهم، وكان بمقدور السلطات أن تستخدمهم لأي غرض تراه مناسبا. ففي عام ١٨٤٣ أصدر الباشا الأمر التالي إلى وكيل شورى المعاونة:

> **إنه لحضور أشخاص أخيرا من طرف حكومة الروسيا لأجل إجراء بعض تجارب لمعرفة درجة سريان علة الوباء ولتمكن من تخصيص حدود لها وذلك موقوف على إلباس بعض الأشخاص السليمي البنية ملابس الذين أصيبوا بالداء. بعد تطهيرها في حرارة الشمس على درجة ٦٠، ومن المؤكد عدم إمكان وجود من يرضى بتلك التجارب من الخارج فقد استحسن عمل التجربة في المتهمين الموجودين باللومان. فيبنغي لدى حضور كلوت بك لطرفه إعطاؤه بعض أشخاص لعمل هذه التجربة المفيدة لعموم البشر[4].**

وأصبح ليمان الإسكندرية يمثل بشكل جلي سياسة الاعتقال التي تتبعها السلطات المدنية. لقد كان الليمان سجنا يعتقل أناسا من كل الأنواع التي اعتبرتها السلطات «خارجة على القانون». ويرجع هذا الاعتقال غير التمييزي للكائنات «المغتربة» جزئيا إلى أن الكثيرين ممن اعتُقلوا لم يكونوا قد اعتُقلوا بسبب خرقهم لأي قانون، ولكن لأن

---

(١) نفسه، ٢/ ٣٠٨، في ٦ محرم ١٢٥١/ ٤ مايو ١٨٣٥. ويقول سان جون إن الرقم كان ضخما بحيث يصل إلى ٨,٣٥٨: St. John, Egypt, II, p. 478. ونظرا لأن المسجونين قد أرسلوا إلى الليمان بهدف قيامهم بالأشغال الشاقة، يصعب أن نحدد ما إذا كان هذا الرقم يشير ببساطة إلى العمال، أم إلى المسجونين الذين يؤدون أشغالا شاقة.

(٢) على سبيل المثال أصدر الباشا عفوا عاما عن سجناء الليمان بمناسبة الاحتفال بسقوط عكا: الوقائع المصرية، العدد ٤٠٣، في ١٣ صفر ١٢٤٨/ ١٢ يوليو ١٨٣٢.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٢١٨ في ٢ ربيع الأول ١٢٤٩/ ٢٠ يوليو ١٨٣٣.

(٤) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٥٢٥، خطاب مؤرخ ١٠ صفر ١٢٥٩/ ١٢ مارس ١٨٤٣.

العاهل، محمد علي، قد قرر ذلك بعدما عُرضت عليه حالاتهم. غير أن السبب الأهم هو أن القانون الأعم الذي كان بمثابة قانون العقوبات الأصلي، وهو قانون الفلاحة، لم يكن هو ذاته نصا قانونيا تمييزيا ولا متدرجا ولم يكن يشكل منظومة قانونية متماسكة، فاستبقى الكثير من الخصائص التي تميز القوانين المدنية القديمة. إن الاستخدام المتكرر للكرباج والفلقة بالإضافة إلى نوع السجن الذي شُرح سابقا إنما يشير إلى أن الهدف الرئيسي لمثل هذا القانون وملاحقه كان جعل «حضور» الباشا مرئيا، وذلك على وجه الدقة عن طريق تسليط الضوء على «غياب» هؤلاء الذين جرءوا على انتهاك رغبته كما يمثلها القانون. وفي هذه الحالة كان الليمان مثله مثل جبل فيزاوغلي، مكانا للنفي والإبعاد، وليس مكانا للإصلاح وإعادة التأهيل. فالقوانين المدنية، كما يمثلها هذا القانون، لم تكن تهدف إلى إقامة رابطة وثيقة في أذهان العامة بين الجريمة والعقاب، بقدر ما كانت تهدف إلى دفع الناسِ للخضوع عن طريق إرهابهم بتكوين صورة للسجن تحوم كالشبح فوق المجتمع، لتذكِّر الجميع بمصير من ينتهك القانون. لقد بلغت قوة تأثير فكرة السجن على العقلية المصرية حدا جعل كلمة «ليمان» التي تعني في التركية مجرد ميناء أو مرفأ مرادفا لكلمة «السجن». وما زالت تحمل نفس المعنى في اللغة العربية المصرية إلى وقتنا هذا[1].

القوانين العسكرية

على خلاف قانون الفلاحة حاولت القوانين العسكرية المختلفة التي صدرت لتنظم مختلف جوانب الحياة في الجيش أن تقيم رابطة أوثق بين الجريمة والعقاب. فلم يكن بمقدور محمد علي أن يعتمد في ضمان الطاعة العمياء للوائح العسكرية على التعريفات الملتبسة للجرائم والتطبيق الارتجالي للعقوبات الذي ميَّز عددا من القوانين المدنية. ولذلك صدر عدد من القوانين التي ينظم كل منها جانبًا معينا من الحياة العسكرية ويقدم تعريفات تفصيلية للذنوب المختلفة والعقوبات الدقيقة المقابلة لها. وسوف

---

(١) ويبدو أن الكلمة قد مرت بمعنى انتقالي مفقود الآن، هو «السخرة» أو العمل الإجباري. انظر: John Wilkinson, Modern Egypt, I, p. 431. وهو يقول إن محمد علي يستحق التقدير لأنه «أول من استبدل العمل الإجباري (اللومان) بعقوبة الإعدام».

نتناول الآن اثنين من هذه القوانين العسكرية حتى نرى تفصيليا كيف تختلف هذه القوانين عن القوانين المذكورة سابقا، خصوصا في رؤيتها للعقاب.

والقانون الأول هو قانون ينظّم الأمور اليومية داخل مدرسة مشاة. كُتب مشروعه في نوفمبر ١٨٣٤ ووافق عليه محمد علي وأرسله إلى خورشيد بك، وكيل ناظر ديوان الجهادية، ليتولى تطبيقه[١]. وتبين نظرة أولية إلى هذا القانون بوضوح اختلافه الكبير عن قانون الفلاحة السابق ذكره، مثلا. وأول ما يصدم المرء حين يقرأ هذا القانون أنه قد وُضع على هيئة جدول ينقسم أساسا وفقا لنوع المذنب: الطلبة العسكريون وضباط الصف؛ ثم الضباط والمعلمون. كما قسم القانون كلا من هذين القسمين إلى ثلاثة أقسام أخرى: الجرائم والذنوب؛ التأديبات (العقوبات) المقابلة لها؛ و(المؤدِّب)، أي الضابط الذي يضطلع بتنفيذ العقاب. فالقانون يلفت الانتباه مباشرة، بمجرد الشكل الجديد الذي يأخذه، شكل الجدول، إلى التقابل بين الجريمة والعقاب. فلم يعد القانون تجميعا لمواد ضعيفة الارتباط ببعضها البعض، يقتصر نظام ترتيبها على التتابع الزمني لإعلانها، وإنما أصبح شكل القانون ذاته يعكس الإدراك المتزايد بأن فاعلية العقاب لا تنشأ عن قسوته الاستعراضية، وإنما عن حتميته: «إن تأكد المرء من أنه سيُعاقَب، لا المشهد المرعب للعقاب العلني، هو الذي يجب أن يثبط الجريمة»[٢]. وفوق ذلك هناك غياب واضح للعقوبات البدنية، واعتماد على السجن بدلا منها. فمن بين تسع وثمانين مادة في القانون لجأت أربع منها فقط إلى العقاب بالكرباج.. وهي المواد المخصصة لعقاب الهرب واللواط[٣].

أما أكثر ما يميّز هذا القانون فهو المعنى الجديد للعقاب الذي يتضمنه، والذي يمثله نظام الاعتقال أفضل تمثيل، كما ذكرنا. وهنا يجب أن نتذكر في المقام الأول أن نطاق

---

(١) يوجد النص الكامل للقانون في: أوامر للجهادية ١/ ٥٩، في ٢٤ رجب ١٢٥٠/ ٢٦ نوفمبر ١٨٣٤.

(2) Foucault, Discipline and Punish, p. 9.

(٣) يعاقب الطلبة الهاربون بـ ٢٠٠ جلدة بالكرباج، بالإضافة إلى الحبس في السجن لمدة خمسة عشر يوما، ويعاقب ضباط الصف بـ ٢٠٠ جلدة بالكرباج، ويجردون من رتبهم إذا ما وجد أنهم يمارسون اللواط. أما الطلبة المشاركون في اللواط فكانوا يُعاقبون بـ ٢٠٠ جلدة وبالحبس في السجن خمسة عشر يوما، ويعاقب الضباط الذين يُقبض عليهم متلبسين بذات الجريمة بـ ٥٠٠ جلدة، مع سحب رتبهم. أما المعلمون الذين يشاركون في أفعال اللواط فكانوا يطردون من المدرسة نهائيا.

التشريع الذي يغطيه هذا القانون هو المدرسة العسكرية، أي مكان للاعتقال قائم بذاته. فلاشك في أنه قد تم عزل هذه المدرسة بتعيين خفر وجنود حراسة للقبض على أي هارب. غير أن الأمر الأكثر تأثيرا كان نص قانون مدرسة المشاة، والقائل بأن أي جندي ينجح في الهرب سيُحكم عليه عند القبض عليه بالسجن خمسة عشر يوما بالإضافة إلى ٢٠٠ جلدة بالكرباج.

هذا النص دعمته مواد أخرى كانت تغرس في مجموعها في أذهان الجنود في المدرسة الواقع الناطق بأنهم بالفعل في مكان مغلق، معزولين عن العالم الخارجي بالأسوار والبوابات، وأيضا بالقانون الذي خلق «أفكار» الخارج والداخل، والحضور والغياب. فالمادة ١٢ مثلا تعاقب الجنود الذين يتجادلون مع الأهالي بالحبس ثمانية أيام تحت المراقبة، أي الحبس في محل الإقامة. وتعاقب المواد ١٢ ـ ١٦ الجنود الذين لا يتواجدون في أوقات التمام المختلفة التي تُجرى في المدرسة بالسجن وبتمرينات بدنية إضافية. والأكثر من ذلك أن المادة ٣٣ تحكم على الجنود الذين يتغيبون لأكثر من أربعة وعشرين ساعة بالحبس ثمانية أيام في سجن المدرسة وتقليل عطاياهم وفقا لعدد أيام غيابهم[١].

أما القانون الثاني، وهو قانون الداخلية الذي صدر عام ١٨٣٤ كقانون عام ينظم المعسكرات العسكرية[٢]، فيكشف عن تصور أكثر إحكاما للسجن. فبدلا من تكويم كل المذنبين معا في مكان واحد لمدة طويلة يحدد هذا القانون ثلاثة أنواع من الحبس. فتنص المادة ٣٦١ أولا على «حبس العين (أي الحبس في محل السكن) الخفيف»، ويجب ألا يتجاوز شهرين وفيه يُعزل المنتهك للقانون في حجرته ولا يُسمح لأحد بزيارته. وتنص ثانيا على «حبس العين الثقيل»، والذي يتحدد بشهر واحد، وفيه يبقى المذنب في حجرته مع وجود حارس يراقبه، ولا يُسمح له بالكلام مع أي شخص. وأخيرًا هناك السجن في سجن المعسكر، الحبسخانة، ويجب ألا يتجاوز خمسة عشر يوما[٣].

---

(١) لا يحتوي القانون على مواد مرقمة على هذا النحو، وإنما رتبت أنا سطور القانون تصاعديا تيسيرا للإحالة إلى ما ورد به.

(٢) قانون الداخلية (القاهرة: مطبعة ديوان الجهادية، ١٢٥٠ هـ ١٨٣٤ ـ ٦م). وهذه هي الطبعة العربية، أما الأصل التركي فقد نُشر في السنة السابقة.

(٣) نفسه، ص ٨٧ –٨٠. هذه المواد تتعلق بالضباط.. أما بالنسبة لضباط الصف فانظر المادة ٣٧١، وبالنسبة للجنود انظر المادة ٣٧٦.

يتضح من ذلك أن معنى العقاب والغرض منه قد تغير، فلم يعد يُعتبر وسيلة للانتقام من المذنب، ولا طريقة يحاول بها العاهل أن يستعيد سيادته التي جُرحت مؤقتا، وإنما أصبح طريقة لغرس اليقين بأنه ما من جريمة ستمضي بلا عقاب. ويعكس هذا التصور الجديد للعقاب تغييرًا في معنى الانضباط وطريقة تحقيقه. فقد اعتمدت السلطات في بداية محاولة إقامة قوات نظامية على استخدام القوة الوحشية بحيث تُخضع الجنود عن طريق إرهابهم. ولم يكن هذا الإجراء عديم الأثر، وقد نجح بلا شك في إبقاء كم كبير من الجنود في أماكنهم. غير أن الاعتماد على القوة المادية وحدها لم يكن بمقدوره أن يضمن أن تترسب تقنيات الانضباط بعمق في أذهان الجنود. وعند مرحلة معينة أصبحت فاعلية الاستخدام الوحشي للقوة محل تساؤل، واستُحدثت أنماط أخرى مجردة وغير مادية لفرض الانضباط. وكما ذكرنا سابقا كانت هذه سيرورة يُعتقد أنها ستضمن إدخال فكرة الانضباط في نفوس الجنود، وإقامة الحدود والحواجز في عقول الناس، لا حول أجسامهم وحدها.

لم يكن هذا التحول إلى أنواع أكثر «تمثيلية» من التحكم والمراقبة قاصرا على الجيش المصري. ففي أوربا القرن الثامن عشر نستطيع أن نتبين هذا الإدراك المتزايد بأن العقاب «يجب أن يضرب الروح أكثر من الجسم»[1] بأوضح ما يكون في المناظرات التي دارت حول انضباط الأسطول البريطاني بعد تمردات عام ١٧٩٧ . وتتمثل الأصوات المتشككة الجديدة في كتابات فيليب باتون Philip Patton، الذي كتب عددا من الكتيبات ينتقد فيها، بين أشياء أخرى، نظام العقاب ونظام الانضباط المطبق في الأسطول الملكي: «أيا كانت قوة تأثير [الخوف] فقد وجد أنه غير كاف لتحقيق الانسجام... وأنه لا يستطيع مطلقا أن يجلب الإجماع في المواقف الصعبة التي يميل فيها التكامل وتميل الفضائل الاجتماعية مباشرة إلى تثبيت نفسها في كل الحالات أيا كانت»[2].

---

(1) G. de Mably, De la législation, Oeuvres complètes, IX, 1789, quoted in Foucault, Disc - pline and Punish, p. 16.

(2) Philip Patton, Strictures on Naval Discipline (Edinburgh: Murray & Cochrane, n. d. (but probably circa 1810), p. 9.

وفي مصر، ربما كان التغير في أهداف وأغراض العقاب وفي معنى الانضباط عموما يتمثل بأفضل ما يكون في ظاهرتين، هما تقلص عدد عمليات الإعدام العلنية وتطور دلالات كلمة «سياسة». قال الدكتور باورنج الذي زار مصر في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، إنه بسبب تزايد كفاءة مراقبة البوليس في القاهرة ومصر عموما انخفض عدد عمليات الإعدام العلنية حتى أصبحت نادرة، وأن عشماوي قال له: «لم يعد لدي الكثير لأقوم به الآن»[1]. ويتساوى مع هذا التطور في الأهمية أن كلمة سياسة بدأت في اكتساب دلالات جديدة. فقد كانت تشير في سياقها العثماني القانوني إلى العقاب بأعرض معنى للكلمة: «غير أن هذه الكلمة تعني عموما، كمصطلح تقني، إما الإعدام وإما العقوبة البدنية القاسية أو كلاهما»[2]. ولذلك لم تكن «السياستنامة» تعني في الأصل أكثر من قانون عقوبات، «يحدد أساسا (سياسة)، أي عقوبة الإعدام أو عقوبة بدنية قاسية (قطع اليد أو عضو الذكورة أو الأنف أو وسم الجبهة)، وفي بعض الحالات القليلة التجريس العلني ونتف اللحية، إلخ»[3].

غير أن هذه الكلمة، في استعمالاتها المصرية الخاصة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، بدأت تكتسب تدريجيا دلالتها العربية الأصلية، بمعنى الحكم. ويقدم إدوارد لين Edward Lane، الذي زار بدوره مصر في ثلاثينيات القرن التاسع عشر، المعنى الآتي للكلمة في قاموسه الشهير: «الإدارة، الحكم، الحكومة، والتحكم أو السيطرة»[4]. ولذلك لم تكن «السياستنامة» الصادرة عام ١٨٣٧ [5] قانون عقوبات مثل «السياستنامات» السابقة، وإنما قانونا «سياسيا» بحق، يدير وينظم شئون الحكومة. ويعكس هذا التحول في معنى كلمة «سياسة» تحولا حدث في معنى الحكم والسلطة.. فبدلا من الاعتماد على القوة المجردة بالطريقة التي اعتاد عليها المماليك مثلاً، كانت

(1) Bowring, "Report on Egypt", p. 123.

(2) Heyd, Old Ottoman Criminal Law, pp. 259-60.

(3) Ibid., p. 16.

(4) Edward W. Lane, Arabic - English Lexicon (London: Williams & Norgate, 1863, rpt. Cambridge: The Islamic Texts Society, 1984,) Bk. I, Pt. I, p. 1465.

(٥) أعيد نشره في: محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر (القاهرة: دار الكتب، ١٩٣٩)، الجزء الخامس، ص ٤٩ ـ ٧٥.

حكومة محمد علي تعتمد أكثر فأكثر على أدوات أكثر تمثيلية تتحكم في عقول الرعايا بقدر ما تتحكم في أجسامهم.

السلطة الانضباطية

غير أن انضباط الجنود وتدريبهم لا يمكن تحقيقه بمجرد إصدار القوانين، حتى لو كانت هذه القوانين تختلف في طبيعتها عن سابقتها في أنها لم تعد ترمي إلى الانتقام من المعتدي، وإنما إلى جعل الطاعة أمرا معتادا عن طريق إقامة رابطة أوثق بين الجريمة والعقاب. لذلك تم تدعيم القوانين المصممة للجيش، كما تناولناها حتى الآن، بتقنيات أخرى لحفظ النظام وفرض الانضباط وتبدِّي السلطة، لكي تنجح بدورها في زيادة فاعلية الحرس والخفر وجنود الحراسة. وتمثل هذه التقنيات الجديدة نوعا جديدا من السلطة، هو الذي يسميه فوكو «السلطة الانضباطية»، والتي كان يؤمل فيها، لا أن تغرس الشعور بالحضور الدائم للمراقبة والحراس المتيقظين فحسب، ولكن أيضا أن تضبط جسم الجندي بدقة تختزل حركاته إلى وحدات ثابتة ونمطية وقابلة للمقارنة والتجميع في وحدات أكبر.

كان الدافع لهذا التحول إلى نمط السلطة الانضباطية هو الرغبة في تحويل «سوقة مصر» إلى قوة عسكرية موثوق بها ويُعتمد عليها. ولا يرجع تحقيق هذا الهدف فقط إلى الجهود اليقظة الدءوبة لأناس مثل إبراهيم باشا وسليمان باشا، وإنما أيضا إلى الجهود المتضافرة للمدربين الذين حاولوا أن ينفذوا المخططات التي أصدرها هؤلاء الضباط الكبار، والأطباء الذين أخضعوا أجسام هذه القوات إلى فحص طبي دقيق، والضباط الإداريون الذين وفروا جرايات محسوبة من الطعام للرجال بحيث تحفظ صحتهم وتمنعهم من الحصول على طعامهم على حساب الأراضي التي يفتحونها، وأخيرًا إلى جهود الخبراء القانونيين الذين تشكلت منهم المحاكم العسكرية التي حاكمت انتهاكات القوانين العسكرية بطريقة دقيقة قابلة للتوقع.

وبكلمات أخرى يرجع تشكُّل هذه السلطة الانضباطية الجديدة إلى علم جديد للحكم أقيم وفقا لنظم جديدة ميزت بين السليم والمريض، وبين المنتج والعاطل،

وبين الطبيعي وغير الطبيعي. وفي الواقع، كانت هذه التصورات نفسها عن السليم والمنتج والطبيعي نواتج ثانوية لهذه النظم الانضباطية. ولكي نرى كيف تكشَّف نظام السلطة الجديدة هذا في الجيش، وأسفر عن تدريب وانضباط جيد للجنود، دعنا نتتبع حياة هؤلاء الجنود اليومية في الثكنات والمعسكرات بقدر ما يمكن تلمُّسها في الرسوم الهندسية وكتيبات التدريب واللوائح التي وضعتها السلطات.

الترقيم والعنونة

لكي ينجح هذا النظام الدقيق للسيطرة يجب أولا أن يتم «تثبيت» الجنود في مواقع مخصصة لهم، وهو ما تحقق عن طريق عدد من التقنيات، أولها منح رقم لكل جندي يُعرف به. فلم يكن مجرد تسجيل الأسماء والأوصاف الجسدية للجنود في كل آلاي كافيا للسيطرة عليهم، بل أصبح كل جندي يُعرف برقم يُعطى له، أي مكان يشغله في وحدة أكبر. وكانت كشوف الماهيات (الرواتب) مرقمة أيضا بذات الأرقام، وحين كانت هذه الكشوف سيئة الإعداد تبين أنه من المستحيل أن يُعرف كم يستحق كل جندي، ولا متى يستحق رداء جديدا[1]. وكان الضباط من الرتب الصغيرة مرقمون بنفس الطريقة، فحين اشتكت امرأة من عدم رد أحد الضباط لأموالها التي كان قد اقترضها منها، لم يكن كافيا أن تحدد الضابط المعني بالاسم، وإنما كان عليها أيضا أن تبين رقمه في الوحدة الإدارية العسكرية: اليوزباشي (النقيب) الأول في الأورطة الرابعة من الآلاي العاشر[2]. وبالمثل كان التعرف على المتوفين يجري بالإشارة إلى الآي، بل وأورطة، الجندي المتوفي، فلم يكن اسمه وحده كافيا لتحقيق هذا الغرض[3].

وقد تم تعزيز إجراء ترقيم الجنود بإجراء آخر أكثر إحكاما، هو العنونة والتسجيل. فتقرر المادة ٢٣٩ من قانون الداخلية أن كل جندي يجب أن يُكتب اسمه بحروف كبيرة على ظهر سريره[4]. (وكان تعريف ضباط البحرية يجري بنفس الطريقة: فيجب أن

(١) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٢٧١ في ٢٣ جماد الآخر ١٢٤٨/ ٢٣ نوفمبر ١٨٣٣.

(٢) الشام ٩/ ١٧١، في ٢٦ صفر ١٢٤٨/ ٢٦ يوليو ١٨٣٢.

(٣) س/ ١/ ٤٧/ ٦/ ١٦٣ في ١٠ شعبان ١٢٣٩/ ١٠ أبريل ١٨٢٤.

(٤) قانون الداخلية، ص ٣٦.

توضع على أسِرَّة القمرات أسماء شاغليها)[1]. وفوق ذلك تكلف المادة ١٧٩ من ذات القانون الباشَ جاويش (الرقيب أول) بأن يأمر أمين البلوك «بكونه يعمل الأوراق التي يلزم تعليقها على باب كل أوضه المتضمنة لعدد الأورط والبلوك وأسماء اليوزباشيات وضباط الصف وشاويش نصف الصف والأونباشيات وسائر العساكر المقيمين في الأوض»[2].

ولا شك في أن الزي يعد واحدا من أوضح وأخص الطرق لتمييز الجنود في الجيش. ومما لا يخلو من دلالة أن الأمر لم يقتصر على التمييز بين ملابس الجنود والضباط، فقد كان القانون من التفصيل بحيث حدد أطقم أزياء للضباط يلبسونها في ساعات اليوم المختلفة[3]. كذلك كان لباس الرأس الذي يرتديه الجنود نهارا يختلف عن الذي يستخدمونه حين يتوجهون إلى فراشهم، وكان على الأومباشي (العريف) أن يتأكد بنفسه من ذلك قبل أخذ تمام الليل[4]. يضاف إلى ذلك أن الجنود كانوا يرتدون أزياء مختلفة وفقا لأنواعهم. فالجنود المكلفون بمهمات خاصة في ساحة السوق أو في المدن المجاورة عليهم أن يرتدوا زيا ملونا ليسهل التعرف عليهم، ولا يجوز أن يرتدوا زيهم العادي إلا في يوم الجمعة وأثناء التفتيش العام[5]، أما الجنود الذين يُسجنون في القُلُق (السجن)، فيجب أن يرتدوا تُذُلُك (حذاء) تختلف ألوان فردتيه[6].

ويتخذ «تثبيت الجنود» في أماكنهم شكلا مرسوما، سواء في الثكنات أو في المعسكرات. فقد صدرت قوانين ولوائح مختلفة تحدد تفصيليا مواقع الأورط والبلوكات بالنسبة لبعضها البعض وموقع كل جندي داخل موقع بلوكه. فمثلا تحدد المواد من ٣٢ إلى ٤٩ من قانون السفرية التشكيل الذي يجب أن تتخذه خيم الآلاي كله، فتحدد المسافة التي تفصل كل خيمة عن التي تليها، والمسافة التي تفصل خيم كل أورطة عن

(١) قانوننامة بحرية جهادية (بالتركية)، المادة ١٨، ص ٨٣.

(٢) قانون الداخلية، ص ١٧.

(٣) نفسه، المادتين ٣٣٩ و ٣٤٠، ص ٨٠.

(٤) نفسه، المادة ٢٣٦، ص ٣٥.

(٥) نفسه، المادة ٣٣٠، ص ٧٦ ـ ٧.

(٦) نفسه، المادة ٣٧٨.

خيم الأورط الأخرى، بل وتذهب إلى حد تحديد عدد الجنود في كل خيمة، وتتطرف لتصل إلى تعيين الأوضاع التي يجب أن يتخذها هؤلاء الجنود في أثناء نومهم[١]. وحتى مخيمات النساء الرثة، المجاورة لمخيمات أزواجهن على حواف معسكرات الجيش، لم تنج من التنظيم. فقد ورد في تقرير صحي خاص صادر عن كلوت بك، يقترح إجراءات لوقف انتشار الأمراض المعدية، أمر يقول بأن محلات إقامة هؤلاء النسوة «يجب أن تنظم في صفين متوازيين يفصلهما طريق واسع. كما يجب أن تكون هذه الأماكن مرتفعة عن سطح الأرض بمقدار معين موحد»[٢].

وفي الثكنات يُحسب حساب كل جندي وكل مُعِدَّة، فيحدد القانون مكانه أو مكانها، ويجري تفتيش يومي للتأكد من أن اللوائح المتعَلقة بهذا الشأن قد نُفذت بدقة.

> **ويلزم أن تكون جربندية كل نفر مقفولة ومربوطة على وجه يمكن حملها به عند الحاجة... وأن تكون برانس هؤلاء الأنفار مطوية على الوجه المقنن وموضوعة على الرف المذكور وكذلك ألبستهم تكون مطوية على ظاهرها بأن تكون بطانتها من خارج وتوضع أيضًا على الرف المذكور تحت جربنديته وتوضع الطرابيش على الرف الأعلى... وأن تعلق الكفف والسيوف من أفيشتها في مساميرها المخصوصة لها... وأن تكون المراكيب [الأحذية] منظفة ومعلقة في المسامير التي جعلت لها في مسند الرف الأعلى ويكون ظاهر النعالات إلى الخارج[٣].**

ويزداد وضوح هذه الطريقة من طرق السيطرة على حضور الجنود ومعداتهم وأمتعتهم في اللوائح التي تأمر بزحف الجيش من معسكر لآخر، أو، وهو الأكثر أهمية، للمعركة. فخلال هذه التحركات يكون خطر الفرار في ذروته، ربما بسبب انتشار الاعتقاد بين الجنود بأنهم في حالة زحف الجيش لا يكونون تحت المراقبة بنفس اليقظة التي يراقَبون بها حين يكون الجيش في ثكناته أو معسكراته. ولمقاومة هذا الشعور تم فرض نظام مراقبة مُحكم. فيجب أن يُعرف مكان كل جندي وضابط في أثناء الزحف، كما تتحدد المسئولية عن ذخيرة الجيش وخيوله ومعداته، ويجب أن يُكتب تقرير يومي في نهاية اليوم يسجل

---

(١) قانون سفرية (بالتركية)، (القاهرة: بولاق، رمضان ١٢٥٨/ أكتوبر ١٨٤٢)، ص ٢٣ ـ ٣٩. انظر الرسوم التخطيطية بالملحق التي توضح هذه الأوضاع بالنسبة لآلايات الخيالة والمشاة.

(٢) كلوت بك، رسالة من مشورة الصحة حكماء الجهادية (القاهرة: مطبعة ديوان الجهادية، ١٨٣٥)، المادة ١١، ص ٨.

(٣) قانون الداخلية، المادة ٢٣٩، ص ٣٦ -٣٧.

بالتفصيل أحداث اليوم. ويبدأ الـ «يول جورنال»«تقرير الطريق» النموذجي بتاريخيّ بدء ونهاية الزحف، ثم يقدم تفصيلا أعداد دواب النقل التي استخدمها الجيش، وهي الجمال عادة، وكم منها مستأجر من العربان وكم منها تملكه الحكومة، وبعد ذلك يقدم التقرير تفاصيل عن قائد الزحف والأورطة التي شكلت طليعة الزحف، وبعد ذلك تأتي تفاصيل محددة عن كيفية استجابة الزحف ذاته للوائح:

> في الساعة التاسعة ركب الجنود المنصورون خيلهم وساروا في طريقهم وكانت المسافة بين كل أورطة وأخرى مسافة تبعد خمس عشرة خطوة أو عشرين على حسب مساعدة الطريق ومضوا على هذا المنوال وصدر الأمر إلى دليل كل طابور بأن يتمهل في المشي حتى لا يعتري الجياد تعب وقد أركب الجنود بأحذيتهم ذات الرقبة وكان معهم مراكيبهم أيضًا ولما بلغوا مسيرة ساعة منذ ركوبهم من الصالحية أنزلوا من على الجياد فاستراحوا مدة نصف ساعة حتى إذا أتموا مدة راحتهم علقوا أحذيتهم وسيوفهم على الخيل... [وفي اليوم التالي] ولما كانت الساعة الأولى سيق الجنود الفرسان متبعين قاعدة الاستراحة مدة نصف ساعة بعد مسيرة ساعة كما يفرضه القانون [بالتركية: بر موجب قانون اقتضا ايدن].

وفي نهاية اليوم يُجرى تعداد يقدم عدد المعدات التالفة أو المفقودة ووصفها، بالإضافة إلى عدد الهاربين(١). وقد بلغت السيطرة على الجنود في أثناء الزحف من الدقة أن القانون كان يحدد قواعد إزالة الضرورة، حيث تذكر المادة ٤٣٢ من قانون الداخلية أن على كل جندي أو عريف يريد أن يقضي حاجته خلال الزحف أن يعطي بندقيته لأحد زملائه ويمشي سريعا إلى الغائط ويعود بغير تأخير وإلا سُجن في السجن العسكري(٢).

لم يكن تثبيت الجنود يجري فقط بتحديد المكان الذي يشغلونه، ولكن أيضا بتحديد الزمن الذي يقضونه في أداء أية أفعال تُطلب منهم. ذلك أن وقت الجنود كانت تمليه عليهم على نحو فعال الجداول الزمنية والبرامج، التي لم تكن تهدف فقط إلى تنظيم حركاتهم وسكناتهم، وإنما أيضا إلى ضبط وقت الجندي مع زمن الجنود الآخرين «بطريقة تمكن من استخلاص أقصى حد ممكن من القوى من كل منهم ومن تشكيلهم ككل،

---

(١) الشام ٢/ ٣٩، في ٢ رجب ١٢٤٧/ ٧ ديسمبر ١٨٣١. التشديد من عند المؤلف.

(٢) قانون الداخلية، ص ١٢٤.

بأقصى عائد ممكن»[1]. وربما كانت كتيبات تدريب المشاة هي الأقدر على توضيح هذا المفهوم الجديد للزمن. فالمادة ٣ من «تعليم النفر والبلوك» تنص على أن خطوة المشي إلى قدام مستقيما بالمهل يكون طولها من كعب رجل واحدة إلى كعب الرجل الأخرى مقدار أربعة وعشرين أصبعا وتكون سرعته ستة وسبعين خطوة في الدقيقة الواحدة»[2].

لم يعد الزمن إذن كمية من الفضاء الزمني يشغلها بشكل «تلقائي» فعل معين، وإنما أصبح حصة محددة يجب أن يؤدى فيها هذا الفعل، تُقاس بالدقائق والثواني. وفوق ذلك لا يكفي أن تجري هذه الأفعال داخل حدودها الجديدة هذه، بل يجب أن تجري بانتظام أيضا، أي وفقا للجدول المفروض من أعلى، والذي يحدد المعدل الواجب لتكرار أدائه. فمثلا كان الجنود يؤمرون بغسل ملابسهم كل خميس[3]. وكان الجنود المسجونون في الثكنات يؤمرون بحلاقة رءوسهم مرة واحدة أسبوعيا[4]، ويجب على الأومباشية والعساكر أن يغيروا زيهم كل يوم جمعة[5]. وخلال بقية أيام الأسبوع، أي من السبت للخميس، كان على الجنود أن يؤدوا تدريباتهم العسكرية مرة في اليوم شتاء ومرتين يوميا في المدة من شهر مايو إلى شهر أغسطس. ويجب أن تبدأ تمرينات الرماية في ٢٠ إبريل وتنتهي في ٢٠ سبتمبر من كل عام[6]. كما يجب أن يتم تغيير فرش الأسرَّة مرة كل عشرين يوما في الصيف، وكل ثلاثين يوما في الشتاء[7]. وإلى جانب تنظيم حياة الجنود في الثكنات، كانت هذه الكتيبات تضمن أيضا ألا يُترك الجنود بلا عمل في الثكنة أو المعسكر: فحياتهم كانت مليئة دائما بمهمات عديدة، بل ومهمات تافهة تفتقر إلى الجانب

---

(1) Founault, Discipline and Punish, p. 165.

(٢) تعليم النفر والبلوك (القاهرة: مطبعة ديوان الجهادية، ١٨٣٥، ص ٢٠. وهو ترجمة للكتاب الذي صدر أصلا بالتركية: (القاهرة، مطبعة ديوان الجهادية، ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤ م).

(٣) الشام ٧/ ٢٢، في ٢ محرم ١٢٤٨/ ١ يونيه ١٨٣٢؛ الشام ١٠/ ١٧٢، في ٢٠ ربيع الأول ١٢٤٨/ ١٨ أغسطس ١٨٣٢؛ الشام ١١/ ٢٠٥، في ٢١ ربيع الثاني ١٨/١٢٤٨ سبتمبر ١٨٣٢. ويبدو أن يوم الخميس كان مخصصا لأمور الصحة العامة. فالمادة ٢٠٨ من قانون الداخلية تنص على أن يجرى مسح الثكنات وغسل الملاءات كل خميس: ص ٢٥.

(٤) قانون الداخلية، المادة ١٦٦، ص ١٢.

(٥) نفسه، المادة ١٦٩، ص ٢٢.

(٦) نفسه، المادة ٣١٤، ص ٦٩.

(٧) نفسه، المادة ٣٩٧، ص ١٠٦.

العسكري بالمعنى الدقيق، غير أنها مطلوبة كمحاولة مقصودة لشغل الجنود بصفة دائمة بأداء مهمات مفيدة[1].

«الحضور» و «الغياب»

بعد اعتقال الجنود في الثكنات لم تكتف السلطات بالسيطرة على حركاتهم فيها، بل وشعرت بالحاجة إلى التفتيش على سكونهم وتحليله عن قرب، فأقيم نظام صارم لخلق حضورهم والتفتيش عليه. وبالمثل كان لابد من معرفة الغياب وإثباته وتفسيره. وقد اتضح أن أقوى أداة في السيطرة على الرجال وأنشطتهم وأجسامهم لا تزيد على قطعة من الورق: كشف التمام وكشف الجرد.. فعن طريق هذه الكشوف توصلت السلطات إلى ملاحظة حضور الجنود وغيابهم. فوفقا لكشف الجرد تجري المحاسبة على المعدات وتوزيعها، وعن طريق دفتر يومية الاسبتالية يتم توزيع المرضى على الاسبتاليات وعزلهم عن بعضهم البعض وتصنيف أمراضهم بشكل منظم.

وقد نص قانون السفرية على وجوب أخذ التمام ثلاث مرات يوميا: الأول بعد نصف ساعة من الفجر، والثاني عند الظهر، والثالث بعد الغروب بنصف ساعة[2]. وعادة تقدم هذه التمامات تفاصيل بعينها عن كل جندي وضابط وعضو في الهيئة الإدارية في الآلاي، فيجب أن تحدد عدد الجنود الذين أرسلوا إلى الاسبتالية، أو إلى مهمات معينة، والموتى والجرحى، والأهم من ذلك كله: الـ «نقصان» (الفارين)[3].

وبالمثل ينص قانون الداخلية على أن يعد الباش جاويش سجلا تفصيليا عن جميع

---

(١) بالنسبة لفاعلية التدريبات اليومية في تحويل الجنود إلى آلات ذاتية الحركة تستطيع أن «تصطف في صفين متقابلين تبعد عن بعضها عشرات قليلة من الياردات وتطلق نيران البنادق على بعضها البعض وتواصل ذلك بينما يسقط الرفاق موتى أو جرحى بالجملة»، انظر: McNeill, Pursuit of Power , p. 133.

(٢) قانون سفرية (بالتركية)، المادة ٢٥، ص ١٩.

(٣) انظر مثلا: الشام ١٠/ ٦٦، في ٩ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٦ أغسطس ١٨٣٢ للاطلاع على كشف تمام آلاي مشاة؛ الشام ٧/ ٥٣، في ٨ محرم ١٢٤٨/ ٧ يونيه ١٨٣٢ للاطلاع على كشف تمام لآلاي فرسان؛ الشام ٩/ ١٨٥، في ٢٨ صفر ١٢٤٨/ ٢٨ يوليو ١٨٣٢ للاطلاع على كشف تمام لآلاي مدفعية؛ الشام ١٠/ ٢٢٠، في ٢٥ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٢٣ أغسطس ١٨٣٢ للاطلاع على كشف تمام لأورطة العربجية أي سائقي عربات.

الحوادث التي تحدث في سريته. وأهم ما يجب عليه أن يسجله هو أسماء الجنود الذين أرسلوا إلى الاسبتالية، والذين أخرجوا منها، والمتوفين والأسرى[1]. وتبين يومية الاسبتالية بوضوح أن الهدف لم يكن مجرد اعتقال المرضى فيها. ذلك أن المعالم الثابتة لهذه اليوميات كانت تتضمن تصنيف أمراضهم المختلفة وعزل المرضى وفقا لنوع المرض الذي أصيبوا به، والاستخدام المحسوب للإمدادات، كالدواء والطعام والملابس، إلخ. وكانت عملية كتابة هذه اليوميات من النمطية بحيث انتهت إلى تسليمها إلى الاسبتاليات المختلفة على هيئة جدول مطبوع سلفا، فلا يكون على الأطباء سوى ملء الخانات البيضاء[2].

وباختصار كانت المحاسبة تجري عن كل شخص ومُعِدَّة. وقد تحقق ذلك على أفضل نحو بالتفتيش عن الشيء ذاته وفقا للمكان الذي يشغله في الكشف. وكانت المعلومات الواردة بهذه الكشوف تجدَّد باستمرار لكي توفر بيانات عن أية تغيرات تكون قد جرت. وعندما يهرب البعض ويتركون أمتعتهم كان الأومباشية المسئولون عنهم يتولون جمعها وتقديمها إلى الباش جاويشية[3]. وحين يتم إخطار الباش جاويشية بأية حالات هرب أو موت أو إرسال إلى ليمان الإسكندرية، يكون عليهم أن يجمعوا أمتعة هؤلاء على الفور، خلال ثمان وأربعين ساعة، وإرسالها إلى «الميري» أي الحكومة مع دفاترهم[4].

ومن خلال هذه العملية التي درسناها حتى الآن ثبت أنه من الممكن فرض النظام على المجندين الجدد وتحويل الفلاحين إلى جنود نظاميين. فلم يكن إصدار قوانين تحوي عقوبات صارمة كافيا لتطبع في أذهان الجنود لوائح الجيش المختلفة، التي كان مطلوبا منهم أن يطيعوها. فلكي يتحقق ذلك كان لابد من اعتقال الجنود وعزلهم عن المؤثرات الخارجية، وبعد ذلك «تثبيتهم» في مواقعهم من خلال أدوات مستحدثة مثل الجدول الزمني والبرنامج الأسبوعي.

---

(١) قانون الداخلية، المادة ١٧٣، ص ١٤.

(٢) انظر مثلا: الشام ١٠/ ١٢٨، في ١٦ ربيع الأول ١٢٤٨/ ١٣ أغسطس ١٨٣٢. انظر ملحق رقم (٤)، الشام ١٠/ ١٥٠، في ١٧ ربيع الأول ١٢٤٨/ ١٤ أغسطس ١٨٣٢.

(٣) قانون الداخلية، المادة ٢٣٣، ص ٣٤.

(٤) نفسه، المادة ١٧٨، ص ١٦ - ١٧.

كانت عملية خلق الحضور تهدف من بين أشياء أخرى إلى إخضاع أجسام الجنود لتفتيش دقيق من جانب أطباء الجيش بحيث يحددون القادرين منهم على حمل السلاح وطرد الباقين. ويرجع الاهتمام بصحة وراحة المجندين الجدد إلى الحاجة إلى إدارة صحة آلاف الرجال المكدسين سويا في الثكنات والمدارس والمعسكرات، بكل ما يتضمنه هذا الوضع من خطر واضح على الصحة العامة. وقد صدرت تعليمات محددة بشأن الاشتراطات الصحية في أماكن إقامة الجنود: «يجب أن تُبنى الثكنات على أرض عالية جافة، وأن تكون جيدة التهوية... ويجب أن تكون نوافذها مواجِهة لبعضها البعض حتى يستطيع الهواء أن يمر منها»[١]. وحين فشلت هذه اللوائح، كما حدث بالفعل، مثلا، حين سُجلت زيادة كبيرة في حالات الفرنكي (الزهري) والجرب بين الجنود، أمر كلوت بك ـ في كتيب آخر طُبع خصيصا ـ أطباء الجيش بالتفتيش على رجالهم وجنودهم وضباط الصف والضباط لعزل المصابين بأي من هذين المرضين، وأن تُجرى هذه الفحوص مرة كل أسبوع[٢]. فضلا عن إجراء تفتيشات مشابهة بعد المعارك لتحديد الجرحى وعلاجهم على الوجه السليم[٣]، وكان السقط (العاجزون) يُفصلون على حدة «ليتم التعامل معهم وفقا للقواعد»[٤]. وفي حالات أخرى كانوا يُعزلون في مناطق خاصة في الصحراء إذا ثبت أنهم غير قادرين على أداء أي عمل نافع[٥]. كذلك كان يتم تحديد المرضى وتقسيمهم وفقا لما إذا كانوا مصابين بأمراض معدية أم لا[٦]. وفوق ذلك كان المصابون بأمراض معدية يعالجون بطرق مختلفة بعد تحديد نوع المرض وطريقة انتشاره. وكان نظام «الكورنتينة» أي الحجر الصحي يُفرض بصرامة على

(١) نفسه، ص ٣.

(٢) كلوت بك، رسالة، القسم الأول، ص ٢. وبالنسبة لكيفية التعامل مع هذه الأمراض انظر الفصل الخامس.

(٣) بحر برا ١٠/ ١١٥، في ٢٨ شوال ١٢٤١/ ٦ يونيه ١٨٢٦.

(٤) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٣٧٦ في ١٩ محرم ١٢٤٠/ ١٤ سبتمبر ١٨٢٤.

(٥) س/ ١/ ٤٧/ ١٤/ ٣١ في ١٧ محرم ١٢٤٤/ ٣١ يوليو ١٨٢٨.

(٦) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٣٧٦ في ١٩ محرم ١٢٤٠/ ١٤ سبتمبر ١٨٢٤. انظر أيضا: الشام ٨/ ١٢٥، في ١٩ محرم ١٢٤٨/ ١٨ يونيه ١٩٣٢.

الأماكن المصابة بالطاعون، سواء كان مدينة[1] أو مستشفى[2] أو حتى موضع محدد داخل المدينة[3]. بالإضافة إلى ذلك لم تكن الأجساد تُدفن، لأسباب صحية، في المقابر القديمة التي كانت تُعتبر قريبة بشكل خطر من المدن، فكانت تُدفن بدلا من ذلك في مواضع معينة بعيدة مخصصة لهذا الغرض[4].

إننا نشهد هنا ما هو أبعد من مجرد محاولة للحفاظ على بيئة صحية. إننا نشهد أول مظاهر نوع جديد من السلطة يتبدى على جسم المجند، ليس بالطريقة الاستعراضية بضربه أمام أورطته، ولكن بطريقة أكثر مكرا وتغلغلا وسوء ظن. ذلك هو ما يسميه فوكو «السلطة الانضباطية» Disciplinay Power: انضباطية ليس فقط لأنها تحاول أن تدير الجسم (جسم المواطن والمجند على السواء)، ولكن أيضا بمعنى أنها تخلق العلوم[5] والخطابات التي تجعل جسم الفرد محل اهتمامها الأول، مثل الطب والطب النفسي وعلم الجريمة، إلخ. فانطلاقا من الحاجة إلى تدريب المجندين الجدد وإخضاعهم لتقنيات الانضباط الجديدة، كما سنبين لاحقا، أصبح جسم الجندي موضوعا، ليس للتوجيه والمراقبة والسيطرة فحسب، ولكن أيضا للتحليل والدراسة. فالحصول على قوات سليمة صحيا وقادرة على حمل السلاح وأداء المهمات الشاقة التي تُفرض في التدريبات، ناهيك عن المعركة، كان يتطلب من كلوت بك، باعتباره كبير أطباء الجيش، أن يعطي تعليمات محددة تقوم على معطيات «علمية» عن كم ونوعية الغذاء الذي يجب إطعامه

---

(١) الشام ٨/ ١٩١، في ٢٩ محرم ١٢٤٨/ ٢٦ يونيه ١٨٣٢. المدينة المشار إليها في هذه الوثيقة هي بيروت. وبالنسبة للحجر الصحي الذي فُرض على عكا، انظر: الشام ١٠/ ١٩٤، في ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٢٠ أغسطس ١٨٣٢. أما بالنسبة للحجر الصحي الذي فُرض على الشيخ زويد بسيناء، انظر: الديوان الخديوي ٢/ ١١٩، في ٢٥ جماد الآخر ١٢٤٨/ ٢٠ نوفمبر ١٨٣٢.

(٢) الشام ٩/ ١٠٦، في ١٨ صفر ١٢٤٨/ ١٨ يوليو ١٨٣٢. صدر أمر بإطلاق النار على كل من يحاول أن يهرب من الكورنتينة إذا لم يستجب للأمر الثالث بالتوقف. وفي نهاية المطاف تم اللجوء إلى حفر خندق حول المستشفى: الشام ٩/ ١١٣، في ١٩ صفر ١٢٤٨/ ١٩ يوليو ١٨٣٢.

(٣) الديوان الخديوي ٢/ ٣٠٨، في ٦ محرم ١٢٥١ / ٤ مايو ١٨٣٥. والوثيقة تتعلق بليمان الإسكندرية.

(٤) ذوات ٦/ ٣٩، في ٢٢ شعبان ١٢٦٣/ ٦ أغسطس ١٨٤٦. انظر أيضا: أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٥٥٥، بشأن أمر صادر لستة أطباء أوربيين بتشريح الجثث لمعرفة سبب الوفاة.

(٥) تحمل كلمة Discipline معنى علم محدد من العلوم، ومعنى الانضباط في ذات الوقت، كما تحمل أيضا في الترجمة العربية معنى النظام الحديث، مثل تعبير «الجيش النظامي». (المترجم).

للجنود، ومسافة الزحف اليومي التي يُتوقع أن تكون معقولة، ونوع الملابس التي يجب أن تُسلم لهم لحمايتهم من شمس الصيف الحارة، وكذلك من الشتاء البارد[1].

وبذلك أصبح الجسم موضوعا للسلطة، ليس بالطريقة التي كانت تستخدمه بها كمشهد استعراضي، ولكن كمجال يتم فيه اختبار خطابات وممارسات السلطة، وتحسينها وضبطها، بحيث تجعل الجسم طيعا وقابلا للإدارة والعلاج.

وقبل أن نرى كيف تم هذا بشأن جسم المجند تحديدا، كما فصَّلته كتيبات التدريب، دعنا نوضح التحولات المختلفة في الطريقة التي تبدت بها السلطة على الجسم، والتي درسناها حتى الآن، بتتبع كيفية التعامل مع جسم محدد، هو جسم اللوطي، في نظم السلطة المختلفة التي درسناها حتى الآن.

في عام ١٨٢٤ كتب محمد بك، بكباشي أحد الآلايات الستة الأولى في جيش محمد علي الجديد، إلى الباشا يخبره بمشكلته مع الذين يرتكبون اللواط: هل يعاملهم كزناة (وبالتالي يطبق عليهم عقوبة الزنا)، أم يطبق قانونا آخر؟ فأجاب محمد علي بأن على البكباشي أن يرجع إلى اللوائح العسكرية ويطبق ما تقوله[2]. وكانت المشكلة في هذا الوقت أن اللوائح والقوانين العسكرية التي تُرجمت وطُبعت في مطبعة بولاق لم تشر إلى اللواط ولا كيفية التعامل معه. ولم يكن بالتالي أمام محمد بك سوى تطبيق الشريعة، وعقاب اللواط فيها يكون إما الموت أو التعزير[3]، أو قانون الجنايات العثماني القديم، الذي ينص في إصداراته المختلفة إما على التعزير وإما الخصي[4]. ويعبر قانون مدرسة

(١) كلوت بك، العجالة الطبية فيما لابد منه لحكماء الجهادية، ترجمة أوجست سكاكيني (القاهرة: مطبعة المدرسة الطبية بأبي زعبل، ١٨٣٣)، ص ٤ ـ ٧.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٤٣٤ في ١ جماد الأول ١٢٤٠/ ٢٢ ديسمبر ١٨٢٤.

(٣) هناك اختلاف كبير بين الفقهاء حول عقاب اللواط. وللاطلاع على وجهات النظر المتعارضة داخل المذهب الحنفي وحده، انظر: علاء الدين الكاساني (متوفى ١١٩١)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (القاهرة: الإمام، ١٩٧٢)، الجزء الحادي عشر، ص ٤١٥٠. وهو يرى أن اللواط يختلف عن الزنا، وبالتالي يجب أن يُعاقب بعقاب مختلف. وراجع: ابن نجيم (متوفى ١٥٦٢)، البحر الرائق (القاهرة: المطبعة العلمية، د.ت)، ص ١٧-١٨. وهو يقول إن اللواط يجب أن يعاقَب بنفس عقوبة الزنا.

(٤) Heyd, Old Ottoman Criminal Law, pp. 136, 265 كما كانت الغرامات تستخدم كعقوبة إذا كان اللواط مع خادم أو شخص أقل درجة: .Ibid., p. 103

المشاة المشار إليه سابقا عن التحول من هذا النوع من العقاب الذي يجعل جسم اللوطي يحمل علامة جرمه إلى نوع آخر من العقاب يُعاقَب فيه بطريقة يُفترض فيها أن «تمثل» فكرة القانون، والاعتداء و«الخروج» عليه. فبرغم أن هذا القانون تعامل مع جرائم الجنسية المثلية بطريقة جسدية، باستخدام الكرباج وسيلة أساسية للعقاب، فإنه مع ذلك يعطي انطباعا بتدرج العقوبة وقابليتها للتنبؤ بها وتناسبها مع الجريمة المعاقَب عليها عن طريق التمييز بين الطلبة وضباط الصف والضباط والمدرسين. وقد تحقق هذا أيضا كما قلنا من قبل عن طريق الشكل ذاته الذي اتخذه القانون، أي الجدول، الذي يساعد على إقامة روابط بين الجريمة والعقاب. لقد كان هذا التدرج وتلك القابلية للتنبؤ وهذا الربط بين الجريمة والعقاب هو الهدف، وهو ما كان يُفترض في القانون أن يعبر عنه ويمثله.

ونستطيع أن نعثر على التحول إلى الشكل النهائي للسلطة، وهو السلطة الانضباطية، في الخطابات والتعليمات المختلفة التي كتبها كلوت بك بشأن قضية الجنسية المثلية في المدارس العسكرية. وكان اهتمام كلوت بك الأساسي مركزا على الزهري، الذي، كما قال، قد بدأ يخرج عن السيطرة، لأنه لا يوجد قانون يجبر «النسا الفواحش» على إجراء الفحص الطبي[1]، الأمر الذي يدفع الرجال «استعواضهم [أي استبدالهن] برزيلة أقبح منهم [أي منهن] وضد الطبيعة البشرية ومعنا [أي معنى] قولنا هذه [كذا] على الأولاد الذين بحجت [أي بحجة] الرقص يفعلو [ن] ما لا ينبغي ذكره...»[2]. لقد كان ما يشغل كلوت بك، بالإضافة إلى الاجتراء على الآداب والأخلاق العامة، هو التكلفة التي تتحملها الحكومة بسبب علاج الصبية المصابين بالزهري، فضلا عن الوقت الذي يقضونه بعيدا عن دروسهم ليعالجوا في اسبتالية القصر العيني العسكرية[3]. وأخيرًا في ستينيات القرن التاسع عشر أصبحت ممارسة الجنس مع الصبية تعاقب بالحبس

(١) ولم يطبق الفحص الطبي للمومسات إلابعد الغزو البريطاني، حيث أصبح على المومسات العموميات أن يقدمن أنفسهن أسبوعيا للفحص الطبي. انظر: فيليب جلاد، القاموس العام للإدارة والقضاء، الجزء الثالث (الإسكندرية ١٩٠٠)، ص ١٢١٧، قرار نظارة الداخلية المؤرخ ١١ نوفمبر ١٨٨٢.

(٢) س/ ٣/ ١٢٢/ ٢ ص ١٦٩، خطاب برقم ١٤٣ في٧ جماد الآخر ١٢٦٣/ ٢٣ مايو ١٨٤٧.

(٣) س/ ٣/ ١٢٢/ ١ ص ١٨٢، خطاب رقم ١٨٩ في ١٧ جماد الآخر ١٢٦٣/ ٢ يونيه ١٨٤٧.

ستة أشهر، الأمر الذي تطلب تعاون المهن الصحية والتعليمية والقانونية للتحري عن أفعال ممارسة اللواط، خصوصا مع الصبية، وإثباتها والسيطرة عليها، وأخيرًا المعاقبة عليها[١].

لم تلجأ السلطات مطلقا في تعاملها مع اللواط في الجيش إلى طريقة إخصاء المدنيين الاستعراضية التي اقترحها قانون العقوبات العثماني القديم، وإنما لجأت في التعامل معها ومع غيرها من الانتهاكات إلى نوع آخر من السلطة، وإلى طاقم آخر من الأدوات حاولت به أن تسيطر على جسم المجند وتوجهه بطريقة أكثر خبثا وسوء ظن cynical. فعن طريق رؤية المذنبين كموضوعات يجب أن تُدرس وتُفهم، وأخيرًا تُعالج، بدلا من اعتبارهم أفرادا يجب أن يعاقَبوا على نحو استعراضي أو يُلعنوا أو يُنفوا من الفضاء الاجتماعي العام، عملت السلطات على تحويل جسم المذنب من جسم يتم استعراض العقاب عليه إلى جسم يصبح مجالا لاهتمام مدرسي مهني، تُنتَج حوله علوم وخطابات. لقد كان هذا النظام من أنظمة السلطة هو العامل الحاسم في تحويل أجسام المجندين الشباب إلى قوات منضبطة جيدة التدريب.

لندرس الآن هذه العملية ونواصل رحلتنا من حيث توقفت، مع الجنود الذين أخضِعوا لفحص طبي على يد كلوت بك وأجهزته. أصبح المجندون الجدد مستعدين للتدريب بعد نجاح اعتقالهم وتثبيتهم في الثكنات وتحديد جدولهم اليومي بعلامات من المهمات المحددة الروتينية، وفحص أجسامهم بدقة بحثا عن علامات المرض. ولم يبق سوى أن يشكِّل من أجسام الجنود الطيعة هذه جسما واحدا موحدا من القوات المنضبطة. تلك كانت مهمة التدريب بحصر المعنى، وهي عملية يمكن التعرف عليها على أفضل نحو من كتيبات التدريب[٢].

(١) يستند ذلك إلى معلومات مستخلصة من وثائق ديوان المدارس (مثل محفظة المدارس رقم ٢، وثيقة «أوامر» رقم ١٥ في ١١ جماد الأول ١٢٥٨/ ١٠ يونيه ١٨٤٣)، وديوان السجون، ليمان الإسكندرية (مثل م/ ١٤/ ٢، ص ١٢٦ في ٢٣ محرم ١٢٧٩/ ٩ يونيه ١٨٦٢)، بالإضافة إلى حالات كثيرة من سجلات شورى الأطبا.

(٢) وهناك عدد كبير من هذه الكتيبات محفوظ في دار الكتب. وللاطلاع على قائمة كاملة تقريبا لعناوينها، انظر: جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة، الملحق الثاني. وقد استخدمتُ «تعليم النفر والبلوك» لأنه الكتيب الذي يتناول المراحل الأولية من عملية التدريب.

حين ذكَّر إبراهيم باشا جنوده بواجباتهم قبل أن يعصف بقلعة عكا في مايو ١٨٣٢، حثهم على سماع أوامر قادتهم، وتنفيذها بغير تفكير[١]، وهو أمر له دلالته، لأنه لكي تعمل أية وحدة من وحدات الجيش كوحدة واحدة، سواء كانت هذه الوحدة بلوكا أو أورطة أو آلايا، يجب أن تقاس القوى المشتركة للجنود بعناية وتُدار بدقة. ويتطلب هذا بدوره صياغة نظام يدرب الجنود على طاعة الأوامر بطريقة ميكانيكية، بغير توقف للتفكير في المعنى. ففي المعركة تكون للثواني قيمة، ويمكن أن يؤدي التأخير لبضع دقائق إلى تغيير النتيجة تغييرا دراميا. ولذلك كان الجنود يُدرَّبون على الانتباه للأوامر التي يجلبها لهم ضباطهم على هيئة إشارات «تعتمد كفاءتها على القِصر والوضوح؛ فالأوامر لا تحتاج إلى شرح أو صياغة»[٢]. ولذلك نص «تعليم النفر» على أن الأمر يجب أن ينقسم إلى قسمين؛ أولهما أمر «الانتباه» والثاني أمر «التنفيذ». ويجب أن يكون أمر الانتباه عاليا وواضحا وطويلا، خصوصا في مقطعه الأخير، أما أمر التنفيذ فيجب أن يكون حادا وقصيرا[٣]. فالمسألة المطروحة هنا ليست مدى منطقية الأمر أو معقوليته، وإنما مدى وضوحه وإمكانية سماعه.

وفوق ذلك كانت الأوامر ترمي إلى توجيه حركات وأوضاع للجنود بالغة التحديد. فقد نُحيت شجاعة وقوة الجنود جانبا، وحل محلها ضبط دقيق وشديد الدقة لأجسام الجنود بهدف جمع الحركات المنعزلة في قوة هائلة واحدة، هي قوة الأورطة. ويتطلب جمع الحركات في المحل الأول نوعا من وضع المعايير الموحدة، لأن الأشياء المتشابهة وحدها هي التي يمكن جمعها[٤]. ولذلك بدأت عملية التدريب بإضفاء الانتظام على مظهرهم وتنميطه:

> **لما كان العساكر المبتدئون قليل منهم من يصادف اتفاق أحوالهم في مقتضى الخلقة من القصور في مسك الأكتاف والصدور وعظام الفخذ على ما ينبغي يلزم للتعليمي [القائم بالتعليم] قبل**

---

(١) رستم، أصول، الجزء الأول، ص ١٣٢-٢.

(2) Foucault, Discipline and Punish, p. 166.

(٣) تعليم النفر، البنود ٨ ـ ١١، ص ١٤.

(٤) المقصود هنا هو الجمع الحسابي بالذات، الذي يتطلب بالبديهة تشابه الوحدات التي يجرى جمعها أيا كانت. (المترجم).

أن يعطيهم السلاح ويوقفهم حاضر دور [انتباه] أن يجتهد ويسعى في إصلاح القصور المذكور وتصليحه بما هو في مرتبة الإمكان[1].

وبالمثل، كان لابد من تعليم الجنود حين يؤمرون بالوقوف بلا حركة [انتباه] كيف يؤدون هذه المهمة التي تبدو سهلة بطريقة موحدة ونمطية:

ينبغي لكل عسكري أن تكون كعباه قريبين من بعضهما على خط واحد.. وأن تكون مقدم القدم أقل من زاوية قائمة... وبدنه مثل العمود على سكرجيته [كذا] وأن يكون مائلا إلى قدام ورءوس اكتافه مائلة إلى وراء... وكوعه قريب من بدنه وكفه مدور قليلا إلى الخارج وخنصريه يكونان على قيطان جيب السروال ملامسين له ورأسه مستقيما من غير تعب ولا مشقة وتكون ذقنه قريبة من رقبته بحيث لا تغطيها وعينيه ناظرتين إلى قدام مستقيماً مسافة خمسة عشر خطوة تقريبا[2].

كانت كل حركات الجنود، مهما كانت صغيرة أو دقيقة تسير وفقا لعلامات من صيحات الأوامر وتؤدى وفقا لإيقاعها: «النداء الواحد وإن كان يجري في فصل واحد يعني في وقت واحد لكن جعل ترتيب هذا الفصل وتركيبه منقسما إلى الحركات لأجل تفهيم العساكر على أكمل وجه... كل حركة واحدة من حركات استعمال السلاح مقدار نصف ثانية وذلك مقدار لحظة العين...». ويجب أن تؤدَّى هذه الأفعال بمجرد سماع صيحات الضابط[3]. فمثلا عند سماع الكلمة الثانية من أمر «صاغه باق» [بالتركية] (يمينا انظر): «عند ختام الكلمة الثانية... يدور [يدير] العسكري وجهه إلى جهة اليمين بحركات متلايمة وذلك إلى أن تبلغ وتساوي زاوية عينه الشمال القريبة من أنفه قصاد أزرار العنتري [السترة] بحيث تكون عيون العساكر الذين في الصف الأول ناظرين على ترتيب واحد»[4].

على هذا النحو كان يتم تدريب الجنود. فكل فعل، مهما كان معقدا، كان يقسَّم إلى مكوناته الأكثر أوَّلية. وبعد ذلك يتم تدريب الجنود على أداء هذه الحركات البسيطة

---

(١) نفسه، البند ٦٣، ص ٢٨.

(٢) نفسه، القانون الثاني، الفصل الأول، الدرس الأول، البند ١٥، ص ١٥. التشديد من عند المؤلف.

(٣) نفسه، البنود ٦٩ ـ ٧٣، ص ٢٩-٣٠.

(٤) نفسه، البندين ١٧، ١٨، ص ١٨.

بطريقة نمطية موحدة، وبشكل متوافق مع بعضهم البعض. وبعد أن يتم تدريبهم على وحدات الحركة الصغيرة هذه يُسمح لهم بمزيد من الحركات الأكثر فالأكثر تعقيدا، وفي تشكيلات أكبر فأكبر[1].

وعلى ذلك يبدو أن كتيبات التدريب كانت أهم الأدوات في فرض الانضباط على الجنود. فالقوانين، مهما تمادت في التفصيل والتحديد تظل عامة للغاية بالنسبة لهذا الغرض. فالقوانين المحددة التي درسناها في هذا الفصل، والتي تتناول جوانب بعينها من حياة الجيش، كانت تهدف، بالطبع، إلى درجة ما من التنميط بين الجنود. وقد تم النص على أن الهدف من هذه القوانين هو بوجه خاص:

> **منعهم عن سلوك إجرا جميع موادهم بحسب اختيارهم وهواهم منعا كليا حتى يصير إذا رفع أحد ضباط الجهادية ذوو الشجاعة الجلية من رتبة إلى أخرى أو من جماعة إلى جماعة لا يصادف في هذا المقام الجديد ما يغاير مألوفيته في تأدية سياق الخدم [الخدمات] العسكرية... [حيث إن] أصل القوة العسكرية مبني على أساس النظام وكمال الانقياد التام[2].**

ومع ذلك كانت كتيبات التدريب هي الأدوات التي مكّنت من تحقيق هذا الهدف. فقد حققت هذه النصوص دقة أكبر في ضبط الجنود بتحديدها تفصيلا للطريقة التي يجب أن تُؤدَّى بها أكثر الحركات بساطة. فمن خلال ملاحظة أكثر حركات الجنود بساطة (النظرة) وتوجيه أفعالهم وتجزئتها إلى وحداتها التي تكونها، ثم أمرهم بتنفيذها وفقا لإشارات يصدرها الضباط في شكل صيحات أمر، يتم اختزال جسم الجندي في نهاية المطاف إلى أداء وظيفة تشبه وظيفة الترس في آلة. لم يعد الجندي فردا، كائنا بشريا متكاملا، وإنما أصبح شيئا يشغل خانة موحدة، موقعا نمطيا لا يختلف، أو بالأصح لا يجب أن يختلف، عن موقع أي جندي آخر. فكلهم جنود في صف، أعداد في خط، وحدات قابلة للتوجيه والتحريك والمفصلة مع بعضها البعض. لقد كان الاستعراض هو الهدف، ولكنه لم يعد استعراضا للمشانق، وإنما استعراض للنظام والانتظامية والفواصل. لقد كانت كتيبات التدريب، بتفتيتها للجنود وتدويرهم في فضاء متحرك

(١) قانون الداخلية، المواد ١٣٠-٣١٢، ص ٦٨، هي تتعلق بكيفية تشكيل بلوك (سرية) من الأنفار (الجنود) المدربين.

(٢) نفسه، المقدمة، ص ٢.

خلقته هي، أكفأ طريقة لفرض الانضباط واستعراض السلطة وتبدِّي النظام. لقد أصبح الجيش الحديث نظاما، بل النظام بألف لام التعريف.

هل هو نظام «مؤطَّر» أم «مُدفتر»؟

بذلك ساعد كتيب التدريب على تحقيق نظام حكم السلطة الانضباطية الذي يشير إليه فوكو في كتابه «المراقبة والعقاب». ففي الكتيب يخضع جسم المجند لترتيب دقيق يوجه كل حركة يؤديها، مهما بلغت من الصغر والتفاهة. وساعد فوق ذلك على خلق ذلك التأثير الميتافيزيقي الذي يشير إليه ميتشل في حججه حول التأطير، لأن مختلف القوانين واللوائح وكتيبات التدريب العسكرية التي درسناها كانت تهدف إلى تنظيم الحياة اليومية للقوات وأنشطتها وتدريباتها بطريقة تقدم مشهدا للنظام والانتظامية والفواصل. وكان من أثر ذلك، كما يقول ميتشل بحق، إضفاء طابع سحري على فكرة النظام ذاتها، وعلى أفكار الانضباط والقانون والعقل.

وعلى ذلك، يبدو للوهلة الأولى (والوهلات الأولى مهمة، حيث إن هذا الفصل يتناول الاستعراضات) أن صورة جيش محمد علي، التي ترد على الذهن من قراءة الكتيبات التي كانت تُستخدم في تدريب ضباطه وجنوده، تبدو مؤطرة بالمعنى الذي يقصده ميتشل. وللتذكير، يتضمن فعل التأطير عمليتين منفصلتين ولكنهما مرتبطتان بوضوح. أولهما فعل السلطة الميكروفيزيائية التي اكتشفها فوكو، والتي تسجل وترتب وتحسب وتوجه وتضبط الجوانب المختلفة للحياة الحديثة. وهي العملية التي رأينا تفصيلا في كتيب التدريب كيفية تحققها بالكامل وتبدِّيها على جسم المجند، فتوجه نظرته وتتحكم في خطوته وتنظم وقفته وتضبط حركته لتنسجم مع حركات الجنود الآخرين. وثانيهما الجانب غير ـــ المادي، الميتافيزيقي، من هذه السلطة، الذي يسمح بإخفاء أعمال العنف هذه، ليعرض بدلا منها صورة منظمة قوية التأثير للجنود الذين يسيرون كوحدة واحدة، ويهجمون معا على صوت النفير أو صيحة الأمر من قائدهم الضابط. ويرى ميتشل أن هذه الصورة تبدو كلوحة في معرض، لأن من شأنها إضفاء طابع سحري على فكرتيّ النظام والانضباط.

ومع اعترافي بالتأثير المغوي لرؤية جيش محمد علي، أو مصر ككل، كواقع «مؤطر»، كصورة في معرض، فإنني أفضل أن أشير إلى ما فعله الباشا ورجاله في مصر بعملية «دفترة» الواقع بدلا من «تأطيره». ليس ذلك مجرد مناورة لغوية بسيطة (بفرض أن المناورة اللغوية يمكن يوما أن تكون أمرا بسيطا)، وإنما هو تفضيل لمصطلح يظل، مع اعترافه بالعنف المتضمن في التقنيات الخطابية لتنظيم وإدارة المجتمعات الحديثة، يفترض وجود فاعل خلف هذه التقنيات.

فـ«التأطير» كما يستخدمه ميتشل يفترض وجود ذات واحدة فقط، هي ذات المشاهد، الذي يبدو العالم أمامه كلوحة في معرض؛ لوحة «يحدث نظامـ[ها] كعلاقة بين مشاهد وصورة، تبدو وتُجرَّب من زاوية العلاقة بين الصورة والخطة أو المعنى الذي تمثله»[1]. ويرى ميتشل أن سلطة أثر «التأطير» الخاصة بتقنيات السلطة الحديثة تكمن بالضبط في تقديم العالم كما لو كان يمثل أو يتضمن خطة ما، معنى أعمق مختفيًا. وفي كل مرة يحاول فيها المشاهد أن يرى ما وراء الصورة، وراء المعرض، يواجه مزيدا من التمثيلات و«كأن العالم الواقعي خارج بوابات [المعرض] قد تحول لما يشبه امتدادا له» [2].

وهناك مشكلة رئيسية واحدة لابد من تناولها بشأن وصف ميتشل للكيفية التي يُفترض أن التقنيات الانضباطية الحديثة تعمل بها. وهي تتعلق بالحيرة وقلة الحيلة التي تعاني منها نمطيا الذات المشاهِدة (في تحليل ميتشل) حين تواجهها تقنيات السلطة الحديثة هذه، فلا تترك لها مجالا للمقاومة أو التأقلم أو التفاوض. صحيح أن اللوحة المقدَّمة في هذا الفصل يبدو أنها تدعم هذه الرؤية، ولكن هذا يرجع إلى أن معظم المصادر المستخدمة هنا قد اختير عمدا لتقديم وجهة نظر السلطات العسكرية ورغباتها بشأن الكيفية التي يُفترض أن يكون عليها سلوك الجندي. ولذلك كانت اللغة المستخدمة لغة القطع والانضباط والنظام. فالمصادر واللغة المستخدمة فيها تمثل معا عالمًا «مثاليًا»، عالم يكون كل فعل فيه تحت السيطرة، وكل هدف محسوبا، وكل شخص موجها بالكامل.

غير أن من المشكوك فيه أن رؤية الجنود للواقع ولما يحدث لهم كانت على هذا النحو.

---

(1) Mitchell, Colonising Egypt, p. 60.

(2) Ibid., p. 10.

وينطلق هذا الشك أولا من أن كتيبات التدريب والرسوم الهندسية والبرامج التي تم تناولها في هذا الفصل تعكس غالبا الحقيقة بطريقة مصفَّاة مجردة، وتمثل أمنية السلطات بشأن ما يجب أن يكون عليه هذا الواقع، بأكثر مما تمثل كيف كان بالفعل، بينما تعني وجهة نظر ميتشل على وجه التحديد القول بأن الرسوم الهندسية ليست محض تمثيلات لرغبات السلطات بشأن كيفية إعادة بناء المجتمع على أفضل وجه: فهي تدعي وجود معارف معينة تحوز السلطة تلقائيا وتملك في واقع الأمر القدرة على إعادة بناء المجتمع والطريقة التي ننظر إليه بها. فاليومية (التقرير اليومي) لديها مسبقا خانة لعدد الهاربين في كل يوم، كما أن كتيب التدريب يعترف مسبقا بأن أجسام المجندين ليست موحدة، والقانون العسكري يدرك مسبقا أن الجنود ربما يمارسون الجنس مع بعضهم البعض. فقوة هذه الأدوات تكمن بالضبط في قدرتها على توقع اللاتجانس، والعثور على الفراغات، والاعتراف بالانحراف. يضاف إلى ذلك أن هذه السلطة التلقائية تنبعث من واقع أن هذه الأدوات تملك بالفعل إجابة معطاة على المشكلات التي تتناولها، بموجبها يتم إخضاع الهاربين للنظام، وإصلاح منتهكي القانون ومعالجة اللوطيين. وفي التحليل الأخير تقوم السلطة التي تمتلكها هذه الأدوات النصية المختلفة على افتراض أن «الواقعي قابل للبرمجة، وأنه حقل خاضع لمجموعة من المحددات والقواعد والمعايير والعمليات التي تستطيع السلطات أن تعمل عليها وتحسنها»[1].

غير أنه يظل من المشكوك فيه أن الجنود قد قرأوا بالفعل الآلة العسكرية الجديدة على هذا النحو، أي كآلة، كجهاز «يبدو بشكل ما أكبر من مجموع أجزائه، كما لو كان بنية لها وجود مستقل عن الرجال الذين يكوِّنونها»[2]. ليس ثمة شك في أن المجندين الجدد شعروا باقتحام هذه الآلة الجديدة لحياتهم، فقد انتزعتهم من بيوتهم وحقولهم وقراهم، وأخضعتهم لتدريبات شاقة مجهدة، وأمرتهم بتغيير روتين حياتهم اليومية وأثَّرت على أنماط كلامهم ونومهم وأكلهم، إلخ. غير أننا لا نستطيع أن نؤكد بنفس القوة أنهم قد عُوِّدوا على قراءة الواقع وإدراكه بمصطلحات التمييز بين العالمين المادي والمفهومي،

(1) Rose and Miller, "Political Power", p. 183.

(2) Mitchell, Colonising Egypt., p. xii.

ذلك الأمر المركزي في أطروحة ميتشل. وبكلمات أخرى، فإنه بالرغم من أن السلطات حاولت أن تسيطر على عقول هؤلاء الشباب، لا أن تقبض على أجسامهم وحدها، وأن «تعمل من الداخل إلى الخارج»، فإنه ثمة شك كبير في أن يكون المجندون الشباب قد نظروا للواقع بالفعل بطريقة «مؤطرة».

وفي التحليل الأخير تكمن المشكلة في افتراضين يناقضان بعضهما البعض بشأن طبيعة الذات المشاهِدة المتضمنة في تصور «التأطير». فمن جهة يخضع جسد هذه الذات وعقلها لتوجيه دقيق متفحص من جانب السلطة الانضباطية التي لا تدع شيئا بغير أن يتأثر بها، بما في ذلك هذه الذات المشاهدة[١]، وفي ذات الوقت يُفترض في هذا المُشاهد أنه يظل يحتفظ باستقلال «الحدس» الذي يمكّنه من أن يقرأ، مخترقا هذه الأدوات، نوعا ما من النظام التلقائي أو الخطة الخفية أو البنية التي تعمل سرا. هذان النوعان من الذوات لا يتفقان. «فالذات التي تعمل عليها السلطة من خلال قراءة لا تتوقف لنقوش نصية تختلف بشكل حاد عن الذات التي لا يُعتبر عقلها وجسمها شيئا سوى منتجات لعمل السلطة»[٢].

ولا نستطيع في حدود المادة التي قدمناها حتى الآن أن نقرر ما إذا كان المجندون في جيش محمد علي قد تصرّفوا بالفعل بالطريقة المتوقعة منهم. وبالتالي من المستحيل أن نقرر، حتى هذه اللحظة، ما إذا كانوا قادرين على أن يقرأوا عبر الأدوات النصية المختلفة التي قدمناها سابقا (كتيب التدريب والقانون العسكري)، كما قد يدعي ميتشل، بنية السلطة الكامنة تحتها. وبالنسبة لنا فإن التعرف على رد فعل الجنود على هذه النظم الجديدة يجب أن ينتظر إلى نهاية الفصلين القادمين، حيث سنقترب بقدر الإمكان من الآليات اليومية للجيش.

---

(١) انظر: Foucault, Discipline and Punish, pp. 29 - 30.

(2) Hirschkind, "Egypt at the Expedition", p. 292.

الخلاصـــة

حاول هذا الفصل أن يشرح تفصيليا كيف تم إخضاع المجندين الشباب (وآخرين لم يكونوا صغارا إلى هذا الحد، لأن بعض المجندين كان يبلغ فوق الأربعين) الذين جُندوا في جيش محمد علي للانضباط، وتدريبهم، وأخيرًا تحويلهم إلى قوات يُعتمد عليها، وجيدة التدريب وكفؤة. وكان هدف هذا الفصل من الاقتباس من كتيبات التدريب واللوائح والقوانين العسكرية التي اعتاد هذا الجيش على استخدامها، أن يرى كيف تم تحويل هؤلاء المجندين الأوائل، الذين افتقروا لأية معرفة مسبقة أو خبرة بالحياة العسكرية، إلى جيش حديث جيد التدريب حقق انتصارات مشهودة لإبراهيم باشا وأبيه.

غير أن هذا الفصل، على مستوى آخر، حاول أن يثبت أن هذا الإنجاز البارز لم يكن نتيجة لأفكار مُلهَمة تقدمية عند محمد علي ومستشاريه، ولا كان حصادا للجهود المتواصلة الدءوبة لإبراهيم باشا وأميرالاياته، وإنما هو يبدو بالأحرى نتاجا لتحول خطابي حدث في طبيعة ومعنى السلطة، وهو تحول شهده المجتمع ككل وإن تبدَّى بأوضح ما يكون في الجيش. حاولت أن أثبت، وفقا لفوكو، أن هذا التحول في طبيعة ومعنى السلطة قد يتبدَّى أولا بطريقة استعراضية، ثم تمثيلية، وأخيرًا انضباطية.

وأخيرًا، أثار هذا الفصل بعض الملاحظات التي تشكك في الطريقة الدقيقة التي تشتغل بها السلطة الانضباطية على أجسام الجنود. وبصفة خاصة أثار سؤالا عن مدى إمكانية الاعتماد على الأدوات النصية المختلفة للسلطة التي استخدمها الجيش بما يسمح لنا بالتوصل إلى فهم واقع هذا الجيش. فلكي نعرف كيف حاول الجيش أن يطبق الخطط والرسوم الهندسية التي وُضعت من أجله، ولكي نفهم كيفية شعور رجال الجيش وإدراكهم للسلطة الانضباطية الجديدة على الأجسام، علينا أن نعتمد على مصادر مختلفة عن المصادر التي استخدمها هذا الفصل. وهذا ما سيحاول أن يقوم به الفصلان القادمان.

الفصل الرابـــع

ما وراء مظهر النظام: أداء الجيش

لاشك في أن معركة قونية في ديسمبر ١٨٣٢ كانت واحدة من أعظم انتصارات إبراهيم باشا العسكرية. ففي قلب الأناضول، أي على بعد مئات الأميال من الوطن، ووسط مناخ قارس البرودة، نجح إبراهيم في إيقاع هزيمة كبرى بجيش يبلغ ثلاثة أضعاف حجم جيشه. بل ونجح في الإيقاع بالصدر الأعظم، محمد رشيد باشا، الذي كان يقود الجيش العثماني بنفسه. وبعد الختام الناجح لمعركة الساعات السبع أصبح الطريق إلى إسطنبول مفتوحا أمامه على مصراعيه، خاليا من أية قوة عسكرية عثمانية تُذكر تستطيع أن توقفه عن الزحف إلى عاصمة الدولة العثمانية. ومن المفيد أن نراجع الطريقة التي تمت بها إدارة هذه المعركة بالذات، بسبب أهميتها ومركزيتها في سيرة محمد علي العسكرية وسيرة ابنه، بالإضافة إلى أنها تكشف عن طريقة عمل آلة محمد علي العسكرية.

كان إبراهيم مشغولا على مدى شهر ديسمبر ١٨٣٢ بإعداد رجاله للمعركة وتدريبهم في مكان يقع شمال قونية، وهو الموقع الذي اختار أن يواجه فيه العثمانيين. وقد ذُكر أن كل جندي كان قد أصبح ملما بدقة بالحركات التي يُتوقع منه أن يؤديها حين يبدأ القتال الحقيقي[1]، وقيل إن التدريب على المعركة قد تكرر عشرين مرة قبل

---

(١) الشام ١٥/ ١٥٧، في ٢٣ رجب ١٢٤٨/ ١٧ ديسمبر ١٨٣٢. انظر أيضا: Marshal Marmont, Turkish Empire, p. 254؛ إسماعيل أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، ص ١١٣.

نشوبها[١]، وكانت القيادة العامة للجيش المرابط في سوريا تتلقى بانتظام تقارير تفصيلية عن تحركات العدو[٢]، كما تم جمع معلومات دقيقة عن التضاريس[٣].

وأخيرًا، في صباح يوم الجمعة ٢١ ديسمبر ١٨٣٢ التقى الجيشان في السهل الواقع شمال مدينة قونية في قلب سهل الأناضول. كان عدد القوات العثمانية ٥٣ ألف رجل، يقودهم الصدر الأعظم رشيد باشا ذاته، وكان جيش إبراهيم يتألف من أقل من ثلث هذا العدد، من ١٥ ألف رجل[٤]، عبارة عن خمسة آلايات مشاة[٥]، وأربعة آلايات فرسان[٦]، وآلاي الغارديا[٧] بقيادة سليم بك «المملوك»، تساعدهم ست بطاريات مدفعية تحتوي جميعا على ستة وثلاثين مدفعا بقيادة سليم ساطع بك[٨]. وقد تلقى كل القادة أوامر دقيقة بشأن واجباتهم المحددة خلال المعركة، تشمل أوامر تفصيلية، من قبيل المواقع التي يُفترض أن يشغلوها بالنسبة لآلاياتهم ووحداتهم، وكذلك كيفية تلقي الأوامر من القائد العام، إبراهيم باشا[٩].

---

(1) Cadalvène and Barrault, La Guerre de Méhémet-Ali, p. 292.

(٢) الشام ١٥/ ١٤٨، في ٢٢ رجب ١٢٤٨/ ١٦ ديسمبر ١٨٣٢. كانت هذه مهمة كاني بك، الذي كان مساعدا لعثمان نور الدين، رئيس أركان الحرب. انظر: ذوات ٥/ ١٤٦، في ٢ ذو الحجة ١٢٤٦/ ١٤ مايو ١٨٣١.

(٣) أنجز معظم هذا العمل مصطفى مختار الذي كان قد وصل لتوه من بعثة دراسية لأوربا وأرسل مباشرة إلى الجبهة. انظر تقريره عن الطريق المؤدي إلى قونية في: الشام ١١/ ٢٥٠، في ٢٥ ربيع الآخر ١٢٤٨/ ١٧ ديسمبر ١٨٣٢.

(4) Cadalvène and Barrault, La Guerre de Méhémet-Ali, p. 295.

(٥) وهي: الثاني عشر بقيادة إبراهيم بك والرابع عشر بقيادة عثمان بك والثالث عشر بقيادة رشيد بك والثامن عشر بقيادة حمزة بك. ووُضع الآلاليان الثاني عشر والرابع عشر معا تحت قيادة سليمان بك المير لوا (سيف)، والثالث عشر والثامن عشر معا تحت قيادة سليم بك المانسترلي. ولم أستطع أن أعرف اسم ميرالاي الآلاي الخامس، برغم أنه شارك بالتأكيد في المعركة. انظر: الشام ١٥/ ١٨٧، في ٣٠ رجب ١٢٤٨/ ٢٣ ديسمبر ١٨٣٢.

(٦) وهي: الأول بقيادة حسين بك والثاني بقيادة صادق بك والثالث بقيادة صالح بك والرابع بقيادة ولي بك.

(٧) كانت هذه قوة خاصة منتقاة يقودها إبراهيم باشا بنفسه. انظر: الوقائع المصرية، العدد رقم ١٧٢، في ١٣ صفر ١٢٤٦/ ٢٤ يوليو ١٨٣١. وقد حلها عباس باشا عام ١٨٤٩. ذوات ٥/ ٦١، في ٢٣ صفر ١٢٦٧/ ١٩ يناير ١٨٤٩. ويبدو أنها سُميت هكذا على اسم الحرس الوطني الفرنسي.

(٨) جميع الآلايات المشاركة وأسماء قادتها من: الشام ٥/ ١٥٧، في ٢٣ رجب ١٢٤٨/ ١٧ ديسمبر ١٨٣٢.

(٩) للاطلاع على تقرير بأدق التفاصيل عن إدارة المعركة، انظر: الشام ٢٣/ ٧٣، في ٢ صفر ١٢٤٩/ ٢١ يونيه ١٨٣٣. انظر أيضا وصف المارشال مارمون الواضح: Marshal Marmont, Turkish Empire, pp. 255-8.

نظم إبراهيم قواته بطريقة تكشف بوضوح عن مواهبه كقائد، فرتب قواته في ثلاثة صفوف يقطعها الطريق الذي يصل بين قونية وإسطنبول، ووضع في الصف الأول آلايين من المشاة يقودهما معا سليم بك المانسترلي، ووضع خلف هذا الصف بخمسمائة قدم آلايي مشاة آخرين بقيادة سليمان بك، ووضع آلاي الغارديا بقيادة سليم بك خلف هذا الصف الثاني بثلاثمائة قدم ومعه فرقتان من الفرسان، وخلف هذا الصف الأخير وضع قوات البدو غير النظامية. أما بالنسبة للمدفعية فقد وضع ثلاث بطاريات على طول الصف الأول، وبطاريتين مع الصف الثاني، وبطارية خلف آلاي الحرس. وبالإضافة إلى هذا الترتيب اكتفى إبراهيم بنشر ستة أورط من أورط المشاة الثمانية في صف المشاة الثاني على هيئة طابور، وأمر الأورطتين الباقيتين على كل من الجناحين باتخاذ شكل المربع، لحماية قواته من أية محاولة من جانب الأعداء لتطويقها.

وعند الظهر بدأت المعركة بإطلاق العثمانيين لقذائف المدفعية على الجانب المصري. غير أن الضباب الكثيف حرمهم من معرفة موقع عدوهم بدقة، وبالتالي كان أثر هذا القصف المدفعي ضعيفا. ومع ذلك أمر إبراهيم باشا الصف الثاني بالاقتراب من الصف الأول لتجنب قذائف المدفعية التي كانت تسقط خلفه والتي سببت بعض الخسائر.

> ثم استهلت المدفعية المصرية عملها في كل الجبهة ــ بنيران شديدة متواصلة من الجانبين، وإحكام بالغ في التسديد، حتى لقد زلزلت الأرض في كل الجهات... وفي خلال لحظة انكشف فيها الضباب ازداد إبراهيم علما بمواقع الترك، وتبين نقطة الضعف التي يصيب فيها الهدف... وقد أخطأت القيادة التركية في أنها لم تحكم الصلة بين الفرسان والمشاة خلال التقدم. وحدثت بينهما ثغرة، يبلغ طولها نحو ألف خطوة، جعلت الميسرة في شبه عزلة عن بقية الجيش. فانتهز إبراهيم باشا هذه الفرصة، واعتزم الهجوم بقوات الحرس والفرسان خلال هذه الثغرة ليخترق صفوف الترك، وتولى بنفسه قيادة هذه الحركة. فزحفت قوات الحرس يتبعها الفرسان، واجتازت عين مياه بقليل، ثم انعطفت نحو الشمال حيث ميسرة الترك وهاجمتها هجوما عنيفا، وشدت المدفعية أزرها. فصبت قنابلها على الترك، واكتسحتهم من الجنب. وكان الهجوم شديدا، والضرب محكما. فاهتزت مراكز الترك هزا عنيفا لقسوة الهجوم. واضطروا للتقهقر شمالا من غير نظام، في المستنقعات، وبذا هزمت ميسرة الجيش التركي... ولما أدرك رشيد باشا [الصدر الأعظم] أن ميسرته قد وقع فيها الاضطراب والفشل، أراد أن يلم شعثها، ويبث الحمية في نفوس رجاله ــ فقصد مواقع الجند، بيد أنه لم يفز بطائل. وضل الطريق في الضباب الكثيف. وبينما يمضي في طريقه وقع في أيدي العرب المصريين، فأحاطوا

به، وجردوه من سلاحه، واقتادوه أسيرا إلى ابن محمد علي الكبير [إبراهيم باشا]... ولكن كان هناك بصيص من الأمل لدى القائد العثماني، الذي تسلم القيادة بعد انهيار ميسرته وقلبه. ورأى أنه إذا نجح في مناورته، مستعينا بقوات الميمنة [للإحاطة بالميسرة المصرية]، استطاع الصمود وتحويل نتائج المعركة... وقد واجه المصريون هذا الخطر الذي هددهم برباطة جأش وثاب. وفي الحال [بعد بدء الهجمة المضادة العثمانية] أسرعت بطارية مدفعية الصف الثاني لمعاونة بطارية الميسرة في الصف الأول. ثم صبت المدفعية سواء منها في القلب أو في الميسرة نيرانها صوب الأعداء ـ فحصدت صفوفهم حصدا. واستبسلت الميسرة [من المشاة] في كسر هجمة الأتراك بل وهزيمتهم وتشتيت وحداتهم في السهل وفي قونية.

تلك هي الطريقة التي اختارها المؤرخ العسكري المصري الشهير عبد الرحمن زكي لرواية قصة موقعة قونية [1]. وقد نقلتُ هذه الرواية للمعركة بشكل شبه كامل لأنها تمثل بوضوح نموذجا لكتابة تاريخ المعارك والحملات، وصفه ذات يوم المؤرخ العسكري الأوربي الرائد جون كيجان John Keegan، بـ «النموذج الأدبي للمعركة»[2]. وتمتاز هذه الروايات بأنها تصور المعارك كأحداث منهجية منظمة، يتحرك فيها آلاف الرجال في ميدان القتال بدقة متقنة كالآلة. فالمعارك التي تعتبر بصفة أساسية أحداثا دموية متوترة وفوضوية تتحول في هذه الروايات إلى أحداث منظمة، تُنفَّذ كما تم التخطيط لها تماما، وفيها يكون القائد الناجح هو ذلك الذي يستطيع أن يفكر في خطة المعركة ويتقيد بها، وبالتالي يصبح الارتباك العلامة التي تميز الطرف الخاسر، ويكون نتيجة مباشرة إما لسوء التدريب أو الانحراف عن الخطة. وليس من قبيل الصدفة إذن أن «النموذج الأدبي للمعركة» يكتب عادة من وجهة الجيش المنتصر، ولذلك توصف قواته دائما بأنها «تصب قنابلها»، و«هاجمت هجوما عنيفا»، وتواجه الهجمات «برباطة جأش وثاب» ويكون «هجومها شديدًا» و«الضرب محكما». بينما يوصف العدو بأنه قد «اهتزت مراكزه»، و«حُصدت صفوفه حصدا»، و«تقهقر من غير نظام».

أما التمثيل الخرائطي للمعارك في مثل هذا النوع من الروايات فيتبع نفس الطريقة التي يجرى بها رسم خرائط المعارك. فالآلايات تمثَّل بأشكال هندسية متقنة نظيفة: فمثلا تُمثَّل آلايات الفرسان بمتوازي أضلاع، بينما تُمثَّل آلايات المشاة بمربعات، وتُبيَّن

---

(١) عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي، ص ٤٣٨ - ٤١.

(2) Keegan, Face of Battle, pp. 35-45.

تحركات القوات بخطوط مستقيمة متقطعة، ويُشار للمواقع الجديدة بإضافة علامات للحروف التي تشير إلى المواقع القديمة، مثل أ، أَ، أً[١]. وتعتبر هذه الطريقة في التمثيل التخطيطي للمعارك علامة مميزة، ليس فقط لبعض المؤرخين العسكريين الذين يحكون أحداثا بعينها بعد وقوعها بعقود أو قرون، ولكنها أيضا في أغلب الأحيان الطريقة التي يختارها القادة أنفسهم لوصف الأحداث ذاتها. فمثلا في تمثيل الاشتباك الصغير الذي وقع بين طلائع الجيشين، قبل معركة قونية بيومين، اتبع كاني بك، مساعد عثمان نور الدين رئيس أركان الحرب، نفس الإجراء التبسيطي: فرسم الوحدات المصرية على هيئة مربعات لطيفة ودقيقة: مربعات حمراء للمشاة وصفراء للخيالة، ومثَّل القوات التركية بمتوازيات أضلاع مبعثرة بلا نظام في كل أنحاء الخريطة[٢].

والأكثر دلالة أن «النموذج الأدبي للمعركة» يُكتب دائما من وجهة نظر الضابط القائد. وتتمثل سمة القائد الجيد في قدرته على التفكير بمصطلحات مجردة: أن يرى الوحدات بدلا من الأفراد، والأعلام والرايات بدلا من الرجال الذين يخوضون الحرب والقتل الواقعين، وأن يفرض الخريطة التي حفظها مرارا قبل المعركة على الأرض الوعرة التي يراها الآن أمامه. فهو لا يرى الجنود، وإنما يرى بالمقابل أورطهم وآلاياتهم وبلوكاتهم؛ جماعات من الرجال يناور بها في المسرح الضيق لأرض المعركة وفي الوقت المحدود المتاح له. ويظهر الجندي في هذه النماذج الأدبية للتاريخ العسكري مطيعا لأوامر قادته بـ «غير انفجارات مفاجئة للشجاعة غير المنضبطة»[٣]. فهو يطيع الأوامر، ويعمل متحدا مع زملائه الجنود، ويمشي معهم إلى الأمام لـ «يشتبك مع العدو». وبتعبير آخر فإن «النموذج الأدبي للمعركة» يصور الجندي على غرار ذلك النوع من الرجال الذي أرادت كتيبات التدريب التي رأيناها في الفصل السابق أن يكون عليه المجند: رجلا حُرم من ردود فعله الغريزية، لا يبدو عليه الخوف ولا يشعر بحزن؛ لا يحركه الرعب؛ ليبدو بالمقابل كما لو كان كائنا بلا شخصية، شبه آلي، ومغتربا.

---

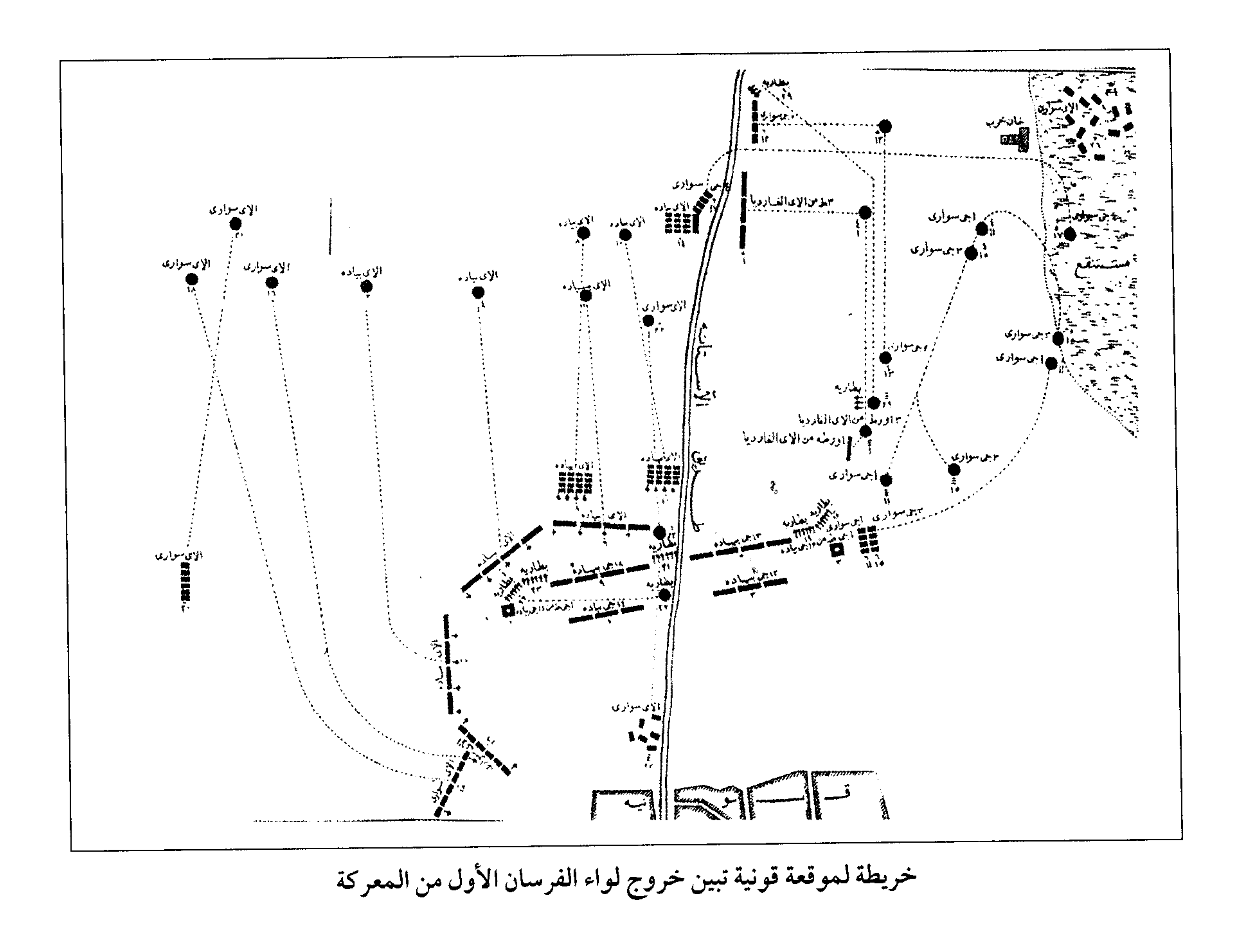
(١) للاطلاع على خرائط مشابهة «تشرح» معركة قونية، انظر: عمر طوسون، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير (القاهرة: دار المعارف، د.ت. [ولكنه صدر في الثلاثينيات]). انظر الخريطة ص ٢٤١.

(٢) الشام ١٥/ ١٦٠. والخريطة غير مؤرخة، ولكن المعركة حدثت في ٢٦ رجب ١٢٤٨/ ١٩ ديسمبر ١٨٣٢.

(3) Keegan, Face of Battle, p. 38.



إبراهيم باشا ساري عسكر الجيش المصري، ١٨٤٠



خريطة لموقعة قونية تبين خروج لواء الفرسان الأول من المعركة

واللغة هنا، مرة أخرى، لغة النظام والانضباط والتماثل. وينطبق هذا بصفة خاصة على الوثائق المرتبطة بالجيش، التي تحاول بطبيعتها الخاصة أن تصف الأشياء بـ «قاموس [معياري] قابل للإدراك والفهم العام»[1]، لا يترك سوى مكان محدود للغاية للعواطف والمشاعر الإنسانية. ويزداد الأمر تعقيدا هنا لأن فلاحي مصر، هؤلاء الآلاف من الجنود الذي شكلوا الكتلة الرئيسية للقوة المقاتلة في جيش محمد علي، كانوا أميين في معظمهم، ولم يتركوا لنا أية مادة مكتوبة تحكي عن شعورهم ورأيهم في «النظام الجديد» الذي أنشأه الباشا.. فالوثائق التي تبقت لنا، في معظمها، وثائق تقدم روايات عن المعارك كما يعيشها الضباط: وقائع منظمة ومحكمة ودقيقة.

غير أنه من المشكوك فيه كثيرا أن الجنود كانوا يحاربون في الواقع بهذه الطريقة. وليس من المرجح أيضا أن الروايات المحكمة المنهجية عن المعارك، مثل وصف معركة قونية المذكور أعلاه، تمثل الكيفية التي تبدو بها المعارك للجندي الذي يرى الموت على بعد خطوات منه، والذي يُضطر غالبا، لكي ينفذ الأمر الموجَّه له، إلى أن يخطو فوق أجساد زملائه القتلى والجرحى، وأجساد الأعداء أيضا. ولكن أحيانا تظهر على السطح نظرة أخرى للمعركة، نظرة تتميز بالخوف والارتباك والرعب، حتى في بعض الروايات الرسمية التي تجتهد في رسم صورة لما يشبه النظام والانتظام. فمثلا يجري تصوير موقعة قونية في معظم الوثائق بهذه الطريقة المحكمة المنظمة: توزيع القوات، أسماء القادة، أوامر إبراهيم لرجاله، والتقارير الفعلية عن «واقعه [أسر الصدر الأعظم] وصورة المعركة التي خاضها جيشنا المنصور في قونية»[2]. ولكن بعد خوض المعركة «بنجاح» بخمسة شهور انعقدت محكمة عسكرية للتحقيق في أسباب عدم مشاركة اللواء الأول للفرسان في المعركة على الإطلاق، وهو يشمل آلايي الفرسان الأول والثالث، ويقودهما معا أحمد بك الإسطنبولي. فالصورة التي تنشأ عن هذه الوثيقة الوحيدة تختلف تماما عن الصورة التي تُعرض عادة: «كانت الخيول ترتجف حين أطلق العدو قذائفه علينا»، «كان علينا أن نتراجع هنا وهناك لنتفادى نيران الأعداء»، «تأخر الميرالاي في إصدار

(1) Ibid., p. 19.

(٢) انظر العناوين التي تلخص هذه التقارير، والتي وضعها مكتب البريد في القاهرة للخطابات التي تسلمها من الجيش في سوريا في ص ٥ من السجل س/ ٥/ ٥٧/ ١.

الأمر لنافخ البوق بإطلاق نفير تشكيل الطابور». تبين هذه العبارات وغيرها في وثيقة واحدة أن ما شعر به الجنود كان الخوف والارتباك والآلام المبرحة، الأمر الذي يختلف تماما عن الانطباع الذي يخرج به المرء عن الإحكام والنظام من قراءة «النموذج الأدبي للمعركة». والأهم من ذلك أن رواية المحكمة العسكرية تمضي لتكشف أن الميرلوا أحمد بك لم يكن موجودا في الموقع المخصص له في كتيبات التدريب، التي تحدد موقعا دقيقا لكل ضابط في أثناء المعركة[1]. ويقول عبد الرحمن زكي في روايته للمعركة، في محاولة لتفسير هذا الغياب الغريب، أن اللواء تاه في الضباب [2]. غير أن التحقيق كشف أن الميرلوا بك أحمد بك هرب من ساحة المعركة ومعه لواؤه بأكمله، ربما لينتظر نتيجة المعركة ثم ينحاز إلى المنتصر. وحين ووجه بهذه الاتهامات أنكرها وألقى باللوم على حسين بك، ميرالاي آلاي الفرسان الأول، بل وحاول أن يرشو بعض جنود وضباط صف لوائه ليشهدوا لصالحه، وحين خانوه بصق في وجوههم أمام المحكمة!!! وبرغم أن المحكمة قد أثبتت عليه التُّهم، وهي خرق القواعد العسكرية بشأن موقعه في أثناء المعركة وتقديم رواية كاذبة بهذا الشأن للمحكمة، وأخيرًا إهانة جنوده وضباط الصف في لوائه، لم يتعد الحكم عليه تخفيض رتبته رتبة واحدة، إلى رتبة الميرالاي، «عقابا له وترهيبا لأمثاله»، برغم أن الوثيقة ذاتها تقول إنه وفقا للقانون العسكري كان المفروض أن يُعدَم[3].

تكمن أهمية هذه الوثيقة في أنها تقدم لنا صورة لأداء الجيش خلال المعركة تختلف اختلافا واضحا عن الصورة المرسومة في كتيبات التدريب والقوانين العسكرية التي درسها الفصل السابق. ليس الفارق بين الصورتين من قبيل الصدفة: فهو يقوم على

(١) انظر الأشكال الثلاثة في نهاية قانون السفرية التي تحدد وضع كبار الضباط بالنسبة لوحداته، في أثناء المعركة وخلال الزحف.

(٢) عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي، ص ٤٤٠. وفي الخريطة الخاصة بتلك المرحلة من مراحل المعركة رسم طوسون خطا متقطعا يمثل مسار اللواء الذي يختفي في المستنقعات الواقعة إلى شمال غرب ميدان المعركة، ثم يظهر مرة أخرى بطريقة سحرية خلف قوات المشاة! راجع: طوسون، التاريخ الحربي، خريطة ٥ لمعركة قونية.

(٣) الشام ٢٣/ ٧٣، في ٢ صفر ١٢٤٩/ ٢١ يونيه ١٨٣٣.

الاختلاف الجوهري في طبيعة الوثائق التي ترسم هاتين الصورتين.. فكتيب التدريب يصف، كما رأينا، وضعا مثاليا، فيه يبدو الرجال ومعداتهم، أجسامهم وعقولهم، خاضعين تماما للتلاعب والسيطرة و«الدفترة». أما المحكمة العسكرية فهي تصف، في محاولتها أن تحدد المذنب والمسئولية، وضع المعركة كما تُخاض، بكل الارتباك والدمار والذعر الذي يميزها ويفصلها عن التدريبات. وفوق ذلك ترجع أهمية دفتر المحاكمة العسكرية بالنسبة لأهدافنا إلى أنه، إلى جانب تسجيل شهادة الجنود وتقديم فرصة فريدة للاطلاع على الكيفية التي ربما كانوا يدركون بها المعركة، يفعل ذلك دائما بطريقة مناقضة لما يُفترض أنه يستخدمها. فالمحكمة العسكرية تنعقد في المقام الأول لتحقق في واقعة انحراف عن الخطة، أو في انتهاك للقواعد التي وضعتها كتيبات التدريب أو غيرها من القواعد. فالقانون يخيم دائما بكل ثقله على هذه الروايات، والمحكمة العسكرية هي دائما ظل لكتيب التدريب والقانون العسكري. ولكن القانون هنا ليس هو القانون كما يفهمه خبراء القانون والمخططين العسكريين، ولكنه القانون كما يفهمه الضباط ويمارسه الجنود. كذلك تثير هذه المحكمة العسكرية بالذات اهتمامنا لأنها تقدم صورة، لا تشمل فقط الجنود الذين يعانون من الذعر والخوف، ولكن أيضا الأداء الفاشل تماما لضابط كبير في معركة حاسمة، معركة يُفترض فيها أن كل التفاصيل الصغيرة قد جُمعت معا بشكل أقرب ما يمكن إلى الدقة شبه الآلية. وهي مثيرة للاهتمام أيضا بسبب حكمها البالغ التساهل الذي تلقاه الميرلوا المعني.

ينطلق هذا الفصل من هذه اللحظات غير المتوقعة في أداء بنية شبه آلية، مثل بنية جيش محمد علي، وينشد الذهاب إلى ما وراء تلك الواجهة من الاستعراضات المنظمة التي ميزت الجيش في أغلب الأحيان ليرى أداءه الفعلي، وهو ما قد يكون مختلفًا عن أدائه الافتراضي كما حددته كتيبات التدريب. فالسؤال الأساسي الذي يحاول هذا الفصل أن يجيب عليه هو التالي: إلى أي حد كان الأداء الفعلي للجيش مخلصا للمخططات التي كانت تصدر بانتظام لتوجه وتنظم عمله؟ إن استخدام كتيبات التدريب وقوانين العقوبات والقوانين العسكرية التي دُرست في الفصل السابق يمكن أن تكون طريقا جيدا لكتابة تاريخ مؤسسي لجيش محمد علي، كما يمكن أن تكون مفيدة في كتابة تاريخ العقليات ومقاصد وأهداف الذين ينشئونه.. غير أنها لا تكشف سوى القليل عن كيفية

عمل هذه المؤسسة فعليا وكيفية استقبال المجتمع الذي أدخلت فيه لها. فليس الغرض إذن هو القول بأن هذه المخططات والبرامج لا قيمة لها، أو أنها تقدم صورة مبسطة لأداء الجيش.. لأن هذه البرامج والمخططات، كما قلنا في الفصل السابق، تدعي أن ما يقع خارجها هناك قابل للبرمجة؛ فالصورة التي تقدمها مبهرة، برغم بساطتها، بل بسببها. فالغرض بالأحرى هو تفسير طبيعة التناقض بين الخطة وتنفيذها وتوضيح الفجوة التي تفصل نظرة الضابط للمعركة عن طريقة الجندي في خوضها فعليا.

ومع ذلك يهتم هذا الفصل أيضا بمسألة أوسع، فهذه الطريقة التي كُتب بها تاريخ مصر العسكري، كما يمثلها «نموذج المعركة الأدبي» عند عبد الرحمن زكي في وصفه لمعركة قونية، لها صداها (بل وصدى أوسع بكثير) في طريقة كتابة تاريخ مصر عموما خلال حكم محمد علي ـ وليس سيرته العسكرية وحدها. وهنا يجب أن نشير إلى أن الباشا كان برغم أميته «يكتب» باستمرار خطابات (أو بالدقة يمليها على كُتابه)، ويصدر قرارات ويمنح مقابلات، وهو أمر لم يفت معاصريه، على نحو ما أشار السفير البابوي النمساوي ذات مرة: «إن الباشا لا يتمتع دائما بفضيلة الصمت أو التظاهر بها»[1]. وكانت النتيجة خطابات ومقابلات لا تُعد استخدمها المؤرخون في بناء تاريخ حكمه، **مستعملين كلماته هو**. وليست الحصيلة في ضوء ذلك مفاجئة: يبدو حكمه مبهرا ومنظما ومحكما[2]؛ فالأخطاء صُححت والجرائم عوقبت والشذوذات نُمِّطت والتنافرات استُبعدت. ويمكن في هذه الروايات الكلام عن أن الباشا قد حقق للبلاد في عهده درجة من الإصلاح فاقت ما سبقها من إصلاحات الحكام السابقين «من جهة رقي الأفكار ونشر المعارف وإحكام الصناعة ونظام الحكم وترتيب مصالح البلاد وراحة العباد وجعل البلاد بجيوشها النظامية في المرتبة التي تحترم في الداخل وتُهاب في الخارج مع اتساع نطاق الفتوح وتوفر الأمور الصحية»[3].

---

(١) اقتبسه: Sabry, L'empire égyptien, p. 142.

(٢) يعتبر كتاب أمين سامي، تقويم النيل، مثل نموذجي لهذا النمط من الكتابة عن الباشا العظيم، وهو عبارة عن حوليات للنيل مبنية على خطابات محمد علي.

(٣) أمين سامي، تقويم النيل، ج٢، ص ٥٥٦ وما بعدها.

ويحاول هذا الفصل مستخدما المؤسسة العسكرية كمثال أن يصل إلى قراءة أقرب، وأكثر نقدية فيما آمل، لهذه الخطابات. فهو لا يبدأ بالكلام عن الباشا العظيم، وكيف أنه كان، ربما، «حكيما» أو كيف كان يسبق عصره، وإنما يقول إن الباشا كان، إلى جانب قيامه بإصدار قواعد مبهرة ومنظمة، واقعا تحت ضغط وقت عصيب وقيود مالية أجبرته مرارا على الانحراف عن نفس القوانين التي كان يُصدرها. وفوق ذلك هناك مئات من الضباط والقادة يقفون بين القيادة «الحكيمة» للباشا في قصره بالقاهرة والجندي الكائن في الميدان أو في ثكنته. كذلك فإن جيشا في حجم جيش محمد علي يعتمد على الدولة في صيانته وبقائه، يعتمد أيضا بالبديهة على مئات من البيروقراطيين الكتبة في توفير إمداده وتموينه. وهؤلاء الرجال لا يشكلون مجموعة متجانسة وإنما كانوا كثيرًا ما ينخرطوا في نزاعات داخلية، وكانت نزاعاتهم. تلك تؤثر على الجنود بطرق مختلفة من المرجح أنها لم تجُل بخاطر الباشا. كيف يمكن أن تُقرأ خطابات بيروقراطيي ومساعدي الباشا هؤلاء الذين يفوقون الحصر، الذين أسهموا في إدارة جهازه الإداري: هل نقرؤها على أنها تعكس محاولات من جانب معاونين مطيعين يتسمون بالنزاهة، متحمسين لتلبية أوامر سيدهم بحب وعن ظهر قلب، أم أنهم يتحركون أحيانا بدافع من مصالحهم الخاصة ومعاركهم وشجاراتهم الداخلية، فضلا عن محدودية فهمهم لرغبات ولي نعمتهم؟ وباختصار يحاول هذا الفصل، مع تقديره للسلطة التي تتضمنها كتيبات التدريب والقوانين العسكرية التي دُرست في الفصل السابق، والطبيعة المبهرة للخطابات والقواعد التي أصدرها الباشا، أن يقابل الصورة التي تتولد من قراءة هذه الوثائق بوثائق أخرى أقل إبهارا، وإن كانت ربما أكثر كشفا لطبيعة جيش الباشا، وأن يفهم طبيعة التباين بين الصورتين.

الباشا والمشهد الاستعراضي للجيش

يبدو الجيش وكأنه يقدم مشهدا استعراضيا شديد الإبهار للنظام والانضباط اللذين يقال بأنهما يميزان مجمل حكم محمد علي. فلم يكن مظهره شبه الآلي المنضبط المنظم شيئا اكتُشف بالحدس أو بالفحص الدقيق، وإنما كان أحد مكوناته الأساسية، وكان تأثيره البصري الساحر متعمدا.. لقد كان الجيش شيئا استعراضيا بالمعنى الحرفي للكلمة.

وهناك بعض الدلائل على أن هذه الطبيعة الاستعراضية للجيش الجديد، التي تميزه تماما عن الجيوش السابقة (مثل الجيش المملوكي)، كانت ظاهرة بالفعل لمحمد علي وكبار ضباطه. فقد سبق ورأينا في الفصل الثاني كيف انبهر الباشا حين رأى قواته المجموعة للمرة الأولى في معسكر بني عدي عام ١٨٢٤. وسنرى الباشا في مناسبات أخرى يستخدم الجيش في إبهار المتفرج، سواء كان زائرا أجنبيا أو السكان المحليين في بلد مفتوح. فمثلا حين زار سليمان باشا والي كريت الباشا عام ١٨٢٧ صدرت الأوامر لناظر الجهادية ليختار ٢٠٠ من أفضل الضباط ويجعلهم يلبسون الكسوة الديوانية (بذلة التشريفة) ويخرجون في استعراض صغير ليراه الزائر[1]. وعندما كان الجنود يدخلون المدن السورية منتصرين كانوا يؤمرون بلبس الكساوى المتميزة والسير بطريقة منظمة عبر المدينة ليراهم السكان[2]. (وحين رفض ملازم أن يرتدي الكسوة الديوانية حُكم عليه بـ «الحبس الخفيف» لمدة ثلاثة أيام)[3].

غير أن ثمة صورة مختلفة تماما خلف هذه الاستعراضات للنظام والانضباط. ويعد ما يراه المرء خلف المظهر الاستعراضي مؤشرا على المشاكل التي واجهها الباشا في بناء جيشه الجديد: موظفون يغشونه، ضباط فاسدون يسيئون استغلال سلطتهم، بيروقراط غير أكفاء لا يعملون إلا لاسترضاء الباشا، وحتى الباشا نفسه كان يصدر في بعض الأوقات أوامر متضاربة، بل ومتناقضة أحيانا.

وتعتبر الطريقة التي حاول بها الضباط الالتفاف على بعض شروط الترقي التي وضعها الباشا وأجهزته العسكرية مثالا جيدا للمشكلات الكامنة خلف مظاهر الاستعراضات المنظمة هذه. ففي سنوات الجيش الأولى لم يكن بمقدور محمد علي أن يتحمل الانتظار

---

(١) س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ١١٠ في ١٣ شعبان ١٢٤٢/ ١٢ مارس ١٨٢٧؛ س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ١١٣ في ١٥ شعبان ١٢٤٢/ ١٤ مارس ١٨٢٧.

(٢) بالنسبة لدخول الجيش إلى يافا انظر: الشام ١/ ٢٧، حوادث ١٥ جماد الآخر ١٢٤٧/ ٢١ نوفمبر ١٨٣١، وبالنسبة لدخول أضنة انظر: الشام ١١/ ٢٤ و: الشام ١١/ ٢٥، وكلاهما في ٣ ربيع الآخر ١٢٤٨/ ٣٠ أغسطس ١٨٣٢. وتصف الوثيقة الأخيرة تفصيليا تأثير هذا الاستعراض على السكان، حيث تسلق بعضهم أعالي السطوح ليشاهدوا الجيش.

(٣) الشام ١١/ ٤٩، في ٦ ربيع الآخر ١٢٤٨/ ٣ سبتمبر ١٨٣٢.

حتى يتعلم ضباطه القراءة والكتابة، فكتب لإبراهيم باشا يخبره أنه «برغم أن الجيوش الأوربية لديها ضباط ومهندسون يعرفون القراءة والكتابة ليس باستطاعتنا أن نتحمل عمل نفس الشيء حين نقيم آلاياتنا الجديدة»[١]، ولكن على المدى الطويل أصبح محو الأمية، بل (ويا للعجب) حسن الخط، شرطا للترقية[٢]، وتقرر أن يقدم كافة المرشحين عينات من كتابتهم للباشا ليتأكد من أنهم ليسوا أميين بالفعل[٣].

ويمكن أن يقال هنا إن حسن الخط علامة على ما هو أكثر من معرفة القراءة والكتابة: فهو «يفترض لياقة رياضية ـــ روتين بمجمله يشمل قانونه الصارم الجسم في كُليته، من أخمص القدمين إلى طرف إصبع السبابة»[٤]. ومن هذه الناحية يعتبر حسن الخط مشهدا استعراضيا آخر يقع ضمن اهتمامات الباشا، ربما، ولكنه مشهد يُفترض أنه علامة على الانضباط وأثر من آثار التدريب الجيد. أيا كان الأمر، اخترع الكثير من المرشحين طرقا سهلة للالتفاف حول هذا الشرط من شروط الترقية حين يمثلون للـ«امتحان». فحين علموا أن حسن الخط حاسم في حصولهم على الوظيفة أصبحوا يتمرنون مرارا على نص معين ويستخدمونه كنموذج، مهملين المهمات الأخرى التي يُفترض أن يقوموا بها، «مثل الإملاء والإنشاء». وحين علم الباشا بهذه الخدعة كتب إلى ناظر الجهادية بأن يُعلِم الطلبة بأنه يحتفظ بنماذج الخط التي يرسلونها إليه، وأنه عند وصوله للمعسكرات سيملي عليهم نصا غير متوقع ثم يقارن بين كتابتهم السابقة وهذا النص المُملى، وأن «من يضبط بالغش بهذه الطريقة المذكورة أيا كان شأنه سوف يُعامل كما ينبغي»[٥].

---

(١) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٦ في ٢٨ صفر ١٢٣٩/ ٤ نوفمبر ١٨٢٣.

(٢) وبالنسبة لشرط معرفة القراءة والكتابة للتعيين في الوظائف المدنية انظر: أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٤٢٧، خطاب مؤرخ ٣٠ جماد الأول ١٢٥٠/ ٤ أكتوبر ١٨٣٤، بشأن تعيين أعضاء المجلس العمومي.

(٣) وقد بقي عدد من هذه الخطابات إلى وقتنا هذا. انظر مثلا: س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٣٦٢ و ٣٦٣، وكلاهما في ١٨ ذو القعدة ١٢٣٩/ ١٦ يوليو ١٨٢٤؛ س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٤٤٠ في ٨ جماد الأول ١٢٤٠/ ٣٠ ديسمبر ١٨٢٤، وفيه يوافق الباشا على ترقية شخص يُدعى حسين أفندي لأن خطه جيد؛ س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٣٨٤ في ٤ ذو الحجة ١٢٤١/ ١٠ يوليو ١٨٢٦؛ الشام ١٠/ ٢٥١، في ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٢٧ أغسطس ١٨٣٢.

(4) Foucault, Discipline and Punish, p. 152.

(٥) س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ٢٥ في ٤ ربيع الأول ١٢٤٢/ ٦ أكتوبر ١٨٢٦. وجدير بالذكر أن الباشا ذاته كان أميا.

ويقدم أداء نظام البريد مثالا آخر على مدى الصعوبة التي واجهها الباشا ليضمن أن مؤسساته الجديدة تعمل كما يريد. فقد استحدث إبراهيم باشا نظاما للبريد بغرض ضمان إبقاء الباشا على علم بأحوال جيشه في سوريا، فقسم المسافة بين أركان حرب الجيش في سوريا والقاهرة إلى ١٢ مسافة متساوية، تُبنى في نهاية كل منها محطة بريد، يُعين فيها موظف ويُمنح ساعة فضية ليتحقق من تسليم سعاة البريد فيما بين المحطات للرسائل في مواعيدها. غير أنه عند تطبيق هذا النظام تبين أنه برغم أن رجال البريد الذين سيعينون في هذه المحطات يجب أن يكونوا ملمين بالقراءة والكتابة، لم يتم العثور على عدد كاف من الموظفين غير الأميين لإمداد هذه المحطات. فتقرر توفيرا للوقت اختيار عدد من الموظفين وتعليمهم الأرقام من واحد إلى اثنى عشر، ليتمكنوا من التحقق من وصول سعاة البريد في مواعيدهم[1]. غير أنه من المشكوك فيه أن يتمكن موظف أمي لا يعرف سوى الأرقام من واحد إلى اثنى عشر من استخدام الساعة، حتى ولو كانت فضية، وأن يكتب تقريرا عن مدى دقة مواعيد البريد. وهكذا فإن ما يبدو طريقة حديثة للتعامل مع الوقت والمكان، تقوم على قياس الزمن بالدقائق والثواني وتقسيم المكان إلى مسافات متجانسة ومعيارية، قُدمت بشأنها تنازلات في التطبيق بسبب عوامل ضاغطة جدية. غير أن محمد علي كانت لديه اعتبارات أكثر أهمية في اختيار موعد بدء الحملة السورية من الاطمئنان إلى براعة رجال البريد في مبادئ الرياضيات.

كانت قيود الوقت هذه هي التي أجبرت الباشا في أغلب الأحيان على التخلي عن المعايير والقواعد الصارمة التي كان يحذو حذوها في بناء جيشه. فمثلا عند نشوب الحرب السورية حثه إبراهيم باشا مرارا على إرسال الذخيرة والإمدادات إليه على وجه السرعة «حتى لا أعاني من نقص الذخيرة كما تعودت حين كنت في المورة». فأجابه والده بأنه يفعل كل ما في وسعه ليفي بطلباته. فرد إبراهيم قائلا إنه يبدو أن المهندس

---

(١) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٨٦ ـ ٧، خطاب مؤرخ ٥ شعبان ١٢٤٧/ ٩يناير ١٨٣٢. وللاطلاع على معلومات أخرى بشأن إقامة نظام البريد انظر: كتخدا ١/ ٦٦ في ٨ جماد الأول ١٢٣٩/ ١٠ يناير ١٨٢٤؛ ديوان خديوي ٢/ ١١٢، في ٦ جماد الآخر ١٢٤٨/ ١٣ أكتوبر ١٨٣٢؛ الشام ١٨/ ٢٠٣، في ٢٧ رمضان ١٢٤٨/ ١٩ فبراير ١٨٣٣.

سيريزي Cerisy، الذي كان مسئولا عن ترسانة الإسكندرية بطـــيء جـــدا فـــي إعـــداد السـفن وإرسالها إلى سوريا لأنه يصر على عمل كل شيء بـ «الطريقة الفرنسية»، وأقترح أن تُسلَّم مهمة إعداد السفن إلى الحاج عمر:

> لأننـا لا نملك الوقت لننظم أمورنا على الطريقة الفرنسية. إننا نحتاج الآن إلى تجهيز سفننا بالمدافع والإمدادات، وحين ننتهي من عملنا هنا ويصبح سموه السيد [الوحيد] على هذه المناطق نستطيع أن نعد سفننا بالطرق الفـرنسية والإنجـليزية. فحينئـذ فقـط سيـكون عنـدنا متسـع مـن الـوقت لعمل ذلك[1].

ولم يكن محمد علي من النوع الذي يعترض على مثل هذا المنطق، فقد كان برغم تحمسه لاتباع النماذج التي كان يستعير منها متنبها للمشكلات العملية التي عليه أن يواجهها. وبالمثل برغم أنه كوَّن جيشه الجديد ليكون مبهرا واستعراضيا فإنه لم يكن مقيدا بنظامه البصري ولا كان مأخوذا باستعراضاته. فمثلا حين اكتشف عام ١٨٢٤ علامات قيام تمرد خطير في صفوف الجيش المشكل حديثا، أدرك أنه يجب أن يتخذ تدابير عنيفة ليتعامل بحسم مع مثل هذا الموقف المنذر بالخطر، وأظهر عند قيامه بذلك أنه يدرك أثر الاستعرضات المنظمة، بغير أن يكون مقيدا بفكرة النظام التي أملتها ولا بمبدأ السلطة «سيئة الظن» المتغلغلة (بالطريقة التي يستخدم بها فوكو المصطلح) المرتبطة بها أيضا؛ لأنه حينئذ أمر كل جنود الآلاي المعني (الآلاي الأول الذي كان في طريقه إلى السودان) بأن يقفوا في صف واحد وأن يتقدم كل عاشر جندي خطوة خارج الطابور.. وكان على الجنود الذين اختيروا بهذه الطريقة حينئذ أن يشكلوا طابورا آخر ليُعدموا رميا بالرصاص أمام زملائهم «ليكونوا عبرة للآخرين»[2]. ولا يمكن بأي حال أن يوصف ذلك بأنه تطبيق عادل أو عقلاني للقانون، ولكنه مع ذلك مفهوم في ضوء خطورة الوضع. وحين انفجر تمرد آخر في العام التالي بين القوات ذاتها التي كانت قد أخذت مواقعها في السودان لم تشغله وساوس «النظام»، وأبلغهم أنه في الوقت الذي يحارب فيه «أخوتهم في الدين» المتمردين اليونانيين في المورة وينهمك آخرون في إخضاع المتمردين الوهابيين في عسير، يرفضون هم إطاعة الأوامر بالسير مع قائدهم الجديد محو

---

(١) الشام ٣/ ١٢٦، في ٢١ شعبان ١٢٤٧/ ٢٥ يناير ١٨٣٢.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٢٧٣ في ١٥ رمضان ١٢٣٩/ ١٣ مايو ١٨٢٤.

بك، وأقسم برب البيت، أنه سيعاقبهم بكل شدة بخنقهم كالكلاب (بالتركية: «ايت كبي») وإلقائهم ليلقوا حتفهم في الصحراء[1].

كان الباشا رجلا عمليا، وحين كان يجد نفسه يواجه أوضاعا كهذه كان عليه غالبا أن ينتهك بعض المبادئ ذاتها التي كان يُرى في أحوال أخرى يشدد على اتّباعها ويعاقب كل من ينحرف عنها أيا كان. فحتى موقفه الصارم ضد الفساد بين موظفيه كان قابلا للمساومة أحيانا، حين يكون ذلك مفيدا له. فمثلا وصل إلى علمه ذات مرة أن المدرب الفرنسي لآلاي المشاة التاسع عشر قد سرق ٣٠ أردبا من الشعير، فكتب إلى ناظر الجهادية قائلا إن المدرب كان يجب أن يُفصل من خدمة الحكومة بعد إعطائه مرتبه، غير أنه نظرا لأنه خبير في عمله، وأننا نحتاج خدماته «يجب أن ننسى الأمر ونتكتم عليه» (بالتركية: «مكتوم قالمسي مطلوبمدر»)[2]. وفي حالة أخرى عُقدت محكمة عسكرية في ٢ أغسطس ١٨٣٢ لتحاكم ضابطين من الآلايين السابع والثامن مشاة كانا يحاربان في سوريا آنذاك. وتتعلق الحالة الأولى بمعاون صاغ من الآلاي الثامن يسمى محمد أفندي، فر من آلايه أثناء المعركة. فبرغم أن القانون ينص في هذه الحالة على إعدام المذنب أمرت المحكمة بإرسال محمد أفندي لليمان مدى الحياة. أما الحالة الثانية فتتعلق بضابط آخر يسمى رشيد أغا، وهو ملازم ثانٍ بالآلاي السابع، فر للمرة الثالثة، وفيها غيرت المحكمة العسكرية الحكم الأصلي في القانون (الإعدام) إلى الجلد والسجن ثلاثة شهور. فلما وجد محمد علي أن ثمة تمييز في تطبيق القانون، لأن الجريمة في الحالتين واحدة (الفرار) بينما صدر حكمان مختلفان في ذات اليوم، أرسل خطابا شديد اللهجة إلى محمود بك، ناظر الجهادية، يأمره فيه بمخاطبة المحكمة بأن تتبع نص القانون. غير أنه في ذات الوقت قال بأن هذين الضابطين يجب أن يُرسلا لليمان مدى الحياة، برغم أنه

(١) س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ١٠٨ في ٩ محرم ١٢٤١/ ٢٤ أغسطس ١٨٢٥. وكان محو بك قد عُين حكمدارا للسودان في مايو السابق.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٧١ في ١٠ رجب ١٢٤٨/ ٣ ديسمبر ١٨٣٣. وكان الأردب في عصر محمد علي يساوي أي شيء قيمته ما بين خمسة وثمانية بشلات إنجليزية (أي حوالي ١٨٢ إلى ١٩١ لترا -م): Rivlin, Agricultural Plicy, p. 361.

أقر بأن القانون ينص على إعدامها[1]. فالرجل الميت لا تُرجى منه فائدة للباشا.. بينما يمكن لضابط أنفق الباشا على تعليمه وتدريبه مبلغا محترما أن تكون له بعض الفائدة إذا ما حُكِم عليه بالأشغال الشاقة في الليمان مدى الحياة، على الأقل في شكل عمل شاق منتج.

كذلك يبدو من الحالة التالية، التي تورط فيها مختار بك المدير الأول لنظارة المدارس، أن غض النظر عن القانون كان يحدث أيضا بسبب القيود المالية. وترتبط هذه الحالة بحادثة خطيرة تتعلق بأحد طلبة مدرسة الألسن، وهو اليوزباشي المسمى عبد الله[2]، الذي جرؤ على سب ناظر المدرسة، رفاعة بك الطهطاوي شخصيا، وضربه. ونظرا لخطورة القضية انعقد لنظرها مجلس خاص قرر بعد مداولات طويلة أن يعاقب الطالب بتنزيل رتبته رتبتين، من يوزباشي إلى ملازم ثانٍ. وحين أخطر محمد علي بالقضية تساءل عن سبب عدم تطبيق نص القانون (الذي ينص على أنه في مثل هذه الحالات يُسجن المعتدي خمس سنوات)، خصوصا أن الأمر يتعلق هنا برفاعة بك وليس بضابط عادي[3]. أجاب مختار بك على ذلك قائلا إن سبب عدم تطبيق نص القانون أنه رأى أنه نظرا لأن عبد الله أفندي كان قد أرسل من قبل إلى فرنسا وأن الحكومة تكبدت مصاريف باهظة في إرساله إلى بعثته، لم يكن من الحكمة أن يُطرد من المدرسة. غير أن هذه الإجابة لم تُعجب محمد علي وقال إن الطالب المذكور يجب أن يُجلد ثلاثمائة جلدة ثم يُطرد من المدرسة، وفسر هذه المعاملة القاسية، بأن رفاعة بك قد درب الكثيرين من رتبة اليوزباشي، وأنه في واقع الأمر يكون استرضاؤه هو الأكثر ربحا، لا الانشغال بالمال الذي أنفق على الطالب[4].

وإلى جانب قيود الوقت والمال التي كانت تحكمه، والقيود التي فرضها عليه قلة عدد الخبراء الذين كان يعتمد عليهم، واضطراره أحيانا لانتهاك القانون ليتفادى أوضاعا

---

(١) أوامر للجهادية ١/ ٣٩، في ١١ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٨ أغسطس ١٨٣٢.

(٢) كان الطلبة جميعا يحملون رتبا عسكرية. انظر: أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم، ص ٧٦.

(٣) مدارس ١/ ١٠٢، في ١٢ ربيع الآخر ١٢٥٤/ ٥ يوليو ١٨٣٨.

(٤) مدارس ١/ ١٠٥، في ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٤/ ١٤ يوليو ١٨٣٨.

خطيرة، كان الباشا أيضا في أشد الحاجة لتكوين نخبة حوله وحول أسرته. فدفعه اعتماده على بعض أفراد نخبته إلى أن يهب لهم امتيازات لم تكن أحيانا مستحقة، وأن يغض النظر في أحيان أخرى عن أخطاء يرتكبونها. كان على محمد علي في محاولته لتدعيم حكمه وإقامة سلالة حاكمة أن يلعب أوراقه برفق وأن يتجنب معاداة بعض أعضاء حاشيته بغير ضرورة، هناك مثلا قضية من يسمى علي بك الذي عُين «يوزباشيا» ثم فُصل بسبب «سلوكه الفاجر المنحل». قدم المذكور عرضحالًا للباشا يطلب إعادة تعيينه في الجيش، وقبل محمد علي لأن «الرجل ابن أخت علي بك المرعشلي» الذي كان يعمل في نظارة الجهادية و«كان من عائلة قديمة»[1]. وهناك أيضا يوزباشي يسمى يعقوب أفندي كان قد أمر بالذهاب إلى قبرص ليلتحق بقوات الباشا هناك، وحصل على إجازة لمدة ٤٥ يوما ليذهب إلى القاهرة أولا، غير أنه مكث في المدينة ثلاثة شهور إضافية بغير إذن. وحين عُرضت الحالة على الباشا كتب إلى إبراهيم أفندي والي قبرص قائلًا إنه طالما أن الرجل قد مكث في القاهرة لمدة أربعة شهور ونصف «فقط»، يجب أن تحفظ القضية؛ ولكن من ناحية أخرى إذا اكتُشف أنه مكث فيها مدة أطول من ذلك يجب أن يُعاقب. كان اسم الضابط بالكامل يعقوب أرناءوط، الأمر الذي يوحي بأن هذا الاستثناء ربما يرجع إلى أن الرجل كان من أصل ألباني، مثل الباشا نفسه[2]. وفي حالة أخرى أجرى الميرلوا عمر بك تفتيشا على آلاي تحت قيادته فوجد أن آلاي الميرالاي سليم بك، المعسكر في رشيد آنذاك، به «مخالفات خطيرة بشأن الأوضاع الصحية للجنود وتدريبهم». وعند محاكمة سليم بك وُجد أنه مذنب بالإهمال وحُكم عليه بالسجن خمسة عشر يوما، ثم خُفف الحكم إلى خمسة أيام فقط. وكتب محمد علي خطابا إلى سليم بك كان مدهشا في رقة لهجته في ضوء خطورة الاتهام، قال له فيه إن عليه أن يتحمل الحكم الذي كان يمكن أن يكون أقسى بكثير، و«حذره» قائلا إنه في المرة القادمة لن يتدخل[3]. فالواقعة كلها تبدو أقرب لتأديب الأطفال منها لفرض الانضباط العسكري.

---

(١) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٦٢٣ في ٢٣ جماد الأول ١٢٥٠ / ٣٠ يوليو ١٨٣٤.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ٦٢ في ١٢ جماد الآخر ١٢٤٢/ ١٢ يناير ١٨٢٧. وتعني كلمة أرناءوطي: ألباني.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٦٥١ في ٢٠ جماد الآخر ١٢٥٠/ ٢٤ أكتوبر ١٨٣٤.

بهذا يتضح مدى مصداقية صورة القانون المنطقي المتسق العقلاني التي قدمها الفصل السابق حين نقارنها بهذه الحالات التي تبين كيف كان يتم تطبيق القانون وأوامر العقوبات فعليا. لقد كانت مواد القانون والمحاكم العسكرية والعقوبات القابلة للتوقع، مثلها مثل الاستعراضات الأخرى التي كان الباشا شغوفا بها، جزءا من الطريقة الجديدة لفرض النظام والانضباط على المجتمع. ويبدو أن الباشا كان يعتقد أن الجيش هو أفضل موضع لتجربة مناهج النظام والانضباط الحديثة هذه، غير أنه - لأنه كان رجلا عمليا - أدرك أنه في ضوء موارده المحدودة فإن هذه التقنيات الجديدة لترتيب وتنظيم المجتمع يجب أن تكون مجرد نماذج يتم الاقتراب من معاييرها بقدر الإمكان، ويمكن، بل ويجب، أن تُنتهك إذا تطلب الأمر.

إبراهيم باشا وضباطه

كانت إحدى المشكلات التي واجهت الباشا في إنشاء جيشه هي كيفية تكوين هيئة ضباط مدربة جيدا ويُعتمد عليها. ويمكن القول بأن المشكلات التي واجهها في تكوين مثل هذه المجموعة من الرجال الذين يراد منهم أن يقودوا جنوده في المعركة بكفاءة، ويدينون له في الوقت نفسه بالاحترام والولاء، لم تكن تقل خطورة عن المشكلات التي واجهها في تجنيد الفلاحين في الجيش. ويمكن القول إلى حد كبير بأنه نجح في تكوين مثل هذه المجموعة من الضباط الموالين الذين يمكن الاعتماد عليهم. غير أنه نظرا لأنهم كانوا أهل ثقة وليسوا أهل خبرة فقد كانوا غالبا غير أكفاء، وفوق ذلك كانوا مختلفين تماما عن الرجال الذين يقودونهم ومنعزلين عنهم بسبب اختلاف الأصول الإثنية لمعظمهم.

تشكلت المراتب العليا من هيئة الضباط من ثلاث مجموعات رئيسة، فكان المنحدرون من صلب الباشا وأصهاره وعبيده المعتقون يحتلون قلب هيئة الضباط ويشغلون أعلى المناصب العسكرية. وتكشف أية نظرة سريعة على تركيب المناصب العليا في الجيش في أي لحظة عن هذا الجانب في جيش محمد علي، أي كونه «جيشا عائليا». فمثلا كان قائد الأسطول المصري أثناء حرب المورة محرم بك، زوج ابنة الباشا، وبعد ذلك عُين

في هذا المنصب محمد سعيد باشا رابع أبنائه. وكان إبراهيم باشا ابنه هو قائد الجيش الذي غزا سوريا، وكان إبراهيم باشا يكن ابن أخته قائد قوات المشاة (وكان قبل ذلك واليا على اليمن)، كما كان عباس باشا حفيده قائد قوات الفرسان. وبعد الاستيلاء على سوريا عُين محمود شريف باشا، أحد أبناء أخواته أيضا، واليا عليها. وبعد اندلاع الحرب السورية بأربعة عشر شهرا قرر محمد علي أن يستبدل ناظر الجهادية، فكان الناظر الجديد هو أحمد باشا يكن الذي كان قائدا عسكريا على الحجاز، غير أن أهم مؤهلاته لشغل المنصب هي أنه كان بدوره ابن أخت[1] الباشا.

وأيا كانت غرابة هذا الجانب من جوانب الجيش فإنه أتاح لمحمد علي أن يكوِّن نواة من الضباط كانوا بحكم طبيعة الأشياء وثيقي الارتباط به، مخلصين له في صعود نجمه أو هبوطه. وتدعيما لتماسك قلب هيئة الضباط هذه عين الباشا مماليكه الخصوصيين في المناصب العليا للجيش، فشكلوا المكوِّن الثاني لهيئة الضباط. كان هؤلاء هم المماليك الذين تولى سليمان باشا تدريبهم في مدرسة أسوان فيما مضى، بين عامي ١٨٢٠ و١٨٢٣. لم تكن مشكلة هؤلاء الضباط المماليك الافتقار إلى الولاء للباشا ولكن كانت مشاكلهم تكمن في عدم كفاية تدريبهم. فبرغم أن الباشا أقام مدرسة أركان حرب منذ زمن مبكر يرجع إلى عام ١٨٢٥ لتدريب هؤلاء الطلبة العسكريين المماليك، وبرغم أن هذه المدرسة حازت سمعة أنها من أفضل مؤسسات الباشا التعليمية[2]، فإنها شاركت المدارس الأخرى في نفس المشكلات، وهي أن الطلبة كانوا يُجندون فيها قبل أن ينهوا دراسة مقرراتهم في المدارس التجهيزية، ويتخرجون منها قبل أن ينتهوا من دراستهم فيها كما ينبغي[3]. وقد انكشف انحدار مستوى كفاءة الضباط الجدد في أثناء الحملة السورية. فمن بين الشكاوى الدائمة التي كان إبراهيم يرفعها لأبيه أنه بينما أظهر جنوده

---

(١) بخصوص الطبيعة «العائلية» لحكومة محمد علي عموما انظر: Hunter, Egypt, pp. 22-7.

(2) St. John, Egypt, II, p. 399; Heyworth-Dunne, Education, p. 119.

(٣) أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم، ص ٦٢٨-٦٢٩. انظر أيضا تقييم محمد فؤاد شكري السلبي للمدرسة في: «بعثة عسكرية بولونية»، ص ٣٠.

«درجة متميزة من الشجاعة والبسالة»[١]، فإنه لم يستطع أن يقول نفس الشيء عن ضباطه. وحين طال حصار عكا ولم تسقط المدينة على الفور كما كان متوقعا كتب محمد علي لإبراهيم مقترحا عليه أن يمنح المحاصرين بعض المال حتى لا يضيِّع الوقت ويتقدم ليقاتل العثمانيين قبل أن يجمعوا قواتهم ضده. فأجاب إبراهيم قائلا إنه لم يسبق له أن تعلم أن المدن تؤخذ بالمال وأنه ينوي أن يحولها إلى كومة من النفايات حتى تستسلم[٢]، وأصر على أن المشكلة التي يواجهها ليست الافتقار إلى المال أو الجنود ولكن للضباط المدربين، وبرر بذلك طول مدة حصار المدينة[٣]. وأخيرًا حين سقطت المدينة لم يتمالك إبراهيم نفسه من الإعجاب بشجاعة وثبات الجنود الذين هاجموا المدينة وقال إنه لم يسبق له أن رأى جنودًا آخرين يضارعونهم. أما ضباطه فلم يقل في شأنهم كلمة مديح واحدة[٤].

وتتزايد مشكلة تكوين هيئة الضباط تعقيدا حين نضيف المكوِّن الثالث. وتشمل هذه المجموعة، بالإضافة إلى الطلبة الذين أرسلهم الباشا إلى أوربا في أواخر العشرينيات وعادوا في منتصف الثلاثينيات ليعينوا في مناصب عليا في الجيش والبيروقراطية، رجالا من كل أركان العَالم العثماني: ألبان وجراكسة وجيورجيين ومن بلاد المورة والأناضول وإسطنبول. حضر هؤلاء الرجال إلى مصر مع عائلاتهم يبحثون عن وظائف، ودخلوا في خدمة الباشا في كل من الخدمة المدنية والجيش والأسطول وأصبحوا تدريجيا أعضاء في النخبة الجديدة المتمركزة حول محمد علي وعائلته[٥]. ولكن هؤلاء أيضا بقدر ما كانوا، ربما، مفعمين بالحماس لوظائفهم الجديدة، كانوا على غير وفاق مع زملائهم الضباط، فلم يجمعهم بهم شيء مشترك سوى الرغبة والاستعداد لإرضاء الباشا وأفراد عائلته وتملقهم. وفي قلب المعركة يكون من شأن مثل هؤلاء الضباط أن يشجعوا جنودهم على

---

(١) الشام ٢/ ٦٤، في ١٠ رجب ١٢٤٧/ ١٥ ديسمبر ١٨٣١.

(٢) الشام ٢/ ٤١، في ٣ رجب ١٢٤٧/ ٨ ديسمبر ١٨٣١.

(٣) الشام ٥/ ١٤٢، في ٢٣ شوال ١٢٤٧/ ٢٦ مارس ١٨٣٢.

(٤) الشام ٧/ ٣، في ١ محرم ١٢٤٨/ ٣١ مايو ١٨٣٢. وقد علق مراقبون معاصرون قائلين «يشكل الضباط أسوأ طبقة في الجيش المصري بما لا يقاس»: Scott, Rambles in Egypt, II, p. 227.

(5) Hunter, Egypt, pp. 22-7; al-Sayyid Marsot, Egypt, pp. 75-99.

القتال قائلين لهم ألا يلقوا بالا إلى الخطر المحدق ويكتبون في تقاريرهم (التي يعرفون تماما أنها سوف تُرسَل إلى الباشا في القاهرة)، أنهم قالوا: «لم جئنا هنا فيما تظنون إلا لنضحي بأرواحنا من أجل أفندينا»[١].

وعلى ذلك كان تشكيل هيئة الضباط في جيش محمد علي يتسم بمزيج شاذ، ولم يقلل من خطر فشلهم في العمل بروح الجماعة إلا قيادة إبراهيم باشا القوية الحاسمة. ولما أدرك أنهم مجموعة من المتسلقين الباحثين عن المغانم أصبح يشكو من سلوكهم الطائش لأبيه في القاهرة. ففي أحد خطاباته العاصفة إلى الباش معاون (رئيس ديوان أبيه) سامي بك، وصف ضباط الآلاي التاسع فرسان بأنهم «أتراك من أصول مختلطة، ليسوا سوى سكيرين أوغاد»، واقترح أن يتم التخلص منهم جميعا واستبدالهم بالسكان المحليين[٢]. وأحيانا كانت تنفجر بينهم عداوات شخصية غير مهنية في صراعات علنية، ويكون على إبراهيم أن يندفع لتهدئة الوضع. ففي مستهل الحملة السورية مثلا، بعد رحيل الجيش من الصالحية مباشرة، قامت مشادة كبيرة بين صالح بك، أميرالاي الآلاي الثالث فرسان، وسليمان بك (أي الكولونيل سيف ـ ولم يكن قد حصل بعد على الباشوية) الذي كان يقود آلايا للمشاة. كانت المشادة في ظاهرها تدور حول كيفية تأمين نقل الجيش ومعداته: هل باستئجار الجمال من البدو أم بالاعتماد كلية على جمال الميري[٣]. وكان النزاع أيا كان سببه خطيرًا، ووصلت أنباء عنه إلى محمد علي في القاهرة، فكتب إلى إبراهيم طالبا منه التحقيق في المسألة على الفور، فوبخ إبراهيم صالح بك توبيخا بلغ من الشدة أنه رأى أن أية محكمة عسكرية لن تكون بمثل هذه القسوة. وقد فسر وصوله إلى هذا الحد في التوبيخ بأن صالح بك عنيد «راسه ناشفة [بالتركية: «صالح بكك قفاسي قالين» أي أن صالح بك له قفا عريض]». ولم يكن

---

(١) قائل هذا قائمقام الآلاي الثامن مشاة، محمد أغا، وهو يشجع رجالا في أثناء اشتباك صغير مع بعض جنود عبد الله باشا الذين خرجوا من القلعة أثناء حصار عكا: الشام ٢/ ٦٤، في ١٢ رجب ١٢٤٧/ ١٧ ديسمبر ١٨٣١. انظر أيضا خطاب عثمان نور الدين الذي يقول فيه: «نهارًا وليلا نبذل غاية همتنا لنحقق الأماني الخديوية»: الشام ١/ ٣٥، في ٢٤ جماد الآخر ١٢٤٧/ ٣٠ نوفمبر ١٨٣١.

(٢) الشام ٣١/ ٧٩، في ٤ صفر ١٢٥١/ ١ يونيه ١٨٣٥. ويبدو أنه يقصد بـ «السكان المحليين» السوريين، لأنه كان يكتب هذا الخطاب من سوريا وكان يشير إلى أناس يستطيع أن يجمعهم من هناك ويدربهم.

(٣) للاطلاع على تفاصيل النزاع انظر: الشام ١/ ٢٧، في ٣٠ جماد الآخر ١٢٤٧/ ٦ نوفمبر ١٨٣١.

تعليق إبراهيم على سليمان بك أكثر لطفا.. فقال إنه نظرا لأصله الفرنسي فإنه معروف بجلافته وعصبيته[1].

وفيما بعد، أثناء مسار الحرب السورية، تمكن إبراهيم من تنمية علاقة عمل سلسة تماما مع سليمان باشا. غير أنه كان منتبها تماما إلى أن ضباطه عموما لم يكن ليُعتمد عليهم مثل جنوده وأن وجوده كان حيويا لتماسك مجمل هيئة الضباط، ولذلك تعامل بمنتهى الحزم مع أية محاولة لتحدي سلطته. وهناك مثل يوضح مدى عنايته بتأكيد سلطته في الجيش، خصوصا على كبار ضباطه. ففي ذروة الحرب السورية، وبعد الاستيلاء على دمشق، أمر إبراهيم باشا الميرلوا أحمد بك الآستانة لي بالزحف من دمشق إلى طرابلس والمكوث هناك إلى أن تصله تعليمات أخرى. غير أن أحمد بك عصا الأمر وبدأ يزحف نحو معسكر إبراهيم باشا. وحين علم إبراهيم بذلك أمر بعقد محكمة عسكرية في الحال «لأنه ليس عندنا [في الجيش] بكوات أو أمراء، ومن تنزلق قدمه [بالتركية: اياقي قيان»] أيا كان سوف يقاد إلى المحكمة لتُنظر حالته هناك»، وكتب إلى عباس باشا يطلب منه أن يعقد محكمة عسكرية على الفور، وبطبيعة الحال سرعان ما شكل ابن أخيه محكمة برئاسته مشكلة من ستة ميرلواءات وأربعة ميرالايات وبكباشي، وقررت المحكمة العسكرية اعتبار أحمد بك مذنبا بانتهاك القوانين العسكرية في زمن الحرب وحكمت عليه بالسجن خمسة أشهر في ليمان الإسكندرية. غير أن إبراهيم باشا، نظرا لحاجة الجيش إلى مثل هذا الضابط الكبير، ونظرا «لدقة الموقف»، خفف الحكم بالسجن إلى ثلاثين يوما فقط. وفوق ذلك اتضح بعد قليل أن السبب الأساسي لصدور ذلك الحكم القاسي الأول أن أحمد بك جرؤ على إرسال تقاريره اليومية مباشرة إلى ديوان الجهادية في مصر بدلا من إرسالها إلى إبراهيم باشا أولا، فأظهر بذلك تجاهله لسلطة إبراهيم باشا والتفافه حولها. لقد كان هذا التصرف ــ لا العصيان المدعَى للأوامر ـ هو الذي دفع إبراهيم باشا لإهانة الضابط، لأنه «تظاهر بأنني لست سر عسكر (قائد الجيش)»[2].

---

(١) الشام ٢/ ٦٢، في ١٥ رجب ١٢٤٧/ ٢٠ ديسمبر ١٨٣١.

(٢) جُمعت هذه الرواية من الوثائق الأربع التالية، وكلها في: الشام، المحفظة رقم ١٠: وثائق ٥٨، في ٨ ربيع الأول ١٢٤٨، ٥ أغسطس ١٨٣٢؛ ٨١، في ١٠ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٧ أغسطس ١٨٣٢؛ ٨٦، في ١١ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٨ أغسطس ١٨٣٢؛ و ٩٦، في ٢١ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٩ أغسطس ١٨٣٢. وهو ذاته أحمد بك الذي شهدناه في بداية الفصل.

وإذا كان إبراهيم يقظا تجاه تصرفات قادته إلا أنه لم يكن بمقدوره طبعا أن يسيطر على أنشطة كل ضابط في الجيش. وكان ثمة مشكلة بعينها تشكل صعوبة عملية: المحاباة في الترقيات. وبالطبع فإنه ليس من المدهش في ضوء طبيعة هذا الجيش ذاتها أن نجد المحاباة نشطة، سواء في حالات التعيين أو الترقية أو الإعفاء من العقوبات. فمراجعة تركيب هيئة ضباط الجيش، وخصوصا التعيين في المناصب العليا، تبين أن المحاباة كانت عنصرا أساسيا في الجيش وليست مجرد انحراف يجب تقويمه. وقد سُجلت شكاوى عن عدم انتظام ومنطقية الترقيات منذ زمن مبكر يرجع إلى عام ١٨٢٣، حين تم تشكيل الآلايات الأولى[١]. وفي عام ١٨٣٨ قام محمد بك، وهو أميرالاي في سلاح المدفعية، بترقية جندي كان يدرس في مدرسة المحاسبة من طالب إلى كبير معلمين، ثم إلى ملازم ثان. وحين علم محمد علي بذلك أرسل خطابا إلى كاني بك، الذي كان قد رُقي إلى منصب نائب ناظر الجهادية، وتساءل فيه كيف يفعل محمد بك ذلك علما بأن الطالب قد ارتكب جرائم كثيرة من قبل وحُكم عليه بأن يظل نفرا مدى الحياة. فردَّ على ذلك بأن الأميرالاي لم يكن يعرف ذلك، ولكن الباشا دحض هذا الادعاء قائلا إن أوراق الطالب تبين بوضوح سجله السابق، وإن مثل هذه الترقية لم تكن لتُقبل بغير سابق اتفاق بين الطالب والميرالاي[٢].

وكان ضباط الصف يقدمون باستمرار عرضحالات للسلطات بشأن عدم انتظام الترقيات. فمثلا في عام ١٨٣٦ قدم ملازم ثان في آلاي الحرس الذي يقوده أحمد باشا الملنكلي عرضحالاً إلى الباشا مباشرة قائلا إنه تخرج من مدرسة الجيزة للفرسان ضمن فصل مكوَّن من أربعين طالبا، ومنذ ذلك الحين تم توزيع زملائه على مختلف الآلايات وتمت ترقيتهم إلى رتب أعلى، بل ورُقي بعضهم إلى رتبة اليوزباشي والصاغ، بينما ظل هو ملازما ثانيا لمدة ست سنوات، وذكر أن سبب ذلك هو أن الصاغ الذي يرأسه، أحمد أفندي، وهو الصاغ الأول لآلاي الغارديا، «ليس بيني وبينه محبة زايدة»، وأضاف أن الصاغ يقيم حفلات لشرب الخمر كل ليلة في خيمته ويدعو يوزباشيي أورطته لـ«يصير

---

(١) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٥٥ في ٣ صفر ١٢٣٩/ ٩ أكتوبر ١٨٢٣.

(٢) أوامر للجهادية ١/ ٢١١، في ٢٦ ذو الحجة ١٢٥٣/ ١ مارس ١٨٣٨.

بينهم رابطة بأنهم يصدقوه [يثنوا عليه] عند الميرالاي»، وبالمقابل يرقي الصاغ أعضاء «همشريته» [حاشيته] هؤلاء، واختتم عرضحاله بالقول بأن الميرلوا سليم يفعل نفس الشيء. ومما لا يخلو من دلالة أن محمد علي في رده على هذا الالتماس لم يأمر بالتحقيق في سلوك كبار الضباط الذين وردت أسماؤهم فيه، واكتفى بأن يأمر وكيل ناظر الجهادية بالتحقيق في الأمر و«راحت» الرجل إذا كان على حق، و«إسكاته» إن لم يكن[1].

كانت المشكلة في الواقع أعمق من مجرد التعامل مع حوادث ظلم بعينها أو تصحيح أخطاء صغيرة، لأنه إذا كان هؤلاء الضباط الكبار قد عُينوا في مناصبهم في أغلب الأحوال على أساس علاقتهم الشخصية القوية بمحمد علي أو أحد أفراد عائلته فلماذا لا يفعلون هم أيضا نفس الشيء ويعينون ويرقون بعضا من أصدقائهم أو أفراد أسرهم؟

أعصاب السلطة

إذا كان هذا هو الحال في ميادين المعركة المخضبة بالدماء فإن الوضع لم يكن يختلف كثيرا في مكاتب البيروقراطية المعتمة. فإذا كانت نخبة الجيش العسكرية متماسكة، ربما، بحكم وضعها بين العقل الإستراتيجي المخطط لمحمد علي والقيادة الموهوبة لإبراهيم باشا من ناحية، والجنود المقاتلين في الميدان من ناحية أخرى، فإن هناك المئات، إن لم يكن الآلاف، من البيروقراط والموظفين والكتاب. وكان هؤلاء الموظفون وماسكو الدفاتر الموسوسون «بأيديهم المتسخة بالحبر بدلا من السواعد الدامية»[2]، هم الذين عملوا على تسيير آلة محمد علي العسكرية، وكانت هذه البيروقراطية هي التي تولت إعاشة الجيش ومكنته من شن معاركه المنتصرة العديدة.

ومع ذلك لم تكن إعاشة جيش يبلغ نحو ١٣٠ ألف رجل في حالة استعداد للحرب شبه مستمرة مهمة سهلة. ولم تكن المشكلات التي اعترضتهم في جعل هذا الجيش يتمتع بتغذية جيدة وكساء ملائم وماهيات منتظمة بأقل أهمية من مشكلات جمع

---

(١) العرضحال ورد محمد علي عليها في: أوامر للجهادية ١/ ٩٤، في ١٢ محرم ١٢٥٢/ ٢٩ أبريل ١٨٣٦.

(2) John Brewer, The Sinews of Power: War, Money and the English State, 1688- 1783 (London: Unwin Hyman, 1989), p. xvi.

الفلاحين من القرى وتحويلهم إلى جنود منضبطين. فقد تطلبت هذه المهمة الكبرى بناء سلطة الدولة إلى مدى غير مسبوق في تاريخ مصر وتدخلها في حياة الناس بطريقة لا نظير لها، كما استتبعت جباية معدلات أعلى من الضرائب التي تمكّن الحكومة من دفع عطايا الجنود والضباط بشكل دوري بقدر الإمكان، والحصول على الأغذية وإرسالها للقوات على الجبهة وفي المعسكرات الواقعة على بعد مئات الأميال من البلاد، وتصنيع الأزياء العسكرية للقوات، والعثور على الرجال والنساء القادرين على العمل في مختلف الفاوريقات المعدَّة للإنتاج الحربي. وكانت تعني بالإضافة إلى ذلك توفير الخيول والبغال والأبقار والثيران التي كانت تشكل معظم القوة المحركة في هذه المصانع. وكان يجب الالتفات أيضا للاعتبارات اللوجستية من قبيل تأمين مرور المزيد والمزيد من القوات إلى مناطق المعارك (التي أصبحت تغطي بحلول منتصف الثلاثينيات مناطق شاسعة من الدولة العثمانية المترامية الأطراف)، وإقامة شبكة مواصلات جيدة تضمن توريد مختلف الإمدادات للقوات، بالإضافة إلى الحفاظ على نظام بريد كفء، وهو أمر ضروري لجيش بهذا الحجم. والأكثر من ذلك كله أهمية أن الجيش الحديث يتطلب بالضرورة إيجاد نظام طبي حديث قادر على علاج الجرحى في المعركة ومنع انتشار الأمراض بين الجنود في المعسكرات والثكنات البالغة الازدحام، وأخيرًا علاج الضباط والجنود من الأمراض التي يصابون بها باستمرار. وباختصار.. لا تكمن أهمية جيش محمد علي في مجرد حجمه، أو في أنه كان يعتمد على ما يبدو وكأنه تجنيد عام، ولكن أيضا في البنية الاقتصادية ـ البيروقراطية التي دعمته وأعاشته. فلن يكتمل أي فهم واضح لأداء هذا الجيش بغير تحليل لعمل آلة الحرب هذه.

في ظاهر الأمور كان يبدو أن محمد علي يدرك العلاقة بين قواته المقاتلة وقوة القاعدة الاقتصادية، فمثلا كان يعتني، هو وابنه إبراهيم، بأن يحصل جنودهما على ماهياتهم بانتظام وبإعاشتهم وعدم السماح لهم بالمعيشة على حساب الأرض التي يزحفون عبرها.. فالنهب والغنائم كانت محظورة تماما[1]. وصدرت الأوامر التي تعمل على

(١) ثمة خطابات وقرارات عديدة تحظر هذه الممارسات وتعاقب عليها. انظر مثلا: س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٣١٦ في ٩ ربيع الأول ١٢٤٠/ ٢ نوفمبر ١٨٢٤ الذي يوقف هذه الممارسات في السودان؛ س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٨٤ في ٧ ربيع الآخر ١٢٣٩/ ١١ ديسمبر ١٨٢٣ (قبرص)؛ س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ٣١٦ في ٢ رجب ١٢٣٩/ ٣ مارس ١٨٢٤ (كريت)؛ س/ ٥/ ٥١/ ٣/ ٢٢ في ٢٢ محرم ١٢٤٨/ ٢٢ يونيه ١٨٣٢ (سوريا).

إرسال المال والغذاء والإمدادات الأخرى لمختلف وحدات الجيش أينما كانت[1]. كان ذلك أحد أهم المعالم التي تميز جيش محمد علي عن الجيوش السابقة: فبينما كان الجنود في الجيوش السابقة يُتركون ليدبروا أمورهم كيفما شاءوا اعتمد جيش محمد علي على بنية الدولة الحديثة، التي أقامها أساسا لكي تعول الجيش. غير أنه برغم هذه الأوامر كانت عطايا الجنود متأخرة دوما عدة شهور[2]، وكان الجنود غالبا ما يشتكون ويسببون الاضطرابات وينتفضون أحيانا في تمردات صريحة على قادتهم من الضباط[3]. وفي أحد هذه الحوادث قامت القوات التي أرسلت إلى قبرص لتخمد تمردا وقع هناك بالتمرد هي ذاتها على محمد علي والحكومة التابعة له في الجزيرة، فكتب الباشا لهم أمرا مفتوحا ليُقرأ عليهم علنا، يحذرهم فيه من العواقب.. قال فيه: «إنني أعرف أنكم لم تتسلموا عطايا خمسة عشر شهرا متأخرة منذ كنتم في الحجاز، وخمسة عشر إلى عشرين شهرا آخرين منذ كنتم في السودان.. ولكن يجب أن تعلموا أنكم لستم وحدكم في ذلك وأن القوات الأخرى في المورة وكريت تأخرت ماهياتها»، ثم حذرهم قائلا إنهم إن لم يُنهوا تمردهم سيرسل لهم قوات بالبحر لتتعامل معهم وسيكتب إلى الصدر الأعظم ويطلب منه أن يغلق أمامهم الطريق إلى الشمال إذا لجئوا للهرب[4]. وحتى في أثناء الحملة السورية، التي يُسلَّم جدلا بأنها أفضل الحملات تنظيما، كان إبراهيم باشا يكتب إلى والده ليحثه على إرسال ماهيات القوات بانتظام، لأن الدخل الذي استطاع أن يجمعه من سوريا ليس كافيا للوفاء بالنفقات المختلفة للحملة وأن «الرجال قد تُركوا مفلسين في هذه

---

(١) انظر مثلا: س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٣١٦ في ٢٢ جماد الآخر ١٢٤١/ ٥ ديسمبر ١٨٢٥، ويتعلق بعطايا القوات الموجودة في المورة.

(2) Barker, Syria and Egypt, II, p. 60; Driault, L'egypte et L'europe, IV, p. 131; Rivlin, A - ricultural Policy, pp. 202-3.

(٣) انظر مثلا حالة تمرد القوات في الصعيد في أبريل ١٨٢٧، وفيها هاجموا قائدهم عابدين كاشف وقتلوه ثم قطعوا جسمه إربا. وبرغم أنه يبدو أن هذا التمرد له أسباب أخرى فإن صولت Salt لا يشك مطلقا في أن تأخر الرواتب كان على الأقل شرارة انفجار التمرد:
FO 78/160, Salt, Dispatches of 13, and 22 April 1827.

(٤) حدث ذلك حين كان الباشا ما زال يحارب إلى جانب الصدر الأعظم ضد المتمردين اليونانيين: س/ ٥/ ٥١/ ١/ ١٣٧ و ١٣٩، وكلاهما في ٢٢ رمضان ١٢٤٢/ ٢٠ أبريل ١٨٢٧.

البلاد الغريبة»[١]. لم تكن مشكلة العطايا هذه قاصرة على الجنود، فأطباء ومدربي الجيش كانوا أيضا يشتكون من تأخر عطاياهم ستة أشهر. وحين رفضوا في أحد المرات استلام عطايا شهرين من الشهور الستة التي يستحقونها كتب محمد علي إلى عثمان نور الدين، رئيس أركان الحرب، أن يحاول إقناعهم بأن يكونوا أكثر صبرا[٢].

كان إطعام الجيش أكثر تعقيدا بكثير من دفع العطايا.. على الأقل بسبب المشكلات اللوجستية الذي ينطوي عليها. وشهدت مسألة إمداد القوات بالغذاء نفس التباين الذي شهدته مسألة إرسال العطايا الشهرية بين مخططات السلطات وتطبيق البيروقراطية الفعلي لها. فحين أرسل الباشا أحد آلاياته الأولى إلى الحجاز لتقمع انتفاضة العسير عام ١٨٢٣ أدرك فورا أن عطاياه الشهرية لن تكفي لإعاشتهم، وأن عليه أن يُطعم قواته وألا يسمح لها بالمعيشة على حساب الأرض المفتوحة على عادة القوات القديمة، وقال لابن أخته أحمد باشا يكن، والي مكة آنذاك، أنه «برغم أن القوات الجديدة مدربة جيدا وتتبع لوائح معروفة وثابتة، فإن عطاياهم [الجنود] لا تتجاوز ١٥ قرشا، ولكنهم لن يستطيعوا أن يعيشوا بالطريقة التي اعتاد عليها جنود المشاة قديما. وبالتالي تقرر أن تُرسل جرايات الطعام مع الجيش وأن توزع عليهم يوميا»[٣]. غير أن أوامر الباشا هذه واجهت مشاكل جمة في التطبيق. فقباطنة البحار الذين صدرت لهم الأوامر بتوصيل إمدادات الغذاء والمعدات العسكرية من الميناءين المصريين السويس والقصير إلى ميناء جدة في الحجاز اشتكوا من قلة عطاياهم ورفضوا القيام بهذا العمل[٤]. كما اكتُشِف أن كمية الغذاء التي وصلت إلى الحجاز، حين وصلت أخيرا، غير كافية، وثار الاشتباه في أن قباطنة البحر يبيعون بعضها. غير أنه نظرا لأن هذه الإمدادات لم تكن توزن عند شحنها في القصير كان من المستحيل أن يُطلب منهم أن يعوضوا الفارق[٥].

---

(١) الشام ١١/ ٧٤، في ٨ ربيع الآخر ١٢٤٨/ ٥ سبتمبر ١٨٣٢.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٤١٤ في ٢١ محرم ١٢٤٢/ ٢٥ أغسطس ١٨٢٦.

(٣) س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ١٥٦ في ٦ ذو الحجة ١٢٣٨/ ١٤ أغسطس ١٨٢٣.

(٤) س/ ١/ ٥٠/ ٤/ ٥٩٢ و٥٩٣، وكلاهما في ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٠/ ٢٢ نوفمبر ١٨٢٤.

(٥) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ١٤٩ في ٢٠ جماد الأول ١٢٣٩ / ٢٤ نوفمبر ١٨٢٣.

وربما كان الإمداد بالخبز واللحم أفضل الأمثلة على محاولات السلطات اليائسة لإطعام الجنود كما ينبغي، وعلى المشكلات اللوجستية التي واجهتها في تأمين توريد إمدادات الغذاء الأساسية (التعيين) للجنود بانتظام وفي حالة جيدة. فدفاتر اليومية العسكرية للجيش في سوريا حافلة بالأوامر الإدارية التي تحاول أن تزود الجنود في مختلف المواقع، وخصوصا في أثناء الزحف، بالخبز (وهو عادة البقسماط الجاف [بالتركيه: بكسماد]) واللحم، حتى لا يهاجموا أراضي الفلاحين وهم في الطريق[1]. غير أن تطبيق هذه الأوامر كان في واقع الأمر في منتهى الصعوبة.. فالخبز الذي كان يقدَّم للجنود كثيرا ما كان عفنا أو مخبوزا بطريقة سيئة، واضطر إبراهيم باشا لأن يأمر بإجراء تحقيق لمعرفة لماذا يكون الخبز دائما غير صالح للأكل وأسود اللون[2]. ولم يكن الوضع أفضل كثيرا قبل ذلك في الحجاز.. فردا على الشكاوى المتكررة من خواء المخازن في جدة كتب محمد علي إلى والي مكة مؤكدا أنه قد أرسل إمدادات كافية من الغذاء بالفعل وأنه لا يمكن أن تكون ادعاءات موظفيه هناك بأن الإمدادات قد استُخدمت بالفعل صحيحة[3]. وفيما بعد تبين أن هذه المخازن غير صالحة لحفظ الطعام، وبالتالي فسد الكثير من البقسماط الذي تم إرساله «وأصبح له اسم ولكن ليس له جسم. «[بالتركية: اسمي وار جسمي يوق][4]. وظلت مشكلات ظروف التخزين غير الملائمة وسوء نوعية الغذاء وعدم انتظام وصوله إلى الجيش في الحجاز تؤرق السلطات التي فشلت في إيجاد طرق سليمة لتغذية الجيش كما ينبغي. فحين اشتكى محمد بك، أميرالاي الآلاي الثاني مشاة المعسكر في الحجاز، لمحمد علي من هذه المشكلات أجابه أن لديه بالفعل ما

---

(١) انظر مثلا تقرير وحيد أفندي في: الشام ٨/ ١٠٥ في ١٣ محرم ١٢٤٨/ ١٣ يونيه ١٨٣٢ ولكن انظر أيضا: الشام ٩/ ٨١، في ١٥ صفر ١٢٤٨/ ١٥ يوليو ١٨٣٢. وفيه كتب نفس الكاتب تقريرا يقول فيه إنه خلال الزحف الذي استمر ١٢ ساعة مات عدد من الجنود من العطش.

(٢) الشام ١١/ ٤٤، في ٥ ربيع الآخر ١٢٤٨/ ١ سبتمبر ١٨٣٢.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٦٦ في ٤ ربيع الأول ١٢٣٩/ ٨ نوفمبر ١٨٢٣.

(٤) كتخدا ١/ ٦٠ في ٢٧ ربيع الآخر ١٢٣٩/ ١ يناير ١٨٢٤. ويبدو أن التحقيق المذكور في س/ ١/ ٤٧/ ٧/ ٢٧٣ في ٢٤ ربيع الأول ١٢٤١/ ٧ نوفمبر ١٨٢٥، الذي كان يبحث أسباب تعفن نحو ٢٢ ألف قنطار من البسكويت كان متابعة لهذا الحادث.

يكفيه من شكاواه وأن على القائد أن يكون قانعا بما يُرسل إليه أيا كان[١]. وبعد أكثر من عشر سنوات كان الوالي الذي حل محله ما زال غارقا في طوفان من شكاوى موظفيه من نوعية الطعام الذي أصروا على أنه غير صالح للأكل.. فرد عليهم بأنه لايستطيع أن يفعل لهم شيئا لأن الباشا في مصر هو وحده الذي يستطيع أن يتخذ قرارا في مثل هذه الأمور، وبالتالي أرسل للباشا عينة من الطعام الذي أعطي للجنود ليراها بنفسه. ولم يردعه عن ذلك أن الأمر سيستغرق أسابيع حتى يستقبل الباشا شحنته في القاهرة، وأن من شأن ذلك بحد ذاته أن يجعل الخبز أسوأ حالا[٢].

كان اللحم بندا آخر بذلت السلطات محاولات يائسة لضمان تسليمه للجنود بحالة جيدة. فمن حيث المبدأ كان يُفترض أن يأكل الجنود اللحم كل خمسة أيام[٣]، بالإضافة إلى الخبز المخبوز جيدا والأرز والعدس والفول[٤]. ودوَّن الكتاب الذين صاحبوا الجيش في سوريا في دفاتر اليومية مرارا كيف بُذلت كل الجهود الممكنة لتأمين إمداد الجيش باللحم. وكان ذلك يجري عادة بإصدار الأوامر للولاة المحليين بشراء الحيوانات من المزارعين بـ«أسعار عادلة»[٥]. غير أن الشكاوى تكررت، برغم هذه الإجراءات، من أن اللحوم لم تكن تصل للجنود في موعدها. وكشف تحقيق أجراه الأميرالاي يوسف بك عن حالة القوات في طرابلس أن الجنود هناك ظلوا بغير طعام لمدة ثلاثة أيام[٦]. كذلك فإن مدرسة المشاة في الخانكة، بالقرب من القاهرة، لم تتسلم أرزا ولا لحما لمدة بلغت من الطول أنها جعلت مديرها يذهب إلى السوق ويشتري الطعام بأمواله الخاصة[٧]. وحين

---

(١) س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٧٠ في ٢١ ذي القعدة ١٢٤٠/ ٨ يوليو ١٨٢٥.

(٢) الحجاز ٤/ ٥٢، في ٢١ محرم ١٢٥٤/ ١٧ أبريل ١٨٣٨.

(٣) ويبدو أن هذا الشرط كان مطبقا أيضا على جنود الأسطول: ذوات ٢/ ٩٥، في ٧ ذو الحجة ١٢٤١/ ١٣ يوليو ١٨٢٦.

(٤) كلوت بك، عجالة، ص ٧.

(٥) الشام ٩/ ٣١، في ٥ صفر ١٢٤٨/ ٣ يوليو ١٨٣٢. وللاطلاع على نموذج لمثل هذه الأوامر انظر: الشام ٢/ ٥٠، في ٤ رجب ١٢٤٧/ ٢٧ نوفمبر ١٨٣٢.

(٦) الشام ٢/ ٩٥، في ٢ شعبان ١٢٤٧/ ٦ يناير ١٨٣٢.

(٧) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٤٣٥ في ١٩ ذي القعدة ١٢٤٩/ ١٠ أبريل ١٨٣٤.

سمع الديوان الخديوي أن الطلبة في إحدى مدارس القاهرة العسكرية كانوا يتسلمون اللحم مرة واحدة في الشهر كتب ناظر الديوان إلى مدير المدرسة يوبخه بشدة قائلا إنه إذا اكتشف الباشا ذلك فسوف يعاقبه «ومعه كل واحد منًّا»[١]. وأحيانا حين كان الجنود يجدون أنهم خاوو الوفاض وممنوعون من المعيشة على حساب الأراضي المفتوحة، بالإضافة إلى عدم قيام جيشهم بإطعامهم جيدا، يُضطرون إلى التظلم من قادتهم الضباط إلى السلطات الأعلى. ففي إحدى الحالات تُرِك سبعة جنود من آلاي البلطجية بلا طعام لمدة ثلاثة أيام. وحين ذهبوا إلى اليوزباشي الذي يرأسهم يشتكون أجبرهم على الرقاد على الأرض وضرب كل منهم أربع ضربات بالخيزرانة، فقرروا أن يعرضوا قضيتهم على المحكمة العسكرية التي أمرت بسجن الضابط المذكور عشرة أيام[٢].

كانت كسوة الجيش أيضا من المهمات التي سببت مشاكل جمة للسلطات وهي تحاول إيصالها للجنود تنفيذًا لتعليمات الباشا. كان محمد علي قد قرر، منذ الأيام الأولى للجيش الحديث، أن يرتدي جنوده كسوة موحدة وأن يُكسى ضباطه ببذلات رفيعة، بل وفاخرة، مثل الجيوش الحديثة في أوربا[٣]. وفي البداية اختير قماش البفتة الرفيع، ثم استُبدل به الجوخ عندما تبين أن البفتة لن تتحمل تدريبات الجنود الشاقة[٤]، وأرسلت الأوامر للحكام ليجمعوا مثل هذه الأقمشة من الفلاحين[٥]، وتمت دعوة حِرفي

---

(١) الديوان الخديوي، سجل رقم ٧٣٧، وثيقة ٤٣٩، في ١٣ رجب ١٢٤٣/ ٣٠ يناير ١٨٢٨.

(٢) الشام ٣/ ٩٨، في ٦ شعبان ١٢٤٧/ ١٠ يناير ١٨٣٢. ويتضح من أسماء الجنود (جمعه، عبدالسميع، عويس) أنهم كانوا جميعا مصريين بينما كان الضابط (بدر أغا) تركيا على الأرجح.

(٣) وقد ذُكر أن كسوة الميرالاي تتكلف ٦٠ ألف قرش. انظر:
David Nicolle, "Nizam- Egypt's army in the nineteenth century," Pt. I, The Army Quarterly and Defense Journal 108 (1978), p. 70.

ولتكوين فكرة عن تصميم كسوة الضابط انظر: س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٣٦٧ في ٢٢ ذو الحجة ١٢٣٧/ ١١ نوفمبر ١٨٢٢؛ عبد الرحمن زكي، ملابس الجيش المصري في عهد محمد علي الكبير (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٤٩)؛ Bowring, "Report on Egypt," p. 51; Clot; Bey, Aperçu, II, pp. 223-4p Scott, Rambles in Egypt, II, pp. 223-5. وللاطلاع على رسوم تخطيطية انظر: Weygand, Histiore militaire, I, pl. No. 77, and II, pls. Nos. 107, 108 and 125.

(٤) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ١٧٤ في ٢٥ جماد الآخر ١٢٣٧/ ٢٠ مارس ١٨٢٢.

(٥) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٢٦٨ في ٨ رمضان ١٢٣٧ / ٣٠ مايو ١٨٢٢.

أجنبي ليُدخل صناعة الجوخ في البلاد، كما تقرر تسجيل كل الأغنام في البلاد لضمان إمداده بالصوف بانتظام[١]، وفي نهاية المطاف احتكر الباشا هذه الحرفة بمجملها[٢]. وفيما بعد تقرر أن تُبنى فاوريقات للأقمشة، أساسا بهدف إمداد الجيش باحتياجاته من الأقمشة[٣]. وبالإضافة إلى إنتاج كساوى الجيش محليا أمر الباشا أيضا بتصنيع الطرابيش[٤]، والبيادات (الأحذية)[٥]. وكان الباشا قبل رحيل أية حملة يكتب إلى مديري المؤسسات الصناعية المختلفة، وكذلك إلى مختلف المسئولين عن إدارة الجيش، محاولة منه لضمان إرسال (كساوى) ومعدات الجنود معهم[٦]، كما قرر أيضا أن الجندي يجب من حيث المبدأ أن يُمنح كسوة جديدة كل عامين[٧].

غير أنه برغم سياسات الباشا الطموحة هذه والأوامر التي أصدرها لإعمال هذه السياسات، فقد صادفتها عقبات جمة عند التطبيق، ونادرا ما جرت الأمور على نحو مطابق لما خططه. كانت الفاوريقات تُمنح دائماً وقتا قصيرا للغاية لتفي باحتياجات الجيش، لذا كانت تتأخر دائما في توفيرها[٨]. وبرغم أن الباشا اعتبر أن إنتاج الطرابيش

---

(١) س/ ١/ ٥٠/ ٥/ ١٧٢ في ١٠ جماد الأول ١٢٣٩/ ١٢ يناير ١٨٢٤.

(٢) س/ ١/ ٥٠/ ٥/ ١٥٤ في ٢٦ جماد الأول ١٢٣٩/ ٢٨ يناير ١٨٢٤. وبالنسبة لزراعة أصباغ خاصة انظر: س/ ١/ ٥٠/ ٥/ ١٨٥ في ٣ رجب ١٢٣٩ / ٦ مارس ١٨٢٤.

(٣) س/ ١/ ٤٧/ ٧/ ٢٩٧ في ٢٦ ربيع الآخر ١٢٤١/ ٩ ديسمبر ١٨٢٥. ولم تكن الأقمشة تُنتج لتصنيع (الكساوى) فقط، ولكن أيضا لصناعة أشرعة سفن الأسطول (انظر: س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٥٠ في ١١ ذو القعدة ١٢٤٠/ ٢٨ يونيه ١٨٢٥ و س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ١٠٧ في ٩ محرم ١٢٤١/ ٢٤ أغسطس ١٨٢٥)، وكذلك خيام الجيش (انظر: س/ ١/ ٤٧/ ٧/ ٤٣٦ في ٩ شعبان ١٢٤١/ ١٩ مارس ١٨٢٦).

(٤) يوجد أمر إقامة مصنع الطرابيش في فوة في: س/ ١/ ٤٧/ ٧/ ٥٦ في ٩ رمضان ١٢٤٠/ ٢٧ أبريل ١٨٢٥. وللاطلاع على وصف للمصنع انظر: St. John, Egypt, I, pp. 84-5.

(٥) كتخذا ١/ ٥٨، في ٢٦ ربيع الأول ١٢٣٩/ ١ ديسمبر ١٨٢٣. وللاطلاع على وصف لمدبغة رشيد انظر: Scott, Rambles in Egypt, I, p. 64.

(٦) مثلا حين أرسلت قوات إضافية إلى سوريا صدر أمر بإعداد كسوتهم وإرسالها معهم: الشام ٣/ ١١٨، في ١٩ شعبان ١٢٤٧/ ٢٢ يناير ١٨٣٢.

(٧) أوامر للجهادية ١/ ٢٢٩، ٢٢ جماد الأول ١٢٥٧/ ١٣ يوليو ١٨٤١.

(٨) انظر مثلا خطاب محمد علي الساخر لكتخداه (نائبه)، يوبخه فيه على استكمال ثلث واحد من (الكساوى) المطلوبة (٣٦ ألف) في نصف الوقت المحدد: كتخدا ١/ ٧٢، في ٢١ جماد الأول ١٢٣٩/ ١٤ يناير ١٨٢٤.

محليا يجب أن تكون له الأولوية الأولى، وأصر على عدم استيرادها[١]، إلا أنه اكتشف في أثناء زيارة مفاجئة لأحد فرقاطات أسطوله أن البحارة يلبسون غطاءً فرنسيا للرأس، وقيل إن فاوريقة فوه لديها إمدادات وفيرة من الطرابيش، ولكن مطش بك قائد الأسطول الذي كان يصاحب الباشا، قال إنه لم يتسلم أية طرابيش من الفاوريقة المذكورة[٢]. وفوق ذلك تبين أن الطرابيش التي تنتجها الفاوريقة بالفعل كانت أحيانا من مقاسات خطأ أو مصابة بالعُثَّة، فكانت تُعاد إليها[٣]. هذا كله برغم أنه من المُفترض أن فاوريقة الطرابيش كانت من أفضل مؤسسات الباشا الصناعية[٤].

كذلك كانت فاوريقات الملابس تنتج أحيانا كساوٍ معيبة، وقد اشتكى إبراهيم باشا مرارا لأدهم بك، مفتش الذخيرة، من نوعية الكساوى المقدَّمة للجيش وقال له إن «شئون الجهادية يجب ألا تقارَن بغيرها»[٥]. وكان إبراهيم يشكو أيضا من نوعية البيادات[٦].. وفي أحد المرات تم إرسال ١٠ آلاف زوج من البيادات المصنوعة في مصر إلى الجيش في سوريا، ليتبين هناك أنها جميعا من الصغر بحيث تناسب بالكاد أقدام الأطفال![٧].

وبالإضافة إلى سوء نوعية المنتجات المورَّدة للجيش كانت الشكاوى منتظمة من عدم انتظام التوريد. فمثلا في صيف ١٨٣٢ حيث بدأ يتضح أن الجيش ربما يُضطر لقضاء الشتاء في سوريا وأنه لم يجر تجهيزه بما يواجه به الجو البارد، كتب إبراهيم باشا

---

(١) س/ ١/ ٤٧/ ٧/ ٦٢ في ١١ رمضان ١٢٤٠/ ٢٩ أبريل ١٨٢٥.

(٢) ذوات ٢/ ٥٦، في ١٨ ذو الحجة ١٢٤٤/ ٢١ يونيه ١٨٢٩. ويقول باورنج إن المصنع كان ينتج ما بين عشرة واثنتا عشرة دستة يوميا، برغم أن طاقته كانت تسمح بإنتاج أكثر من ذلك:
Bowring, "Report on Egypt," p. 42.

(٣) أوامر للجهادية ١/ ٨٣، في ٢٧ رمضان ١٢٥١/ ١٧ يناير ١٨٣٦.

(4) St. John, Egypt, I, p. 84.

(٥) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٢٠٦ في ١٤ شعبان ١٢٤٨/ ٣ يوليو ١٨٣٣. وهو نفسه أدهم بك الذي تولى رئاسة ديوان المدارس من ١٨٣٩ إلى ١٨٤٨.

(٦) الشام ٢/ ٩٥، في ٢ شعبان ١٢٤٧/ ٦ يناير ١٨٣٢؛ الشام ١٠/ ٥٥، في ٧ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٥ أغسطس ١٨٣٢؛ الشام ١٠/ ٦٢، في ٨ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٦ أغسطس ١٨٣٢.

(٧) س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ١٥١ في ١٩ ذو الحجة ١٢٤٧/ ٢٠ مايو ١٨٣٢.

إلى السلطات في القاهرة يطلب إرسال كساوٍ مناسبة للشتاء[1]، ومع ذلك حلّ ديسمبر دون أن تصل الكساوى، فكان الجنود يستخدمون البطاطين كمعاطف لتحميهم من شتاء الأناضول البارد الذي لم يكونوا معتادين عليه[2]، بينما كان محمد علي ما زال يكتب لناظر الجهادية يحثه على إرسال الكساوى الشتوية التي ظل ابنه يطلبها منذ الصيف الماضي[3]. وترتب على عدم ملائمة الكساوى أن عجز بعض الجنود عن مقاومة البرد وأعلِن عدم صلاحيتهم للخدمة[4]. وحتى بعد بداية الاحتلال المصري بمدة طويلة ظل الجيش يعاني من تأخر توريد الكساوى.. ففي ديسمبر ١٨٣٤ كان الآلاي العشرون مشاة يطالب بلا انقطاع بتوريد كساويه، فقد تُرِك الجنود «عراة تقريبا»[5]. والأكثر من ذلك أنه برغم الأوامر المتكررة بعدم إرسال وحدات الجيش بغير معدات كانت الآلايات تؤمر غالبا بالتحرك إلى مواقعها بغير أن تكون «أي من معداتها جاهزة». ففي ذات يوم رحيل الجيش إلى سوريا كان الآلاي العاشر مشاة ما زال بغير كساوٍ، ولم تكن «أي من معدات الآلاي الثاني عشر مشاة قد وصلت»[6]. وبعد معركة قونية تم إرسال بعض الفرسان إلى الأناضول لملء الفراغات في الآلاي الخامس المتمركز هناك، غير أنهم وصلوا بلا خيول ولا سروج. وبدلا من انتظار وصول معداتهم من مصر قرر إبراهيم يكن جمع ما بين خمسة وعشرة خيول كضريبة من كل قبيلة[7]. وعند وصول الجيش إلى سوريا تبين أن الآلاي الثالث فرسان قد أرسل بغير كساويه، فكتب إبراهيم باشا إلى ناظر الجهادية قائلا إنه بينما تقع المسئولية الرئيسة عن ذلك على الميرلوا والميرالاي وكبار الضباط الآخرين في الآلاي، فإنه هو أيضا ليس برئيا كلية.. وقال له، مستبقا إجابة

---

(١) الشام ١٠/ ١٢٥، في ١٦ ربيع الأول ١٢٤٨/ ١٤ أغسطس ١٨٣٢؛ الشام ١٠/ ١٩٩، في ٢٢ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٢٠ أغسطس ١٨٣٢.

(٢) الشام ١٥/ ١٧٥، في ١٥ رجب ١٢٤٨/ ٩ ديسمبر ١٨٣٢.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ١١١ في ٢١ شعبان ١٢٤٨/ ١٤ يناير ١٨٣٣.

(٤) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ١٩٩ في ٥ صفر ١٢٤٩/ ٢٤ يونيه ١٨٣٣.

(٥) الشام ٢٩/ ٢٦٣، في ٩ شعبان ١٢٥٠/ ١١ ديسمبر ١٨٣٤.

(٦) أوامر للجهادية ١/ ٢٢، في ٢٥ جماد الأول ١٢٤٧/ ٢ نوفمبر ١٨٣١.

(٧) الشام ١٨/ ١٩٣، في ٢٦ رمضان ١٢٤٨/ ١٧ فبراير ١٨٣٣.

الناظر المتوقعة، بأنه إن لم يكن بمقدوره أن يأمر بتسليم هذه الأغراض العسكرية بغير إيصال [بالتركية: رجعه] فإنه كان يجب عليه أن يزوِّر إيصالا ويرسله لنفسه، «وبذلك تحافظ على دفاترك نظيفة».. وأضاف أن مثل هذه المعاذير البيروقراطية السخيفة لا يجب أن تعرقل تنفيذ الأوامر المهمة[١].

ربما كانت هذه المعاذير سخيفة في رأي إبراهيم، غير أنه يصعب أن تكون كذلك عند مئات وآلاف الكتاب والبيروقراط المنوط بهم الوفاء بهذه الأوامر، والذين كانوا ينفقون روتينهم اليومي في تلبية بعض الأهداف المستحيلة للباشا أو ابنه أو أي موظف كبير آخر. فمثلا أمر الباشا أحد مديري المديريات بجمع ٣٥٠ قنطارا من الزبد من مديريته، فلم يستطع أن يجمع سوى مائة قنطار، وقال في خطابه للباشا إن طلب المزيد من الفلاحين سيؤدي إلى مجاعة واسعة وفرار جماعي. لم يقبل محمد علي مثل هذا العذر ولم يزد عن تكرار أمره لهذا الموظف[٢]. يضاف إلى ذلك أن هؤلاء الموظفين كثيرا ما كان يطلب منهم تحقيق أمر ما من أوامر الباشا ثم يكتشفون أن الأمر قد صدر على سبيل الخطأ في المقام الأول: فذات مرة كان هناك صفر مفقود في أمر بتوريد كمية من الفحم للجيش، وبالطبع كان على الباشا أن يصدر فورا أمرا آخر يصحح الأمر الأول[٣]. وحتى عندما تكون الأهداف معقولة ومنطقية فإن ذلك لا يعني أن الأوامر تنفذ بلا صعوبات.. فيمكن أن يتسبب أمر كتابي مفقود في تأخير غير ضروري، ولكن الموظفين المسئولين سيظلون مترددين في العمل بغير وثائق خوفا من الاتهام بالفساد[٤]. وإذا كان نظام البريد كفئا كما يبدو، حيث إنه يجعل الباشا على اتصال بقواته في سوريا أو الحجاز على بعد مئات الأميال، فإن دواوين الحكومة المختلفة في القاهرة كانت تجد أحيانا صعوبة في الاتصال ببعضها البعض، حتى إذا كانت تقع على الضفة المقابلة من

---

(١) الشام ٢/ ٨٨، في ٢٩ رجب ١٢٤٧/ ٣١ ديسمبر ١٨٣١.

(٢) س/ ١/ ٤٧/ ٨/ ٤٥٣ في ١١ شعبان ١٢٤١/ ٢١ مارس ١٨٢٦؛ س/ ١/ ٤٧/ ٨/ ٤٦٧ في ١٣ شعبان ١٢٤١/ ٢٣ مارس ١٨٢٦.

(٣) أوامر للجهادية ١/ ١٩، في ٢١ ربيع الآخر ١٢٤٧/ ٢٩ سبتمبر ١٨٣١.

(٤) أوامر للجهادية ١/ ١٧٥، في ٢٥ رمضان ١٢٥٣، ٢٤ نوفمبر ١٨٣٧. هذه الحالة تتعلق بمدير ديوان المواشي الذي رفض أن يورد عددا من الخيول التي طلبها الموظف المسئول عن تأمين إمداد الجيش بالخيول لأن الأخير لم تكن معه مستندات سليمة.

نفس الشارع من شوارع القاهرة، ودائما كان يتم التذرع بـالخطابات المفقودة كسبب لعدم تنفيذ الأوامر[1].

وربما كانت الخطابات الصادرة عن نظيف أفندي، ضابط الإمداد العام للجيش في أثناء الشهور الأولى من الحرب السورية [بالتركية: «نزل اميني»] هي التي تقدم أفضل الأمثلة على عدم كفاءة بيروقراطية الجيش. فقد كتب في أحد التقارير التي كانت تُرسل دوريا إلى أفندي الديوان (أي كاتب ديوان إبراهيم باشا):

> **لقد دبرت الأمور اليوم لشحن معدات المدفعية المطلوبة الموجودة عندي [في أركان حرب الجيش] بشحنها على متن قوارب صغيرة بمساعدة مطش بك، وما زالت عندي ستة صناديق تحتوي على مدافع عيار سبعة رطل، وثلاثة عشر لوحا خشبيا كقواعد للمدافع وثماني عجلات للمدافع الخفيفة... وكنت سأرسل هذه المعدات غدا مع حافظ أفندي الملازم بالمدفعية المسئول عن هذه المعدات هنا، ولكنه رفض أن ينقلها قائلا إن الجيش لا يحتاجها في هذه الأوقات [ثم يذكرها مرة أخرى بنفس الترتيب وبنفس التفاصيل]. وكان مطش بك شاهدا على ذلك. ولذلك فإنني أخشى من أنني إذا ما أرسلت هذه المعدات لن تكون ثمة حاجة إليها. واقترح عليّ مطش بك أن أكتب إلى سموكم لأسأل ما إذا كان يجب أن أرسلها أم لا. ولذلك فإنني أسألكم الإذن في إرسال هذه الأشياء.**

أجاب أفندي الديوان قائلا إن إبراهيم باشا قال ألا يُرسل هذه الأشياء إلا إذا تسلم إيصالا (رجعه) يأمره بذلك، ثم علق على الخطاب بأن نظيف أفندي قد احتاج إلى أحد عشر سطرا ليذكر سؤاله البسيط، وأضاف أن إبراهيم باشا كان يتعجب «ماذا حدث لنظيف أفندي؟ حين كان في مصر كان يشكو من الخطابات المطوَّلة التفصيلية، فمن أين جاء بهذه الثرثرة؟». فرد نظيف أفندي على أفندي الديوان قائلا: «لقد تلقيت خطابكم الذي طلبتم فيه أن أكون مختصرا ومركزا في خطاباتي، غير أني أود أن ألفت نظر سموكم إلى أن خطابي الأصلي كان مكونا من أحد عشر سطرا وكان ردكم من خمسة

---

(١) انظر، مثلًا، المراسلات بين محمد علي وإبراهيم باشا وناظر الجهادية ومفتش الذخيرة بشأن عدم توريد أنواع مختلفة من القنابل للجيش في سوريا في الوثائق التالية: س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ٤٦١ في ١٢ ذو الحجة ١٢٤٧/ ٢٢ مايو ١٨٣٢؛ س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ٦٦١ في ٢٢ ذو الحجة ١٢٤٧/ ٣٢ مايو ١٨٣٢؛ س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ٦٧١ في ٢٨ ذو الحجة ١٢٤٧/ ٩٢ مايو ١٨٣٢.

عشر سطرا. وأعد بالنسبة للمستقبل بأن أكون مختصرا، برغم أنني أعرف أن القيام بالواجبات بإتقان يتطلب أن يدخل المرء في التفاصيل على الأصول وأن يقوم بذلك بطريقة مدققة وشاملة»[1].

غير أن نظيف أفندي ظل يواجه المشكلات في الوفاء بأوامر إبراهيم باشا. فمثلا حين تلقى أوامر بتفريغ شحنة من الخبز، قال إنه كان يقوم بكل ما في وسعه لإتمام هذه المهمة حتى بدأت السماء تمطر. ولما كان يعرف أن المطر سيجعل الخبز مبتلا أمر بإيقاف التفريغ، «ولكنهم لم يأبهوا بتحذيري، وأنا أكتب هذا الآن لأحل نفسي من المسئولية فيما بعد حين أسأل عن الخبز المبتل»[2]. ومع ذلك لم تكن مجهوداته محل تقدير من قِبل رؤسائه، الذين ظلوا يضغطون عليه ليكون أكثر إسراعا في تنفيذ الأوامر الصادرة له. وبعد ذلك بقليل، حين كان يقول إنه يبذل أقصى ما في وسعه لتفريغ الشعير من السفن الواقفة بعيدا عن الشاطئ ليجلبها سريعا إلى مطابخ الجيش، كان إبراهيم باشا قد فاض به الكيل، فقال له إنه إذا لم يُخرج الشعير من السفن فإنه هو، إبراهيم باشا، سيخرج أمعاءه من بطنه[3]. في هذا كله كان نظيف أفندي بيروقراطيا نموذجيا في حالة حيرة بين الحاجة الماسة لتنفيذ الأوامر على وجه السرعة وبأي ثمن، وبين إعطاء الاهتمام المدقق للتفاصيل واللوائح السليمة حتى لا يُلام فيما بعد. فحين أمر بإمداد الضباط بالخبز والأرز والزبد سأل إذا ما كان يجب عليه أن يحسبها شاملة ثمن البلاليص والزنابيل والأشولة التي وُضعت فيها هذه المواد الغذائية.. وانطلق يشرح قائلا إنه يسأل هذا السؤال لأنه علم أنه في المستقبل سوف يُسأل عن كل شيء، وأنه إذا كان ثمة عجز فسوف يكون عليه أن يدفع من جيبه الخاص، «هذا بالإضافة إلى أنني سأوبَّخ بشدة بالرغم من أنني أجهدت نفسي لأعمل كل ما في استطاعتي لتنفيذ الأوامر الصادرة لي»[4]. لم يكن بمقدور إبراهيم باشا أن يتحمل وجهة نظر خبير يكمن مبرر وجوده

(١) ورد كل هذا الكلام في دفتر الجيش في: الشام ٢/ ٥٤، خطابات مؤرخة ٧ و ٨ رجب ١٢٤٧/ ١٢ و١٣ ديسمبر ١٨٣١.

(٢) الشام ٢/ ٩٥، وقائع ١ شعبان ١٢٤٧/ ٥ يناير ١٨٣٢.

(٣) الشام ٢/ ٩٨، في ٤ شعبان ١٢٤٧/ ٨ يناير ١٨٣٢.

(٤) الشام ٢/ ٩٥، وقائع ٢٩ رجب ١٢٤٧/ ٣ يناير ١٨٣٢.

الوحيد في قدرته على تفسير عـدم إمكان فعل الأشياء بدلا من تنفيذ واجباته باحتراف وكفاءة. وفي النهاية صُرف نظيف أفندي من الخدمة[1]، وأعيد إلى مصر[2].

شروخ في صرح النظام

ليست الحالات المختلفة للتعقيدات البيروقراطية والصعوبات اللوجستية التي ذُكرت أعلاه سوى بعض الأمثلة من بين مشكلات أوسع ميزت العمل اليومي لجيش ضخم مثل جيش محمد علي. ويكمن الهدف من تقديم هذه الحالات في مقابلة الصورة التي تُظهر الجيش كبنية منسجمة تعمل بطريقة شبه آلية، على نحو ما أكد الفصل السابق، بالصورة الأكثر اهتزازًا التي حاول هذا الفصل أن يعرضها. فالصورة التي نحصل عليها من قراءة دفاتر المحاكم العسكرية ودفاتر اليومية الخاصة بالجيش صورة أقل إبهارًا على نحو ملحوظ من صورة البنية شبه الآلية التي قدمها الفصل السابق. ليس الهدف من رسم هذه الصورة المهزوزة هو القول بأن الباشا قد فشل تماما في إيجاد آلة قتال فعالة، ولا أن الانتصارات التي حققها إبراهيم في المعارك المختلفة التي شنها ضد العثمانيين مبالغ فيها. وبكلمات أخرى ليس الهدف هو القول بأن هذه الصورة، بما هي عليه من اهتزاز، لها الأولوية على الصورة التي قدمها الفصل السابق، على أساس أنها أكثر اقترابا من الأداء اليومي للجيش. فبصرف النظر عن أن مخططات وكتيبات التدريب والقوانين العسكرية التي وُضعت لتنظيم الجيش كانت تقوم، كما قلنا في الفصل السابق، على افتراض أن أجسام الرجال وعقولهم يمكن بالفعل أن يتم التلاعب بها والسيطرة عليها بالكامل، فإن المسألة هنا هي أن صورة العمل اليومي للجيش لا يمكن أن تكتمل بالنظر فقط إلى هذه الكتيبات، وأن على المرء أن يستكمل هذه الصورة المبهرة بروايات أخرى عن المحاولات التي لم تتوقف لجعل الجيش يعمل بهذه الطريقة الدقيقة شبه الآلية.

---

(١) الشام ٨/ ١٩١ مكرر، في ٥ محرم ١٢٤٨/ ٤ يونيه ١٨٣٢.

(٢) الشام ١٠/ ٦٥، في ٩ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٦ أغسطس ١٨٣٢.

إذا لم يكن الهدف من رواية هذه التضاربات في السياسات، وهذه المشكلات اللوجستية والتعقيدات البيروقراطية هو تفنيد الصورة المقدمة في الفصل السابق وإنما استكمالها، فإنه من المهم أيضا أن نؤكد على أن هذه التضاربات والمشكلات والتعقيدات لم تكن بمثابة معالم فريدة من نوعها تميز جيش محمد علي، على أساس، مثلا، أن جيشه إذا ما قورن بالجيوش الأوربية المعاصرة له كان جيشا أُعِد على وجه السرعة وكان بمثابة نسخة سيئة من هذه الجيوش الأوربية. وبكلمات أخرى لم تكن هذه المشكلات بمثابة علامات تميز محاولات «استيراد نمط الجيش الأوربي»، الأمر الذي ينطوي على الادعاء بأن هذه الجيوش الأخيرة لم تعان من مثل هذه المشكلات[1]. لأنه حتى إذا ادعى البعض أن محمد علي كان يقتبس أساسا من الفرنسيين فإن جيش نابليون لم يكن يتصف بحسن الإمداد والتنظيم السليم على نحو ما تفترض تلك الدراسات التي تركز على عبقرية الإمبراطور العسكرية. فقد بينت دراسة جادة عن «جيش نابليون العظيم» أن العديد من الحملات كان مرتجلا، يضر بها ويؤثر في أدائها الفساد والنهب وتأخر الرواتب والروح المعنويـة المنخفضـة، وكان كل ذلك قبل سـنوات مـن حمـلة روسيا الكارثية عام ١٨١٢ [2]. وفوق ذلك فإن الفرنسيين أنفسهم استعاروا من البروسيين الانضباط الفريدريكي الشهير والنظام البالغ الصرامة. ولكن الجيش البروسي بدوره لم يكن محكوما جيدا على نحو ما يدعي المعجبون به في القرن الثامن عشر، ولم تستطع مناهج فريدريك الانضباطية ذات القبضة الحديدية أن تتخلص بشكل فعال من مشكلة الفرار الذي هدد في بعض اللحظات الحرجة بذوبان الجيش كلية[3]. بل وتذهب عملية الاستعارة إلى ما هو أبعد: فقد كان فريدريك وهو يخترع نظامه العسكري متأثرا (في التحليل الأخير)

---

(١) للاطلاع على نموذج جيد لمثل هذه الحجة انظر:
David B. Ralston, Importing the European Army: The Introduction of European Military Techniques and Institutions into the Extra-European World, 1600-1914 (Chicago: University of Chicago Press, 1990).

(2) John Elting, Swords Around a Throne: Napoleon's Grande Armée (London: The Free Press, 1988).

(3) R. R. Palmer, "Frederick the Great, Guibert, Bülow: From dynastic to national war," in Peter Paret, ed., Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age (Oxford: Clarendon Press, 1990), p. 98.

بموريس دي ناسو Maurice de Nassau، أمير أورانج Orange (١٥٦٧-١٦٢٥)، الذي طور التدريبات العسكرية ليخلق الليفياثان Leviathan [١] الحديث الذي كان مسحورا به. غير أن موريس دي ناسو بدوره كان يستلهم روما القديمة في نموذجه[٢]، وبالطبع فإن روما كانت تستلهم الإغريق.. غير أن عمليات الاستعارة تتوقف هنا، نظرا لأن الإغريق، كما هو معروف، كانوا يتلقون الوحي من الآلهة!

إن النقطة التي يجب أن تُستخلص من فحص هذه السيرورة التي تبدو بلا نهاية من استعارات «الرجال العظماء» للنماذج العسكرية، هي أنه لا يوجد شيء خاص يميز «أميرا شرقيا» يستعير من «الغرب». فعملية التبسيط والتجريد وإضفاء المثالية على وضع الجيش الذي يؤخذ كمثال يُحتذى به تمتد إلى جميع مستويات سيرورة «الاستعارة» بصرف النظر عمن يقوم بها. ففي كل مراحل الاستعارة سوف تجد الاعتقاد بأن النموذج كان قد طُبق حقا وفعلا بطريقة أصلية محكمة في زمن أسبق، وأن المطلوب هو إعادة خلق هذا الماضي وكذلك تكييف النموذج ليتماشى مع الواقع الجديد.

لقد حاول هذا الفصل أن يلقي مزيدا من الضوء على ما قيل في الفصل السابق بشأن أن محمد علي، وهو يفكر في طرق تنظيم جيشه، لم ير أن ثمة مشكلة في الاستعارة من كل من الفرنسيين والعثمانيين ودمج النموذجين معا بما يتماشى مع مصالحه وقدراته، وأوضحنا هنا أنه أظهر نفس المرونة عندما وصل إلى مسألة تكييف ما استعاره مع احتياجاته الخاصة. وكان هذا التناول المرن هو المسئول عن كثير من التضاربات بين القوانين واللوائح والمخططات من ناحية وتطبيقها وتنفيذها من ناحية أخرى. فالباشا وكبار ضباطه بدلا من أن يعتبروها قواعد ثابتة لا يجب الانحراف عنها، تناولوها كخطوط إرشادية يجب أن تطبق بقدر الإمكان، كما شعروا أيضا بأن من الواجب انتهاكها إذا ما واجهوا بعض الظروف القهرية. وقد بين هذا الفصل ما عساها كانت

---

(١) الليفياثان يعني في الأصل حيوان أسطوري بحري ضخم، ويعني في الاستعمال الحديث الدولة الحديثة باعتبارها دولة تدخلية فائقة الجبروت بالمقارنة بالماضي، وخصوصا الدولة الدكتاتورية. ويرجع أصل هذا المعنى إلى فيلسوف السياسة الإنجليزي توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) الذي جعل هذه الكلمة عنوان كتابه الرئيسي. (المترجم).

(2) McNeill, Pursuit of Power, p. 128.

هذه العوامل الضاغطة. فالباشا مثلما كان يحب أن يعمل جيشه بطريقة شبه آلية، كان أيضا واقعا تحت ضغط الوقت والقيود المالية التي أجبرته على المساومة في شأن بعض القوانين المبهرة التي أصدرها. وفوق ذلك كان يمتلك عددًا محددًا من الخبراء يعتمد عليهم في جعل هذه القواعد تدخل حيز الممارسة.. وأخيرًا كان مقيدا بحاجته لتكوين نخبة موالية، وهو اعتبار أجبره على أن يغض النظر عن بعض الإجراءات «الخارجة على القانون» التي كان يتخذها بعض أعضاء هذه النخبة، والتي قوضت الطريقة شبه الآلية التي كان من المفترض أن يعمل الجيش بموجبها. وواجه ابنه إبراهيم قيودا شبيهة، ففي حاجته لتكوين هيئة من الضباط يُعتمد عليها لجأ إلى تعيين رجال غير أكفاء كان مضطرا لمراقبتهم بعين الحذر. فبينما كان جنوده يُعتمد عليهم في المعركة، فأمَّنوا له أكثر إنجازاته العسكرية أهمية، كان ضباطه، برغم أنهم ظلوا في معظمهم موالين له ولأبيه، فاسدين، غير أكفاء، وكثيرا ما كانوا يتنازعون مع بعضهم البعض.

وأخيرًا فإن البيروقراطية الضخمة التي عملت على إعاشة هذا الجيش في مختلف حملاته واجهت مشاكل مهمة. فلأن الباشا كان بعيدا جدا عن الواقعية في المطالب التي وضعها على عاتق بيروقراطيته، لم يستطع آلاف الكتاب والبيروقراط الذين كانوا يعملون على تحقيق طلباته أن يلبوا ما طُلب منهم. ذلك أن إعاشة جيش يفوق المائة ألف رجل متناثرين في مناطق شاسعة من الدولة العثمانية كانت بالنسبة لبيروقراطية ما زالت في طفولتها مهمة مثبطة، قد جعلتها أهداف الباشا المستحيلة وما حدده لها من مواعيد تحكمية أكثر صعوبة.

أما السبب الآخر لإبراز مختلف المشكلات البيروقراطية والعقبات اللوجستية التي عانى منها الجيش فهو جذب الانتباه إلى أن الأنواع المختلفة من المصادر المستخدمة في الفصلين هي التي تكمن خلف التباين بين صورة الجيش التي تتميز بالدقة والتحديد التي قدمها الفصل السابق والصورة الأكثر تعقيدا التي قدمها هذا الفصل. فبينما اعتمد الفصل السابق في الأغلب الأعم على القوانين العسكرية وكتيبات التدريب المطبوعة في مطبعة بولاق، رأى هذا الفصل أن الاعتماد على دفاتر اليومية، وخصوصا دفاتر المحاكم العسكرية، مفيد للغاية. ولم يكن القصد من استخدام تلك المصادر الأخيرة القول بأن كتيبات التدريب والقوانين العسكرية تقدم صورة تبسيطية مخلة للجيش

يجب أن تُستبدل بها صورة أكثر تعقيدا وواقعية يقدمها دفتر المحكمة العسكرية، لأن دفاتر المحكمة العسكرية، مثلها مثل تقارير التفتيش اليومية على الجنود، هي في الواقع تطبيقات لهذه القوانين والمخططات.

وعلى ذلك فإن الحجة التي يجرى إثباتها هنا بشأن الاعتماد على المخططات والبرامج الرسمية وحدها في اكتشاف وإبراز منطق أشكال السلطة الجديدة (كما يقول ميشيل فوكو)، هي أن هذه المصادر مجبرة على تقديم صورة بالغة الواحدية للسلطة، تبهرنا بمنطقها وتماسكها. لقد حاول هذا الفصل أن ينزع القناع عن هذا المظهر الزائف للسلطة ليرى ما كانت عليه بالفعل: إنها تقدم مظهرا مبهرا.. نعم، ولكنه مع ذلك مجرد مظهر.. بل ومظهر مليء بالشروخ فوق ذلك. وعلى ذلك فإن الاعتماد على هذه المصادر وحدها يبالغ كثيرا في تماسك أشكال السلطة الجديدة هذه. ولا يرجع هذا فحسب إلى أنه من المحتم أن يوجد اختلاف ملحوظ بين الخطة وتنفيذها، ولكن أيضا إلى أنه حتى على المستوى النَّصِّي، حتى قبل التعرف على كيفية تطبيق الجيش لهذه المخططات، لم تكن هذه النصوص بالنظافة والإحكام الذي يروجه الادعاء الشائع.. فهي مملوءة بالثغرات والحذف ولحظات الصمت والتضاربات المحرجة، التي تُستبعد غالبا في عملية إنتاج منطق هذه النصوص. ولدينا مثلان ربما يساعدان على إلقاء الضوء على هذه النقطة.

فقانون الداخلية الذي رجع إليه الفصل السابق ليصف واجبات ومسئوليات الجنود والضباط في كل أورطة يبدو على الورق نصا مبهرا متماسكا، وبالتالي قويا. وقد طُبع بطريقة متقنة جيدة، ليقدم تعليمات تفصيلية لكل رجل في الأورطة بشأن مهماته اليومية ولمن يرفع تقاريره وكيف يجدول حياته اليومية بهذه المهمات المتعددة. غير أنه وُجدت طبعتان مختلفتان من هذا الكتيب، واحدة بالعربية والأخرى بالتركية. ويُفترض أن كليهما يمثل ترجمة دقيقة لكتيب فرنسي أصلي[1]. ومع ذلك فهناك فارق حاسم يتمثل في أن الطبعة العربية أقصر بشكل ملحوظ من التركية: فبينما تبدأ الطبعة التركية في الصفحة الأولى بالمادة الأولى التي تتناول واجبات ومسئوليات ميرالاي الآلاي تبدأ الطبعة

(١) يقول جمال الدين الشيال أنه قد تُرجم من الفرنسية، ولكنه لم يستطع أن يحدد المؤلف: تاريخ الترجمة، الملحق الثاني، بند رقم ١٦١.

العربية في الصفحة الأولى بالمادة ١٤٧ التي تعين واجبات ومسئوليات اليوزباشي. ويرجع هذا الفارق إلى أن الرتب العليا في الجيش وفي البيروقراطية المدنية أيضا، كما سنبين في الفصل السادس، كانت مقصورة على أعضاء النخبة المصرية ـ العثمانية التي كان الكلام بالتركية شرطا ضروريا للانتماء إليها. ولذلك لم تكن ثمة حاجة لطباعة طبعة كاملة من الكتيب للضباط المتحدثين بالعربية، نظرا لأنه لم يكن ثمة من أمل بالنسبة لهم في الترقية لهذه الرتب الأعلى، وبالتالى لم تكن ثمة حاجة لتوضيح واجبات هذه الرتب في نسخ الكتيبات التي كانت تسلم لهم. إن هذا الحذف الحاسم، هذه اللحظة المهمة للصمت داخل النص ذاته، تمثل انعكاسا لتوتر قائم في المجتمع وجد طريقه إلى النص. فالقانون بالرغم من ادعائه بالاكتمال والشمول، وبأنه لا يدع أمرا مهما صغر في حياة الجنود اليومية بغير أن يتناوله، فإنه حين يكون هو ذاته ناقصا يخون منطقه الخاص في صميم شكله المادي.

وتتمثل فائدة هذا المثل في أنه يبين أن الاعتماد على القوانين والكتيبات والقرارات الرسمية وحدها في دراسة واقع فترة تاريخية محددة لا يكون مفيدا إلا في حدود تصوير ما جال بذهن المسئولين والتعرف على ماهية تلك الأدوات التي لجئوا إليها لتشكيل المجتمع. أما مسألة ما إذا كان الواقع قد تم تشكيله بهذه الأدوات بالدقة التي تخيلوها فمسألة مختلفة تماما، ليس فقط لأنه من المحتم أن يوجد تباين بين الخطة النصِّية وتطبيقها، ولكن أيضا لأن هذا التمييز بين الأداة والواقع، بين نص القانون وسياقه الاجتماعي، تمييز تعسفي. فكما بيَّنا من قبل، يستحيل أن يرى المرء النص بمعزل عن سياقه الاجتماعي، بالرغم من محاولات هذا النص لتصوير نفسه كما لو كان كتابة منفصلة، أصلية، ومجردة.

وهناك مثل آخر يمكن أن يساعد على توضيح مشكلات الاعتماد على المخططات وخطابات الباشا وحدها في كتابة تاريخ مصر في عهده. فكما قلنا في الفصل الثاني، كانت الطبيعة المبهرة لبيروقراطية الباشا تنعكس في وثائقها الخاصة التي تبدو كما لو كانت تتبع أوامر الباشا بشأن كيفية تنظيم الإدارة الحكومية. فقد نص قانون صدر عام ١٨٤٤ لتنظيم البنية الداخلية للبيروقراطية المدنية صراحة على أن تكون جميع صفحات الدفاتر نظيفة ومنظمة، «الكتابة بكافة مصالح الميري تكون بدفاترهم بطريقة الزنجير

المقبولة والدفاتر تكون مجزعة ومحبوكة ومنمرة ومختوما على أوراقها ورقة ورقة والكتابة بالنمرة الدائرة بدون ترك ورق أبيض بين الكتاب وبعضها وتكون بغاية النظافة خالية من الكشط واللخبطة ولا يكون بها تكرار عملية أعني متى كان البيان موجودًا بمحل فيه الاكتفاء فلا يتكرر وضعه في محل ثان» [1]. فقد كانت الصفحات البيضاء النظيفة المرقمة تصاعديا والمضمومة بإحكام في السجل رمزا للسلطة الجديدة للدولة: واثقة بذاتها، عقلانية، ومتماسكة. وكان الكشط وسوء الخط في دفاتر الحكومة يعتبران، مثل فقد الدفاتر، جريمة وإهانة لسلطات الدولة. وفي معظم الحالات تبدو دفاتر حكومة محمد علي بهذا الشكل، غير أننا نجد أحيانا حالة خطأ أو حذف أو كلمة مشطوبة، تخون منطق النص ذاته، ويتبدى من خلالها واقع أعمق يتحدى ذات صورة البيروقراطية التي كافحت هي للحفاظ عليها.

فمثلا بعد معركة حمص في ٩ يوليو ١٨٣٢ ضد الجيش العثماني أسر المصريون عددا كبيرا من الجنود العثمانيين، وأسر معهم كبير كتاب (المحاسب باشي) «الجيش النظامي الإسطنبولي»، وسُجن، وأمر بأن يضع كشفا بالجنود والضباط المأسورين، ومجموعهم ١٧٩١ أسيرا. وحين سلم الكشف إلى آسره، محمد منيب، رئيس ديوان إبراهيم باشا (أفندي الديوان)، لم يقبله، لأنه، كما قال، قد وُضِع له عنوان خاطئ.. ففي أعلى الكشف كتب الموظف العثماني «آلايات عساكرنا المنصورة» [بالتركية]. ومن المفترض أن هذا العنوان يشير إلى اللقب الرسمي للجيش النظامي الجديد الذي شكله السلطان محمود الثاني عام ١٨٢٦، وهو «العساكر المنصورة المحمدية المدربة» [بالتركية]. ومع ذلك لم يكن محمد منيب ليسمح باستخدام كلمة «المنصورة» بعد الهزيمة النكراء التي ألحقها بجيش السلطان وأمر الكاتب العثماني بأن يستخدم كلمة «المقهورة» بدلا منها! ذُهل الكاتب، فأراد أن يتأكد من أنه لم يسئ فهم ما قاله له محمد منيب، فسأله وهو في منتهى الانزعاج: «هل تعني أن أشطب المنصورة وأكتب المقهورة بدلا منها؟». وهنا تدخل حنا بحري، كبير المفتشين الماليين في الإدارة المصرية بسوريا، محاولا أن يهدئ التوتر، وحاول أن يقنع محمد منيب أن الكاتب العثماني لا يقصد أن الجيش العثماني هو المنتصر،

(١) اللائحة المتعلقة بخدمات المستخدمين ومتعلقاتها، ص ٢٢.

وإنما عساكره فقط، «لأنهم قد انضموا الآن إلى جيشنا». ومع ذلك لم يكن بمقدور منيب أفندي أن يوافق على العنوان، وقال إنه يمكن أن يقبل العنوان إذا كتب الكاتب «[بلوكات] العساكر الأنفار المنصورة» [بالتركية]، وهنا «لم يستطع [حنا بحري] أن يجد ردا». وفي نهاية المطاف بقيت كلمات الكاتب العثماني الأصلية، ولكنها شُطبت وكُتب فوقها اقتراح محمد منيب، على النحو الآتي:

أنفارنا المقهورة

آلايات عساكرنا المنصورة..[1]

والمثير للاهتمام في هذه الحالة أنها تبين أنه برغم لوائح الباشا الواضحة في شأن الحفاظ على نظافة دفاتر البيروقراطية، بغير كشط أو خط سيئ، وجد كبير كتاب الجيش، بكل وضوح، أنه يواجه وضعا يُملي عليه انتهاك هذا الأمر. فقد كان يواجه كاتبا من جيش منافس، هُزم وحُطم، ولكنه ما زال يدعي أنه منتصر. وبالنسبة لمحمد منيب، وهو يشهد فعل تسجيل كشف الأسرى الذي كان بالنسبة له يعادل فعل استسلام رسمي، كان يجب أن يكون هذا الفعل خاليا من الغموض، واضحا في اعترافه بالهزيمة التي أوقعها إبراهيم بالعثمانيين، حتى ولو انطوى ذلك على الإشارة للجيش العثماني باستخدام لقب يختلف عن اللقب الرسمي. ولذلك كان فعل شطب هذه الكلمات الرئيسة الثلاث وتدوين كلماته هو فوقها يتمتع بقوة رمزية تشير لقوة إبراهيم باشا العسكرية وأبيه من خلفه، في مواجهة السلطان وباشواته[2] في إسطنبول.

ومع ذلك لم يكن التوتر الواضح في عملية طمس وتشويه نص رسمي ناتجا فقط عن تنافس كاتبين ينتميان لنظامي كتابة مختلفين. فمثل حالة كتيب التدريب الناقص الآنف الذكر كان هذا التوتر الواضح في النص يشخص توترا أعلى في المجتمع. فقد كان بمقدور محمد منيب أن يكتفي بأن يطلب استبدال كلماته بكلمات الكاتب العثماني، ولكنه أبقى على هذه الكلمات وشطبها، ثم كتب كلماته فوقها. والحال أنه هذا التصرف

(١) الشام ٩/ ١٥٨، في ٢٥ صفر ١٢٤٨/ ٢٥ يوليو ١٨٣٢.

(٢) اشتهرت موقعة حمص في مصر بـ «يوم هزيمة الباشوات»، لأن الجيش العثماني كان بقيادة قواد مختلفين، كلهم من الرتب الكبرى في خدمة السلطان: عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي، ص ٤١٥.

ربما كان يعكس ازدواجا في مشاعر الكتاب العاملين في خدمة محمد علي عموما والعاملين في الجيش خصوصا عند الإشارة إلى الهزائم التي وقعت للجيش العثماني، جيش «حامي العقيدة»، و«خادم الحرمين الشريفين»، وهي ألقاب السلطان العثماني المعروفة. وقد سبق ورأينا بالفعل ازدواجية مشاعر محمد علي ذاته نحو قيامه بالتمرد على سيده في إسطنبول. صحيح أن إبراهيم، وربما رجاله في الجيش أيضا، لم تكن لديهم وساوس كثيرة في هذا الشأن وكانوا قاطعين في تأكيد انتصاراتهم على العثمانيين بطريقة واضحة بعيدة عن الغموض، ومع ذلك يجب أن نتذكر أن معركة حمص كانت أول مواجهة واقعية في ميدان مفتوح بين إبراهيم والعثمانيين (أما حصار عكا، فبرغم أنه وقع قبل معركة حمص بشهرين، فإنه كان أولا حصارا وليس معركة مفتوحة، وثانيا استمر لمدة ستة شهور بأكملها، وثالثا لم تحارب فيه أية قوة تنتمي لمركز الدولة العثمانية مرسلة من إسطنبول، على نحو ما حارب العثمانيون في حمص).. لقد كانت الإشارة إلى هزائم العثمانيين أمرا محرجا لموظفي إدارة محمد علي. وكان هناك أيضا توتر إضافي مغروس في مصطلح «العساكر المقهورة»، لأنها تتضمن «العساكر المقهورة المحمدية»، وهو ما حاول محمد منيب أن يخفيه بإضافة اللاحقة الدالة على الملكية «نا» [بالتركية: مز]، بعد كلمة «عساكر» [في التركية يضاف الضمير بعد الصفة: «مقهور»]، محاولا في المقام الأول أن يجعل الهزيمة الواقعة تنطبق على جيش السلطان الخاص، وثانيا أن يتجنب المعنى الضمني بأن جنود النبي محمد هم الذين هُزموا!

الخلاصة

تكمن أهمية هذه الحالة، مثلها مثل حالة الطبعة غير الكاملة للقواعد العسكرية، في أنها تجذب انتباهنا إلى مشاكل متأصلة في كتابة تاريخ مصر في القرن التاسع عشر بالاعتماد على قرارات محمد علي الرسمية، أو مختلف المخططات والقوانين واللوائح التي صدرت في عهده. فكما بيَّن ميتشل بذكاء في كتابه «استعمار مصر»، وكما حاول الفصل السابق أن يوضح، كانت تلك النصوص نصوصا مبهرة، تحمل في داخلها عنصرا سلطويا متأصلا مهما. ومع ذلك يكمن خلف هذا المظهر المُحكم النظيف لهذه النصوص المبهرة واقع أكثر تعقيدا بكثير. إن التوتر المتأصل في النص لا يقوم فقط، على

نحو ما حاول هذا الفصل أن يبين، على التباين الذي يفصله عن الواقع الذي يحاول أن ينظمه. وذلك لأن النص ذاته انعكاس لذلك الواقع برغم تظاهره بعكس ذلك؛ أي بالرغم من طبيعته التي تقوم على افتراضه لذاته وأصليته وانفصاله. ذلك أن تلك النصوص التي تدل على السلطة والقوانين والمخططات واللوائح الحكومية، كانت هي ذاتها قد «لوثها» الواقع الذي شرعت في تنظيمه وضبطه و«دفترته»، حتى قبل أن نرى الطريقة التي ربما كان الجنود قد تفاعلوا بها معها. وبرغم أن هذه القوانين والقرارات الرسمية تدعي أنها تمثل الواقع، فيما يسميه ميتشل طريقة «التأطير»، أي التمثيل لشيء بالغ العمق مثل مفهوم النظام ذاته، أو التقدم، أو العقلانية، فإنها تبدو كما لو كانت هي ذاتها قد دفترها هذا «الواقع» «المنحط».

وباختصار فإن المسألة المطروحة هنا هي أن الطريقة المبهرة التي تبدو بها نصوص معينة ليست أمرا بالغ الأهمية، فالنصوص مع ذلك لا تكتب نفسها: إنها انعكاس للمصالح المخولة لمجموعة بعينها من الناس الذين يحاولون أن يخفوا مصالحهم خلف فكرة ما عن الحقيقة العامة أو الكتابة المجردة، ويغلفوها في لغة متماسكة مبهرة ما. وقد حاول هذا الفصل أن يتخطى لغة بيروقراطية محمد علي المبهرة هذه، وقال بأن جيش الباشا، إلى جانب نجاحه شبه الكامل في التعبير عن نظام مثالي لإدارة المجتمع ككل، كان يعكس أيضا، في الطريقة التي كانت تعمل بها مراتبه العليا، الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصري. وسوف يُكمل الفصل التالي الصورة، إن جاز التعبير، فيرى كيف فهم الرجال القابعون في أدنى مراتب الهرم العسكري، أي الجنود، هذا النظام الجديد، وكيف تفاعلوا معه.

* * *

الفصل الخامس

خلف الخطوط: الحياة اليومية في المعسكرات

في فبراير ١٨٣٢ توفي إسلام أغا، يوزباشي الآلاي الثالث عشر مشاة، في مستشفى الجيش في عكا. وعلى فراش الموت طلب من صديق له، هو حسين أغا، بكباشي الآلاي الثامن مشاة، أن يتولى ترتيب جنازته، وطلب منه بصفة خاصة أن يبيع متعلقاته ليشتري له كفنا ويأتي بشيخ «يقرأ القرآن على روحه». باع حسين أغا ممتلكات صديقه المتوفى ليستطيع أن يفي بمتطلبات جنازته احتراما لوصيته، ولكن قبل بداية الجنازة تدخلت أركان الحرب العسكرية في سوريا وطلبت من محمد بك، ميرالاي الآلاي الثالث عشر مشاة، أن يصادر ممتلكات المتوفى ويبيعها ويسلم ثمنها نقدا للديوان، نظرا لأن كل متعلقاته، كما قيل، أموال ميرية. وحين علم حسين أغا بذلك قدم عرضحالاً لإبراهيم باشا أورد فيه أسباب تصرفه على خلاف ذلك وطلب السماح له بتحقيق رغبة صديقه. أحال إبراهيم باشا الالتماس إلى إبراهيم يكن، أما إبراهيم يكن فـ «لم يرد»[1].

بعد سبعة أشهر، وفي نفس المستشفى، توفي علاء الدين أغا، ميرالاي الآلاي الثامن، بالتهاب الكبد[2]، وقبل وفاته بخمسة أيام منح خادمه الذي يبلغ من العمر ثمانية عشر عاما خمسة أكياس (٢٥٠٠ قرش) بحجة مختومة أمام شهود عدول. وحين علم الديوان بذلك شك في صحة الحجة وطالب بالمال قائلا إن أملاك الجنود والضباط المتوفين

---

(١) الشام ٢/ ٦٥، في ١١ رمضان ١٢٤٧/ ١٣ فبراير ١٨٣٢.

(٢) كانت الأحوال الصحية في عكا بعد سقوطها مذرية: فقد مات ١٥٢٥ رجلا، معظمهم بالملاريا والتهاب الكبد: الشام ١٨/ ١٨٤، في ١٥ نوفمبر ١٢٤٨/ ١٦ فبراير ١٨٣٣.

يجب أن تعود إلى الجيش. ولكن عندما تبين للديوان أن الفتى لديه حجة مختومة قرر أن يتصرف في القضية من خلال القاضي الشرعي المحلي الذي قال إن الشريعة تحظر التوريث بوصية بما يفوق ثلث قيمة تركة المتوفى. وازدادت القضية تعقيدا حين تبين أن علاء الدين أغا ترك حصانه أيضا للفتى، بالإضافة للنقود. غير أن الديوان قرر أن يصادر ثلثي النقود وأن يأخذ الحصان ويسلمه إلى سلاح الفرسان الذي كان يعاني من نقص في إمدادات الخيول. ولأن المصائب لا تأتي فرادى، تقرر أيضا تجنيد الفتى في الجيش. فقدَّم الأخير عرضحالاً لإبراهيم باشا قال فيه إنه عبد مُعتق لعلاء الدين أغا وإنه يريد أن يذهب إلى القاهرة ليخدم أطفال سيده الصغار. ومرة أخرى «تم إسكاته ولم يُعطَ ردا» [بالتركية: سكوت أولنوب جواب ويرلمدي][1].

«لا صلوات ولا أجراس...»[2]

يمثل الصمت الذي ردت به السلطات على هذين العرضحالين صمتا أعم تجاه الموتى وكيفية معاملتهم. لقد بدأت كل الفصول حتى الآن بمشهد أو حكاية أو استعراض يحدد طابع بقية الفصل. غير أن هذا الفصل يبدأ بغياب مشهد؛ مشهد متوقع ولكنه مفقود. ففي ضوء حالتي الموت المذكورتين أعلاه، وعلى غرار الفصل السابق الذي بدأ بمشهد معركة، كان يجب أن يبدأ هذا الفصل بمشهد جنازة. غير أن آلاف الوثائق المتعلقة بجيش محمد علي وحملاته المختلفة تخلو ولو من وصف وحيد لجنازة، سواء لضابط أو جندي. وكما يتضح من مثليّ الالتماسين المذكورين اللذين يبرزان غياب الجنازة، لم يتم دفن المئات والآلاف من الرجال الذين ماتوا في مختلف حملات محمد علي بطريقة مشرفة، وانحصر اهتمام السلطات الوحيد بالموت في الإبلاغ عن تواريخ الوفاة بسرعة لكي توقف الرواتب التي كانت تسلَّم أحيانا لعائلات الرجال في مصر[3]. ففي

(١) الشام ١١/ ١٠٧ في ١٢ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٩ سبتمبر ١٨٣٢.

(2) Wilfred Owen, "Anthem for Doomed Youth", in the Collected Poems of Wilfred Owen (New York: New Directions, 1965), p. 44.

(٣) انظر مثلا حالة أرملة طُلب منها أن تعيد عطايا خمسة وثلاثين شهرا تسلمتها بصفة راتب لزوجها المتوفى، على أساس أنه مات منذ ذلك الحين ولكن سلطات الجيش لم تعلم في حينه لتوقف تسليم مرتب زوجها لها: أوامر للجهادية ١/ ٢٩١، في ٢٤ صفر ١٢٥٤/ ٢٠ مايو ١٨٣٨.

حدود اهتمامات السلطات لم يكن المتوفى، ضابطا كان أم جنديا، أكثر من اسم يجب أن يُشطب من دفاتر الجيش وكشوف الماهيات[1]. والأهم من ذلك، وكما تبين من الحالتين المذكورتين، كانت السلطات مهتمة أيضا بالاستيلاء على متعلقات المتوفى، مدَّعية أنها أموال ميرية يجب أن تعود إلى الحكومة[2].

باستثناء هذه الاهتمامات «الدفترية»، لم تكن السلطات تولي المتوفى أي اهتمام. فالآلاف من الرجال الذين ماتوا في الفيافي القاحلة في شبه الجزيرة العربية، وفي أراضي السودان الحارة، وسهول الأناضول الباردة، ومياه البحر المتوسط الزرقاء العميقة، لا يظهرون في الوثائق المعاصرة إلا عرضا؛ فلم يكن الاحتفال بذكرى المتوفى من الأمور التي تلقى من السلطات عناية خاصة. ولا يقتصر الصمت على خلو الوثائق من روايات عن الجنازات، سواء للجنود أو الضباط، فليست لدينا أيضا أية إشارات إلى احتفالات عسكرية أو نصب تذكارية. وكما يتضح من العرضحالين المذكورين كان الضباط، والجنود بالأحرى، يتوقعون أن السلطات لن تعاملهم باحترام حتى بعد الموت، وأن عليهم أن يرتبوا شئون جنازاتهم من أموالهم الخاصة ــ أو ما كانوا يظنونه أموالهم حتى تدخلت السلطات ووضعت يدها عليه أيضًا. ذلك أن «دفترة» المرء في سجلات الباشا لم تكن تنتهي بموته.

غير أن صعوبة كتابة تاريخ الرجال الذين فقدوا حياتهم في حملات الباشا، وتاريخ حياة زملائهم الذين عاشوا من بعدهم، لا ترجع فقط إلى عدم وجود شواهد قبور مقامة في حدائق جميلة. ذلك أن الفلاحين المصريين الذين شكلوا الغالبية الساحقة من قوة محمد علي المقاتلة، وقدموا بالقطع غالبية الخسائر البشرية، كانوا أميين، ولم يتركوا لنا أية شهادات مكتوبة عن معنى القتال في جيوش الباشا عندهم؛ فلم يكن من بينهم أمثال

(١) انظر المادة ١٧٨ من قانون الداخلية، ص ١٦-١٧. وبالنسبة لنص الأمر الصادر من ديوان الجهادية في القاهرة لمختلف كتاب الآلايات بشطب أسماء الموتى، انظر: الشام ٧/ ٥٢، في ٨ محرم ١٢٤٨/ ٨ يونيه ١٨٣٢.

(٢) هناك أمثلة عديدة لذلك انظر مثلا: الشام ٢/ ٤٣، في ٣ رمضان ١٢٤٧/ ٨ ديسمبر ١٨٣١؛ ديوان المعاونة ١/ ٢١١٦، في ١٢ جماد الأول ١٢٤٨/ ٧ أكتوبر ١٨٣٢.

جريفز Graves أو أوين Owen أو رمارك Remarque أو ساسون Sassoon [1] ليتكلموا بلسانهم ويطلعونا على مشاعرهم في مواجهة الأهوال والمخاوف، وفي التعامل مع القلق والأكوام الدامية في ساحات الوغى، «حيث يبدو الحال وكأن الله لا يعنيه شيء»[2].

لا يحاول هذا الفصل أن يحكي قصة هذا الجيل المفقود.. ولم يبدأ بصمت السلطات في تعاملها مع الموت لكي يملأ الفراغ ويتكلم بالنيابة عن الجنود فهذا شرف لا أدعيه ولا أستطيع القيام به، وإنما أحاول أن أطرح سؤالا مهما: إذا كان الجنود، كما رأينا في الفصل السابق، يتغذون تغذية سيئة ولا يتلقون أجورهم بانتظام ولا يحصلون على ملابس مناسبة، يضاف إلى ذلك حرمانهم من الدفن على نحو مشرف، فلماذا إذن واصل هؤلاء القتال؟ إننا إذا احتكمنا إلى الوثائق سنجد أنهم لم يواصلوا القتال من أجل محمد علي ونخبته فحسب، وإنما أيضا قاتلوا بنجاح مشهود. فهل كان القسر هو الشيء الوحيد الذي جعلهم يواصلون القتال؟ وإذا كان القسر يفسر كيفية إرسالهم لساحات الوغى، فهل يمكن أن يكون أيضا تفسيرا مناسبا للنجاح الذي حققوه حين بدأ القتال الفعلي؟

والمهمة، يجب أن أعترف، ليست سهلة، ليس فقط بسبب ندرة المصادر التي تصف مشاعر الجنود وانفعالاتهم خلال هذه الأوقات العصيبة، وإنما أيضا لأن السؤال عموما من الأسئلة التي يصعب تناولها بشأن أية معركة وأي جيش. فحين يواجه الجنود الاقتراب الشديد للموت، حين تكون جميع الحواس مشدودة، حرفيا، إلى الحد الأقصى، وحين يغلب أن تعني طاعة الأوامر أن يجروا «أقدامهم المتقرحة على ممرات مرصوفة بإخوتهم»[3]، ما الذي يحملهم على أن يطيعوا الأوامر ويتقدموا نحو العدو و«يشتبكوا

---

(١) جميعهم من شعراء الحرب العالمية الأولى: جريفز Robert van Ranke Graves (١٨٩٥-١٩٨٥) شاعر وروائي بريطاني خاض غمار الحرب العالمية الأولى وسجل تجربته في الخنادق في أشعاره وفي سيرته الذاتية بعنوان وداعا لكل ذلك Good-bye to all that (١٩٢٩)؛ وأوين Wilfred Owen (١٨٩٣-١٩١٨) أيضا شاعر بريطاني، يعتبر من أهم شعراء الحرب العالمية الأولى؛ ورمارك Eric Maria Remarque (١٨٩٨ - ١٩٧٠) روائي ألماني سجل آلام الحرب العالمية الأولى في روايته الشهيرة: كل شيء هادئ على الجبهة الغربية (١٩٢٩) وأعمال أخرى. أما ساسون Siegfried Sassoon (١٨٨٦-١٩٦٧).. فهو شاعر وناثر بريطاني اشتهر بشعره المعادي للحرب التي اشترك فيها وجُرح (المترجم).

(2) "Greater Love", in Owen, Collected Poems, p. 41.

(3) "Insensibility", in Ibid., p. 37.

معه» بشجاعة ويريقوا «نبيذ الشباب الأحمر الحلو»[1]؟ ذلك هو السؤال الذي يجب أن يُطرح.

تتمثل إحدى الإجابات الممكنة في القول بأن الجنود لم يكن باستطاعتهم من الناحية المادية أن يغادروا موقع المعركة لأنهم كانوا يُمنعون من ذلك. ففي جميع الروايات تقريبا التي تصف توزيع إبراهيم لقواته في المعارك نرى دائما قوات فرسان غير نظامية متأهبة في مؤخرة الجيش. وربما كانت هذه القوات مجرد قوات احتياطية أبقاها إبراهيم هناك لحين احتياجه إليها، غير أنه بالنظر إلى الدور التقليدي الذي لعبه العربان في جيش محمد علي يبدو القول بأنها قد وُضعت هناك للقبض على أي هارب من الجانب المصري افتراضا لا يقل معقولية. فحين كانت المعركة الواقعية تبدأ كان الكثير من الجنود يشعرون بأنهم قد وقعوا بين فكي كماشة، ليس فقط بين حراسهم الدائمي اليقظة من خلفهم والعدو من أمامهم، ولكن أيضا بين الحافز القوي لإطلاق سيقانهم للريح والهرب من الجيش كلية، وهو حافز لم يتم أبدا وأده والقضاء عليه، والالتزام بطاعة الأوامر و«الاشتباك مع العدو» بشجاعة و«رجولة». فإذا لم يكن المرء يعتنق بغير حس نقدي روايات المؤرخين الوطنيين التي تفتقر إلى الأدلة والتي تقول بأن قوات محمد علي كانت تتوق إلى التضحية بحياتها من أجل «مصر»، فسوف يخطر بذهنه بلا شك أن هؤلاء الرجال لم يكونوا قد فقدوا بعد غريزة البقاء التي أبقت على إنسانيتهم بالرغم من سنوات التدريب وغسيل المخ، وأن الكثير من هؤلاء الرجال الذين «وُضعوا في حالة من الخوف والتوتر لا تُحتمل ولا سابق لها، ويُتوقَّع منهم أن يستجيبوا لها بـ«شجاعة» غير طبيعية»[2]، لم يستطيعوا أن يواصلوا القتال، وتعرضوا لانهيارات عصبية، واستجابوا بطريقة تشبه سلوك العديد من الجنود البريطانيين في الحرب العظمى من ١٩١٤ إلى ١٩١٨.

---

(1) Rupert Brooke, "The Dead," in the Collected Poems of Rupert Brooke (London: Pape - mac, 1992), p. 314.

(2) Elaine Showalter, "Rivers and Sassoon: The inscription of male gender anxieties", in Margaret R. Higonnet, Jane Jenson, Sonya Michel and Margaret C. Weitz, eds., Behind the Lines: Gender and the Two World Wars (New Haven: Yale University Press 1987), p. 64.

في ظاهر الأمر يبدو أن الحملة السورية من ١٨٣١ إلى ١٨٤٠ والحرب العالمية الثانية من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ مختلفتان في طبيعتيهما ومتباعدتان زمنيا إلى حد يجعل المقارنة بينهما غير مقبولة تقريبا. فمن جهة كانت الحرب العظمى حربا بين قوى أوربية في القرن العشرين، بينما كانت الحملة السورية صراعا عسكريا داخل الدولة العثمانية وقع قبل ذلك بقرن تقريبا. كذلك تبدو التكتيكات التي طُبقت والأسلحة التي استُعملت وشدة المعارك مختلفة جذريا في الحربين. فإحداهما كانت حملة تقوم على الحركة السريعة، تقطع فيها القوات مئات الأميال في مدد زمنية قصيرة، بينما كانت الأخرى حربا للخنادق، للهجمات المُجهَضة التي لا تُحصى، وللملايين من المقاتلين «المتخندقين» في مواقعهم لسنوات متصلة. وتزداد صعوبة المقارنة إذا أضفنا إلى ذلك أسباب الحربين ونوعية القيادة العسكرية. فعلى عكس إبراهيم باشا بخياله الفريد وذكائه البارع ونفاذ بصيرته، كان سير دوجلاس هيج Sir Douglas Haig، قائد القوات البريطانية في الحرب العظمى، يفتقر إلى «الفطنة والقدرة على التجديد... [بالإضافة إلى أنه كان] عنيدا، متفاخرا برأيه، لا يتمتع بالمرونة ولا التسامح... ولا الظُرف... ريفي جلف [و] غبي كالثور»[1].

أيا كان الأمر، فطالما أن الجنود هم الذين خاضوا القتال الفعلي في الحربين لا الضباط الذين قادوهم إلى حتوفهم، فإن ثمة تشابهات مهمة بينهما تجعل المقارنة ذات قيمة. ففي كلتا الحربين كان ثمة تيار تحتي من عدم الرضا عن الحرب و«نزعة للسلام» ــ إذا استخدمنا مصطلحا حديثا ــ وشعور بأن الحرب بلا طائل ولا هدف ولا ضرورة. وبرغم المحاولات اللاحقة لحذف هذه النزعات «السلامية» من الروايات الرسمية للحربين، تبين الوثائق أن الرجال، بالإضافة إلى تفاعلهم مع الرعب والآلام والخوف والذعر الذي يميز وضع القتال الفعلي، كانوا غالبا ما ينهارون نفسيا ويرفضون

(١) Paul Fussell, The Great War and Modern Memory (Oxford: Oxford University Press 1975), p. 12
ويواصل «فَصِل» قائلا عن «هيج» إنه «كان القائد المناسب تماما لمؤسسة التزمت بشن هجمات مجهضة لا تنتهي. فلا عجب أن يكون أقوى ما خلَّفه أداء هيج هو القناعة السائدة بين أصحاب الخيال والذكاء اليوم بأن كل القادة المدنيين والعسكريين قد ارتكبوا أخطاء لا تغتفر. ويمكن القول بأن هيج قد وضع هذا النموذج Paradigm للفشل». ومع أن كل من القادة المصريين والبريطانيين اليوم يتبعون، فيما يبدو، هذا النموذج، فإننا لا نستطيع أن نقول إن إبراهيم هو الذي وضعه، على خلاف هيج.

المشاركة في المذبحة. كانت مثل هذه الحالات تسمى خلال الحرب العظمى «صدمة القذائف»(Shell Shock)، التي أصبحت مسئولة بحلول ١٩١٦ عن ٤٠٪ من مجمل الخسائر البشرية في مناطق القتال[1]. وقد توصل و.هـ. ر. ريفرز W.H. R. Rivers، عالم الأنثروبولوجيا الشهير والطبيب النفسي الذي عالج حالات كثيرة من «صدمة القذائف» خلال الحرب، إلى أن «كمية الأعراض العصابية لا ترتبط بشدة المعركة ولا بطول خدمة الفرد أو مزاجه العاطفي، ولكن بمدى مكوثه في نفس المكان»[2] وإحساسه بأنه محاصر. وقد حدث ذلك في الحرب السورية خلال الحصار الممتد لعكا (من بدايات ديسمبر ١٨٣١ إلى نهايات مايو من العام التالي)، حيث كان الآلاف من جنود القوات المصرية يشعرون بالخطر وهم يجلسون بلا حراك، وفقا لمقتضى الحال، في الخنادق التي كانت الهندسة العسكرية تحفرها لتقترب من أسوار القلعة، حيث كانوا بمثابة أهداف ثابتة للقذائف التي كانت تطلق من المدينة الصامدة. فهنا بدأت تظهر على الرجال أعراض لا يمكن إلا أن تكون «صدمة القذائف»، شبيهة بتجارب الجنود البريطانيين الذين عانوا منها بعد ذلك بثمانين عاما.

ففي إحدى الحوادث خلال الحصار قتلت القذائف المنطلقة من القلعة أحد الجنود، فأصاب الذعر زملاءه حين رأوا جثته، وتركوا ساحة القتال كلية واستداروا عائدين إلى الخنادق حيث الأمان النسبي، كما فر اليوزباشي الذي كان يقودهم من موقعه وعاد لا يلوي عن شيء إلى معسكر الجيش ليخبر قائده بالحادث. وعندما حوكم هؤلاء الرجال محاكمة عسكرية بعد أربعة أيام، قيل لليوزباشي إن الأعذار التي قدمها لفراره من موقعه غير مقبولة، لأنه ليس من المعقول أن يذهب ليُخبر قائده بكل جندي يموت. كذلك قيل للجنود إن سلوكهم كان يتسم بانعدام الرجولة والجبن، كما أنه ينتهك القانون الذي ينص على أنه «إذا مات أحد الجنود يجب أن تُخفى جثته عن زملائه على الفور

---

(١) Showalter, "Rivers and Sassoon," p. 63. وللاطلاع على تحليل عميق وأكثر شمولا لصدمة القذائف انظر أيضا: Elaine Showlater, The Female Malady: Women, Madness, and English Culture (New York: Pantheon, 1985), chapter 7, "Male hysteria: W. H. R. Rivers and the lessons of shell shock".

(2) Eric Leed, No Man's Land: Combat and Identity in World War I (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), p. 183.

منعا لتفشي الذعر»[1]. وفي حادث آخر أثناء حصار عكا ألقى أحد الجنود بنفسه على الأرض، محاولا أن يتفادى شظايا قذائف المدافع التي كانت تنطلق من القلعة، ولكن لسوء حظه كان إبراهيم باشا يمر بالصدفة، وشهد هذا السلوك الذي اعتبره سلوكا لا يليق بجندي، فاستدعاه وأمر كل رجال البلوك الذي ينتمي له بالبصق على وجهه لأنه جرؤ على إظهار خوفه[2].

إلى جانب التحدي الضمني الذي تنطوي عليه هذه الأفعال لمفهوم «الرجولة» ذاته، كان إبراهيم مهتما بالتأثيرات المحتملة لها على المعنويات العامة والانضباط: فالجيش الذي ينهار رجاله ويهربون في أول فرصة ليس جيشا على الإطلاق. لذلك كان الرجال الذين يجرءون على انتهاك القوانين العسكرية التي تحكم وضع القتال الفعلي، وكذلك الذين ينتهكون المعايير الأخلاقية العامة التي تحدد السلوك «الرجولي»، يواجهون عقوبات قاسية. ولكن «القانون» وحده لم يكن كافيا، وكانت تتم الاستعانة بـ «الطب» أحيانا في مواجهة حالات أخرى للسلوك «غير الرجولي»، منها حالات الشعور بـ«الحنين إلى الوطن» الذي أصاب الكثير من الجنود، عادة بعد تجنيدهم مباشرة.

فالكثير من الرجال، القلقين على عائلاتهم التي تركوها خلفهم وعلى أطيانهم التي كانت إنتاجيتها قد تأثرت بالتأكيد، كان مؤلما لهم إلى أقصى حد أن يجبَروا بالقوة على ترك قراهم لغايات وأهداف غامضة تماما بالنسبة لهم ولمدة غير معروفة. ولم يكن من غير الشائع عند عودتهم في نهاية المطاف إلى قراهم «أن يجدوا زوجاتهم وبناتهم، اللاتي، ربما، يحبونهن ويعزونهن قد ضعن بلا أمل في استعادتهن، وبهذه الطريقة تحطمت أسر كثيرة تحطيما تاما»[3]. لم يستطع الرحالة الإنجليز أن يفهموا هذا التعلق الذي شعر به الفلاحون تجاه قراهم، وغالبا ما اعتبروه حالة عاطفية بائسة من مرض الحنين إلى الوطن يجب أن يعالَجوا منه. كتب أحدهم قائلا: «بالنسبة لنا نحن الرجال الإنجليز، سوف يبدو أن من الأمور التي لا تحتمل التصديق أن يرى شباب تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والثانية

(١) الشام ٢/ ٧١، في ١٧ رجب ١٢٤٧/ ٢٢ ديسمبر ١٨٣١. وللاطلاع على حالة أخرى شبيهة انظر: الشام ٣/ ١٠٢ مكرر، في ١٢ صفر ١٢٤٧/ ١٦ يناير ١٨٣٢.

(٢) الشام ٢/ ٦٤، في ١٠ رجب ١٢٤٧/ ١٥ ديسمبر ١٨٣١.

(3) St. John, Egypt, II, p. 176.

والعشرين أن اضطرارهم لترك موطنهم أمر يفوق القدرة على الاحتمال»[1]. وبالمثل وجد الدكتور باورنج عند زيارته للقوات في سوريا «أن عدد الأفراد الذين يذوون حتى الموت ويغرقون تحت تأثير هذا المرض غير القابل للعلاج... ملحوظ جدا»[2]. وحين ناقش الأمر مع طبيب المعسكر، قال له: «(لا أستطيع أن أبقيهم على قيد الحياة... حين يبدءون في التفكير في موطنهم والكلام عنه). وقبل أن يموتوا [يضيف باورنج] يغرقون في خواء هامد لا مبال...»[3].

وحين وجد كلوت بك أنه يواجه ما يشبه حالة من تفشي وباء «مرض الحنين إلى الوطن»، شعر، بوصفه كبير أطباء الجيش، بضرورة الإشارة إليه في كتيب كتبه «لصغار الجراحين يسهل عليهم حمله دائما ومراجعته في الأحوال التي لا يتمكنون فيها من مطالعة كتب كبيرة..»[4]، قدم فيه تعليمات خاصة للضباط والأطباء تبين لهم كيفية مواجهة مرض الحنين إلى الوطن بين الجنود:

> **الاشتياق إلى الوطن مرض يصيب في الغالب العساكر الجديدة بسبب مفارقة أوطانهم وعيالهم والاشياء المألوفة عندهم وذلك ما يوقعهم في غم شديد وسقم وذبول ونهوكه وأحيانا في الموت فينبغي تسليتهم حسب الإمكان بالوعد بالرجوع إلى الوطن قريبا ووضعهم مع أهالي بلادهم وبتلطيف الأشغال والخدمة المطلوبة منهم. والتأثرات المغمة تضر بالصحة وتسبب تهيجات معدية فلذا ينبغي حسب الإمكان أن تبقى العساكر في حالة سارة ويؤمر ضباطهم بأن يلينوا لهم القول ويعدوهم بأشيا مفرحة لهم ويهونوا عليهم الأخطار التي هم معرضون لها ولا بأس بتفريحهم باللعب والطرب[5].**

بهذا المعنى، كان جنود محمد علي، مثل كل الجنود الذين يواجهون أية معركة، محاصَرين بين البحر من ورائهم والعدو من أمامهم، فقبل ساعات المعركة القليلة العصيبة كانت أمامهم فكرة الاشتباك مع العدو، بكل ما يتضمنه القتال من مشاعر الخوف والرعب، ومن ناحية أخرى كانت خلفهم ذكريات الوطن: الحقول التي تركوها

---

(1) Scott, Rambles in Egypt, II, p. 218.

(2) Bowing "Report on Egypt," p. 5.

(3) Ibid., p. 6.

(٤) كلوت بك، عجالة، ص ١.

(٥) نفسه، ص ١٠ - ١١.

بلا رعاية، العائلات التي هجروها، الزوجات والحبيبات اللاتي تخلوا عنهن، وتركوهن لقدرهن. كان الهرب من ساحة القتال للعودة إلى الوطن مستحيلا لأن الحراس والخفر كانوا يراقبونهم بعناية. وحين كانت المعركة تبدأ كان التوتر يرتفع: كان عدم فعل شيء والبقاء بلا حراك أو التراجع إلى الخطوط الاحتياطية حيث الأمان النسبي تصرفا خطرا على الدوام، لأنه يعني يقينا المحاكمة العسكرية. لم يكن أمام الجنود وقد وقعوا في الفخ بهذه الطريقة خيار أفضل من طاعة الأوامر الصادرة لهم من ضباطهم على هيئة إشارات وصيحات. وربما يوضح مثل من معركة قونية هذا الأمر: فخلال هجوم مضاد صغير من جانب العثمانيين فقد المصريون النظام تماما وتملك الارتباك لواء الفرسان الأول بأكمله. وها هي شهادة صاغ من هذا اللواء:

> حين بدأ آلاي الحرس في الاشتباك مع العدو أمر كل من ميرالاينا وبكباشينا بتشكيل طابور. ولكنني لم أسمع الميرلوا وهو يأمر بذلك. ولكن قبل أن نتخذ التشكيل الجديد أمر كل من الميرلوا والميرالاي بالهجوم فهجمنا، ولكن جناحنا الأيسر بدأ في التراجع واختلط اللواء كله ببعضه البعض بلا نظام. وجُرح حامل الراية وكان الضباط يجبرون الجنود على العودة بدفعهم بسيوفهم. وحينئذ جمعنا أورطاتنا وفصلناها عن بعضها البعض ونظمناها... ثم أعطى نافخو الأبواق إشارة الانتشار في طابور وسرعان ما اتخذنا هذا التشكيل[1].

إذا كان الجيش المصري يستحق أن يوصف بالتفوق على عدوه العثماني، فإن ذلك يرجع إلى حالات كهذه، حين لا تكون الشجاعة أو الشرف أو الروح المعنوية العالية هي المعول عليها في إنقاذ الموقف، ولكن التدريب المستمر والمتكرر الذي أوحى للجنود بالتعرف على الموضع المألوف للراية أو الصوت المفهوم للبوق، الذي يعني بالنسبة لهم شيئا له معنى في وسط لغط الصيحات وضجيج المعركة. لقد كانت هذه الإشارات والرايات وصيحات الأوامر تبدو لهم في مثل هذه اللحظات العصيبة وكأنها توهمهم بوجود النظام. لم يكن للجنود في ساعات المعركة العصيبة خيار سوى طاعة الأوامر، ليس فقط لأن عدم الطاعة يجلب معه احتمال العقاب الحتمي، ولكن أيضا لأن تجاهلها يبدو أنه يُقرب الموت أكثر. لقد كان الجنود بفضل غريزة حب البقاء لديهم يفضلون

---

(١) الشام ٢٣/ ٧٣، في ٢ صفر ١٢٤٩/ ٢١ يونيه ١٨٣٣، ص ٨ - ٩.

طاعة الأوامر خلال ساعات المعركة الحاسمة، لأن هذه الأوامر كانت تمنحهم على الأقل الإحساس بما يشبه النظام والتنظيم[1].

ولكن كيف يكون سلوك الجندي، ليس أثناء المعركة، بل قبلها وبعدها؟ فإذا كان الجندي مضطرا لأن يجعل سلوكه في المعركة مطابقا للطريقة التي تصوره بها كتيبات التدريب، أي ككائن بلا روح شبيه بالآلة، فهل كان سلوكه مشابها حتى بعد تراجع خطر الموت المباشر؟ تتطلب الإجابة على هذا السؤال أن ننتقل من «النموذج الأدبي للمعركة» إلى روايات حياة الجنود اليومية في ثكناتهم وفي معسكرات تدريبهم؛ علينا أن نذهب إلى ما وراء خطوط القتال حيث يجري تجهيز الجنود للمعارك، وحيث يتعافون منها. فالتوصل إلى تقييم سليم لمدى نجاح السلطات في تحويل الفلاح إلى جندي منضبط إنما يكون بدراسة حياة الجنود في ظل الأمان النسبي للثكنات والمعسكرات العسكرية.

توحي الصورة التي نحصل عليها من كتيبات التدريب والقوانين العسكرية المختلفة التي دُرِست في الفصل الثالث بأن الثكنات ومعسكرات التدريب ومستشفيات البحرية والمدارس العسكرية كانت تحظى بحراسة كثيفة وسيطرة محكمة ومراقبة لصيقة. غير أن القوانين التي تحكم هذه المؤسسات، لم تكن تُطبق بلا صعوبات، مثلها مثل النظم المختلفة في عهد محمد علي التي دُرِست في الفصل السابق.. وكان ثمة تباين ملحوظ بين نمط سلوك الجندي في معسكر الجيش، كما ورد في كتيبات التدريب، والطريقة التي كان يقضي بها حياته اليومية فعليا. وربما يوضح المثل التالي هذا التباين.

وجد أحد اليوزباشية أثناء جولته في معسكر الآلاي الثامن مشاة دخيلا في نواحي البلوك التابع له، فسأله من أين جاء، فأجاب الغريب بأنه فلاح من مصر يزور قريبا له، برتبة باش جاويش، في نفس البلوك، وأنه ظل مقيما معه لمدة خمسة عشر يوما. وقع ذلك في ذروة حصار عكا، أي حين كان يُفترض أن يكون الجيش بأكمله في قمة اليقظة، وأن يكون المدنيون، أيا كانت جنسيتهم، ممنوعين بالقوة من دخول المعسكر إلا إذا كانوا يحملون تذكرة مختومة تنص بوضوح على سبب وطبيعة زيارتهم. انزعج اليوزباشي

---

(١) عن أثر التدريبات على أداء الجنود في ميدان المعركة بالنسبة للجيوش الأوربية في القرن الثامن عشر انظر:
McNeill, Pursuit of Power, pp. 132 - 3.

واستدعى واحدا من ملازميه ليأمر الباش جاويش المعني بأن يطلب من صديقه أن يغـادر المعسكر، لأنه، كما قال، «لا مكان للغرباء هنا». وحين تبين فيما بعد أن الفـلاح ما زال في المعسكر استدعاه اليوزباشي مرة أخرى وسأله عن سبب عدم رحيله حتى الآن، فأجاب الفلاح بأنه لا عمل له في المعسكر ولكنه أتى ليزور قريبه، وأنه سيغادر المعسكر الآن بعد أن حقق غرضه، فهدده اليوزباشي بأنه إذا لم يرحل على الفور سيقبض عليه ويأمر بضربه. حين علم الباش جاويش بذلك ذهب إلى اليوزباشي وشكا من الطريقة التي يعامل بها صديقه، وبيَّن له أنه وهذا الفلاح ينتميان لنفس القرية، وأضاف أنه لن يأمر صديقه بالخروج إلا عندما تتوافر سفينة مستعدة لإعادته إلى مصر. فألقى اليوزباشي القبض على الفلاح وضربه، كما قبض على الباش جاويش وسَجَنَه. من وراء القضبان، في السجن، صرخ الباش جاويش في وجه اليوزباشي أنهما لم ينسجما معا لأن اليوزباشي منقول حديثا من بلوك آخر، وأنهما إذا كانا يخدمان في نفس البلوك كان يمكن أن يتغاضى عن كل ذلك، و«عندئذ كنت سأكون مقبولا عندك»[1].

إن هذه الحالة الواحدة ذات دلالة لعدد من الأسباب.. أولها أنها تقوض الانطباع الذي نحصل عليه من قراءة القوانين العسكرية التي تنظم الحياة اليومية للجنود في الثكنات. فبالرغم من ضباط الحراسة، والجنود الذين يحرسون بوابات وأسوار المعسكرات، وقوات العربان المتجولة حولها، والنص على منع كل الزوار من دخول مثل هذه المناطق المقصورة على الجيش، برغم ذلك كله لم يقتصر نجاح الفلاح على اختراق هذه الحواجز التي يُفترض فيها المناعة، ولكنه امتد إلى مواصلة الحياة مع صديقه لمدة خمسة عشر يوما دون أن يُكتَشَف. ذلك أن الحواجز التي أقامتها مختلف القوانين والقرارات والكتيبات، والتي يُفترض أنها غير قابلة للاختراق، كانت في واقع الأمر محل تفاوض وتجاوز مستمرين من جانب الجنود خلال الحياة اليومية في المعسكرات.. وهي حقيقة بينتها على نحو فج قدرة ضابط الصف على الصياح في وجه الضابط من وراء القضبان.

---

(١) الشام ٣/ ١٢٥، في ٢٠ صفر ١٢٤٧/ ٢٤ يناير ١٨٣٢.

وثانيا يبين هذا الحدث أن الباش جاويش المعني، برغم سنوات التدريب والخضوع لنظام صارم للمراقبة والسيطرة، وبرغم التدريبات المستمرة، لم يبد عليه ما ينم عن أن ذلك كله قد أثر بشكل ملموس على الطريقة التي يُفترض أن يفكر ويسلك تبعا لها ـ أي أن يتصرف كجندي وليس كفلاح/ مدني.. لأنه حين التقى صدفة بصديق له من نفس قريته كان الأمر الطبيعي بالنسبة له أن يدعوه للبقاء معه في المعسكر، ولم يستطع أن يفهم لماذا كان ذلك الضابط الذي يرأسه يتصرف بهذه الدرجة من القسوة وعدم الترحيب بزائره. وحين ألقى القبض على صديقه لم يستطع أن يفهم لماذا وُبخ وعوقب. فإذا كان جسمه يبدو وكأنه تحت سيطرة لصيقة، فقد اتضح أن قلبه وعقله ما زالا ينتميان لعالم آخر، عالم حياته المدنية السابقة في أراضي مصر البعيدة التي يحن إليها.

وثالثا يثير هذا الحدث الشكوك على طبيعة علاقة الجندي بالضابط، التي عرَّفتها كتيبات التدريب والقوانين العسكرية بأنها علاقة تراتبية محددة بدقة. فحين ألقي القبض على الباش جاويش ووُضِع في السجن لم ير سببا لسلوك يوزباشيه «الشاذ» سوى أنهما لا يعرفان بعضهما بشكل شخصي، وأنه لولا ذلك لكان قد تم التغاضي عن المسألة برمتها[1]. وهنا يبدو، مرة أخرى، أن سنوات التدريب وتلقين القواعد لم يكن لها أثر يُذكر على طريقة تفكير الجنود في ضباطهم وشعورهم نحوهم.

إن هذا الفصل، وقد فشل في التقاط خيط بدايته من مشهد جنازة، سوف يتابع تقدمه انطلاقا من هذا المشهد من مشاهد «الحياة خلف القضبان»، وهو يُعنى بالرجال القابعين في المستويات الدنيا من المراتبية العسكرية، أي الجنود، ويسعى بوجه خاص إلى مقابلة صورة الجيش المبهرة الصلبة، على نحو ما صورتها كتيبات التدريب والقوانين العسكرية المختلفة، بروايات عن حياة الجنود اليومية في المعسكرات والثكنات. كما يحاول أن يفهم كيف كانت هذه القواعد المفيدة والكتيبات المنظمة، كما تبدو، تطبَّق فعليا، وأن يواصل

(١) ليس من الواضح لماذا نُقل هذا اليوزباشي من بلوكه أصلا. ومن الممكن أنه كان قد رُقي حديثًا إلى هذه الرتبة، نظرا لأن اليوزباشية المترقين حديثا كانوا يُنقلون من بلوكاتهم الأصلية خوفا من ألا يطيعهم شاغلو الرتب الأدنى، أندادهم القدماء. وبالنسبة لحالة فُسر فيها سبب النقل صراحة، انظر: الشام ٢/ ٨٨، في ٢٢ رجب ١٢٤٧/ ٢٧ ديسمبر ١٨٣١.

تطوير البحث عن أسباب هذا التباين القائم بين هذه القواعد والأوامر النموذجية من ناحية وطريقة أدائها من ناحية أخرى. ولما كان هذا الفصل معنيا بالجنود وإدراكهم وردود أفعالهم على البرامج والمخططات التي وُضعت لإدارة أجسامهم، فسوف يقوم بتحليل جانب واحد بعينه من جوانب حياتهم في المعسكرات، ألا وهو جانب الصحة، التي تابعتها السلطات بعين يقظة بسبب خوفها الدائم وانزعاجها من انتشار الأمراض. وهنا لن تكون الكتيبات والقواعد التي ستنطلق منها المناقشة التالية هي كتيبات التدريب، ولكن مخططات وقواعد الطب والصحة العامة، التي لا ترمي إلى تحويل المجند إلى جندي جيد الانضباط، ولكن إلى رجل يتمتع بالصحة والعافية.

النظرة الطبية الثاقبة

إلى جانب التغذية والكسوة وتدريب القوات أولت السلطات انتباها ملحوظا لحالة الجنود الصحية، الجسمانية والعامة. ويبدو أن محمد علي قد أدرك أن الحصول على قوات عسكرية تتمتع بالصحة يتطلب العناية بالوضع الصحي العام للسكان ككل. فلم يقتصر اهتمامه بالشئون الطبية على القوات، وإنما تضمن «التلاميذ في المدارس والعمال في المصانع والجماعات المدينية والفلاحية المتصلة بالنشاطات الحكومية»[1]. وكثيرا ما كانت تُروى عن الباشا قصص افتتاح الإسبتاليات وإرسال الطلبة إلى أوربا لدراسة الطب والأمر بتطعيم السكان ضد الجدري وتأسيس المحاجر الصحية حول الموانى والمدن الرئيسية للسيطرة على انتشار الأمراض المعدية، وأساسا الكوليرا والطاعون. وقد اعتُبرت إجراءاته لتصميم برنامج حديث للصحة العامة العسكرية والمدنية أحد أعظم إنجازاته، حيث وضعت أساس إقامة مهنة طبية حديثة في مصر.. «وهكذا أخذ الطب الحديث يتغلغل في غمار الريف، فكان أكبر عامل على تبديد سُحب الجهل التي خيمت على البلاد قرونا طويلة»[2].

---

(1) Kuhnke, Lives at Risk, p. 134.

(٢) أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم، ص ٢٦٦.

والأمثلة وفيرة على اهتمامات الباشا الصحية: ففي زمن مبكر يرجع إلى عام ١٨١٩ أمر الكتخدا (نائبه) بوضع برنامج للتطعيم ضد الجدري في البلد بأكملها[١]. ولا شك أن الحافز على ذلك أن الجدري كان يقتطع من السكان ضريبة فادحة.. فيذكر كلوت بك أنه عند وصوله إلى مصر عام ١٨٢٥ كان الجدري «يخرِّب البلاد بوحشية، ففي كل عام كان يقتل ما لا يقل عن خمسين إلى ستين ألف طفل»[٢]، الأمر الذي يعني أنه كان مسئولا بمفرده عن زيادة معدل وفيات الأطفال بمقدار ٤٠ أو ٥٠ في الألف، الأمر الذي أدى بدوره إلى رفع معدل الوفيات السنوي إلى ما يتراوح بين ٣و ٤ في الألف[٣]. وفي عام ١٨٢٤ طلب الباشا من دروفيتي، القنصل الفرنسي العام، أن يأتي له بعدد من الأطباء من فرنسا لكي يتولوا تنفيذ برنامج واسع للتطعيم ضد الجدري في الريف. فوصل ثلاثة أطباء إلى مصر وبدءوا في تطعيم الفلاحين ضد الجدري في مختلف مديريات الوجه البحري[٤]، وبعد ذلك بعام أرسلوا إلى مصر الوسطى لتطعيم الأطفال هناك[٥]، وبعد وصول كلوت بك وتوليه مسئولية مؤسسة الصحة برمتها[٦]، تم نشر حملة التطعيم إلى جميع أنحاء البلاد. وفي عام ١٨٣٤ كتب كلوت بك مقالا تُرجم إلى العربية وطُبع في مطبعة بولاق يشرح لمختلف الأطباء وحلاقي الصحة في الريف طريقة تطعيم الأطفال، وكيفية تسجيل ذلك في دفاتر معَدة خصيصا لهذا الغرض[٧]. وكنتيجة

---

(١) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٨٧٢، خطاب مؤرخ ٥ جماد الأول ١٢٣٤/ ٢ مارس ١٨١٩.

(2) Clot Bey, Mémoires, p. 156.

(3) Panzac, "Population of Egypt," p. 18.

(٤) س/ ١/ ٥٠/ ٥/ ٤١٣ وكتخدا ١/ ١٠١، وكلاهما في ١٦ ذو القعدة ١٢٣٩ / ٢٤ يوليو ١٨٢٤. ومنح كل منهم مرتبا قدره ٥٠٠ قرش شهريا: س/ ١/ ٥٠/ ٥/ ٤١٩ في ٢٩ ذو القعدة ١٢٣٩/ ٢٧ يوليو ١٨٢٤.

(٥) س/ ١/ ٤٧/ ٨/ ٢١٦ في ٢٧ محرم ١٢٤١/ ١٢ سبتمبر ١٨٢٥.

(٦) يدعى كلوت بك في Mémoiers'p. 157. أن الفضل في إدخال التطعيم في مصر يرجع إليه وحده. ويتضح من الروايات المذكورة أعلاه أن هذا غير صحيح.

(٧) أ.ب. كلوت بك، مبحث تعليمي في تطعيم الجدري، ترجمة أحمد حسن الرشيدي (القاهرة: بولاق، ١٨٤٣). هذه هي النسخة الوحيدة التي عثرت عليها. ولكن جمال الدين الشيال يقول إن طبعة ١٨٤٣ كانت في الواقع الطبعة الثالثة، وأن الأولى ظهرت عام ١٢٥٠/ ١٨٣٤: جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة، ص ١٠٦.

لهذه الجهود أصبحت الإسبتالية المُلكية بالأزبكية بالقاهرة تقوم بتطعيم الأطفال بمعدل ٦٠٠ طفل شهريا بحلول نهاية الأربعينيات(١).

وكانت مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر تصاب، إلى جانب الجدري، بوباءين آخرين فتاكين، هما الكوليرا والطاعون، الأمر الذي دفع السلطات إلى اتخاذ إجراءات جدية للحد من أثرهما على السكان(٢). ففي عام ١٨١٢ اقترح طبيب الباشا الإيطالي غيطاني بك (Gaetani) عليه أن يحد من دخول السفن الآتية من إسطنبول التي أصيبت في ذلك العام بوباء الطاعون(٣). وفي العام التالي، بعد أن انتشر الطاعون في مختلف نواحي الدلتا، عبر الباشا عن رغبته في إقامة حجر صحي (كورنتينا) في الإسكندرية، يحجز المسافرين والبحارة الذين يصلون من مناطق مصابة بالطاعون، على أساس أنه من المحتمل أن يكون المرض قد أصابها أولا(٤). وفي عام ١٨٢٨ أمر محرم بك، زوج ابنته الذي كان محافظا للإسكندرية آنذاك، بأن يستشير القناصل الأجانب في المدينة ليضع مسودة للوائح الحجر الصحي وينفذها في المدينة الساحلية السريعة النمو(٥). كذلك فُرض الحجر الصحي على ميناء دمياط عام ١٨٢٩ ورشيد عام ١٨٣١(٦). وأخيرًا، وفي مواجهة تفشي وباء الكوليرا عام ١٨٣١، أقيمت هيئة دولية للحجر الصحي في الإسكندرية تتكون من مختلف القناصل الأجانب في المدينة، وهي المحاولة الأولى من نوعها للسيطرة دوليا على المرض(٧).

ومع ذلك كان الاهتمام الأضيق بصحة وسلامة الجنود هو الذي جذب معظم

---

(١) Kuhnke, Lives at Risk, p. 116. وقد أقيمت هذه الإسبتالية عام ١٨٣٧ وكانت مستشفى للمدنيين. وإليها كان يتم إرسال معظم أطفال القاهرة للتطعيم ضد الجدري. انظر: ديوان تفتيش صحة مصر: م/ ٥/ ١ ص ٦، خطاب رقم ٥، في ١٩ ذو القعدة ١٢٦٦/ ٢٦ سبتمبر ١٨٥٠؛ Clot Bey, Mémoires, p. 316.

(٢) بخصوص أنماط تفشي هذه الأوبئة انظر:

Panzac, "Population of Egypt," pp. 18-9; Kuhnke, Lives at Risk, pp. 49-91.

(3) Kuhnke, Lives at Risk, p. 94.

(٤) الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ١٧٥ و ١٧٧ (حوادث ربيع الثاني ١٢٢٨ وجماد الثاني ١٢٢٨)؛ Panzac, "Population of Egypt," p. 19.

(٥) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٣٤، خطاب مؤرخ ١٢ رمضان ١٢٤٣/ ٢٨ مارس ١٨٢٨.

(6) Kuhnke, Lives at Risk, p. 94.

(7) Ibid.

انتباه الباشا وانتباه مستشاريه الرئيسيين في مجال الصحة. ذلك أن تركز أعداد كبيرة من الرجال في المدارس العسكرية وفي معسكرات التدريب، وبالطبع، في معسكرات الميدان على طول جبهات القتال المختلفة، جلب معه إمكانية انتشار الأمراض بشكل واسع، الأمر الذي شكل تهديدا خطيرا لبلد كانت احتياجات الباشا النهمة تستنزف بالفعل قوته من الرجال. وكما جرى للباشا عندما حاول أن يسيطر على الجدري والطاعون والكوليرا، تعلم الدرس هذه المرة أيضا بالتجربة المرة. ففي الشهور الأولى من حملة السودان المشئومة خسر الجيش الذي أرسله إلى هناك ٦٠٠ رجل، قتلتهم الأمراض المختلفة. ففي سبتمبر ١٨٢١ ارتفع عدد الموتى إلى ٦٠٠ رجل بسبب الافتقار إلى الأطباء والدواء والطاقم الطبي المؤهل، بالإضافة إلى ألفي رجل وقعوا تحت وطأة الأمراض المختلفة. وفي الشهر التالي ارتفع عدد الموتى أكثر من ذلك، إلى ١٥٠٠.. وذلك في جيش مكون من ٣ آلاف مقاتل[1]. وحتى بعد أن جلب الجيش ٢٠ ألف عبد أسود وأرسلهم عبر النيل إلى مصر، لم يستطع تعساء الحظ هؤلاء أن يتحملوا الرحلة أحياء وكانوا يسقطون «كالخراف المصابة بوباء العفن». الأمر الذي دفع الباشا، كما رأينا في الفصل الثاني، إلى أن يطلب من بوغوص بك، مستشاره الأرمني للشئون الخارجية، أن يجلب له بعض الأطباء الأمريكيين الذين توقع أن يكونوا مفيدين في علاج العبيد. وبالمثل كانت حملة المورة سيئة التجهيز بالأطباء، وكانت الإمدادات الطبية تُرسل غالبا بعد رحيل الوحدات العسكرية التي يُفترض أن تخدمها[2]، وحتى حين كانت القوات تتسلم هذه الإمدادات، بعد لأي، كانت تكتشف أنها غير صالحة[3].

حين شرع الباشا في إقامة جيشه النظامي الجديد لم يكن بمقدوره أن يتحمل خسارة الرجال بهذه التكلفة العالية. وفي هذا الصدد أثبت الدكتور كلوت بك أنه الأكثر فائدة للباشا. كان أحد الإنجازات المبكرة لكلوت بك[4] بناء مستشفيين عسكريين دائمين،

---

(1) Frédéric Cilliaud, Voyage a Méroé, au Fleuve Blanc, au -delà de Fâzoql (Paris: L'Impremerie Royale, 1826), II, pp. 313, 316.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٩٣ في ٢٢ ذو الحجة ١٢٤٠/ ٨ أغسطس ١٨٢٥.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٣٩٢ في ١٤ صفر ١٢٤٠/ ٨ أكتوبر ١٨٢٤.

(٤) لم يحصل على لقب بك إلا في عام ١٨٣١ تقديرا لجهوده في السيطرة على وباء الكوليرا في ذلك العام؛ Kuhnke, Lives at Rrisk, p. 42.

إحداهما للجيش والآخر للأسطول، بالقرب من مناطق التركز الكبرى للقوات. ففي ١٨٢٧ بُنيت إسبتالية أبو زعبل العسكرية بالقرب من معسكر تدريب جهاد أباد في الخانكة شمال القاهرة [١]، وأقيمت إسبتالية المحمودية في الإسكندرية لتخدم ٢٦ ألف جندي و١١ ألف معتقل يعملون في الليمان سيئ السمعة[٢].

وقد تمتع هذان المستشفيان بسمعة جيدة مؤداها أنهما مؤسستان طبيتان مبهرتان تتفقان «مع نمط مراكز التعليم الملحقة بمستشفى التي أصبحت المعيار السائد في فرنسا وإنجلترا بحلول الثلاثينيات [من القرن التاسع عشر]»[٣]. كذلك كانت إسبتالية «أبو زعبل» (التي ستُعرف فيما بعد باسم مقرها الجديد، قصر العيني) مدرسة طبية، بالإضافة لدورها كمستشفى عسكري. وكان الطلبة، وأغلبهم من المصريين المتحدثين بالعربية، يعيَّنون بعد تخرجهم أطباء عسكريين ويُلحقون بمختلف آلايات المشاة والفرسان، فشكلوا نواة سلاح الطب العسكري. وكان كلوت بك قد وضع عشية الحملة السورية مخطط تشكيل هذا السلاح، ووافق عليه الباشا بعد استشارة كبير أطبائه، غيطاني بك Gaetani الإيطالي الجنسية، وأعضاء ديوان الجهادية. وقد تقرر أن يحصل كل آلاي مشاة على طبيب أوربي يشرف على ثلاثة أطباء مصريين، وأن يحصل آلاي الفرسان على طبيب أوربي وطبيبين مصريين. كما تقرر أن يُمنَح الأطباء المصريون رتبة الملازم ثاني وأن يشرف الميرالايات والميرلواءات على كل الأطباء الذين يعملون في الوحدات التي يرأسونها، ولكن بغير أن يتدخلوا في عملهم المهني. ووصل تدقيق اللوائح إلى حد تقديم تفصيلات من قبيل مواقع خيام مختلف الأطباء بالنسبة لمواقع خيام رؤسائهم من كبار الضباط في الآلايات والألوية[٤].

---

(١) يوجد أمر تأسيسه في: الوقائع المصرية، العدد رقم ٨، في ١٤ صفر ١٢٤٤، ١٧ فبراير ١٨٢٩، وقد اقتبسه: أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٢٦. وللاطلاع على خريطة تحدد موقع المستشفى بالنسبة للمعسكر، انظر: Clot Bey, Mémoires, pl. III.

(٢) Kuhnke, Lives at Risk, p. 136.. وللاطلاع على وصف مختصر للمستشفى بعد افتتاحه بعشر سنوات، انظر: Bowring, "Report on Egypt," pp. 55-6.

(3) Kuhnke, Lives at Risk, p. 33.

(٤) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٨٣ - ٤، نقلا عن الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٠٩، في ١٨

قد تبدو هذه الإجراءات مبهرة، ولكننا لا نعرف شيئا عن كيفية تطبيقها فعليا، ولا كيف استقبلها الجنود. وبالمثل لا نعرف سوى القليل عن رد فعل السكان المدنيين على الطرق الجديدة غير المسبوقة التي أدارت بها المؤسسة الطبية التي أقامها الباشا في مصر حياة الناس اليومية. فمثلا فشل كتاب صدر حديثا عن تاريخ إدخال الطب الحديث إلى مصر في القرن التاسع عشر في تناول رد فعل الفرد المصري العادي على تلك الممارسات الحديثة، من قبيل التطعيم وفحص الجثث وتشريحها، كما خلا من أية معلومات عن الأداء اليومي لمكاتب الصحة العديدة التي أقيمت في القاهرة في أواخر الأربعينيات. وفوق ذلك لم يُبد الكتاب أي اهتمام بالتعرف على أداء مستشفيات الميدان التي أقيمت في مختلف المواقع في سوريا، برغم أنها كانت أولى المؤسسات الطبية التي عُين فيها أقدم طلبة الطب المصريين. ولأنه اقتصر، بالإضافة إلى ذلك، على دراسة أداء مدرسة الطب (الملحقة بمستشفى قصر العيني) وسلم بلا مناقشة بشهادة كلوت بك عن أدائها، وبالطبع عن أداء المؤسسة الطبية كلها، كان مسوقا لأن يعتبر المدرسة «أكثر من مجرد مؤسسة أكاديمية أخرى؛ [فقد] لعبت دورا مركزيا في إقامة مهنة الطب في مصر وأصبحت تمثل [بذلك] مركزا للحضارة كان مقدرا أن يكون له أثر تنويري على البلد ككل»[1].

ويعتبر ما سنتناوله الآن محاولة لتقييم مدى إخلاص المؤسسات الطبية المختلفة في اتباع المخططات التي وضع معظمها كلوت بك بغرض تنظيمها. ومرة أخرى نقول إن الغرض ليس فقط إبراز الفارق بين الصورة التبسيطية المرسومة في المخطط والرواية

جماد الأول ١٢٤٧/ ٢٥ أكتوبر ١٨٣١. ولم يذكر أمين سامي اسم كاتب مسودة المشروع، وذكر فقط أن الباشا شاور الدكتور غيطاني وديوان الجهادية. وللاطلاع على تعليق نقدي على ادعاءات كلوت بك بأن الفضل يرجع إليه في إقامة سلاح طبي في الجيش، انظر: Kuhnke, Lives at Risk, p. 188, n. 9.

(١) Sonbol, Medical Profession in Egypt, p. 21 ... والمصدر الرئيسي لسنبل على مدى كتابها كله هو أعمال كلوت بك، وهو رجل أقل ما يقال في شأنه أنه لا يمكن الحكم بأنه يقدم رواية موضوعية عن المستشفى. يضاف إلى ذلك أن سنبل لم ترجع إلى أي من مقالات كلوت بك العربية المطبوعة في بولاق. أما كتاباته بالفرنسية فقد كانت موجهة لجمهور غربي بغرض تحسين صورة ولي نعمته في أوربا. وبالنسبة للطبيعة الدعائية لعمله انظر: Heyworth - Dunne, Education, p. 122. وبالنسبة للأداء الفعلي لمدرسة قصر العيني وكيف «أعد» محمد علي وكلوت بك «المسرح» لزيارات السائحين الأوربيين انظر:
Khaled Fahmy, "Women, medicine and power in nineteenth-century Egypt," in Lila Abu Lughod, ed., Remaking Women: Feminism and Modernity in the Middle East (Princeton: Princeton University Press, 1998), pp 39 - 40.

الأكثر تعقيدا للعمل اليومي للمؤسسات الطبية، ولكن أيضا أن نفهم شيئا عن السياق الاجتماعي والفكري لهذه المخططات الطبية: من الذي كتبها، وما الأفكار العلمية التي أملتها، وما المصالح التي خدمتها، إلخ. وفوق ذلك سنهتم بشكل خاص برد فعل الجنود على تفحص أجسامهم بهذه الدقة، وكذلك بأداء مستشفيات الميدان التابعة للآلايات في سوريا، التي تحملت، بالمقارنة بمستشفى القصر العيني البعيدة، الجانب الأعظم من عبء العناية بصحة الجنود خلال الحملة السورية.

الزهري والجرب

إن الصعوبات التي واجهتها السلطات الصحية في السيطرة على انتشار الأمراض بين الجنود وفي تزويدهم بخدمة طبية ما ترجع في المحل الأول إلى المشاكل البنيوية الخطيرة التي كانت متوطنة في مجمل المؤسسة الطبية، والتي تتضح على الوجه الأكمل في مستشفيات الميدان العسكرية. وربما كان من المفيد بصدد تحليل طبيعة هذه المشكلات والتعرف على أسبابها الباطنة وفهمها أن ننظر عن قرب للطريقة التي حاولت بها السلطات الصحية أن تواجه علتين أثارتا مشكلات مميزة، هما الجرب والزهري (الفرنكي)[١]. ويرجع اختيار هذين المرضين إلى عدة أسباب.. أولها وأوضحها أن السلطات ذاتها كانت مهتمة للغاية بكل منهما، بسبب ارتفاع معدل الإصابة بهما، واستلزامهما لمدة علاج طويلة، الأمر الذي يعني تقليص القوة المقاتلة بشكل ملموس[٢]. وثانيا أن كلا منهما كان اكتشافه يتطلب فحصا منتظما عن قرب لأجساد الجنود، خصوصا لأنهم كانوا يكذبون غالبا على السلطات ولا يعترفون بإصابتهم بأي من هذين المرضين. وقد دفع هذا الفحص الطبي

---

(١) برغم أن كلمة فرنكي تعني حرفيا مرض الزهري إلا أنه يبدو أنها كانت تستخدم للإشارة إلى أمراض تناسلية متنوعة. وفي نفس الوقت كان يشار لمرض الزهري باسم «مبارك» و «مرض الفسق»؛ Clot Bey, Aperçu, II, p. 370.

(٢) ينطبق هذا أيضا على الطلبة في مختلف المدارس. انظر مثلا خطابات كلوت بك إلى ديوان المدارس بشأن ٣٠٥ طلاب من مدرسة المبتديان و ١٠٤ طلبة من مدرسة الترجمة كان يجب أن يُرسَلوا إلى مستشفى قصر العيني للعلاج، الأمر الذي يؤدي إلى غيابهم عن عدد كبير من أيام الدراسة: س/ ٣/ ١٢٢/ ٢، ص ١٩٢ خطاب رقم ١٨٩، مؤرخ ١٧ جماد الآخر ١٢٦٣/ ٢ يونيه ١٨٤٧.

المدقق الجنود إلى مقاومة السلطات عموما، كما كشف عن قصور في تدريب الأطباء المصريين على مواجهة هذين المرضين. وثالثا تطلب هذان المرضان، بسبب قدرتهما العالية على العدوى، عزلا دقيقا للمصابين، بالإضافة إلى بعض الشروط الصحية في العلاج التي لم تكن مستشفيات الآلايات الميدانية التي أقيمت في مختلف مناطق سوريا توفرها عادة. ورابعا والأكثر أهمية أن مواجهة الزهري كانت تتطلب سيطرة محكمة على السلوك الجنسي للرجال، الأمر الذي تطلب بدوره فصلا صارما عن العالم الخارجي، ثبتت غالبا صعوبة تنفيذه.

في زمن مبكر يرجع إلى عام ١٨٢٦ كتب الباشا إلى عميله في إسطنبول يطلب منه أن يعثر على طبيب قادر على علاج الجرب والأمراض التناسلية، لأنه، كما قال: «بالرغم من أن لدينا أطباء ماهرين في التعامل مع العديد من الأمراض فإننا نفتقر إلى أطباء على علم بعلاج هاتين العلتين»[١]. ولم يتضح لنا ما إذا كان قد تم إرسال أي من هؤلاء الأطباء من إسطنبول، ولا ما إذا كانوا قد صاحبوا الجيش في حملته السورية، إذا كانوا قد أرسلوا بالفعل. فإذا كانوا قد صاحبوها فإنه من الواضح أنهم لم يحققوا نجاحًا يُذكر في مواجهة هاتين العلتين بالذات. فبعد شهرين من بداية الحملة السورية احتل الجرب والزهري مرتبة متقدمة في قائمة الأمراض الشائعة بين الجنود [٢]. ولم تستطع مستشفيات سوريا أن تلاحق أعداد المصابين المتزايدة التكاثر، الأمر الذي تطلب إعادة الكثير من المرضى إلى مصر للعلاج[٣]. وفي أحد الفحوص الطبية كان عدد المرضى المصابين بالزهري مساويا لعدد المرضى الآخرين جميعا[٤]. واضطر محمد علي، وقد أدرك خطورة الوضع، لأن يأمر أحمد باشا يكن، ابن أخته بأن يُشرف على فحص الجنود بنفسه [٥]. وأخيرًا، وكدليل على الاهتمام الخاص بهذين المرضين، احتوت تقارير المستشفيات اليومية في

(١) س/ ١/ ٥٠/ ٦/ ٤٩٣، في ١١ ربيع الثاني ١٢٤٣/ ١٢ نوفمبر ١٨٢٦.

(٢) الوقائع المصرية، العدد رقم ٣٣٤، في ٢٩ ديسمبر ١٨٣١، اقتبسه: Kuhnke, Lives at Risk, p. 135.

(٣) انظر: الشام ١/ ٢٧، في ٢٠ جماد الآخر ١٢٤٧/ ٢٦ نوفمبر ١٨٣١، بشأن إرسال مرضى إلى إسبتالية أبو زعبل؛ الشام ٢/ ٨٨، في ٢٣ رجب ١٢٤٧/ ٢٨ ديسمبر ١٨٣١، بشأن إرسالهم للمستشفى في الإسكندرية. وفي كلتا الحالتين كان المرضى ينقلون بالسفن.

(٤) الشام ٣/ ١٠١، في ١٠ شعبان ١٢٤٧/ ١ إبريل ١٨٣٢.

(٥) س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ٦٢ في ٣٠ شوال ١٢٤٧/ ١ إبريل ١٨٣٢.

سوريا، المطبوعة مسبقا، على خانتين منفصلتين لهما، ليس على مدير المستشفى سوى أن يملأهما بعدد المصابين بالزهري والجرب [١].

وقد واجه الأطباء الشبان المتخرجون حديثا من مستشفى أبو زعبل صعوبات جمة إزاء الأبعاد شبه الوبائية التي بلغها هذان المرضان. وكانت مدرسة أبو زعبل في مستهل الحملة السورية ما زالت في سنوات التكوين، وتعاني من مشكلات إدارية ومالية وتقنية قوضت بشكل جدي أداءها وأثرت بشدة على مستوى كفاءة المتخرجين الأُوَل منها [٢].

ويبدو أن هناك مشكلتين بعينهما أثرتا على أداء هذه المدرسة، أولاهما تتعلق باللغة المستخدمة كوسيط للتلقين، والثانية بالزمن الذي يقضيه الطالب في المدرسة قبل التخرج. فبينما لجأ الباشا وكلوت بك، كبير أطباء جيشه، إلى خيار منطقي يتمثل في تجنيد المتخرجين من الأزهر لأنهم يشكلون الفئة الوحيدة من الرجال غير الأميين في البلاد، فإن هؤلاء لم يكونوا بالقطع من الملمين بالفرنسية ولا بأية لغة أجنبية أخرى. ومن جهة أخرى كان معظم الأطباء الذين عُينوا للتدريس في المدرسة لا علم لهم باللغة العربية. وللتغلب على هذه العقبة تم تخصيص عدد من المترجمين لكل محاضر وطُلب منهم أن يترجموا المحاضرة أثناء إلقائها:

> **كان موقفا في غاية الغرابة؛ مائة طالب مصري من الأزهر لا يعرفون سوى العربية ولم يتلقوا أي تعليم إلا في علوم النحو وتفسير القرآن والفقه وما إلى ذلك، جُمعوا معا ليدرسوا موضوعات طبية وعلمية لا يملكون أية فكرة عنها، على أيدي عدد من المدرسين الأوربيين لا يعرفون لغة طلابهم وليسوا هم أنفسهم متجانسين [أربعة فرنسيين وثلاثة إيطاليين وإسباني] وواحد من مملكة بيدمونت وآخر من بافاريا[٣].**

---

(١) للاطلاع على نماذج لهذه التقارير المطبوعة سلفا انظر: الشام ٧/ ٧٨ في ١١ محرم ١٢٤٨/ ١١ يونيه ١٨٣٢؛ الشام ١٠/ ٢٠١، في ٢٣ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٢٠ أغسطس ١٨٣٢. انظر ملحق رقم (٥).

(2) Kuhnke, Lives at Risk., pp. 37-40.

(٣) Heyworth-Dunne, Education, pp. 126-7، وقد اتضح، حتى في ذلك الوقت، أن هذا النظام في التدريس ينطوي على مشكلات خطيرة. انظر رد فعل كلوت بك على الانتقادات المعاصرة في Aperçu, II, pp. 428-37. (وبيدمونت مدينة في إيطاليا كانت عاصمة مملكة مستقلة بعد التسوية الأوروبية عام ١٨١٥ وقادت الوحدة الإيطالية التي تمت عام ١٨٦١ بإعلان ملكها ملكا لإيطاليا الموحدة. أما بافاريا فهي إحدى دول ولايات جمهورية ألمانيا الحالية وكانت في ذلك الوقت مستقلة حتى دخولها عام ١٨٦٦ الإمبراطورية الألمانية متمتعة ببعض حقوق السيادة – (المترجم).

لقد فتح هذا النظام العجيب الباب على مصراعيه لمشكلات من كل نوع. فمثلا في أحد المرات اعترض الشيخ الهراوى، أحد المترجمين، على ترجمة بعض محاضرات كلوت بك لأنه اختلف معه في الرأي، فكتب كلوت بك إلى محمد علي الذي كتب بدوره إلى معاون ناظر الجهادية قائلا إنه فوجئ بأن مشورة الطب لم توبخ الشيخ بالقدر الكافي، ثم قال أنه يجب أن يُكتب للشيخ خطاب شديد اللهجة يأمره بأن يشغل عقله بعمله ولا يتدخل في محاضرات كلوت بك «لأنه مترجم لا أكثر» [١].

في نهاية المطاف تم التغلب على هذه المشكلة، عندما استقرت النية عند عودة الشيخ رفاعة الطهطاوي من بعثته التعليمية على إلحاقه بمدرسة الطب في أبو زعبل وتسليمه عشرين تلميذا ليعملوا معه في ترجمة كتب الطب من الفرنسية إلى العربية، كما كُلف بأن يضع قاموسا فرنسيا ـ عربيا [٢]. وحين تقرر تعيين الشيخ رفاعة في موقع آخر تم تعيين الدفعة الأولى من خريجي مدرسة الطب لتعليم جيل جديد من الطلبة.. وهنا فقط أصبح تلقين الطلبة يتم بالعربية. وبمرور الوقت تم وضع قواميس عربية وتُرجمت كتب طبية إلى العربية، بل وكُتِب بعضها بالعربية[٣]. وفي نهاية المطاف تم تعريب عملية تعليم الطب بالكامل[٤]. غير أن هذه الإجراءات تطلبت بطبيعتها وقتا لتؤتى ثمرتها.. أما أثناء الحملة السورية فقد انعكست المشكلات اللغوية التي واجهتها عملية التلقين على المستوى المتدني للخريجين الأوائل.

---

(١) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٤٥١، خطابين مؤرخين ٧ و ١١ جماد الآخر ١٢٥١/ ٣٠ سبتمبر و ٤ أكتوبر ١٨٣٥، ولكن الشيخ الهراوي لم يكن مجرد مترجم، فقد كان رئيس مدرسة المورستان التي كانت بمثابة مدرسة تحضيرية لدخول مدرسة الطب. وللتعرف على حياته ونشاطاته انظر: جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة، ص ١٧٥ - ٧؛ أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم، ص ٢٨٩ - ٩١.

(2) "Extrait d'une lettre adressée par M. Le Chaykh Refah, ancien élève de la mission égy - tienne en France, à M. Jomard, membre de L'institut," Juornal Asiatique, IIe série, 8 (1831), p. 534.

(٣) وضع جمال الدين الشيال قائمة بخمسة وخمسين كتابا في علوم الطب والطب البيطري تُرجمت خلال حكم محمد علي وحده، لا يفوقها في العدد سوى الكتب العسكرية (أربعة وستين كتابا): تاريخ الترجمة، ص ٣٨ من الملحق.

(٤) أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم، ص ٢٦٩ - ٧٠.

والأهم من هذه المشكلات اللغوية كان عادة تعيين هؤلاء الخريجين القدامى من مدرسة أبو زعبل أطباء للآلايات وإلحاقهم بالجيش في سوريا قبل أن يتلقوا القدر الكافي من التعليم في المدرسة. فقد اقتضت ضغوط الوقت تخرج هؤلاء الطلبة من المدرسة وإرسالهم إلى الخدمة في الميدان قبل أن يستكملوا مقررات الدراسة على الوجه السليم. وعندما أرسِلوا إلى الخدمة العاملة «أهملوا الكتب الطبية التي درسوها، ولم يرجعوا أبدا لاستشارتها. فلما كانوا يعلمون أنهم لن يُمتحَنوا مرة أخرى لم يرجعوا ثانية لهذه الكتب... وبذلك نسوا ما تعلموه أيا كان»[1]. وأحيانا كان هؤلاء الخريجون الشباب، بعدما أثبتوا أنهم غير مؤهلين للتعامل مع الحالات المختلفة التي كان عليهم أن يواجهوها في سوريا، يُتهمون بعدم الكفاءة، ويرحَّلون إلى مصر لاستكمال دراستهم[2].

ولما كانوا يواجهون ما يشبه الوباء من مرضى الجرب والزهري، وهم غير مؤهلين لعلاجهما، كتب لهم كلوت بك مقالا خاصا عن الموضوع[3]. وقد اتخذ المقال الذي تُرجم إلى العربية وطُبع في مطبعة الجيش شكل خطاب شخصي من كبير أطباء (حكيمباشي) الجيش لكل طبيب آلاي. وتكمن دلالة هذا المقال في أنه يبين انتشار المرضين بشكل خطير، تطلب تدخل كبير أطباء الجيش بنفسه. ويبدأ المقال بالقول بأنه «قد بلغ أهل مشورة الصحة أن كثيرا من العسكر مصاب بالجرب والإفرنجي وهما من الأمراض ذوات العدوى يخشى من انتشارها في العساكر إذا لم يبادر بإيقافهما بالوسايط القوية لمنعهما عن التقدم والانتشار»[4]. والأكثر أهمية من ذلك لهجة المقال.. ذلك أن رئيس المؤسسة الطبية العسكرية لم يكتف بالتنبيه على ضرورة توجيه عناية خاصة لعلاج هاتين العلتين، وإنما كتب أيضا بالتفصيل طريقة الكشف على المرضى وعزلهم وعلاجهم

---

(١) نفسه، ص ٢٦٧. وفيها يقتبس من تقرير مؤرخ ٢ ربيع الأول ١٢٥٦/ ٤ مايو ١٨٤٠، يخاطب فيه الأطباء الأوربيون إبراهيم باشا بشأن الأداء المؤسف لخريجي أبو زعبل. انظر أيضا الخطاب المرسل من مشورة الصحة لديوان المدارس عن أهمية أن يتعرف المرء باستمرار على أحدث التطورات في المعرفة الطبية بقراءة كتب جديدة: ديوان الجهادية، صادر شورا الأطباء، سجل رقم ٤٤٠ ص ٧٠، خطاب رقم ٧٨، في ١٤ محرم ١٢٦٤/ ٢٤ ديسمبر ١٨٤٧.

(2) Kuhnke, Lives at Risk., p. 39.

(٣) كلوت بك، رسالة.

(٤) نفسه، ص ١.

وفحصهم بانتظام للتأكد من شفائهم. ففي ضوء تدني كفاءة أطباء الآلايات اضطر كلوت بك لأن يكتب هذا المقال ككتيب إرشادي يصف بلغة بالغة التبسيط كيفية إجراء الفحوص، بحيث يستطيع أي طبيب يمتلك أوليات المعارف الطبية أن يتبع إرشاداته باستخدام الحد الأدنى من حرية التصرف[1].

وبرغم خطورة مشكلة تدني كفاءة الأطباء الجدد، فإن الصعوبة الأساسية في مواجهة الجرب والزهري كانت تكمن في الحالة المقززة لمستشفيات الجيش في سوريا التي كانت مخالفة لأبسط شروط البيئة الصحية النظيفة التي تعتبر ضرورة لمنع انتشار المرض. لقد كان من السهل على كلوت بك أو السلطات الطبية في القاهرة أن تنص على وجوب عزل الجنود وفحصهم بانتظام، ولكن تنفيذ هذا العزل وهذه الفحوص كما خُطط لها كان أمرا مختلفا تماما.

ويبدو أن الافتقار إلى الاعتمادات المالية كان أحد الأسباب الرئيسية للحالة المخزية لـمستشفيات الجيش في سوريا، وكذلك في مصر. فقد كان من عادة كلوت بك أن يكتب خطابات مريرة اللهجة لديوان الجهادية يشكو فيها من عدم كفاية كمية الدواء والطعام المُرسَلة للمستشفيات. وقال في أحد هذه الخطابات: «ولم نفهم لماذا هنا استعداد ليس فقط لتنقيص بل لإعدام جميع ما يتعلق بالخدامة الطبية عوضا عن المساعدة في إصلاحها والدستور الجاري عليموجبه بإسبتاليات العموم بمصر يحتوي إلا على جزء من عشرون جزء فيما هو في إسبتاليات أوربا وهذه النسبة توجد في جميع الأشياء فلذلك الآن الأمور وصلت على أدنى درجة التي لا يمكن تنقيصها»[2]. وفي هذه الناحية كان كبير أطباء الجيش يحظى أحيانا بدعم الباشا، غير أن الباشا كان غالبا يأمره، بطريقته المقتصدة المعتادة، بأن يتصرف في حدود المتاح. فمثلا حين لفت كلوت بك انتباهه إلى أن طلبة مدرسة الطب قد صُرفت لهم كساوى لا تناسب أحجامهم أجاب بطريقته المميزة بأن «على قد لحافك مد رجليك»[3].

---

(١) انظر وصف «رسالة» أدناه.

(٢) ديوان الجهادية، صادر شورا الأطباء سجل رقم ٤٣٧، ص ٧٢ - ٧٣، خطاب رقم ١٥٠ في ١٢ محرم ١٢٦٣/ ١ يناير ١٨٤٧.

(٣) مدارس ١/ ٤٩، في ٢٢ رمضان ١٢٥١/ ١ يناير ١٨٣٧.

وهناك مثل آخر على هذا البخل بشأن أمر قد يبدو تافها، ولكنه مركزي في أداء المؤسسة الطبية، دارت بشأنه مراسلات ضخمة، وهو نوعية «النسالة»؛ وهي الأربطة الجراحية المستخدمة في تضميد الجروح. فبرغم حصول الأطباء على كتاب خاص عن الموضوع مترجم ومطبوع في مطبعة بولاق [1]، فإنهم كانوا يشكون باستمرار من الأربطة التي تُصرف لهم [2]. وكتب كلوت بك في أحد خطاباته يشكو، بيأس بالغ، من نوعية الأربطة في مستشفى قصر العيني:

> بما أن النسالة المستعملة في الجراحة من أهم الأمور في معالجة الجروح لزم الحال بأننا كشفنا على المستعمل منها في إسبتالية قصر العيني فوجدناها رديئة جدا لكونها مأخوذة من أقمشة تخينة جدا وفضلا عن ذلك ليست في درجة النظافة المقضية وما ينتج عن ذلك يكون مضرة [ضرر] الجروح الذي توضع عليه... [ثم يقدم تفسيرا لهذا الوضع:] بلغنا أن صدر الأمر من ديوان الجهادية إلى إسبتالية العموم بأنه يسلم إلى الأجزاجي باشي الإسبتالية [كبير الصيادلة] بموجب وصل منه جميع الأقمشة المستعملة ونصف الاستعمال والأجزاجي المذكور يصرفها إلى جراح باشي بموجب وصل منه والجراح باشي يسلمها إلى الناظر والناظر يجعل المرضا [المرضى] يشتغلو النسالة ثم يستلمها منهم ويصرفها بمعرفته إلى جراح باشي. فعلى هذه الكيفية النسالة قبل استعمالها للمرضا تتخذ في أربع أيادي بخلاف قوانين الإسبتاليات التي لا يمكن الاجتنات [؟] عنها [3].

وهناك مجال آخر ظهرت فيه مشكلة نقص الاعتمادات المالية، وهو نوعية الغذاء المقدم للمستشفيات العسكرية. فالبرغم من لوائح كلوت بك الصريحة التي تقول إن الجنود يجب أن يُطعَموا طعاما نظيفا جيد الطبخ وأن يحصلوا على وجبات صحية [4]، كان الجنود في مستشفى قصر العيني يشكون باستمرار من سوء نوعية الطعام. وكانت هذه الشكوى منتظمة على مدى تاريخ المستشفى خلال حكم محمد علي.. فمثلا في عام ١٨٣٦ تم فحص أحوال إسبتاليتي طرة وقصر العيني في القاهرة، فتبين، ضمن

---

(١) إبراهيم النبراوي، مترجم، الأربطة الجراحية (القاهرة: بولاق، ١٨٣٩).

(٢) انظر مثلا: ديوان الجهادية، صادر شورا الأطباء، سجل رقم ٤٣٧، ص ٨٧ خطاب رقم ٦٥، في ٤ صفر ١٢٦٣/ ٢٢ يناير ١٨٤٧.

(٣) ديوان الجهادية، صادر شورا الأطباء، سجل رقم ٤٣٧، ص ٧٣ - ٤، خطاب رقم ١٥٢، في ١٢ محرم ١٢٦٣ / ١ يناير ١٨٤٧. يبدو أن إسبتالية العموم (مستودع الدواء المركزي) كانت مخزنا كيميائيا مركزيا يخرج منها الدواء عند الطلب للمستشفيات والصيدليات المختلفة.

(٤) كلوت بك، عجالة، ص ٧.

أشياء أخرى، أن كلاهما يصرفان لمرضاهما لحما أقل بما نصت عليه اللوائح، وحين أرسل التقرير لمحمد علي حوَّله إلى ديوان الجهادية ليتخذ الخطوات الضرورية لتخفيف هذه المشكلة، غير أن وكيل ناظر الجهادية أعاد التقرير إلى الباشا مدعيا أن ذلك ليس من شأن ديوان الجهادية وإنما شأن مشورة الطب، فرفض الباشا الحجة وأصر على أن يتولى ديوان الجهادية نظر هذه الشكاوى[١]. وبعد ذلك بعامين، حين رأى الباشا بنفسه حالة مستشفيات القاهرة المقززة، كتب إلى كلوت بك وإلى وكيل ناظر الجهادية يحثهما على تنسيق جهودهما لتحسين أحوال المستشفيات[٢].

ومع ذلك، كان كلوت بك بعد ثماني سنوات ما زال يكتب إلى ديوان الجهادية شاكيا من نوعية الغذاء في مستشفى قصر العيني. فكتب في تقرير مطول أن:

> **مأكولات الضباط كانت بخلاف مأكولات العساكر والآن بعكس زلك [ذلك] لأن مأكولات الضباط والعساكر على حد سواء وهذ الأرز واللحم المسلوق والمشوي والخبز الذي أغلب الأوقات غير جيد... ومأكولات المرضى بمقتضى الأصول الطبية لا يناسب أنها دايما تكون أرزا ولحما بل في بعض الأحيان يأمر لهم بالزجاج [الدجاج] والحمام والبيض واللبن والسمك والخضار والفواكه وما يماثل زلك [ذلك] بحسب رأي الحكما وهو شيء مندرج في قانون الإسبتاليات الذي ترجم تركيا وصدرت عليه الإرادة الخديوية بالاجر عليموجبه (أي على موجبه). بناء على ذلك نؤمل الالتفات وإمعان النظر إلى إصلاح تلك الإسبتالية المذكورة سيما وأن ذلك لم يكن فقط شفقتا على المرضى المساكين بل لشهرة الإسبتالية أيضًا حيث إن أغلب سواح أوربا المعتبرين يتوجهوا إليها [٣].**

وبعد ذلك بأكثر من عشر سنوات كان الأطباء ما زالوا يشكون من نوعية الطعام الذي يُصرَف للمرضى ويقولون إن «[اللحمة] تحدث للمرضا زيادة عن أمراضهم عوارض وأمراض أخر»[٤].

---

(١) أوامر للجهادية ١/ ١٠٠، في ١٨ ربيع الأول ١٢٥٢/ ٤ يوليو ١٨٣٦.

(٢) ذوات ٥/ ٧٨، في ١٢ ربيع الأول ١٢٥٤/ ٥ يونيه ١٨٣٨.

(٣) ديوان الجهادية، صادر شورا الأطباء، سجل رقم ٤٣٧، ص ٦٥، خطاب رقم ١٣٦، في ٤ محرم ١٢٦٣/ ٢٣ ديسمبر ١٨٤٦.

(٤) ديوان الجهادية، صادر شورا الأطباء، سجل رقم ٤٥٠، ص ١٥، خطاب رقم ١٠٥، في ٤ شعبان ١٢٧٦/ ٢٦ فبراير ١٨٦٠.

وفي ضوء مشكلة الافتقار للاعتمادات المالية لن يكون من المثير للدهشة أن نكتشف أن مستشفيات القاهرة، ناهيك عن مستشفيات الآلايات، لم تكن تتوافر فيها الاشتراطات الصحية العامة. وقد وجد سليم بك، أميرالاي آلاي الحرس، أثناء جولة تفتيشية لثكنات آلايه في سوريا، أن المكان في منتهى النتانة[1]، واكتشف أن ذلك يرجع إلى عدم تخصيص أي فرد لتنظيف الحمامات. كما وجد أن الغرف المخصصة لإقامة الجرحى كريهة الرائحة لأن شاغليها ظلوا يرتدون ملابسهم الملوثة بالدماء. وحين زار المستشفى وجد أكثر من مائتي مريض بالجرب ينامون على الأرض لأن فرشاتهم لم تُحش بالقش[2]. وحين سأل المرضين عن هذا الأمر قالوا إنهم لا يستطيعون أن يقوموا بأنفسهم بكل الأعمال المنوطة بهم وأنه ليس لديهم عمال يساعدوهم[3].

ويشكو منيب أفندي، كاتب ديوان إبراهيم باشا، في خطاب موح كتبه لأحمد بك حاكم دمشق، من مشكلة توفير عدد كاف من مثل هؤلاء الخدم، قال فيه إنه برغم أن مستشفيات الجيش في سوريا منظمة وفقا للوائح الأوربية التي تنص على تعيين خادم لكل اثني عشر مريضا (وواحد لكل ستة مرضى في حالة عزلهم)، فإنه يعترف باستحالة تنفيذ هذه اللوائح. والسبب الرئيسي لذلك هو الافتقار للاعتمادات المالية. وواصل موضحا أنه لا توجد مشكلة في تعيين حلاقين للمرضى، لأن توفيرهم من بين جنود الآلاي ككل متاح دائما. ولكن المشكلة تكمن في توفير خدم ليطبخوا وينظفوا المستشفى، فهؤلاء ينبغي أن يُستأجروا من بين السكان المحليين، الأمر الذي يكلف، بداهة، مالا. وأقترح، توفيرا للنفقات، تعيين بعض أنصاف المعوقين [بالتركية: «يارم سقط»] كخدم. ولكنه أدرك سريعا أنه لما كان هؤلاء لن يستطيعوا غالبا أن يصلوا إلى المستشفى سيرا على الأقدام، فإن تعيينهم يتطلب استئجار حيوانات لنقلهم إلى عملهم،

(١) من بين الشكاوى المختلفة في شأن أداء المستشفيات في القاهرة شكاوى بشأن الرائحة، رائحة عطنة «تُعرف برائحة المورستان [أي المستشفيات]»: ديوان الجهادية، صادر شورا الأطباء، سجل رقم ٤٤٢ ص ٢٨، خطاب رقم ١٠ مؤرخ ٢٩ شوال ١٢٦٤/ ٢٨ سبتمبر ١٨٤٨.

(٢) كان كلوت بك يشكو من نفس المسألة في شأن إسبتالية قصر العيني في القاهرة: «الفرشات والمخدات مملوءة بقش عفن بدلا من القطن كما تنص اللوائح»:ديوان الجهادية، صادر شورا الأطباء، سجل رقم ٤٥٠ ص ٦٥، خطاب رقم ١٣٦، في ٤ محرم ١٢٦٣/ ٢٣ ديسمبر ١٨٤٦.

(٣) الشام ٢/ ٧١، في ١٧ رجب ١٢٤٧/ ٣٢ ديسمبر ١٨٣١.

وهو ما قد يكون أكثر تكلفة، لا أقل. وبعد أن واصل منيب أفندي الثرثرة على هذا المنوال، أعلن حيرته وتردده بشأن ما يجب عمله[1].

كانت المستشفيات في سوريا تعاني أيضا من ازدحامها بالمرضى ومن نقص الأطباء. فذات مرة أجرى منيب أفندي بنفسه تحقيقا في أداء مستشفى عكا، برّأ فيه مدير المستشفى من المسئولية. فقد قال في تقريره إن المستشفى مزدحم، وإن الأطباء لا يستطيعون أن يواجهوا عدد المرضى الذي يستقبلونه يوميا. كان المستشفى وقت إجراء التحقيق يضم أكثر من ٣٠٠ نزيل، وكان يُنتظر أن يستقبل ٤٥ آخرين في ذلك اليوم. وقد أدى هذا العدد الكبير إلى استحالة جعل المرضى يستحمون بانتظام، في حين أن الاستحمام جزء ضروري من علاج المرضى المصابين بالجرب. وأضاف منيب أفندي في تقريره أن المشكلة الأخرى هي أن الأطباء لا سيطرة لهم على المرضى، الذين يذهبون باستمرار إلى السوق ولا يستطيع أحد أن يوقفهم[2].

وتبين هذه الروايات عن أداء مستشفيات الآلايات الميدانية في سوريا، حين توضع مقابل لوائح كلوت بك، الهوة الضخمة التي تفصل النموذج عن الواقع، والتي تُعتبر علامة مميِّزة لمجمل حكم محمد علي وليس سياسته الصحية وحدها. لقد كانت مستشفيات الآلايات، كما رأينا سابقا، تعاني من نقص الاعتمادات المالية والازدحام والافتقار لأطباء مؤهلين قادرين على مواجهة المشاكل الصحية لجيش في حالة حرب، وتعاني قبل كل شيء من كل المشكلات التي كانت تميز مؤسسات الباشا الأخرى، وهي تحديدا الفساد وعدم الكفاءة.

ونستطيع الآن بعد أن رأينا نماذج دالة للمشكلات التي تتعلق بعلاج الجنود وصحتهم العامة في سوريا أن نفسر المشكلات التي واجهتها السلطات في محاولة التعامل مع المرضين اللذين نتناولهما هنا: الجرب والزهري. وفيما يتعلق بالجرب يبدو أن أحد الأسباب هو الازدحام الطبيعي للثكنات والمعسكرات[3]. والأهم من ذلك أن المشكلات اللوجستية

---

(١) الشام ١١/ ١٠٧، في ١٢ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٨ سبتمبر ١٨٣٢. بالنسبة للمعوقين انظر الفصل التالي.

(٢) الشام ٩/ ٣٢، في ٦ صفر ١٢٤٨/ ٤ يوليو ١٨٣٢.

(٣) يبدو أنه كان هناك نقص في مساكن الجنود، وفي إحدى الحالات تم الاستيلاء على المساكن التابعة لكنيسة القديس يعقوب في القدس لإسكان الجنود: س/ ٥/ ٤٧/ ١/ ١٥٠ في ٢٩ ذو الحجة ١٢٤٩/ ٩ مايو ١٨٣٤.

والبيروقراطية التي دُرِست في الفصل السابق تعني كما رأينا سابقا أن الجنود كانوا نادرا ما يحصلون على كساو جديدة، وبالتالي كان عليهم أن يرتدوا كساويهم القديمة، القذرة غالبا، لمدة طويلة. فحين تلقى حسن أفندي، يوزباشي الآلاي الثامن مشاة، أوامر بالتحقيق في مظهر وكساوي جنوده وجد أن معظمهم في حالة تمثل انتهاكا مباشرا للوائح، وقال في تقرير أرسله إلى الصاغ الذي يرأسه أن كساويهم قد بليت، كما «لم يتبق في أقدامهم من الأحذية شيء تقريبا، ويسير الكثيرون منهم في الأسواق حفاة»[1]. كذلك صدر أمر بإجراء تحقيق عام بشأن مظهر وانضباط الجنود في مختلف الآلايات في سوريا، كانت نتائجه من الأهمية والطرافة بحيث تستحق اقتباسا مطولا:

عن العساكر الموجودين بيافا [الآلاي ٣١]... المركوب [الأحذية] قد فات ميعادهم شهرين فوجدنا بعض العساكر حافيين... والطربوش بتاعهم قديم وميعاده فات ثلاثة شهور، ومن خصوص السيور البندق والجربندية والبعض من سيور الكفوف وسخ من حين طلعوا من المحروسة لم مساحوهم... عن أحوال العساكر المقيمين بالإسبتالية:... لا أحد بينظر عليهم بالليل والنهار ولا حد ضابط [ليشرف عليهم]... العساكر المقيمين بحيفا:... وجدنا حالهم [أجسامهم] وسلاحهم وسيور كفوفهم وحوائجهم وسخة لم نظيفة وماشيين من غير ترتيب على كيفهم.. عن العساكر العيانين بالإسبتالية: أنه قد اطلعنا عليهم فوجدنا أن المذكورين البعض منهم نايمين على الأرض من غير حصير ومن غير فرش سوا السجادة فقط ومحلاتهم وسخة لم فيه نظافة عندهم كليا فطلبنا ناظر الإسبتالية لم وجدنا [ه] وبعده حضر كان المذكور داير في السوق... وقرر أنه حرر جملة خطابات بخصوص المراتب إلى العساكر [أي الخاصة بهم]... [عن عساكر الأورطة الرابعة من الآلاي الثامن عشر]: وجدناهم لابسين كسوة الجوخ ليل ونهار فسألنا الملازم الذي موجود معهم [عن ذلك]... فكان جوابه لم موجود عندهم كسوة صوف ولا طقم كتان غصب عنهم لابسين كسوة جوخ وهذا شيء مخالف القانون... عسكر طوبجيان [مدفعية] بعكا:... منهم غفر في الشمس قاعدين من غير خيمة ونائمين على الأرض من غير حصر سوى البرنس والسجادة وجاعلين طبيخهم على الصور [السور] ومخليين الصور وسخ.. والذخيرة بتاعهم في الشمس والخيام مرميين على الصور من غير نصب... و[العساكر] دايرين في الأسواق على كيفهم هذا خلاف [بخلاف] قانون الجهادية... [2].

---

(١) الشام ٣/ ٤٣، في ٢٥ شعبان ١٢٤٧/ ٩ يناير ١٨٣٢.

(٢) الشام ٩/ ١١٦، في ٢٠ صفر ١٢٤٨/ ١٩ يوليو ١٨٣٢. هذا الخطاب المطول مكتوب بعربية دارجة مثيرة للاهتمام، لها نظام تهجي غريب وتعبير عامي محلي، وقد فضلت أن أنقلها بنصها المتميز.

إذا كانت تلك هي أوضاع معيشة الجنود، فلا عجب في سقوطهم بسهولة تحت رحمة الجرب. وفي ضوء ازدحام المستشفيات وسوء إمدادها بالمستلزمات وعدم كفاءة إدارتها، كما رأينا، ليس من العسير أن نعرف مصادر الصعوبة التي وجدتها السلطات في السيطرة على انتشار المرض بين الجنود.

أما مشكلات مواجهة الزهري فكانت أصعب بالمقارنة بالجرب، لأن اكتشاف الزهري وعلاجه يتطلب فحصا أدق لأجساد الجنود. ويقول المقال الأول من «رسالة» كلوت بك التي كتبت خصيصا لعلاج الزهري والجرب الآتي:

> **عليك إذا وصلك هذا الكتاب أن تكشف عن جميع العساكر التي أنت موكل بحفظ صحتها من الضباط وضباط الصف والأنفار واعرف من هو مصاب أحد هذين الداءين [أي الجرب والزهري] وافرزه وحده وخص المصابين بالإفرنجي بمزيد الاحتياط فاكشف عن أعضاء التناسل منهم وعن الشرج وباطن الفم وهذا الكشف مرتب عليك في كل جمعة مرة[1].**

ثم يمضي المقال ليبين لحكماء الآلايات كيفية فحص أجسام الجنود وإعداد مرهم خاص للعلاج وكيفية وضعه على أعضائهم التناسلية [2].

وجد الجنود أن أجسامهم تُختبر بدقة وتُفحص عن قرب أثناء تلك التفتيشات الطبية، على نحو ما يبين التقرير الطبي التالي عن أحد هذه الفحوص التي أجراها طبيب آلاي الغارديا بأمر من إبراهيم باشا:

> **في الساعة الثامنة من يوم الثلاثاء الثالث من شعبان ١٢٤٧ [٧ يناير ١٨٣٢]، بالكشف على جنود البلوكات الثماني للأورطة الأولى من آلاي الحرس، لم توجد أية أمراض بين موسيقيي البلوكات، كما وجدنا خيامهم نظيفة ودافئة. غير أن باش جاويش البلوك الخامس أصيب إبهام يده اليسرى حين كان يجر مدفعا. وتبين أيضا أن شوكة قد اخترقت الجلد بين الإصبعين الرابع والصغير من القدم اليمنى للأومباشي الخامس من نفس البلوك، وسببت التهابا. [و] أصيب أحد جنود البلوك الأول من الأورطة الأولى من نفس الآلاي بخدش في جلد الكاحل الأيمن بسبب احتكاك بيادته [الضيقة] به... وعندما رأينا علامات الزهري في فم الأومباشي السادس من الأورطة الثالثة من نفس الآلاي أمر بكباشيه بإرساله إلى المستشفى [مستشفى الميدان]..[3].**

---

(١) كلوت بك، رسالة، ص ٢.

(٢) نفسه، المواد ٣-٨، ص ٢-٥.

(٣) الشام ٣/ ١١٥، في ٧ شعبان ١٢٤٧/ ١١ يناير ١٨٣٢.

وبرغم فوائد الفحص الطبي الروتيني، فيبدو أنه لم تجر أية محاولات لإقناع الرجال بها أو اجتذاب تأييدهم. فقد اشمأز الجنود من فحص الأطباء لهم بهذه الدقة وكانوا يكذبون غالبا بشأن أحوالهم الصحية لتجنب إرسالهم إلى مستشفيات الميدان. فمثلا أجري ذات مرة فحص طبي عام على جنود الآلاي الثاني عشر مشاة في سوريا، فوجد الأطباء الأوربيون اثني عشر رجلا مصابا بالزهري و٢١٠ بالجرب، لم يُرسَل أي منهم إلى المستشفى وظلوا يقيمون جنبا إلى جنب مع أقرانهم في الآلاي. وحين سئل الأطباء المصريون عن سبب عدم حجز المرضى في المستشفى كما تنص اللوائح أجابوا بأنهم كلما سألوا الجنود أنكروا إصابتهم بأي مرض[١]. وعندما قام موسى أغا، معاون بكباشى الآلاي العاشر مشاة، بالتفتيش على مستشفى الجيش في حيفا وجدها في حالة من الإهمال والفوضى. فعلى خلاف اللوائح لم يتم عزل المصابين بالزهري (حوالي عشرين)، ووجدهم يختلطون بالمرضى الآخرين وبالجرجى. وحين سأل المدير عن سبب عدم عزلهم كما تنص اللوائح كانت الإجابة أنه لا يملك ما يكفي من الغرف لذلك، وأنه لم يتلق في هذا الشأن المساعدة الكافية، سواء من نظيف أفندي، ضابط التموين العام للجيش، أو عبد الله بك، حاكم حيفا [٢].

وفي نفس الوقت كثيرا ما كان الجنود، وأحيانا الضباط، يتمارضون ليتجنبوا إرسالهم إلى الجبهة وليجدوا عذرا للبقاء في ظل الأمان النسبي لمستشفى الميدان[٣]. وأحيانا كان طلبة المدارس العسكرية يفعلون نفس الشيء؛ فسرعان ما كان يتبين عند إرسالهم إلى المستشفى أنهم لم يفقدوا شهيتهم «ويأكل النفر منهم بقدر أربعة رجال» [٤]. وكان

(١) نفسه.

(٢) الشام ٨/ ١٢٥، في ١٩ محرم ١٢٤٨/ ١٩ يونيه ١٨٣٢.

(٣) الشام ٢/ ٧١، في ١٨ رجب ١٢٤٧/ ٢٣ ديسمبر ١٨٣١؛ الشام ٢/ ٩٥، في ٢ شعبان ١٢٤٧/ ٦ يناير ١٨٣٢.

(٤) كانت هذه حالة ثلاثة من طلبة مدرسة الفرسان أرسلوا إلى قصر العيني للعلاج. وحين اكتُشفوا كان العلاج المقترح هو «أربع إلى خمس ساعات من التدريب اليومي على الرماية... ورأينا المفضل هو أنهم مناسبون للخدمة في صفوف المشاة»: ديوان الجهادية، صادر شورا أطبا، سجل ٤٣٧ ص ١٤٥، خطاب رقم ١٦٣ مؤرخ ١٣ جماد الأول ١٢٦٣/ ٢٩ إبريل ١٨٤٧. وفيما بعد، في عام ١٨٦١، كان الجنود المتمارضون يُرسلون إلى الليمان. انظر حالة الأومباشي عوض إبراهيم الذي حك أعضائه التناسلية بالثوم آملا في أن يُحدث بها أعراض الزهري: م/ ١٤/ ٢ ص ٦٥، خطاب مؤرخ ٢٣ رمضان ١٢٧٧/ ٦ مارس ١٨٦١.

الضباط الذين يُكتشف أنهم يغشون بهذه الطريقة يُفصلون من الخدمة كلية. ويُرسلون إلى ليمان الإسكندرية، ويجرَّدون من نياشينهم وكساويهم[1].

لم تكن هذه المقاومة للحق الذي أعطته السلطات الطبية لنفسها في فحص الأجسام بحثا عن أية أعراض مرضية تُلاحظ فقط بين الجنود في المعسكرات، فقد واجهتها أيضا سلطات مستشفى قصر العيني في القاهرة، التي لم تُعف مرضاها من هذا الفحص الدقيق المهين. وإليكم وصف فلوبير Flaubert لعنبر الأمراض التناسلية في المستشفى الذي زاره خلال سياحته بمصر عام ١٨٤٩:

> **.. مستشفى قصر العيني. المعتني به جيدا. إنجاز كلوت بك ـ ما زالت يده تُرى. حالات الزهري الجميلة... العديد أصيبوا به في مؤخراتهم. عندما تصدر إشارة من الطبيب، يقفون جميعا فوق أسرتهم (كان الأمر يشبه تدريبا للجيش)، ويفتحون شروجهم بأصابعهم، ليكشفوا عن قرحاتهم التناسلية. تجويفات ضخمة..[2].**

ليس من العجيب إذن في ضوء هذه المعاملة المهينة أن نقرأ أن الجنود على مدار تاريخ هذا العنبر بالذات كانوا يقاومون العلاج[3]، بل ويشتبكون جسديا مع السلطات أحيانا. وفي أحد هذه الحوادث تمرد الجنود وعاثوا في المستشفى فسادا، فنزعوا الزجاج من إطارات النوافذ وتبولوا على الأرض وفي حاويات المياه. ولما كان أغلبهم شبابا أقوياء البنية و«غير مصابين بأمراض تمنع أطبائهم من معاملتهم بالشدة»، اقتُرح أن يعاقَبوا بـ «عقوبات جسدية شديدة... لأن توبيخهم لم يؤد إلى نتيجة حتى الآن»[4].

---

(١) الشام ٩/ ٢٢، في ٨ صفر ١٢٤٨/ ٧ يوليو ١٨٣٢.

(2) Gustave Flaubert, Flaubert in Egypt, A Sensibility on Tour, trans. and ed. Francis Stee - muller (Boston and Toronto: Little, Brown and Co., 1972), p. 65.

وليس من المعروف مدى ازدحام العنبر وقت زيارة فلوبير، ولكن بعدها بثماني سنوات كان به ١٤٠٠ مريض. انظر: ديوان الجهادية، صادر شورا أطبا، سجل ٤٤٤ ص ٨٠٩ خطاب رقم ٣٩، مؤرخ ٥ رجب ١٢٧٣/ ١ مارس ١٨٥٧. (وفلوبير المشار إليه هو الروائي الفرنسي الشهير جوستاف فلوبير ١٨٢١ - ١٨٨٠، مؤلف رواية مدام بوفارى عام ١٨٥٧ - (المترجم).

(٣) انظر مثلا حالة جندي من الفرسان أصيب بالزهري واستغرق علاجه بضعة أسابيع بسبب رفضه للعلاج: ديوان الجهادية، صادر شورا أطبا، سجل ٤٤٠، ص ٢٧، خطاب رقم ١٤٤ مؤرخ ٧ ذو الحجة ١٢٧٣/ ٢٩ يوليو ١٨٥٧.

(٤) ديوان الجهادية، صادر شورا أطبا، سجل ٤٤٦، خطاب رقم ١٤، مؤرخ ١٤ جماد الأول ١٢٧٤/ ١ يناير ١٨٥٨. وكانوا جميعا مرضى في عنبر الزهري والأمراض الجلدية.

تكررت هذه المقاومة التي أبداها الجنود للفحوص الطبية المنتظمة من جانب المدنيين في المجتمع ككل بشأن التطعيم، فالتطعيم الذي قد يبدو لنا سياسة تهدف إلى مصلحتهم ورفاهتهم اعتبره الفلاحون وأهل المدن، على السواء، طريقة أخرى لتمييز أطفالهم [الذكور] بعلامات بغرض تجنيدهم(1). ويبدو أن السلطات لم تبذل أي جهد للتغلب على معارضتهم المتوقعة، مثلا باجتذاب تأييد ومساندة مشايخ القرى والحارات. لقد فعل القرويون كل ما في وسعهم ليقاوموا تطعيم أطفالهم: فقد هربوا من الحكما وخبأوا أبناءهم الذكور(2)، وهاجموا حلاقي الصحة القائمين بالتطعيم(3)، ورشوا الموظفين المحليين ليدعوا أطفالهم بلا علامات(4)، وزوروا شهادات التطعيم(5).

ولم يكن رد الفعل على الكورنتينا، أي الحجر الصحي مختلفا. فقد حاول الجنود الذين اعتبروه تدخلا فظا في حياتهم أن يتجنبوه بكافة السبل. فعندما رست بهم السفن في ميناء دمياط فوجئوا، بعد أن قضوا قرابة العامين في سوريا وتملكهم الفرح لعودتهم إلى بلادهم، بالأمر بالبقاء على متون سفنهم مدة الحجر. وحين شرعوا في تمرد محدود ضربوا فيه يوزباشيهم، والحراس أيضا(6)، تطلب الأمر إرسال أورطة من القاهرة لتساعد موظفي الحجر الصحي على استعادة النظام في الميناء(7). كذلك وجدت السلطات صعوبة في الإبقاء على الحجر الصحي الذي فُرض حول معسكرات معينة في سوريا. وفي إحدى الحالات ظل الجنود يجرءون على كسر القواعد حتى بعد إنذارهم

(1) Clot Bey. Mémoires, p. 157.

(2) Hamont, L'egypte, I, pp. 507- ; Kuhnke, Lives at Risk, pp. 116-17.

(٣) ديوان الجهادية، صادر شورا الأطبا، سجل ٤٣٧، ص ١٩٤، خطاب رقم ١٥٥، في ١ رجب ١٢٦٣/ ١٥ يونيه ١٨٤٧.

(٤) انظر حالة الخمسة وثمانين حكيما الذين قبلوا رشاوى من السكان المحليين ليزوروا لهم شهادات تطعيم: ديوان الجهادية، صادر شورا الأطبا، سجل ٤٣٧، ص ٦١-٣، خطابات بأرقام ١١-٩٦، مؤرخة جميعا ٢٦ جماد الأول ١٢٦٣/ ١٣ مايو ١٨٤٧.

(٥) م/ ٥/ ١، ص ٧٩، خطاب رقم ٧٩، في ٢٧ جماد الآخر ١٢٧٦/ ٣٠ إبريل ١٨٥٠.

(٦) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٣١١ في ٢٢ صفر ١٢٤٩/ ٥ يناير ١٨٣٤.

(٧) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٣٥٠ في ٧ شوال ١٢٤٩/ ١٧ فبراير ١٨٣٤.

بإطلاق النار عليهم إذا حاولوا أن يخترقوا الحجر[1]. وفي نهاية المطاف تم حفر خندق حول المعسكر لإجبار الجنود على الانصياع للوائح[2].

الحياة خلف الخطوط

بعد أن تناولنا ببعض التفصيل المشكلات التي واجهت السلطات وهي تحاول أن تعالج الجنود، وتحديدا الحالة المذرية للمستشفيات، وعدم كفاءة الأطباء، وغياب التنسيق عن المحاولات التي بذلتها البيروقراطية في القاهرة، ومقاومة الجنود أنفسهم، فإن المطلوب الآن بالمقابل هو فهم الأسباب الكامنة وراء الفشل البيِّن في منع انتشار الأمراض بين الجنود. فأيا كان مدى نجاح أطباء الآلايات في علاج الزهري فإن المشكلة الحقيقية كانت تكمن في المقام الأول في محاولات السلطات لمنع انتشاره، الأمر الذي كان يتطلب بالبداهة نظام سيطرة مُحكم على حياة الجنود الجنسية، وحظرا صارما على دخول النساء إلى الثكنات [3]، وكلاهما فشلت فيه السلطات فشلا ذريعا. وقد ذكرنا في الفصل الثالث، أنه كان يُسمح لعائلات الجنود بالانضمام لهم وتتبعهم من معسكر إلى آخر طالما ظلت الآلايات مقيمة في مصر، ولكن سرعان ما تم إيقاف ذلك لأسباب صحية. غير أن منع الجنود من الاتصال بزوجاتهم أثبت أنه من الصعوبة بمكان، فقد تنكر بعض النساء في هيئة رجال وتتبعن أزواجهن على طول الطريق إلى سوريا [4]حتى يستطعن أن يعشن معهم. وحين أصرت السلطات على منع الزوجات من مصاحبة أزواجهن تذمر الرجال «وتقرر بهدف الحد من الشعور بالكآبة بقدر الإمكان السماح لزوجات وخليلات وآباء وأمهات المجندين بمصاحبتهم»[5].

---

(١) الشام ٩/ ١٠٦، في ١٨ صفر ١٢٤٨/ ١٧ يوليو ١٨٣٢.

(٢) الشام ٩/ ١١٣، في ١٩ صفر ١٢٤٨/ ١٨ يوليو ١٨٣٢.

(٣) قانون الداخلية، المادة ٢٧٣، ص ٥٢.

(٤) الشام ١/ ٢٧، في ٤ جماد الآخر ١٢٤٧/ ١٠ نوفمبر ١٨٣١.

(٥) سُلم طلب الجنود بإحضار عائلاتهم إلى الباشا في س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٢٥٠ في ٢ جماد الأول ١٢٤٩/ ١٧ سبتمبر ١٨٣٣. ويوجد رده في س ١/ ٤٨/ ٤/ ٢٢٥ في ١٥ جماد الأول ١٢٤٩/ ٣٠ سبتمبر ١٨٣٣. أما الاقتباس فمن: Bowring, "Report on Egypt." p. 6.

لقد أثبت محمد علي بإتاحة تصريف هذا النوع من حاجات الجنود أنه أكثر مرونة وبراجماتية من قادة الأسطول البريطاني المعاصرين الذين كانوا ينشدون معيارا أخلاقيا «كان بمجمله مرتفعا للغاية بالنسبة للرجال الذين يتناولهم... [خصوصا بالإصرار على] مجمل نظام التجنيد المفتقر إلى التمييز بما يستتبعه من عدم السماح للرجال بالنزول إلى الشاطئ حين يكونون في الميناء»[1]. غير أن السماح للنساء بالالتحاق بأزواجهن في سوريا خلق مشكلات صحية ساهمت بالقطع في انتشار الزهري وأمراض تناسلية أخرى بين الجنود، مشكلات أصبحت السلطات تجد صعوبة في مواجهتها.

وضع كلوت بك في القسم الثاني من «رسالة» نظاما يقوم على الوقاية لا العلاج، ظن أنه سيكون فاعلا في السيطرة على انتشار الزهري، وشرحه بطريقة مغرقة في البساطة والسطحية. ويتناول هذا النظام في المقام الأول الأحوال الصحية لمساكن النساء وأجسامهن. فقال إن زوجات جنود كل آلاي يجب أن يقسَّمن إلى أربعة أقسام، يتكون كل قسم من زوجات جنود أورطة من أورط الآلاي، وأن تتولى زوجات الأطباء المسئولين عن رجال الأورطة المعنية عزلهن وفحصهن[2]. ويجب على الأطباء أن يعلموا زوجاتهن كيف يكتشفن أعراض الزهري في النساء اللاتي سيفحصنهن، كما يجب على «الحكيمات» أن يبلغن أزواجهن بما وجدنه بعد الفحص الدوري، الذي تقرر أن يجري كل خميس. والأهم من ذلك أن الجنود أمروا بألا يسمحوا لأي امرأة بدخول المعسكرات عدا زوجاتهن «فيبعد عنهم جميع أقاربهم من رجال ونساء ولو كانوا أمهات وأخوات وغير ذلك فإن ذلك يحوج العسكري إلى زيادة المصروف وإنفاق قوته عليهم ويورثه الأمراض» [3]. وأخيرًا يجب أن يجري تنظيف مساكن هؤلاء النساء بانتظام، وأن يكون ذلك تحت إشراف ميرالاي الآلاي بنفسه. يضاف

(1) Michael Lewis, The Social History of the Navy, 1793 - 1815 (London: George Allen and Unwin, 1960), p. 292.

(٢) كلوت بك، رسالة، القسم الثاني، الباب الأول، ص ٦.

(٣) نفسه، القسم الثاني، الباب الرابع، ص ٦.



معسكر إبراهيم باشا بالقرب من أضنة

إلى ذلك أن مساكنهن يجب أن تقام «في محل جيد للصحة... مصفوفة صفين معتدلين متقابلين ويكون بينهما طريق واسع ويكون علو تلك المساكن [عن الأرض] بقدر الحاجة ومساو لبعضه» [1].

وإذا حكمنا على هذا الكلام في ضوء أداء حكيما الآلايات يكون من المشكوك فيه أن تحقق زوجاتهن، اللاتي لم تتلقين أي تعليم طبي أيا كان، نجاحا أكبر من نجاح أزواجهن في علاج هذه الأمراض الحساسة. وفوق ذلك فإنه من المشكوك فيه أيضا، في ضوء ما رأيناه من قذارة مستشفيات الميدان وافتقارها للشروط الصحية، أن ثكنات الجنود، ناهيك عن مساكن زوجاتهن، كانت تتمتع بما أراده لها كلوت بك من شروط صحية وبناء سليم. ولكن حتى إذا كانت كذلك، تظل هناك مشكلة أخرى مهمة، وهي تحديد اللقاءات التي كانت تتم خلسة ولكن بانتظام، ليس بالزوجات، ولكن بالمومسات.

(١) نفسه، القسم الثاني، الباب الحادي عشر، ص ٨.

وهناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن الدعارة كانت مزدهرة للغاية في المدن الكبيرة في مصر وسوريا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولم يكن ذلك بسبب أي انتشار مفاجئ للرذيلة، على نحو ما تمثلها شخصية مثل العالمة كوتشوك هانم(١) أو تحتها، أو بسبب زيادة مفاجئة في عدد «الخولات»(٢) الذين يرقصون في الشوارع في ملابس نسائية. كما لا يرجع، على نحو ما ظن كلوت بك، إلى زيادة كبيرة في معدل الطلاق أو في المزاج الشهواني للنساء المصريات(٣)، وإنما يرجع بالأحرى إلى الحراك الاجتماعي غير المسبوق، مع تجول آلاف الرجال من معسكر إلى آخر، ومن مدينة لأخرى. ومع ترك آلاف النساء وحيدات برحيل أزواجهن وآبائهن وأخوتهن: «اضطر العديد من الزوجات الشابات، وقد هُجرن بهذا الشكل، تحت وطأة الجوع أو لتجنب هلاك أبنائهن، إلى الانضمام إلى العوالم [أي الدعارة]، وسوف يكتسبن بالضرورة وبسرعة كل عاداتهن الخليعة»(٤). وصف سان جون زيارة قام بها لبني سويف في مارس ١٨٣٣، من المرجح أنها تمثل مشهدا نموذجيا:

> **عند وصولنا [إلى المدينة] كان ثمة صخب ونشاط غير عاديين بشكل ملحوظ في الشوارع... وسرعان ما اكتشف السبب: كان أحمد باشا يكن قد وصل على التو من الحجاز ومعه قسم من الجيش المصري(٥)، وكان الجنود... يوزعون أنفسهم في كل أنحاء المدينة، ليخطفوا متعجلين المتع الفظة التي يجدونها في متناولهم. وبالتالي ظهرت كل الفتيات الراقصات وشرع المغنيون والموسيقيون في العمل، ووجدنا الفنادق مشغولة عن آخرها بهذه الحثالة العسكرية بحيث تعذر العثور على غرفة واحدة(٦).**

---

(١) وهي العالمة المعروفة التي خلدها فلوبير في ملاحظاته عن رحلته إلى مصر. انظر:
Flaubert, Egypt, pp. 113-20.

(٢) وهؤلاء كانوا راقصين من الرجال يمثلون متنكرين في هيئة نساء من حيث المظهر والسلوك. وكانوا غالبا يرقصون في الشوارع أمام المنازل وفي أفنية بعض القصور في مناسبات مختلفة:
Edward W. Lane, An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians (London: Ward Lock, 1890), pp. 351, 467.

(3) Clot Bey, Aperçu, I, p. 336.

(4) St. John, Egypt, II, p. 176.

(٥) كان قد عين آنذاك ناظرًا للجهادية ولا بد أنه أتى إلى مصر لكي يتولى منصبه الجديد.

(6) St. John, Egypt, II, p. 265.

حتى ذلك الوقت كانت الدعارة، مهنة مشروعة قانونا [١]، بل وكانت تجبى من تلك «الحرفة» ضريبة، تشددت حكومة محمد علي في جمعها[٢]. غير أن الديوان الخديو ناقش المسألة في مايو ١٨٣٤ وقرر أن يلغي الضريبة ويحظر نشاط الحرفة بأكملها في مدينة القاهرة، وأمر مشايخ الحارات بكتابة كشوف بيوت الدعارة الموجودة في أحيائهم والمومسات اللاتي يعملن فيها. وتقرر أن تُغلق بيوت الدعارة وتم إنذار المومسات بأنهن إذا قبض عليهن بتهمة ممارسة حرفتهن سيجلدن بالسوط خمسين جلدة، تُضاعف عند العود [٣].

وتعزو تاكر Tucker هذا الحظر الفجائي إلى ضغط الرأي العام بقيادة رجال الدين، الذي أقنع الباشا بحظر الدعارة تماما في القاهرة «ليهدئ بذلك الرأي العام ويضيف ريشة جديدة إلى عمامة الإصلاح التي يفخر بها»[٤]. ويصعب أن يكون هذا هو السبب الذي دفع محمد علي للتخلي عن مصدر معتبر للإيرادات الحكومية[٥]. فمن جهة لم يكن محمد علي حريصا لهذه الدرجة على تهدئة رجال الدين، وكان بمقدوره، وكثيرا ما فعل، أن يُهمل رأيهم في مناسبات أخرى مختلفة. ومما لا يخلو من دلالة، مثلا، أنه قد اقتُرح خلال مشاورات الديوان الخديوي بشأن إلغاء الضريبة أن يطبَّق العقاب المنصوص عليه في الشريعة الإسلامية على المومسات، ولكن العقوبات التي تقررت هي الواردة أعلاه، وكان الإداريون المدنيون، لا المشايخ، هم المنوط بهم تنفيذ هذه العقوبات.

---

(١) يقول أندريه ريمون إن الدعارة في القاهرة في القرن الثامن عشر كانت منظمة كحرفة:
André Raymond, Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle (Damas: Institut français, 1973-74), II, p. 527.

(2) Tucker, Women, p. 150.

(٣) س/ ٢/ ٣٢/ ٥/ ٧٢ في ١٨ محرم ١٢٥٠/ ٢٨ مايو ١٨٣٤. وبعد شهرين صدر قرار بألا تُوظف «خادمات المنازل الجميلات» إلا من خلال «مكاتب تخديم مضبوطة»: س/ ٢/ ٣٢/ ٥/ ١٠٤ في ١ ربيع الثاني ١٢٥٠/ ٧ أغسطس ١٨٣٤.

(4) Tucker, Women, p. 152.

(٥) يقول كلوت بك إن هذه الإيرادات وصلت إلى ٦٠ ألف فرنك عام ١٨٣٣: Aperçu, II, pp. 208-9... وأكثر من ذلك، يقول سان جون إن الدخل المتحقق من هذه الضريبة زاد قرابة العشرة أضعاف بين عامي ١٨٢١ و ١٨٣٠: St. John, Egypt, II, pp. 468-9.

كذلك يتضح من الاقتصار على منع المومسات من ممارسة حرفتهن في المدن الكبيرة وحول المعسكرات فحسب أنهن كن يعتبرن تهديدا للانضباط والصحة أكثر من الأخلاق والسلوك الحميد. وحين زار فلوبير مصر بين عامي ١٨٤٩ و١٨٥٠ عرف أنه ليس من السهل العثور على مومسات في القاهرة وأنهن قد انتقلن إلى الصعيد وأن «بيوت الدعارة الجيدة لم تعد موجودة في القاهرة»[١]. لقد كان فرض هذا الحظر على الدعارة في القاهرة يرجع إلى حد كبير إلى الخوف من تأثيره على صحة الجنود وانضباطهم.. فإذا كان الباشا متساهلا، ربما، في السماح للجنود بإحضار زوجاتهم ليعشن معهم في سوريا فإنه لم يقدم أية تنازلات بشأن السماح لهم بالتماس خدمات المومسات. وينطبق ذلك الحظر بالمثل على الضباط الأوربيين «أيا كانوا»[٢]، وعلى الضباط المتحدثين بالتركية[٣].

ومن ناحية أخرى، بعيدة عن صحة الجنود والضباط، يرجع منع المومسات من التواجد في المناطق المجاورة للمعسكرات والثكنات إلى أن الكثيرات منهن كن يجلبن معهن عند دخولهن إلى المعسكرات خمورا، بكل ما يستتبعه ذلك من أخطار، من حيث التأثير على انضباط القوات والنظام العام. فمثلا حين عوقب العربجي درويش والبلطجي [العامل بآلاي الهندسة العسكرية] عثمان بخمس وسبعين ومائة وخمسين جلدة بالكرباج على الترتيب، كانت العقوبة ترجع إلى الاضطرابات التي تسببا فيها بعد السكر أكثر مما ترجع إلى القبض عليهما في بيت للدعارة[٤].وترجع حالات عديدة للسلوك غير المنضبط من جانب الجنود في سوريا إلى سكرهم في الحانات وخروجهم

---

(١) Flaubert, Egypt, p. 83... غير أنه عثر بالفعل على «مومسات الجنود اللاتي يقدمن أنفسهن... مقابل بضع بارات» على طول أحد القنوات في القاهرة: Ibid., p. 76، ويقول كلوت بك إن المومسات ما زلن يمارسن نشاطهن في القاهرة برغم الحظر العام، ولكن في الخفاء: Apeçu, I, p. 336.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٥٩٤ في ٢٠ جماد الأول ١٢٥٠/ ٢٤ سبتمبر ١٨٣٤. وتتعلق هذه الحالة بضابطين أوربيين، صيدلي ورسام للخرائط، استضافا «راقصة ومغنية في خيمتيهما ليلا». كانت لغة الباشا في هذا الخطاب عنيفة وصارمة في منع المومسات من الحياة بالقرب من معسكرات الجيش.

(٣) أوامر للجهادية ١/ ١٠، في ٦ صفر ١٢٤٦/ ٢٧ يوليو ١٨٣٠. وتتعلق هذه الحالة بشخص يدعى عثمان أغا، حصل على تصريح بالإجازة لمدة ٢٤ ساعة ولكنه عاد بعد موعده بخمسة أيام.. وتبين عند التحقيق أنه قضى الوقت في بيت للدعارة. وقد صُرف من الخدمة نهائيا.

(٤) الشام ٣/ ١١٩، في ١٦ شعبان ١٢٤٧/ ٢٠ يناير ١٨٣٢.

إلى الشارع «يسيئون للكبار والصغار والمسيحيين بلا سبب»[١]. لذلك تم حظر الحانات بنفس الحزم الذي حظرت به بيوت الدعارة، برغم أنه يصعب أن نفصل الأولى عن الأخرى. ولكن، مرة أخرى، وكما في حالة بيوت الدعارة، لم يكن الحظر مطلقا؛ فقد أمرت الحانات القريبة للغاية من المعسكرات وحدها بالإغلاق. وحين فتح أحد الأجانب حانة بالقرب من مسجد في عكا، طُلب منه بلطف أن يغلقها وينتقل إلى الحي الأفرنجي[٢]. وربما يرجع ذلك إلى أنه جرؤ على فتح الحانة بالقرب من مسجد، ولكن واقع السماح له بفتحها في مكان أبعد يعني أن السلطات لم تكن مهتمة اهتماما بالغًا بالأخلاق والآداب العامة. وعلى أية حال، وكدليل على أن إدارة الباشا في سوريا لم تكن بالغة التشدد في الحظر الكامل للحانات، أمر محمد علي شريف باشا حكمدار عربستان (سوريا) بكتابة كشف بالإيرادات المجباة من الحانات في الولاية بأكملها[٣].

حواجز منيعة؟

كانت المشكلة الحقيقية التي واجهت محاولات السلطات للسيطرة على لقاءات الجنود بالمومسات تكمن في أن الرجال واصلوا التسلل إلى المناطق المحيطة بمعسكراتهم وثكناتهم بالرغم من كل اللوائح التي درسناها في هذا الفصل والفصل الذي سبقه، والتي كانت تهدف إلى منع الجنود من الاختلاط بالسكان المحليين وخلق حواجز منيعة حول الثكنات ومعسكرات التدريب. فبرغم أن السلطات العسكرية والصحية حاولت أن تسيطر بإحكام على أجسام الجنود، تلك السيطرة التي تمثلت في سياسة العزل والاعتقال في المعسكرات، كان الجنود يعبُرون دائما تلك الحواجز المحيطة بمعسكراتهم والتي يُفترض أنها منيعة على الاجتياز. كانت تلك الأفعال البسيطة بشأن

(١) انظر مثلا تقرير التحقيق المذكور من قبل: الشام ٩/ ١١٦، في ٢٠ صفر ١٢٤٨/ ١٩ يوليو ١٨٣٢. انظر أيضا تقرير آخر يقدم نفس الصورة في: الشام ٨/ ١٣٠، في ٢٠ محرم ١٢٤٨/ ١٩ يونيه ١٨٣٢.

(٢) الشام ٨/ ١٨٤، في ٢٨ محرم ١٢٤٨/ ٢٧ يونيه ١٨٣٢.

(٣) س/ ٥/ ٤٧/ ١/ ١٢٤ في ٧ ذو الحجة ١٢٤٩/ ١٧ إبريل ١٨٣٤. انظر أيضا خطاب إبراهيم باشا إلى سامي بك، الباشمعاون، أي كبير أمناء أبيه، يطلب فيه بعض الموظفين من القاهرة يستطيعون أن يجمعوا الضرائب من الحانات بطريقة سليمة، نظرًا لأن جانبا كبيرا من العائد المحتمل، كما قال، لم يُستخلص: الشام ٢٠/ ٥١١، في ٢٥ ذو الحجة ١٢٥٠/ ٢٤ إبريل ١٨٣٥.

الحواجز وقدرة الجنود على اختراقها مقلقة للغاية، برغم أنها لم تكن درامية كالهرب (الذي سيتناوله الفصل التالي)، لأنها تقوض منطق الجيش الحديث بأكمله، وهو المنطق الذي يرى أن العزل عن المجتمع الأوسع ورسم حدود تمييز قاطعة بين الحياتين المدنية والعسكرية أفضل طريقة لضبط الجيش وتدريبه.

وهناك أمثلة عديدة تكشف التباين بين الصورة المبهرة التي ترسمها أدوات الاعتقال، من قبيل التذكرة مثلا، والأداء الفعلي للجنود في المعسكرات. فمثلا عندما زار وحيد أفندي، كاتب إبراهيم يكن، ذات مرة سوقا محليا في عكا، رأى الجنود المصريين يتجولون في السوق ويسيئون للسكان المحليين ويهينون أصحاب الدكاكين. واقترب منه واحد من أصحاب الدكاكين هؤلاء وشكا بمرارة من القوات، وقال إنهم لم يسبق لهم أن أهينوا وأذلوا بهذا الشكل، فحتى القوات غير النظامية التي كانت تابعة للوالي العثماني السابق كانت أفضل، وأضاف: «حين سمعنا أن إبراهيم باشا سيصل على رأس جيش نظامي رهيب تنفسنا الصعداء وظننا أنكم ستريحونا»[١].

كان السبب الرئيسي الآخر لذهاب الجنود إلى البنادر والمدن المجاورة، إلى جانب البحث عن المتعة، هو بيع البضائع. فهناك مثلا حالة جندي يسمى عليًّا، أخذ بندقية وسجادة من خيمة زميل له وذهب إلى السوق ليبيع السجادة ويقايض البندقية بحذاء. (كان يفترض وفقا للقانون أن يُسجن، ولكنه عوقب بدلا من ذلك بـ ٣٠٠ جلدة بالكرباج)[٢]. وبعد سقوط عكا استُبيحت المدينة ونهبها الجنود بأكملها وباعوا غنائمهم في السوق المحلي[٣]، ولم يتمكن ضباطهم من السيطرة على أفعالهم، واضطر منيب أفندي لأن يكتب في تقريره أن «ضباطهم إما أن يكونوا عاجزين عن السيطرة عليهم وإما أنهم يغضون النظر عما يحدث. إن هذا مخالف للوائح بالتأكيد وربما يجعل السكان المحليين يتحولون ضدنا»[٤]. وحين علم إبراهيم باشا بمدى الخروج على النظام في المدينة، وأن

---

(١) الشام ٣/ ١٣١، في ٢١ شعبان ١٢٤٧/ ٢٥ يناير ١٨٣٢.

(٢) الشام ٣/ ١٢٨، في ٢١ شعبان ١٢٤٧/ ٢٥ يناير ١٨٣٢. انظر أيضا حالة جندي آخر سرق بارودا وباعه في سوق يافا: الشام ٣/ ١١٦، في ١٦ شعبان ١٢٤٧/ ٢٠ يناير ١٨٣٢.

(٣) الشام ٨/ ١٠٩، في ١٦ محرم ١٢٤٨/ ١٥ يونيه ١٨٣٢.

(٤) الشام ٨/ ١٢٠، في ١٧ محرم ١٢٤٨/ ١٦ يونيه ١٨٣٢.

«الجنود أصبحوا يتصرفون مثل كبار الضباط»، كتب خطابا شديد اللهجة إلى الميرالاي المسئول عن المدينة يحذره من العواقب إذا لم يستعد النظام [١].

من يحرس الحراس؟

برغم أن السلطات العسكرية واجهت مشكلة اختلاط الجنود بالسكان المدنيين في مختلف الأراضي التي حارب فيها جيش محمد علي، فإن المشكلة كانت ملحوظة بشكل خاص في سوريا. ذلك أن سوريا، على خلاف الصحاري العربية القاحلة أو السودان، ولاية غنية مرصعة بالبنادر والمدن الكبيرة التي توفر كل أنواع الإغراء للجنود ليتركوا المعسكرات ويتذوقوا الحياة المدنية التي كانوا يفتقدونها بالتأكيد. وكانت سوريا أيضا، على خلاف المورة وجزر البحر المتوسط التي أرسل محمد علي قواته إليها، ولاية تتكلم العربية، الأمر الذي مكّن الجنود من الاختلاط بالسكان المحليين لكل الدوافع المذكورة سابقا. يضاف إلى ذلك أن حياتهم في المعسكرات آنذاك، كما ذكرنا في الفصل السابق، لا يمكن أن توصف بأنها سارة، سواء بمعايير الطعام أو الكسوة أو الأجر أو الإقامة.

كان هناك إذن العديد من عوامل الجذب والطرد التي أغرت الجنود باختراق الحواجز والاختلاط بالسكان المحليين المجاورين. ومن الواضح أن السلطات كانت قد توقعت ذلك، وكانت مختلف المخططات والقوانين والكتيبات والتصريحات الرسمية لمحمد علي أو كلوت بك بهذا الشأن ترمي إلى إقامة نظام دقيق لاعتقال الجنود يهدف إلى منع مثل هذه الأنشطة غير المنضبطة. لقد حاول هذا الفصل أن يقابل الصورة المبهرة التي قدمتها الفصول الماضية، والتي تأتي من قراءة هذه المخططات، برواية أكثر دنيوية للأداء الفعلي للجنود في المعسكرات، وسلط الضوء على منطقة معينة ليشرح أسباب فشل السلطات في منع انتشار الزهري، وهي تحديدا مسألة اللقاء بالنساء، وخصوصا المومسات [٢].

---

(١) الشام ٨/ ١٣٠، في ٢٠ محرم ١٢٤٨/ ١٩ يونيه ١٨٣٢. انظر أيضا:
Yitzhak Hofman, "The administration of Syria and Palestine under Egyptian rule (1831-40)," in Studies on Palestine During the Ottoman Period, ed. by Moshe Ma'oz (Jerusalem: The Hebrew University, 1975), p. 311 n. 3.

(٢) من البديهي أن هذه المشكلة لم تكن شأنا يخص جيش محمد علي وحده. فكان المعتقد دائما أن انتشار الأمراض التناسلية يكون على أشده من خلال الجيوش. وبالنسبة لمواجهة جيش نابليون للزهري حين كان في مصر وفي بلاد أخرى، انظر: Elting, Swords Around a Throne p. 294.

لقد كانت السيطرة على هذه اللقاءات تتطلب الحفاظ على مراقبة مجتهدة على بوابات وأسوار المعسكرات، ووقع واجب تنفيذ لوائح كلوت بك الصارمة بمنع المومسات من مجرد الاقتراب من المعسكرات[1] بالكامل على عاتق الحراس الذين يحرسون بوابات المعسكرات.

ولكن الأمر المثير للسخرية أن السلطات كانت تواجه باستمرار مشكلة في السيطرة على هؤلاء الحراس أنفسهم، فغالبا ما كانوا هم الذين ينتهكون القانون، فمثلا أجبر الحراس الذين يسيطرون على معسكر الجيش في صور التجار المحليين على إعطائهم شحناتهم وإلا منعوهم من الدخول[2]. وبعد سقوط عكا كان الحراس، أكثر من الجنود، هم الذين هاجموا السكان المحليين[3]، ونهبوا التجار[4]. وحين عجزت السلطات عن إيقاف هذه الهجمات رفض التجار أن يزودوا القلعة بالغذاء كلية[5]. كان تقرير التحقيق العام المذكور من قبل نبيهًا في فهم الطريقة التي يتصرف بها الحراس بالذات: «أما الغفرا [في حيفا] البعض منهم قاعدين بالشمس من غير محل... لم يسألوا عن شيء الداخل داخل والخارج خارج [من المعسكر] هذا شيء بخلاف قانون الجهادية اللي [يفترض أنهم] ماشيين عليه. كله من [بسبب] عدم اطلاع [اهتمام] الضابطين». أما الغفر المعينون لحراسة المستشفى فلا يمنعون المرضى من أنهم «بيطلعوا الأسواق ويقعدوا بالخمامير يسكروا». وفي عكا، العسكر «دايرين على الأسواق على كيفهم هذا خلاف [مخالف لـ] قانون الجهادية، الغفر لم ينتقل من محله [لمنعهم] كليا. هذا حكم الواقع الذي نظرناه من العساكر في عكا[6]».

---

(١) الباب الخامس من القسم الثاني من «رسالة» كلوت بك «تمنع النساء الزانيات من الدخول في مساكن العساكر وكذا في المحلات القريبة منهم».

(٢) الشام ٩/ ٩٥، في ٩ صفر ١٢٤٨/ ٨ يوليو ١٨٣٢.

(٣) الشام ٨/ ٨٥، في ١١ محرم ١٢٤٨/ ١٠ يونيه ١٨٣٢.

(٤) الشام ٨/ ١٠٩، في ١٦ محرم ١٢٤٨/ ١٥ يونيه ١٨٣٢.

(٥) الشام ٩/ ٥٩، في ١١ صفر ١٢٤٨/ ١٠ يوليو ١٨٣٢.

(٦) الشام ٩/ ١١٦، في ٢٠ صفر ١٢٤٨/ ١٩ يوليو ١٨٣٢.

هذا التباين بين «حكم الواقع» و«القانون» كان ملحوظا أيضا في أداء الحراس داخل المعسكرات. فعندما كان البكباشي أيوب، بكباشي آلاي المشاة الحادي عشر، يمر ذات ليلة صيفية أمام سجن المعسكر لم يجد الحارس المفترض فيه أن يراقب السجن. ولما بحث عنه وجده مجتمعا ببعض أصدقائه يثرثرون ويضحكون ويقصون القصص في منتصف الليل[1]. وفي ليلة باردة من ليالي ديسمبر وفي أحد المعسكرات أشعل بعض الجنود نارًا وجلسوا حولها يثرثرون ويمزحون، ولكن النار كانت قريبة من مستودع الذخيرة وكان من الممكن أن تنسف المعسكر بأكمله. وحين سُئل الحارس النوبتجي عن سبب عدم منع هؤلاء الجنود من إشعال النار على هذه المسافة القريبة من مستودع الذخيرة زعم أنه لم يرهم. وفي ليلة أخرى ممطرة ترك جنديين كُلفا بحراسة خيمة عباس باشا موقعهما وذهبا يحتميان من المطر في الإسطبل[2]. ولم يكن بمستطاع الجنود الذين كانوا يكلفون بمهمات الحراسة لمدد طويلة دون أن يحصلوا على كفايتهم من النوم أن يقاوموا الاستسلام للنوم [3]. وخلال قصف قلعة عكا تُرك جندي يسمى إبراهيم مع عدد من زملائه ليحرسوا طوال الليل قواعد المدفعية التي كانت تمطر المدينة بالقذائف نهارا. ولكن اليوزباشي المسئول عنهم، واسمه حسن أغا، وجد إبراهيم نائما أثناء مروره الروتيني، فحاول أن يأخذ بندقيته ليريها للضابط المسئول عنه ليثبت أن الجندي كان نائما أثناء الخدمة. غير أن الحارس استيقظ حين شعر أن بندقيته قد أخذت منه، وحين أصر اليوزباشي على أخذها ضربه الحارس في وجهه وكسر بقبضته بعض أسنانه [4].

---

(١) حُكم عليه بالسجن أحد عشر يوما: الشام ١١/ ٨، في ٢ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٢٩ أغسطس ١٨٣٢.

(٢) ضُرب كل منهما خمسين جلدة بالكرباج أمام آلايهما: الشام ٣/ ١٠٦ في ١٢ شعبان ١٢٤٧/ ١٦ يناير ١٨٣٢. وبالنسبة للتأخر في توفير معاطف واقية من المطر انظر: الشام ٣/ ١٠١، في ١٠ شعبان ١٢٤٧/ ١٤ يناير ١٨٣٢.

(٣) الشام١/ ٣٥، في ٢٦ جماد الآخر ١٢٤٧/ ٣ ديسمبر ١٨٣١. وهي حالة حارس سقط في النوم أثناء خدمته لأنه لم يكن قد نام ليلتين متتاليتين.

(٤) حُكم على هذا الجندي بالسجن سبعة أيام: الشام ٢/ ٥٤، في ٥ رجب ١٢٤٧/ ١٠ ديسمبر ١٨٣١.

الخلاصة

بدأ هذا الفصل برواية عن الموت، وكيف حاول الضباط والجنود أن يواجهوه، وكيف حاولت السلطات أن تتجنب التعامل معه، بطريقة يتعذر أن توصف بأنها تحترم الموتى. وحاول الفصل أن يفسر قدرة جنود جيش الباشا على مواجهة مخاطر ساحات الوغى بهذا القدر من النجاح. غير أنه - أعترِف - لم يقدم تفسيرا بخلاف القول بأن سنوات التدريب ربما كان لها أثرها على سلوك الجندي في المعركة: طاعة الأوامر الصادرة عن قادة لا يعرفهم، أوامر يسمعها عن بعد وتحمل معها إذا نُفِّذت الإمكانية المحدقة لموته هو. ومع ذلك فقد قلنا إن هذا السلوك لا يشكل معيارا جيدا لقياس مدى انضباط الجنود: ففي ساعات المعركة العصيبة ربما كان الجنود بالفعل قد تصرفوا بالطريقة التي حاولت السلطات أن تدربهم عليها.. أما معاينة مدى انضباط الجنود فتتطلب أن نراهم في وقت أكثر استرخاء، وأن نتتبع حياتهم بقدر الإمكان في ظل الأمان النسبي في المعسكرات، لا في ميادين المعارك الضارية. وقد سلط الفصل الضوء على جانب محدد من حياتهم، هو العلاج والصحة العامة.

فهنا بالذات يمكن أن نتعرف على المشكلات التي ميزت أجهزة سلطة محمد علي العسكرية، بل ونظامه كله بالفعل: مخططات وبرامج مبهرة تقدم استعراضا مذهلا للنظام ثم تتخبط عند أول محاولة لتطبيقها. فإلى جانب المشكلات المعتادة التي ذُكرت في الفصول السابقة، المرتبطة بنقص الاعتمادات المالية واللوائح البيروقراطية الثقيلة ومطالب الباشا غير الواقعية والانقسامات الداخلية في صفوف النخبة ذاتها (كما تمثلت في المشكلات التي واجهها كلوت بك مع ديوان الجهادية). مس هذا الفصل قضية مقاومة الجنود للوائح السلطات واختُتم بالمشكلات التي واجهتها السلطات بشأن الحراس والخفر، والتي قد تبدو تافهة، ولكنها ذات أهمية بالغة. فإقرار القوانين التي تحظر على المومسات دخول المعسكرات العسكرية، بل والاقتراب منها، وإصدار اللوائح التي تمنع الجنود من الاتصال بالعالم الخارجي، وطباعة التذاكر التي يتحتم أن يحملها الجنود إذا تركوا المنطقة العسكرية - كانت جميعا مستحدثات مبهرة ميزت نظام محمد علي. غير أنها جميعا، برغم إبهارها المفترض، لم تضمن تحقيق إرادة الباشا. قد تكون القوانين

واللوائح وأدوات الانضباط الجديدة قد خلقت إطارا يبدو، كما قد يقول ميتشل، سابقا على الأشياء في ذاتها، «يضفي طابعا سحريا... على التجريدات المسبقة للتقدم والعقل والقانون والانضباط... والنظام»[1]، ولكن بنفس القدر تبقى الحقيقة القائلة بأن هذه الأدوات لم تكن تتولى تنفيذ نفسها، فقد كانت تحتاج إلى واسطة لكي تتحقق في الحياة، بالرغم من ادعائها القدرة على التسيير الذاتي والإعلان عن نفسها. وكما رأينا في حالة الخفر والحراس الذين كان يُتوقع منهم أن ينفذوا القوانين واللوائح التي تهدف إلى خلق أفكار «الداخل» و«الخارج»، كان هؤلاء الوسطاء يتصرفون غالبا بطريقة لم تكن تتميز بأنها تمثل بشكل خاص أية تصورات مجردة للـ «تقدم والعقل والقانون والانضباط.. [أو] النظام».

لما كنت قد بدأت هذا الفصل بلحظتي صمت من جانب السلطات بشأن الموت، فلأختمه بتذييل أكثر إيجابية فيما أظن: روايتين عن زواج موظف وجندي تما على خلاف رغبة السلطات في التدخل في هذا الجانب، كغيره من الجوانب، من حياة الجنود والضباط على السواء.

تتعلق الحالة الأولى بمتسلم صفد (حاكم المدينة) بعد سقوطها تحت سيطرة محمد علي: كانت السلطات تشك في أن المتسلم قد أجبر بَغَّالا من الأهالي على طلاق زوجته ليتزوجها هو. عند التحقيق تبين أن البغال كان لديه زوجتان دائمتا التشاجر، وحدث أن ذهبتا إلى المتسلم مع زوجهما ليساعدهم، فقال المتسلم للبغَّال إنه ليس بمقدوره أن يعول امرأتين، نظرا لفقره، وإن عليه أن يطلق إحداهما. وبعد خروجهم أرسل رسولا خاصًا لإحداهما، يقول لها إنه إذا طلقها زوجها سيكون راغبا في أن يتزوجها هو. وحين وصل ذلك إلى علم البغَّال اعتبره رغبة من المتسلم وطلق زوجته في مقر المتسلم بعد أن كتب شهادة بأنه فعل ذلك بإرادته. غير أن منيب أفندي حين سمع عن المسألة وبَّخ المتسلم بلطف وقال له إنه نظرا لأنه موظف عالي المقام في الدولة المصرية، كان يجب أن يسعى للحصول على إذن بالزواج من السلطات العسكرية، برغم أنه ليس

(1) Mitchell, Colonising Egypt, p. 179.

رجلا عسكريا بالمعنى الدقيق[1]. فقال المتسلم ردا على ذلك: «لقد سبق أن تزوجت بضع مرات حين كنت في مصر، ولم يسبق لي أن طلبت إذنا، ولم يتفق لي أن علمت أنني أحتاج الآن إلى استئذان»[2]. لقد كان سلوكه هذا بما يتضمنه من لا مبالاة واقعية برأي السلطات بشأن ما كان يعتبره أمرا خاصا، وما يتضمنه فوق ذلك من إساءة واضحة لاستعمال السلطة، يعتبر مثالا، ليس فقط على مدى الصعوبة التي واجهتها السلطات في السيطرة على أنشطة كبار موظفيها، وإنما أيضا، بشكل أعم، على التباين بين «القانون» و«حكم الواقع» الذي كان يميز حكم محمد علي.

أما الحالة الثانية فتتعلق بجندي يسمى علي خليل، كان قد جُرح وأرسل إلى المستشفى لتتولى رعايته. وأثناء إقامته في المستشفى التقى بفتاة سورية مسيحية ووقع في حبها، وقررا أن يتزوجا بعد أن وافقت على اعتناق الإسلام. غير أن ميرالاي آلايه لم يوافق على الزواج وقال إن «كل حركات وسكنات» الجنود يجب أن تكون بموافقة الضباط، وإن على الجنود أن يشغلوا أنفسهم بأسلحتهم فقط. حين سمع الجندي بذلك ترك المعسكر بلا مبالاة ولا استئذان، أما الميرالاي فقال إنه يعتقد أن ذلك مخالف للوائح[3]. إن إمكانية وجود امرأة في مستشفى عسكري، وأن يقع الجندي في غرامها ويقرر أن يتزوجها، وأن يعجز ميرالايه عن منعه.. ذلك كله إنما يشهد على واقع أن السلطات كانت تواجه من المصاعب في السيطرة على «كل حركات وسكنات الجنود» ما لا يقل عما واجهته منها في مراقبة سلوك كبار موظفيها.

(١) كان مماليك محمد علي الذين كانوا في زمن الحملة السورية قد رقوا إلى رتب الصاغ واليوزباشي ولم يكونوا قد تزوجوا بعد ما زالوا يحتاجون إلى موافقة الباشا على زواجهم؛ وكان في تلك الحالة يطلب الاطلاع على «دفاتر الأخلاق» (حسن السير والسلوك) قبل أن يمنح موافقته: س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٢٢١ في ٣ ربيع الأول ١٢٤٩/ ٢١ يوليو ١٨٣٣.

(٢) الشام ٩/ ١١٣، في ١٧ صفر ١٢٤٨/ ١٦ يوليو ١٨٣٢.

(٣) الشام ٨/ ١٣٠، في ٢٠ محرم ١٢٤٨/ ١٩ يونيه ١٨٣٢. كان سلوك هذا الجندي متسما بالبرود والتعالي بطريقة تشبه إجابة ضابط كبير حين كان يؤدي الشهادة في محاكمة عسكرية لأنه صاح خلال أحد المعارك: «لم أكن أعرف أن المرء يجب ألا يرفع صوته أثناء القتال». الشام ١/ ٣٥، في ٢٣ جماد الآخر ١٢٤٧/ ١ ديسمبر ١٨٣١.

بقدر ما كانت السلطات ترغب في السيطرة على أنشطة الجنود بإحكام، بقدر ما كان الواقع يتكلم بشكل مختلف. ربما كانت كتيبات التدريب قد صورت الجندي كإنسان آلي يخضع للتحكم الدقيق والتلاعب اليقظ بكل حركاته ونظراته. ولكن إذا احتكمنا إلى روايات المعارك سيتضح لنا أن الجنود كانوا مفعمين بالمشاعر الإنسانية - جدا[1]، مشاعر الحب والكره والغيرة والكرامة والخوف من الموت. كذلك يتضح من قراءة روايات حياتهم اليومية في المعسكرات أن السلطات فشلت في القبض على أجسامهم، ناهيك عن أن تطبع في أذهانهم أن ذلك كان جيشهم هم بالفعل.

ولكن هل يمكن القول بأن الجنود كانوا سيصلون بمرور الزمن إلى التفكير في الجيش بهذه الطريقة تحديدا: أي أنه جيشـ «نا»، لا جيشـ «هم»؟ لقد بين هذا الفصل وسابقه أن السلطات حاولت أن تقبض على أجسام الفلاحين وعقولهم، وأن الفلاحين من جهة أخرى قاوموا محاولات الدولة هذه للتلاعب بهم. ومع ذلك، ألم يكن ثمة أي حافز إيجابي يدفع الفلاحين للالتحاق بالجيش بمحض إرادتهم الحرة؟ أو حتى التفكير فيه بعد الالتحاق به بطريقة إيجابية ما؟ سوف يتناول الفصل التالي هذا السؤال، وهو تحديدا إمكانية أن يكون الجنود قد اعتبروا هذا الجيش جيشا وطنيا يحارب في سبيل وطنهم هم.

* * *

(١) all -too -human هنا يشير الكاتب ضمنا إلى كتاب نيتشة: إنساني، إنساني - جدًا. (المترجم).



الفصل السادس

جيش محمد علي والأمة المصرية

عندما كان محمد علي يقطع الخطوات الأولى نحو إقامة جيشه المجند في مصر كان مهتما ــ من بين أشياء أخرى ــ بتصميم وشكل أعلام ذلك الجيش[1]. وبعد تدريب الجنود وتعيين ضباطهم، وبعد تجهيز آلاي بأكمله ليُرسل إلى غايته، أقيم احتفال رسمي قدم فيها الباشا الراية بشخصه إلى ميرالاي الآلاي كعلامة رسمية على ميلاد الآلاي الجديد. ويقال إن الباشا كان في مثل هذه المناسبات يلقي الخطبة التالية:

> **إن هذا العلم رمز النصر، ورمز العز، ورمز الحياة، ورمز الإيمان... فلا تبالوا بالموت حتى تضعوه في موضعه. لا يسقط هذا العلم وفي واحد منكم رمق من الحياة ــ فإذا سقط لا قدر الله، فليكن في البقعة التي فيها تموتون...[2].**

ويبدو أن الآلايات الأولى في إحدى مهامها قد أطاعت أوامر الباشا حرفيا. ففي هجمة بحرية برية مشتركة على موضع بالقرب من ميسولونجي في شبه جزيرة المورة، كانت قوات الباشا الجديدة تحارب فيها جنبا إلى جنب مع قوات عثمانية أخرى تابعة للسلطان أرسلت من كريت والأناضول:

> **حين رأى الكفار هذه القوات تقترب من ناحية البحر أطلقوا نيران مدافعهم وبنادقهم كالمطر على رءوس المؤمنين، الذين واصلوا التقدم نحو الشاطئ برغم ذلك، غير مبالين بالخطر المحدق بهم. ولكنهم حين شارفوا على الوصول إلى الشاطئ، كف كل من الجنود الكريتيون**

---

(١) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٤٠٥ في ١٢ صفر ١٢٣٨/ ٢٩ أكتوبر ١٨٢٢.

(٢) عبد الرحمن زكي، العلم وشارة الملك في وادي النيل (القاهرة: دار المعارف، ١٩٤٨)، ص ٤١.

والأناضوليون عن التقدم، ولم يواصل سوى جنود القوات النظامية [المصرية] مضحين بأرواحهم في سبيل الدين والدولة [العثمانية]... ولكن أثناء تقدم القوات النظامية لم يستطع حامل راية الأورطة العشرين أن يتقدم بسبب صعوبة السير في الوحل. وحينئذ اقترب منه حمزة أغا، صاغ الأورطة ذاتها، وأخذ منه الراية... بعد ذلك بقليل اقترب منه مساعده وأصر على أن يحمل الراية بنفسه... وسار مسافة بضعة أقدام قبل أن تصيبه رصاصة أطلقها الكفار. ولما رأى أحد الملازمين أولاد العرب ذلك اندفع إلى جانبه وأخذ منه الراية ولكنه بدوره سرعان ما أصيب وأخذ الراية عريف، قتل بدوره في الحال. وبعد ذلك أخذ أحد الجاويشية الراية ولكنه أصيب أيضا بطلقات عديدة في أجزاء مختلفة من جسمه. وحينئذ حمل الراية أحد الأومباشية، يسمى حسين، على اسم شهيد كربلاء[1]. وحين رأى إبراهيم باشا، السر عسكر، علامات الهزيمة تنتشر بين قواته صرخ فيهم قائلا: «لست ممن يديرون ظهورهم في القتال حين تدلهم الأمور. انظروا إليّ لتروا جبهتي ملطخة بالدماء والرمال». ثم جذب حسامه من غمده ونزل عن حصانه ومشى للأمام مخترقا الماء حتى غمره الماء إلى عنقه... وحين رأى الجنود ذلك امتلئوا بالإيمان والشجاعة وسارعوا يتبعون قائدهم غير متكلين إلا على الله وحده الذي قال في كتابه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[2].

ويدل سلوك الجنود في هذه الحادثة بالذات، وخصوصا الشجاعة والبسالة التي تبدت في سيرهم خلف الراية والدفاع عنها، على أنهم كانوا ينفذون أوامر الباشا بالدفاع عن العلم، «رمز النصر والعز»، بأي ثمن كان. ونحن لا نعرف المكتوب على الرايات في هذه المعركة بالذات؛ ولكن الأعلام والرايات التي كانت تُحمل في المعارك الأخرى، وكذا الميداليات التي سُكت لتخليد الانتصارات التالية، كانت مزينة باسم محمد علي فحسب. وكثيرا ما يقال إن فلاحي مصر أصبحوا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر يعتبرون أنفسهم مصريين قبل أي انتماء آخر، وفي أغلب الحالات يقال إن ذلك بسبب السماح لهم بحمل السلاح للدفاع عن بلدهم. ولكن في ضوء الواقعة القائلة بأن معظم رايات أورط محمد علي كانت تحمل اسمه، ألا يكون من الأدق أن نقول إن ذلك الجيش كان جيش الباشا الخاص الذي يحارب ما كان في الأساس حروبه هو، لا حروب «مصر»، وأن الرجال الذين قاتلوا فيها قد أدركوا الأمر على هذا النحو، أي كونه جيشا أسريا خاصا وليس جيشا قوميا؟

(١) الإشارة هنا إلى الإمام الحسين، حفيد الرسول الذي قتل مع أتباعه بالقرب من كربلاء بالعراق عام ٦٨٠ (المترجم).
(٢) بحر برا ١٠/ ١٠٠، في ٣ شعبان ١٢٤١/ ١٣ مارس ١٨٢٦.



«تحية العلم»

وإذا كان الأمر كذلك بالفعل، هل يمكن القول بأن الجنود كانوا يعملون على تحقيق كل الانتصارات التي حققوها برغم علمهم بأنهم يخوضون حروب الباشا الخاصة؟ هل كان ثمة محاولة على الأقل من جانب الباشا لـ «بيع» هذه الحروب - إن جاز التعبير - للجنود على أنها حروبهم هم؟ ولكن كما يتضح من المثال السابق كانت لغة الدين هي اللغة المستخدمة غالبا في حفز الجنود على القتال وفي وصف أدائهم فيما بعد على حد سواء. فالإشارة إلى المقاتلين المصريين بـ «المؤمنين» وللأعداء بـ «الكفار»، والاستشهاد بآيات القرآن والتنويه بأحداث معينة من التاريخ الإسلامي، كل ذلك يبين أن الدفاع عن العقيدة، لا الوطن، كان في هذا المثال هو الأمر الأساسي عند الضباط والجنود على حد سواء. وهو أمر مرجح تماما في حرب المورة التي كان فيها الأعداء من الرعايا المسيحيين اليونانيين الذين تمردوا على سلطة السلطان العثماني. ولكن الوضع خلال الحملة السورية كان مختلفا تماما حين أصبح العدو يتمثل على وجه التحديد في السلطان العثماني، المدافع عن العقيدة وحامي الحرمين الشريفين في مكة والمدينة. وبالتالي لم يعد

من المناسب أن تُستخدم لغة الدين لحفز الجنود على قتال «العساكر المنصورة المحمدية»، كما كان الجيش العثماني الجديد يسمى بعد عام ١٨٢٦. إذن، كيف كان هؤلاء الرجال يفكرون حينما كانوا يقاتلون السلطان العثماني، لا العصاة اليونانيين؟

من الواضح أننا أمام سؤال صعب، نظرا لأن غالبية هؤلاء الجنود، كما قلنا في الفصل السابق، كانوا أميين ولم يتركوا لنا سجلات مكتوبة عن رؤيتهم للجيش ودورهم فيه. ولكن السؤال مع ذلك سؤال مهم، يجب أن يُطرح إذا كنا نريد أصلا أن نقيّم طبيعة ذلك الجيش، وطبيعة نظام الباشا بصفة عامة أيضا. إن هذا الفصل يُعنى في معظمه بهذه المسألة، وهي تحديدا الطبيعة الوطنية المزعومة للجيش، ويحاول أن يتناولها بالدراسة الدقيقة أفكار ومشاعر إبراهيم باشا، بوصفه القائد العام، الذي يُقال إن رؤيته للجيش وطبيعة الحروب التي شنها وطبيعة أعدائه كانت مختلفة عن رؤية أبيه. كما سيتناول الفصل، بالإضافة إلى الإشارة إلى شخصية إبراهيم ومشاعره، هيئة الضباط التي كان يرأسها، والتي كانت تتكون كما رأينا من مجموعة متنافرة من الزمر المتباينة. وأخيرًا يحاول الفصل أن يقترب بقدر الإمكان من أفكار ومشاعر الجنود نحو الجيش والخدمة فيه. وبرغم أنه يلقى بظلال الشك على الرؤية التقليدية التي ترى في الجيش فرصة مُنحت للرجال لـ «يكتشفوا» هويتهم الحقيقية بوصفهم مصريين ويصلوا إلى القدرة على «اعتبار مصر بلدهم الخاص»، يحاول هذا الفصل أن يبحث ما إذا كان من الممكن القول بأن الجنود برغم افتقارهم لمشاعر وطنية قوية، ظل التحاقهم بالجيش، مع ذلك تجربة «نابضة بالحياة»[١] بالنسبة لهم، إن جاز التعبير، أتاحت لهم مثلا أن يفخروا بزيهم العسكري، أو منحتهم الفرصة لتنمية روابط مع بعضهم البعض تميزهم عن بقية السكان، وتجعلهم بمرور الوقت يفخرون بانتمائهم لمؤسسة تعتني بهم وتهتم.

كذلك لن يكتمل تحليل طبيعة هذا الجيش والحروب التي قاتل فيها إذا لم ندرس رؤى ومشاعر لاعب رئيسي في مجمل القضية، وأعني الباشا نفسه. ولما كانت هذه الرؤى والمشاعر مهمة ومعقدة في حد ذاتها وبذاتها فسوف أتناول الباشا وأفكاره في الفصل التالي.

(١) يوجد (في النص المترجم) جناس بين كلمتي "Colors" التي تشير إلى الجيش و "Colorful" التي تعني: حيويا أو نابضا بالحياة. (المترجم).

كان إبراهيم باشا، بوصفه ابن محمد علي والقائد العام لجيشه، محل الكثير من التخمينات والإشاعات وخاصة في شأن مشاعره تجاه الترك والدولة العثمانية. فقيل إنه على خلاف أبيه لم يكن يعتبر نفسه تركيا أو عثمانيا؛ وإنما «كان يعتبر نفسه عربيا، وكان يتكلم العربية ويحترم العرب، بينما كان يحتقر العثمانيين والأتراك»[١]. وكثيرا ما كان يقول إن ضباطه الأتراك لا يصلحون لأي شيء، «يدخنون طول اليوم ويريدون من يغسل لهم أيديهم»[٢]. وحين سمعه أحد جنوده أولاد العرب [أي المصريين] وهو يعبر عن آراء كهذه، سأله: كيف يمكنه أن يقول ذلك في حين أنه هو نفسه تركي، فأجاب: «أنا لست تركيا، فقد أتيت مصر وأنا بعد في طور الطفولة، ومنذ ذلك الحين غيرت شمس مصر دمي وجعلتني عربيا بالكامل»[٣]. وقد قيل إن هذا الشعور «بالعداء والاحتقار المطلق لـ [العثمانيين] وحكومتهم وطابعهم العسكري» ربما كان يرجع في أصوله إلى السنة التي قضاها كرهينة في إسطنبول في فترة المراهقة[٤].

وقد سبق ورأينا إبراهيم وهو يعبر بقوة عن هذه المشاعر المعادية للعثمانيين خلال حملة المورة، وتبين السجلات أن احتقاره لهم لم يزد إلا تأججا على مدى الحرب السورية. فحين قرر السلطان أن يجرده، هو وأبيه، من ألقابهما، كتب إلى محمد علي أنه سعيد للغاية لإزالة علامة العبودية هذه، وأنه «قد تحرر من هذا العبء». وأضاف أن الشهرة والمجد اللذين سيحققاهما سيجعلان العثمانيين يشعرون نحوهما بالحسد ويفكرون في إعادة الألقاب لهما. وقال إنه عندئذ لن يقبلها[٥]. وفي مناسبة أخرى كتب

(1) al-Sayyid Marsot, Egypt, p. 229.

(2) FO 78/431 no. 70, on 21 February 1841, quoted in Temperley, Near East, p. 29.

(٣) Douin, ed., Boislecomte, p. 249. وللاطلاع على مناقشة لهذا الفارق بين الأب والابن انظر: Rustum, Origins, pp. 93-6. و Dodwell, Founder of Modern Egypt, pp. 256-8.

(٤) al-Sayyid Marsot, Egypt, p. 81. وبالنسبة لرحيله إلى إسطنبول مع أمير البحر الأكبر وموسى باشا الذي كان يُفترض أن يحل محل محمد علي واليا على مصر، انظر: الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الرابع، ص ١٩ - ٢٠ (حوادث رجب ١٢٢١).

(٥) الشام ٧/ ٨، في ١ محرم ١٢٤٨/ ٣١ مايو ١٨٣٢.

إلى أبيه يخبره أنه يشكر الله لأن «استقلال أسرتنا وحرية مصر يتحققان تدريجيا»[1]. وقد دفعت هذه العواطف التي كان إبراهيم باشا يفصح عنها كثيرا لأبيه بعض المؤرخين للقول بأن إبراهيم هو الذي «يستحق بالتأكيد مكان الشرف في تاريخ الوطنية في الشرق العربي»[2]، أكثر من أبيه.

غير أنه لا يبدو أن إبراهيم كان ضحية أية أوهام بشأن الطبيعة الأسرية للصراع بين أسرته والعثمانيين. فبعد كل نصر عسكري كان يحرزه في الحرب السورية كان إبراهيم يكتب إلى الأعيان المحليين يأمرهم بالدعاء لله ليحفظ صحة وسعادة «أبينا، والي مصر» [3]. وحين ظن أن العثمانيين ينشرون الشائعات عنه وعن أبيه في جريدة الوقائع [العثمانية]، أمر أحد الكتاب بأن يكتب تصوره هو للأحداث وأن يرسله إلى عكا ليترجَم هناك إلى الفرنسية لكي يُرسل إلى أوربا. وحين تلقى وحيد أفندي، كاتب إبراهيم يكن، هذه الأوامر، قال إن هذا ربما لم يكن الوقت المناسب لذلك، نظرا لأن القتال على أشده. فأجاب إبراهيم غاضبا: «هذه الأمور سوف تكتب في كتب التاريخ، وبعد مائة سنة من الآن سيقال إن محمد علي فعل كذا وكيت. أليس الأمر كذلك، يا حيوان؟»[4]. وكان إبراهيم باشا، كأبيه، يأمر بصب ميداليات منقوشا عليها كلمتي «محمد علي». ولكن بينما كان أبوه يكرم بهذه الميداليات كبار الضباط وكبار الموظفين في إدارته، كان إبراهيم يمنحها للجنود الذين يحققون مآثر متميزة في ميدان القتال[5].

ربما كان إبراهيم يشعر بأن قدرته على تحقيق الانتصارات التي أنجزها يرجع الفضل فيها إلى جنوده المصريين، أو أن قيادته العبقرية كانت مفيدة في تحقيقها. غير أنه كان يعرف تماما أنه في نهاية المطاف يدين أولا لقدرة أبيه على إعالة جيش بهذه الضخامة

---

(١) الشام ١٠/ ٢٥٧، في ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٢٦ أغسطس ١٨٣٢.

(2) Rustum, Origins, p. 96.

(٣) رستم (محرر)، أصول، الجزء الثاني، ص ١٦، ٢١، ٢٨، ٥٦.

(٤) الشام، ٩/ ١٢٢، في ٢١ صفر ١٢٤٨/ ٢٠ يوليو ١٨٣٢. وفي نهاية المطاف نُشر التفنيد في الوقائع المصرية، العدد رقم ٤١٦، في ١٦ ربيع الأول ١٢٤٨/ ١٣ أغسطس ١٨٣٢.

(٥) الشام ١٨/ ١٩٨، في ٢٧ رمضان ١٢٤٨/ ١٨ فبراير ١٨٣٣. وكان أحد الوجهين يحمل اسم الباشا، والآخر يحمل اسم المعركة التي يجري تخليدها.

والإبقاء عليه[1]. ففي خلال حصار عكا أجرى مفاوضات سرية مع كتخدا (نائب) عبد الله باشا الذي خرج من القلعة للتفاوض معه:

> **قال إن لديهم كمية كبيرة من الذخيرة [يكتب إبراهيم لأبيه عن المفاوضات الفاشلة]. فأجبته قائلا: «إننا نتكلم عن الصداقة، فلم الإشارة إلى الذخيرة؟ ومع ذلك فبالنسبة للذخيرة، هل تظن أننا نهتم بالكمية التي لديكم منها حين نتلقى من القاهرة ١٢٠٠ حمولة سفينة من الذخيرة سنويا؟ إن قضيتك تشبه شخصا لديه الكثير من الطعام حين يظهر رجل آخر لديه قبضة حديدية وينتزع كل ما لديه من طعام».**

ثم قال له إنهم برغم قدرتهم على الصمود أمام حصار نابليون قبل ثلاثين عاما، لن تكون لديهم أية فرصة للنجاح هذه المرة، لأن استعداداته أفضل بكثير مما توافر لنابليون وجيشه. وأضاف أنه إذا أطلق عليهم ٢٠٠ ألف قذيفة «سعر كل منها ثلاثة قروش، يكون المجموع ١٢٠٠ كيس، وهو مبلغ تافه بالنسبة لمحمد علي باشا»[2].

وبالمثل، ربما كان إبراهيم يشعر بأنه أقرب لرعاياه المصريين بالمقارنة بأبيه؛ ولكن لم تكن عنده أية أوهام في أن هؤلاء المصريين ليسوا إلا عبيده الذين يحاربون من أجل شهرة ومجد أسرته. فحين فتح أبوه موضوع تجنيد الرجال من سوريا ليلتحقوا بالجيش أجاب قائلًا إنه لا يرى أنه من المناسب القيام بذلك هذا العام، كما لم يقر فكرة مجيء أبيه إلى سوريا للإشراف على العملية، وفسر ذلك بأن «المشاكل التي واجهناها في مصر بسبب تجنيد رعايانا لم تنته بعد، مع أن مصر في حوزتنا وأهلها ليسوا سوى عموم عبيدنا»[3].

غير أن تشخيص الجيش كمؤسسة وطنية لا يمكن أن يعتمد على مجرد تحليل عواطف وشخصية قائده العام، برغم أهميتها المؤكدة. فلا أهمية هنا لمدى رغبة المرء في أن يعتبر إبراهيم «ليبراليا» و«متنورا»، فقد كان أداء الجيش أكثر خضوعا لتأثير تركيب هيئة الضباط والعلاقة الإشكالية القائمة بين الضباط وجنودهم. من الطبيعي أن كل جيش

---

(١) انظر الخطاب الشيق الذي يتباهى فيه بأنه كان قائدا لجيش شارك في معركة أطلق فيها ٢٦٠ مدفعا وأكثر من ٦٠ ألف بندقية. فذكّره أبوه بأنه هو الذي أمده بهذه المدافع والبنادق أصلا: س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ١٦٠ في ٦ جماد الأول ١٢٥٥/ ١٨ يوليو ١٨٣٩.

(٢) الشام ٣/ ١٠٠، في ١٠ شعبان ١٢٤٧/ ١٤ يناير ١٨٣٢.

(٣) الشام ١١/ ٧٣، في ٩ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٥ سبتمبر ١٨٣٢.

يعاني بالضرورة من مشكلات خطيرة بين الضباط الذين يصدرون الأوامر والرجال الذين يقومون بكل الأعمال القذرة أي القتل، وهي مشكلات نابعة من اختلاف الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لكل منهما[1]. ومع ذلك كان جيش محمد علي يعاني، بالإضافة إلى هذه المشكلات، من نقطة توتر مهمة نابعة من الاختلافات الإثنية واللغوية بين الجنود والضباط.

فحين فكر الباشا للمرة الأولى في إقامة جيش من المجندين في ولايته، تمثلت خطته في تعيين ضباط يتحدثون بالتركية ليقودوا ويأمروا الفلاحين المجندين المتحدثين بالعربية. وكانت الفكرة أن يعين مماليكه الخصوصيين في المراتب العليا والضباط الأتراك في مراتب أدنى، بينما يشكل الفلاحون المجندون هيئة الجنود[2]. وفي نهاية المطاف التحم المماليك و«الأتراك» سويا في مجموعة واحدة، وأصبح من الصعب التمييز بينهما. غير أن التمييز الرئيسي كان بين الجنود والضباط: الجنود يتحدثون بالعربية، بينما يتحدث الضباط بالتركية.

كان هذا الأساس اللغوي للتمييز بين الضباط والجنود قائما أيضا في أوساط البيروقراطية المدنية. فأعضاء المراتب العليا من البيروقراطية، و«الأرستقراطية» في مجملها، كانوا يتحدثون التركية.. أناس من جميع أنحاء العالم العثماني أتوا إلى مصر بحثًا عن عمل في حكومة الباشا، ويُمنحون، وفقا لعلاقاتهم، مناصب في الإدارة المدنية[3]. فبالفعل.. كان «أحقر رجل تركي [يتكلم التركية] يُعتبر بطبيعة الأحوال الجارية منتميا إلى مرتبة أعلى بكثير من السكان المحليين»[4]. فإذا نزلنا إلى المراتب الدنيا من الجيش

---

(١) عن هذا الجانب انظر: Keegan, Face of Battle, pp. 224-5, 321-2.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٣ في ١٣ شوال ١٢٣٨/ ٢٣ يونيه ١٨٢٣.

(٣) للاطلاع على عدد هائل من هذه الطلبات بالتعيين في الخدمة المدنية، انظر مثلا: الديوان الخديويّ، ١/ ٢٦١-٣٦١، المؤرخة من شعبان ١٢٤٤ إلى صفر ١٢٤٥/ فبراير - يوليو ١٨٢٩. وكل الطلبات مقدمة بالتركية، وكل الملتمسين يحملون أسماء عثمانية من قبيل مرعشلي وعلانيالي، إلخ. انظر أيضا ذلك المثل الشيق لالتماس نظيف بك ضابط الإمداد العام الثرثار الذي قابلناه في الفصل الرابع، الذي يطلب فيه إحضار أسرته من إسطنبول ويطلب من الباشا ذاته أن يمول التسهيلات التي تساعدهم على الاستقرار في مصر: الشام ٢/ ٩١، في ١ شعبان ١٢٤٧/ ٥ يناير ١٨٣٢.

(4) Bowring, "Report on Egypt", p. 7.

سنجد اللغة العربية أكثر شيوعا، الأمر الذي أدى إلى ازدواجية في لغة الإدارة، تسببت غالبا في قدر ملحوظ من الارتباك والغموض[1].

لم تكن عضوية المراتب العليا في المجتمع، أي النخبة، تقوم فقط على الاختلاف اللغوي. فالانتماء إلى ما اصطُلح على تسميته «النخبة العثمانية ـ المصرية»، كان يعني أيضا، بالإضافة إلى تحتيم معرفة اللغة التركية، «مشاطرة قيم وتراث الثقافة العثمانية... من حيث هي نخبة مكونة أساسا، ولكن ليس حصرا، من المسلمين.. الذين أتوا من مختلف أجزاء الدولة [العثمانية]... [وتجمعهم أفكار معينة عن] الآداب والعادات والتقاليد و... صيغ التسلية اللفظية»[2]. غير أن الحواجز التي كانت تفصل الأعضاء المركزيين في هذه «النخبة العثمانية ـ المصرية» عن هؤلاء الذين يقفون خارج هذه النخبة لم تكن حواجز مانعة، ومع الوقت بدأ أفراد هذه المجموعة يتعلمون العربية ويتخذون القاهرة مقر إقامتهم الأساسي، بدلا من إسطنبول، وينتمون تدريجيا إلى مصر بلدا لهم. وفي ذات الوقت، بدأ هؤلاء الواقفون خارج المجموعة والمتلهفون على دخولها في تحسين لغتهم التركية ومصاهرة أعضاء النخبة، واكتسبوا بالتدريج المزيد والمزيد من العادات والآداب «العثمانية». ولاشك أن تاريخ مصر في القرن التاسع عشر، وخصوصا في النصف الثاني منه، يمكن أن يُنظر إليه على وجه التحديد باعتباره يعكس هذا الميل إلى عبور وانتهاك هذه الحواجز.

غير أن عبور هذه الحواجز خلال النصف الأول، وخصوصا في الجيش، كان أكثر صعوبة بكثير. فمن الواضح أن الباشا كانت فكرته هي خلق جيش مجند يخضع فيه الجنود لسيادة ضباطهم بشكل صارم. ففي ذات مرة أخبر زائرا فرنسيا مهما: «إنني لا أفعل في مصر سوى ما يفعله البريطانيون في الهند؛ فلديهم جيش مكون من الهنود يقوده ضباط بريطانيون، وأنا عندي جيش مكون من العرب يقوده ضباط أتراك... فالتركي أصلح كضابط، لأنه يعرف أنه مؤهل للقيادة، بينما يشعر العربي بأن التركي أفضل منه من هذه الناحية». غير أنه أضاف أنه مصمم على أن يمنع هؤلاء المهاجرين المتحدثين

---

(١) عبد السميع الهراوي، لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر (القاهرة: دون ناشر، ١٩٦٣)، ص ٣١٤ - ٢٠.

(2) Toledano, State and Society, p. 16.

بالتركية من حيازة الأرض في مصر و«من التحول إلى ملاك ومن خلق نفوذ شخصي لهم على السكان»[١].

وكقاعدة عامة لم يكن يُسمح للمصريين، الذين كان يشار إليهم بـ «أولاد العرب»، بالترقي إلى ما فوق رتبة اليوزباشي (النقيب)، بل ولم يرق منهم إلى هذه الرتبة سوى عدد قليل أصلا[٢]. وبالنسبة لرتبتي الملازم أول والثاني، كان يجب أن يكون نصفهم من «الترك» والنصف الآخر من «العرب»[٣]. وكان على إبراهيم باشا قبل أن يوقع على أوامر ترقية الرجال إلى هاتين الرتبتين أن يستعلم عما إذا كان هؤلاء المرشحون من «هؤلاء الذين يمكن أن يُرقوا إلى هاتين الرتبتين، نظرا لأن وجود أكثر من أربعة من الملازمين العرب لكل أورطة مخالف للقواعد»[٤]. ومن جهة أخرى كان الترشيح للترقية للرتب الأعلى ينص عادة على مكان ولادة المرشح، حتى يتبين بوضوح أنه «تركي»[٥]، وإلا وجب أن يُنص بوضوح على أن المرشح مملوك[٦]. كانت هذه الخطوط الإرشادية تُتَّبع بصرامة، وقد أصر محمد علي على ألا يرقى ابنه «أولاد عرب» إلى الرتب العليا، حتى إذا كان يعاني من نقص في إمداده بالضباط «الأتراك». وكان إبراهيم باشا خلال حملة المورة يحث أبيه على إرسال ضباط أتراك (أولاد ترك) إليه لأنه حظر عليه أن يستبدل الضباط القتلى والجرحى بضباط «مصريين» ممن يحاربون معه في المورة[٧].

فأن يكون المرء تركيا، أي يتحدث التركية وتنحدر أصوله من الأناضول أو إسطنبول أو ألبانيا أو أية منطقة أخرى من مناطق العالم العثماني، كان أمرا كافيا بحد ذاته لكي يُعتبر

---

(1) Douin, ed., Boislecomte, pp. 110 - 11.

(٢) Ibid. p. 110. وللاطلاع على مثال لـ «تركي» (في هذه الحالة شركسي) رُقي إلى هذه الرتبة، انظر: الشام ٧/ ١٥، في ٢ محرم ١٢٤٨/ ١ يونيو ١٨٣٢.

(٣) الشام ٢٣/ ١، في ١ محرم ١٢٤٩/ ٢١ مايو ١٨٣٣.

(٤) الشام ٢/ ٨٨، في ٢٢ رجب ١٢٤٧/ ٢٧ ديسمبر ١٨٣١.

(٥) كان ينعقد مجلس (ديوان) مخصوص من الضباط من الرتب العليا والمتوسطة في آلاي المرشح، ثم يقدَّم الترشيح إلى إبراهيم باشا للموافقة، الذي يحوله بدوره، موقعا ومختوما، إلى إبراهيم يكن لتنفيذه. انظر مثلا: الشام ٢/ ٩٥، في ٢٩ رجب ١٢٤٧/ ٣ يناير ١٨٣٢.

(٦) الشام ١١/ ٣٣، في ٤ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٣١ أغسطس ١٨٣٢.

(٧) بحر برا ١٠/ ١٠، في ٥ محرم ١٢٤١ / ٢٠ أغسطس ١٨٢٥.

مرشحا لمنصب رفيع في جيش محمد علي[1]، حتى إذا كان في الأصل قد أخذ أسيرا! فبعد هزيمة الجيش العثماني في المعارك المختلفة في سوريا أخذ عدد معتبر من الجنود والضباط كأسرى، وخُيروا بين ثلاثة خيارات: إما أن يوافقوا على العودة إلى بلادهم (ولكن من خلال الإسكندرية، لكي لا يلتحقوا بالجيش العثماني ثانية)، أو الالتحاق بالجيش المصري بتسجيل أسمائهم لدى أركان الحرب في سوريا، أو أن يُرسلوا للالتحاق بأحد المدارس في القاهرة[2]. وفي نهاية المطاف تم تكوين آلاي كامل من الأسرى الذين أسروا بعد هزيمة الجيش العثماني[3]. والأكثر من ذلك دلالة أن عددا من هؤلاء الرجال الذين أسروا قد عُينوا ضباطا في الجيش المصري. فمثلا عُين عارف بك، وهو ضابط في الجيش العثماني كان قد أسر في معركة قونية، برتبة ميرالاي على رأس الآلاي المكون حديثا من الأسرى الأتراك الذين أسروا في نفس المعركة[4]. كما عُين أسرى آخرون برتب الملازم واليوزباشي على رأس الجنود الذين أسروهم. كان المعيار الرئيسي الذي أهَّلهم لشغل هذه المناصب هو هويتهم التركية. وقد تسبب هذا في امتعاض جم من جانب الجنود الذين اشتكوا قائلين: «ولماذا نضحي بأرواحنا ونلقي بأنفسنا في خضم الأخطار لنأسر هؤلاء الرجال، لا لشيء إلا لنجدهم وقد عُينوا ضباطا لنا يتسيدون علينا؟»[5]. لم ير محمد علي ولا إبراهيم أية مشكلة في ذلك، برغم أن إبراهيم ربما كان أكثر تفهما لهذه الشكوى من أبيه، لأنه كان أقرب إلى الجنود وأكثر حساسية تجاه مشاعرهم[6]. فالأمر في

(١) بالنسبة لنفس الشروط للالتحاق بالخدمة المدنية انظر حلمي أحمد شلبي، الموظفون في مصر في عصر محمد علي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩)، ص ٢٩، ٦٣.

(٢) الشام ٩/ ١٣٨، في ٢٢ صفر ١٢٤٨/ ٢١ يوليو ١٨٣٢؛ الشام ١٠/ ١٤، في ٣ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٣١ يوليو ١٨٣٢؛ الشام ١١/ ١٧، ١٧ ربيع الثاني ١٢٤٨ / ١٣ سبتمبر ١٨٣٢. وبالنسبة لـ ١٣٠ جنديا الذين أرسلوا بالفعل بالمركب إلى الإسكندرية ليلتحقوا بالمدارس المصرية، انظر: س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ١٣ في ٢٣ ربيع الآخر ١٢٤٨/ ١٩ سبتمبر ١٨٣٢.

(٣) الشام ١٦ / ١٨، في ٢ شعبان ١٢٤٨/ ٢٥ ديسمبر ١٨٣٢.

(٤) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ١٠٧ في ١٨ شعبان ١٢٤٨/ ١١ يناير ١٨٣٣.

(٥) الشام ١١/ ١٠٥، في ١٢ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٨ سبتمبر ١٨٣٢.

(٦) كتب إبراهيم باشا إلى أبيه متسائلا عما إذا كان تجنيد جنود أتراك بأعداد كبيرة للخدمة جنبا إلى جنب مع الفلاحين يعد إجراء سليما: الشام ١١/ ١١٦، في ١٣ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٩ سبتمبر ١٨٣٢.

حدود اهتمامهما يتلخص في أن هؤلاء هم «أولاد ترك» الأكثر تأهيلا والأقدر من «أولاد العرب» على التعيين في رتب الضباط.

وقد أدت هذه الفوارق الأساسية بين الضباط والجنود إلى توتر ملحوظ بين الفريقين. ومن الطريف أن التحادث بلغتين مختلفتين لم يكن بحد ذاته سببا في مشكلات خطيرة. فصيحات الأوامر والإشارات كانت تصدر بالتركية كما بينًّا في الفصل الثالث، وهي لم تكن تحتاج إلى أن تُفهم لغويا؛ ذلك أن الجنود لم يكن مفترضا فيهم أن يفكروا في معناها، فالمقصود منها أن تعمل كإشارات تحث الجنود على أداء فعل معين بغير تردد للتفكير في معناها. أما التوتر بين الفريقين إنما يتكشف في الاحتكاكات اليومية في المعسكرات. وكان هذا التوتر يرجع أساسا إلى أن الضباط لم يكونوا في الواقع يقابلون جهود رجالهم بالتقدير ولا يتعاملون معهم باحترام. فذات مرة طلب أحد اليوزباشية، ويسمى درويش أغا، من جندي (هو خادمه، كما يطلق عليه) أن يجلب له زجاجة ماء، فلما جلب له الجندي زجاجة فارغة صرخ في وجهه لاعنا دينه وضربه على قفاه. وحين حوكم قال متحديا: «إذا كنتم تريدون أن تعاقبوني على إهانتي لفلاح يساوي خمسة عشرة قرشا فافعلوا. فالفلاح عندي لا يساوي أكثر من ذلك»[1]. وحين أرسل أحد الآلايات إلى دمياط وأدى استعراضا عبر شوارع المدينة لعن أحد الموظفين الأتراك على الملأ اليوم الذي أصبح فيه «الفلاحون العمي» عساكر. وأضاف أنهم لن يكونوا أبدا بكفاءة العساكر الأتراك[2]. وكان بعض الضباط يغشون جنودهم، فيبيعون لهم السلع بعشرة أضعاف أسعارها في السوق «حتى تركوهم بلا شروى نقير»[3]. لقد كانت عادة إهانة وإساءة معاملة الجنود من الانتشار بحيث اضطر إبراهيم لأن يكتب منشورا عاما ويوزعه على كل الآلايات في سوريا، يذكِّر فيه الضباط بأن انتصارات الجيش في مختلف المعارك إنما ترجع في المقام الأول إلى «شجاعة وغيرة» الجنود، وأمرهم بألا يسيئوا معاملة جنودهم أو يهينوهم وأن يرسلوهم إلى الديوان (المحاكمة العسكرية) ليحاكموا وفقا

(١) حُكم عليه بالسجن خمسة أيام: الشام ٢/ ٨٨، في ٢١ رجب ١٢٤٧/ ٢٦ ديسمبر ١٨٣١.

(٢) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٤٨، خطاب مؤرخ ١٢ محرم ١٢٤٥/ ١٤ يوليو ١٨٢٩.

(٣) الشام ١/ ١١، في ١٢ جماد الأول ١٢٤٧/ ٢٨ أكتوبر ١٨٣١.

للقوانين بدلا من أن يأخذوا على عاتقهم تنفيذ القانون بأنفسهم. كما أنذر الضباط بأن كل من يُكتشف اختراقه لهذه الأوامر، أيا كان، سوف يُفصل من الخدمة كلية[١].

غير أنه تبين أنه من الصعب إجبار الضباط على معاملة جنودهم باحترام برغم هذا التحذير الواضح الصارم، ولم تتوقف الشكاوى من مثل هذه المعاملة السيئة[٢]. فحتى إذا آمن المرء بأن عواطف إبراهيم كانت منحازة إلى الجنود المتحدثين بالعربية فإن مشكلاته مع ضباطه التي سلطنا عليها الضوء في الفصل الرابع كانت متأصلة في الجيش وكانت من الضخامة بحيث لا يمكن أن تحلها طيبة قلبه هذه، ولا أفكاره الليبرالية المزعومة. وبعبارة أخرى فإن إبراهيم كان يعرف في لحظة الاختيار الحرجة أين تقع مصالحه الحقيقية: مع أبيه والنخبة المملوكية ـ التركية التي شُكل منها قلب هيئة الضباط. ويبرز هذا بوضوح في الخطاب التالي الذي يرد فيه على خطاب من أبيه يلومه فيه ضمنيا على تسيب الانضباط، ظنا منه بأن هذا التسيب قد تسبب في فقدان السيطرة على الاضطرابات في سوريا[٣]. أجاب إبراهيم قائلا إنه لا يستطيع في الواقع أن يكون أكثر تشددا لأنه يواجه إمكانية هرب الضباط [إلى الجانب العثماني] وأرجحية حدوث تمرد واسع النطاق من جانب الجنود. ويبدو أن الأمر يتعلق بالحاجة إلى فرض عقوبات قاسية للحفاظ على الانضباط، ولكنه يعتقد أن هذه العقوبات قد تأتي بنتيجة عكسية:

> **إنني لا أجهل هذه العقوبات، وقد سبق أن رأيتها في المورة. ففي أحد الحوادث قام [أحد كبار الضباط] بجلد أكثر من ستين رجلا في يوم واحد بيديه، ومنهم ضابط برتبة يوزباشي. وفي حادثة أخرى قام سليمان باشا [سيف] بتنزيل رتبة ضابط من يوزباشي إلى ملازم ثان. وسيبين الزمن وحده لنا أثر هذه السياسة على فرار الضباط [إلى العثمانيين]. لاشك أن الظلم وسوء تطبيق القانون أمران لا يمكن تجنبهما. ومع ذلك، وأيا كان الأمر، فإن الجميع يعرفون أن الذين يَظلِمون هم الضباط وأن الذين يُظلَمون هم الجنود... وإذا فقد الرجال صبرهم يمكن أن تخرج الأمور من أيدينا تماما، وحينئذ لن يستطيع سموكم، ولا عبدكم المتواضع**

---

(١) الشام ١٥/ ١٤٦، في ٢٣ رجب ١٢٤٨/ ١٧ ديسمبر ١٨٣٢.

(٢) انظر مثلا: الشام ٢٣/ ٤٧، في ١٩ محرم ١٢٤٩/ ٩ يونيه ١٨٣٣.

(٣) الإشارة هنا إلى التمرد الخطير الذي انفجر ضد حكم الباشا في سوريا في الشهور الأولى من عام ١٨٣٤، والذي استغرق من إبراهيم أكثر من عامه لقمعه. انظر:

Asad J. Rustum, ed., The Royal Archives of Egypt and the Disturbances in Palestine, 1834 (Beirut: The American Press, 1938).

كاتب هذه السطور، أن نفعل شيئا حيال ذلك. إذا كان هؤلاء مجرد فلاحين من القرى، ربما كان بإمكاننا أن نتوقع منهم أن يتحملوا النظام في صمت. ولكنهم جنود، ويجب أن نفكر في الأخطار إذا ما نفد صبرهم[1].

ويمكن من خلال هذا الخطاب الدال ومن مجمل سياسات إبراهيم تجاه ضباطه وجنوده أن نرى كيف كان إبراهيم يواجه المشكلات المعتادة التي يواجهها أي قائد لأي من الجيوش الأوربية التي سبقت ظهور الدولة القومية: فهناك من ناحية هيئة من الضباط المرتزقة موجودة في «سوق العمل» تبحث عن وظائف في الجيوش النامية لهذا الأمير أو ذاك الملك، ومن ناحية أخرى هناك حشود فلاحية ناقمة جُندت بالقوة ولكن لم تنطل عليها بعد الفكرة القائلة بأن ما يحاربون من أجله هو مصالحهم الخاصة. فالعنف والأجور السخية تمثل الطريقة الوحيدة للحفاظ على تماسك مثل هذه الجيوش. ويترتب على ذلك أن أجورا قليلة للغاية يمكن أن تدفع الضباط إلى الهرب والبحث عن فرصة عمل في مكان آخر، وأن عنفا أكثر من اللازم في فرض الانضباط يمكن أن يحرض الجنود على التمرد الصريح.

برغم هذه المشكلات لم يكن إبراهيم ليتحمل تكلفة التخلي عن التمييز الإثني ـ اللغوي بين الضباط والجنود، نظرا لأن هذا التمييز كان عنصر تماسك مهما للإبقاء على تماسك الجيش، ولو بالعنف. ولكن الإبقاء على هذا التمييز الإثني ـ اللغوي لم يكن يخلو من مشكلاته الخاصة، نظرا لأن الضباط قد شعروا، وليس ذلك من فراغ، بأن النظام الحاكم يعتمد عليهم بشدة، بحيث كان بإمكانهم أن يفعلوا كل ما كان يعن لهم تقريبا بلا عقاب. ربما يكون إبراهيم أو أبوه قد وبخا هذا الضباط أو ذاك لسوء معاملته للجنود، ولكن في نهاية المطاف كانت بنية الجيش بذاتها تعتمد على الحاجة إلى السيطرة على المجندين الفلاحين بتعيين ضباط مختلفين عنهم إثنيا ليتولوا قيادتهم. فأيا كانت عواطف محمد علي الحقيقية بشأن الطبائع الشخصية للـ «عرب» بالمقارنة بـ «الأتراك» تحت حكمه، فإنه كان يعرف أن تعيين ضباط متحدثين بالتركية يمثل الطريقة الوحيدة التي يستطيع بها أن يمنع المجندين الفلاحين من الانقلاب عليه وعلى أسرته الحاكمة. كان الباشا يعرف تماما أنه إذا سمح للـ «عرب» بأن يتولوا المناصب القيادية، سواء

---

(١) الشام ١٣/ ١٤٠، في ٢٧ صفر ١٢٥١/ ٢٥ يونيه ١٨٣٥.

في الجيش أو في الإدارة المدنية، فسوف يتحدُّون أساس سلطته ذاتها، أي التحالف التركي - المملوكي الذي كوَّنه بجهد عظيم[1].

ولا يقل عن ذلك أهمية حقيقة أن كلا من الأب والابن كانا يعتبران المناصب العليا في الجيش مكافآت تُمنح بصفة شخصية لأفراد بعينهم ممن يأتون أفواجا للالتحاق بخدمتهما من مختلف أركان الدولة العثمانية. فإلى جانب أسرى الحرب اتصل عدد من كبار الضباط في الجيش العثماني بمحمد علي طالبين العمل في جيشه[2]. كان هؤلاء يُستقبلون باحترام فائق ويُمنحون الميداليات وكساوى التشريفة[3]. ولكن بقدر ما كان محمد علي وابنه يمنحون فرص عمل سخية للهاربين من الجيش العثماني، كانا يواجهان خطر فقدهم مرة ثانية وعودتهم لخدمة السلطان إذا لم يعتنيا بطريقة معاملتهم. ويتضح لنا ذلك من خطاب أرسله إبراهيم إلى أبيه يجيب فيه على خطاب سابق يسأل فيه محمد علي ابنه عن رأيه بشأن ترقية أحد كبار الضباط، هو أحمد باشا الملنكلي، الميرلوا الثاني لآلاي النخبة: آلاي الغارديا. وبصفة خاصة كان محمد علي يسأل ابنه عما قد يكون عليه رد فعل الضباط الآخرين إذا قام بترقية أحمد باشا إلى رتبة الميرمران (الفريق) التي استُحدثت آنذاك، وهل سيغار محمد بك، وهو ميرلوا آخر، ويهرب إلى العثمانيين؟ أجاب إبراهيم بأنه يثق في أن محمد بك مخلص تماما لـ «أسرتنا العلية»، ولا يظن أن الميرلوا يعتزم الهرب، لأنه سبق أن اختبره قبل ذلك وقد بيَّن محمد بك في كل المناسبات أنه أصيب بالفزع حقا من حوادث الهرب المتتالية لضباط آخرين إلى «الجانب المضاد». ومع ذلك فقد اقترح، لنتجنب كل المشاكل، أن يرقى محمد بك إلى نفس رتبة زميله أحمد باشا[4].

---

(1) Douin, ed., Boislecomte, p. 104; Cattaui, ed., Mohamed Aly, II, Pt. 2, p. 352; Hunter, Egypt, pp. 22-3.

(٢) انظر مثلا: س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٥ في ١٣ جماد الأول ١٢٤٨/ ٨ أكتوبر ١٨٣٢؛ س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ١٠٠ في ١ شعبان ١٢٤٨/ ٢٤ ديسمبر ١٨٣٢؛ س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ١١٢ في ١٦ يناير ١٨٣٣؛ س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٢٩٨ في ١٨ رجب ١٢٤٩/ ٢ ديسمبر ١٨٣٣.

(٣) الشام ١١/ ١٠، في ٢ رجب ١٢٤٨/ ٢٩ أغسطس ١٨٣٢.

(٤) الشام ٣٠/ ٤٦٨، في ٢٤ ذو القعدة ١٢٥٠ / ٢٤ مارس ١٨٣٥.

وباختصار، كان تركيب هيئة الضباط في جيش الباشا، إشكاليا، على أقل تقدير، وكان كل من الأب والابن منتبهين تماما لطبيعته القلقة. فالضباط بدلا من أن يعتبروا أنفسهم يخدمون في جيش قومي، كانوا يتصرفون كضباط مرتزقة، يتنقلون من رب عمل إلى آخر وفقا لمن يدفع أكثر. لقد كان الالتحاق بالجيش «المصري» يعني بالنسبة لهم الالتحاق بقوات باشا عثماني يمتلك جيشا أكثر تنظيما وأعلى في العطايا من جيش السلطان. صحيح أن هذا الجيش كان يحارب السلطان العثماني، ولكن هذا القتال لم يكن نموذجا لنضال قومي لشعب ضد قاهر أجنبي، بل ويمكن القول بأن «الآخر»، في حدود رؤية هؤلاء الضباط، كان يتمثل في الجنود الفلاحين الذين يتولون قيادتهم، بأكثر مما يتمثل في الجيش العثماني الذي يحاربونه. فمثلا لم يكن من الغريب أن نجد شقيقين يحاربان، كل في جيش من الجيشين المتواجهين[1]. إن ضباط جيش الباشا، وقد سبق لهم أن خدموا في جيش السلطان، أو كانوا متآلفين على الأقل مع العالم الذي يمثله، أي العالم العثماني، كانوا أقرب إلى ضباط وجنود الجيش الذي كانوا يحاربونه منهم لجنود الجيش الذي يحاربون في صفوفه، أولئك الجنود الذي يتحدثون بلغة مختلفة، وينحدرون من بيئة اجتماعية واقتصادية مختلفة تماما، ويؤمنون بمنظومة مختلفة من القيم الثقافية والأخلاقية عن منظومتهم.

الجنود الفلاحون

إذا كان هذا هو سلوك الضباط تجاه جنودهم، وإذا كانوا لم يعتبروا الحروب التي اندرجوا فيها حروبا قومية ضد عدو يُنظر إليه تدريجيا باعتباره «الآخر».. فعلى أي نحو كانت رؤية الجنود للجيش عموما ولدورهم فيه خصوصا؟ إن أية معركة من المعارك

---

(١) كانت هذه حالة إسماعيل بك، الصاغ في جيش «إسطنبول» وسليم بك، الميرلوا في آلايات الغارديا في الجيش «المصري». فحين تبين إسماعيل بك أن أخاه يخدم في جيش «الأعداء» غيَّر انتماءه والتحق بقوات الباشا: الشام ٩/ ١٨٩، في ٢٩ صفر ١٢٤٨/ ٢٨ يوليو ١٨٣٢. ولا يقل عن ذلك إثارة أن معظم تقارير التجسس والاستطلاع في شمالي سوريا كان يقوم بها ضباط يألفون المنطقة وسبق لهم أن كانوا في خدمة السلطان. انظر مثلا التقرير الذي كتبه كبير محاسبي آلاي الفرسان التاسع عشر المنحدر أصلا من ديار بكر. وقد ألحق التقرير بتقرير أحمد الملنكلي المرفوع إلى إبراهيم: الشام ٣٠/ ٥١٧، في ٢٧ ذو الحجة ١٢٥٠/ ٢٧ إبريل ١٨٣٥.

التي خاضها هؤلاء الرجال لم تصوَّر لهم قبل خوضها كمعركة قومية، أي معركة يشار فيها لكلمة «مصر» بمعنى الدولة ـ القومية. بالعكس، كان حثهم على القتال أو تشجيعهم على التفوق في التدريبات يجري بالرجوع إما إلى الدين أو إلى تدريبهم الأرقى وتنظيمهم الأفضل. فعند تدريب المجندين الأول في أسوان، كتب محمد علي إلى محمد بك، رئيس المدرسة العسكرية في أسوان، قائلا إن الجنود ينبغي أن يقرءوا الفاتحة كل صباح قبل التدريب[1]. وحين كان الجنود يسيئون السلوك، أو حين كان الباشا يُبلغ بحالات للسلوك غير المنضبط، كان يكتب لهم أمرا يذكّرهم فيه بأن الجهاد واجب ديني ويستشهد بغزارة بآيات القرآن التي تشدد على أهمية النظام وطاعة الأوامر[2]. والأكثر من ذلك أن الاسم الرسمي الذي كان يُعرف به الجيش الجديد في مصر كان «جهادية مصرية»، وهو اسم له إيحاءات دينية أكثر منها وطنية[3]. وكما رأينا في بداية هذا الفصل، كان بمقدور محمد علي أن يستثير المشاعر الدينية وأن يستخدم اللغة الدينية لحث جنوده على القتال حين كان يرسل جيشه إلى الحجاز أو إلى المورة، غير أن الوضع كان مختلفا كلية حين بدأ القتال ضد السلطان العثماني. ففي خلال الحملة السورية لم يكن العدو سوى سلطان المسلمين، حامي الحرمين الشريفين ذاته. ففي هذه الحالة، كما رأينا أثناء قصف قلعة عكا، كان يُشار إلى تفوق الجنود في التدريب وإلى حسن تنظيمهم لتشجيعهم قبل بدء المعركة. أما الجنود أنفسهم فلم يكن عندهم أدنى شك في أنهم يحاربون في سبيل محمد علي. فحين تلقى الجنود في حلب أنباء انتصار حمص صاحوا سويا: «الله ينصر أفندينا»[4].

---

(١) س/ ١/ ٥٠/ ٢/ ٣٧٩ في ١٤ محرم ١٢٣٨/ ٢ أكتوبر ١٨٢٢.

(٢) بحر برا ١٦/ ٩٦، بدون تاريخ.

(٣) الشام ١٥/ ١٤٦، في ٢٣ رجب ١٢٤٨/ ١٧ نوفمبر ١٨٣٢. انظر أيضا: خليل بن أحمد الرجبي، في شأن الوزير محمد علي، مخطوط غير منشور مؤرخ ١٢٣٨ هـ/ ١٨٢٢ - ٣ م، القاهرة، دار الكتب، رقم ٥٨٥ تاريخ (وقد ترجمه جزئيا Husam N. Shakhshir, unpubished MA thesis, American University in Cairo, 1985). fo 3a. وقد كُتب هذا العمل بأكمله ليفند القول بأن الجيش الجديد كان يناقض تعاليم الإسلام.

(٤) الشام ٩/ ١٤٣، في ٢٣ صفر ١٢٤٨/ ٢٣ يوليو ١٨٣٢. ويعلق منيب أفندي كاتب هذا التقرير قائلا إنه لما كان من الغريب أن يصدر هذا الفعل من الجنود بإرادتهم فقد قرر أن يذكره. وقد جاء النص في أصل التقرير بالعربية برغم أن ما تبقى من التقرير مكتوب بالتركية.

إذا لم تكن اللغة المستخدمة للإشارة إلى الجيش لغة وطنية، فهل يمكن القول بأن الجنود اعتبروا الجيش برغم ذلك جيشا وطنيا؛ أي جيشا يحارب دفاعا عن مجد الوطن؟ أما وقد رأينا إلى أي مدى أسيئت معاملتهم، ومدى انفصالهم عن الباشا وعما يناضل من أجله، فهل ما زال يمكن القول بأن الجنود داخل هذه المؤسسة بالذات قد أتيحت لهم الفرصة ليشاركوا في تجربة من شأنها أن تميزهم عن غيرهم من المصريين بطريقة إيجابية؟ هل يمكن القول بأن الجيش وإن لم يكن يهدف إلى خلق مثل هذا الشعور، ربما كان قد خلقه برغم ذلك بلا قصد؟ هل يمكن القول، مثلا، بأن الجنود توصلوا في نهاية المطاف للشعور بالفخر لانتمائهم إلى مؤسسة تعتني بهم؛ مؤسسة يحصلون منها على أجور أفضل مما يمكنهم الحصول عليه بطريقة أخرى؟ هل بمقدور المرء أن يقول، كمثال آخر، بعيدا عن الشعارات الوطنية المتفاخرة (أو برغم غيابها)، أن الالتحاق بالجيش كان تجربة متميزة، بسبب الكساوى الأنيقة، مثلا، أو العطايا المنتظمة، أو المعاش المضمون، أو غير ذلك من الممارسات التي ربما تكون قد جعلت الجنود يشعرون بالتميز عن نظرائهم الفلاحين، وخلقت فيهم الشعور بالفخر للانتماء إلى مؤسسة كهذه؟

الإجابة على كل هذه الأسئلة هي: «لا». إن طريقة أداء الجيش كمؤسسة لم تكن لتسمح للجنود بالافتخار بها، فالأمر لم يقتصر على سوء معاملة الضباط لهم، فقد أدركوا سريعا أن تمييز الضباط عليهم قائم حتى في القانون. ربما كان إبراهيم رافضا لمعاملة الضباط المهينة للجنود، ولكنه كان الأكثر صرامة بشأن مبدأ عدم عقاب أي ضابط بالضرب أمام الرجال، فالجنود فقط هم الذين يعاقَبون بهذه الطريقة[١]. أيضا كان انتظام عطايا الجنود أقل بكثير من انتظام عطايا ضباطهم[٢]. وفوق ذلك كان فارق العطايا بين الجنود وكبار الضباط فادحا: فالنسبة بين أجر الجندي إلى أجر الميرالاي في جيش السلطان كان ١ : ٦٠، أما في الجيش المصري فكان أكثر من ١:٥٠٠ [٣]. وقد

---

(١) الشام ٢/ ٦٤، في ١٠ رجب ١٢٤٧/ ١٥ ديسمبر ١٨٣١.

(2) Nada Tomiche, "Notes sur la hiérerchie sociale en Egypt à L'époque de Mohammad Ali, in P. M. Holt, ed., Political and Social Change in Modern Egypt (London: Oxford University Press, 1968). p. 252.

(٣) انظر جدولا بالعطايا في:
Douin, ed., Boislecomte, p. 114; Bowring, "Report on Egypt". pp. 50-1, 195.

رأينا أيضا في الفصل الرابع مدى سوء تجهيز الجنود من حيث الكساوى. وهنا أيضا كان هناك تمييز ضدهم: فلم تكن الكساوى التي تُمنح لهم تبلى فقط بسبب تأخر تسليم الكساوى الجديدة، ولكن أيضا لأن الباشا كان يصر أحيانا على أنه إذا أجبره نقص الاعتمادات على تقليص النفقات فإن على الجنود، لا الضباط، أن يتحملوا وطأة هذه الاستقطاعات. فحين تقرر أن يُمنح الجنود في السودان كساوى جديدة للاحتفال بعيد الأضحى، رأى محمد علي أن الأنسب إرسال كساوى جديدة إلى الضباط وحدهم «حتى يتميزوا عن العساكر»[1]. وباختصار كانت الخدمة في الجيش بمثابة تذكير دائم للجنود بالظلم والبؤس الذي كان يخيم على البلاد كلها أثناء حكم محمد علي.

السقط

إن أوضح مثل على أن هذه المؤسسة - الجيش - لم تكن تهتم بأعضائها، يتبين في كيفية معاملة «السقط» (المعوقين). فبعد علاج جروحه كان الحكيمباشي (كبير أطباء المستشفى) يفحص الساقط، وهو اللفظ الذي كان يستخدم للإشارة إلى المعوق. فمن لم يكن معوقا تماما، وما زال قادرا على حمل السلاح كان يصنَّف «يارم سقط» [بالتركية]، أي نصف معوق، ويتم استبقائه في الجيش[2]. وحين يتم تصنيف عدد كاف من أنصاف السقط هؤلاء كانوا يُجمعون سويا لتشكيل أورطة ويعين لقيادتهم ضابط نصف سقط[3]. أو بالمقابل يمكن أن يعيَّنوا داخل وحدات الجيش في مناصب غير قتالية، مثل نافخي الأبواق وضاربي الطبول[4]. وحين لا يكون الجيش في حاجة إليهم ولكن لا يزال يمكن استخدامهم في عمل آخر، لم يكونوا يسرحون من الخدمة أو يُرسلون إلى قراهم، وإنما تُشكَّل منهم بلوكات يقودها ضابط نصف سقط، ويوكل إليها أداء مهمات مختلفة[5]،

---

(١) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٣٨٨ في ٢٥ شوال ١٢٤٩/ ٨ مارس ١٨٣٤.

(٢) الشام ٩/ ١٣، في ٢٩ محرم ١٢٤٨/ ٢٨ يونيه ١٨٣٢.

(٣) الشام ١١/ ٤٨، في ٦ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٢ سبتمبر ١٨٣٢، والشام ١١/ ٥٨، في ٧ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٣ سبتمبر ١٨٣٢.

(٤) الشام ١١/ ١٩٧، في ٢٠ ربيع الثاني ١٢٤٩/ ١٦ سبتمبر ١٨٣٢.

(٥) الشام ٩/ ٢٠١، في ٢٩ صفر ١٢٤٨/ ٢٨ يوليو ١٨٣٢؛ س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٥٦٩ في ١٥ ربيع الثاني ١٢٥٠/ ٢١ أغسطس ١٨٣٤.

مثل المساعدة في مهام الحراسة[١]، أو ترميم وتحصين المباني[٢]، أو كخدم في المستشفيات العسكرية[٣].

من جهة أخرى كان الحكيمباشي يصنف الذين أصيبوا بجراح خطيرة ولم تعد لهم فائدة للجيش أيا كانت «سقط»، وكانوا يُمنحون شهادة تفيد بأنهم غير صالحين للخدمة العسكرية ويرسلون إلى مصر بالسفن[٤]. وكان يحق لهؤلاء السقط، وفقا لأمر من الباشا، الحصول على أجر شهري[٥]. غير أننا إذا احتكمنا إلى عدد الالتماسات التي تطلب معاشا سيبدو لنا أن هذا الأمر لم يكن يُتبع بصرامة[٦]. لقد شعر بعض مقدمي الالتماسات بأن الجيش قد خانهم بعد أن قضوا حياتهم بأكملها يخدمون فيه، كما تبين حالة جندي يسمى عبد الله.. فقد قال في التماسه أنه قد حارب الوهابيين في شبه الجزيرة العربية، وحارب مع إسماعيل باشا في السودان، وبعد ذلك حارب في كل من كريت والمورة، وحينئذ أصيب بجراح وسُرِّح من الخدمة. غير أنه قال إنه لم يعد قادرا على العمل ولديه أطفال كثيرون، ولذا يطلب من الباشا أن يمنحه معاشا منتظما[٧]. وهناك جندي آخر اعتُبر سقطا ومُنح تصريحا بالتسريح من الخدمة بعد أن فقد إحدى عينيه. غير أنه برغم حصوله على شهادة بتسريحه طُلب منه أن يلتحق بالجيش مرة أخرى، فقدم للباشا شخصيا التماسا طلب فيه «النظر بعين الرحمة إلى إصابتي بالعمى»[٨]. كان الباشا حين يتسلم التماسات كهذه يمررها إلى وكيل ناظر الجهادية ليجد حلا لهؤلاء السقط «الذين يزعجونا بالتماساتهم»[٩].

(١) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٥٥٩ في ٧ ربيع الثاني ١٢٥٠/ ١٣ أغسطس ١٨٣٤.

(٢) الشام ٩/ ١١٣، في ١٩ صفر ١٢٤٨/ ١٨ يوليو ١٨٣٢؛ الشام ١١/ ٢٣ في ٣ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ٣٠ أغسطس ١٨٣٢.

(٣) أوامر للجهادية ١/ ٢١، في ٢٢ جماد الأول ١٢٤٧/ ٢٩ أكتوبر ١٨٣١.

(٤) وهؤلاء يكونون عادة ممن فقدوا طرفين من أطرافهم؛ الشام ٨/ ١٥٧، في ٢٣ محرم ١٢٤٨/ ٢٣ يونيه ١٨٣٢؛ الشام ٩/ ٤٤، في ٨ صفر ١٢٤٨/ ٧ يوليو ١٨٣٢.

(٥) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٣٥، خطاب مؤرخ ٣ شوال ١٢٤٣، ١٨ إبريل ١٨٢٨.

(٦) انظر مثلا: أوامر للجهادية، محفظة رقم ١، وثائق أرقام: ٣٣ في ٢١ محرم ١٢٤٨/ ٢٠ يونيه ١٨٣٢؛ ٧٤ في ٢٥ شعبان ١٢٥١/ ١٧ ديسمبر ١٨٣٥؛ ٩٢ في ٢٥ ذي الحجة ١٢٥١/ ١٣ إبريل ١٨٣٦.

(٧) أوامر للجهادية ١/ ٥٥، في ٢ جماد الأول ١٢٤٩/ ١٣ يناير ١٨٣٦.

(٨) أوامر للجهادية ١/ ٨٢، في ٢٣ رمضان ١٢٥١/ ١٣ يناير ١٨٣٦.

(٩) أوامر للجهادية ١/ ٤، في ٣ ذي الحجة ١٢٤٤/ ٦ مايو ١٨٢٦.

كان السقط في جيش محمد علي أناسًا قضوا حياتهم بأكملها في خدمة الباشا، وحين كانوا يصابون بإعاقات بسبب قتالهم في جيشه لم يكونوا يتلقون تعويضا ولا يعاملون باحترام. فالسلطات لم يكن يعنيها سوى أن «تنتفع بهم» إلى الحد الأقصى، وبمجرد أن يفقدوا نفعهم، يُفصَلون من الخدمة لأنهم حينئذ يصبحون عبئا على مالية وحداتهم[1].

كانت الخدمة في جيش محمد علي إذن تجربة مروعة. لقد كان جيش الباشا جيشا يُجَر الجنود إليه جرّا ضد رغبتهم وباستخدام حد متدن من الإقناع. كان جيشا يجندون فيه عمليا مدى الحياة ويُجبَرون فيه على القتال في حروب تكاد تكون بلا معنى بالنسبة لهم. كان جيشا يهانون فيه بلا انقطاع ويعيشون في معسكراته في شروط حياة مقززة. كانوا يهانون وتُساء معاملتهم ويذَلون من قبل هيئة من الضباط تختلف عنهم إثنيا ولغويا واجتماعيا، ولا يكاد يوجد شيء مشترك يجمعهم بهم. كانوا فوق ذلك يعانون من سوء التغذية ورثاثة ملابسهم وقلة أجورهم. كان جيشا لم يعترف بالتضحية التي قدمها هؤلاء الذين جُرحوا أثناء الخدمة فيه. وفوق ذلك كله، وكما رأينا في الفصل السابق، كان جيشا لا يحترم موتاه.

المتسحبون

إذا كان الأمر كذلك، لماذا واصل هؤلاء الرجال القتال؟ إذا كان صحيحا أن الحياة في المعسكرات كانت لا تحتمل، لماذا صبرت هذه الآلاف المؤلفة من الرجال عليها؟ الإجابة هي أنهم لم يصبروا. لقد كان الجنود المقاتلون في جيش محمد علي يتسحبون (يفرون) كلما لاحت لهم أوهى الفرص. كانوا يتسحبون من المعسكرات[2]، وخلال الزحف[3]،

---

(١) ونفس الوضع بالنسبة للخدمة المدنية، انظر مثلا حالة كاتب فقد بصره بسبب سنوات الخدمة الشاقة في البيروقراطية واعتبر بدوره سقطا ولم يعتبر مستحقا لمعاش. انظر حلمي أحمد شلبي، الموظفون، ص ٢٥ - ٥٦.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٤١١ في ٢٩ ربيع الأول ١٢٤٠/ ٢٢ نوفمبر ١٨٢٤.

(٣) الشام ١٠/ ١٨٩ مكرر، في ٢١ ربيع الأول ١٢٤٨/ ١٩ أغسطس ١٨٣٢.

ويفرون من المستشفيات العسكرية[1]، والسفن الحربية[2]، ومن المدارس العسكرية[3]، والمؤسسات العسكرية[4]. ولم يقتصر الفرار على الجنود وإنما امتد إلى ضباط الصف[5]. والأكثر دلالة أن الحراس أنفسهم كانوا يفرون[6]، كما كان الهرب متفشيا في آلايا النخبة ذاتهما: آلايا الغارديا اللذان أقيما لأهداف منها القبض على المتسحبين [7].

لم يكن التسحب قضية تتعلق بحالات فردية معزولة نجحت السلطات في الحد منها والسيطرة عليها، وإنما كان ظاهرة ظلت تقض مضاجع السلطات نظرا لمعدلاتها وحجمها.. يدل على ذلك أن كتبة الآلايات كانوا يتسلمون جداول سابقة الطباعة تحتوي على بند «نقصان» كواحد من بنودها الثابتة[8]. وعندما اطلع محمد علي وابنه على هذه الجداول انزعجا من المدى الذي بلغته المسألة أيما انزعاج. ورفض إبراهيم ادعاء الضباط بأن زيادة مهام الجنود هي التي دفعت بهم للتسحب، وقال إن هذا مجرد عذر وأن التسحب يعود أولا إلى تسيب ولا مبالاة الضباط[9]. وكان أبوه من نفس الرأي، فكتب إلى ناظر الجهادية قائلا إنه اطلع على تقارير الآلايات المختلفة ووجد أنها تعاني

---

(١) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٣٧٥ في ٧ محرم ١٢٤٠/ ١ سبتمبر ١٨٢٤.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ٢٢٤ في ١٧ ربيع الأول ١٢٤١، ٣١ أكتوبر ١٨٢٥؛ الشام ٢/ ٦٤، في ١١ رجب ١٢٤٧/ ١٦ ديسمبر ١٨٣١. في التقرير الثاني من هذين التقريرين قال الجنود الذين هربوا أثناء نزولهم من السفينة وعُثر عليهم فيما بعد أنهم قد تجرءوا على الهرب لأنهم لم يعودوا قادرين على تحمل يوزباشيهم الذي كان يضربهم بسبب وبغير سبب.

(٣) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٤٥٣، خطاب مؤرخ ٧ رجب ١٢٥١/ ٣٠ أكتوبر ١٨٣٥.

(٤) أوامر للجهادية ١/ ٢٧، في ٤ شعبان ١٢٤٧/ ٨ يناير ١٨٣٢؛ أوامر للجهادية ١/ ١٣٧، في ٢ شعبان ١٢٥٣/ ١ نوفمبر ١٨٣٧.

(٥) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٣٤٩ في ٦ ذي القعدة ١٢٣٩/ ٣ يوليو ١٨٢٤ (ملازمين وثلاثة ملازمين أول)؛ الشام ١/ ٣٥، في ٢٧ جماد الآخر ١٢٤٧/ ٤ ديسمبر ١٨٣١ (أومباشي وشاويش)؛ الشام ١١/ ٩١ و ٩٥، وكلاهما في ١١ ربيع الثاني ١٢٤٨ / ٧ سبتمبر ١٨٣٢ (يوزباشي)؛ أوامر للجهادية ١/ ٢٤٢، في ١ ربيع الأول ١٢٥٩/ ١ إبريل ١٨٤٣ (ملازم ثان).

(٦) الشام ١/ ٢٧، في ٢٦ جماد الأول ١٢٤٦/ ٣ نوفمبر ١٨٣١.

(٧) الشام ٩/ ١٠٦، في ١٦ صفر ١٢٤٨/ ١٥ يوليو ١٨٣٢؛ س/ ٥/ ٤٧/ ١/ ٣٤٦ في ١٧ جماد الأول ١٢٥٠/ ٢١ سبتمبر ١٨٣٤.

(٨) انظر مثلا: الشام ١٠/ ١٢٩، في ١٦ ربيع الأول ١٢٤٨/ ١٣ أغسطس ١٨٣٢. وفي هذه الحالة بلغ عدد «الناقصين» من الأورطة التي كانت قوتها ٥٢١، ١٢٨ متسحبا. انظر ملحق رقم (٦).

(٩) الشام ١٠/ ٦٣، في ٩ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٦ أغسطس ١٨٣٢.

جميعا من التسحب. غير أن هناك استثناء واحد، هو آلاي المشاة الثامن عشر، اعتبره برهانا على إمكانية منع التسحب، واقترح بالتالي أن يحاكم ميرالايات الآلايات الأخرى أمام محكمة عسكرية[١].

أما وقد نجح هؤلاء الرجال في التسحب من وحداتهم، فإلى أين يذهبون؟ هناك مكان بديهي، وهو العودة إلى قراهم. غير أن أمرا كان يصدر إلى مديري المديريات التي تقع فيها هذه القرى، بعد فحص الدفاتر وتحديد قرى هؤلاء المتسحبين[٢]، ويشمل أسماء وأوصاف المتسحبين. وكان شيخ القرية يدفع غرامة قدرها خمسون قرشا عن كل متسحب يُضبط في قريته بالإضافة إلى جلده بالكرباج مائة جلدة[٣].كذلك كانت السلطات ترسل البصاصين (الجواسيس) ليجوبوا الريف بحثا عن المتسحبين[٤]. بخلاف ذلك كان المتسحبون يفرون إلى القاهرة أملا في عدم العثور عليهم، مفترضين أن اكتشاف الغرباء فيها أصعب[٥]. ولكبح هذا السلوك كان ناظر الجهادية يكتب أوامر لمشايخ الأحياء والحارات بأن يفتحوا أعينهم للعثور على كل الهاربين الذين قد يكونون قد وجدوا لهم ملجأ في المدينة[٦]. كذلك كان العثور على المتسحبين أحد الوظائف المهمة لضبطية مصر (بوليس القاهرة) [٧].

فلما تبين لبعض الجنود صعوبة العودة إلى قراهم أو الاختفاء في غياهب القاهرة، حاولوا أن يتركوا مصر كلها، برغم صعوبة ذلك، لأن العربان كانوا دائمي البحث عن الجنود الذين يتسحبون من معسكراتهم[٨]. غير أن بعض الجنود نجحوا برغم هذه المراقبة الصارمة في التسحب إلى الحجاز، وكان على الباشا أن يكتب إلى ابن أخته أحمد

---

(١) أوامر للجهادية ١/ ٣٥، في ٢٧ محرم ١٢٤٨/ ٢٦ يونيه ١٨٣٢.

(2) Rivlin, Agricultural Policy, pp. 90-1.

(٣) ذوات ٥/ ١١٣، في ٣ ربيع الأول ١٢٤٦/ ٢٢ أغسطس ١٨٣٠.

(٤) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٥٤٩ في ٢ رجب ١٢٥٠/ ٤ نوفمبر ١٨٣٤.

(٥) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٣٤٣ في ٤ ذو القعدة ١٢٣٩/ ١ يوليو ١٨٢٤؛ الشام ٢/ ٧١، في ١٧ رجب ١٢٤٧/ ٢٢ ديسمبر ١٨٣١.

(٦) الديوان الخديوي ٢/ ٢٧٣، في ١٧ جماد الأول ١٢٥٠/ ٢١ سبتمبر ١٨٣٤.

(٧) انظر مثلا: ل/ ٢/ ١/ ١/ ١٤ في ١٢ ذو القعدة ١٢٦٠/ ٣ ديسمبر ١٨٤٤.

(٨) س/ ١/ ٤٨/ ١/ ٣٣١ في ٢٢ شوال ١٢٣٩/ ٢١ يونيه ١٨٢٤.

باشا يكن ليطلب منه أن يلقي القبض على كل المتسحبين الذين يبحثون عن مأوى لهم هناك[1]. وحين اكتُشف أن بعض الجنود يتنكرون في هيئة حجاج ليهربوا إلى الحجاز[2]، صدر أمر لكل الحجاج بالحصول على شهادات مختومة بأسمائهم وأسماء قراهم وأوصافهم الجسدية[3]. وأخيرًا أقر محمد علي يائسا باستحالة وقف التسحب حين أخبره أحد الموظفين المصريين الذين أرسلهم إلى باريس أنه وجد هناك عددا من المتسحبين(!). غير أن هذا لا يعني أنه لا يمكن عمل شيء لمواجهة التسحب، لذا حث كبار الضباط على مناقشة طرق الحد من التسحب من آلاياتهم[4].

قام محمد علي أيضا، إلى جانب إصدار الأوامر للمشايخ بالقبض على أي متسحب يبحث عن ملجأ في قراهم وتهديدهم بالجلد والكرباج إذا لم يطيعوا الأوامر[5]، بتحذير ضباطه «من أي إهمال يُظهرونه في هذا الصدد». وقال إن على أي ضابط يفر من وحدته متسحب أن يجد بديلا له بنفسه، فإذا فشل فسوف يقتطع نسبة مئوية من عطاياه[6]. وأصدر فوق ذلك مرسوما بالعفو عن أي متسحب يقرر أن يعود بإرادته إلى وحدته، أما إذا قبض عليه فسيتلقى ٥٠٠ جلدة بالكرباج[7]. وفي محاولة يائسة أخرى للسيطرة على التسحب تقرر أن يكافأ كل من يقبض على المتسحبين بواقع خمسين قرشا عن كل جندي[8]. ومع ذلك كان الباشا يدرك تماما أن المسئولية عن القبض على المتسحبين تقع في نهاية المطاف على الموظفين المحليين وموظفي المديريات، الذين هددهم بأنهم إذا لم

---

(١) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٩٢ في ٦ رجب ١٢٤٩/ ١٩ نوفمبر ١٨٣٣.

(٢) س/ ١/ ٥٠/ ٥/ ١٣٠ في ١٤ جماد الأول ١٢٣٩/ ١٨ نوفمبر ١٨٢٣.

(٣) س/ ١/ ٤٧/ ٨/ ٣٥٣ في ٢٨ جماد الآخر ١٢٤١/ ٧ فبراير ١٨٢٦.

(٤) ذوات ٥/ ٢٠٨، في ٢٧ محرم ١٢٥١/ ٢٦ مايو ١٨٣٥. ولم تذكر طبيعة أو هدف زيارة الموظف لفرنسا، واسمه محمد أمين أفندي.

(٥) س/ ١/ ٤٧/ ١٤/ ٤٤٢ في ٢ شعبان ١٢٤٤/ ٧ فبراير ١٨٢٩.

(٦) هذا بالنسبة للضباط من رتبة الميرلواء إلى رتبة اليوزباشي أما من رتبة اليوزباشي إلى الأنباشي فكانوا يُضرَبون: أوامر للجهادية ١/ ٣٦، في ٢٨ محرم ١٢٤٨/ ٢٧ يونيه ١٨٣٢. وللاطلاع على ترجمة عربية، انظر: أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٩٧ – ٨.

(٧) الشام ١١/ ١٧١، في ١٨ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ١٤ سبتمبر ١٨٣٢. وقد عوقب أربعة متسحبين قبض عليهم بهذه الطريقة: الشام ١١/ ٢١٠، في ٢١ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ١٧ سبتمبر ١٨٣٢.

(٨) الشام ٢/ ٧١، في ١٥ رجب ١٢٤٧/ ٢٠ ديسمبر ١٨٣١.

ينفذوا التعليمات في هذا الصدد بالدقة فسوف ينسى خدماتهم السابقة وسيتولى ضربهم بنفسه [1].

برغم كل هذه الأوامر والمراسيم، وبرغم المراقبة الشديدة التي فُرضت على الجنود، وبرغم العقوبات البالغة الشدة التي كانت توقع على المقبوض عليهم، استمر الفلاحون يتسحبون في تيار مستمر، ولم ينجح كل ما فعلته السلطات في إيقافهم عن ذلك. كان من الصعب في السنوات الأولى للحملة السورية أن يُعرف بدقة عدد الرجال «الناقصين» في وحداتهم في أية لحظة بعينها. فكشوف التمام كانت تقدم أرقاما تتراوح بين نسبة صغيرة قدرها ١٠ في المائة ونسبة تصل إلى ٢٥ في المائة من حجم كل آلاي [2]. ولكن بعد ست سنوات من بدء الحملة تسلم محمد علي تقريرا عن المتسحبين كان مفزعا للغاية.. فقد ورد به أن عددا يصل إلى ٦٠ ألف رجل قد «نقصوا» من الجيش، بالإضافة إلى ٢٠ ألفا من الأسطول![3]. فإذا تذكرنا أن الجيش لم يكن عدده يزيد بأي حال عن ١٣٠ ألف رجل، فإن هذا يعني أنه من بين كل ثلاثة من المجندين نجح جندي في التسحب.

إن حجم ومدى التسحب أكثر فصاحة من جميع ادعاءات المؤرخين الوطنيين عن رأي سكان مصر في جيش الباشا وفي نظامه ككل. إن مدى التسحب وانتظامه هو أقوى دليل على توق الفلاحين لمقاومة نظام وجدوه قمعيا، لا يُحتمل، لا إنساني. إن تحدي محمد علي وأجهزته بهذه الطريقة وعلى هذا المستوى لينطوي على شيء يكاد يكون مبهرا ورائعا. فالتسحب وخيبة السلطات في مواجهته يبينان مدى فشل سياسات محمد علي في أن تجد لها صدى في عقول الفلاحين وأرواحهم. ربما كان الباشا قد أنشأ جهازا معقدا لتجنيد وتدريب الفلاحين، ونجح في تجميع قواهم وتنظيمها وفقا للقواعد الأوربية،

---

(١) س/ ١/ ٤٧/ ٨/ ٣٥١ في ٢٦ جماد الآخر ١٢٤١/ ٦ فبراير ١٨٢٦.

(٢) يستند هذا الرقم إلى دفاتر يومية الآلايات. انظر مثلا دفتر يومية آلاي المشاة الثالث عشر وفيه تعدت نسبة الجنود الناقصين ٢٥٪: الشام ٢٣/ ٧٠، في ١ محرم ١٢٤٩/ ٢١ مايو ١٨٣٣؛ ودفتر يومية آلاي المشاة الثاني عشر، وبلغت نسبة الناقصين فيه ١٣٪: الشام ١٠/ ٦٩، في ٩ ربيع الأول ١٢٤٨/ ٦ أغسطس ١٨٣٢.

(٣) المعية السنية، مستخلصات أوامر مستخرجة من الدفاتر، محفظة ٣، كتيب ٢٨، أمر مؤرخ ٨ محرم ١٢٥٣/ ١٤ إبريل ١٨٣٧. وإني أشكر الصديق العزيز محمد حاكم على إخباري بهذه الوثيقة البالغة الأهمية.

وخاض حروبه بهم بنجاح. ولكن كما نجح هو في خلق ما يبدو وكأنه هيئة منضبطة من الجنود، أكد الجنود قدرتهم، عبر التسحب، على تعطيل هذا الجهاز وعلى النضال ضد رغبته في استعبادهم.

إن قضية التسحب، على خطورتها بالنسبة للسلطات، لم تكن الطريقة الوحيدة التي بيَّن بها الفلاحون عدم رضاهم عن جيش الباشا والخدمة فيه. فقد طوروا أيضا أساليب أكثر ذكاء وبراعة لتجنب الخدمة العسكرية، أحدها وشم أذرعهم بالصلبان كمحاولة لإقناع ضباط التجنيد بأنهم من الأقباط ويجب بالتالي أن يُعفوا من «الترتيب»[1]. فكتب محمد علي إلى نظيف باشا، الذي كان قد عين حديثا مسئولا عن التجنيد بعد طرده من وظيفة ضابط الإمداد العام[2]، يحذره لكي لا تنطلي عليه هذه الحيلة وأن يجند كل من يعثر عليه من الرجال الأصحاء، سواء ادعوا أنهم أقباط أم لا.

مشوهو أنفسهم

الأخطر من ذلك أن العديد من الفلاحين ذهبوا إلى حد تشويه أنفسهم، أملا في أن يُعتبروا غير صالحين طبيا للخدمة في صفوف الجيش. في البداية كانت طريقة التشويه الذاتي الأكثر شيوعا هي إزالة الأسنان الأمامية بهدف اعتبارهم غير قادرين على تعمير البنادق. ولكن حين علم محمد علي أن عددا كبيرا من الرجال في الصعيد قد لجئوا إلى هذه الحيلة قال إنه نظرا لأن كتيبات التدريب لم تحدد الأسنان التي يجب أن تُستخدم في تعمير خراطيش البنادق فإن هؤلاء الرجال يمكن أن يستخدموا أسنانا أخرى وبالتالي يجب أن يجنَّدوا[3].

أما وسائل التشويه الذاتي الأخرى فكانت أكثر خطورة، وكانت تسفر أحيانا عن أذى بدني خطير. وأحد هذه الوسائل التي لجأ إليها الفلاحون هو إصابة أنفسهم بالعمى بوضع سم الفئران في أعينهم. حين سمع محمد علي عن هذه الممارسة المروعة كتب إلى

(١) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٣٦٥ في ١٤ شوال ١٢٤٩/ ٢٣ فبراير ١٨٢٣.

(٢) س/ ١/ / ٤٨/ ٤/ ٣٢١ في ٣ نوفمبر ١٢٤٩/ ١٧ ديسمبر ١٨٣٣.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٦٤٨ في ١٨ جماد الآخر ١٢٥٠/ ٢٣ أكتوبر ١٨٣٤.

مديري المديريات أمرا يمنع العطارين من بيع سم الفئران كلية. أما بالنسبة لهؤلاء التعساء الذين استخدموه فعليا فكان يُحكم عليهم بالسجن في ليمان الإسكندرية مدى الحياة[١]. وفي إحدى الحالات قامت امرأة بفقء أعين رجلين، أحدهما جندي هرب من الجيش والآخر ابنها (وربما كان قد طُلب بدوره للجيش). حين أخطر محمد علي بهذه الحالة أمر بإغراق المرأة في النيل وإرسال المتسحب إلى ليمان الإسكندرية والعفو عن الابن[٢]. وبهدف منع مساعدة الرجال على تشويه أنفسهم، وهو دور كانت تقوم به عادة زوجات الرجال أو أمهاتهم، أصدر الباشا أمرًا بشنق هاته النساء على مداخل قراهن «ليكنَّ عبرة للأخريات»[٣]. فإذا كانت حالة هؤلاء المشوهين تجعلهم منعدمي الفائدة للجيش، فإنهم يرسلون دائما إلى ليمان الإسكندرية ليخدموا فيه مدى الحياة[٤]. وإلا فإنهم كانوا يرسَلون إلى مؤسسات حكومية أخرى إذا رؤي أنهم سيفيدون هناك في عمل ما. فمثلا حين احتاج مستودع بارود جديد إلى عمال، أمر محمد علي بإرسال ١٢٠ ممن شوهوا أنفسهم، بفقء عين أو بتر إصبع، للعمل في هذه المؤسسة الجديدة[٥].

ينطوي هذا التشويه على رسالة واضحة أرسلت للباشا وأجهزته العسكرية: أن الفلاحين يكرهون جيشه وسيذهبون إلى أبعد الحدود في مقاومة الخدمة فيه. ورد الباشا بإرسال رسالة لا تقل وضوحا لكل من يفكر في تشويه نفسه لتجنب التجنيد: أنه سيؤخذ مع ذلك للخدمة ـ إن لم يكن في الجيش ففي أي مشروع آخر من مشروعات الباشا. وباختصار تبين أن تجنب الجيش في غاية الصعوبة لأنه تبين أن الباشا مصمم بعناد على ألا يفلت المشوهون من التجنيد. وحين فشلت كل الوسائل في إيقاف الفلاحين عن ممارسة التشويه الذاتي المرعبة هذه اندفعت السلطات تجند المشوهين وكأن شيئا لم يحدث. وصف

(١) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٣٦٢، خطاب مؤرخ ١٧ شعبان ١٢٤٥، ١١ يناير ١٨٣٠.

(٢) نفسه، ص ٣٦٥، خطاب مؤرخ ١٣ ذو القعدة ١٢٤٥/ ٦ مايو ١٨٣٠. انظر أيضا حالة أم بترت إصبع ابنها الذي كان قد سُرح من مدارس الباشا ثم طُلب منه أن يعود إليها. وقد جُلدت ٢٠٠ جلدة: س/ ٦/ ٢/ ١/ ٥، ص ٥٢، في ٧ شوال ١٢٦٤/ ٦ يناير ١٨٤٨.

(٣) س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ٢٣٥ في ٧ رجب ١٢٤٣/ ٢٥ يناير ١٨٢٨.

(٤) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٣٦٥ في ١٤ شوال ١٢٤٩/ ٢٣ فبراير ١٨٣٤؛ أوامر للجهادية ١/ ١٥٩، في ١١ نوفمبر ١٢٥٣/ ١٠ ديسمبر ١٨٣٧.

(٥) أوامر للجهادية ١/ ١٥٠، في ٥ رمضان ١٢٥٣/ ٤ ديسمبر ١٨٣٧.

سان جون مشهدا رآه حين كان يزور أسيوط عام ١٨٣٤: «كان يوجد آلاي بأكمله يتكون من مجندين مشوهين، كل منهم فقد عينا أو إصبعا أو الأسنان الأمامية»[1].

> وفي نهاية المطاف قرر المصريون، وقد وجدوا أن الحياة أصبحت لا تحتمل تحت حكم نظام محمد علي «المستنير»، بسبب السخرة والضرائب والاحتكارات والسجن، وبسبب التجنيد قبل ذلك كله، قرروا أنهم حتى إذا استطاعوا هم أن يتحملوا هذه السياسات الوحشية فما من سبب يجعلهم يسعون لرؤية أطفالهم وقد استعبدهم نفس المصير. وبناء على ذلك تشكلت طريقة جديدة للمقاومة تعكس اليأس المطلق الذي بلغه المصريون: لقد رفضوا ببساطة أن يتزوجوا وينجبوا. ففي ١٨٢٨ كتب محمد علي إلى محمد بك ناظر جهاديته بأن الكثير من الفلاحين يمتنعون عن الزواج لكي يتجنبوا رؤية أبنائهم يخضعون لهذه المطالب الحكومية المتنوعة، مثل الضرائب والسجن. وأمره بالتالي بأن يقترح وسائل لإصدار أوامر للمشايخ، يكون من شأنها أن تلبي طلبات الحكومة وفي ذات الوقت تهدئ الفلاحين وتثنيهم عن هذه العادة، نظرا لأن «رفاهية البلاد تعتمد على زيادة عدد سكانها»[2].

كان أحد الأسباب الأساسية لكراهية الفلاحين للتجنيد هو عدم تحديده بأية مدة ثابتة، برغم أن أول أمر تجنيد أصدره الباشا حددها بثلاث سنوات[3]. وحين أدرك إبراهيم باشا ذلك ـ بعد أكثر من ست سنوات من التجنيد النشط تم خلالها تجريد الريف من سكانه الذكور تقريبا ـ كتب إلى أبيه مقترحا أن تحدَّد الخدمة بمدة معينة. وفسر ذلك قائلا:

> من الطبيعي أن يقاوم أي رجل عاقل التجنيد، لأن التجنيد والعبودية [من الناحية العملية] متساويان. فما من مجند عنده أي أمل في أن يقول [لنفسه] «سوف أجند لمدة محددة ثم يتم تسريحي وأعيش ما بقي لي من حياة [خارج الجيش]». إن من حق الرجال أن يفكروا بهذه الطريقة لأننا لا نسرح الرجال إلا إذا أصيبوا بجراح خطيرة في أيديهم أو أرجلهم أو أعينهم أو رءوسهم، أي أنهم لا يسرحون إلا إذا لم يعودوا يصلحون لا للجيش ولا لـ [أي] خدمة [أخرى]. هذا هو سبب المقاومة التي نواجه بها في التجنيد[4].

أدرك محمد علي بعد أن فكر في المسألة منطقية اقتراح ابنه، ورد عليه وأخبره أنه قد

---

(1) St. John, Egypt, II, p. 175; Bowring, "Report on Egypt," p. 52.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ٢٣٥ في ٧ رجب ١٢٤٣/ ٢٥ يناير ١٨٢٨.

(٣) انظر الفصل الثاني.

(٤) الشام ٣٠/ ٥١٠، في ٢٥ ذو الحجة ١٢٥٠/ ٢٥ إبريل ١٨٣٥.

قرر أن يجدد المدة بخمسة عشر عاما! فقال إبراهيم إنه سيعلن هذه الأنباء السارة على الجنود، واعتقادا منه بأن ذلك يبين لهم طبيعة الباشا الرحيمة الخيرة[١].غير أن والده، وعند إعادة النظر في المسألة، قال إنهما سيفقدان بذلك رجالا كثيرين، واقترح أن يطبق هذا النظام على المجندين الجدد فقط، وأن يعامَل الموجودون بالخدمة بالفعل كما لو كانوا قد قضوا منها خمس سنوات فقط[٢].

في ظل هذه العقلية كان من الطبيعي أن يكره سكان مصر الذكور الجيش الذي جرتهم إليه آلة محمد علي العسكرية، وأن ينتهزوا كل فرصة وقتما وأينما أتيحت لهم ليتجنبوه. ليس ثمة ما هو أبعد عن الحقيقة من ادعاء الرافعي أن الفلاحين في نهاية المطاف «رأوا الحياة العسكرية أرفه حالا وأحسن من معيشتهم في القرى [وهذا أمر لا يعني شيئا بحد ذاته]... فأخذوا يألفونها ويعتزون بها»[٣]. فمن بين الحالات التي لا تحصى لتجنيد سكان مصر الذكور في جيش محمد علي هناك حدث وحيد لرجل طلب بملء إرادته الالتحاق بالجيش، وكان قد سُرح وسُمح له بالعودة إلى قريته، ولكن بعد مرور بعض الوقت عاد قائلا إنه قد سمع من بعض الحجاج أن قريته قد هجرها أهلوها ولم يبق فيها أي من أقربائه أو أصدقائه[٤]. ويصعب بالطبع أن نعتبر ذلك دافعا إيجابيا للالتحاق بالجيش.. «الدعامة الأولى التي شاد عليها محمد علي كيان مصر المستقلة»[٥].

ومع ذلك، هل يعقل أن نقول إن الانتصارات المشهودة التي حققها الجيش قد حققها فلاحون تم جرهم إليه ضد رغباتهم تماما؟ كيف يستطيع المرء أن يفسر الانتصارات المتتالية التي استطاع هؤلاء الجنود تحقيقها، إذا كانوا يفتقرون إلى الحافز الإيجابي للدفاع عن أرض الوطن، ومُنعوا في ذات الوقت من نهب وسلب الأراضي التي فتحوها؟ سيقوم القسم التالي، محاولا الإجابة على هذا السؤال المهم، بمقارنة جيش الباشا بجيش نابليون، ذلك الجيش الذي بُني جيش الباشا جزئيا على غراره، والذي يبين إمكانية

---

(١) الشام ٣١/ ٦، في ٧ محرم ١٢٥١/ ٥ مايو ١٨٣٥.

(٢) الشام ٣١/ ٦٢، في ٢٨ محرم ١٢٥١/ ٢٧ مايو ١٨٣٥.

(٣) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ص ٣٣١.

(٤) س/ ١/ ٤٨/ ٣/ ٤٠٧، في ٣ ذو القعدة ١٢٤٩/ ١٤ مارس ١٨٣٤.

(٥) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ص ٣٢١.

أن يحقق فلاحون ناقمون دُفعوا إلى الخدمة العسكرية دفعا انتصارات متتالية لحساب قادتهم. ويلي ذلك إجراء مقارنة مع جيش السلطان ـ أخطر أعداء محمد علي ـ بهدف تبيان أن انتصارات إبراهيم لم تكن أصلا صعبة التحقيق إلى هذا الحد.

جهادية الباشا وجيش الإمبراطور العظيم

في عشية الثورة الفرنسية كان الشعور بالمواطنة المشتركة القائم بالفعل يكسب المزيد من الأرض، وكانت السيكولوجيا المشتركة تتغلغل بين كل الفرنسيين. «كانت فرنسا تصير إلى أمة nation أو وطن patrie ولم تعد مجرد مملكة royaume»[١]. أما بالنسبة للجيش فقد أصبح عدد متزايد من الناس يسمحون لأنفسهم تدريجيا «بالاعتماد على شيء آخر غير الانضباط البروسي للحصول من القوات على أداء جيد... أليس الجنود رجالا أيضا؟ ومن ذا الذي يجب أن يحارب بشكل أفضل من أجل لوائه أو ملكه أو بلده غير رجل وطني قادر على أن يشعر بالولاء والتعلق [بالوطن] وقادر على أن يحارب بدافع من الحب والإيمان لا بدافع الروتين والفظاظة والخوف؟»[٢].

إن هذه الرواية الرومانتيكية عن الجيش الفرنسي في زمن الثورة تتجاهل الواقعة المهمة القائلة بأن الهرب ووسائل مقاومة التجنيد الأخرى كانت من خصائص هذا الجيش ولا تقل أهميتها المركزية فيه عما كانت عليه في جيش محمد علي. فإذا استبعدنا الاستجابة المشهودة الوحيدة لنداء الجمعية التشريعية لحمل السلاح دفاعا عن الوطن بعد بداية الحرب مع النمسا وبروسيا عام ١٧٩٢ [٣]، فإن مقاومة التجنيد كانت متفشية منذ بداية التجنيد النظامي عام ١٧٩٨ [٤]. أيضا أثناء حملة نابليون المشئومة على روسيا

(1) M. S. Anderson, War and Society, pp. 200 -1

(2) Geoffrey Best, War and Society in Revolutionary Europe, 1770-1870 (London: Fo - tana, 1982), p. 52.

(3) John Gerard Gallaher, "Recruitment in the district of Poitiers: 1793," French Historical Studies, 3 (Fall, 1963), p. 247.

(4) Eugen Weber, Peasants into Frenchmen (London: Chatto and Windus, 1977), p. 292; R. C. Cobb, The Police and the People: French Popular Protest, 1789-1820 (Oxford: Oxford University Press, 1970), pp. 96-7, 207.

«سرعان ما أصبح النهب وعدم الانضباط والهرب متفشين على نطاق غير مسبوق»[1].
وبعد عامين، أي في عام ١٨١٤، أصبحت مقاومة التجنيد بالغة الشدة بحيث لم يلتحق بالخدمة العسكرية فعليا سوى ثُمن من يفترض أن يسلموا أنفسهم لمراكز تدريب المجندين[2]. وربما يرجع هذا المستوى العالي للهرب إلى الحروب الطويلة التي كان الإمبراطور يشنها وإلى «شهيته النهمة للفتح [التي] لم تفعل شيئا لتبدد انعدام الثقة التقليدي في رقيب التجنيد»[3]. ولكن ليس من الصواب أن نفترض أن مقاومة الخدمة في الجيش لم تصل إلى هذه الأبعاد الخطيرة إلا عام ١٨١٢. فوفقا لدراسة أجريت على نطاق الهرب خلال تسعة عشر شهرا، من ديسمبر ١٨٠٤ إلى يوليو ١٨٠٦، وهي الفترة التي وصلت فيها شعبية نابليون إلى الذروة، بلغ عدد الرجال الذين هربوا من الجيش على مستوى فرنسا كلها حوالي ٨٠٠ فرد شهريا، أي ٩٦٠٠ سنويا. فإذا أضيف إليهم الذين احتالوا للتهرب من التجنيد (أي الذين تجنبوا تجنيدهم أصلا) سيصل الرقم إلى ٥١ ألفا. كانت هذه الأرقام منذرة بالخطر بالنسبة للسلطات، ولكن لم يسفر كل ما فعلته عن «الأثر المرجو، وهو حل الصعوبات الناتجة عن هذه المعارضة [للتجنيد] حلا كاملا ونهائيا»[4]. وحتى قبل صعود نابليون إلى السلطة، وخلال سنوات الثورة الأولى، وصل الهرب إلى ٢ في المائة من مجمل قوة اللواءات، وكان هذا الرقم «يزيد بشكل ملحوظ حين كان خطر الحرب يلوح في الأفق»[5]. وبرغم كل محاولات السلطات الثورية لكبح الهرب ووسائل مقاومة التجنيد الأخرى «ظلت مشكلة عدم الطاعة وتستر الأهل والموظفين والمجتمعات المحلية بأكملها عارا خطيرا في جبين دولة كانت تدعي أنها تتمتع بولاء مواطنيها»[6].

(1) F.M. H. Markham Napoleon and the Awakening of Europe (London: English Univers - ties Press, 1954), p. 128.

(2) Ibid. p. 142.

(3) Forest, Conscripts and Deserters, p. 7.

(4) Eric A. Arnold, Jr., "Some obsevations on the French opposition to Napoleonic conscr - tion, 1804-1806" French Historical Studies, 4 (1966), pp. 461-2.

(5) Alan Forrest, Soldiers of the French Revolution (London: Duke University Press, 1990), p. 35.

(6) Ibid., p. 187.

ربما صح الادعاء بأن الثورة الفرنسية «قد غيرت روح الجيش الفرنسي وحجمه، ووضعته روحيا وماديا في قلب الأمة».وربما صح أيضا القول بأن الجيش، مع اندلاع الحروب الثورية، «اضطلع في ذات الوقت بالدفاع عن كل من فرنسا والنظام الجديد، وأنه ترتب على ذلك اتحاد الثلاثة ـ الجيش والأمة والثورة ـ معا»[1]. غير أن هذا لا يعني أن الفلاحين قد قبلوا الخدمة في الجيش بغير تردد. فلا شك أن «الخدمة [العسكرية] التي طلبتها الحكومة كانت في نظر العديد من الفرنسيين شكلا جديدا مكروها من السخرة، وضريبة دم تؤدي لعاهلٍ متعالٍ، مفروضة باسم قضية وطنية لا يكادون يفهمونها سوى بأكثر المصطلحاتً غموضًا»[2]. «إن القومية، حلم «الأمة العظيمة» العزيز للغاية على قلوب مؤرخي الإمبراطورية الأولى، كان قليل الجاذبية لمن استُدعوا إلى القتال باسمها»[3].

وعلى ذلك كان الفلاح الفرنسي، مثل الفلاح المصري، مجندا ضد رغبته، يحارب من أجل قائد متعالٍ، لا صلة له به، لا يستطيع أن يفهمه ولا أن يتعاطف معه. كلاهما كان يتعامل مع مستبِد له مشاعر مزدوجة تجاه الرجال الذين يقودهم. لقد كان نابليون يدرك تماما، مثل محمد علي، أن مجده لم يُبن إلا على تضحيات رجاله، ولذلك كان ممتنا لهم. ولكنه أيضا، مثل محمد علي، كان يشعر بأهميته الذاتية واحتقار الحياة الإنسانية (أي حياة الفلاح الفقير).. ذلك الشعور المميز «للرجال العظماء» في ميدان المعركة، والذي سمح له أن يقول في خطاب لمترنيخ عام ١٨١٣ [4]: «إن رجلا مثلي لا يعنيه مطلقا مليونا من القتلى» [بالفرنسية] [5]. أما الرجال من جانبهم، فلم تكن مشاعرهم مزدوجة نحو قائديهم المستبدين، ولم يعتبروا الخدمة في جيش أيهما واجبا مشرفا يدينون به لجماعة أكبر، وإنما إتاوة ثقيلة يقتطعها نظام قمعي متباعد عنهم.

---

(1) Hew Strachan, European Armies and the Conduct of War (London: George Allen and Unwin, 1983), p. 40.

(2) Forrest, Conscripts and Deserters, p. 4.

(3) Ibid., p. 19.

(٤) مترنيخ Metternich (١٧٧٣ ـ ١٨٥٩) سياسي نمسوي، ووزير خارجية النمسا من ١٨٠٩ إلى ١٨٤٨، اشتهر بالنزعة الرجعية المحافظة، ويعتبر مهندس التسوية الأوربية التي أعقبت الحروب النابليونية، والتي جرت في مؤتمر فيينا (١٨١٤ ـ ١٨١٥)، بهدف إعادة الأوضاع الأوربية إلى ما كانت عليه قبل الثورة الفرنسية، أجبر على الاستقالة مع اندلاع ثورات ١٨٤٨ في أوربا (المترجم).

(٥) مقتبس في: Ibid., p. 19.

غير أن المقارنة بين الجيشين إذا كانت تبين عظم المسافة في كل منهما بين الجنود الفقراء المقموعين والمستبد المتعالي البعيد عنهم، فإن بينهما فارقا حاسما يتعلق بنوع الناس الذين يقفون بين الجنود وعاهلهم، أي الضباط. لقد نجح نابليون في الجمع بين أعضاء من النبالة القديمة والبرجوازية الصاعدة الجديدة وتكوين هيئة متجانسة إلى حد ما من الضباط الذين يدينون له شخصيا بالولاء. «كان على هيئة الضباط أن تكون بوتقة انصهار توفق بين أناس ينتمون [كلٌّ لأحد] «الفرنستين»، بمعنى ما. فبالجلوس معا في المدرسة العسكرية، بل والقتال معا على الجبهة ضد العدو، سوف يتعلمون أن يحترموا بعضهم بعضا»[1]. والأهم من ذلك أنهم سيحاولون أن يبيعوا فكرة الوطنية، بدرجة ما، لجنودهم، وإقناعهم بأنهم بالتضحية بحياتهم دفاعا عن الإمبراطور إنما يدافعون في الواقع عن الأمة الممثَّلة فيه. وسوف يتعلمون في هذه المدارس أن «الجندي الشجاع هو ذاك الذي يقدس الشرف ويكون مستعدا للتضحية [بحياته]... من أجل الجماعة»[2]. فإذا احتكمنا إلى الأحداث التاريخية، لا يبدو أن الضباط قد نجحوا في إقناع الجنود بأنهم إنما يحاربون من أجل الأمة. فقط عند نهاية القرن التاسع عشر بدأ الجنود يعتبرون أن ما يفعلونه هو القتال من أجل وطنهم Patrie [بالفرنسية]؛ فقط في تسعينيات القرن التاسع عشر نجد «أدلة مقنعة على أن الجيش لم يعد جيشـ «هم»، بل جيشـ «نا»... فلوهلة على الأقل استطاع الجيش أن يصبح ما أمله فيه المتحمسون له: مدرسة الوطن»[3]. لم يكن ذلك ممكنا فقط لأن الجنود آمنوا بأن هذا هو الحال، ولكن أيضا لسبب أهم، هو أن الضباط، منذ زمن إمبراطورهم العظيم، قد اقتنعوا هم أنفسهم بذلك تمامًا، وكانوا لذلك قادرين بدورهم على نقل هذا الشعور لأتباعهم.

كان جيش محمد علي مختلفا في هذه النقطة. فهناك سمتان حاسمتان وسمتا ضباطه. لقد كانوا مثل ضباط نابليون موالين لسيدهم، يمحضونه الإخلاص والتفاني ويجتهدون في إرضائه وإرضاء أسرته. غير أنهم على خلاف ضباط الإمبراطور لم يكونوا من أبناء البلد الذي يدافعون عنه، ولم تكن لهم جذور في البلاد التي يُفترض أنهم كانوا يحاربون

(1) Jean-Paul Bertaud, "Napoleon's officers," Past and Present, 112 (1986), p. 94.

(2) Ibid., p. 95

(3) Weber, Frenchmen, p. 298.

من أجلها لأنهم كانوا قد وفدوا حديثًا عليها. كذلك فإن الاختلافات الإثنية واللغوية التي كانت تفصلهم عن جنودهم جعلت من المستحيل تقريبا القيام بأية محاولة لإقناع الجنود بأية حجة قومية. لم يكن هؤلاء الضباط ليحاولوا «بيع فكرة القومية» لجنودهم، ليس فقط لأنهم يتحدثون بلغتين مختلفتين، الأمر الذي جعل الاتصال بهم محدودا في أضيق الحدود، ولكن أيضا وقبل كل شيء لأنهم هم أنفسهم لم يكونوا مؤمنين بأنهم يحاربون من أجل الأمة. لقد استغرق استقرار هيئة الضباط المتحدثة بالتركية في مصر واعتبارها بلدهم جيلين أو ثلاثة على الأقل. ولكن بحلول ذلك الوقت كان السخط بين الضباط المتحدثين بالعربية الذين كانوا يشغلون الرتب الأدنى مرتفعا، وأدى في نهاية المطاف إلى التمرد العلني.

في زمن مبكر يرجع إلى منتصف الثلاثينيات، حين كان جون باورنج يزور مصر، كان سخط المصريين، بالمعنى الكامل للكلمة، على حكامهم المتحدثين بالتركية قد بدأ في الظهور بشكل واضح، في الجيش أساسا. «كان أي جندي عربي من الجيل السابق واقعا بالكامل تحت رحمة ضابطه التركي؛ الآن لم يعد الأمر كذلك... فشخصية السكان بمجملها تمر بتحول صامت ولكنه واضح. فالعنصر المصري يحل تدريجيا محل التركي...» [(١)]. وبحلول أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر كان ذلك «العنصر المصري» قد اكتسب قدرا كافيا من الوعي الذاتي لكي «يجرؤ على الاعتراف بوجوده الخاص» [(٢)]، والتعبير عن نفسه بتمرد علني. فالثورة العرابية في عامي ١٨٨١ و١٨٨٢ كانت، بالإضافة إلى أنها ثورة قامت بها قطاعات مختلفة من السكان المدينيين والريفيين ضد السيطرة الأوربية المزدوجة، تمردا من جانب الضباط الفلاحين المتحدثين بالعربية على رؤسائهم المتحدثين بالتركية[(٣)]. كانت هذه الهيمنة تتمثل بأوضح شكل في النظام الذي وضعه قبل خمسين عاما محمد علي وابنه إبراهيم، وبموجبه لم يُسمح للضباط المتحدثين بالعربية بالترقية إلى الرتب العليا في الجيش وفي البيروقراطية المدنية أيضا.

---

(1) Bowring, "Report on Egypt," pp. 8-9.

(2) Charles Wendell, The Evolution of the Egyptian National Image, From its Origins to Ahmed Lutfi al-Sayyid (Berkeley: University of California Press, 1972), p. 133.

(3) Juan Cole, Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's Urabi Movement (Princeton: Princeton University Press, 1993) pp. 235-41.

وعلى ذلك كان شعار الثورة العرابية «مصر للمصريين» يمثل هذا الصعود للشعور بالقومية المصرية الموجَّه جزئيا ضد الهيمنة التركية التي كانت سمة مركزية في جيش محمد علي، والتي وجدت تمثيلها الأوفى في شخص الباشا ذاته.

من هذه الناحية يكمن الفارق الأساسي بين جيش الباشا وجيش نابليون في أن الأول قد نشأ قبل الثورة البرجوازية، بينما تشكل الآخر بعدها. إن هذا الفارق هو الذي يفسر واقع أن الجنود حين كانوا يحاربون من أجل «مصر» في جيش محمد علي كانوا يسيرون تحت رايات نُقش عليها اسم الباشا، بينما كان الجنود الفرنسيون حين كانوا يحاربون ما كان أساسا حروب نابليون، لا حروب الثورة، كانوا يقاتلون تحت رايات الثورة المثلثة الألوان. «ربما سعى الآلاف من الشباب الفرنسيين لتجنب الخدمة تحت أعلام [الجيش]. ولكن طالما كانت الرايات مثلثة الألوان، وطالما ظلت تعلن الحرية والمساواة والإخاء، كان أولئك الذين ظلوا مهتمين يستطيعون أن يلتمسوا لأنفسهم العزاء بالإيمان بأن الثورة [ما زالت] حية»[1]. ولكن هذا الادعاء بخوض حرب وطنية لم تجر ولو حتى محاولة للتظاهر به كعزاء عن إرسال آلاف مؤلفة من الرجال المصريين إلى حتفهم من أجل مجد محمد علي وأسرته.

ومع ذلك، ربما يقال إن جيش محمد علي كان وسيلة للترويج لفكرة الوطنية المصرية، ولو عن غير قصد. وقد حدث ذلك بالفعل، ولكن ليس لأن الباشا أو ابنه أو أيا من كبار قادته العسكريين اعتبروا الحروب المختلفة التي شنوها «وطنية»؛ فكما بينا من قبل، كان الجانب الأسري لهذه المواجهات العسكرية المتتابعة واضحا لكل ذي عينين، ولم يكن إبراهيم، برغم كثرة الاستشهاد بعواطفه «المصرية»، يشك في ذلك بأي درجة. وفي ذات الوقت كان الجنود ـ الفلاحون يعلمون تماما أنهم إنما يقاتلون من أجل الباشا وأسرته. فإذا احتكمنا إلى الدفاتر لم تجر أية محاولات لـ «بيع» المعارك مع السلطان إلى الرجال باعتبارها ضرورية للدفاع عن «الوطن»، أو مهمة للدفاع عن «العقيدة»، أو حتى لأنها تعزز فخرهم وكرامتهم.

---

(1) Keegan, Face of Battle, p. 178.

ومع ذلك فقد ساهم الجيش بالفعل بغير قصد في صعود الوطنية المصرية بإيجاد خبرة متجانسة شارك فيها عشرات الآلاف من المصريين على مدى مدة تتجاوز العشرين عاما، زرعت فيهم الشعور بكراهية «العثمانيين»، وساهمت بذلك في تشكيل «تخيلهم» الجماعي عن الأمة [1].إن هذا الخلق للـ «آخر» الذي تنجح الحروب فيه بوضوح لم يتحقق في جيش محمد علي عن طريق توجيه عواطف الرجال إلى معاداة جيش المتمردين اليونانيين، أو العصاه الوهابيين، ناهيك عن جيش السلطان العثماني، ولكن بحفز العداء لضباطهم هم المتحدثين بالتركية. وفي نهاية المطاف أتى هذا الشعور بالعداء للـ «عثماني» بثماره بعد ذلك بجيلين أو ثلاثة، حين انفجر القادة المحبطون لهؤلاء الجنود ـ الفلاحين من الضباط المتوسطي الرتب المتحدثين بالعربية في تمرد علني، ومعهم أعضاء ساخطون آخرون من المجتمع المصري، على الهيمنة التركية ـ الشركسية.

غير أن هذه التطورات تطلبت وقتا لتظهر على السطح. أما خلال حكم محمد علي فكانت أعراضها لا تكاد تبين. ومع ذلك كانت بذورها قد زُرعت بالفعل وأسفرت عن التناقض المتأصل في جيش الباشا ومجمل تاريخه العسكري، وهو تحديدا غياب الشرعية عن أنشطته العسكرية التوسعية المتزايدة. ذلك أن استخدام الحجة الدينية لإضفاء المشروعية على محاربة دولة تدعي الدفاع عن العقيدة لمدة خمسة قرون لم يكن ليقبل به الجنود بسهولة، وفي ذات الوقت كان استخدام حجة قائمة على الإثنية، وهو ما تتطلبه الحجة الوطنية بالضرورة، سيأتي بنتيجة عكسية بالنسبة للباشا وبيته ومجمل النخبة، تلك النخبة ذاتها التي كانت تقود جنودها الذين يختلفون عنها إثنيا.

جهادية الباشا وعساكر السلطان المنصورة

إذا كان إبراهيم ورجاله يفتقرون إلى هذا المكوّن الأساسي لمآثرهم العسكرية، وهو تحديدا المبرر المشروع، أيا كانت درجة غموض تعريفه، فكيف يمكن تفسير هذه الانتصارات المتتالية التي انتزعوها من العثمانيين؟ وفوق ذلك.. إذا كنا قد أوضحنا أن الجنود لم يتلقوا أجورا جيدة، ولا كان يُسمح لهم بنهب وسلب البلاد التي يقاتلون فيها،

(1) Anderson, Imagined Communities.

وفي نفس الوقت كانوا يفتقرون إلى الدافع الإيجابي المتمثل في أن يتصوروا أنهم يقاتلون في سبيل الوطن، فكيف نستطيع أن نفسر أنهم ظلوا يحققون هذه الانتصارات المتتالية؟ ربما تقدم مقارنة جيش الباشا المصري بجيش السلطان العثماني الذي قاتله في معظم المعارك إجابة على هذا السؤال الآسر.

للوهلة الأولى تبدو الإصلاحات العسكرية التي قام بها كل من محمد علي والسلطان محمود الثاني متشابهة بشكل ملفت للنظر. فكلاهما وقع تحت تأثير «النظام الجديد» الذي أقامه السلطان سليم الثالث قبل خلعه عام ١٨٠٧. وكلاهما أدرك أيضا أن البدء بإدخال التكتيكات والتدريبات الجديدة، كل في مجال سلطته، يتطلب التخلص من الطائفة العسكرية التقليدية التي رأت في إدخال مثل هذه التقنيات الجديدة تهديدا مباشرا لمواقعها الممتازة. وعلى ذلك تخلص محمد علي من المماليك في مذبحة القلعة سيئة السمعة عام ١٨١١، بينما تخلص محمود الثاني من الإنكشارية عام ١٨٢٦، ليعبِّد الطريق لإدخال التدريبات الجديدة. وفوق ذلك يبدو أنهما أدركا أن الدول الأوربية الحديثة قد قطعت شوطا بعيدا نحو احتكار وسائل العنف وحسنت قدرة جيوشها على القتل، وأن كل من القاهرة وإسطنبول متخلفتان في مجال الإصلاح العسكري هذا. كذلك يبدو أنهما أدركا أن إصلاحاتهما ستكون معرضة بشدة للانهيار إذا لم يستعيرا من الأوربيين ويبحثا عن مساعدتهم في إقامة الجيش الجديد. وبهذه الطريقة سعى كلاهما للحصول على مساعدة مستشارين عسكريين أوربيين مختلفين، أشهرهم سليمان باشا (الكولونيل سيف) والليوتنان هلموت فوت مولتكة Helmuth von Moltke (الفيلد مارشال فيما بعد).

غير أن هذه التشابهات الظاهرية مضللة، لأنها تخفي اختلافات أكثر أهمية في طريقة عمل الجيشين - اختلافات في أداء الجيشين - وخصوصا أداء هيئتي الضباط، كانت مسئولة عن معظم هزائم العثمانيين المشهودة التي ألحقها بهم جيش محمد علي.

ربما كان ضباط الباشا ينحدرون من أصول وخلفيات اجتماعية تختلف عن الرجال الذين يقودونهم، وربما كانوا يشكلون أيضا تكتلات وزمرا متصارعة، ولكنهم كانوا موالين إلى أقصى حد للباشا وأعضاء أسرته. ربما كان النص على عدم ترقية «أولاد

العرب» إلى الرتب العليا قد خلق هوة بين الجنود والضباط وأضعف الرابطة التي قد تربطهم بالأرض التي يقدمون فيها خدماتهم، ولكن هذا النص كان حاسما لخلق هيئة من الضباط مضمونة الولاء. فعن طريق دعوة «العثمانيين» للعمل في خدمته، وفتح مدارس يتلقى فيها شباب من مختلف أنحاء العالم العثماني تعليما مدعوما أو مجانيا، ثم تعيينهم في مناصب البيروقراطية والجيش، وترقية هؤلاء الناس إلى الرتب العسكرية العليا، نجح محمد علي في تكوين نخبة شديدة التبعية وشديدة الولاء له.

وبالمثل منح الباشا الأوربيين الذين تقاطروا على مصر بحثا عن عمل لديه شروطا للعمل كانت مواتية للغاية بالمقارنة بأية فرص عمل أخرى قد يبحثون عنها. ولم يحل الاختلاف في الدين دون ارتفاعهم في مراتب الجيش والبيروقراطية المدنية، وبالتالي تلقوا من الباشا بعضا من أعلى الأجور التي كان يمنحها. ولا يقتصر هؤلاء على سليمان باشا الذي أصبح بحلول بداية الثلاثينيات الرجل الثاني في القيادة بعد إبراهيم باشا، فهناك أيضا المهندس سيريزي الذي أقام لمحمد علي الترسانة الجديدة في الإسكندرية، وبلانا M. Planat مدير كلية أركان الحرب[1]، والكولونيل سيجورا Col. Seguera رئيس مدرسة المدفعية وكلوت بك رئيس المؤسسة الطبية العسكرية، وكثير غيرهم من الأوربيين.

وفوق ذلك استفاد الجيش الذي أقامه الباشا من علاقة عمل متميزة بين محمد علي وابنه إبراهيم باشا. كان ثمة توترات تظهر أحيانا بين الأب والابن، ولكن العلاقة بين هذين الرجلين البارزين كانت في مجملها صحيحة في معظم الأحوال، فسمحت لمحمد علي بتكريس طاقاته لاستغلال قوة عمل الولاية لزيادة الدخل الزراعي والتجاري، وترك مهمة استغلال خدمات السكان الذكور في الجيش لابنه.

وقبل كل شيء كان الجيش الذي أقامه الباشا في مصر محظوظا للغاية بتولي إبراهيم قيادته. فلا شك أن إبراهيم كان واحدا من أفضل القادة العسكريين في تاريخ الدولة العثمانية وأن معظم الانتصارات التي حققها جيشه كانت نتيجة مباشرة لقيادته الحساسة

---

(١) للاطلاع على أوضاع الفرنسيين في خدمة الباشا، انظر: كتابه:
Histoire de la Régération de: L'egypte, pp. 40-1.

البصيرة. لقد تبدت مهارته في العديد من الأعمال، ليس فقط في براعة نشره لقواته قبل المعركة[1]، ولكن أيضا في مهارته في اختيار ميدان المعركة، وقدرته على الاشتباك مع العدو في اللحظة المناسبة[2]، والتمسك بنقاط تفوقه على عدوه وإجباره على خوض المعركة في اللحظة التي تناسبه هو وفي الموقع الذي يختاره [3]. وقد ذكر مراقب عسكري فرنسي معاصر، تعليقا على معارك ١٨٣٢ التي شنها إبراهيم على العثمانيين في سوريا وآسيا الوسطى: «إن حملة ١٨٣٢ تعد حملة مشرفة للغاية لإبراهيم باشا، وأعتقد أن أي رجل عسكري ذكي سوف يقر بأنها تعلو على النقد، لأنها قِيدت بحكمة وذكاء وقوة...»[4].

كان الجيش العثماني الذي أحله السلطان محمود محل الإنكشارية نقيضا كاملا لكل ذلك. فالتخلص من الإنكشارية بالرغم من أهميته لم يتم بحسم ونجاح على غرار مذبحة المماليك التي قام بها محمد علي عام ١٨١١. لأن الإنكشارية، على خلاف المماليك الذين نجحوا في حجب وعزل أنفسهم عن سكان مصر لعدة قرون[5]، كانت عندما قام محمود بالتخلص منها قد اخترقت المجتمع العثماني، و«امتدت فروعها من الجيش لتخترق شرائح اجتماعية أخرى وتتداخل معها» [6]. لذلك لم يكن التخلص منهم عملية «نظيفة» على غرار ذبح المماليك. وفوق ذلك كانت الإنكشارية تتولى مهاما أخرى بخلاف المهام العسكرية الصرفة، أهمها الحفاظ على السلام والأمن في العاصمة إسطنبول. لذلك أدى إلغاء هذه الطائفة العسكرية الأعلى مقاما في الدولة العثمانية إلى ترك العاصمة بلا دفاع في مواجهة أية أعمال شغب محتملة. فعلى خلاف وضع محمد علي الذي ساعدته مذبحة المماليك على استعادة الأمن والنظام في القاهرة وفي مصر بمجملها، تقلص شعور السلطان بالأمان في قلب عاصمته بعدما تخلص من الإنكشارية. وأدى شعوره بعدم

---

(١) Marshal Marmont, Turkish Empire, pp. 248-9. (بالنسبة لمعركة حمص).

(٢) Ibid., p. 251. (بالنسبة لمعركة بيلان).

(٣) Levy, "The officer corps." p. 26. (بالنسبة لمعركة نصيبين).

(4) Marshal Marmont, Turkish Empire, p. 262.

(5) David Ayalon, "The Muslim city and the Mamluk military aristocracy," Proceedings of the Israel Academy of Science and Humanities, 2 (1967), pp. 322-5.

(6) Levy, "The officer corps," p. 23.

الأمان إلى الحد من قدرته على الحركة في محاولة نشر إصلاحاته في أقسام أوسع من جيشه(١).

وفوق ذلك فإنه حين قرر أن يستعين بالأوربيين في إقامة جيشه المنصور عينهم كمجرد مستشارين ومدربين ولم يسمح لأي منهم بتولي مناصب تصل ولو إلى نصف أهمية منصب سليمان باشا في مصر. فسواء كان ذلك يرجع إلى أسباب دينية أو لشعور العثمانيين بالفخر بماضيهم العسكري وغيرتهم عليه، فإنهم حين عينوا الأوربيين في جيش السلطان محمود الجديد لم يدخروا وسعا ـ على نحو ما جاء في توجيهات رسمية ـ لضمان أن «الضباط الأجانب لن يكون لهم نفوذ أو وضع مستقل. وعلى ذلك ستكون سلطتهم محصورة في شئون التدريب. أما في كل ما يتعلق بالقيادة والانضباط وما أشبه فسوف يعملون فقط من خلال... الضباط العثمانيين»(٢). وقد انعكس هذا الوضع الأدنى للأوربيين الذين عُينوا في الجيش الجديد أيضا على انخفاض المرتبات التي كانوا يحصلون عليها: فبينما قيل إن سليمان باشا كان يتلقى أجرا شهريا يصل إلى ١٧٥٠٠ قرش، كان مواطنه جايار Gaillard، وكان يشغل منصب كبير مدربي المدفعية لدى السلطان محمود، يتلقى أقل من عُشر هذا المقدار(٣).

أيضا تأثر أداء جيش السلطان محمود بمشكلة أخرى كبرى، هي تدريب وتركيب هيئة ضباطه. كان السلطان محمود بمجرد أن تخلص من الإنكشارية قد أنشأ «أورطة أغوات خدمة البلاط الداخلية» ليكونوا نواة جديدة لهيئة ضباطه، أدخل فيها صغار السن من عبيد بيت السلطان الخاص، بالإضافة إلى عبيد كبار الأعيان وكبار موظفي الدولة. غير أن هذه الوحدة، التي تعد في الواقع أول مؤسسة عثمانية حديثة لتدريب الضباط، كانت مجالا للمؤامرات والضغائن بين العديد من الأعيان الذين حاولوا أن يضمنوا لأبنائهم مكانا فيها. فلما وجد السلطان أن أداءها غير مرض ألغاها في مايو ١٨٣٠، أي بعد أربع

---

(1) Temperley, Near East, p. 56; Levy "The officer corps," p. 21.

(٢) باش باكانلك أرشيفي [بالتركية] (أرشيفات مكتب رئاسة الوزراء، إسطنبول)؛ مجموعة الخط الهمايوني [بالتركية]، ٤٨٣٨ أ؛ مقتبس في: Levy: "The officer corps," p. 23.

(3) Ibid., p. 24.

سنوات فقط من إقامتها[1]. وبعد الهزائم المتتالية على أيدي جيش إبراهيم في عام ١٨٣٢ و١٨٣٣ أصبح الشعور بالافتقار إلى ضباط مدربين جيدا لقيادة جيش السلطان محسوسا بشكل باعث على اليأس، ففُتحت مدرسة جديدة للطلبة العسكريين. ففي ١٨٣٤ فُتح مكتب (مدرسة) العلوم الحربية، غير أن المشاكل الأولية النابعة من معارضة كبار الأعيان، بالإضافة إلى الافتقار إلى الاعتمادات والكتب والمدرسين الأكفاء، وإلى مكان مناسب للتدريس، أدى إلى تأخر الوجود الفعلي للمدرسة إلى أكتوبر ١٨٣٧. وحتى في ذلك الوقت كان البرنامج الدراسي مقصورا على مقررات تقليدية من قبيل القراءة والكتابة والحساب واللغة العربية والتكتيكات العسكرية[2].

في ضوء هذه الاختلافات لن تبدو الهزائم المتتابعة التي مني بها جيش السلطان محمود على يد جيش محمد علي مثيرة للدهشة بأي حال. قد يبدو في ظاهر الأمر أن السبب الرئيسي الكامن خلف هذه الهزائم المذلة هو أن محمد علي قد بدأ في بناء جيشه الجديد وتدريبه على النمط الأوربي منذ عام ١٨٢٠ بينما بدأ السلطان بعده بست سنوات، غير أن هناك أسبابا أكثر أهمية للاختلاف الصارخ في أداء الجيشين. فهناك أولا عامل مهم يتمثل في أن جيش السلطان المنصور كان يفتقر إلى قائد من عيار إبراهيم باشا. وثانيا أن جيش السلطان برغم أنه استطاع أن يوفر لنفسه خدمات بعض المستشارين الأوربيين فإنه لم يمنحهم السلطة والثقة الكافيتين بحيث يتولون مناصب عليا في الجيش؛ بينما كان بمقدور سليمان باشا أن يترقى في الهيراركية العسكرية إلى أن يصبح الرجل الثاني في القيادة بعد إبراهيم باشا. وثالثا، لم يشهد الجيش العثماني ما يماثل علاقة العمل الرائعة بين محمد علي وإبراهيم باشا وسليمان باشا؛ بل كانت القيادة مثار مؤامرات وصراعات داخلية بين القادة المختلفين. فمثلا كان من العوامل المهمة في هزيمة الجيش العثماني في موقعة حمص أن خسرو باشا السر عسكر (القائد الأعلى للجيش) كان يغار من سلطة حسين باشا الذي عُين قائدا للجيش الذي سيحارب إبراهيم باشا، فسعى بهدف الحد من نفوذه إلى تعيين محمد باشا، أحد محاسيبه، في هيئة أركان حسين باشا بمنصب نائب القائد، برغم أن الرجلين لم يكن بمقدورهما أن يعملا سويا ولا أن يتفقا على تكتيكات

(1) Ibid., pp. 27-9.

(2) Ibid., pp. 32-6.

مشتركة[1]. ورابعا، أن مدارس الباشا العسكرية الحديثة كانت قد نجحت عند بداية العداوة بين محمد علي والسلطان في تدريب ضباط قادرين على قيادة جيشه إلى هذه الانتصارات المتتابعة، بينما كان السلطان آنذاك ما زال يتحايل على التخلص من بقايا نظامه القديم. ربما كان الضباط المتخرجون من مدارس محمد علي قد أُخرجوا مبكرا عما ينبغي، وأنه لم ينجح سوى القليل منهم في إنهاء دراسة البرنامج الدراسي الأصلي الذي وضعته المدرسة؛ ولكنهم، مع ذلك، كانوا أفضل تدريبا وأكثر ولاء بالمقارنة بضباط السلطان.

وعلى ذلك كانت الانتصارات التي نجح إبراهيم في تحقيقها في تاريخه العسكري اللامع ترجع بطرق عديدة إلى عيوب خصومه، خصوصا العثمانيين، بقدر ما ترجع إلى الخصائص الداخلية لجيشه. لقد كان الوضع، كما صوره المارشال مارمون Marmont في منتصف الثلاثينيات: «لاشك أنه كان من حظ إبراهيم أنه كان يواجه قوات غير قادرة على المناورة تنحصر ممارستها بالضرورة إما في انتظار استفادة عدوهم بمزاياه أو الاندفاع للهجوم بلا ترتيب ولا نظام»[2].

وتكشف معركة نصيبين (٢٤ يونيه ١٨٣٩) بوضوح عن قدرة هذه الاختلافات بين الجيشين على تفسير هزائم العثمانيين المختلفة على يد جيش محمد علي. فعلى مدى النصف الأول من عام ١٨٣٨ وبدايات عام ١٨٣٩ كان السلطان محمود أكثر تصميما من أي وقت مضى على رد الصاع لتابعه المتمرد واستعادة الأرض التي حازها ضد إرادته. ومن ثم أرسل مصطفى رشيد باشا، وزيره للشئون الخارجية، لأوربا ليضمن له مساندتها في أية مواجهة مع محمد علي. غير أن مهمته لم تنجح لأن بريطانيا، أكثر اللاعبين أهمية بين القوى الأوربية، لم توافق على مساندة السلطان في أي عمل عسكري إلا إذا أعلن محمد علي استقلاله[3].

وبناء على ذلك قامت سياسة السلطان على مبدأ تجنب المواجهة المباشرة مع جيش

---

(1) Ibid., pp. 37-8; Cadalvène and Barrault, La Guerre de Méhémet-Ali, pp. 98-100.

(2) Marshal Marmont, Turkish Empire, p. 262.

(٣) Temperley, Near East, pp. 98-9؛ لمزيد من المعلومات عن رشيد باشا انظر الفصل السابع.

إبراهيم والسعي بدلا من ذلك إلى تهديد سوريا برا وبحرا بحيث يسفر ذلك عن تفجير انتفاضة بين سكانها ضد الحكم المصري. كانت هذه السياسة مبنية على معلومات خاطئة ومضللة أرسلها حافظ باشا، القائد العام للقوات في الأناضول، حيث أشار إلى أن ثمة انتفاضة ضد حكم محمد علي على وشك الاندلاع في سوريا [١]. فجمع السلطان قوة ضخمة مكونة من رجال القبائل التركية والكردية المحلية من جنوب الأناضول، آملا أن يؤدي مجرد وجودها إلى إطلاق شرارة هذه الانتفاضة. على أن قوات الاحتلال المصرية كانت في ذلك الوقت قد بلغت في إرهاب السوريين درجة تحول دون انتفاضهم ضد الحكم المصري[٢]. غير أن محمد علي قرر أخيرا، بعد فترة من التردد والحيرة أنه لا يستطيع أن يقبل هذا «العمل الوقح» من جانب العثمانيين، ولم تثنه عن عزمه نداءات الأوربيين بضبط النفس، فأمر ابنه بالزحف على قوات حافظ باشا والتقدم للاستيلاء على أورفة وديار بكر بعد إيقاع الهزيمة بالجيش العثماني، ثم ينتظر أوامر أخرى منه، لأن «الكيل طفح ولم تعد عندي قدرة على المداراة»[٣].

يبين الأداء الفعلي للجيش العثماني مدى سوء إعداده وقيادته، وكيف أن ثلاثة عشر عاما من الإصلاحات العسكرية التي دشنها محمود لم تستطع أن تواجه أول اختبار جدي يفرض عليها. فعلى عكس تجهيزات إبراهيم باشا اللوجستية الرائعة[٤]، والتقسيم الجيد للعمل بينه وبين سليمان باشا، أفضل قواده[٥]، الذي أتاح لإبراهيم باشا أن يتخذ تشكيلا قتاليا مثيرا للإعجاب عند بداية المعركة[٦]، كانت قيادة الجيش العثماني منقسمة، وفقدت زمام المبادرة الذي كان في يدها، وكان الجيش بالفعل مرهقا، حتى قبل بداية المعركة.

---

(1) Levy, "The officer corps." p. 37.

(2) Shaw and Shaw, History, II, p. 50.

(٣) س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ١٢٤ في ٢٨ ربيع الأول ١٢٥٥/ ١٠ يونيه ١٨٣٩.

(٤) عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي، ص ٤٦٢ - ٧٣.

(٥) نفسه، ص ٤٦٧، ٤٧٠.

(٦) للاطلاع على خريطة تبين توزيع إبراهيم لقواته انظر: Driault, L'Egypte et L'europe, I, pp. 88- 9.

أتيحت لحافظ باشا أكثر من فرصة لتمزيق تحركات إبراهيم باشا استعدادا للمعركة[١]، ولكن بدلا من ذلك كانت قواته «تتخذ مواقع القتال بطريقة بالغة البطء وعدم التنظيم [و] بقيت في مواقع القتال ثلاثة أيام وثلاث ليال بينما كان إبراهيم يقوم بمناوراته في المنطقة»[٢]. فوق ذلك أمر حافظ باشا قواته، على خلاف نصيحة فون مولتكة الذي أرسله السلطان لمساعدته، بترك مواقعها المحصنة والمغامرة بالخروج في السهل المفتوح، وهو بالضبط ما أراده منهم إبراهيم باشا. وقد فعل ذلك استجابة لاقتراح من رجال الدين الذين سبق لهم أن نصحوه بعدم القتال في يوم الجمعة، ثم اعتبروا البقاء خلف التحصينات عارا، وحثوه بالمقابل على التقدم نحو العدو في الخلاء[٣]. وحتى بعد ارتكاب هذه الأخطاء الفادحة كان بمقدور حافظ باشا أن ينقذ الموقف خصوصا في لحظة حاسمة أتيحت له كان إبراهيم باشا يفتقر فيها إلى الذخيرة، ولكنه ترك الفرصة تفلت وأهمل نصيحة فون مولتكة مرة أخرى ورفض أن يأمر بتقدم طابور غير مكسور وشغل نفسه بإيقاف تراجع قواته العشوائي. كانت نتيجة هذه القيادة المنعدمة الكفاءة كارثية.. في وصف فون مولتكة للمعركة «لم يعد جيش حافظ باشا قائما... فقد ألقى الأتراك السلاح وتخلوا عن بنادقهم وذخيرتهم وفروا في كل اتجاه»[٤]، وخسر العثمانيون في هذه المعركة مدافعهم ونحو ١٠ آلاف أسير أسرهم إبراهيم باشا.

لقد أمكن تحقيق هذا النصر الأخير بفضل قيادة إبراهيم البصيرة الماهرة، والمساعدة التي قدمها له سليمان باشا، وجنوده المدربين جيدا، وضباطه الأوفياء الذين تمرسوا وجُربوا في جيش كان تاريخه برغم قصره ناجحا، وقبل ذلك كله بفضل البنية التحتية التي بُنيت لتطعم وتمد الجيش باحتياجاته. ولكن أداء العثمانيين المزري لا يقل عن ذلك أهمية في تحقيق النصر. فعلى عكس إبراهيم، كان حافظ باشا يفتقر إلى خبرات سابقة في ميدان المعركة[٥]، وكان يفتقر إلى المرونة والحسم، وكان عنيدا، رافضا لقبول نصيحة

---

(١) عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي، ص ٤٦٩ - ٧٠.

(2) Levy, "The officer corps," p. 26.

(٣) Enver Z.Karal, Osmanli Tarihi Kurumn . (تاريخ العثمانيين: بالتركية) (Ankara: Türk Tarih) Basimevi, 1983), V, p. 141; Temperley, Near East, p. 104; Shaw and Shaw, History, p. 50

(٤) اقتبسه: Temperley, Near East , pp. 104 - 5.

(5) Karal, Osmanli Tarihi, p. 141.

مستشاره البروسي الكفء فون مولتكة. وكان جيشه سيئ التدريب، وولاء ضباطه مشكوك فيه، وقبل ذلك كله كانت التعليمات التي يتلقاها من إسطنبول متناقضة ومحيرة.

نستطيع الآن بالمقارنة بين أداء جيش محمد علي وجيشي نابليون ومحمود الثاني أن نصل إلى استنتاجات مبدئية بشأن تفسير قدرة جيش الباشا على تحقيق هذه الانتصارات المشهودة برغم الحقيقة القائلة بأن جنوده قد جُندوا فيه ضد رغبتهم واستخدموا كل وسيلة أتيحت لهم لمقاومته. فإذا كان القول، على غرار معظم المراقبين المعاصرين، بأن «هزيمة الأتراك في الصراع مع محمد علي [ترجع] بالدرجة الأولى إلى عيوب القيادة العسكرية العثمانية»(١)، ربما كان يحمِّل هذه الفكرة أكثر مما تحتمل، يظل صحيحا أن عدم كفاءة العثمانيين وإصلاحهم العسكري الرعديد قد شاركا بشكل مهم في انتصارات إبراهيم، وأنه لو كان العثمانيون أكثر نجاحا في إدارة جيشهم الخاص لكان تاريخ إبراهيم باشا، وتاريخ أبيه بالتأكيد، سيبدوان أقل إبهارا بكثير.

الخلاصة

حاول هذا الفصل أن يتحدى الحكمة الموروثة القائلة بأن الباشا، بإقامته لجيشه وتجنيد المصريين فيه، كان يحاول أن يحصل لمصر، من حيث هي أمة ــ دولة، على الاستقلال. فبرغم أنه من المسلم به أن الباشا ذاته كان يتحدث التركية، وأنه ربما لم يتفق له أن نظر لجيشه أو لسياساته عموما في ضوء قومي مصري، فإن البعض، برغم ذلك، يدعي أحيانا أن الباشا «وإدارته الجديدة وضعت مصر بشكل حتمي على طريق الدولة المستقلة والإدراك الذاتي لكونها تملك هوية منفصلة عن المسلمين والعثمانيين الآخرين... [وأنه] بغير جهوده ربما كان المصريون قد استغرقوا وقتا أطول بكثير لكي يستطيعوا أن يعتبروا مصر مصرهم»(٢). ما زال علينا أن نحلل مشاعر الباشا الشخصية تجاه مصر وأفكاره عنها؛ أما في هذا الفصل فقد تساءلنا عن أثر الجيش على الوطنية

---

(١) كان هذا رأي المراقبين البريطانيين والفرنسيين والبروسيين. انظر: Levy, "The officer corps," p. 38.

(2) al-Sayyid Marsot, Egypt, p. 264.

المصرية بدراسة سياسات إبراهيم باشا نحو جنوده المتحدثين بالعربية، وبفحص تركيب هيئة الضباط والعلاقة بين الجنود والضباط، وأخيرًا بمحاولة استكشاف ملامح رد فعل الرجال على نظام الباشا الوحشي الذي خبروه وواجهوه بطريقة جسدية إلى أقصى حد.

كان أحد الحجج الرئيسية التي قدمها المؤرخون الوطنيون ليثبتوا أن الجيش كان بالفعل جيشا وطنيا برغم أن مؤسسه كان تركيا من الناحية الإثنية هي مدى اختلاف ابنه عنه من هذه الناحية. فقد زعموا أن إبراهيم كان أقرب لجنوده المصريين، ولم يعتبر نفسه أبدا عثمانيا. ولكن حتى لو سلمنا بذلك فإن ما سعى هذا الفصل لإثباته هو أن إبراهيم لم تكن عنده أية شكوك بشأن طبيعة الحروب التي كان جيشه يخوضها. ففي حدود اهتمامه كانت هذه حروبا شنها باسم أبيه ومن أجل أسرته. ومع ذلك فإن ذات تركيب هيئة الضباط التي كان يقودها إبراهيم أكثر أهمية من عواطفه. فقد كانت تلك الهيئة، كما حاول هذا الفصل أن يبين، مختلفة إثنيا ولغويا وثقافيا عن هيئة الجنود. ولم يكن لدى ضباط جيش الباشا، مثلهم في ذلك مثل قائدهم، أي شك في أنهم يخدمون الباشا وأسرته، ولم تكن ثمة من مشاعر تجمعهم مع الرجال الذين كانوا يقودونهم. ولما كانوا من أصول من مختلف أجزاء العالم العثماني، ولما كانوا قد أتوا إلى مصر بحثا عن عمل في جيش الباشا وبيروقراطيته، فقد ربطوا مصائرهم بمصير البيت الذي كانوا يقاتلون من أجله. وكانوا مثل إبراهيم باشا يعتبرون الجيش جيشا أسريا يحارب للباشا حروبه الخاصة، وربطوا أنفسهم بالاستفادة منه، لأن الجيش الذي انتصر في هذه الحروب كان يستطيع أن يمنحهم وظائف أفضل وأعلى أجرا، ومن المؤكد أيضا أنه منحهم وضعا اجتماعيا أرفع في تلك الولاية الجديدة التي استقروا فيها.. مصر.

أما بالنسبة للفلاحين فإن الادعاء بأن هذا الجيش جيشهم وأنهم كانوا يحاربون من أجل أهدافهم هم كان سيبدو لهم بالتأكيد أكثر الادعاءات التي سمعوها سخفا وأكثرها مدعاة للسخرية.. فما من شيء كان يمكن أن يبدو في نظرهم أبعد عن الحقيقة. لقد توصل الفلاحون إلى أن يروا في الجيش أكثر جوانب نظام الباشا، المكروه أصلا، مقتا. فقد تم جرهم للخدمة فيه لمدى الحياة عمليا، بحيث لم يكونوا غالبا ليروا عائلاتهم ثانية. وطوال مدة تجنيدهم، وهي مدى الحياة، كان ضباطهم المتحدثين بالتركية يسخرون منهم

ويضربونهم ويهينونهم. لقد رأوا في الجيش مؤسسة أصبحت تمثل بالنسبة لهم سياسات محمد علي الوحشية اللاإنسانية المروعة بطريقة عينية ومباشرة إلى أقصى حد. فلما رأوه في هذا الضوء لم يدخروا ما في وسعهم من وسائل للتعبير عن مشاعر الاشمئزاز والكراهية الحقيقية نحو النظام الذي أجبرهم على أن يؤدوا بدمائهم وحياتهم ثمن مجد محمد علي وأسرته. ربما كانوا لم يتركوا لنا كلمات مكتوبة تطلعنا على عواطفهم الحقيقية نحو الجيش والباشا، ولكنهم مكّنونا من التعرف على مشاعرهم بوسائل أكثر فصاحة بما لا يقاس: فبالتسحب والتشويه الذاتي يبدو لنا أنهم لم يكونوا ليترددوا في استخدام كل وسيلة لتجنب مؤسسة أصبحت تمثل بالنسبة لهم بطريقة واقعية للغاية كل الأعمال الوحشية لنظام الباشا.

كيف نستطيع إذن أن نفهم جيش الباشا وطبيعة الحروب المختلفة التي شنها على مدى تاريخه الطويل النابض بالحياة؟ إذا لم يكن الرجال الذين حاربوا في الجيش يعتبرونه جيشـ «هم»، وإذا لم يكن الضباط الذين قادوهم إلى حتوفهم يعتقدون أنهم يقومون بذلك من أجل إنقاذ «مصر» من القهر الأجنبي، ففي أي ضوء نستطيع أن نرى هذا الجيش؟ سوف يتناول الفصل التالي هذه القضية.

الفصل السابع
الوالي المصري والباشوات العثمانيون واللورد البريطاني

رُوي عن محمد علي أنه في عام ١٨٣٦، وهو في قمة مجده، تلقى خطابا من أحد موظفيه يخبره بأن عددا من الفلاحين قد سُجنوا في الفاوريقة التي يعملون فيها، فأجاب الباشا على الموظف بحزم وشدة وأمره بألا يعامل الفلاحين بهذه الطريقة المتوحشة، وقال له موبخا:

> ألم أقل لك مرارا إن أولياء نعمتي اثنان: أحدهما السلطان محمود والآخر الفلاح، وإن قصدي من هذه الحكاية عدم النظر إلى الفلاح بعين العداوة وإزالة ذلك من الوجود؛ لأن أخذنا وعطاءنا ونيلنا هذا الشرف هو من وجوههم، أي بسببهم؛ فعليه ولكون الفلاح ولي نعمة الجميع ألم يجب النظر لما فيه أصول رفاهيته[1].

يبرز أمين سامي هذا الخطاب بطباعته بحروف سوداء ثقيلة ليؤكد على التيمة التي يحاول كتابه بأكمله أن يدلل عليها، وهي أن الباشا كان بالفعل ذلك المصلح الإنساني المستنير الذي لا يفكر سوى في رفاهية شعبه. ويمكن أن نعتبر هذا الخطاب مثالا واضحًا لطريقة مألوفة في كتابة تاريخ مصر في أثناء حكم محمد علي. فأمين سامي قد انتقى من بين آلاف الخطابات التي أملاها الباشا في حياته تلك فقط التي تصوره إلى حد كبير كأحد أولياء الله الصالحين وليس كوال لولاية عثمانية مهمة في مطلع القرن التاسع عشر. وبالتالي فمن الممكن أن نشكك في أهمية هذا الخطاب وأن نقارن بينه وبين الكثير

(١) أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٤٧٤، خطاب مؤرخ ٢٩ جماد الآخر ١٢٥٢/ ١١ أكتوبر ١٨٣٦.

من الخطابات الأخرى المحفوظة في دار الوثائق القومية والتي لم يجرؤ أمين سامي على أن يدرجها في كتابه حتى لا تهتز الصورة التي يقدمها لنا عن الباشا العظيم.

غير أن الخطاب يجب أن يؤخذ بجدية، لأنه يبين كيف يلعب الباشا بالكلمات بطريقة تميزه وتكشف عن مشاعره الخاصة المزدوجة تجاه كلٍّ من رعاياه المصريين وأعدائه العثمانيين. فالباشا حين يقول عن السلطان والفلاح إنهما وليا نعمته فإنه يردد لقبه هو: فقد كان يُعرف في مصر بلقب ولي النعم. فكان بمقدور أي من معاصريه إذن أن يدرك التورية المستخدمة هنا كمحاولة للسخرية من كل من الفلاح والسلطان، لا تحجبها سوى غلالة رقيقة، لأن هذين «الشخصين» بالتحديد هما اللذان كان الباشا يهزأ بهما، كلٌّ بطريقة مختلفة. ولكن دعنا نصدق كلمات الباشا، ونقول إنه كان يعني بالفعل ما يقوله. في هذه الحالة، وبما أن الباشا استعبد في الواقع الفلاح وحارب السلطان بضراوة مرارا وتكرارا، فإن الخطاب يبين غموض مشاعره تجاه كل من عاهله الاسمي ورعاياه الفلاحين، وهو ازدواج كان يميز حكمه وكان مسئولا عن كل قراراته الكبرى.

إن هذا الفصل يحاول أن ينظر للتطورات من منظور الباشا وأن يفهم طبيعة هذا الازدواج الذي كان يشعر به تجاه «وليا نعمته»؛ الفلاح والسلطان، أي مصر والدولة العثمانية. بالإضافة إلى ذلك يهتم هذا الفصل بتحليل طبيعة وأسباب الحروب التي شنها الباشا على السلطان العثماني. وعادة ما يتم إبراز هذه الحروب بالذات للقول بأن أوربا عموما، وبريطانيا العظمى خصوصا، بمساندتها للسلطان في صراعه مع والي مصر، مزقت «إمبراطورية» محمد علي وأضعفت مصر وقيدت سلطتها وتقدمها بتبعية ثقيلة[1]. ربما كان الأمر كذلك بالفعل إذا ما نظرنا للمسألة بالمنظور القومي الحديث الذي يعتبر أن كلمة «مصر» تشير إلى كينونة غير منقسمة مؤهلة للتمتع بالسيادة والاستقلال. غير أن ما نتساءل عنه هنا هو كيف يمكن أن تبدو هذه الحروب إذا نظرنا إليها بالمنظور العثماني ووضعناها في سياقها الأصلي في القرن التاسع عشر. وبكلمات أخرى، هل يمكن أن نعتبر الحروب التي شنها الباشا على مدار حياته العملية اللامعة، وخصوصا حروبه ضد السلطان محمود الثاني، ليست حروبًا تهدف إلى الاستقلال وفقا

(١) انظر مثلا جيدا على هذه النظرة في: عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ص ٢٨٥ -٩.

للزعم السائد وإنما مثالًا للتنافس العثماني الداخلي، أو حتى حربا أهلية داخل الدولة العثمانية؟

لنبدأ بمشاعر الباشا التي تبدو ملتبسة بشأن ما شرع في تحقيقه. وقد سبق وأشرنا بالفعل إلى ازدواجية مشاعر محمد علي تجاه الدولة العثمانية ووضعه داخلها كتابع للسلطان من الناحية الاسمية، وهو الازدواج الذي شكل رؤيته وسياسته تجاه إسطنبول ووزرائها. وباختصار فقد قلنا إن الباشا كانت تتنازعه مشاعر متضاربة؛ فمن جهة كان متآلفا مع العالم العثماني، فكان حسن الاطلاع على ماضي الدولة العثمانية، وعلى معرفة جيدة بالتطورات الجارية في عاصمتها، وعلى دراية بالخيارات المتاحة أمام صانعي القرار فيها، وفوق ذلك كان يؤمن بأن أمامه دورا يلعبه في تشكيل مستقبلها. والأهم من ذلك أن ثقافته وعاداته ولغته كانت جميعا «عثمانية»، بمعنى أنها كانت أكثر ارتباطا وتأثرا بالمركز التركي للدولة، منها بولاياتها العربية التي كان يحكم إحداها. ولكن من جهة أخرى كان الباشا يزدري الطريقة التي كانت تدار بها الدولة ويشمئز منها، وتوصل، خاصة حين كان يُستدعى بشكل متكرر ليساعد في حل مشكلات السلطان، إلى إدراك أن الدولة لا تدار بأكفأ الطرق الممكنة. وقد تفاقم هذا الشعور بصفة خاصة، كما رأينا في الفصل الأول، خلال حملة المورة التي تزايد فيها احتمال المواجهة مع السلطان، تلك المواجهة التي تجلت أخيرا في الصراع السوري.

لم يكن هذا الاقتناع بعدم كفاءة الإدارة العثمانية وضعفها يرجع فقط إلى اختلاف شخصي بينه وبين الموظفين العثمانيين أو الاختلاف في أسلوب الحكم. ففي الأساس كان هناك اختلاف نوعي بين رؤيتي السلطان والباشا بشأن ما يُفترض أن تكون عليه الحكومة وكيف يجب أن تؤدي وظائفها. فالطريقة التي نظم بها محمد علي ولايته، مصر، وحصد بها ثروتها الكامنة سرعان ما أبرزت بشدة فساد وعدم كفاءة الإدارة المركزية في إسطنبول. ذلك أن المستحدثات التي أدخلها الباشا في مصر لم تكن فقط غير مسبوقة في الدولة العثمانية، وإنما كانت تبشر أيضا بتصور جديد للحكومة، تصور الحكومة ذات الطبيعة التداخلية بدلا من الحكومة الحارسة فحسب. فالبيروقراطية الجديدة ونظام المدارس الحديث ونظام الصحة، وفوق ذلك جميعا الجيش النظامي الجديد الذي أوجده الباشا في مصر، كلها وسعت من نطاق الحكم ومكنت السلطة من أن توسع من

سيطرتها على نواح متعددة من الحياة اليومية قلما اهتمت بها أيٌّ من الحكومات العثمانية السابقة. فإذا نظرنا إلى إصلاحات محمد علي من هذا المنظور، فسنجد أنها كانت أقرب لإصلاحات محمود الثاني منها لإصلاحات سليم الثالث. فإذا كان السلطانان كلاهما قد حاولا بأقصى ما في وسعهما أن يوقفا انهيار الدولة، أساسا عن طريق التوصل إلى السيطرة بشكل أكثر إحكاما على أنشطة الولايات الاقتصادية والإدارية، فإن محمود قد قطع شوطا أبعد من سلفه في مد سلطة الحكومة لتسيطر على حياة رعاياها في كل من الأراضي الواقعة في مركز الدولة والولايات التابعة لها. كان السلطان محمود يستلهم في تحقيق ذلك، بلا شك، تجارب واليه في مصر. ومنذ أن تولى كل من السلطان والوالي السلطة، في ذات الوقت تقريبا، ولقرابة عقدين، اتخذ كلاهما «سياسات متوافقة، وربما متكاملة، بشأن إقامة سيطرة إدارية دقيقة ناجحة على دخل الدولة [العثمانية]»[1]. وبالفعل استفاد السلطان من خدمات الباشا في مواجهة الاضطرابات الوهابية، وفي محاولة إخضاع الانتفاضة اليونانية، وقبل ذلك كله في التنظيم الأفضل لمصر ذاتها.

غير أن المشكلة تكمن في أن الباشا، وإن صح أنه كان يفكر في تجديد شباب الدولة العثمانية، بأن يبين لموظفي إسطنبول كيفية إدارتها[2]، فإنه نجح عمليا في أواخر العشرينيات من القرن التاسع عشر في خلق مركز آخر للسلطة في مصر. ذلك أن القاهرة، وإن كانت تتحكم في جزء صغير من الداخل الإجمالي للدولة العثمانية، فإنها كانت تتحول تدريجيا إلى مركز أكثر كفاءة وحيوية يبعد موارد متزايدة عن حكومة إسطنبول. فقد كانت قدرة حكومة محمد علي هذه على استخلاص المزيد من الدخل وتعبئة موارد الولاية هي التي مكنته من غزو سوريا. ومن هذا المنظور فإن الحملة السورية أبرزت بطء حركة الإصلاح العثماني وعدم كفاءتها حتى ذلك الحين، وأبرزت في ذات الوقت أفضلية الطريقة التي اتبعها محمد علي في تنظيم شئون الدولة. من هذه الزاوية يمكن القول بأن محمد علي كان مخلصا (في حدود قدرته على الإخلاص) في قوله بأنه كان مهتما بإصلاح وتجديد شباب الدولة العثمانية. لقد فعل ذلك في مصر، فلماذا

---

(1) Byron Cannon, Politics of Law and the Courts in Nineteenth-Century Egypt (Salt Lake City: University of Utah Press, 1988), p. 12.

(٢) عن هذا الادعاء انظر: Rustum, Origins, pp. 33-46.

لا تُقتبس إصلاحاته في أراضي الدولة العثمانية المركزية؟ ومع ذلك فإن الطريقة التي اختارها ليبين للموظفين العثمانيين عدم صلاحية الطرق التي يتبعونها، وهي تحديدا خوض الحرب ضدهم، تبرز مشكلاته في إضفاء الشرعية على أفعاله في ظل بقائه داخل الإطار العثماني.

كانت مشاعر الباشا تجاه مصر متضاربة بنفس القدر. فمن جهة كان يعرف أن مصر لم تكن مجرد ولاية كغيرها من ولايات الدولة العثمانية، وكان يدرك أن كل ما نجح في تحقيقه أيا كان خلال سيرته الطويلة لم يكن يرجع لكونه واليا طيعا مطيعا للسلطان العثماني. فبالعكس، كان يدرك بوضوح أن شهرته ومكانته في العالم العثماني إنما ترتكز على أنه والي مصر، تلك الولاية الغنية من ولايات الدولة العثمانية التي نجح بكفاءة في تنظيمها وفي استخراج ثروتها الكامنة الهائلة[1]. وكان يعرف أيضا أن مكانته في العالم العثماني تعتمد على قدرته على السيطرة على هذه الولاية بعينها وحكمها بطريقة صحيحة وناجحة. فقد اشتكى ذات مرة في خطاب لإبراهيم من حجم الأجور الهائلة التي يواجهها كل عام بسبب التزايد المستمر في الواجبات التي تضطلع بها حكومته. غير أنه أضاف أن «قدرة مصر على دفع كل هذه الأجور إنما تعلي من سمعتها وشرفها»[2]. وحين قُبض على جاسوس عثماني في الأيام الأولى للحملة السورية كتب محمد علي لابنه قائلا إنه يجب أن يأخذه في جولة في المعسكرات ويقول له: «إنك تعرف الآن مقدار أجور الضباط والجنود المصريين، كما رأيت مدى الراحة والحرية التي يتمتعون بها. فاذهب الآن وأبلغ ذلك لزملائك الإسطنبوليين الذين يحيون حياة البؤس والعار، وستكون بذلك قد خدمت دينك بحق»[3]. وبعد سقوط عكا مباشرة كتب الباشا خطابا عاما إلى رجاله لتهنئتهم على «ظهور الهمة في ميدان الشجاعة في بذل أرواحكم... ومن الآن

(١) للاطلاع على نموذج لرأيه في أن مصر كانت بالغة الثراء على مدى التاريخ وأنها على حد تعبيره «جار زراعتها دفعتين بل قابلة للزراعة أربع مرات في السنة»، انظر: أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٥٢٥-٦، خطاب مؤرخ ٤ جماد الآخر ١٢٥٩/ ٣ يونيه ١٨٤٣.

(٢) س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ٩٠ في ١٧ ذو القعدة ١٢٤٧/ ١٨ إبريل ١٨٣٢.

(٣) س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ٩٢ في ١٨ ذو القعدة ١٢٤٧/ ١٩ إبريل ١٨٣٢.

وصاعدا مرغوبنا أن تجردوا هذه الصفاة [الصفات] والمحامد المقرونة على كل من أراد السوء إلى الديار المصرية التي زدنا بها شرفا وشهرة»[١].

من جهة أخرى كان الباشا يخفي رأيا في غاية السلبية في سكان مصر، إذ كان يحتقر الفلاحين ولم يكن يحترمهم إلا من حيث هم مصدر لقوة العمل الشاق الرخيصة. فذات يوم أمر بترجمة قانون معين من لغة أوربية بحيث يمكن أن يطبق في مصر، غير أنه أمر المترجم بألا ينسخ القانون الأوربي بلا تبصر، لأن القانون يناسب «الأوربيين، [وهم] شعب متنور متحضر. أما شعبنا فمثل بهائم البراري، فلن يكون هذا القانون بالبداهة مناسبا لهم»[٢]. وفي مناسبة أخرى قال «إن سكان ولايتنا، مصر، من ثلاثة أنواع. أولها أناس لا يعنيهم سوى أنفسهم، وثانيها أناس وإن كان من الممكن أن يكونوا مخلصين وطيبين، فإنهم يفتقرون لأي قدرة على التحفظ. أما أفراد النوع الثالث فلا يختلفون عن الحيوانات»[٣].

ومع ذلك، فإنه كان يعرف، طبعا، أن هؤلاء «الحيوانات» كانوا مصدر ثروته وحسن طالعه، وكانوا فوق ذلك قليلي التكلفة وطيعين في الأغلب الأعم. فحين استورد سفينتين بخاريتين من بريطانيا أثار الميكانيكيون والعمال البريطانيون العاملون عليهما العديد من المشاكل، أساسا لأن تكلفتهم باهظة «وعنيدين ولا يُعتمد عليهم». ففكر الباشا في تعيين اثنين من الرجال المصريين كمساعدين للعمال البريطانيين، حتى يتعلما منهم العمل بحيث يتخلص منهم فيما بعد[٤].

وربما يزداد وضوح آراء الباشا في رعاياه المصريين بمراجعة المنطق الكامن خلف سياساته في التعليم. فالباشا بالرغم من تمجيده في كثير من الأحيان لقيامه بنشر التعليم وفتح مدرسة إثر أخرى وإرسال الطلبة إلى أوربا وإنشاء مطبعة حديثة وأول جريدة

---

(١) أسد رستم، محرر، أصول، الجزء الثاني، ص ١٣، خطاب مؤرخ ٢١ محرم ١٢٤٨/ ٢٠ يونيه ١٨٣٢.

(٢) س/ ١/ ٤٨/ ٤/ ٢٠٤ في ١١ صفر ١٢٤٩/ ٣٠ يونيه ١٨٣٣. وللاطلاع على ترجمة مشوهة تماما لهذا الخطاب انظر: أمين سامي، تقويم النيل، الجزء الثاني، ص ٤١٣. ففيها يقول الباشا ببساطة إنه لا داعي لترجمة النص [الأصلي] عن أوربا «لأنه غير مناسب».

(٣) س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ٥٧ في ٥ شوال ١٢٤٧/ ٨ مارس ١٨٣٢.

(٤) س/ ١/ ٤٨/ ٢/ ١٨٣ في ١١ صفر ١٢٤١/ ٢٥ سبتمبر ١٨٢٥.

منتظمة الصدور في الشرق، كان يحتفظ مع ذلك بتحفظات قوية تجاه تعليم العامة. ففي خطاب إلى ابنه إبراهيم يجيب فيه على طلبه بفتح مدارس جديدة وإدخال المزيد من السكان المصريين المحليين فيها، قال إنه لا ينوي مطلقا أن ينشر التعليم بين العامة في مصر، ولفت نظر ابنه إلى ما حدث لملوك أوربا حين حاولوا أن يعلموا الفقراء، وأضاف أن عليه [أي إبراهيم] أن يقنع بتعليم عدد محدود من الناس يستطيعون أن يتولوا مناصب رئيسية في الإدارة وينبذ فكرة التعليم العام [1]. وحتي بعد أن أنشأ هذه المدارس كان كثيرا ما يعبر عن استيائه لأنها ممتلئة في معظمها بطلاب مصريين يتحدثون العربية. وكتب إلى إبراهيم حين كان في الأناضول في ذروة الحرب مع العثمانيين يأمره بأن يحاول أن يجتذب بعض الأتراك من المناطق المحيطة بأضنة ومرعش وأورفة ويرسلهم إلى المدارس في القاهرة [2].

وباختصار، كان موقف محمد علي إزاء السلطان العثماني من جهة، وإزاء رعاياه الفلاحين من جهة أخرى، مشابه تماما لموقف سيد إقطاعي. ففوقه تخيم سلطة السلطان، وهي سلطة تشبه سلطة السيد الأعلى على إقطاعيته، وهي السلطة التي كان بمقدور محمد علي أن يتحداها، وتحداها بالفعل. وبالمثل كان الباشا يعتبر مصر إقطاعيته الخاصة. فقد جاء في تقرير نُشر في الوقائع المصرية أن «سعادة أفندينا ولي النعم... منصرف في حبك إجرا مصالح البلاد والعباد... النتيجة أن تكون الأقاليم المصرية كافة معتبرة ومشمولة بعواطف نظره الشريف كدائرته الخاصة وأن يتربى في فضله كأولاد له قاطنوها كبيرا كان أو صغيرا، رفيعا أو وضيعا»[3]. وفي ضوء التناقض المتأصل في وضعه تجاه كل من السلطان في إسطنبول والسكان المصريين لم يكن لدى محمد علي من ملاذ لإضفاء الشرعية على حكمه سوى ذاته واسمه الخاص. فحين اتخذ قرارا عام ١٨٢٦ بشأن تصميم أعلامه، التي تعد رمزا مهما للسلطة، اختار تصميما مشابها للأعلام

---

(١) س/ ١/ ٥١/ ٧/ ٢٧٧ في ٢٩ ذو الحجة ١٢٥١/ ١٩ مارس ١٨٣٦.

(٢)) س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ٢٦٣ في ١٩ شعبان ١٢٥٥/ ٢٨ أكتوبر ١٨٣٩.

(٣) الوقائع المصرية، العدد رقم ٣، ٢٩ جماد الآخر ١٢٤٤/ ٦ يناير ١٨٢٩؛ اقتبسه محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية، الجزء الخامس، ص ١٤. ويقتبس صبحي من الطبعة العربية من الوقائع.

التي يستخدمها السلطان محمود الثاني[1]، ولكي يميز علامة سلطته عن أعلام سيده القانوني، لم يجد ما يلجأ إليه سوى اسمه هو. وحين أراد أن يكرم الآلايين اللذين قاتلا بشجاعة متميزة أثناء حصار عكا، أمر بصنع علمين يسلمان لأميرالايا الآلايين، نُقشت عليهما كلمتي «محمد علي»[2]. وبالمثل تم صب ميدالية نُقش عليهما اسمه بالأحجار الكريمة تخليدا لسقوط قلعة عكا[3]. وفي عام ١٨٣٦ أمر قائد أسطوله بتعليق لافتة منقوشة باسمه في كبائن كل سفينة من سفن القتال [4]. والأكثر دلالة على ذلك إجابته على إبراهيم بعد وصوله إلى كوتاهية، التي تبعد مسيرة يوم واحد عن إسطنبول، حين كان يلتمس منه أن يضغط في اتجاه الحصول على الاستقلال. فردا على هذه الالتماسات المتكررة، ونظرا لأنه لم يجد أي عذر معقول يضفي به الشرعية على تمرده على السلطان، أجاب قائلا: «إن محمد عليتي تكفيني» [بالتركية: بنم محمد علي لكم بكا الورير][5].

وعلى ذلك فإن من الخطأ الفادح أن نقول إن الباشا حين قرر أن يطلب رسميا الاستقلال عن الدولة العثمانية في مايو ١٨٣٨ كان يتصرف بالنيابة عن السكان المصريين ويعبر عن مشاعرهم، أي المشاعر التي تجعلهم يعتبرون أنفسهم مختلفين ومتمايزين عن رعايا السلطان العثماني الآخرين. أما ما دفع الباشا للقيام بهذه الحركة الجريئة فكان، بالأحرى، رغبته في أن يحفظ ثمار جهوده في مصر لأسرته ولأبنائه من بعده. فالأمر كما قال جون كامبل John Campbell، القنصل البريطاني العام في مصر عام ١٨٣٨: «إنه لا يستطيع.. أن يقبل مطلقا بعودة كل المؤسسات [التي أقامها في مصر على مدى ثلاثين عاما] إلى الباب العالي وضياعها بعد وفاته، ولاشك أنه يؤلمه الشعور بأن كل جهوده

---

(١) كانت أعلام محمد علي حمراء اللون مثل العلم العثماني؛ انظر: س/ ١/ ٤٧/ ٧/ ٣٥٠ في ٢٥ رمضان ١٢٣٩/ ٢٥ مايو ١٨٢٤. وكان الفارق الوحيد يتمثل في شكل نجوم العلم: فبينما كانت النجوم العثمانية سداسية، كانت النجوم المصرية خماسية فحسب: عبد الرحمن زكي، الأعلام، ص ٤٠.

(٢) أمين سامي، تقومي النيل، الجزء الثاني، ص٤٠٤ - ٥، خطاب مؤرخ ٢١ ربيع الثاني ١٢٤٨/ ١٧ سبتمبر ١٨٣٢.

(٣) نفسه، ص ٢٩٧، خطاب مؤرخ ٢٢ محرم ١٢٤٨/ ٢١ يونيه ١٨٣٢.

(٤) نفسه، ص ٤٧٣، خطاب مؤرخ ١٦ جماد الآخر ١٢٥٢/ ٢٨ سبتمبر ١٨٣٦.

(٥) الشام ٣١/ ٧، في ٧ محرم ١٢٥١/ ٥ مايو ١٨٣٥. وبالنسبة لامتناع محمد علي عن استخدام أي لقب أو أي كلمة تتصدر اسمه انظر: FO 78/147, Salt, 24 September 1826.

ستئول إلى الباب العالي الذي سيدعها للخراب، بينما ستتعرض أسرته وأطفاله للحاجة وربما حتى للقتل»[1]. تلك هي الأسباب التي طرحها الباشا على الحكومة البريطانية لطلب الحصول على الاستقلال عن الدولة العثمانية. ولن نجد هنا ولا في أية وثيقة أخرى معاصرة ما يبين أنه كان عرضة لأية أوهام بشأن طبيعة صراعه مع السلطان. لقد كان هذا الصراع أسريا، وفهمه هو ومعاصروه على هذا النحو.

وبناء على ذلك يستحيل أن نعتبر الحروب التي خاضها الباشا، وخصوصا الحروب التي شنها على السلطان العثماني، حروبا للاستقلال القومي، تهدف إلى تحرير المصريين من «النير التركي»، ولا نستطيع أن نقارنها بحروب اليونانيين مع السلطان. فالأمر لا يقتصر على أن آلاف الفلاحين الذين شكلوا الكتلة الأساسية لقواته المقاتلة كان عسيرا عليهم أن يصدقوا مثل هذا الادعاء، فالباشا ذاته لم يكن بمقدوره أن يفكر في هذه الحروب إلا وفقا لمبادئ أسرية، وقد صرح مرارا بأن ما يسعى إليه هو إحباط المؤامرات المضادة «لأسرتنا»[2]، ولم يكن يأمل فيها هو أكثر من «تدعيم أسس أسرتي الحاكمة»[3]، و«نحت مكانًا لأسرتي وسلالتي الحاكمة في التاريخ، لتظل في الذاكرة لأربعة أو خمسة قرون»[4].

الباشا وخصومه

إذا نظرنا لمحمد علي كحاكم لولاية عثمانية مهتم بشكل دائم بوضعه داخل الدولة العثمانية، ينصب قلقه على مستقبل أسرته بعد وفاته، وهو ما يشكل رؤيته هو بالتأكيد، لن يكون الخصم اللدود للباشا هو السلطان محمود، الذي قضى حياته بأكملها يقاتله، ولا حتى اللورد بالمرستون Lord Palmerston، وزير الخارجية البريطاني (الذي سنعود إليه بعد قليل)، وإنما محمد خسرو باشا، عدوه القديم الذي التقى به لأول مرة عام

(1) FO 78/342, Campbell, 25 May 1838; quoted in Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 171.

(٢) س/ ٥/ ٥١/ ٢/ ١٠ في ٢ جماد الأول ١٢٤٨/ ٢٧ سبتمبر ١٨٣٢.

(٣) س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ١٦ في ٣٠ شعبان ١٢٥١/ ٢٠ ديسمبر ١٨٣٥.

(٤) س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ١٦٠ في ٦ جماد الأول ١٢٥٥/ ١٨ يوليو ١٨٣٩.

١٨٠١، والذي عُين منذ ذلك الحين واليا على ولايات مختلفة في الأناضول والروم ايلي، وقائدًا عامًا للأسطول العثماني، وأصبح في نهاية المطاف الصدر الأعظم أكثر من مرة في تاريخ خدمته العامة الطويل. والواقع أن سيرة حياة الرجلين وعقليتيهما تبدوان متشابهتان بشكل ملحوظ: فكلاهما كان مهتما بالإصلاحات العسكرية، ومعنيا بمصير الدولة العثمانية، ومتلهفا على المساهمة في الدفاع عنها. ولكن بينما نجح محمد علي في تحويل مصر إلى إقطاعية تخصه واستثمرها لصالحه ولصالح أسرته، مع التفكير في ذات الوقت في أنه يقدم بذلك نموذجا لكيفية إصلاح الدولة العثمانية، كان خسرو أقل حظا بكثير. فلم يحكم أبدا ولاية غنية كولاية محمد علي ليجرب فيها على نطاق ضيق أفكاره بشأن كيفية تجديد شباب الدولة، ومع أنه كان محسوبا من محاسيب الموظفين ذوي العقلية الإصلاحية، فإنه لم يصل أبدا إلى تحقيق نجاح مشابه لنجاح الباشا المصري في وضع أفكاره عن الإصلاح العسكري موضع التطبيق، هذا برغم توليه لأسمى مناصب الدولة العثمانية العسكرية المدنية في تاريخه الطويل النشط. وإذا كان خسرو قد صادف العديد من العقبات في طريقه لتطبيق أفكاره، فإن محمد علي ذاته كان أحد أهم هذه العقبات. وكان هذا الشعور بالعداء متبادلا، لأن الباشا المصري كان مقتنعا بأن خسرو يقود عصبة في إسطنبول مصممة على إعاقة جهوده وحرمانه من ثمار انتصاراته العسكرية المختلفة على جيوش السلطان[1].

بدأت قصة هذين الرجلين معا في عام ١٨٠١، حين التحق كل منهما على حدة بقوة الأسطول العثماني التي أرسلها السلطان إلى مصر لتساعد القوات البريطانية على إجلاء جيش الشرق البونابرتي عن هذه الولاية الغنية [2]. وكان يقود هذه القوة كوتشوك حسين باشا، الصديق المقرب للسلطان سليم الذي عينه قائدًا عامًا للأسطول في عام

---

(١) تعتمد القصة التالية، بالإضافة للمصادر الواردة أدناه، على المرجع التالي [بالتركية]: خليل إنالشيك، «خسرو باشا»، في موسوعة الإسلام (إسطنبول، ١٩٥٠) المجلد الخامس، الجزء الأول، ص ٦٠٩-٦١٦.

(٢) وقد أرسل السلطان قوة برية بقيادة الصدر الأعظم شخصيا؛ وللاطلاع على رؤية الضباط البريطانيين المعاصرين لهذه القوة وحكمهم عليها: انظر: Macksey, British Victory, pp. 21-2, 24-6, and 178-9.

١٧٩٢، وكان نصيرا قويا لقضية إصلاح الأسطول[١]. ولما كان خسرو نفسه محسوبا من محاسيب القائد العام للأسطول فقد عينه ملازما له وأشركه في حملته إلى مصر[٢]. أما محمد علي فقد عُين نائبا لقائد قوة مكونة من ٣٠٠ مقاتل من أصل ألباني يرأسها طاهر باشا[٣]. وبعد نجاح البريطانيين في إخراج الفرنسيين من مصر كان من الطبيعي بالنسبة لإسطنبول أن تعين أعلى الموظفين العثمانيين في الحملة مرتبة واليا على مصر، اعترافا بجهوده في التعاون مع البريطانيين في أنشطتهم العسكرية. ولما كان الصدر الأعظم والقائد العام للأسطول قد رحلا إلى إسطنبول قبل ذلك، أصبح خسرو المفضل لدى السلطان، فعينه على الفور واليا على مصر. بذلك وجد خسرو نفسه يحكم ولاية غنية باسم السلطان وبدأ يجرب أفكاره عن الإصلاح العسكري. ولكن لم يتح له الوقت الكافي لذلك، ففور التصديق على تعيينه واليا تمردت القوات الألبانية بقيادة طاهر وأجبرته على الفرار بجلده إلى دمياط. وعندئذ اغتيل طاهر ذاته، بأيدي بعض رجال محمد علي فيما يبدو، وسرعان ما استدار محمد علي نحو خسرو وأسره، وفي نهاية المطاف أجبره على الإبحار من مصر. بعد عامين تم التصديق على تعيين محمد علي ذاته واليا على هذه الولاية الممتازة. وعلى ذلك نجح محمد علي بالحيلة والخداع في حرمان خسرو من جائزته الثمينة وانتزعها منه لنفسه. ويمكن القول بأن هذه العداوة المستحكمة قد بدأت من ذلك الوقت المبكر واستمرت على مدى حياتهما الطويلة[٤].

فبعد تعيين خسرو في مناصب أخرى، منها منصب والي البوسنة أثناء الانتفاضة

---

(١) Shaw, Between Old and New, pp. 87-8, 155. وقد أساءت مارسو Marsot قراءة صبري Sabry في كتابه (L'empire égyptien, p. 24)، فقالت إن خسرو كان قائد الأسطول العثماني:
al-Sayyid Marsot, Egypt,p. 31.

(٢) Shaw, Between Old and New, p. 274.، وبالنسبة لوصول كوتشوك حسين إلى أبي قير في مارس ١٨٠١، انظر: الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الثالث، ص ١٥٤ (حوادث ذي القعدة ١٢١٥)، و Walsh, Campaign in Egypt, pp. 108, 111

(٣) للاطلاع على وصف لهذه القوة انظر: Macksey, British Victory, p. 155.

(٤) الجبرتي، عجائب الآثار، الجزء الثالث، ص ٢٤٩ - ٥١، Shaw, Between Old and New, pp. 274, 286-7; Ghorbal, Egyptian Question, pp. 207-8, 211. وقد توفي محمد علي في الثمانين من عمره عام ١٨٤٩، بينما توفي خسرو بعده بست سنوات، في عام ١٨٥٥، وكان عمره أكثر من تسعين عاما.

الصربية لعام ١٨٠٦، ثم والي أرضروم أثناء التمرد الكردي عام ١٨١٨، تولى أخيرا منصب القائد العام للأسطول العثماني (في ديسمبر ١٨٢٢) خلال الحرب اليونانية. ومع أنه استطاع أن يبني أسطولا من المراكب الصغيرة القادرة على المناورة في مياه بحر إيجة الضحلة ونجح بذلك في قطع خطوط مواصلات المتمردين اليونانيين، فقد فشل في جني ثمار تحركاته التجديدية بسبب ظهور إبراهيم، ابن محمد علي، على مسرح العمليات. وقد سبق ورأينا مدى كراهية محمد علي لوجود خسرو في منصب القائد العام، ظنا منه بأنه يتدخل في أعمال ابنه. فبعد شهور من محاولات إبراهيم للتعاون مع خسرو كتب إلى نجيب أفندي، مندوب أبيه في إسطنبول، بأن فرصة نجاح الجهود المشتركة لقوات الأسطولين المصري والعثماني قليلة، لأن قيادتهما غير موحدة، وأضاف أن من المستحيل أن يتحدا أو يتعاونا بسبب «الكره القديم العميق الذي يحمله خسرو لأسرتنا»[1]. وهنا أزيح خسرو، كما رأينا في الفصل الأول، عن قيادة الأسطول العثماني بناء على ضغط محمد علي، الأمر الذي أضاف ضغينة أخرى للضغائن التي يكنها خسرو لعدوه القديم.

بعد ذلك بقليل، وفور تشكيل محمود للجيش النظامي الجديد، المسمى العساكر المنصورة المحمدية، تم تعيين خسرو سر عسكر (القائد العام للجيش) فشرع في إدخال إصلاحات عسكرية بطريقة تشبه ما كان محمد علي يفعله في مصر، ولكن على نطاق أضيق، وظل يشغل هذا المنصب حتى اندلاع الحرب السورية. وفي معركة قونية أسر إبراهيم الصدر الأعظم محمد رشيد باشا، ذلك العبد الشخصي السابق لخسرو ثم محسوبه، بعد بضعة شهور فحسب من تعيينه صدرا أعظم بناء على إصرار خسرو. وشعر محمد علي ونجيب أفندي أن وجود خسرو في إسطنبول يدمر مصالحهما، في ضوء نفوذه في العاصمة وسهولة اتصاله بالسلطان وقدرته على التأثير على سير الأمور في القصر. وبعد إبرام هدنة كوتاهية (مارس ١٨٣٣)، والتي عُين إبراهيم بمقتضاها واليا على الولايات السورية وأعيد تنصيب محمد علي واليا على مصر، ظل محمد علي يعتبر خسرو العقبة الأولى التي تواجهه في إسطنبول.

يجب أن نتذكر أن هدنة كوتاهية لم تكن تسوية دائمة، فقد كانت مجرد اتفاق لم يوقعه

---

(١) بحر برا، ٩/ ٣٦، في ٢٥ محرم ١٢٤٠/ ٢٠ سبتمبر ١٨٢٤.

أيا من السلطان أو الوالي، وكان فوق ذلك يجدد سنويا، الأمر الذي جعل محمد علي يشعر بأنه لم يضمن بعد لأسرته المستقبل الآمن الذي كان يكافح من أجله. يضاف إلى ذلك أن محمد علي كان عليه أن يدفع جزية سنوية لإسطنبول، كان مقدارها من أكثر القضايا إثارة للخلافات بين عامي ١٨٣٣ و١٨٣٩. فقد كان السلطان يدعي أن له حقا في متأخرات هائلة، ورفض الباشا أن يدفعها. وزاد من حدة القضية أن الباشا كان مقتنعا بأن وجود خسرو في منصب سر عسكر في إسطنبول وقربه من السلطان يجعله عرضة لمؤامراته. ولذلك سعى الباشا للضغط على السلطان قائلا إن المشاكل بينهما ستظل قائمة طالما بقي عدوه القديم في الديوان. واقترح بالتالي «أنه إذا وافق السلطان على مجرد إزاحة [خسرو] من ديوانه فإنه [أي محمد علي] لن يكتفي بدفع الجزية بانتظام... ولكنه أيضا سيدفع جزءا كبيرا مما يطالب به السلطان بصفة متأخرات»[1].

كانت الجولة الأخيرة في المنافسة بين الرجلين العجوزين بعد معركة نصيبين (٢٤ يونيه ١٨٣٩) مباشرة، وهي المعركة التي أسفرت، كما رأينا، عن انتصار ساحق لإبراهيم. فقد توفي السلطان محمود بعد أسبوع من المعركة، قبل أن تبلغه أنباء الكارثة، وخلفه على العرش عبد المجيد، ابنه البالغ من العمر ستة عشر عاما. وأثناء الذعر الذي اجتاح العاصمة بعد ذلك قرر أحمد فوزي باشا، القائد العام للأسطول، بدلا من تنسيق جهوده مع السر عسكر وفقا للخطة، وإثارة انتفاضة شعبية في صفوف السكان السوريين ضد حكم محمد علي هناك، أن يتجه إلى الإسكندرية، لا ليقصفها، ولكن ليسلم الأسطول العثماني بأكمله لمحمد علي[2]. وبذلك فقدت الدولة العثمانية سلطانها وجيشها وأسطولها في أقل من شهر، وأصبح محمد علي أقوى رجل في الدولة العثمانية بلا منافس، فتحت يده جيش قوي ظل منتصرا في كل المعارك الكبرى التي قاتل فيها حتى ذلك الحين، ولديه أيضا في الإسكندرية أسطول عثماني ـ مصري مشترك قادر

(1) FO 78/245, Campbell, 10 May 1834, Quoted in Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 155.

(٢) وقد فعل ذلك لأنه ظن أن خسرو سوف يسلم الأسطول للروس، ثم يهاجمان سويا محمد علي. وتجد خطاب محمد علي إلى أحمد فوزي الذي يحذره فيه من مؤامرات خسرو واحتمال قيامه بتسليم الأسطول إلى الروس، و«يدعوه إلى الإسكندرية لمناقشة المسألة»، في: س/٥/٤٧/٢/١٥٠ في ٢٧ ربيع الثاني ١٢٥٥/١١ يوليو ١٨٣٩.

على تحقيق سيطرة فعالة على مياه شرق المتوسط، ويمثل أيضا ورقة مساومة مهمة في المفاوضات المقبلة مع إسطنبول. ولذلك ظن محمد علي أن المسرح قد أعد ليظهر على المسرح المركزي في العاصمة ويملي على السلطان الصغير والباب العالي الأعزل شروطه لتحقيق «السلام»: الاعتراف به كحاكم مستقل لكل الأراضي التي وضع يده عليها وامتداد هذا الاعتراف لأطفاله بعد وفاته.

ولكن بدلا من دعوته إلى إسطنبول ليقبل هذه الشروط مشكورا، اكتشف، في غاية الفزع، أن خسرو باشا عدوه اللدود قد استحوذ على السلطة، بالمعنى الحرفي للكلمة: فخلال جنازة محمود انتزع خسرو الأختام السلطانية وعين نفسه صدرا أعظم[١]. وفور علم محمد علي بحركة خسرو الدرامية المفاجئة و«تعيينه» في الصدارة العظمى شرع في حملة ضارية لخلعه. فأرسل في ١٦ أغسطس خطابا إلى السر عسكر الجديد، خليل باشا، يحثه على خلع خسرو[٢]، وكتب في اليوم التالي خطابا لوالدة السلطان لنفس الهدف[٣]. وأعقب ذلك بخطاب حاد اللهجة لخسرو نفسه يحذره قائلا إن إراقة الدماء لن تتوقف إذا لم يستقل[٤]، كما أرسل خطابات ومنشورات دورية أخرى إلى موظفين كبار وآخرين أقل أهمية في إسطنبول، تضغط كلها لطرد خسرو[٥].

غير أن خسرو لم يُطرد، بل كان على العكس عنيدا، فطلب بدوره من خصمه أن يتخلى عن كل أملاكه مكتفيا بباشوية مصر وحدها. وحين تسلم محمد علي «عروض السلام» هذه كتب إلى عدوه القديم يسأله ساخرا عما يمكن أن يُجبره على قبول هذه الشروط بينما رفض من قبل شروطا أفضل عرضها محمود، وكرر مرة أخرى مطالبته لخسرو بالاستقالة، وقال له إنه إذا كان قلقا بشأن أمور معيشته بعد التقاعد فإنه، أي

(١) وصلت أنباء ذلك إلى محمد علي في ١٠ يوليو ١٨٣٩: س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ١٤٨ في ٢٦ ربيع الثاني ١٢٥٥/ ١٠ يوليو ١٨٣٩.

(٢) س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ١٨١ في ٥ جماد الأول ١٢٥٥/ ١٦ أغسطس ١٨٣٩.

(٣) س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ١٨٢ في ٦ جماد الأول ١٢٥٥/ ١٧ أغسطس ١٨٣٩.

(٤) س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ١٩٠ في ١٥ جماد الأول ١٢٥٥/ ٢٦ أغسطس ١٨٣٩.

(٥) انظر مثلا الخطاب الدوري إلى أربعة وعشرين من الوجهاء وضباط البلاط والولاة في س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ١٨٩ في ١٣ جماد الأول ١٢٥٥/ ٢٤ أغسطس ١٨٣٩.

محمد علي، يعده بأن يوفر له كل مصروفاته ومصروفات أهل بيته وأتباعه مهما كان قدرها. بل ودعاه إلى التقاعد معه في الحجاز حيث بنى لنفسه مقرين، أحدهما شتوي في مكة والآخر صيفي في الطائف، حيث يمكنهما أن يتقاعدا في سلام ويخصصا وقتيهما للصلاة والتأمل، ويتركا في كتب التاريخ اسمين طيبين لامعين[١].

لم يكن عناد خسرو هو الذي حال دون حل هذه المنافسة الممتدة مدى الحياة بينهما بهذه الطريقة السعيدة الهانئة، فلم يكن بمقدور خسرو، مهما كان كرهه لمحمد علي، أن يقاوم هذا الضغط الرهيب. وإنما كان الحائل هو موقف أوربا الموحد الذي اتفقت عليه للمرة الأولى بشأن الصراع بين السلطان ووالي مصر. ففي الخامسة من ذات الصباح الذي كان خسرو سيجيب فيه على مطالب محمد علي (٢٧ يوليو ١٨٣٩) سلم ممثلو القوى الأوربية الخمس (بريطانيا العظمى وفرنسا وبروسيا والنمسا والروسيا) للصدر الأعظم مذكرة مشتركة تطلب من الباب العالي «أن يوقف أي قرار نهائي (بشأن المسألة الشرقية) يُتخذ بدون اتفاق معهم»[٢]. لقد منحت هذه المذكرة خسرو فرصة لالتقاط الأنفاس. ولما وجد أوربا الموحدة تعضده، الأمر الذي حرم محمد علي من المساعدة الفرنسية التي كان يعول عليها، لم يكتف برفض مطالبة الوالي له بالاستقالة، وإنما كرر طلبه منه بإعادة الأراضي التي احتلها وإعادة الأسطول العثماني الذي هرب إلى الإسكندرية. وفي النهاية أجبر محمد علي على الانصياع لهذه الشروط، بسبب الضغط البريطاني أساسا.

ومع ذلك أبدى محمد علي مقاومة قوية يائسة قبل أن يخضع[٣]. في ٧ أغسطس ١٨٣٩ أرسل السلطان الصغير رسالة واضحة شديدة اللهجة إلى القاهرة، مع منيب أفندي، مندوب محمد علي الجديد في إسطنبول، قال فيها إن الأمور الآن ليست في يده أو

---

(١) س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ٢٠٨ في ٥ جماد الأول ١٢٥٥/ ١٦ أغسطس ١٨٣٩.

(٢) بالنسبة لنص «المذكرة» انظر: J. C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Poli-tics: A Documentary Record, Vol. I: European Expansion, 1535-1914 (New Haven: Yale University Press, 1975), p. 16.

(٣) هذه القصة تعتمد أيضا، بالإضافة إلى المصادر المذكورة أدناه، على: Temperley, Near East, chs. 3-5; Dodwell, Founder of Modern Egypt, ch.6. عبد الرحمن الرافعي الرافعي، عصر محمد علي، الفصول ٨-٩، و Sabry, L'empire égyptien, chs. 10-12.

في يد خسرو وإنما سيقررها السفراء الأوربيون في إسطنبول[1]. وبعد عشرة أيام التقى القنصلان العامان، البريطاني والفرنسي، في القاهرة بالباشا وأنذراه بأنه إذا لم ينصع فسيواجه إمكانية «وصول» الأسطولين الفرنسي والبريطاني إلى الإسكندرية. فأجاب على التهديد قائلا إنه سيغلق ميناء المدينة بسلسلة حديدية ويستدعي قواته من الحجاز ويأمر إبراهيم بالزحف على الأناضول. فرد كامبل قائلا إن هذا التصرف سيكون قاتلا وإنه إذا استمر في خطة كهذه فسيكون عليه أن يقاتل الروس، لا الترك. ولكن الباشا ظل على عناده وقال إنه إذا كانت القوى [الأوربية] تريد إراقة الدماء فسيُراق[2].

وأخيرًا، حين اتضح له أن القوى الأوربية لا تهوش، كتب يائسا إلى إبراهيم في ٢٣ أغسطس وأفضى إليه بالاحتمال الذي يتخوف منه أكثر من أي شيء آخر، وهو وجود معاهدة روسية ـ بريطانية لتقسيم الدولة العثمانية، تحتل بمقتضاها روسيا إسطنبول وتحتل إنجلترا مصر. وأضاف أنه إذا لم تكن شكوكه في محلها، وإذا كانت القوى الأوربية صادقة فيما تقول فإن هذا سيعني أنها ستجبره على سحب قواته من سوريا والحجاز لتمنع تقسيم الدولة العثمانية[3]. وإزاء هذين البديلين الكئيبين قال إنه لا يوجد خيار سوى القتال، «وإذا كنت تظن أنه ليس من الحكمة أن نقاتل الأوربيين وأنه لا أمل لدينا في الدفاع عنهما [سوريا والحجاز]، سوف أكون مضطرا للاتفاق معك. ولكن ليس كل شيء يُدار بالعقل، وأحيانا يجب على المرء أن يواجه أمورا منافية للعقل والحسابات السياسية بالثقة في قضاء الله وقدره والاعتماد على رحمته وعلى شفاعة رسوله»[4].

---

(١) س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ١٧٣ في ٢٥ جماد الأول ١٢٥٥/ ٧ أغسطس ١٨٣٩.

(٢) س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ١٧٧ في ٥ جماد الآخر ١٢٥٥/ ١٦ أغسطس ١٨٣٩. انظر أيضا الخطاب التالي له: (رقم ١٧٨، المؤرخ بنفس اليوم)، الموجه إلى خسرو، والذي يكرر فيه مطالبته بالاستقالة، وأن يحصل على سوريا قانونا.

(٣) خلال حرب المورة كتب إلى نجيب أفندي في إسطنبول قائلا له: «برغم أنني ضليع في الشئون التجارية الأوربية، فإنني جاهل حين يتعلق الأمر بوضع أوربا السياسي» (بحر برا ١٢/ ٧، في ١٤ ربيع الأول ١٢٤٣/ ٦ أكتوبر ١٨٢٧). ويبين تفكيره في احتمال أن تتفق بريطانيا مع روسيا على تقسيم الدولة العثمانية أنه كان لا يقل جهلا بـ «الوضع السياسي» الأوربي عام ١٨٣٩ عما كان عليه قبل خمسة عشر عاما.

(٤) س/ ٥/ ٤٧/ ٢/ ٢١٢ في ١٢ جماد الأول ١٢٥٥/ ٢٣ أغسطس ١٨٣٩. قارن هذه الملاحظة بحساباته العقلانية المتروية قبل كارثة نافارين.

ووفاء منه بكلمته، وقد تملكه الإحساس بالزهو، أمر ابنه بألا ينسحب من سوريا أو يسحب أية قوات من أية ولاية أخرى، وظلت «المسألة الشرقية» لمدة عام بأكمله في حالة توتر ميئوس منها: فالباشا لم يسحب قواته أو يعيد الأسطول للسلطان، وفي نفس الوقت لم يكن السلطان ليوافق على أن يمنح محمد علي الاعتراف بالاستقلال الذي ينشده. وردا على موقف الباشا المتصلب عقد بالمرستون مؤتمرا في لندن في يوليو ١٨٤٠، سُمي «مؤتمر تهدئة الليفانت [شرق المتوسط]»، دُعيت إليه كل القوى الأوربية الكبرى (ولكن فرنسا رفضت هذه المرة أن تشارك في التفاهم الأوربي)، وأسفر عن تقديم إنذار نهائي للباشا بالانسحاب من سوريا وأضنة وكريت والحجاز[١]. وحين رفض الانصياع نزلت قوة بريطانية بحرية في بيروت في سبتمبر وأجبرت إبراهيم على الانسحاب إلى مصر. ولم يعد أمام الباشا بحلول ديسمبر من خيار سوى قبول الشروط التي وضعتها القوى الأوربية بقيادة بريطانيا. وفي النهاية أصدر السلطان فرمانا في أول يونيه ١٨٤١ يعين محمد علي واليا على مصر مدى الحياة ويمنح سلالته من الذكور حقا وراثيا في ولاية مصر. بالإضافة إلى ذلك نص الفرمان على أن يخفض الباشا حجم قواته إلى ١٨ ألف جندي وقت السلم. وفوق ذلك أضاف السلطان النص على أن «كل المعاهدات التي أبرمها أو سيبرمها الباب العالي مع القوى الصديقة ستطبق بالكامل في ولاية مصر بالمثل»[٢].

هذا النص الأخير كان أهم النصوص جميعا لأنه كان يشير بوضوح إلى معاهدة بالطة ليمان التجارية التي تم توقيعها عام ١٨٣٨ بين الباب العالي والإمبراطورية البريطانية، والتي ثبتت التعريفات الجمركية للدولة العثمانية على التصدير والاستيراد، كما خفضت نسب الجمارك الداخلية بشدة، والأهم من ذلك كله أنها حظرت الاحتكارات في كل ولايات الدولة العثمانية[٣]. وقد قيل إن بريطانيا، وقد حرمت الباشا من جيشه الذي كان يشكل منفذا مهما لسلعه المنتجة في الداخل، وأجبرته على الانسحاب من سوريا وكريت والحجاز، وأكرهته على إلغاء الاحتكارات الداخلية، نجحت في

(١) للاطلاع على نص المعاهدة، انظر: Hurewitz, Middle East, pp. 271-5.

(٢) للاطلاع على نص الفرمان انظر: Ibid., pp. 276-8.

(٣) انظر: Ibid., pp. 265-6، للاطلاع على نص المعاهدة.

تخريب مؤسسات محمد علي التجارية والصناعية، وأجهضت بذلك أحد أهم مشروعات التنمية المبهرة خارج أوربا[1]. ولما كان من الشائع عرض هذه الأحداث الحاسمة كدليل على التربص الأوربي بمصر، الذي حرمها من الحصول على الاستقلال[2]، يكون من الضروري أن نناقش هذه القضية، وبصفة خاصة الأسباب التي دفعت بريطانيا لمعارضة محمد علي.

غالبا ما يتم التأكيد على أن سبب معارضة بريطانيا لمحمد علي هو أن سياسة «التصنيع» التي بدأها في مصر هددت مصالح بريطانيا الاقتصادية في المنطقة. وقد اعتُبر الباشا خطرا على بريطانيا وعلى مصالحها الاقتصادية لأنه حاول أن ينتج المزيد والمزيد من السلع محليا، وكان يمتلك «صناعة نسيج نامية، وسيطر [باحتكاره للتجارة] على الأسواق المحتملة التي كانت بريطانيا تطمع فيها»[3]. فلما أدركت بريطانيا أن سياسات الباشا ستضر بمصالحها الاقتصادية صممت على إجهاضها، وأتيحت لها الفرصة حين وافق الباب العالي عام ١٨٣٨ على توقيع معاهدة بالطة ليمان التي تحظر الاحتكارات في طول الدولة وعرضها، والتي كانت تهدف بصفة خاصة إلى مواجهة احتكارات الباشا التي كانت تنافس السلع البريطانية في المناطق الواقعة تحت سيطرته، وتتيح له في ذات الوقت أن يتمتع بالحماية الضرورية للدفاع عن صناعته الناشئة. وكان من أثر المعاهدة أن «توقفت محاولاته لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصنيع، وبالمقابل فتحت الأبواب لتدفق رأس المال الأجنبي والسلع الأجنبية والتي أدت في النهاية إلى حرمان البلاد من أي استقلال مالي واقتصادي»[4].

غير أن ذلك التفسير تجانبه الحقيقة ويقدم قراءة غير دقيقة للمصالح البريطانية في الشرق الأوسط في منتصف القرن التاسع عشر ولمجمل سياستها الخارجية خلال

---

(١) بالنسبة لهذه الحجة انظر: Batou, "Muhammad-'Ali's Egypt"; al-Sayyid Marsot, Egypt, pp. 238-57.

(٢) عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي، ص ٢٨٦ وما بعدها.

(3) al-Sayyid Marsot, Egypt, p. 237.

(٤) Ibid., p. 247، وللاطلاع على حجة مماثلة انظر: Fahmy, Revolution؛ وعبدالرحمن الرافعي، عصر محمد علي.

عقدي الثلاثينيات والأربعينيات الحرجين من القرن التاسع عشر. لاشك أن بريطانيا قد عارضت محمد علي بقوة وتصميم، وأن بالمرستون، وزير الخارجية خلال معظم سنوات الثلاثينيات (١٨٣٠-٤، ١٨٣٥ - ١٤، ثم من ١٨٤٦ إلى ١٨٥١)، كان يمثل هذه العداوة أفضل تمثيل، حيث كان شخصيا يكره الباشا بشدة. وصحيح أيضا أن بالمرستون كان يرمي في حربه مع محمد علي إلى إلغاء الاحتكارات وأن معاهدة بالطة ليمان كانت صريحة في التأكيد على حظر كل الاحتكارات التجارية في طول الدولة العثمانية وعرضها. ومع ذلك لم تكن عداوة بريطانيا ولا كراهية بالمرستون الشخصية لتنتج فقط عن أي تهديد محسوس من جانب الصناعة المصرية الوليدة للمصانع البريطانية العتيدة. لأن البلاد حتى في ذروة خطط الباشا للـ «تصنيع» لم تكن تمتلك أكثر من سبعة أو ثمانية محركات بخارية، وكانت معظم المؤسسات الصناعية البالغ عددها ثلاثين أو أكثر يعتمد على الطاقة العضلية للعمال أنفسهم[١]. (قال سان جون عن زيارته للبلاد في الثلاثينيات من القرن الماضي: إن «المصانع أصابها الدمار، وهناك أكوام هائلة من الآلات، وقد بطل استخدامها، مغطاة بالصدأ»[٢]) ولا كانت بريطانيا مهتمة بإغلاق محمد علي للسوق المصري أمام السلع البريطانية، لأن الباشا، كما قالت عفاف مارسو Marsot، «حاول أن يخطب ود بريطانيا بوعدها بتسهيلات من كل نوع للتجارة البريطانية»[٣]، وارتفعت قيمة الصادرات البريطانية لمصر، جزئيا بسبب هذه التسهيلات، من ٤٩,٣٧٧ جنيه إسترليني عام ١٨٢٧ إلى ٢٣٧,٤٤٤ جنيه إسترليني عام ١٨٤٠، بينما ازدادت صادراتها من الأنسجة القطنية لمصر، وهي البند الذي يُفترض أنه أفضل ما كانت تتجه «فاوريقات» الباشا من حيث الجودة، من ٢٧,٩٣٩ إلى ١٧٩,٣٢٨ جنيه إسترليني في نفس المدة[٤].

---

(١) للاطلاع على مناقشة لاهتمام الباشا بالـ «تصنيع»، انظر:
Roger Owen, The Middle East and the World Economy, 1800-1914 (London: Tauris, 1993), pp. 69-76.

(٢) St. John, Egypt, II, p. 421. ومع ذلك يجب أن يكون المرء حذرا وهو يقرأ سان جون، حيث كان من هذه الناحية بالذات معاديا من حيث المبدأ لإدخال «النظام الصناعي» في مصر.

(3) al-Sayyid Marsot, Egypt, p. 237.

(٤) Owen, The Middle East, tables 3.6 and 3.7, p. 85، وتمثل الأرقام جميعا المتوسط السنوي.

ولابد أن مجموع منتجات البلاد التي كانت تعالج محليا بدلا من تصديرها كمواد خام إلى المصانع البريطانية كان يضايق بالمرستون، وربما كان أيضا قد شعر بالتأذي من سياسات الباشا في التجنيد والسخرة والضرائب المرتفعة «غير الليبرالية»[1]. إلا أن بالمرستون كان منشغلا قبل كل شيء بأخطار توسع الباشا الإقليمي على إسطنبول، ذلك أن هذه النشاطات العسكرية كانت تدفع إسطنبول، كما رأى بالمرستون بحق، لطلب مساعدة الروس الذين كانوا متلهفين للغاية على توفير كل المساعدات التي يطلبها السلطان، لما تمنحه لهم من فرصة للتدخل في الشئون العثمانية. لقد كان هذا التوقع لتزايد نفوذ روسيا في إسطنبول وتوسعها جنوبا في اتجاه الهند، أكثر من أية خسارة للأسواق الفعلية أو المحتملة في شرق المتوسط، هو الذي أجج مشاعر بالمرستون المعادية لسياسات الباشا الاحتكارية. وذلك لأن نظام الاحتكار الذي أقامه الباشا هو بالتحديد الذي أتاح له ـ وهنا كان بالمرستون محقا مرة أخرى ــ أن يحول الفائض المجموع من الزراعة والتجارة إلى الجيش، فتمكن بذلك من بناء جيش قوي وأسطول مرهوب الجانب، استخدمه بعد ذلك في تهديد أملاك السلطان. ففي النهاية كان اهتمام بالمرستون الأعظم هو الأملاك البريطانية في آسيا؛ وكان خوفه الأكبر أن تتمكن روسيا من التدخل فيها. وبعبارة أخرى كان الفيصل هو السوق البريطاني في آسيا، لا تلك الأسواق الأصغر بكثير في شرق المتوسط. وقد نظرت كل من لندن وبومباي إلى محمد علي من حيث هو مصدر تهديد خطير لهذه الأسواق المهمة، لأنه يمنح الفرصة والذريعة للروس لإقحام أنفسهم في الأراضي العثمانية، وربما للإحاطة بالدولة العثمانية كلية. وكان شعار بالمرستون: «الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية» المتراس الأكثر فعالية الذي وضعه للحيلولة دون العدوان الروسي المحتمل، ولم يكن تربصا بمصر[2].

---

(١) كان اللورد بالمرستون، بوصفه من كبار ملاك الأرض، حانقا على الباشا بسبب سياسة «الإصلاح الزراعي» التي اتبعها في كريت، حيث حاول أن يعيد توزيع الأرض على الفلاحين الفقراء بهدف زيادة الإنتاجية. بالنسبة لرأي بالمرستون في ذلك، انظر:

Jasper Ridley, Lord Palmerston (London: Constable, 1970), p. 211.

(٢) انظر منطقه الذي أوضحه في مذكرته الشهيرة للسفير البريطاني في فيينا في ٢٨ يونيه ١٨٣٩، والتي اقتُبست في: Hurewitz, Middle East, pp. 267-8.، وبالنسبة لما كان يراه الرأي العام البريطاني من أن بالمرستون لم يتصد لـ «الخطر الروسي» بشكل فعال، انظر:

Ridley, Palmerston, pp. 213-16 and Kenneth Bourne, Palmerston: The Early Years 1784-1841 (London: Allen Lane, 1982). pp. 561 ff.

ويؤيد تتبع سياسة وزير الخارجية البريطاني تجاه الباشا من الشهور الأولى للأزمة السورية الأولى في أعوام ١٨٣١ ـ ١٨٣٣ إلى الشهور الحاسمة من الأزمة الثانية لأعوام ١٨٣٩ ـ ١٨٤١ ما ذهبنا إليه من أن الخوف من التوسع الروسي، لا الاهتمام بالأسواق البريطانية في شرق المتوسط، هو الذي أفزع بالمرستون من احتكارات محمد علي. ففي خلال الشهور الأولى من الأزمة الأولى، كما ذكرنا في الفصل الأول، لم يكد وزير الخارجية البريطاني يقول شيئا، مفضلا فيما يبدو أن يعتبر الأزمة شأنا عثمانيا داخليا: «لا توجد كلمة واحدة [من بالمرستون] سواء للقسطنطينية [إسطنبول] أو للإسكندرية أو للسفراء البريطانيين في باريس وفيينا وسان بطرسبرج [عاصمة روسيا آنذاك]؛ ولا تكاد توجد ملاحظات تُذكر [بخطه] خلال عام ١٨٣٢ على [هوامش] البرقيات القادمة من هذه العواصم وتمس مسألة الحرب السورية»[1]. وقد دفع ذلك بعض المؤرخين إلى القول بأن بالمرستون لم يكن قد عزم أمره بعد على الحصان الذي سيراهن عليه، إن جاز التعبير، أهو السلطان أم محمد علي[2]؟ في هذا الوقت الحرج كان السؤال الذي يدور في ذهن بالمرستون هو: أيهما يسبب ضررا أكبر للمصالح البريطانية؛ معارضة بريطانيا لمحمد علي، والتي ستؤدي إلى زيادة ميله تجاه فرنسا، وبالتالي زيادة نفوذها في مصر، أم تركه سادرا في هجومه على السلطان بغير عقاب، الأمر الذي سيعرض وجود الدولة العثمانية ذاته للخطر؟ وقد انتهى بالمرستون في وقت مبكر يرجع إلى سبتمبر ١٨٣٢ إلى أنه:

> **إذا ضُرب السلطان ربما تتناثر إمبراطوريته أشلاء، وستؤثر طريقة التصرف في هذه الشظايا تأثيرا أساسيا على توازن القوى في أوربا؛ وستستفيد روسيا من التكالب بدرجة ربما تكون مقلقة للغاية لجيرانها. صحيح أننا إذا قمنا بمقاومة تقدم محمد [علي] ورحبت به فرنسا ونجح هو في تحقيقه فسوف يزداد النفوذ الفرنسي قوة في مصر، ولكن بعد كل شيء ربما لا يسبب لنا ذلك أي ضرر عظيم إلى أن ندخل حربا مع فرنسا، وحينئذ سوف يعيد لنا تفوقنا البحري صداقة محمد [علي] الذي لن يسعده أن يرسل أسطوله إلى ميناء إنجليزي[3].**

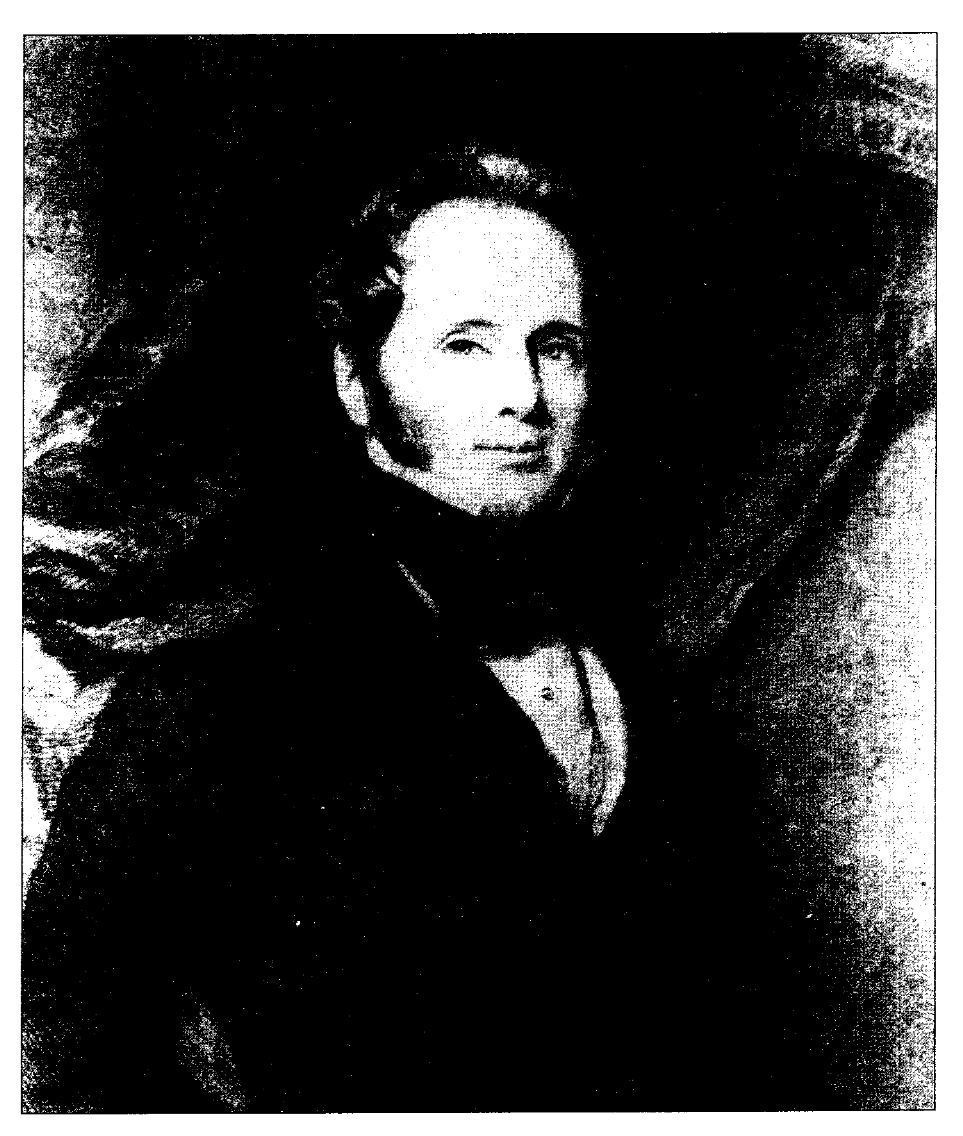
وبعد خمسة شهور تبخر أي تردد ربما كان قد خامره بشأن المزايا النسبية لتعضيد

---

(1) Vereté, "Palmerston and the Levant Crisis", p. 145.

(2) F. S. Rodkey, "The attempts of Briggs and Company to guide British Policy in the L - vant in the interest of Mehemet Ali Pasha, 1821-1841", Journal of Modern History, 5 (1993), p. 338; Temperley, Near East, p. 63.

(3) Palmerston to Grey, 6 September 1832; quoted in Bourne, Palmerston, p. 376.



هنري جون تمبل فيكونت بالمرستون

محمد علي أو السلطان، وقرر أن خدمة المصالح البريطانية تكون بالتأكيد بالوقوف بجانب السلطان، فكتب إلى جرانفيل Granville سفير بريطانيا في باريس:

يجب أن نطلب في الحال من محمد علي أن ينسحب إلى مصر... فامتلاك سوريا سيجر معه بالضرورة امتلاك بغداد، وتكفي نظرة واحدة إلى الخريطة لبيان ذلك... ولكن من المشكوك فيه للغاية أن يكون من مصلحة إنجلترا إضعاف السلطان إلى هذا الحد وأن تنشأ دولة جديدة في مصر وسوريا وبغداد. فمن الواضح أن استقطاع هذا القدر الكبير من أراضي وموارد السلطان سوف تجعله أعجز مما هو عليه بالفعل عن مقاومة روسيا، وسيصبح فعليا تابعا لها... وليس هذا بالقطع ما نتمناه...[(١)].

ومع ذلك، وبالرغم من هذا الموقف الواضح، فإن بالمرستون حين طلب السلطان في نوفمبر ١٨٣٢ حماية الأسطول البريطاني للدفاع عن إسطنبول رد عليه بعد أربعة أشهر قائلا إن بريطانيا لا تستطيع أن ترسل القوة البحرية المطلوبة. وكان بالمرستون مضطرا لذلك، ليس بسبب عدم اقتناعه، ولكن لأن زملاءه في مجلس الوزراء رأوا أنه لا يمكن الاستغناء عن الأسطول وتركه يغادر مسرح العمليات الأوربي نظرا للحاجة إليه لتنفيذ العقوبات التجارية على هولندا[(٢)]. لم يعد بالتالي أمام السلطان من خيار سوى طلب المساعدة الروسية[(٣)]، وبذلك تحققت أسوأ مخاوف بالمرستون: فبدلا من أن يرى السفن البريطانية في إسطنبول، كان الأسطول الروسي هو الذي سُمح له بالرسو على شاطئها في فبراير ١٨٣٣. وليت الأمر اقتصر على هذا، فقد وقعت روسيا والدولة العثمانية معاهدة هنكار إسكلاسي في يوليو وكانت تحتوي على بند سري يغير سياسة الباب العالي التقليدية التي تحظر دخول كل السفن الأجنبية بحر مرمرة، فاستثنت السفن الروسية من هذا الشرط. واستشاط بالمرستون غضبا من المعاهدة، ليس أساسا بسبب البند السري، ولكن بسبب النص على أن الموقعين على المعاهدة يستشيران بعضهما قبل اتخاذ أية خطوة في الشئون الخارجية.

---

(1) GD 29 (The Granville Papers in the Gifts and Deposits Collection of the PRO), box 415: Palmerston to Granville, 29 January 1833; quoted in Ibid., p. 150.

(2) Temperley, Near East, pp. 63-4; Ridley, Palmerston, p. 160.

(٣) بالنسبة لرأي مجلس الوزراء انظر: Ibid، وبعد سنوات كتب بالمرستون: «لم أندم على شيء حدث منذ أن توليت الوزارة قدر ما ندمت على هذا الخطأ الفادح من جانب الحكومة البريطانية. ولكن الخطأ لم يكن خطئي؛ فقد حاولت بكل ما في وسعي أن أقنع مجلس الوزراء بأن يدعني أخطو هذه الخطوة»: اقتُبس من: Ibid.

كان ذلك يعني بالنسبة لبالمرستون أن «السفير الروسي أصبح كبير وزراء السلطان»[١]. فأخشى ما كان بالمرستون يخشاه هو هذا النفوذ الروسي المتزايد في الشئون العثمانية. استند هذا التخوف إلى إدراكه التدريجي لأن تحركات الباشا الأخيرة تهدد المصالح البريطانية في أوربا، التي رأى أن أفضل حماية لها تكون بالحفاظ على توازن القوى القائم، بقدر ما تهدد المصالح البريطانية في آسيا، التي رأى أن أفضل حماية لها، بدورها، تكون بتقوية تركيا لتعمل كدولة عازلة بين روسيا والهند. وكان بالمرستون، كما قال بنفسه، لا يعترض من حيث المبدأ على حصول محمد علي على الاستقلال، أو إقامة «مملكة عربية تشمل كل البلاد التي تكون لغتها عربية. فربما لا يكون ثمة ضرر في شيء كهذا في حد ذاته؛ ولكن لما كان ذلك يتضمن بالضرورة تمزيق تركيا، لا نستطيع أن نوافق عليه»[٢].

لم يكن هجوم بالمرستون، إذن، منصبا على سياسة محمد علي الاحتكارية بحد ذاتها، وإنما على سياسته التوسعية التي فرضت على دولة السلطان تحديات خطيرة، على نحو ما اتضح في معاهدة هنكار اسكلاسي الموقعة في يوليو ١٨٣٣. فبالنسبة لبريطانيا فإن المعاهدة قد سلطت الضوء على فشل السلطان في القيام بالواجبين اللذين يُفترض في دولته بوصفها دولة أوربية وآسيوية في آن واحد أن تؤديهما: الواجب الأوربي في الدفاع عن المضايق والواجب الآسيوي في كبح المخططات الروسية بشأن المناطق الواقعة على حدود الهند. فأصبح محمد علي مسئولا في نظر لندن وبومباي عن إتاحة الفرصة للروس لتقويض استقرار الدولة العثمانية، حيث تسبب في رسو الأسطول الروسي في إسطنبول وتنامي النفوذ الروسي فيها، وبذلك أصبح بالمرستون يعتقد أن محمد علي «[وإن كان] ربما لن يدمر هو نفسه تركيا فإنه قد يمنح الروس الفرصة للقيام بذلك فيما بعد»[٣].

ويبدو أن الباشا كان مدركا لهذه المخاوف البريطانية وأنه حاول أن يهدئها، فاقترح على بريطانيا الاشتراك في حلف مكون من سلطان إسطنبول وشاه إيران وهو ذاته، بعد أن يُسمح له بالتحكم في سوريا وبلاد ما بين النهرين بالإضافة إلى مصر. وقال محمد

---

(١) Ibid., pp. 160-1، وتجد نص المعاهدة واحتجاج بريطانيا عليها في: Hurewitz, Middle East, pp. 252-4.

(2) Palmerston to Temple, 21 March 1833, quoted in Edward Ingram, The Beginning of the Great Game in Asia, 1828-1834 (Oxford: Clarendon Press, 1979), p. 242.

(3) Ibid.

علي دفاعا عن فكرته إن هذا الحلف سيكون مانعا قويا في وجه مخططات الروس بشأن آسيا[1]. غير أن بالمرستون كان قد تسلم منذ زمن مبكر يرجع إلى يناير ١٨٣٣ تقريرا من هنري إليس Henry Ellis، عضو مجلس السيطرة على الهند Board of Control of India القوي النفوذ يفند مثل هذه الخطة بشدة. ففي التقرير يحذر إليس وزير الخارجية من التقليل من شأن تحركات الباشا التوسعية قائلا إن بريطانيا ليس بمقدورها أن تخدم مصالحها بالسماح للباشا بأن يتدخل في شئون الهند. فقد كان إليس مقتنعا بأن «المصالح السياسية والتجارية لبريطانيا العظمى.. ستكون مرعية على أفضل نحو بترك هذه الولايات على حالها الآن، تحت حكومة تكون علاقاتها مع الهند، وفارس، من الأمور ذات الأهمية الثانوية لها، لا الأولى»[2]. وبكلمات أخرى لا يمكن قبول اقتراح محمد علي القائل بأن هذا الائتلاف سيكون بمقدوره أن يحمي مصالح بريطانيا من المخططات الروسية بشكل أفضل. فهذه مخاطرة لا تستحق عناء خوضها.

منذ ذلك الوقت فصاعدا، وعلى مدى الثلاثينيات، كانت كراهية بالمرستون للباشا تزداد شدة. فقد أصبح يعتبر الباشا يقوم بأفعال ليس من شأنها سوى اجتذاب المزيد من التدخل الروسي في الشئون العثمانية. وقد تأججت الكراهية القائمة على هذا الرأي بفعل التقارير التي كان يرسلها له بانتظام بونسونبي Ponsonby، سفيره الجديد في إسطنبول والذي اشتُهر بكراهيته العمياء للروس[3]. وفوق ذلك مد محمد علي نفوذه جهة الشرق كما تنبأ بالمرستون، وكان يهدد المصالح البريطانية في بلاد ما بين النهرين (العراق). كان محور هذه المصالح بحلول الثلاثينيات من القرن التاسع عشر هو استكشاف نهر الفرات بغرض معرفة مدى صلاحيته للملاحة، وخصص مجلس العموم البريطاني ٢٠ ألف

---

(١) انظر ملاحظاته على هذا العرض الذي نقله إليه كامبل في: - Campbell to Ponsonby, Private, 21, August 1834, in same to Palmerston, no. 42, 25 August 1834, FO 78/246; quoted in Ingram, Great Game, p. 278.

(2) "Henry Ellis Memorandum," reproduced as Appendix I in Kelly, Britain and the Persian Gulf, pp. 838-9.

انظر أيضا: Ingram, Great Game, p. 272.

(٣) كان بونسونبي سفيرا من عام ١٨٣٣ إلى عام ١٨٤١. وبالنسبة لخوفه المرضي من روسيا انظر: Temperley, Near East, p. 75، حيث يعزو مشاعره المعادية للروس إلى وصوله إلى إسطنبول في الوقت الذي كان الأسطول الروسي يرسو فيها، «فلمدة ثلاثة شهور كان يراه، ويتوقع في كل ساعة أن يسمع طلقات مدافعه».

جنيه إسترليني لهذا المشروع وعهد بقيادته إلى كولونيل يسمى تشيني Chesney. وتم تشييد سفينتين بخاريتين لهذا الغرض (سُميتا على نحو مناسب دجلة والفرات)، وخُطط لهما أن يُشحنا قطعا إلى الساحل السوري، ثم تُنقل القطع برا من هناك إلى الفرات ليعاد بناؤهما. وكان المشروع بأكمله يتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة لاتصال بريطانيا بالهند؛ لأنه كان من المتوقع أن يقصِّر المسافة بين بومباي ولندن، ويقلل أيضا وقت اجتيازها. وفوق ذلك كان المشروع، إذا نجح، سيثبت أن بمقدور السفن البخارية أن تصل إلى الهند طوال العام، بدلا من اقتصارها على ثمانية شهور في السنة باستخدام طريق البحر الأحمر[1].

غير أن المشكلة، فيما يتصل ببالمرستون، كانت أن محمد علي يسيطر على هذه الأراضي، وأنه «برغم وعده بمساعدة الحملة» إلى المدى الذي تمتد إليه سلطته، استخدم فعليا كل وسيلة ممكنة لإعاقة نجاحها. ونجح تماما في ذلك»[2]. فالباشا كان مصمما على الحيلولة دون نجاح الحملة بغرض حماية الطريق البري إلى الهند الذي كان يسيطر عليه بالفعل. فبرغم الاحتجاجات المتكررة من القناصل في سوريا ومصر، وبرغم تقديم فرمان للباشا من السلطان ذاته، يسمح فيه بمواصلة هذه الحملة[3]، فعل إبراهيم باشا، بأوامر من أبيه، كل ما يمكن لتعطيلها[4]. «وقعت أعجب الحوادث: كانت العربات تنقلب، والآلات تتكسر، وحيوانات الجر تفر مذعورة ـ كل ذلك بلا منطق ولا سبب ـ وسرعان

---

(١) Halford L. Hoskins, British Routes to India (London: Longman, 1929), pp. 154-82. انظر أيضا: Chesney's Reports on the Navigation of the Euphrates (London, 1833)

(2) Hoskins, India, p. 163.

(٣) انظر نص الفرمان في: Hurewitz, Middle East, pp. 258-9.

(٤) تحتفظ دار الوثائق القومية بالقاهرة بخطابات عديدة من إبراهيم وأبيه تبين كيف حاولا أن يعرقلا إنجاز الحملة وإرباك مختلف الموظفين البريطانيين في الأمور المتعلقة بالمشروع. انظر مثلا: س/ ٥/ ٤٧/ ١/ ٥٧ في ١٤ ذو الحجة ١٢٥٠/ ١٣ إبريل ١٨٣٥، من محمد علي إلى إبراهيم، وفيه يقول له صراحة إنه لا يعرف ماذا يفعل بشأن المطالب البريطانية المستمرة بالمساعدة في هذا الشأن. وتجد رد ابنه في: الشام ٣١/ ٧، في ٧ محرم ١٢٥١/ ٥ مايو ١٨٣٥. وفيه يخمن إبراهيم أن المعدات الثقيلة التي سمع بإنزال البريطانيين لها على ساحل البحر المتوسط وينقلونها عبر الصحراء إلى الفرات إنما يحتاجونها لبناء قاعدة عسكرية أمامية للسيطرة على بغداد. وقال لأبيه إنهم ربما كانوا مهتمين فحسب بأن تكون لهم قلعة لحفظ معداتهم فيها. وأضاف أنه «في هذه الحالة نستطيع أن نقترح عليهم أن نحفظ نحن لهم هذه المعدات ونحاول أن نقنعهم بالتخلي عن الفكرة». وبالتالي يبدو أن الجانب السياسي من الحملة كلها، وهو منع المواجهة بين محمد علي والسلطان، والتي كان البريطانيون يتخوفون من أن تؤدي إلى دفع السلطان لطلب المساعدة الروسية مرة أخرى (انظر Ingram, Great Game, pp. 292-9)، لم تكن غائبة تماما عن ذهن إبراهيم وأبيه.

ما اتضح أن ثمة نظام تخريب متعمد يمارس عمله...»[١]. ولم يكن بالمرستون غافلا عن هذه التحركات: فحين قدم له صامويل بريجز Samuel Briggs، مندوب الباشا في لندن، تقريرا يحثه على مساندة طلب الباشا للاستقلال، قائلا إن حكم الباشا في مصر مهم «للممتلكات [البريطانية] الثمينة في الهند»، كتب بالمرستون على هوامش هذه المذكرة أن «محمد علي يسيطر [بالفعل] على طريق الفرات»[٢].

ولابد أن بالمرستون قد فكر في أن محمد علي لم يكن يهدد هذا العمل على الفرات فحسب، وإنما كانت قواته تغطي أيضا شبه الجزيرة العربية، وهي منطقة كانت أهميتها تزداد باستمرار بالنسبة لسيطرة بريطانيا على الهند. وأدى التطوير الملموس للسفن البخارية والتوسع السريع في استخدامها في حمل البريد والمسافرين إلى الهند إلى مناقشات ساخنة في لندن في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي حول: من يتحمل تكلفة سفن البريد البخارية: الحكومة أم شركة الهند الشرقية. وبعد حل هذه المشكلة وبدء المزيد والمزيد من السفن البخارية يشق طريقه بانتظام إلى الهند صعودا وهبوطا في البحر الأحمر أصبحت المسألة الملحة هي العثور على مرفأ مناسب لتزويدها بالفحم. وفي هذا الصدد كان محمد علي «سريعا في تلبية المطالب البريطانية بإقامة مستودعات للفحم»[٣]. غير أن بالمرستون ظل ينظر بعين الشك إلى وجود الباشا في الحجاز، وخصوصا عملياته في اليمن. وأصبح الأمر أكثر إزعاجا لوزير الخارجية بسبب تقرير تلقاه من كابتن بريطاني، يسمى ماكنزي Mackenzie، عن الأحوال في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية. فقد أكدت اكتشافاته الأساسية أسوأ مخاوف بالمرستون: كتب ماكنزي أن «محمد علي مصمم على فتح مجمل شبه الجزيرة العربية، ولديه مخططات بالنسبة لعدن، ومتى وصل هناك فسوف يندفع عبر حضرموت ويُسقط حكم الإمام في مسقط ـ الحاكم العربي الوحيد الذي يستطيع البريطانيون الاعتماد عليه»[٤].

---

(1) Hoskins, India, p. 165.

(2) Rodkey, "Briggs," p. 346, n. 31.

(3) R. J. Gavin, Aden Under British Rule, 1839-1967 (New York: Barnes and Noble. 1975), p. 26.

(٤) Ibid., p. 27، وبالنسبة لقوات محمد علي في الحجاز في الثلاثينيات، انظر:
Kelly, Britain and the Persian Gulf, chs. 7 and 8.

وإلى جانب التقارير المذكورة، وهي تحديدا تقرير إليس عن توسع محمد علي الإقليمي وأثره على الأملاك البريطانية في الهند، وتقرير تشيني عن إمكانية الملاحة في الفرات، وتقارير القناصل عن عدم تعاون إبراهيم مع تشيني في محاولاته، وتقرير ماكنزي عن أطماع محمد علي الإقليمية في شبه الجزيرة العربية، كما كان بونسونبي يغذي بالمرستون بصفة مستمرة بتقارير تنذر بالخطر عن إمكانية قيام تحالف مصري ـ روسي. وبسبب هذه التقارير أصبح بالمرستون مقتنعا بأن محمد علي قد تخطى في توسعه الحد المسموح به. فلم تكن إمبراطوريته الصغيرة تهدد إمبراطورية السلطان فحسب، ولكن إمبراطورية جلالة ملك (ملكة بعد ١٨٣٧) بريطانيا. وكان بالمرستون يتخوف من أن يكون القيصر، إمبراطور روسيا، هو المستفيد الأكبر. ولكن بالمرستون كان يفتقر إلى وسيلة تمكنه من احتواء باشا مصر داخل حدود باشويته الأصلية بغير أن يزيد في نفس الوقت، إما سلطة الروس في إسطنبول أو سلطة الفرنسيين في القاهرة. غير أن هذه الفرصة لاحت له حين قرأ التقرير الذي قدمه باورنج عند عودته من مصر عام ١٨٣٩، والذي تحدث فيه بنبرة إيجابية للغاية عن سياسات الباشا في مصر. ولكن بخلاف النبرة، كان الشيء الذي اهتم به بالمرستون للغاية، هو إبراز باورنج لحقيقة أن الاحتكارات هي التي مكنت الباشا من تمويل آلته العسكرية[1]. فقد وجد بالمرستون أنه إذا أمكن إجبار الباشا على التخلي عن احتكاراته سيمكن قص أجنحته وبالتالي إنقاذ الهند من التهديد الروسي. غير أن الشخص الوحيد الذي كان يمكنه من الناحية القانونية أن يجبر الباشا على ذلك هو السلطان، وليس بإمكان السلطان بالطبع في وضعه آنذاك أن يجبره على ذلك.

ووجد بالمرستون في النهاية ضالته في منافس آخر لمحمد علي في إسطنبول، وهو رجل كانت معرفة باشا مصر العجوز به أقل بكثير من معرفته بخسرو، ولكنه كان أوسع حيلة وأكثر تبصرا بحالة الدولة العثمانية المحزنة من أي من الرجلين العجوزين. كان رجلا من جيل أصغر لم يرث ضغائنهما الشخصية المتبادلة، وكان أوسع معرفة بكثير بالساحة الأوربية وبمصالح اللاعب الأوربي الأساسي، بريطانيا العظمى، وهي

(1) Bowring, "Report on Egypt," pp. 44-5.

حقيقة كان لها شأن كبير بالنسبة لمستقبل الدولة العثمانية. ذلك هو مصطفى رشيد باشا، الذي أصبح فيما بعد صدرا أعظم لمدة استثنائية في طولها، قدرها ست سنوات، وواحدًا من أكثر من الرجال الذين يسمَّوْن رجال التنظيمات أصالة.

على عكس خسرو الموالي للروس، كان مصطفى رشيد ميالا للإنجليز بلا جدال. وفي عام ١٨٣٣ اشترك بنشاط في مفاوضات صلح كوتاهية التي تلت هزيمة السلطان على يد إبراهيم باشا. وكان مثل بالمرستون منزعجا من الفرصة التي أتاحتها هذه الهزيمة للروس لزيادة نفوذهم في إسطنبول، وخيب أمله امتناع الإنجليز عن مساعدة السلطان خلال الشهور الأولى من ذلك العام. وقد تكررت خيبة أمله بعد ذلك بخمس سنوات حين ذهب إلى لندن في أواخر عام ١٨٣٨ بعد تعيينه وزيرا للخارجية بغرض التوصل إلى تحالف مع بريطانيا ضد محمد علي لإخراجه بالقوة من سوريا. وبرغم فشل مفاوضاته مع بالمرستون في التوصل إلى اتفاق بشأن عمل عسكري مشترك، فإنه ظل مقتنعا بأن البريطانيين هم وحدهم القادرين على تقليص قوة الباشا المتمرد، وبالتالي إنقاذ إسطنبول من المزيد من الانزلاق في الفخ الروسي.

وخلال إقامته الطويلة في لندن (فقد عاد إلى إسطنبول في أغسطس ١٨٣٩ بعد موت السلطان محمود) أدرك رشيد باشا أن بريطانيا وإن كانت قد امتنعت مرارا عن مساعدة الباب العالي عسكريا فإن بالمرستون ليس بالعديم الاهتمام بتحديد سلطة باشا مصر. فبعد اختلافهما في البداية حول كيفية تحقيق ذلك، اتفقا في النهاية على أن عقد معاهدة تجارية جديدة بين الباب العالي وبريطانيا العظمى تحظر قيام الاحتكارات في دولة السلطان سوف تكون وسيلة ناجحة لمواجهة محمد علي. فقد آمن كلاهما، وانضم لهما سريعا بونسونبي، سفير بالمرستون في إسطنبول، أن طلب تطبيق بنود المعاهدة على مصر سوف يُضعف محمد علي من الناحيتين، السياسية (بمعاملة ممتلكاته كجزء من الدولة العثمانية) والاقتصادية (بتقليص عوائد احتكاراته بشدة). وسوف يستفيد كل من بريطانيا والسلطان من ذلك: بريطانيا بتقليص اعتماد الدولة العثمانية على قيصر روسيا بسبب تقلص خطر عدم استقرارها؛ والسلطان بإجبار قوات الباشا على الانسحاب من سوريا بسبب تقلص عوائده. وبعد مفاوضات طويلة وصعبة تم توقيع معاهدة بالطة ليمان، ورأى مصطفى رشيد أن المعاهدة وإن كانت تقلص عوائد السلطان الخاصة،



رشيد باشا

فإنها تعد ثمنا عادلا يُدفع من أجل إنقاذ الدولة من تهديد محمد علي بغير الوقوع في الفخ الروسي[1]. وعلى مدار هذه السنوات الحاسمة أي من ١٨٣٨ إلى ١٨٤١ كان كلا من مصطفى رشيد وبالمرستون مقتنعين بضرورة تطبيق مواد المعاهدة على مصر. وزاد من إحساس بالمرستون بأهمية هذه الخطوة قراءته عام ١٨٣٩ لتقرير باورنج عن زيارته لمصر وعن أهمية الاحتكارات في تمويل آلة محمد علي العسكرية. وبالفعل صدر فرمان ١٨٤١ الذي نص صراحة على ضرورة تطبيق معاهدة ١٨٣٨ على مصر نظير إبقاء إيالة مصر لمحمد علي وذريته.

وكان محمد علي من جانبه يعي أن استمرار وجوده يعتمد على دعم بريطانيا له، وكان بمقدوره أن يؤمن لنفسه هذا الدعم إذا اكتفى بامتلاك مصر، غير أن سياساته التوسعية كانت مؤذية بالضرورة للمصالح البريطانية. ويبدو أنه كان يدرك ذلك، ولكن يبدو أيضا أنه نجح في خداع نفسه بالتفكير في أن بمقدوره، إذا سُمح له بضم سوريا وبلاد ما بين النهرين، بالإضافة إلى مصر، أن يشكل مع فارس والسلطان في إسطنبول جبهة متحدة قادرة على صد أي تحرك روسي مضاد للهند. ولكن بالمرستون كما رأينا لم يجد ضرورة لذلك، فضلا عن خطورته الشديدة.

وحين فشلت هذه الحجة حاول محمد علي أن يوحي لبالمرستون أنه المصلح الليبرالي الذي يبحث عنه، والذي يستطيع أن يتفق معه على أعمال مشتركة. وقد اشتهر عنه أنه قال لبالمرستون، على حد تعبير دكتور باورنج: «لا تحكم عليَّ بمعايير معرفتك، وإنما قارن بيني وبين الجهل المحيط بي... لم أجد من القادرين على فهمي وتنفيذ ما أدعو إليه سوى قلائل... لقد كنت وحيدا معظم حياتي تقريبا»[2]. وفي ذروة الأزمة السورية لم يستسلم: فظل يحاول أن يدفع بالمرستون إلى أخذه بجدية كمصلح ليبرالي. ففي يونيه ١٨٤٠ قال للكولونيل هودجسHodges، القنصل البريطاني العام الجديد؛ «حين أتيت إلى مصر كانت بربرية حقيقة، في غاية البربرية، وما زالت بربرية حتى يومنا هذا. ولكن مع ذلك آمل أن جهودي قد جعلت أحوالها أفضل بعض الشيء مما كانت. يجب ألا

(١) انظر: Frank E. Bailey, British Policy and the Turkish Reform Movement: A Study in Anglo-Turkish Relations, 1826-1833 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1942), pp. 122-6

(2) Bowring, "Report on Egypt," p. 146.

تُصدم حين لا تعثر في هذه البلاد على الحضارة السائدة في أوربا»[١]. غير أن بالمرستون لم يتأثر بأي من هذه الادعاءات، فقد كتب إلى سفيره في باريس: «بالنسبة لي فإنني أكره محمد علي، الذي أعتبره مجرد بربري جهول لا أكثر... وأجد في الحضارة التي يتفاخر بها أسوأ أشكال الدجل؛ وأنا على يقين من أنه بلغ من العظمة كطاغية ومستبد أقصى ما استطاعه أحد في إتعاس الناس»[٢]. وبكلمات أخرى فإن بالمرستون لم ير أن «إصلاحات» محمد علي قد قطعت شوطا كافيا، ولا أنها تتمتع بأصالة كافية.

ومن جهة أخرى وجد بالمرستون في مصطفى رشيد الرجل الذي يستطيع أن يحقق أحلامه الاستعمارية متنكرة في مصطلحات ليبرالية: فهو موظف عثماني عاقد العزم على تحقيق إصلاح أصيل ولكنه يعترف في ذات الوقت بالسمو الأوربي. فبعد كل شيء كان رشيد هو الذي وضع مسودة خط كلخانة الشريف، وهو التشريع الرئيسي الذي دشن عصر التنظيمات بشكل جدي واستخدم لغة الليبرالية والمساواة والحرية، وهي اللغة التي يستطيع بالمرستون أن يفهمها ويتعامل معها. لقد أثبت مصطفى رشيد بوضع مسودة الخط الشريف أنه الشخصية الوحيدة في العاصمة القادرة على إحباط طموحات محمد علي. وقد حقق ذلك بالتفوق عليه في لعبته الخاصة: لعبة محاولة التأثير على الغرب، وخصوصا بريطانيا العظمى، بفكرة الإصلاح. وكان بالمرستون يؤمن بأن هؤلاء المصلحين ضروريون لكي يستعيد رجل أوربا المريض ـ وهو الاسم الشائن لدولة السلطان ـ بعضا من قوته السابقة لكي يحارب العملاق الروسي الذي يهدده. وقد حاول الباشا بغير كبير حماس أن يُدخل بعضا من هذه الإصلاحات، ولكن إصلاحاته لم تتقدم بشكل كاف. غير أن مصطفى رشيد فعلها[٣].

---

(1) FO 78/405, Hodges, 18 June 1840; quoted in Dodwell, Founder of Modern Egypt, p. 195.

(2) Temperley, Near East , p. 89.

(٣) بالنسبة لجهود رشيد في إعداد خط كلخانة، انظر: Bailey, British Policy, pp. 183-6.

حاول هذا الفصل أن يتحدى الرأي السائد الذي بمقتضاه يظهر محمد علي كمصلح قوي بصير، حاول أن يحسّن وضع مصر ويستخلصها من السيطرة العثمانية، وأحبطت جهوده المعارضة الأوربية عموما، والبريطانية خصوصا. فمحمد علي كان أبعد ما يمكن عن أن يكون بطلا لمصالح مصر (إذا كنا نعني بكلمة مصر دولة قومية حديثة)، وإنما كان واليا طموحا لولاية عثمانية نجح في إدخال إصلاحات مختلفة في ولايته الغنية وكان يقلقه ألا تجني أسرته ثمار جهوده. فكما رأينا فإنه لم ينس مطلقا البعد الأسري لصراعه مع السلطان العثماني، ويمكن القول بأن الحروب المختلفة التي شنها على السلطان العثماني كانت أبعد ما تكون عن الحروب القومية، والأنسب أن ننظر إليها كصراعات أسرية داخل الدولة العثمانية، في أفضل الأحوال، أو كحرب أهلية في أسوأها.

لم تكن هذه المنافسة الأسرية موجهة ضد السلطان ذاته، لأن نَسَب محمد علي، لم يكن في نهاية الأمر لامعا بما يكفي ليقارن نفسه بنجاح مع بيت آل عثمان. وإنما كانت المنافسة موجهة إلى خسرو باشا. وإذا كان اختزال كل أنشطة الباشا العسكرية في النصف الثاني من حكمه إلى مجرد محاولة لإحباط وإعاقة منافسه العجوز يحمّل هذه الفكرة أكثر مما تحتمل، فإنه يبقى صحيحا أن صراع محمد علي مع العثمانيين قد شكلته بدرجة غير ضئيلة الكراهية العريقة بين هذين الرجلين العجوزين. وتكمن المفارقة بالطبع في أنه قد ثبت أن الباشا كان يحارب الرجل الخطأ، وأن الشخص الذي أسهم أكثر من الآخرين فيما يسمى «دماره» لم يكن خسرو، وإنما مصطفى رشيد، الرجل الذي سيلعب من بعد لعبة الإصلاح، أو التنظيمات، بمهارة أعلى بكثير[1].

لقد حاول هذا الفصل أيضا أن يثبت أن معارضة بريطانيا لسياسات محمد علي لم يملها أي تهديد ملموس للتجارة البريطانية من جانب مخططاته في «التصنيع»، وإنما كانت توسعاته الاستعمارية هي هدف هذه المعارضة وسبب العداوة البريطانية. فقد جذب محمد علي بالتوسع في مناطق تبعد كثيرا عن حدود ولايته [مصر] انتباه وعداوة

(١) يجب أن نضيف هنا أن رشيد كان بنفس القدر ناجحا في «تدمير» خسرو باشا، فقد نجح في خلعه من منصبه كخائن بعد إعلان خط كلخانة مباشرة.

بريطانيا التي رأت في سياساته تهديدا خطيرا لمصالحها الاستعمارية في آسيا. لقد كان هذا الخطر الملموس هو الذي اجتذب عداوة بريطانيا لسياسة الباشا التوسعية، وليس أي تهديد بفقدان أسواق محتملة في شرق المتوسط. وقد نجحت بريطانيا في تفادي هذا الخطر، خطر تقسيم الدولة العثمانية، بالانحياز إلى الشخصيات القائدة في إسطنبول وبمواجهة محمد علي بموقف أوربي موحد. وهي لم تنجح في ذلك بمجرد التلويح بعصا المواجهة العسكرية وتحذيره من العواقب الوخيمة إذا لم ينصع للأمر بالانسحاب، ولكن أيضا بإغرائه بجزرة الاعتراف القانوني به وبورثته ولاة على مصر. وعلى ذلك لم تكن تسوية عام ١٨٤١ لـ «المسألة الشرقية» تعبر عن تربص بمصر أو بحاكمها. لأننا إذا كنا نقصد أهل مصر أو نصف مصر بأنها «أمة» فإن «مصر» هذه لا شأن لها بحروب الباشا. أما إذا كنا نعني بـ «مصر» حاكمها فإن مصر تلك كانت بلا شك راضية بالحل الذي انتهت إليه الأزمة: فأن تكون مصر له ولذريته من بعده، فهذا بالضبط ما كان يكافح محمد علي من أجله طيلة حياته، وهو ما توصل إلى تحقيقه في النهاية في عمر السبعين. لقد كان هذا النجاح تتويجا لحياة الباشا الطويلة، فقضى السنوات التسع التي بقيت له من حياته ينعم به إلى أن أصابه الجنون في عمر الثمانين.

الخـاتمة

حاول هذا الكتاب من خلال دراسة جيش محمد علي أن يتحدى الخطاب المصري الوطني المتناغم عن حكم محمد علي باشا، الذي يعتبر الباشا واضع أسس البعث القومي لمصر بالتطلع إلى تحقيق استقلالها عن الدولة العثمانية. ويدعي هذا الخطاب الوطني المهيمن أن آلاف المصريين الذين خدموا في جيش الباشا، برغم أنهم لم يكونوا قد اعتبروا أنفسهم بعد مصريين أولا وقبل كل شيء، قد اكتشفوا في نهاية الأمر هويتهم الحقيقية وأصبحوا يعتبرون أنفسهم مصريين يقاتلون من أجل مجد الوطن. فقد كشفت سياسة التجنيد التي اتبعها الباشا عن المشاعر الوطنية الكامنة عند هؤلاء المجندين، ومنحت الفلاحين فرصة التعبير عن مشاعرهم الحقيقية بعد قرون من إسكاتهم في ظل الهيمنة العثمانية. وبذلك تبدو قرون الحكم العثماني الثلاثة فجأة قرونا للحكم الأجنبي القمعي، وتبدو عظمة محمد علي في أنه سمح، ولو بغير قصد، بظهور هذه المشاعر بعد طول انتظار.

فالرافعي مثلا، وإن كان يعترف بوجود بُعد شخصي في صراع محمد علي مع السلطان العثماني، لم يكن بمقدوره، وهو يتبع هذا التقليد الوطني في التأريخ، سوى أن يرى أن «تلك الحروب التي خاضت مصر غمارها في عهد (محمد علي) هي السبيل التي أوصلتها إلى تحقيق استقلالها... والمكانة التي نالتها بين الأمم»[١]. وبالمثل تنهي عفاف لطفي السيد مارسو كتابها، بالإصرار على أن محمد علي، ولو بغير قصد، «قد وضع مصر على طريق الاستقلال والإدراك الذاتي لهويتها المستقلة المتمايزة عن المسلمين والعثمانيين الآخرين»[٢].

---

(١) عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، ص ١١٧.

(2) al-Sayyid Marsot, Egypt, p. 264.

وقد كشف هذا الكتاب عن عدد من المشكلات بشأن هذه الحجة. وتتمثل إحدى هذه المشكلات التي تعترض الحجة الوطنية، بالقدر الذي يتصل بجيش محمد علي، في الواقعة القائلة بأن الجنود كانوا أبعد ما يكونون عن الاندفاع بحماس للالتحاق بالجيش والدفاع عن الأمة، وإنما كانوا ينظرون للتجنيد كضريبة ثقيلة ينتزعها نظام كان أصلا قبل التجنيد قمعيا، قاسيا، بحيث كان من الصعب بالنسبة لهم أن يتعاطفوا معه. وتوصل الجنود تدريجيا إلى أن يعتبروا أن «الآخر» إنما يتمثل في قادتهم الضباط وليس في العدو الذي يحاربونه. فكيف فسر الخطاب الوطني واقعة أن الجنود المصريين قد قاوموا الخدمة في الجيش، المفترض فيه أنه «الـ» مؤسسة الوطنية بألف لام التعريف، وأن «الآخر» كان يتمثل في نظرهم في ضباطهم هم وليس في الجيش العثماني؟ وبكلمات أخرى: إذا كان هذا الخطاب يصر على أن الأمة المصرية كانت موجودة بالفعل دائما، وأن «مصر» كلمة تشير إلى ذات واعية تسعى بوضوح نحو الاستقلال والحكم الذاتي والسيادة والعزة، ولكنه يواجه في نفس الوقت الحقيقة التاريخية التي تؤكد أن الأمة لم تكن تتبدى دائما على هذا النحو، فكيف إذن أمكن إجبار الأمة على أن تكشف عن نفسها وتكافح من أجل استقلالها هي وعزتها؟ هنا بالضبط تكمن أهمية محمد علي بالنسبة للكتابة التاريخية الوطنية المصرية. فهو يظهر حرفيا من مكان مجهول ليبين للمصريين أنهم حقا مصريون، ويجبرهم، ولو ضد رغباتهم الخاصة وعلى خلاف نواياه هو نفسه، على أن يقاتلوا من أجل أمتهم هم. وللمفارقة تصبح أصول محمد علي الأجنبية بهذا المعنى مصدر قوة لهذه الحجة الوطنية، لأنها تمنحه مركز المراقبة المستقل الضروري الذي يستطيع منه أن يرى بوضوح بنظرته الثاقبة المحنة التي يتوسل إليه شعبه ليخرجه منها.

فإذا كان ذلك هو مصدر فائدة محمد علي للمشروع الوطني المصري، فإن جاذبيته تتعدى ذلك لتمس نزعات قومية أخرى أيضا. فقد سحر الباشا بنفس القدر كل من المؤرخين الأوربيين والمصريين، الأمر الذي يتطلب تفسيرا. وسنجد مثلين صالحين في كل من دودويل Dodwell ودريو Driault. فقد كان دودويل مفتونا بشخصية وسياسات ولي النعم لأنه وجد في تاريخه صدى لما كان يعتقد أن البريطانيين كانوا يقومون به في الهند. لأن محمد علي، مثل نواب الملك البريطانيين في شبه القارة الهندية، «كان يكره الفوضى والفساد وسوء الحكم. وكان يرغب مثلهم في [تحقيق] الحرية حتى يمكن

أن يضع شكلا جديدًا أفضل للحكم»[1]. وعلى ذلك يقدم دودويل مثلا جيدا لمؤرخ بريطاني وجد بين يديه موضوعا شيقا يسمح له بالعودة مائة عام ليكتب بحنين عن زمن كان فيه بمقدور بريطانيا أن تحكم البحار مرتاحة بلا منازع، وكانت ما تزال فيه واثقة في أنها تستطيع أن تحمل «عبء رسالة الرجل الأبيض». وبكلمات أخرى فإن كتاب دودويل هو كتاب عن تاريخ بريطانيا الاستعماري بقدر ما هو دراسة لباشا مصر.

أما المؤرخون الفرنسيون فكانوا من جانبهم يرون أن محمد علي يدين بالكثير من عظمته إلى شبهه بنابليون. فكلاهما، فيما يقولون، كان لديه حلم أراد أن يحققه، وكلاهما أجهضت بريطانيا أحلامه. فقد قبل دريو في كتابه: محمد علي ونابليون، بطريقة رومانتيكية الصورة التي رسمها كل من الرجلين لنفسه: فبينما اعتبر الإمبراطور الفرنسي العظيم نفسه وريثا للقياصرة الرومان كان محمد علي أشبه بفرعون. وآمن دريو بأن كليهما يشتركان في رغبة عميقة الغور في إحياء قوة عظمى وإقامة نظام متنور[2]. ويعتبر دريو وجود الأمة الفرنسية أو المصرية أمرا مسلما به، بوصفهما أمتين تقف أمجادهما القديمة على أهبة الاستعداد لكي تُستعاد وتصحو.

هناك إذن أسباب مختلفة ساهمت في بناء الصورة الإيجابية التي حظي بها محمد علي على مر الأجيال. فإلى جانب فائدته في الكتابة التاريخية الوطنية، حيث كان يصوَّر إما كأب مؤسس أو كمشرع ليبرالي أو كبطل رومانتيكي، كان من حسن حظ الباشا أنه عاش إلى عمر الثمانين. فسيرته العملية الطويلة، والناجحة كما حاول هذا الكتاب أن يثبت (لأننا إذا قبلنا الحجة الوطنية عندها فقط سوف يبدو الأمر وكأن جهود الباشا قد خُذلت وأجهضت)، تقدم أحداثا بارزة كثيرة ومادة يستطيع المؤرخون أن يجتروها. يضاف إلى ذلك أن الباشا كان قادرا، كما تبين على مدى هذا الكتاب، على التلاعب بمختلف محدثيه، ونجح في التأثير على تصويرهم له. دعنا نزور «العنكبوت العجوز في عرينه» مرة أخيرة لنرى كيف أن هذا التلاعب الناجح لم يقتصر على المراقبين المعاصرين له وإنما تعدّاهم ليؤثر على مؤرخين أكثر حداثة:

(1) Dodwell, Founder of Modern Egypt, pp. 163-4.

(2) Edouard Driault, ed., Mohamed Aly et Napoléon, 1807-1814 (Cairo: Royal Egyptian Geographical Society. 1925), pp. xxxvii-xxxix.

التاريخ: ١٢ نوفمبر ١٨٣٢. المكان: قصر الباشا في الإسكندرية. الممثلون: الباشا وسان جون، وهو رحالة بريطاني كتب أحد أكثر الكتب تبصرا ودقة عن مصر وحكومة الباشا.

«فهمت أنك تنوي أن تكتب كتابا. أليس كذلك؟» [سأل الباشا محدِّثه].

«سموكم قد علمتم الحق».

«في هذه الحالة سأوفر لك كل أنواع التسهيلات. ولكن هل تقتصر أبحاثك، كالعادة، على الآثار والبقايا الأخرى للفن القديم؟».

«على العكس، فهدفي الأساسي أن أستكشف طبيعة حكومة سموكم وحالة البلاد الحالية».

حين نطقت بهذه الكلمات [يواصل سان جون] تغيرت طريقته بشكل ملحوظ، فيما أظن. فقد بدأ أكثر دماثة من قبل، ولكن أيضا بلاشك أكثر جدية وتفكرا.

«آه إذن،» واصل الباشا كلامه بعد صمت قصير، «أنت لا تجري خلف الآثار القديمة؛ فموضوعك سياسي بالكامل».

[بعد ذلك دخلا في نقاش طويل عن صورة الباشا في أوربا والحملة العثمانية لتلطيخ سمعته في الصحافة الغربية].

«كنت قد تعودت حتى الآن على الرد بالأفعال على الكلمات: ولكن لما كان السلطان يولي اهتمامًا كبيرًا للغاية للكلمات ـ لمقالات أناس هم مجرد صحفيين ـ فسوف تكون لي أنا أيضا جريدتي التي ستطبع هنا في الإسكندرية»..

«لا يستطيع أحد أن يشك في أن سموكم تتصرفون بحكمة؛ لأن نفوذ الجرائد لا يُقدر... فرأي أوربا بعد كل شيء له عواقبه».

عند ذلك بدا وكأنه يفيق من حلم [يوضح سان جون]؛ وأخذ يتململ على ديوانه؛ وأجاب بطريقة مفعمة بالحيوية وهو يميل قليلا نحوي، ـ «أوه، لا تسئ فهمي: أنا لست بغير مبال إزاء الحكم الذي قد يكوِّنه العالم عني؛ وسوف أعطيك دليلا مقنعا على ذلك. فقد انشغلت لوقت طويل بتأليف تاريخ عن حياتي. ففي كل لحظة أنتزعها من الشئون العامة، من أمور شعبي، يتولى خدمتي سكرتير يتلخص عمله الوحيد في كتابة ما أمليه عليه؛ ولكي أتجنب أي اعتراض قد يثار على تاريخ لمثل هذه الفترة الطويلة ومكتوب من الذاكرة، أستطيع أن أقول إن الطبيعة قد حبتني بذاكرة قوية جدا. فأنا أستطيع أن أصف أحداثا وقعت قبل أربعين سنة كما

لو كانت حدثت بالأمس. وبالتالي ستكون سيرتي الذاتية مكتملة للغاية. وسوف تحتوي على تاريخ شبابي قبل أن آتي إلى مصر، وسأصف حالة البلاد حين قدومي، وأية أحداث ذات أهمية تكون قد وقعت أثناء حملاتي العسكرية على النوبة وسنار وكردفان والحجاز وسوريا»[١].

غير أن سان جون لم يقع في الفخ، ولم يسر كتابه وفقا للتتابع الزمني، فيتتبع الباشا من طفولته إلى شيبته، ويتوج القصة بمغامراته العسكرية المختلفة. ومع ذلك، فبعد أكثر من مائة عام على وفاته، ما زال ثمة كتب تُكتب، تعتمد على مادة أرشيفية انتُقيت بذكاء في المحل الأول، تبدو كما لو كان الباشا قد أملاها بنفسه، وبكلماته هو. فهي تبدأ بكلمة عن وضع مصر قبل ظهور الباشا على أرضها، ثم تتقدم وفقا للتابع الزمني، فتتبعه من مغامرة إلى أخرى، وتنتهي بمحاولاته التي يُفترض أنها فشلت في الحصول على الاستقلال عن الدولة العثمانية، مع إبراز دور بريطانيا في إجهاض هذا المحاولات[٢].

الباشا ورجـاله

حاول هذا الكتاب، مثل سان جون، أن يتجنب فخ كتابة تاريخ مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر كسيرة شخصية لمحمد علي. ومن الناحية المثالية قد يكون من الأفضل أن نتجنب الإشارة إليه كلية، ولكن ذلك سينتج طبعة لتاريخ مصر تشبه في عدم اكتمالها كتابة تاريخ ألمانيا في الثلاثينيات من القرن الماضي بغير إشارة إلى هتلر. بدلا من ذلك حاول هذا الكتاب، بالتركيز على جيشه، وهو المؤسسة الرئيسية التي تجمعت حولها كل إصلاحاته، أن يتحدى الطبعة الوطنية من تاريخ مصر التي تعتبر محمد علي أول قائد وطني. ورأى أن الباشا لم يكن يهدف إلى تحقيق استقلال «مصر»، وإنما أراد أن ينحت لنفسه ولذريته من بعده إمبراطورية صغيرة. وحاول أيضا أن يثبت أن بريطانيا العظمى، التي يقال عادة إنها عارضت محمد علي بضراوة «وحرمت مصر من جني ثمار

---

(1) St. John, Egypt, I, pp. 51-5.

(٢) يبدأ كتاب مارسو مثلا بفصل عنوانه «مصر تحت حكم المماليك»، يليه فصل بعنوان «محمد علي: الرجل»، ثم«بلد لا سيد»، «السيد في بيته الخاص»، ويصل إلى الذروة في فصل عنوانه «التوسع لأي هدف؟». وينتهي الكتاب بفصلين عنوانيهما «التدمير: محمد علي وبالمرستون» و«العواقب»: فلو كان محمد علي قد كتب سيرته الذاتية كما كان ينوي، ولو كانت قد وصلت إلينا، لما كان بمقدورها أن تقدم إلينا رواية أكثر افتقارا للروح النقدية من تلك التي تقدمها عفاف مارسو.

انتصاراتها العسكرية»، لم تكن معادية لسياسات الباشا «الإصلاحية» في مصر، وإنما كانت ترفض جهوده في بناء إمبراطورية، اعتبرتها بمثابة تحد وتهديد لأملاكها الخاصة في آسيا. وأضاف الكتاب أيضا أنه لا الباشا ولا كبار قادته ومستشاريه العسكريين بمن فيهم ابنه هو، إبراهيم باشا، قد اتفق لهم يوما أن ظنوا أن هذه التجربة بأكملها تهدف إلى تحقيق استقلال مصر عن الحكم العثماني، إذا كنا نعني بكلمة «مصر» دولة ـ قومية محددة بوضوح.

بدلا من ذلك وضع هذا الكتاب مصر وحكم الباشا الطويل داخل العالم العثماني الأكبر. ولم يعتمد فحسب على أن مصر كانت من الناحيتين الاصطلاحية والقانونية ولاية عثمانية، وإنما أيضا على أن محمد علي وكل كبار موظفيه كانوا «عثمانيين»: فقد نشأوا في أجزاء مختلفة من الدولة العثمانية، وكانوا يتحدثون التركية وعلى علم بتاريخ الدولة والأخطار التي تواجهها، وكانوا يفكرون في طبيعتهم وفقا للمصطلحات التركية، فكانت أعينهم ترنو إلى آفاق هي أساسا نفس آفاق العالم العثماني. حين ننظر في سيرة محمد علي من هذا المنظور لن تبدو لنا سيرة لقائد وطني قاتل باجتهاد ليخلص مصر من عبء القهر الأجنبي الثقيل، ولكن كمصلح إشكالي للدولة العثمانية، بيَّن لإداريي إسطنبول، عن طريق التغييرات العديدة التي عمل على إدخالها في الاقتصاد والمجتمع المصري، نموذجا لكيفية إجراء الإصلاحات التي كانت الدولة في أشد الحاجة إليها في أراضيها المركزية. لم يكن محمد علي في عمله هذا مدفوعا بأية رغبة في تحسين نصيب المصريين، ناهيك عن إنقاذهم من «القهر الأجنبي»، وإنما كان مدفوعا برغبته الملحة الثابتة في تأمين وضعه القلق كوالٍ على مصر.

كان محمد علي واعيا تماما بأن تعيينه في هذا المنصب المهم والمربح كان ضد رغبة السلطان، وكان واعيا بنفس الدرجة بأن السلطان سليم الثالث أولا، ثم السلطان محمود الثاني، قد حاولا أن يزيحاه من مصر. ولما كان يدرك أنه يفتقر إلى القوة العسكرية الفعالة التي تمكنه من صد أية محاولة من جانب إسطنبول لخلعه بالقوة من ولايته الثرية، قام بالعديد من المحاولات لينشئ قوة كهذه، توجتها محاولته الخطرة لخلق جيش حديث يقوم على تجنيد الفلاحين بين عامي ١٨٢٠ و١٨٢١. وبمجرد أن اتخذ هذا القرار المشئوم، لم يقتصر أثره على زيادة كفاءة إدارته وقدرتها على التأثير والتدخل في حياة

المصريين العاديين بدرجة عظيمة، وإنما تغيرت أيضا علاقته بسلطان إسطنبول جذريا. وكما رأينا من قبل أتت نقطة التحول الحاسمة خلال الحرب اليونانية، حين وافق أولا على إرسال بعض قواته المدربة حديثا لتحارب مع قوات السلطان جنبا إلى جنب؛ فيبدو أنه قرر بعد معاناته من كارثة نفارينو الكبرى عام ١٨٢٧ ألا يساعد السلطان أبدا وأن يحقق انتصاراته العسكرية الخاصة بدلا من ذلك، حتى ولو أتى تحقيقها على حساب السلطان ذاته.

وفوق ذلك حاول هذا الكتاب أن يبين، على خلاف الادعاء الوطني الجذاب بأن جهود محمد علي قد أحبطتها بريطانيا العظمى، أن سياسات الباشا في مصر قد أفادت بريطانيا في واقع الأمر: بالسماح بدخول المزيد والمزيد من السلع البريطانية إلى السوق المصري (وإن كان ذلك بوساطته هو وحده)، وبالتودد باستمرار للموظفين البريطانيين، وقبل ذلك كله بحماية التجار البريطانيين المقيمين في مصر وإقامة دولة القانون والنظام فيها، والتي أمنت طريق بريطانيا البري مع الهند. فكما تبين من قبل كانت عداوة بريطانيا لمحمد علي ترجع إلى توسعه العسكري، الذي اعتُبر في كل من لندن وبومباي تهديدا للأملاك البريطانية في آسيا، بإتاحة المبرر للروس للتدخل في إسطنبول على حساب بريطانيا. وبمجرد أن انتهى هذا الخطر أصبح البريطانيون يميلون كثيرا للباشا العجوز، وكان هو يميل إليهم بنفس القدر، الأمر الذي لاحظته بسرعة جريدة أخبار لندن المصورة Illustrated London News الشعبية. ففي مقال نُشر في أغسطس ١٨٤٤ علقت على مسألة احتمال موت الباشا وعن الخدمات العديدة التي قدمها للإمبراطورية البريطانية، فقالت: «حتى حين كنا نقصف حصونه ونضرب قواته قام الباشا بحماية حقائب البريد والمسافرين عبر الصحراء، كما لو أن شيئا لم يحدث... إننا لمسرورين لأن محمد علي... [ما زال] يدخن غليونه ويجبي الضرائب ويستهزئ بمستشاريه في الإسكندرية»[1].

وباختصار رأى هذا الكتاب أن محمد علي كان يسعى لتأسيس وتأمين حكمه الشخصي وحكم بيته لمصر، بدلا من الرأي القائل بأنه كان يناضل لتحقيق الاستقلال لصالح الأمة المصرية، ولم ير أن بريطانيا العظمى كانت العقبة الرئيسية أمام هذه

(1) Illustrated London News, 31 August 1844.

المحاولة. فجهوده في رأينا قد تُوجت بالنجاح حين منحه السلطان بموافقة بريطانيا عام ١٨٤١ فرمانا يخوله الحكم الوراثي لمصر.

وفوق ذلك يتمثل النقد الأساسي الذي وجهه هذا الكتاب للطبعة الوطنية من تاريخ مصر في نقد ادعائها بأن «مصر» كانت تتمتع دائما بهوية موحدة مستقلة واضحة قابلة للإدراك، وأن سكانها قد أدركوا دائما ـ من خلال ارتباطهم الوثيق بترابها وارتباطهم الواعي بتاريخها ـ أنهم بالفعل، وكانوا دائما، على وجه الحصر وبوضوح، «مصريين». وبكلمات أخرى، فإن المشكلة الرئيسية في الخطاب التاريخي الوطني المصري، مثل كل الخطابات التاريخية القومية، هي الادعاء بأن مصر ذات غير منقسمة، وأن الأمة المصرية كينونة أصلية وأزلية تمتلك إرادة موحدة واعية مؤهلة بالقوة للحكم الذاتي والسيادة[1]. فلم يجد هذا الكتاب الذي درس جيش مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، ذلك الجيش الذي يُفترض فيه أنه «الـ» مؤسسة الوطنية بألف لام التعريف، أي دليل على أن هذه المؤسسة المركزية كانت تعمل كمؤسسة وطنية. فلم يقتصر الأمر على أن فكرة وطنية الجيش لم تخطر مطلقا ببال أحد، بدءا من الباشا فنازلا حتى أصغر جنوده، بل لم يجر ولو تظاهر بتصوير الحروب التي كان الرجال يموتون فيها كحروب وطنية شُنت دفاعا عن «مصر» أو لإنقاذها من الطغيان الأجنبي. وعلى هذا النحو فإن هذا الكتاب قد حاول أن يبين أن الأمة إنما «كتبها في الوجود» المؤرخون الوطنيون، وأنها إذن نتيجة، جزئيا، للخطاب التاريخي الوطني، وليست معطى موجودا مسبقا قبل هذا الخطاب.

ومع ذلك فإن هذا الكتاب يقول أيضا إن «مصر» باعتبارها كلمة تشير إلى دولة ـ أمة لم تكن مجرد نتيجة لتحول في الدلالة اللغوية، أنتجه خطاب النزعة الوطنية المهيمن، ولا كان ميلاد الأمة المصرية في القرن التاسع عشر نتيجة ترتبت فقط على قدرة الدولة الحديثة على احتكار أدوات العنف بإعادة تنظيم الأجهزة الإدارية المدنية والعسكرية بحيث استطاعت أن تمد سيطرتها على مساحات أوسع بطريقة تتسم بالدوام. وإنما

(١) للاطلاع على نقد عميق للخطاب الوطني الهندي الشديد التشابه، انظر:
Gyan Prakash, "Writing post-Oriental histories of the Third World: Perspectives from Indian historiography," Comparative Studies in Society and History, 32 (1990), pp. 383-4.

ظهرت الأمة المصرية إلى الوجود كنتيجة لكثرة من الممارسات والخطابات التي حولت الإدارة في القاهرة من الاهتمام أساسا بجباية الضرائب والحفاظ على القانون والنظام إلى حكومة تخترع تقنيات حديثة للسيطرة وتستخدم طرقا أكثر فعالية وذكاء في التلاعب بسكانها. وكما رأينا عبر هذا الكتاب، بالتركيز على جيش الباشا، كان من أمثلة هذه الممارسات المستحدثة إصدار التذاكر التي قامت بدور بطاقات الهوية التي كان على الناس أن يحملوها طول الوقت لكي تتمكن السلطات من القبض على المتسحبين؛ وفحص أجسام المجندين بانتظام بحثا عن علامات الأمراض التي أصبحوا يعالجون منها في المستشفيات المشيدة حديثا؛ وإخضاع أجسام الجنود لنظام صارم يفترض أن تكون كل حركاتها خاضعة للسيطرة والمراقبة. وفي المجتمع الأوسع أقيمت ممارسات مماثلة حولت مع بعضها البعض مصر من ولاية داخل الدولة العثمانية إلى دولة ـ قومية حديثة.

كان لجيش محمد علي أثره في إقامة الأمة المصرية الحديثة، ولكن ليس بتنوير جنوده بشأن هويتهم الحقيقية المخبوءة. ولم يتوصل المصريون إلى أن يعتبروا مصر ملكا لهم بقتال ما يُفترض أنهم أعداؤهم الأجانب، وإنما لأن الباشا، بالاعتماد على آلاف المصريين في تزويد جيشه بالرجال، وبالحرص في نفس الوقت على ألا يرقّى أي من «أولاد العرب» هؤلاء إلى الرتب العليا، ساعد بغير قصد على إدخال هؤلاء الآلاف من المصريين في تجربة متجانسة، بطريقة كانت حاسمة في إنشاء «جماعتهم المتخيلة»[1]. فقد كانت هذه المشاعر العميقة بالظلم والإحباط والكراهية التي جمعت الجنود وصغار الضباط المتحدثين بالعربية تجاه النخبة العسكرية المتحدثة بالتركية من المقومات الفعالة في تشكيل الوعي الوطني البازغ، وزاد من قوتها أنها وجدت صدى لها في المجتمع المدني [غير العسكري] ككل. لأن «تقسيم العمل» العرقي ـ اللغوي الذي كان يميز جيش الباشا كان يجد صورته المشابهة تماما في الإدارة المدنية، حيث ظلت النخبة الحاكمة «تركية»، وتم منع «العرب» من الترقية إلى مناصب عليا.

---

(١) يشير المؤلف هنا ضمنا إلى نظرية أندرسون بشأن الجماعة المتخيلة: Anderson, Immagined communities. (المترجم).



جندي مصري

وقبل كل شيء لعب جيش الباشا دورا حاسما في صعود الدولة ـ القومية الحديثة في مصر بإدخال ممارسات غيرت معا طبيعة الدولة المصرية وعلاقتها بـ «مواطنيـها» وحولت بالكامل بنية المجتمع المصري ذاتها. فبالقبض على متسحبيها ومعاقبة مجرميها وتعليم شبابها وتطعيم أطفالها وإسكات نسائها واحتجاز مجانينها، وبالقيام بذلك كله بطريقة بارعة «إنسانية» و«عقلانية».. ظهرت الأمة المصرية إلى الوجود في الأزمنة الحديثة. لقد كانت هذه العملية المتواصلة من العنف والإسكات والاستبعاد هي التي علمت المصريين الحقائق الأساسية عن الأمة.

وقد سعى هذا الكتاب أيضا، إلى جانب تحدي خطاب الوطنية السائد، إلى تقديم رواية عن جيش محمد علي بطريقة لا تعيد ترديد النظرة العالمية للجنرالات العظام التي تضفي طابعا رومانسيا على مآثرهم العسكرية؛ وإنما حاول أن يقترب بأقصى ما يمكن من إدراك الجنود لذلك الجيش وخبراتهم فيه. لقد حاول أن يحرم الباشا من الامتياز الذي منحته له دائما معظم الكتب التي تناولت مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر: امتياز إملاء روايته هو. لقد انطلق هذا الكتاب من الاقتناع بأن كتابة تاريخ الجيش المصري، وأي جيش آخر بالطبع، من وجهة نظر الجنود الذين خاضوا القتال الفعلي وكانوا أكثر من عانى من وحشيته، أكثر أهمية وفائدة من كتابته من وجهة نظر الضباط القادة، الذين يشاهدون القتال من موقع آمن من فوق صهوة جواد. وبالتالي حاول أن يمنح هؤلاء الجنود فرصة رواية خبرتهم الخاصة وكتابة تاريخهم هم.

غير أنه لم يتمكن من تحقيق ذلك لأن هؤلاء الرجال لم يتركوا لنا أية روايات تخصهم يمكن إذا أعيد بناؤها أن تعيد لهم صوتهم الذي حُرموا منه. والأنكى من ذلك أن هؤلاء الرجال حين كانوا يظهرون أحيانا في السجلات المعاصرة، كانوا يظهرون كـ«مجرمين» يحاكمون على «جريمة» ارتكبوها، أو كشباب يجب أن تسجل أسماؤهم في دفاتر التجنيد، أو كمتسحبين ألقي القبض عليهم ومثلوا أمام المحكمة العسكرية. في هذه المواقف لا يظهر «صوت» الجندي، حين يسجل في الدفاتر، كصوت شخصي «أصيل»، ولكن كصوت مراقَب بالفعل، مكبوت بفعل الظروف الإكراهية التي يسجَّل في ظلها. وبالتالي فإن دفاتر المحكمة العسكرية، ذلك المصدر الأعظم قيمة الذي يتوقع المرء أن

يقترب من خلاله بأقصى ما يمكن من القبض على صوت الجندي الأمي، تتحول إلى وسيلة لإسكاته وإدراجه ضمن بنية السلطة التي كان يقاومها.

كيف يمكن إذن حل هذه المشكلة؟ كيف يستطيع مؤرخ، يصيح الباشا في وجهه باستمرار عمليا ويأمره بأن يكتب ما يمليه هو عليه، ومحروم في نفس الوقت من الصوت الواقعي للجندي، أن يكتب تاريخا لجيش الباشا، يعيد للجنود حقهم بغير أن يصورهم ويصور أفعال مقاومتهم في ذات الوقت بصورة رومانتيكية؟ كانت تلك هي المشكلة الرئيسية لهذا الكتاب الذي حاول متعمدا ألا يحل هذا التوتر، نظرا لأن الجنود، كما بيَّنَّا، قد قاوموا الجيش فعلا، ولكنهم مع ذلك وجدوا أنفسهم يحققون للباشا انتصاراته العظيمة. إن هذا التوتر، هذا الصراع المتواصل بين الباشا ورجاله، هو التيمة الرئيسية في هذا الكتاب. وبسبب مركزيتها تم تصميم الكتاب بحيث يردد صدى ذلك التوتر: فهو قصة جندي عن خدمته، من تجنيده إلى تسحبه، محاطة من جانبيها بمشهدين للباشا وهو يسلي ضيوفه. ومع ذلك، وفيما يتصل بقصة الجندي ذاته، حاول هذا الكتاب أن يبرهن على أن التسحب يقدم من الناحية التاريخية نهاية أدق لحياة المجند من النهاية التي تقدمها الطبعات الوطنية بالتشديد على «الاستشهاد» أو «القتال من أجل استقلال مصر». وبكلمات أخرى فإنني وجدت في أفعال التسحب شهادة أكثر فصاحة بكثير على شعور المصريين نحو نظام الباشا من كل المجلدات التي كُتبت عن مؤسسة محمد علي الوطنية.

الجيش وتحديث مصر

يهتم هذا الكتاب أيضا، إلى جانب كتابه تاريخ هذا الصراع المتواصل بين محمد علي وجنوده، بتبيان كيف ساعد هذا الجيش، انطلاقا من التسليم بأهميته المركزية، على «تحديث» مصر، أو «استعمارها» في تفسير ميتشل. وقد فعل ذلك بتقديم منطق الآلة العسكرية، كما تصوره مختلف القوانين واللوائح والكتيبات العملية التي صدرت بهدف تنظيم جوانب الحياة العسكرية المختلفة، بشكل نقدي؛ لأن هذه القوانين والكتيبات العملية لم تؤثر على الحياة العسكرية وتشكلها فحسب، وإنما قدمت أيضا نموذجا لكيفية تنظيم المجتمع في مجموعه، والذي تحقق بالفعل. فمثلا تم تعميم أنظمة المراقبة

والأمن الفعالة التي تهدف إلى تمكين السلطات العسكرية من تعقب المتسحبين والقبض عليهم في طول البلاد وعرضها لتقيم مجتمعا واقعا حقا تحت السيطرة، ويراقَب فيه الأفراد وتراقَب تحركاتهم. بالإضافة إلى ذلك كانت حاجة الجيش لفحص مجنديه طبيا، ليعالجهم من الأمراض ويحافظ على بيئة صحية في المعسكرات والثكنات المزدحمة حافزا لإيجاد مدرسة طبية وإرساء برنامج للتطعيم في كل أنحاء البلاد وتعريض أجسام الجنود (والمدنيين بالمثل في النهاية) للنظرة الطبية الثاقبة. وأخيرًا، فلأن الجنود يجب ألا يعيشوا على حساب الأراضي التي يزحفون عبرها أو التي ينتهون إلى احتلالها، فيجب أن ترسَل إليهم أغذيتهم وملابسهم ومعداتهم من مستودعات مركزية في مصر إلى أي من جبهات الحرب التي يتفق لهم أن يحطوا رحالهم فيها، وكان هذا يعني ظهور الحاجة إلى نظام إداري كفء يستطيع أن ييسر قيام الجيش بمهامه، وكان هذا النظام أيضا نموذجا احتذته البيروقراطية المدنية.

وكما قلنا من قبل، قام ميتشل في كتابه: استعمار مصر، بهذه المحاولة لتمثيل المنطق الكامن لمؤسسات السلطة «الحديثة». وباستثناء الفصل الثالث لن نجد في أي موضع من هذا الكتاب محاولة متعمدة لإعادة إنتاج هذا المنطق بمصطلحاته الخاصة. فقد كان الهدف بالأحرى هو إكمال صورة القانون المبهرة التي قدمها ميتشل بالصورة الأكثر تشوها لتطبيقه، وشرح طبيعة وأسباب هذا التضارب بين كلتا الصورتين. وكان الهدف بصفة خاصة المقابلة بين قرار أصدره محمد علي، مثلا، وكيفية استقباله وفهمه من جانب الموظف الصغير الذي خوطب به لينفذه؛ ومقارنة كتيب في الصحة العامة كتبه كلوت بك بمقاومة الجنود لإخضاع أجسامهم لمثل هذا الفحص الدقيق، ومقارنة نظام التجنيد «المحكم» بمحاولات الجنود المستمرة ـ الناجحة أحيانًا وغير الناجحة أحيانا أخرى ـ للهرب من وحداتهم والتسحب من الجيش بمجمله. لم يورد هذا الكتاب هذا التقابل بين القانون وتطبيقه ليقول بأن مؤسسات السلطة هذه فشلت كلية أو أن الناس قد تجاهلوها عمليا؛ وإنما كانت هذه المقارنة مطلوبة لسببين رئيسيين:

أولهما أننا إذا سلمنا بأن أحد نوايا الكتاب هو نزع هالة السحر عن محمد علي،

فإن نسخ القوانين واللوائح حرفيا - كما تفعل أغلبية المؤلفات عن الباشا العظيم - بغير التشديد على الصعوبات التي واجهتها في التطبيق من شأنه أن يزيد من سحر الباشا بدلا من أن يذيبه. وبالمقابل فإن ما حاول هذا الكتاب أن يفعله بشأن المؤسسة الأولى للسلطة في مصر القرن التاسع عشر هو التشديد على الطبيعة الناقصة، العبثية، غير المكتملة، لهذه القوانين واللوائح. فمثلا كان التعرف على كيفية معاملة إبراهيم لضباطه، كما حاول الفصل الثاني، مهمًّا لفهم أن هذه القوانين واللوائح، وكذلك مجمل البنية التنظيمية للجيش، كانت تتقرر بعد عملية طويلة مملة من المفاوضات والتفكير. فعلى الرغم من ادعاءات هذه النصوص التي تنطق بتصورات السلطة الحديثة المتمثلة في تقديم نفسها كما لو كانت نصوصا أولية، مكتفية ذاتيا، وخالدة بطبيعتها، فإنها كانت في واقع الأمر محل تفاوض وتنقيح وتشذيب من جانب الفاعلين الواعين الذين انعكست مصالحهم المتصارعة ورؤاهم المشوهة للمجتمع على هذه النصوص ذاتها. وكما رأينا مثلا في الفصل الرابع، احتوى كتيب التدريب، ذلك النص العسكري الأكثر قوة، على «لحظة صمت» مهمة عكست صراعا أوسع في المجتمع، هو ذلك الصراع بين الضباط المتحدثين بالتركية ومرءوسيهم المتحدثين بالعربية بشأن الدرجة التي يمكن لهؤلاء الأخيرين أن يترقوا إليها في الهيراركية العسكرية. وبينما كان إلقاء الضوء على المشكلات المتأصلة في كتابة النص يهدف إلى القول بأن النصوص لا تكتب نفسها، كان التشديد على مشكلات قراءة النص، من جهة أخرى، مفيدا في القول بأن القوانين واللوائح لا تطبق نفسها أيضا؛ فهي في حاجة إلى واسطة تترجم محتواها اللفظي إلى حقيقة ملموسة. فكما تبين في مثال الحراس الذي قد يبدو تافها في الفصلين الرابع والخامس، لم تكن سياسة المراقبة التي تعتبر حاسمة في فرض الانضباط على الجيش تطبق مطلقا بالدقة والسلاسة التي قال بها فوكو أو ميتشل: لقد كانت دائما محل مساومة من جانب نشاط الوسيط الصغير الذي كان يُفترض أن ينفذه، وهو الخفير.

وثانيها، كما يعترف ميتشل ذاته في تقديم كتابه، أن ثمة خطر «المبالغة في التأكيد على تماسك تكنولوجيات [السلطة]... فالنظم الانضباطية يمكن أن تنهار وتتلاشى أو

تُتجاوز»[1]. وقد بين هذا الكتاب بدقة كيف كان الانضباط العسكري ينهار باستمرار في جيش الباشا، وهو تصور لم يشدد عليه ميتشل في كتابه بما يكفي بالرغم من تحذيره. ولما كان الكتاب الحالي يتناول تاريخ الأداء اليومي للجيش، وليس مجرد دراسة لمفهوم السلطة الذي أملاه، كان يجب استكمال تحليل التصورات الكامنة للسلطة التي ساهمت في تشكيل بنية الجيش بروايات عن كيفية تطبيق هذه السلطة والتفاوض بشأنها وتكييفها، والأهم من ذلك كيف قاومها من يُفترض فيهم أنهم كانوا موضوعات عملها الصامتة. فقد أظهر الجنود من خلال الانتفاضات والتمردات العديدة، وأعمال التحدي الصغيرة المتكررة، وقبل كل شيء من خلال التسحب وأعمال التشويه الذاتي التي تفوق الحصر، أنهم كانوا يستطيعون، واستطاعوا بالفعل أن يحتفظوا لأنفسهم بمساحة يستطيعون انطلاقا منها أن يقاوموا السلطة؛ حيث استطاعوا انطلاقا منه أن يؤكدوا حقوق إرادتهم الخاصة فوق نظام حكم حاول أن يستعبدهم ويجردهم من آدميتهم. ولا يعني هذا أن السلطات كانت بلا حول ولا قوة في مواجهة أعمال المقاومة والتحدي المتكررة هذه؛ فقد أصدر الباشا وموظفوه كما رأينا العديد من القرارات لكبح ظاهرة التسحب ومعاقبة كل أعمال العصيان المسلح التي اعتبروها أخطر الأعمال وأقدرها على تقويض مجمل أداء الجيش كله. وبكلمات أخرى فإن السلطة بقدر ما أنها تحاول أن تُسكت وتحتوي وتخترق العقول وتسيطر على الأجسام، بقدر ما تكون دائما محل مفاوضة وتعطيل ومقاومة.

ليس هذا الكتاب إذن دراسة في كيفية نجاح الخطابات والمؤسسات السلطوية الحديثة في التوصل إلى إحكام قبضتها بشكل غير مسبوق على الجسم من خلال القبض عليه وعزله ومراقبته، وإنما هو بالأحرى دراسة للحوار القائم باستمرار بين السلطة والمقاومة. وموضوعه الرئيسي هو الجيش الذي نجح محمد علي في إقامته في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهو مؤسسة تمثل التصورات الحديثة عن السلطة بأنقى شكل يمكن أن توجد عليه. ويرى الكتاب أن الباشا وسلطاته قد نجحوا

(1) Mitchell, Colonising Egypt, p. xi.

حقا في القبض على أجسام عشرات الآلاف من الرجال المصريين، وأنهم نجحوا أيضا في تدريبهم وتجميع جهودهم ليشكلوا منها جيشا انضباطيا حديثا. وترتب على ذلك أن الباشا استطاع في شيخوخته أن يحقق ما كان يطمح فيه دائما، وهو تحديدا أن يضمن لنفسه ولأسرته من بعده حكم أراضي مصر الغنية، وبالفعل ظلت مصر لمائة عام بعد موته تحت حكم أفراد من سلالته. ومع ذلك فإن الجنود أثبتوا، بمقاومته هو وسلطاته، وبتقويض بنية جيشه المبهرة القوية أنهم لم يكونوا جزءا من مشروعه.. وأنهم كانوا متورطين فيه رغما عنهم.. وأنهم حاولوا أن يقاوموه بكل الوسائل المتاحة والمتخيلة. فإذا كان المرء يصدق الروايات الوطنية عن الباشا وآلته العسكرية بغير حس نقدي، فهنا فقط سيسلم بأن هؤلاء الجنود كانوا بالفعل رجال الباشا. أما أنا فليس عندي أدنى شك في أنه لم يكن يوما رجلهم.

الملاحق

ملحق رقم (١) (*)

[illegible]

(*) س/ ١/ ٥٠/ ٢، مكاتبة رقم ١٤٥ في ٢٥ جماد الأول ١٢٣٧ بخصوص تنجيد أربعة آلاف فلاح من الصعيد، ص ٦٢.

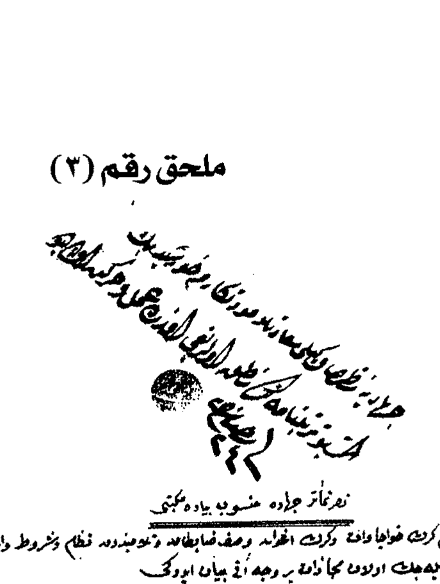
ملحق رقم (٢) (*)

فداء ایلدکلری وجرجا متصرفی واسوان وقرشون ناظره بوکیفیتی کوروب برای خلوص تحریرینه
میل ایلدکلری وطلوکی صوب سعادتلرینه یول اوغراوب صورت حالی خبر ویردکلری بیان ایدر و
بومصلحت خیرلرنلک اصدر دینیده اولدیغی ظاهر وهر حالده موجب سعادت اولجغی بویله وباهر
اجبه ده بوکیفیت قلوبده عادت وطبیعت اولدیغندن مواد سائره ده جاری اولدیغی مثللو
جبر اولنمیوب وعنف ایله معامله قلنمیوب اقتضا ایتمیوب خیرلو اولدیغی نوعی ایله تفهیم ایدلک
وحسن قبوللری موجب اولور سوزلر ایله قولقلری طولدیروب ذهنلری قاندیروب وبلکه
واعظلر وفقهلر واسطه سیله هر بری بو یولده رغبتیروب ترتیب وتحریرلری نه قدر کلدوکی ایشته
کلیشنده فقط اساس مصلحته بو وجهله مباشرت اولنمیوب سخره اوله مادرلکی اولدم
اولدیسی طوبلدیغی وجبرلک قلوبلرده ابا وامتناع عند بادی اولدیغی ظاهر کوریلور بو تقدیرجه
اصول مذکوره رعایت اولنمق وفقیه وواعظلر واسطه سیله قلوبلری قولوغی طولدیروب
وذهنی قاندیروب تحریر اولنوب جبر معامله سی اولنماسی خصوصلری جرجا متصرفنه واسوان
وقرشون ناظرینه طرف سعادتکزدن یازلمش وقلوبلری جلبی موجب اولور بونلر کوسترلمش
اولسه بوا جنانک آسانلقله دهمین حصولی اولجغی وقراشیز طائفه سی قبیلرده عسکر
المق مراد ایلدکم کبی جبرله وتکالیف اولور غیرتلرینه بنا مخالفت ایتدیلر قلوب ایسه
مقدما بیان ایله مشرفرده البته دین غیرتی چکر وبو خیرلو مصلحتی قبولده امتناع ایتمزدکی سوزلر
وفی قاننده وحالی اولدیغی بیهیده بو ایکی اولنجه نفرات مرقوم برای اوله یازلمیوب بروا اولمق
اوزره یازلمسی مستصوب اولمقله اهل مجلس ایله بالمذاکره یا اوده یازلدیغی وجهله
موجب اجراسی ایچون تحریر ایلمک موافق مصلحت دیو دونلو ابراهیم پاشا افندمز شفقه
یازلمشدر فی ٦ ب سنه ٣٧

اقالیم صعیدیده دیرتیبی اواده اوفادر معلم نفراتک جلب وجمعی خصوصی جرجا متصرفی احمد پاشا به
واسوان وقرشون ناظری محوکه یازلدیغی بو نفراتک هر بری برلو بیرلو قریه تقلفندیه ولطی
وباشی بوشی برای مقرد رسنده اولماسی وهر بری اقلیم حاکملرنلک معرفتی وقریه شیخلرنلک
کفالتیله ومزباشی اولدوغی تحریر اولنوب قریه لرینک آدی وکندولرینک وبابالرینک اسمی نفیندری
ثبت وقید قلنمسی وبونلر اوچ ییل استخدام اولنوب مدت خدمتلرنده هفته ده ایکی وقفه ویرنج بوری
وآیده سکز غروش علوفه لری وبیلده اقتضا ایدن کسوه لری اعطا اولنوب اوچ ییلده صکره یدلرینه ید
مهرلو تذکره ویریلوب قریه لرینه یالوفامز قطایفنده عفو اولنمیوب اولمدیه اقتضا ایدنلره تفهیم اولنمق
دیو وحظر اولنمشیدی الحالة هذه جامه شو بیر عثمان اغا طرفنه کیمسکه برلو فلوهدی یازلمیوب

(*) س/ ١/ ٥٠/ ٢، مكاتبة رقم ١٨٦ في ٦ رجب ١٢٣٧ بخصوص تشجيع الفلاحين على الانخراط في الجيش. ص٧٣.

ملحق رقم (٣)



زير نظارت جليله منسوب پياده مكتبى

مكتب مذكوره مستخدم كرك ضوابطه واقع وكرك افراد وصف ضابطانه وتلامذه نظام وشروط واوامره ترتيب دروسه خلاف ايدنلرك حقنه ترتيب اولنوب چكديريله جك اولان مجازاتك بر وجه آتى بيان ايدوكى

جرم وذنوب	صف ضابطانه وتلامذات		قانون داخليه	مواد
		تأديبات		
حرى كلام واطالهٔ لسان ايدنه	٨	كوزه قره قول حبسنه	٢٥٨	بلوك ضابطنه بوقاره
زيرنده اولانه آدمه ضرب		دبنه سنده عزل واسقاط	٢٥٨	مكتب حاكمى طرفندن
بلا سبب تأديب ايدنه		مجازات مذكوره ايده نه راجع اولنه	٢٥٨	مكتب حاكمى طرفندن
تأديبه محكوم اولنوب سببسز شكايت ايدنه		محكوم اولديغى تأديب قدر تضعيف قلنه	..	مكتب حاكمى طرفندن
برخدمته امر اولنوب بوزا ايدنه	٢	كونه كوز حبسنه	٤٥٨	هر ضابط طرفندن
امرى اجرا ايتميانك	٨	كونه كوز حبسنه	٤٥٨	بلوك ضابطنه
تأديبه محكوم اولوب اجرا ايتميانه		محكوم اولديغى تأديب تشديد قلنه	٤٥٨	مكتب حاكمى طرفندن
مرة اولوه سرخوشلق ايدنه	٤	كوز حبسنه	٤٥٨	بلوك ضابطنه
ينه سرخوشلغه دوام	٤	قره قول حبسنه وهكذا تشديد قلنه	٤٥٨	مكتب حاكمى طرفندن
طريق مستقيمه بولوب ايتميانه	٤	كونه كوز حبسنه	٤٥٨	بلوك ضابطنه
بربرلريله مجادله ايدنه	٤	كونه قره قول حبسنه	٤٥٨	بلوك حاكمى طرفندن
اهالى بيننده مجادله ايدنه	٨	كونه قره قول حبسنه	٤٥٨	بلوك حاكمى طرفندن
عددى موجود بولنميان	٢	كونه كوز حبسنه	٤٥٨	نوبتجى صف ضابطانه
تعليماتك موجود بولنميانه		عشير ايله درسه كونه تعليم ايديله	٤٥٨	تعليمجى صف ضابطانه
دروسه موجود بولنميان	٤	كونه كوز حبسنه	٤٥٨	درس ناظرى يوقسه ضابطنه
يوقلمه وطابورده موجود بولنميان	.	غفرانك يوقلمه سنه درسه كونه جيقاريله	٤٥٨	نوبتجى ضابطنه
اوامر وترتيبه خلاف ايدنه	٤	كونه كوز حبسنه	٤٥٨	ضابطنده
اهالى كله خرمنه خلاف ايدنه	٢	كونه كوز حبسنه	٤٥٨	ضابطنده
بيدر تعليماتده ودرسده اديب اولنوب عيوب با انفعار ايدنه		درجه درجه مجازاتى تضعيف قلنه	٢٥٨	ضابطنده
نظافه ونهايه جنت فوقنه اولانه ضابطانه عدم رقت ايدنه	٢	كونه كوز حبسيله غفرانك يوقلمه سنى بولنه	" "	فوقنه اولانه هر ضابطنده
عرضه سنه امانه قنداره ميرى ممالى لازمى اوزره باقميانه		برقاچ كونه غفرانك يوقلمه سنه مأمور قلنه	" "	بلوك صف ضابطنده
عدم دقتده ميرى مماته ضايع ايدنه	٢	كونه قره قول حبسيله ضايعاتى برينه كتوره	" "	بلوك ضابطنده
ميرى مماتى تخفيفه وخايه ايتميانه	٢	كونه كوز حبسيله تعويرى كنز وسنهى ايديله		صف ضابطنده

ملحق رقم (٤)

عن الحركات اليومية ... [illegible] ... ١٢٤٨ ...

عن الطائفة الذين ... / عن ... المرضى / عن ... / عن الذين ...	عن العدد	عن وزن ... / عن وزن ... / عن ... / عن عدد المرضى ...	رطال	[illegible]
يكون ...				

عن بيان الاسماء	عن الموجودين في الابتداء		عن الحاصلين في ذلك اليوم		عن المتوفين في ذلك اليوم		عن المتوفين في ذلك اليوم		عن ... في ذلك اليوم		عن الباقين في ...		في الخروج ...	جميعا ...	[illegible]	[illegible]	[illegible]
	طاط	حكمي	طاط	حكمي	طاط	حكمي	طاط	حكمي	طاط	حكمي	طاط	حكمي					
وردنات	٠	٠٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠٨	٢	٠٠	٢	٢	٢
٢ الكي ...	١	٠٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠٨	[illegible]	٢	٤	٢	١
٥ الكي ...	٠	١٢	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١١	٣	٠	٧	٢	-
٨ الكي ...	١	٦١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٦١	٤٤	٧	٢	٢	٦
١٠ الكي ...	٥	٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	-	٥	١٩	٠١	١٣	٢	٧	٢
١١ الكي ...	٠	٠١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠١	٠٠	٠١	٠	٠	٠
١٢ الكي ...	٠	٠٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠٥	٠٠	٠٠	٣	٢	٠
١٤ الكي ...	٠	٠٨	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٢	٩٦	٠٦	٠	٠	١
طوكه	٢	٢٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٢٠	١١	٠١	١	٥	٤
[illegible]	٠	٢٢	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٢١	١٢	٢٣	١	٤	١
٢ كي سواري	٠	٠١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	-	٠	٠	٠١	٠٠	٤٤	٠	١	٠
٤ كي سواري	٠	٠٣	٠	٠	٠	٠	٠	-	٠	-	٠	٠٣	٠٠	٠٣	٠	٠	٠
٥ كي سواري	٠	٠٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠٢	٠١	٠١	٠	٠	٠
[illegible]	٠	٠٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠٢	٠٢	٠٠	٠	٠	٠١
١٨ الكي ...	٠	٠١	٠	٠	١	١	١	٠	٠	٠	-	٠١	٠٠	٠١	٠	٠	١
معاونت	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠٠	٠١	٠١	٠	٠	
[illegible]	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	-	٠٠	١	٠	٠	٠
	١٢	١٧٤	٠	٥	٠	٠	٠	٣	٠	٠	١٢	١٧٦	٨١	٤٩	٢٢	٢٨	١٧

... في تاريخ السنة المذكورة

... [illegible]

ملحق رقم (٥)

ابانة كاتبيكا

عن الحركات اليومية ... الصادرة ...

عن بيان الأوقات	عن الرضية في الصباح – طالب	عن الرضية في الصباح – عسكر	عن المرضى – طالب	عن المرضى – عسكر	عن التشريفات – طالب	عن التشريفات – عسكر	عن المرضى – طالب	عن المرضى – عسكر	عن ... – طالب	عن ... – عسكر	عن الأوقات – طالب	عن الأوقات – عسكر	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	٠٢	٠٠٦	٠	٠	١	١٢	٠	٠	٠	٠	٠٠	٠٥	٠٠٣	٠١	٠	٠	٠٤
[illegible]	١٨	١٥٣	٠	٠	٩	١٥	٠	٢	٠	٠	١٧	١٠٦	١٢٣	٠١	٠	٠	٠٠
[illegible]	٠٦	٠٧٢	٠	٠	٠	١٤	٠	٠	-	٠	٠٩	٠٦٥	٠٦٤	٠٩	٠	٠	٠١
[illegible]	١٣	٥٩	٠	٠	٠	٩	٠	٠	٠	٠	١٥	١٨٠	١٨٦	٠٦	٠	٠	٧
[illegible]	١٢	١٣٠	٠	٠	٠	١٠	٠	٤	٠	٠	١٢	١١٣	١٢٦	٠٩	٠	٠	٠١
[illegible]	٠٠	٠٠٥	٠	٠	٠	٠٠	٠	٠	٠	٠	٠٠	٠٠٥	٠٠٠	٠٢	٢	٠	٠٠
[illegible]	٠٠	٠١٣	٠	٠	٠	٠٠	٠	٠	٠	٠	٠٠	٠١٣	٠١١	٠٢	٠	٠	٠٥
[illegible]	٠٠	٠٠٢	٠	٠	٠	٠٠	٠	٠	٠	٠	٠٠	٠٠٢	٠٠٠	٠٠	٢	٠	٠٠
[illegible]	٠٣	٠٢٤	٠	٠	٠	٠٧	٠	٠	٠	٠	٠٣	٠١٧	٠١٧	٠٣	١	٠	٠٠
[illegible]	٠٤	٠٢٦	٠	١	٠	٠٤	٠	٠	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٠٢٣	٠٢٣	٠٣	٠	٠	٠٠
[illegible]	٠٠	٠٠٣	٠	٠	٠	٠٠	٠	٠	٠	٠	٠٠	٠٠٣	٠٠٠	١	٢	٠	٠٠
[illegible]	٠٠	٠٠٧	٠	٠	٠	٠١	٠	٠	٠	٠	٠٠	٠٠٦	٠٠٤	٢	٠	٠	٠٠
[illegible]	٠٠	٠٠٣	٠	٠	٠	٠٠	٠	٠	٠	٠	٠٠	٠٠٣	٠٠١	٢	٠٠	٠	٠٠
[illegible]	٠٠	٠٠٤	٠	٠	٠	٠٠	٠	٠	٠	٠	٠٠	٠٠٤	٠٠٠	٤	٠	٠	٠٠
[illegible]	٠١	٠٠٢	٠	٠	٠	٠٠	٠	٠	٠	٠	٠٠	٠٠٢	٠٠٧	-	٠	٠	٠٠
[illegible]	٠٠١	٠٠٠	٠	٠	٠	٠٠	٠	٠	٠	٠	٠١	٠٠٠	٠٠١	-	٠	٠	٠٠
[illegible]	٠٠١	٠٠٨	٠	٠	٠	١٠	٠	١	٠	٠	٠١	٠٧	٠٠٤	٢	٢	٠	٠٠
	٥٩	٦١٣	١	٢	٣	٦١	١	٤	٠	٠	٥٧	[illegible]	٥٧٠	٢٥	٨	١	٩

ملحق رقم (٦)

٨٧
٧

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

أ. الأرشيفات:

١. دار الوثائق القومية بالقاهرة:

أولا: السجلات:

- سجلات ديوان المعية السنية، ورمزها س/ ١.
- سجلات ديوان خديوي، ورمزها س/ ٢.
- سجلات ديوان الجهادية - مشورة الطب.
- سجلات عابدين، ورمزها س/ ٥.
- سجلات الوقائع المصرية «وتحتوي على صور ضوئية من تلك الجريدة»، ورمزها «وقائع مصرية».
- سجلات ديوان تفتيش صحة المحروسة ـ صادر، ورمزها م/ ٥.
- سجلات ديوان الترسانة: دفاتر قيد أسماء المذنبين بليمان إسكندرية، ورمزها م/ ١٤.

ثانيا: المحافظ:

- محافظ الشام (وتحتوي على وثائق تتعلق بالحملة السورية)، ورمزها «شام».
- محافظ بحر برا (وتحتوي على خطابات مرسلة ومستقبلة من شخصيات أجنبية مهمة)، ورمزها «بحر برا».
- محافظ الحجاز (وتحتوي على وثائق تتعلق بحملة الحجاز)، ورمزها «حجاز».
- محفظة أوامر للجهادية (وتحتوي على أوامر محمد علي لنظار الجهادية)، ورمزها «أوامر للجهادية».
- محافظ ذوات (وتحتوي خطابات من وإلى أعضاء أسرة محمد علي)، ورمزها «ذوات».
- محافظ ديوان خديوي، ورمزها «ديوان خديوي».
- محافظ ديوان كتخدا، ورمزها «كتخدا».

٢ـ دار المحفوظات العامة بلندن **Public Records Office, London**

- FO 78. General Correspondence, Turkey, 1817-58.

ب ـ المطبوعات الرسمية المصرية:

أولاً: بالعربية:

- أنطوان ب. كلوت بك، العجالة الطبية فيما لا بد منه لحكماء الجهادية، ترجمة أغسطس سكاكيني، القاهرة، مطبعة مدرسة الطب بـ «أبو زعبل»، ١٨٣٣.
- أنطوان ب. كلوت بك، مبحث تعليمي في تطعيم الجدري، ترجمة أحمد حسن الرشيدي، القاهرة، بولاق، ١٨٤٣.
- أنطوان ب. كلوت بك، رسالة من مشورة الصحة إلى حكماء الجهادية، القاهرة، مطبعة ديوان الجهادية، ١٨٥٥.
- اللائحة المتعلقة بخدمات المستخدمين ومتعلقاتها، القاهرة، بولاق، ١٢٦٠ هـ/ ١٨٤٤ م.
- إبراهيم النبراوي (مترجم)، الأربطة الجراحية، القاهرة، بولاق، ١٨٣٩.
- قانون الداخلية، القاهرة، مطبعة ديوان الجهادية، ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤ ـ٣٥ م. (بشأن الثكنات والمعسكرات، وهو الطبعة العربية من القانون الذي صدر أصلا بالتركية في السنة السابقة بعنوان: .Kanunname- i Dahiliye-i Asaker-i Piyadegân).
- تعليم النفر والبلوك، القاهرة، مطبعة ديوان الجهادية، ١٨٥٣. (وهو الطبعة العربية من الأصل التركي: Talimnane-i Asaker-i Piyadegân، القاهرة، مطبعة ديوان الجهادية، ١٢٥٠ هـ/ ١٨٣٤ م).

ثانيا: بالتركية:

- Kanunname-i Bahriye-i Cihadiye (قانون البحرية الجهادية)، القاهرة، بولاق، ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٧م.
- Kanun-u Sefriye (قانون السفرية: أي الزحف)، القاهرة، بولاق، رمضان ١٢٥٨ هـ / أكتوبر ١٨٤٢م.

جـ - الكتب الوثائقية:

أولاً: بالعربية:

- أسد رستم، الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، خمسة مجلدات، بيروت، المطبعة الأمريكية، ١٩٣٠ ـ ١٩٣٤.

- أمين سامي، تقويم النيل، المجلد الثاني: عصر محمد علي، القاهرة، دار الكتب، ١٩٢٨.
- فيليب جلاد، قاموس الإدارة والقضاء، أربعة مجلدات ، الإسكندرية ١٨٩٠ ـ ١٨٩٢.
- محمد خليل صبحي، تاريخ الحياة النيابية في مصر من عهد ساكن الجنان محمد علي باشا، ستة أجزاء (لم يصدر منها سوى الأجزاء الثلاثة الأخيرة)، القاهرة، دار الكتب ١٩٣٩.

ثانيا: الأجنبية:

- Cattaui, René, ed., Le Régne de Mohamed Aly d'après les archives russes en Egypte. Four volumes. Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1931-36.
- Douin, Georges, ed. L'Agleterre et l'Egypte. Volume II: La Politique mameluke (1803-1807). Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1928-30.
  - La Mission du Baron de Boislecomte, l'Egypte et la Syrie en 1833. Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1927.
  - Une Mission militare française auqrès de Mohamed Aly. Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1923.
  - Mohamed Aly et l'expédition d'Alger. Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1930.
  - La Première Guerre de Syrie. Two vols. Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1931.
- Driault, Edouard, ed. L'Egypte et L'Europe; La Crise orientale de 1839-41. Five vols. Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1930-33.
  - L'Expédition de Crète et de Morée (1823-28). Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1930.
  - La Formation de l'empire de Mohamed Ali de l'Arabie au Soudan (1814-23). Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1927.
  - Mohamed Aly et Napoléon, 1807-1814. Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1925.
- Rustum, Asad J., ed. A Calendar of State Papers from the Royal Archives of Egypt Relating the Affairs of Syria. Four vols. Beirut: The American Press, 1940.

د. المؤلفـات:

أولاً: العربية:

- ابن نجيم، زين الدين، البحر الرائق، القاهرة، المطبعة العلمية، د.ت.
- الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، أربعة مجلدات، القاهرة، بولاق، ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م.
- الجبرتي، عبد الرحمن ، تاريخ مدة الفرنسيس بمصر.

(Trans. and ed. S. Moreh. Leiden: E. J. Brill, 1975).
- الكاساني، علاء الدين، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، القاهرة، الإمام، ١٩٧٢ .
- الرجبي، خليل بن أحمد، في شأن الوزير محمد علي، مخطوط غير منشور مؤرخ ١٢٣٨هـ/ ١٨٢٢-١٨٢٣م (ترجمه جزئيا إلى الإنجليزية وحرره:

(Husam N. Shakhshir, unpublished MA thesis, American University in Cairo, 1985).
- الشهابي، حيدر، الدرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، تحرير أسد رستم وفؤاد البستاني، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٣٣ .

ثانيا: الأجنبية:

- Bowring, Sir John, "Report on Egypt and Canadia," Parliamentary Papers, Reports from Commissioners 21 (1840): 1-236.
- Cadalvène, E. De, and Barrault, E., Histoire de la guerre de Méhemed-Ali contre la Porte Ottomane, en Syrie et Asie Mineure, Paris, 1837.
- Cailliaud, Frédéric, Voyage à Méroé, au Fleuve Blance, au-delà de Fâzogl, Four vols, Paris: l'Imprimerie Royale, 1826.
- Chesney, Francis R., Reports in the Navigation of the Euphrates, London, 1833.
- Clot Bey, Antoine B., Aperçu général sur l'Egypte, Two vols., Paris: Fortin, Masson, 1840.
- Mémoires de A-B. Clot Bey, Ed. Jacques Tagher, Cairo: Imprimerie de l Institut Français d'Archéologie Orientale, 1949.
- Flaubert, Gustave, Flaubert in Egypt, A Sensibility on Tour, Trans. and ed. Francis Steegmuller, Chicago: Academy Chicago Press, 1979.
- Halls, J. J., The Life and Correspondence of Henry Salt, Two vols., London; Richard Bentley, 1834.

- Hamont, P. N., L'Egypte sous Méhémet Ali, Two vols., Paris: Léauty et Lecvonte, 1843.
- Heniker, Sir Frederick, Notes During a Visit to Egypt, the Oases, Mount Sinai and Jerusalem, London: Murray, 1823.
- Hogg, Edward, Visit to Alexandia, Damascus and Jerusalem, During the Successful Campaign of Ibrahim Pasha, Two vols., London: Saunders and Otley, 1835.
- "Interviews with Mehemet Ali," Tait's Edinburgh Magazine 5 (1838): 695-8.
- Lane, Edward, An Account of the Manners and Customs of the Modern Egyptians, London: 1842, rpt. London: Ward Lock, 1890.
  - Arabic-English Lexicon, London: Williams & Norgate, 1863, rpt. Cambridge: The Islamic Texts Society, 1948.
- Lindsay A. W. C., Lord Letters on Egypt, Edom, and the Holy Land, Two vols., London: Henry Colborn, 1838.
- Madden, Richard R., Egypt and Mohammed Ali, London: Hamilton, 1841.
- Marshal Marmont, Duc de Raguse, The Present State of the Turkish Empire, Trans. Colonel Sir Frederic Smith, London: Thomas Harrison, 1854.
- Measor, H. P. A., Tour in Egypt, Arabia Pet'a and the Holy Land in the Years 1841-2, London: Francis and John Rivington, 1844.
- Mengin, Felix, Histoire de L'Egypte sous le gouvernement de Mohammed-Aly, Two vols., Paris: Arthus Bertand, 1823.
- Nubar Pasha, Mémoires de Nubar Pasha, ed. Mirrit Botros Ghali, Beirut: Librairie du Libon, 1983.
- St. John, James Augustus, Egypt and Mohammed-Ali, Two vols., London: Longman, 1834.
- Scott, C. Rochfort, Rambles in Egypt and Candia, Two vols., London: Henry Colburn, 1837.
- Al-Tahtawi, Rifa'a Rafi, "Extrait d'une lettre adressée par M. Le Cheykh Refah, ancien élève de la mission égyptienne en france, à M. Jomard, membre de l'institut," Jounal Asiatique lre series, 8 (1831): 534-35.
- Waghorn, Thomas, Egypt in 1837, London: Smith Elder, 1837.

- Walsh, Thomas, Journal of the late Campaign in Egypt, London: Hansad, 1803.
- Wilde, W. R., Narrative of a Voyage to Madeira, Teneriffe and Along the Shores of the Mediterranean Including a Visit to Algiers, Egypt, Palestine, etc. Dublin: William Curry, 1844.

ثانيا: المراجع

أولا: بالعربية:

ـ أبو الفتوح رضوان، تاريخ مطبعة بولاق، القاهرة ، بولاق، ١٩٥٣ .

ـ أحمد عزت عبد الكريم، تاريخ التعليم في عصر محمد علي، القاهرة، مطبعة النهضة المصرية، ١٩٣٨.

ـ أحمد فؤاد متولي (محرر)، الخطة العسكرية التي وضعتها الدولة العثمانية لاسترداد مصر من قبضة محمد علي، القاهرة، الزهراء، ١٩٩١ .

ـ أسد رستم (محرر)، حروب إبراهيم باشا في سوريا والأناضول، مجلدان، مصر الجديدة ، المطبعة السورية، د.ت.

ـ إسماعيل سرهنك، حقائق الأخبار في دول البحار، ثلاثة مجلدات، القاهرة، بولاق، ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨- ١٨٩٩.

ـ تيموثي ميتشل، «مدرسة دراسات التابع ومسألة الحداثة» ترجمة بشير السباعي، في: مجلة ألف، ع ١٨، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٩٨، ص ١٠٠ ـ ١٢١.

ـ جمال الدين الشيال، تاريخ الترجمة والحركة الثقافية في عصر محمد علي، القاهرة، د. ن.، ١٩٥١.

ـ جمال حمدان، شخصية مصر، أربعة مجلدات، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨١ .

ـ جميل عبيد، قصة احتلال محمد علي لليونان، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ .

ـ حسين كفافي، محمد علي، رؤية لحادثة القلعة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣ .

ـ حلمي أحمد شلبي، الموظفون في مصر في عصر محمد علي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩ .

ـ ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا، ١٨٤٨ - ١٩٤٨، القاهرة، الجمعية الجغرافية الملكية المصرية، ١٩٤٨، أعيد طبعه: مدبولي، ١٩٩٠ .

ـ زين العابدين نجم، «تسحب الفلاحين في عصر محمد علي: أسبابه ونتائجه»، المجلة التاريخية المصرية ٣٦ (١٩٨٩): ٢٥٩-٣١٦.

ـ سليمان أبو عز الدين، إبراهيم باشا في سوريا، بيروت، المطبعة العلمية، ١٩٢٩.

ـ عبد الرحمن الرافعي، عصر محمد علي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٩.

ـ عبد الرحمن زكي، الأعلام وشارات الملك في وادي النيل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٤٨.

ـ عبد الرحمن زكي، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٠.

ـ عبد الرحمن زكي، «حكمدارو السودان» ، المجلة التاريخية المصرية ١ (١٩٤٨): ٤٢٨-٤٤٣.

ـ عبد الرحمن زكي، ملابس الجيش المصري في عهد محمد علي الكبير، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٩٤٩.

ـ عبد السميع الهراوي، لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر، القاهرة د.ن. ١٩٦٣.

ـ عبد الله عزباوي، عمد ومشايخ القرى ودورهم في المجتمع المصري في القرن التاسع عشر، القاهرة، دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٤.

ـ عبد الوهاب بكر، الدولة العثمانية ومصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢.

ـ علي بركات، تطور الملكية الزراعية في مصر وأثره على الحركة السياسية، ١٨١٣ - ١٩١٤، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧.

ـ عمر طوسون (الأمير)، التاريخ الحربي لعصر محمد علي الكبير، القاهرة، دار المعارف، د.ت.

ـ لطيفة محمد سالم، الحكم المصري في الشام، ١٨٣١-١٨٤١، القاهرة، مدبولي، ١٩٩٠.

ـ ليلى عبد اللطيف أحمد، سياسة محمد علي إزاء العربان في مصر، القاهرة، دار الكتب الجامعية، ١٩٨٦.

ـ محمد فؤاد شكري، بعثة عسكرية بولونية في مصر في عهد محمد علي، مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول ٨ (١٩٤٦): ٢٧-٤٧.

ـ محمود تيمور، «أبو الهول يناجي القاهرة»، الهلال، ٥٧ (أغسطس ١٩٤٩): ٣٦-٤١.

ـ يونان لبيب رزق، «الجبرتي والشخصية المصرية»، في: أحمد عزت عبد الكريم (محرر)، عبدالرحمن الجبرتي: دراسات وبحوث، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.

ثانيا: بالتركية:

- Karal, Enver Z., Osmanli Tarihi, Ankara: Türk Tarih Kurumu Basimevi, 1983.
- Lutfi Efendi, Ahmed , Tarih-i Lutfi, Eight volumes, Istanbul, 1873-1915.
- Inalçik, Halil, "Husrev Pasha," In: Islam Ansiklopedisi, Istanbul: Milli Egitim Basimevi, 1950.

ثالثا: باللغات الأوربية:

- Abou - El - Haj, Rifaat, Formation of the Modern State: The Ottoman Empire, Sixteenth to Eigheenth Centuries. Albany, 1991.
- Anderson, Benedict. Imagined Communities: Reflections of the Origins of Nationalism. London: Verso, 1990.
- Anderson, M. S. War and Society in Europe of the Old Regime, 1618-1789. Leicester: Leicester University Press, 1988.
- Arnold, Eric A., Jr. "Some observations on the French oppositon to Napoleonic conscription, 1804-1806." French Historical Studies 4 (1966): 452-62.
- Ayalon, David. "The Muslim city and the mamluk military aristocracy." Proceedings of the Israel Academy of Science and Humanities 2 (1967): 311-29.
- Baer, Gabriel, "Urbanization in Egypt, 1830-1907," in W. R. Polk and R. L. Chambers, eds., Beginnings of Modernization in the Middle East, Chicago: University of Chicago Press, 1968, pp. 155-69.
- Bailey, Frank E. British Policy and the Turkish Reform Movement: A Study in Anglo-Turkish Relations, 1826-53, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1942.
- Barker, John, Syria and Egypt Under the Last Five Sultans of Turkey, Two vols., London, Samuel Tinsley, 1876.
- Batou, Jean, "Muhammad-'Ali's Egypt, 1805-1848:A Command Economy in the 19th Century?" In Jean Batou, ed., Between Development and Underdevelopment: The Precarious Attempts at Industrialization of the Periphery, 1800-70, Geneva: Droz, 1991, pp. 181-217.
- Best, Geoffrey, War and Society in Revolutionary Europe, 1770-1870, London: Fontana, 1982.

- Bertaud, Jean-Paul, "Napoleon's officers," Past and Present 112 (1986): 91-112.
- Al-Besumee, Hassanaine, Egypt Under Mohammad Aly Pasha, London: Smith Elder & Co., 1838.
- Bourne, Kenneth, Palmerston: The Early Years, 1784-1841, London: Allen Lane, 1982.
- Boustany, Saladin, ed. The Journals of Bonaparte in Egypt, Ten vols., Cairo: al-'Arab Bookshop, n. d.
- Brewer, John, The Sinews of Power: War, Money and the English State, 1688-1783, London: Unwin Hyman, 1989.
- Brooke, Rupert, The Collected Poems of Rupert Brooke, London: Papermac, 1992.
- Cameron, D. A., Egypt in the Nineteenth Century, London: Smith, Elder & C., 1898.
- Cannon, Byron, Politics of Law and the Courts in Nineteenth-Century Egypt, Salt Lake City: University of Utah Press, 1988.
- Cobb, R. C., The Police and the People: French Popular Protest, 1789-1820, Oxford: Oxford University Press, 1970.
- Cole, Juan, Colonialism and Revolution in the Middle East: Social and Cultural Origins of Egypt's 'Urabi Movement, Princeton: Princeton University Press, 1993.
- Crecelius, Daniel, The Roots of Modern Egypt: A Study of the Regimes of 'Ali Bey al-Kabir and Muhammad Bey Abu al-Dahab, 1760-1775, Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1981.
- Cuno, Kenneth M., The Pasha's Peasants: Land, Society and Economy in Lower Egypt, 1740-1858, Cambridge: Cambridge University Press, 1992.
  - "Muhammed Ali and the decline and revival thesis in modern Egyptian History," in:

رءوف عباس (محرر)، مصر في عصر محمد علي: إصلاح أم تحديث، ط ١ المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٩٣-١١٩.

- Dean, Mitchell, Critical and Effective Histories: Foucault's Methods and Historical Sociology, London: Routledge, 1994.
- Dodwell, Henry Herbert, The Founder of Modern Egypt: A Study of Muhammed Ali, Cambridge: The University Press, 1931.
- Douin, Georges, Navarin, le 6 Juillet-20 Octobre, 1827, Cairo: Royal Egyptian Geographical Society, 1927.

- Doumani, Beshara, Rediscovering Palestine: Merchants and Peasants in Jabal Nablus, 1700 - 1758, Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1955.
- Elting, John, Swords Around a Throne: Napoleon's Grande Armée, London: The Free Press, 1988.
- Fahmy, Khaled, "Women, medicine and power in nineteenth-century Egypt." In: Lila Abu Lughod, ed., Remaking Women: Feminism and Modernity in the Middle East, Princeton: Princeton University Press, 1998.
- Fahmy, Mustafa, La Révoluation de l'industrie en Egypte et ses conséquences au 19e siécle, Leiden: E. J. Brill, 1954.
- Forrest, Alan, Conscripts and Deserters: The Army and French Society During the Revolution and Empire, Oxford: Oxford University Press, 1989.
- Soldiers of the French Revolution, London: Duke University Press, 1990.
- Foucault, Michel, Discipline and Punish: The Birth of the Prison, Trans. Alan Sheridan, New York: Vintage Books, 1979.
  - The History of Sexuality, Vol. I: An Introduction, London: Pelican, 1981.
  - "Two Lectures" In Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972-1977, New York: Pantheon, 1980.
- Fussel, Paul, The Great War and Modern Memory, Oxford: Oxford University Press, 1975.
- Gallaher, John Gerard, "Recruitment in the district of Poitiers: 1793," French Historical Studies 3 (Fall, 1963): 246-67.
- Gavin, R. J., Aden Under British Rule, 1839-1967, New York: Barnes and Noble, 1975.
- Geertz, Clifford, "Centers, kings and charisma: Reflections on the sysmbolics of power," In: Sean Wilentz, ed., Rites of Power: Symbolism, Ritual and Politics Since the Middle Ages, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1985.
- Ghorbal, Shafik, The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali, London: Routledge, 1928.
- Giddens, Anthony, The Nation-State and Violence, Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1985.
- Gilbert, Arthur. "The Regimertal Courts Martial in the eighteenth-century British army," Albion 8 (1976): 50-66.

- Gouin, Edouard, L'Egypte au XIXe Siècle; histoire militaire et politique, anecdotique et pittoresque de Méhémet-Ali, Ibrahim-Pasha, Soliman Pasha (Colonel Sève), Paris, 1847.
- Gran, Peter, Islamic Roots of Capitalism, Egypt, 1760 - 1840 (Austin: University of Texas Press, 1979).
- Hanna, Nelly, Making Big Money in 1600: The Life and Times of Isma'il Abu Taqiyya, Egyptian Merchant, Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1992.
- Hathaway, Jane, The Politics of House holds in Ottoman Egypt: The Rise of Qazdoglis, Cambridge, Cambridge University Press, 1997.
- Heidegger, Martin, "The age of the world picture," In: The Question Concerning Technology and Other Essays, trans. William Lovitt, New York: Harper and Row, 1977.
- Heyd, Uriel, Studies in Old Ottoman Criminal Law, Oxford: Oxford University Press, 1976.
- Heyworth-Dunne, J. An Introduction to the History of Education in Modern Egypt, London: Luzac, 1938.
- Hintze, Otto, "Military organization and the organization of the state," In: Felix Gilbert, ed., The Historical Essays of Otto Hintze, New York, 1975.
- Hirschkind, Charles, "Egypt at the Exhibition: Refections on the optics of colonialism," Critique of Anthropology 11 (1991): 279-98.
- Hoskins, Halford, L., British Routes to India, London: Longman, 1929.
- Hourani, Albert, "Ottoman reform and the Politics of Notables", in: William R. Polk and Richard L. Chambers, eds., Beginnings of Modernization in the Middle East, Chicago, 1968 pp. 41 - 68.
- Howard, Michael, War and the Nation State, Oxford: Clarendon Press, 1978.
- Hunter, F. Robert, Egypt Under the Khedives, 1805-79: From Household Government to Modern Bureaucracy, Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1984.
- Hurewitz, J. C., The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record, vol. I: European Expansion, 1535-1914, New Haven: Yale University Press, 1975.

- Illustrated London News, 31 August 1844.
- Ingram, Edward, The Beginning of the Great Game in Asia, 1828-34, Oxford: Clarendon Press, 1979.
- Kato, Hiroshi, "Egyptian village community under Muhammad 'Ali's rule: An annotation of Qanun al-Filaha," Orient 16 (1980): 183-222.
- Keegan, John, The Face of Battle, London:Penguin, 1976.
- Kelly, J. B., Britain and the Persian Gulf, 1795-1880, Oxford: Clarendon Press, 1968.
- Khouri, Dina R., State and Provincial Society in the Ottoman Empire: Mosul, 1540 - 1834, Cambridge, 1997.
- Kuhnke, LaVerne, Lives at Risk: Public Health in Nineteenth-Century Egypt, Berkeley, University of California Press, 1990.
- Laurens, Henry, L'Expédition d'Egypte, 1798-1801, Paris, Armand Colin, 1995.
- Lawson, Fred H., The Social Origins of Egyptian Expansionism During the Muhammad 'Ali Period, New York: Columbia University Press, 1992.
- Leed, Eric, No Man's Land: Combat and Identity in World War I, Cambridge: Cambridge University Press, 1979.
- Levy, Avigdor, "Military reform and the problem of centralization in the Ottoman Empire in the eighteenth century," Middle Eastern Studies 18 (1982): 227-49.
  - "The officer corps in Sultan Mahmud II's New Ottoman Army, 1826-39," International Journal of Middle East Studies 2 (1971): 21-39.
- Lewis, Michael, The Navy of Britain, London: George Allen and Unwin, 1948.
- The Social History of the Navy, 1793-1815, London: George Allen and Unwin, 1960.
- McCarthy, Justin, "Nineteenth century Egyptian population," Middle Eastern Studies 3 (1976): 1-39.
- Macksey, Piers, British Victory in Egypt, 1801, London: Routledge, 1995.
- McNeill, William H., The Pursuit of Power, Chicago: University of Chicago Press, 1982.
- Markham, F. M. H., Napoleon and the Awakening of Europe, London: English University Press, 1954.

- Marx, Karl, The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte, New York, International Publsihers, 1984.
- Mitchell, Timothy, Coloising Egypt, Cambridge: Cambridge University Press, 1988.
- Murray, Charles A., A Short Memoir of Mohammed Ali, London: Bernard Quaritch, 1898.
- Mustafa Rashid Celebi Efendi, "An explanation of the Nizam-y-Gedid," In: William Wilkinson, An Account of the Principalities of Wallachia and Moldavia, Including Various Political Observations Relating to Them, London: Longman, 1820, pp. 216-94.
- Nicole, David, "Nizam-Egypt's army in the 19th century," The Army Quarterly and Defense Journal 108 (1978): 69-78 (Part I) and 177-87 (Part II).
- Owen, E. R. J., Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914, Oxford: Clarendon Press, 1969.
- The Middle East and the World Economy, 1800-1914, London: Tauris, 1993.
- Owen, Wilfred, The Collected Poems of Wilfred Owen, New York: New Directions, 1965.
- Palmer, R. R., "Frederick the Great, Guibert, Bülow: From dynastic to national war," In: Peter Paret, ed., Makers of Modern Strategy: From Machiavelli to the Nuclear Age, Oxford: Clarendon Press, 1990, pp. 91-119.
- Panzac, Daniel, "The population of Egypt in the nineteenth century," Asian and African Studies 21 (1987): 11-32.
- Paret, Peter, Understanding War, Princeton: Princeton University Press, 1992.
- Paton, A. A. History of the Egyptian Revolution, Two vols, London: Trubner, 1863.
- Patton, Philip, Strictures on Naval Discipline, Edinburgh: Murray and Cochrance, n. d.
- Peirce, Leslie, The Imperial Harem: Women and Sovereignity in the Ottoman Empire, Oxford 1993.
- Planat, Jules, Histoire de la régénération de l'Egypte moderne, Two vols., Paris: Félix Alcan, 1929.

- Prakash, Gyan, "Writing post-Oriental Histories of the Third World: Perspectives from Indian historiography," Comparative Studies in Society and History 32 (1990): 383-408.
- Ralston, David B., Importing the European Army: The Introduction of European Military Techniques and Institutions into the Extra-European World, 1600-1914, Chicago: University of Chicago Press, 1990.
- Raymond, André, Artisans et commerçants au Caire au XVIIIe siècle, Two vols., Damas: Institut français, 1973 - 74.
- Ridley, Jasper, Lord Palmerston London: Constable, 1970.
- Rifa, at, M. A. the Awakening of Modern Egypt, London: Longman, 1947.
- Rivlin, Helen Anne B., The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt, Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1961.
- Rodkey, F. S. "The attempts of Briggs and Company to guide British Policy in the Levant in the Interest of Mehemet Ali Pasha, 1821-41," Journal of Modern History 5 (1993): 324-51.
- Rose, N. and P. Miller, "Political power beyond the State problematics of government," British Journal of Sociology 43 (1992): 173-205.
- Rustum, Asad J. Notes on Akka and its Defenses Under Ibrahim Pasha, 1926.
- The Royal Archives of Egypt and the Disturbances in Palestine, 1834, Beirut: The American Press, 1938.
- The Royal Archives of Egypt and the Origins of the Egyptian Expedition to Syria, Beirut: The American Press, 1936.
- Sabry, Mohamed, L'Empire égyptien sous Mohamed-Ali et la question d'Orient (1811-49), Paris: Geuthner, 1930.
- Al-Sayyid Marsot, Afaf Lutfi, Egypt in the Reign of Muhammed Ali, Cambridge: Cambridge University Press, 1984.
- Shaw, Stanford J., Between Old and New, The Ottoman Empire Under Sultan Selim III, 1789-1807, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971.
  - "The established Ottoman army corps under Sultan Selim III (1789-1807)," Der Islam 40 (1965): 142-84.
  - "The Origins of Ottoman military reform," Jounal of Modern History 37 (1965): 291-306.

- Ottoman Egypt in the Eighteenth Century, Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1962.
- Shaw, Stanford J. And Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. II, Reform, Revolution and Republic: The Rise of Modern Turkey, 1808-1975, Cambridge: Cambridge University Press, 1977.
- Showalter, Elaine, The Female Malady: Women, Madness, and English Culture, New York: Pantheon, 1985.
  - "Rivers and Sassoon: The inscription of male gender anxieties," In: Margaret R. Higonnet, Jane Jenson, Sonya Michel and Margaret C. Weitz, eds., Behind the Lines: Gender and the Two World Wars, New Haven: Yale University Press, 1987.
- Sonbol, Amira el-Azhary, The Creation of a Medical Profession in Egypt, 1800-1922, New York: Syracuse University Press, 1991.
- Steppler, G. A., "British military Law, discipline, and the conduct of regimental courts martial in the later eighteenth century," English Historical Review (October 1987): 859-86.
- Strachan, Hew, European Armies and the Conduct of War, London: George Allen and Unwin, 1983.
- Temperley, H. W. V., England and the Near Eaast: The Crimea, London: Longman, 1964.
- Toledano, Ehud,"Mehmet E Ali Pasa or Muhammad Ali Basha? An historiographical appraisal in the wake of a recent book," Middle Eastern Studies 21 (1985): 141-59.
- State and Society in Mid-Nineteenth-Century Egypt, Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
- Tomiche, Nada, "Notes sur la hiérarchie sociale en Egypt à l'èpoque de Mohammad 'Ali," In: P. M. Holt, ed., Political and social Change in Modern Egypt, London: Oxford University Press, 1968, pp. 249-63.
- Tucker, Judith, Women in Nineteenth-Century Egypt, Cambridge: Cambridge University Press, 1985.
- Vatikiotis, P. J. The History of Egypt, London: Weidenfeld and Nicolson, 1985.

- Verdery, Richard N., "The publications of the Buluq Press under Muhammad Ali of Egypt," Journal of the American Oriental Society 91 (1971): 129-32.
- Vereté, M., "Palmerston and the Levant Crisis, 1832," Journal of Modern History 24 (June 1952): 143-51.
- Weber, Eugene, Peasants into Frenchmen, London: Chatto and Windus, 1977.
- Wendell, Charles, The Evolution of the Egyptian National Image, From its Origins to Ahmad Lutfi al-Sayyid, Berkerley: University of California Press, 1972.
- Weygand, Maxime, Histoire militaire de Mohammed Aly et de ses fils, Two vols., Paris: Impremeire Nationale, 1936.
- Wilkinson, Sir John Gardner, Modern Egypt and Thebes, Two vols., London: John Murray, 1843.
- Wilkinson, Spenser, Britain at Bay, London: Constable, 1909.
- Wirtschafter, Elise K., "Military justice and social relations in the Prereform army, 1796-1855," Slavic Review 44 (1985): 67-82.
- Woloch, I., "Napoleonic conscription: state power and civil society," Past and Present III (1968): 101-29.
- Woodhouse, C. M. The Battle of Navarino, London: Hodder and Stoughton, 1965.
- Zubaida, Sami, "Exhibition of Power," Economy and Society 19 (1990): 359-75.

قائمة اللوحات

هذا الكتاب:

- يضع محمد علي ودولته وجيشه أمام معيار علمي، لا يرى منه حاكمًا أسطورةً ولا ديكتاتورًا، بقدر ما يضعه في إطاره التاريخي.

- يقدم تاريخ مصر «من أسفل»، بمعنى اهتمامه بالمحكومين أكثر من الحكام، وهو أسلوب كان نادرًا في الكتابة عن تاريخ مصر قبل ظهور طبعته العربية الأولى عام ٢٠٠٠.

- يقدم إضافة علمية وفلسفية مهمة إلى دراسة مفهوم السلطة وتشكُّلها عبر التاريخ، وتصبح دولة محمد علي نموذجًا، يحلل بناء على نظرته تلك وثائق وخطابات الجيش المصري في ذلك العصر، ويستكشف تشكُّل تلك السلطة وتطورها في واحدة من أكثر تحولاتها التاريخية تأثيرًا - ربما - إلى الآن.

- فتح عيون المؤرخين والقراء على وثائق شديدة الخصوصية، وحوَّل كثيرًا من الموروثات لتصبح مصادر لصناعة التاريخ، فدخل أرشيفات اعتُبرت قبل هذا الكتاب في عداد المجهولة أو المنسية، إلى أن نفض عنها الغبار، وأشعَرنا بكونها كنزًا شديد الأهمية في دراسة تاريخنا.

- يتميز بأسلوب ممتع وسلس ويفيض بالدراما، آخذًا بيد قارئه إلى الحقائق عبر استعمال حجج شديدة القوة، ومكتملة الوضوح في الوقت نفسه.



خالد فهمي درس الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة الأمريكية في القاهرة، قبل أن ينال الدكتوراه في التاريخ عام ١٩٩٣ من جامعة أوكسفورد. عمل في جامعتي برنستون ثم نيويورك، وهو الآن رئيس قسم التاريخ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. له العديد من الأبحاث والمقالات والكتب المهمة التي صاغت رؤية جديدة في دراسة التاريخ المصري الحديث.

الغلاف: «جندي مصري» من ألبوم شرقي لبريس دافين



دار الشروق
www.shorouk.com